

توفر عليها

أ.د شعبان عبد العزيز خليفة



الدار المصرية اللبنانية

دائرة المعارف العربية

في علوم

الكتب والمكتبات والمعلومات

الناشر : **الدار المصرية اللبنانية**
١٦ ش عبد الخالق ثروت ـ القاهرة
تليفون : ٣٩٢٣٥٢٥ ـ ٣٩٣٦٧٤٣
فاكس : ٣٩٠٩٦١٨ ـ برقياً : دار شادو
ص . ب : ٢٠٢٢ ـ القاهرة
رقم الإيداع : ١٧١٥٣ / ١٩٩٨
الترقيم الدولي : 1 - 481 - 270 - 977
تجهيزات فنية : **آر ـ تك**
العنوان : ٤ ش بني كعب ـ متفرع من السودان
تليفون : ٣١٤٣٦٣٢
طبع : **آمون**
العنوان : ٤ فيروز – متفرع من إسماعيل أباظة
تليفون : ٣٥٤٤٣٥٦ – ٣٥٤٤٥١٧

الطبعة الأولى : رمضان ١٤١٩ هـ ـ يناير ١٩٩٩م
تصميم الغلاف الفنان : **محمد حجي**

دائرة المعارف العربية

في علوم

الكتب والمكتبات والمعلومات

المجلد الثالث

اتحاد المكتبات الأمريكية - الاتحادات الدولية للمكتبات والمعلومات

توفر عليها

أ.د. شعبان عبد العزيز خليفة

الناشر

الدار المصرية اللبنانية


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المجلد الثالث

أحمدك اللهم على أن أعنتنى على القيام بهذا العمل الموسوعى المتخصص متعدد المجلدات، وأحمدك على أن أعنت الناشر على نشره؛ والطابع على طبعه.

هذا المجلد الثالث من دائرة المعارف العربية فى علوم الكتب والمكتبات والمعلومات يحمل بعض مقالات حرف الألف أيضاً كسابقيه ومن قبيل الصدفة البحتة أن كل المقالات الموجودة فيه تدور حول اتحادات وطنية للمكتبات والمعلومات. ورغم أن الاتحادات الوطنية العاملة فى حقل المكتبات والمعلومات قد تصل إلى نحو خمسمائة اتحاد إلا أنه بطبيعة الحال لم يحصر هذا المجلد سوى عينة فقط تصل إلى اثنين وعشرين اتحاداً مُمثِّلاً.

وقد أفضت إفاضة بالغة فى اتحاد المكتبات الأمريكية، لأنه: **أولاً**: أول اتحاد وطنى ظهر فى العالم **وثانياً**: لأنه النموذج الذى احتذته الاتحادات الوطنية التى تلت. ويكمل صورة هذه الاتحادات الوطنية ما ورد فى دائرة المعارف هذه تحت مدخل «جمعية، جمعيات».

ويأمل المؤلف والناشر أن يكونا قد وفقا فى خدمة المكتبة العربية ويأملان فى أن ينتفع بهذا المجلد وسائر مجلدات دائرة المعارف هذه.

والله من وراء القصد.

أ.د.شعبان عبد العزيز خليفة

الجيزة ـ ١٩٩٨

اتحاد المكتبات الأمريكية

American Library Association

تأسيس الاتحاد

على الرغم من أن اتحاد المكتبات الأمريكية أسس سنة ١٨٧٦م، إلا أننا يمكن أن نتتبع أصوله وجذوره منذ أول مؤتمر للمكتبيين الأمريكيين - فى سنة ١٨٥٣م، وكانت نية المكتبيين فى ذلك المؤتمر قد انصرفت إلى عقد هذا المؤتمر سنوياً وإلى تأسيس هيئة دائمة له. ورغم أن مؤتمر ١٨٥٣ قد فشل فى تحقيق الأمرين معاً، إلا أن الفكرة نفسها لم تمت وبقيت حية فى وجدان المكتبيين الأمريكيين. وبعد ثلاث وعشرين سنة أصبح الوقت والظروف مهيأة فقد أسست اتحادات مثيلة ودخل إلى ميدان العمل المكتبى قادة وزعماء لهم طموحاتهم المهنية ورغبتهم فى جمع شمل المكتبيين. وكان لمؤتمر ١٨٥٣م أهمية خاصة ليس فقط للإنجازات التى حققها خلال فترة انعقاده وإنما أيضاً لأنه كان النموذج الفذ لمؤتمر ١٨٧٦م الأشهر.

وكان أول اقتراح مكتوب ومنشور بتنظيم مؤتمر وطنى للمكتبيين قد ظهر على صفحات «مجلة نيلسون الأدبية ودورية الناشرين» المعروفة باسم (الجازيت) وكان ذلك فى الخامس عشر من يوليو سنة ١٨٥٢ فى الافتتاحية التى كتبها الناشر، الجنرال تشارلز ب. نورتون وكان ناشر المجلة هذا وقتها بائع كتب فى نيويورك وكانت له اهتمامات مكتبية. وقد مضى على هذه الافتتاحية عام كامل وكانت هناك إجراءات طويلة قبل انعقاد مؤتمر ١٨٥٣م هذا. وبعد هذه الدعوة المبدئية للمؤتمر جاء الجهد الأكبر لعقد المؤتمر من جانب الأستاذ تشارلز جيويت من معهد سميثونيان الذى كان واحداً من ألمع المكتبيين الأمريكيين فى تلك الفترة. وكان يطلق عليه «أقدر المصلحين الأمريكيين وأكثرهم غيرة على إصلاح حال وتطوير المكتبة الأمريكية فى ذلك الوقت». وكان هناك أيضاً إلى جانب جيويت كثير من المكتبيين المتحمسين للفكرة من أمثال دانييل كويت جيلمان؛ سيث هبستنجز جرانت؛ روبين جيلد. وبعد

العديد من المراسلات حول هذا الموضوع بين قادة المكتبيين فى الولايات المتحدة؛ اقترحت «مجلة نيلسون» (الجازيت) المشار إليها فى عددها الصادر فى مايو سنة ١٨٥٣م أن يجتمع المكتبيون فى نيويورك، فى سبتمبر ١٨٥٣، ورغم أن الاقتراح لاقى ترحيباً بين أوساط المكتبيين إلا أن جيويت كان متحفظاً وخائفاً من قلة الاستجابة. وقبل انعقاد المؤتمر بشهر واحد كتب جيويت إلى صديقه جرانت:

«منذ نشرت الدعوة إلى المؤتمر لم أر إلا قليلاً من المكتبيين ممن لهم الرغبة فى انعقاد هذا المؤتمر. وقد قابلت بعض المكتبيين البارزين المعدودين ولم تكن لديهم الرغبة فى أن يقوموا بأى دور فيه. وربما كان السبب وراء ذلك أن إخواننا يتسمون بالهدوء الشديد يحبون العمل فى صمت وليسوا معتادين على الأحاديث والكلام على الملأ، كما أنهم ليسوا مغرمين بعرض أنفسهم».

وقد كتب جيويت إلى المكتبيين داخل الولايات المتحدة وخارجها لترغيبهم فى حضور هذا المؤتمر والمشاركة فيه. وعندما كان الجنرال نورتون فى أوروبا حاول إغراء مدير مكتبة المتحف البريطانى العظيم السير أنطونى بانتزى لحضور هذا المؤتمر. وقد كتب بانتزى إلى أحد أصدقائه بأنه كانت لديه الرغبة الشديدة فى حضور هذا المؤتمر ولكن التكاليف كانت عالية وقد رفض مجلس أوصياء مكتبة المتحف البريطانى دعم هذه الرحلة.

وقد نظر الكثيرون إلى هذا المؤتمر على أنه محدود الأهمية ومن ثم فإن هذا المؤتمر عندما انعقد فى الخامس عشر من سبتمبر سنة ١٨٥٣م لم يكن هناك سوى ثمانين من أمناء المكتبات كلهم من الرجال يمثلون سبعة وأربعين مكتبة. وقد اختير جيويت القائد الروحى للمؤتمر، رئيساً كما اختير جرانت سكرتيراً لهذا المؤتمر. وفى خطبة الافتتاح أشار جيويت إلى الهدف البسيط للمؤتمر قائلاً:

«إننا فيما أعلم لا نهدف من وراء هذا المؤتمر لأبعد مما ورد فى الدعوة إليه وهو أن نعمل معاً من أجل تحديد الطرق التى بها نطور المكتبات العامة ونزيد من ازدهارها وفاعليتها وأن نحرك المياه الساكنة فى العمل المكتبى الذى ننتمى إليه جميعاً. . .».

وكما أشار جيويت نفسه فى خطابه لم يكن هذا هو أول مؤتمر من نوعه فى العالم، بل كانت هناك مؤتمرات أخرى للمكتبيين فى أماكن أخرى. وقد جاء المكتبيون فى هذا المؤتمر أساساً من الجزء الشمالى الشرقى من الولايات المتحدة ولكن كان هناك مكتبيون من أماكن بعيدة أيضاً مثل نيو أورليانز وسان فرانسسكو وقد حضر إلى جانب المكتبيين مؤرخون، محامون، أساتذة جامعيون بل ورجال دين أيضاً.

وقبل انعقاد المؤتمر نشرت «مجلة نيلسون» (الجاريت)، قائمة كاملة بالموضوعات التى رأت أن يناقشها المجتمعون. وكانت القائمة مقسمة إلى المجالات الآتية:

١ ـ المكتبة: طبيعتها.

٢ ـ مبانى المكتبات: جوانب يجب أخذها فى الاعتبار.

٣ ـ إدارة المكتبات.

ولم تتح الأيام القليلة التى استغرقها المؤتمر الفرصة الكاملة للمناقشة المستفيضة أو الدقيقة لكل الموضوعات المطروحة: ولكن قائمة الموضوعات أكدت على أن الوفود المجتمعة كان لديها الكثير والكثير كى تناقشه فى هذا المؤتمر. وقد نجح المنظمين للمؤتمر نجاحاً كبيراً فى هذا المؤتمر إذ كانت هناك مناقشات حامية حول الموضوعات المطروحة على بساط البحث.

وقد صدرت بيانات عديدة حول معظم المشاكل التى طرحت. وكان من بين الاقتراحات التى قدمت فى هذا المؤتمر اقتراح قدمه جيويت بطبع فهارس المكتبات الكبرى فى الولايات المتحدة ونشرها للتوزيع العام. وقد أفاض جيويت وفصل فى طريقة إعداد وطباعة تلك الفهارس. وكان أحد الاقترحات الجانبية ضرورة إعداد قواعد موحدة للفهرسة تعتمد فى تلك الفهارس، وهى القواعد التى توفر عليها جيويت، جمعاً وتصميماً. وقد رفض وليام فريدريك بول مدير مكتبة شيكاغو العامة آنذاك الفكرة، بينما قبلها آخرون ورأوا إمكانية تنفيذها. ورغم توقف العمل بعد بدئه بفترة فى إعداد الفهارس إلا أنه يحمد لهذه الفكرة محاولة توحيد وتقنين قواعد

الفهرسة حيث تعد محاولة جيويت الأولى بين العديد من المحاولات التى جرت فى هذا الصدد.

ومن بين الموضوعات التى أثيرت فى ذلك المؤتمر ذلك الاقتراح الذى قدمه تشارلز فولسوم باستخدام «فهرس بطاقى» فى المكتبات بدل الفهرس الكتاب السائد آنذاك. وكان الشكل المقترح عبارة عن جزازات من الورق تخرم وتربط من الخروم بواسطة خيط حتى لا ينفرط عقدها. كذلك أثار المكتبيون المجتمعون ضرورة وجود دليل بالإجراءات المكتبية، وربما كان «دليل أمين المكتبة» الذى نشره روبين جيلد (مكتبة جامعة براون) سنة ١٨٥٨م استجابة طبيعية لتلك الرغبة. وقد أشار فى هذا المؤتمر أحد رجال الدين - صمويل أوسجود - إلى ضرورة نشر المكتبات العامة فى ربوع الولايات المتحدة. وقد أثنى على هذا الاقتراح المبجل إدوارد إيفريت هالى الذى كان ممثلاً لمكتبة اتحاد الشباب المسيحى فى ووركستر، وأردف قائلاً: بأنه يفضل استخدام مصطلح مكتبة عامة بدل مكتبة شعبية وهو فى كلتا الحالتين يقصد مكتبات الاشتراكات وليس المكتبات العامة بالمعنى الحالى. وعلى هامش هذا المؤتمر عرض كشاف الدوريات الذى كان قد أعده وليام فردريك بول وقد طلب إليه إعداد طبعة ثانية منه. وفى نهاية المؤتمر صوت الحاضرون إلى جانب تشكيل هيئة دائمة للمؤتمر وعقد مؤتمر ثان فى واشنطون فى العام التالى.

وفى أثناء هذا المؤتمر كان هناك إحساس عام برغبة المكتبيين الشديدة فى إنشاء تنظيم دائم لهم. ولقد قال رئيس المؤتمر جيويت فى خطبة الافتتاح «إننى أتعاطف قلبياً مع ما سمعته فى هذا الصباح من رغبة أكيدة فى أن يكون هذا المؤتمر مقدمة لتنظيم دائم وفعال».

وفى نهاية المؤتمر شكلت لجنة من خمسة أشخاص لاتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر التالى. وهناك إشارات عديدة إلى لجان معينة ذات مسئوليات محددة لمؤتمر ١٨٥٤م مما يكشف عن أن المكتبيين الذى اجتمعوا سنة ١٨٥٣م كانت لديهم النية للاجتماع ثانية.

ولكن لأسباب مختلفة فشلت اللجنة المكلفة بالتحضير للمؤتمر الثانى فى إعداد هذا المؤتمر الذى لم ينعقد أبداً. وهناك تفسيرات مختلفة قدمها المؤلفون والمؤرخون فى ذلك الوقت لعدم انعقاد ذلك المؤتمر. وكان السبب المباشر لفشل انعقاد المؤتمر كما خطط له فى واشنطون فى يوليه سنة ١٨٥٤م هو نقل جيويت من منصبه فى معهد سميثونيان. ذلك أن جيويت أهم المكتبيين فى مؤتمر ١٨٥٣م وعضو لجنة التحضير لمؤتمر ١٨٥٤ والمقيم الوحيد من بين أعضاء اللجنة فى واشنطون، لم تعد له سلطة بعد ترك منصبه ولم يعد له نفوذ. وقد واجه الجنرال نورتون فى مجلة نيلسون (الجاريت) فيما بعد العديد من المشاكل المالية التى جعلته عاجزاً عن القيام بدوره فى دعم الحركة المكتبية والدفاع عنها. وربما كان من أسباب عدم انعقاد المؤتمر فيما بعد ذلك الأزمة المالية التى حاقت بالولايات المتحدة سنة ١٨٥٧م والأحداث التى أدت إلى الحرب الأهلية ثم حقبة إعادة البناء.

وينظر البعض إلى أن مؤتمر سنة ١٨٥٣م قد فشل من عدة وجوه: فشل المجتمعين فى تشكيل هيئة دائمة لهم، وفشلهم فى عقد المؤتمر الثانى الذى رتبوا له. وعلى أية حال فقد كانت لهذا المؤتمر بعض النتائج الإيجابية:

١ ـ عقدت بعض الاتفاقات غير الرسمية بين بعض المكتبات لتبادل التقارير والمنشورات بصفة دائمة.

٢ ـ أتيحت للمكتبيين الفرصة أن يتعرفوا على أنظمة التصنيف المستخدمة فى المكتبات المختلفة.

٣ ـ كانت للدعاية التى نشرت فى الجرائد والمجلات عن المؤتمر آثار إيجابية فى خلق مناخ ملائم لتطوير المكتبات والعمل المكتبى.

٤ ـ وكان المؤتمر فرصة ذهبية كى يشرح فولسوم فكرته عن «الفهرس البطاقى» بالتفصيل لزملائه المكتبيين الذين لم يتعودوا إلا على الفهرس الكتاب.

٥ ـ وكان المؤتمر فرصة لكى يتعرف المكتبيون من أنحاء مختلفة من الولايات على بعضهم البعض شخصياً وعلى مشكلاتهم المشتركة مهنياً.

٦ - وعلى الرغم من أن المؤتمر فعلاً لم يسفر عن إنشاء هيئة دائمة، إلا أنه نجح فى جمع المكتبيين الأمريكيين فى أول تجمع مهنى من نوعه فى الولايات المتحدة، وقدم الإرهاصات الأولى نحو إنشاء اتحاد المكتبات الأمريكية.

ومهما يكن من أمر فلقد كان هناك اتفاق عام على أن مؤتمر ١٨٥٣م قد حقق نجاحاً كبيراً ولكن مضى بعد ذلك ثلاثة وعشرون عاماً قبل أن ينعقد المؤتمر الوطنى الثانى للمكتبيين الأمريكيين. وربما كتب أمناء المكتبات لبعضهم البعض حول ذلك المؤتمر وحول أهمية الاجتماع ثانية ولكن لم تصلنا معلومات مكتوبة عن تلك الفترة التى اقتربت من ربع قرن. وعندما حل الاحتفال بالذكرى المئوية للثورة الأمريكية سنة ١٨٧٦م أراد بعض المكتبيين الأمريكيين ألا يمر ذلك الاحتفال دون أن يجتمعوا ويكون لهم دور فى هذه الذكرى.

يقول دينيس فنسنت طومسون إنه من الصعب أن نقرر صاحب الفضل فى فكرة جمع المكتبيين الأمريكيين فى مؤتمر ثان؛ فقد كان هناك مكتبيون عديدون ممن حضروا المؤتمر الأول ما يزالون على قيد الحياة في تلك السنة (١٨٧٦) ولم تكن روح المؤتمر الأول مؤتمر ١٨٥٣م قد ماتت بعد، وفى تلك الفترة كان هناك عدد من الاتحادات المهنية قد تشكل فى مجالات أخرى مثل اتحاد تجار الكتب الأمريكيين؛ وكان الوقت قد حان لهذا النوع من التعاون. وأكثر من هذا كان هناك تخطيط لعقد العديد من اللقاءات المهنية خلال الاحتفال بالذكرى المئوية للثورة فى فيلادلفيا وكان من المنطقى ألا يتخلف المكتبيون عن اللحاق بهذا الركب. ولو صدقنا كلمات ملفل ديوى - أمين مكتبة كلية أمهرست - التى قالها فيما بعد فإنه طالما حلم بتأسيس تنظيم وطنى لأمناء المكتبات فى الولايات المتحدة كما حلم بإصدار دورية مكتبية. ومع ذلك فإنه من الصعب الجزم على وجه التحديد من كان صاحب فكرة عقد هذا المؤتمر الثانى فى سنة ١٨٧٦م، لأنه تبرز فى هذا الصدد أسماء عدة قادة تحملوا مسئولية الدعوة إلى هذا المؤتمر وتنظيمه؛ كما أن الوقت كان قد حان والمناخ قد لاءم قيام اتحاد للمكتبيين.

وكان أول اقتراح مكتوب ومنشور عن تنظيم مؤتمر عبارة عن خطاب مجهَّل نشر

فى مجلة (**الأكاديمية**) اللندنية فى مارس ١٨٧٦م (ربما كان صاحبه هو الأستاذ فردريتش ماكس ـ موللر مدير مكتبة بودلى فى جامعة أكسفورد (السابق على نشر الخطاب). وقد جاء فى هذا الخطاب العبارة التالية:

« فى هذه الأيام التى تعقد فيها المؤتمرات الدولية يكون من المستغرب ألا يعقد مؤتمر للمكتبيين». وقد التقط هذه الرسالة فردريك ليبولدت من مجلة «أسبوعية الناشرين» وأعاد نشرها فى المجلة فى عددها الصادر فى ٢٢ من إبريل سنة ١٨٧٦م؛ كما التقط الرسالة أيضاً تشارلز كتر أمين مكتبة متحف بوسطون وعلق عليها فى خطاب له نشر فى مجلة (الأمة) فى العشرين من إبريل سنة ١٨٧٦م.

وكان أحد الذين قرأوا الخطاب فى «أسبوعية الناشرين» ملفل ديوى من مكتبة كلية أمهرست. ومن ثم فقد رحل إلى نيويورك فى ١٦ من مايو ١٨٧٦م ليتحدث عن خططه مع ليبولدت وريتشارد بوكر ومدير تحرير مجلة «أسبوعية الناشرين» وتشير مذكرات ديوى إلى أن المقابلة معهم تمت فى ١٨ من مايو ١٨٧٦ ولكن من الواضح أن المباحثات جرت يوم ١٧ من مايو. كانت نتيجة المباحثات الاتفاق على إرسال دعوة لعقد مؤتمر وطنى للمكتبات. وفى السابع عشر من مايو أرسل ليبولدت وديوى رسالة إلى جوستين وينسور مدير مكتبة بوسطون العامة يتضمن دعوة مبدئية إلى هذا المؤتمر. وبعد عدة أيام أرسلت خطابات مماثلة إلى العديد من المكتبيين ولكن الخطابات فى هذه المرة كانت تحمل توقيعات: ليبولدت؛ ديوى؛ إ.ل. جونز (رئيس الفهرس الأمريكى)؛ وليام فليتشر (هارتفورد). ويقال أن اسم فليتشر قد أضيف دون علم منه باقتراح من ملفل ديوى وفى هذا الصدد يكتب ديوى فى مذكراته عن يوم ١٨ مايو سنة ١٨٧٦م:

«لقد قلت لهم بأن فليتشر من هارتفورد الذى كان أكثر شباب المكتبيين حماساً، كان من المؤيدين لعقد المؤتمر وسوف يوقع على الدعوة حين تصله ومن الأحوط أن نضع اسمه على قائمة المؤيدين للمشروع».

ولم يكن من الأحوط بالنسبة لـ فليتشر أن يوضع اسمه فى الرسالة لأن مديره فى

مكتبة واتكنسون فى هارتفورد رفض السماح له بحضور المؤتمر. وقد أربك ذلك الموقف ملفل ديوى فكتب فى مذكراته عن يوم ٢٠ من مايو «لقد وضعنا فى مأزق حرج بسبب تلك الغلطة».

وكانت الدعوة التى أرسلت إلى المكتبيين تتضمن اقتراحاً بسيطاً وهو أن العمل المكتبى يكون أكثر كفاءة وأكثر اقتصاداً، من خلال العمل الجماعى» وكان المؤتمر هو السبيل الأقصر إلى ذلك. واقترحت الدعوة أن يعقد المؤتمر فى فيلادلفيا يوم ١٥ من أغسطس ١٨٧٦م كأنسب مكان وأنسب زمان وتضمنت الرسالة خبراً عن تأكيد آخر لهذه الدعوة يرسل فى وقت لاحق وطلبت إلى من يرغب فى حضور هذا المؤتمر أن يرسل برغبته إلى ملفل ديوى على مكتب «أسبوعية الناشرين». وكانت الاستجابة للدعوة الأولى طيبة ولكن كانت هناك بعض المشكلات. وطبقاً لما ذكره جوستين ونسور فإنه إذا لم يتم الاجتماع فى بوسطون فإنه من الصعب عليه أن يحضر.

ولقد كتب ملفل ديوى فى مذكراته «أن بول وناس بوسطون كلهم وافقوا على التوقيع دون أن يعرفوا طبيعة المشروع...» فإن بول لم يكن راغباً على الإطلاق فى أن يضع اسمه على الدعوة. وفى خطاب من بول إلى ونسور يتأفف بداية من عملية الاتصال به عن طريق التلغراف وأضاف بأنه يرغب بداية فى أن يعرف تفاصيل أكثر عن الاجتماع «ومن هم فى قائمة المؤتمر قبل الإذن باستخدام اسمى». وبعد ستة أيام كتب بول مرة أخرى إلى ونسور خطاب يذكر فيه أنه تلقى منشوراً من ليبولدت ودهش عندما قرأ فيه تأييد ونسور لعقد مثل هذا المؤتمر.

ومن بين المكتبيين الذين سببوا مشاكل لعقد هذا المؤتمر ولمنظميه كان: آينزويرث أسبوفورد، مدير مكتبة الكونجرس فى ذلك الوقت الذى ذكر أن مؤتمرات الرأى هذه كانت مجرد منافذ كلامية لمن يحبون التظاهر والاستعراض، وذكر أيضاً أنه من المحتمل أن يحضر مثل هذا المؤتمر. ومع ذلك لم يكن راغباً فى أن يسجل اسمه فى قائمة المؤتمر.

ومن حسن الحظ أنه كان هناك مكتبيون كثيرون متحمسون لعقد مثل هذا المؤتمر،

وكان من بينهم قادة أفذاذ من أمثال: روبين جيلد؛ هنرى هولمز؛ لويد سميث الذين أيدوا عقد هذ المؤتمر بكل قوة. وكان الاستثناء الوحيد القوى من هذا التأييد هو بول وقد أدرك ديوي أهمية أن يحصل على تأييده وتوقيعه ولم يكتف بالكتابة إليه بل طلب أيضاً من تشارلز كتر أن يكتب إليه لتأكيد مشاركته. ومما جاء فى رسالة ديوى إلى بول:

«لا نستطيع أن نعمل بدونك ونشعر بالرضا. إن اسمك دائماً يذكر بين الطلائع ويكون من الخطأ الفادح ألا نراه فى القائمة التى بين أيدينا الآن». وقد نجحت المفاوضات مع بول وأتت أكلها ذلك أن الدعوة الجديدة إلى المؤتمر والتى أرسلت إلى أمناء المكتبات بين ٥ يونية و١٠ يونية بخصوص المؤتمر المزمع عقده كانت تحمل توقيع بول بين توقيعات المنظمين له. وأكثر من هذا أصبح بول يكتب إلى ديوى باقتراحاته ويشير إلى ضرورة ملاحقة سبوفورد ـ أحد كبار المكتبيين الذين لم يوقعوا ـ كى يشترك فى العمل التنظيمى للمؤتمر.

وبناء على اقتراح عدد من المكتبيين تم تعديل موعد انعقاد المؤتمر إلى الفترة من ٤ ـ ٦ من أكتوبر. وأرسلت الدعوة الثالثة إلى الانعقاد يوم ٢٨ من يونية وتحمل أسماء شخصيات مكتبية هامة وموقعة من كل من: ونسور؛ بول؛ سميث؛ ديوى. إضافة إلى ذلك علق تشارلز كتر على ذلك فى مجلة (الأمة) فى عددها الصادر فى ٢٧ من يونية ١٨٧٦م قائلاً بأن العمل المكتبى يستيقظ ليكتسب مفهوم المهنة» وهو فى حاجة إلى تنظيم دائم كسائر المهن التى أنشأت مثل هذا التنظيم. وكانت الاستجابة للدعوة الثالثة عظيمة وفعالة، حتى سبوفورد نفسه استجاب للدعوة قائلاً أنه يستطيع الحضور بل وسيقدم بحثاً.

وكانت قضية تسجيل كل ما يدور فى المناقشات أو ملخص له مثار جدل بين كل من ديوى وبول. وكان بول ضد تسجيل كل المناقشات بسبب التكاليف وقد شرح وجهة نظره فى خطاب له إلى ونسور فى ١٨ من سبتمبر ١٨٧٦. وقد تغلبت وجهة نظره فى النهاية وقبلها ديوى مضطراً.

وجاء يوم المؤتمر وحضره ١٠٣ من المكتبيين وقد اجتمعوا فى مبنى جمعية

بنسلفانيا التاريخية. وقد اختير جوستين ونسور رئيساً للمؤتمر واختير كل من سبوفورد، جميس ييتس، بول، سميث نواباً للرئيس. وطالما لم تكن هناك أجهزة تسجيل فقد قام كل من ملفل ديوى وتشارلز إيفانز وجيلد بأعمال السكرتارية وتسجيل وقائع المؤتمر. وكانت الخطة العامة تقضى بتقديم بحوث يعقبها مناقشات عامة. وكان من بين الموضوعات التى نوقشت فى هذا المؤتمر: التكشيف التعاونى؛ الفهرسة التعاونية؛ أضرار الكتب من وراء الغاز والحرارة؛ أحجام الكتب؛ المكتبات الفرعية؛ قراءة القصص؛ العلاقات العامة فى المكتبات. وكان الجانب العملى فى المؤتمر قد اتضح فى السماح بالأسئلة المفتوحة حول كيفية تغلب المكتبيين الكبار على المشاكل التى اعترضتهم فى عملهم.

وكان تأثير ديوى قوياً فى كل مكان فى المؤتمر على نحو ما يتضح من تقارير اللجنة ومناقشات الجلسات العامة وربما كان أحسن مثال على ذلك التأثير هو الإجراء الذى اتخذ بشأن أحجام الكتب وضرورة مراعاة تسجيلها فى الفهارس. ولقد قدم تشارلز إيفانز بحثاً قيماً عن «أحجام الكتب المطبوعة» أثار نقاشاً حامياً، أسفر عن تشكيل لجنة لدراسة الموضوع من كافة جوانبه. وقبل أن ينتهى المؤتمر قدمت اللجنة التى رأسها إيفانز تقريرها حول الموضوع إلى المكتبيين المجتمعين. وقد خلصت اللجنة إلى ضرورة تسجيل حجم الكتب فى الفهارس بالسنتيمتر. وطالما أن ديوى كان شديد الاهتمام بالنظام المترى الذى كان يعتقد أنه سيسود العالم كله فى وقت قصير فإنه من المحتمل أن يكون وراء اقتراح استخدام السنتيمتر فى الفهارس. وقد تبنى المجتمعون هذا الاقتراح وطالبوا بتعميمه.

ومن بين الأوراق التى أثارت مناقشات حامية أيضاً وإن لم يتوقف التاريخ أمامها تلك الورقة التى قدمها صامويل جرين أمين مكتبة ووركستر الحرة والتى اقترح فيها توطيد العلاقات الشخصية بين المكتبيين والجمهور وكانت فكرة جريئة فى ذلك الوقت. وبلغ من أهمية هذا البحث والنقاش الذى دار حوله أن طلعت علينا جريدة (عالم نيويورك) فى الثالث من يناير سنة ١٨٧٧م باقتراح مؤداه أن يقوم كل أمناء

المكتبات العامة ومساعديهم باجتياز اختبار فى المعلومات التى تضمنها بحث جرين هذا.

وإلى جانب التقارير التى قدمت والأحاديث التى ألقيت كانت هناك فوائد عديدة من وراء هذا المؤتمر. لقد قدم تقرير خاص بعنوان «المكتبات العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية» إلى المؤتمر؛ وجاء هذا التقرير من واشنطون وحرره صامويل وارين وكان أول تقرير علمى حقيقى ومسح شامل وطنى للمكتبات العامة فى البلاد. وقد طرحت فى هذا المؤتمر أيضاً قواعد الفهرسة التى وضعها تشارلز كتر و كانت تمثل الجزء الثانى من المسح الوطنى الذى حرره صامويل وارين. وقد أثارت جدلاً عظيماً فى هذا المؤتمر. وقد طبع من هذه القواعد خمس وعشرون نسخة وضعت تحت تصرف المؤتمر للعرض فقط؛ ولكنها اختفت فى بضع دقائق فقط. ومن الخليق بالذكر أيضاً أن الطبعة الأولى من تصنيف ديوى العشرى عرضت على الحاضرين فى هذا المؤتمر وقد أجاب ديوى على أسئلة الحاضرين حول هذا التصنيف. وتشكلت عدة لجان لوضع أسس التعاون مستقبلاً. وأهم من كل ذلك تشكل «مجمع» ليكون بمثابة التنظيم الذى يجمع المشاكل ليناقش حلولها .والذى تصب فيه الآراء الجديدة وتعقد فيه الصداقات والاتفاقات. وعلى عكس ما حدث فى مؤتمر سنة ١٨٥٣م قصد بالمجمع أن يكون تنظيماً دائماً ويستمر دوره إلى ما لا نهاية. ومن هنا أسس **اتحاد المكتبات الأمريكية** عن طريق بيان أعلن فى الجلسة الختامية فى آخر أيام المؤتمر.

ولقد كتب ملفل ديوى عن نجاح المؤتمر بعد عدة شهور من انعقاده. وكان يعتقد أنه كان انتصاراً لمهنة المكتبات يفوق أحلام أكثر الناس تفاؤلاً وكتب عبارته الشهيرة «فى كل الأيام القادمة سينظر إلى عام ١٨٧٦ على أنه يحمل أخطر الأحداث فى تاريخ المكتبات». وأضاف أنه «العام الذى احتل فيه المكتبيون مكانتهم اللائقة بين المهن العريقة».

ولقد شهد عام ١٨٧٦م كذلك مولد أول **دورية متخصصة** فى المكتبات وكانت هذه الدورية هى «مجلة المكتبات الأمريكية» وصدر أول عدد منها فى الثلاثين من سبتمبر ١٨٧٦. وفى ترويسة هذا العدد نصادف اسم ملفل ديوى كرئيس للتحرير واسم

ليبولدت كناشر لها. وبعد عام من نشرها فى سبتمبر ١٨٧٧ تغير اسمها إلى «مجلة المكتبات». وتأسيساً على تاريخ نشر أول عدد وعلى ما جاء فيها من محتويات يمكننا القول بأن هذه المجلة لم تكن وليدة للاتحاد الجديد ولكنها سبقته وربما بشرت به. وفى افتتاحية العدد الأول نجد الفقرة الآتية:

«لقد طبع برنامج لجنة مؤتمر فيلادلفيا فى مكان آخر. وسوف نرى أن المناقشات حول أهم الموضوعات المكتبية سوف تبدأ بإلقاء البحوث على يد زعماء المكتبيين من عموم الدولة... ولن يقصر المكتبيون فى حضور هذا المؤتمر، وسوف نرى أنه سيكون أخصب ثلاثة أيام فى حياة المكتبة. ومن النادر ألا يسمح المجلس بترك أمناء المكتبة يذهبون إلى المؤتمر ولا نقبل بأقل من أن يتمخض هذا المؤتمر عن تنظيم وطنى للمكتبيين...».

وقد حمل نفس هذا العدد من الدورية فكرة سريعة عن تطور التفكير فى إصدار هذه الدورية فى شهر مايو سنة ١٨٧٦م خلال مقابلة بين كل من ريتشارد بوكر، فردريك ليبولدت، ملفل ديوى. وهذا يفسر لنا اعتراض بوكر على البيانات التى صدرت من ملفل ديوى وتزعم أن «مجلة المكتبة» كانت إحدى إنجازات اتحاد المكتبات الأمريكية وإن كان بوكر يميل إلى أن ديوى هو صاحب فكرة إصدار المجلة. وفى اليوم الأخير من المؤتمر بعد الإعلان عن قيام اتحاد المكتبات الأمريكية، أعلن عن أن «مجلة المكتبات الأمريكية» ستكون لسان حال الاتحاد الرسمى. وعلى الرغم من أن محاضر جلسات المؤتمر لا تتضمن آية إشارة إلى ذلك البيان إلا أن عدد الثامن والعشرين من فبراير سنة ١٨٧٧م من المجلة قد تضمن فى الترويسة عبارة «المجلة الرسمية لاتحاد المكتبات الأمريكية».

وعلى الرغم من استفادة المجلة من اعتبارها لسان حال اتحاد المكتبات الأمريكية، إلا أنه لم يكن للاتحاد رأى مباشرة فى تغيير الاسم إلى «مجلة المكتبات» ولم يكن له تأثير مباشر فى تسويقها فقد كان عدد المشتركين فيها محدوداً وكان النضال من أجل البقاء هو السمة الغالبة على المجلة الوليدة. وكانت المكتبات عموماً تعانى من

فترة الفوضى التى أعقبت الانهيار الاقتصادى سنة ١٨٧٣م ووجدت أنه حتى الاشتراك البسيط فى هذه المجلة عبء عليها لا تقوى عليه. وقد بدأت الأزمة فى الانفراج سنة ١٨٧٩ وقد أعلن ناشر المجلة فى عدد ديسمبر ١٨٧٩م أنه رغم الضائقة فإن المجلة سوف تستمر في الصدور خلال سنة ١٨٨٠م. ولكن في يونية ١٨٨٠م أعلن الناشر عن أن «مجلة المكتبات» سوف تتوقف عن الصدور. ذلك أن المجلة قد حققت خسارة قدرها ٢٥٠٠ دولار وأن الناشر يشعر بأن المكتبات لاتدعمه فى نشر المجلة مما يعنى توقفها عن الصدور. ومنذ ذلك الوقت أصبحت المادة العلمية التى كانت تنشر فى مجلة المكتبات تنشر فى «أسبوعية الناشرين» طبقاً لإعلان الناشر. كما أعلن الناشر أنه ربما بعد تزايد أعداد المكتبات العامة وتزايد الرغبة فى المكتبات يعاد إصدار المجلة. وقد حفز هذا الإعلان من جانب الناشر المكتبيين على الاعتراض على توقف المجلة وتعاطفوا معه ووعدوه بالمؤازرة مما حدا به إلى استئناف النشر مع عدد يولية ـ أغسطس سنة ١٨٨٠م وقد حل ليبولدت محل بوكر فى التحرير وظل ديوى أيضاً كمحرر. وعلى الرغم من أن المحررين وعدا فقط بإكمال إصدار المجلد إلا أن عدد ديسمبر حمل إعلاناً باستئناف النشر عاماً آخر. وهكذا اجتازت المجلة أسوأ فترات التمويل وأقلها توزيعاً.

الاتحاد خلال عقد من تأسيسه

اختار المكتبيون الأمريكيون فى مؤتمر فيلادلفيا جوستين ونسور كأول رئيس لاتحاد المكتبات الأمريكية وكان ونسور فى ذلك الوقت ألمع وأهم شخصية مكتبية فى كل الولايات المتحدة. فقد كان مديراً لمكتبة بوسطون العامة منذ سنة ١٨٦٨م وفى سنة ١٨٧٧م أصبح مديراً لمكتبة جامعة هارفارد. وفى كلا المنصبين أظهر ونسور كفاءة إدارية نادرة وموهبة فى التنظيم غير عادية وإلى جانب ونسور كرئيس للاتحاد، اختار المجتمعون ثلاثة نواب له هم: آينوورث سبوفورد من مكتبة الكونجرس؛ وليام بول من مكتبة شيكاغو العامة؛ هنرى هولمز من مكتبة ولاية نيويورك. أما ملفل ديوى فقد اختير سكرتيراً للاتحاد. وقد كان على هذه المجموعة أن تكون بمثابة المكتب التنفيذى للاتحاد، كما كلفت بوضع دستوراً ولائحة للاتحاد. وقد نشرت هذه اللائحة لأول

مرة فى مجلة المكتبات فى عددها الصادر فى ٣١ من مارس سنة ١٨٧٧م. وقد وصفها المحرر بأنها مختصرة وواضحة بما يدعو إلى الإعجاب. وهنا نقطتان فى هذه اللائحة تستحقان الوقوف أمامهما. الأولى ذلك البند الذى ينص على دعوة الأعضاء إلى انتخاب المكتب التنفيذى من خمسة أعضاء. ومن حق هؤلاء الأعضاء الخمسة المنتخبين أن يختاروا أعضاء آخرين يساعدونهم. وأنيط بالمكتب التنفيذى هذا أن يختار رؤساء اللجان فى الاتحاد من بين أعضائه. والثانية منح المكتب سلطات كاملة فى تمثيل الاتحاد فى فترات ما بين المؤتمرات فى كل الشئون التى تعرض له. ويرى بعض الخبراء أن روح الديمقراطية لاتظهر فى هذه اللائحة.

وقد أعقب المؤتمر نشاط غير عادى للجان المنبثقة عنه فى فيلادلفيا. ونلحظ روح الود والمحبة فى معظم التقارير التى قدمتها تلك اللجان. وكانت اللجنة الخاصة بأحجام الكتب نموذجاً على ذلك وعلى روح التعاون التى سادت وقد أوصت تلك اللجنة باستخدام الحروف بدلاً من الرموز الرقمية عند وصف أحجام الكتب كما أوصت باستخدام السنتيمتر بدلاً من البوصة فى التعبير عن حجم الكتب فى الفهرس. ولسوف يذكر التاريخ أن ديوى قد ناور بمهارة ليحمل اتحاد المكتبات الأمريكية على استخدام النظام المترى. وقد كان ديوى عضواً فى اللجنة إلى جانب جيمس ويتنى وتشارلز كتر. وفى ذلك الوقت أيضاً كان هناك اقتراح بإصدار طبعة ثانية من كشاف بول (كشاف الدوريات). ولم يلبث بول أن أصدر طبعتين من هذا الكشاف، أهم كشاف للدوريات فى القرن التاسع عشر وأشار إلى أن أية طبعة جديدة يجب أن تكون عملاً تعاونياً. وقد طالب المكتبيون فى مؤتمر فيلادلفيا بمزيد من الكشافات والعمل التكشيفى. وقد لاحظ ديوى أن مكتبة كلية أمهرست كانت تنفق خمسين دولاراً كل سنة فى إعداد ملاحق لكشاف بول هذا. وبعد أن شرح بول المشكلات التى صادفته فى إعداد الطبعتين الأوليين من كشافه اتفق المكتبيون على أن تكون الطبعات التالية من الكشاف عملاً تعاونياً. وقد تشكلت لهذا الغرض لجنة لرسم السياسات ووضع الخطط التنفيذية. وقد وضعت تقريرها المبدئى فى يناير ١٨٧٧م وقد قررت اللجنة وضع مجموعة من القواعد الموحدة للتكشيف وأن يقتصر

التكشيف على الدوريات المنشورة بالإنجليزية، وأن تصدر للكشاف ملاحق كل خمس سنوات. وأن يستمر التكشيف الموضوعى فقط الموجود فى الطبعتين الأوليين. كذلك قرر وليام بول أنه وقع على محرر مشارك عظيم هو «وليام فليتشر».

وبعد عدة شهور أعلنت اللجنة التعاونية هذه والتى كان سكرتيرها هو ملفل ديوى عن أول مشروع كبير يصدر عن اتحاد المكتبات الأمريكية. هذا المشروع هو إمداد المكتبات الأمريكية فى طول البلاد وعرضها بالمستلزمات المكتبية من النوعية الممتازة وبأسعار زهيدة وكانت مشكلات المكتبات فى تلك الفترة تكمن أساساً فى الافتقار إلى الموردين الذين يقدمون المستلزمات المكتبية ذات المواصفات الموحدة والنوعية الجيدة ومن هنا فقد لاقى هذا المشروع رواجاً وقبولاً حسناً بين المكتبات وجاء فى موعده. كما أعلنت اللجنة عن اتفاق مالى فريد بمقتضاه يعود أى ربح يدره المشروع على اتحاد المكتبات الأمريكية وأية خسارة يتحملها ملفل ديوى. وكانت الشركة الجديدة هذه قد اتخذت مقرها على عنوان ديوى فى بوسطون لمدة عام كامل. وفى خلال ذلك الوقت تعرض الاتحاد لانتقادات عديدة بسبب دخوله فى مشروعات تجارية. ومن هنا انقطعت الصلة بين الاتحاد وهذا المشروع، واستمر المشروع قائماً يديره ديوى بمفرده واتخذ أسماءً أخرى عديدة من بينها: «شركة اقتصاد القراء والكتاب» و«مكتب المكتبات».

وفى إحدى الافتتاحيات فى «مجلة المكتبات الأمريكية» كانت هناك دعوة حارة للتوحيد والتعاون فى العمل المكتبى وضرورة أن يكون للاتحاد دور فى هذا الصدد. وعلى الرغم من أن الافتتاحية لم تكن موقعة إلا أنها حملت روح ملفل ديوى رئيس التحرير (٣١ من يناير ١٨٧٧م). لقد ركزت هذه الافتتاحية على ضرورة الوصول إلى اتفاق حول بعض النقاط مثل: حجم الكتب، الاختصارات، شكل وترتيب عناصر عناوين الكتب، وغير ذلك من المشكلات التى تواجه المكتبيين. وطبقاً لما ورد فى هذه الافتتاحية فإنه بعد اتفاق المكتبيين على الإجراءات المكتبية والتى أقرها اتحاد المكتبات الأمريكية فإنه كان على الاتحاد أن يشغل نفسه بأمور أخرى. هذا التركيز على ضرورة التوحيد والمواصفات القياسية كان من سمات ملفل ديوى الشخصية وقد أدى إلى مناقشات ومناظرات حامية فيما بعد. وفى ذلك الوقت كانت روح التعاون

من الرسوخ بما لا يسمح للخلافات فى الرأى أن تفسد عملية التقدم فى مجال العمل المكتبى.

مؤتمر نيويورك سنة ١٨٧٧م

انعقد المؤتمر الثانى فى ظل الاتحاد الوليد فى نيويورك سنة ١٨٧٧م وقد افتتح الرئيس جوستين ذلك المؤتمر بطلبات لخصت رد فعل المكتبيين الأمريكيين إزاء الاتحاد والمؤتمر قائلاً:

«إننا نحضر اليوم بثقة أكبر من العام الماضى، مع شعور بأن عملاً عظيماً قد بدأ، وقد بدأ كأحسن ما يكون. لم يكن هدفنا فى العام الماضى محدداً كما هو فى العام الحالى. إن شعوراً بالعظمة والقوة يخامرنا الآن... لقد دفعنا بمهنة المكتبات قدماً إلى الأمام فى عالم يموج بالحركة والعمل».

لقد قصد بالمؤتمر الجديد هذا أن يكون مؤتمر عمل ولذلك لم تقدم فيه بحوث كثيرة. وكانت الموضوعات المطروحة للمناقشة هى: الحرائق فى المكتبات؛ توزيع الوثائق العامة (الرسمية)؛ الخصم على مشتريات الكتب؛ سجلات الرصيد؛ نشر الأمراض عن طريق الكتب. وفى هذا المؤتمر علق ونسور على شبكة التليفونات الجديدة بين مكتبة بوسطون المركزية وفروعها كما علق على ماكينة جديدة ظهرت فى الأسواق (آلة كاتبة):

«لقد جربت الآلات الكاتبة ولكنى لم أنجح فى الحصول على أية نتيجة مرضية».

ولقد ظهرت فى هذا المؤتمر بعض الخلافات حول قضايا توحيد مداخل العنوان وقضايا كتابة العنوان بحروف كبيرة (الكبتلة). وكان ديوى من أنصار حذف الحروف الكبيرة من عناوين الكتب وأراد أن يقوم الاتحاد بمؤازرته فى هذا الصدد. وعلى الطرف الآخر من القضية كان هناك وليام فردريك بول الذى قال:

لا أريد فى الواقع أن أقحم الاتحاد فى هذه القضية، حيث أننى أنظر إليها على أنها ليست بذات أهمية؛ إنها ببساطة شديدة مسألة ذوق. ليس للاتحاد أن يسك

قاعدة فى هذا الصدد بنفس القدر الذى لا يجوز فيه أن يقترح أى رباط عنق يجب على الرجل أن يرتديه... إننى أقترح أن نتمسك بالنظام الإنجليزى القديم إلى أن نكون مستعدين لنكتب حرف آى صغير للضمير أنا (آى).

لقد كان ملفل ديوى وراء كل ذلك كما كان وراء قضية التوحيد والتقييس التى أراد للاتحاد أن يتبناها ويعمل على تحقيقها. لقد كان كسكرتير للاتحاد يتلقى خطابات كثيرة من المكتبيين تسأله النصيحة فى الإجراءات وكان يرى أن الإجابة على الأسئلة تكتسب شرعية أكبر لو أنها صدرت عن الاتحاد نفسه. وكان ديوى فى الواقع رجلاً منظماً للغاية ومنطقياً، وكانت رغبته شديدة فى أن يرى المكتبات الأمريكية موحدة الإجراءات من أجل راحة القراء والمستفيدين وكان هذا الأمر ممكناً فقط لو أن كل المكتبات اتبعت نفس السياسات. وكان فى رأيه أن صدور القواعد والسياسات عن الاتحاد كفيل بتوحيد العمل داخل المكتبات. ولم يكن بول المعارض الوحيد لملفل ديوى ولكنه كان زعيم المعارضة؛ ولذلك وصف بول بأنه مارتن لوثر ذلك المؤتمر فى إحدى افتتاحيات مجلة المكتبات. ولم تكن تلك الافتتاحية موقعة ولكنها تحمل روح رئيس التحرير: ملفل ديوى.

* المؤتمر الدولى لأمناء المكتبات

عقب انتهاء مؤتمر ١٨٧٧م فى نيويورك أبحر اثنى عشر من أعضاء اتحاد المكتبات الأمريكية قاصدين انجلترا لحضور المؤتمر الدولى لأمناء المكتبات. ولسوء الحظ مرض أحد أعضاء الوفد - روبين جيلد - مرضاً شديداً قبل أن تبحر السفينة من ميناء نيويورك واضطر إلى ملازمة غرفته بالباخرة ولم يبرحها إلا لفترات قصيرة عندما يتحسن الجو وتهدأ المياه وظل فى الباخرة بقية الرحلة. وبعد فترة من الجولات السريعة بين مكتبات بريطانيا العظمى، التقى المكتبيون الأمريكيون فى لندن؛ وهناك فى المؤتمر فى الثانى من أكتوبر ١٨٧٧م التقوا مع مائتين من أعضاء الوفود الذين جاءوا من الدول الأخرى. وكان أكثر من نصف أعضاء المؤتمر من الجزر البريطانية وكان أعضاء الوفود جميعاً - باستثناء أربعة فقط - من الرجال.

وقد تم انتخاب جون ونتر جونز - مدير مكتبة المتحف البريطانى - رئيساً للمؤتمر. وفى خطبته الافتتاحية أثنى على الروح الأمريكية التى استلهمها منظمو المؤتمر حيث قال:

«لقد بدأت فكرة عقد مؤتمر للمكتبيين فى أمريكا.. ذلك البلد صاحب الطاقة والنشاط الذى قدم للعالم أروع الأمثلة، والذى خرج منه مؤتمر المكتبيين الذى لا يقل عن غيره من المؤتمرات قيمة وفائدة والذى أسفر عن نتائج لها خطرها وشأنها».

وكما حدث فى أول مؤتمر لاتحاد المكتبات الأمريكية، نوقشت هنا أيضاً كل الموضوعات المكتبية تقريباً. ومن بين تلك الموضوعات نتوقف أمام موضوعين فى غاية الأهمية. **الأول:** المناقشات الكبيرة حول الرغبة فى طباعة فهرس مكتبة المتحف البريطانى وعلى الرغم من أنه لم يحدث اتفاق حول ذلك المشروع فإن الرذاذ المتطاير فى الهواء فى ذلك المؤتمر ساعد على طباعة هذا الفهرس فيما بعد. **والموضوع الثانى.** تلك المناقشات التى قادت إلى قيام تنظيم بريطانى مماثل لاتحاد المكتبات الأمريكية. وكان (اتحاد المكتبات) فى المملكة المتحدة هو ثمرة تلك المناقشات. وقد تم الإعلان عن قيام هذا الاتحاد فى ٥ من أكتوبر سنة ١٨٧٧م، أى آخر أيام المؤتمر. وبعد انتهاء المؤتمر قام أغلب أعضاء الوفد الأمريكى بزيارة مكتبات باريس قبل أن يقفلوا عائدين إلى الولايات المتحدة.

وفى رحلة العودة إلى الولايات المتحدة على الباخرة (ألساتيا) قرر المكتب التنفيذى لاتحاد المكتبات الأمريكية إلغاء المؤتمر السنوى لسنة ١٨٧٨م وقرروا بدلاً من ذلك عقد مؤتمر دولى فى بوسطون فى مطلع سنة ١٨٧٩م. وفى نفس الوقت كان هناك تأكيد على عمل اللجان والعمل التعاونى من خلال الاتحاد. وكانت اللجان تعمل بهمة ونشاط وقدمت العديد من الاقتراحات والمشروعات وقد تم تنفيذ عدد من تلك الاقتراحات. ومع إلغاء المؤتمر السنوى لسنة ١٨٧٨م ركزت الجهود كلها على المؤتمر الدولى لسنة ١٨٧٩ لأهمية هذه الفكرة وتوجيه اتحاد المكتبات الأمريكية نحو العمل بدلاً من الاجتماعات واللقاءات.

وكانت إحدى المشكلات التى تلقى اهتماماً متزايداً فى ذلك الوقت وما تزال

ساخنة حتى اليوم هى مشكلة وصول الكتب مفهرسة إلى المكتبة. وهى المشكلة التى اعتبرتها مجلة المكتبات مشكلة المشاكل ويوتوبيا المكتبات فى ذلك الوقت وقد شكلت **لجنة لجزازات الناشرين** لبحث هذه المشكلة واستمرت فى عملها بعض الوقت ولكنها لم تصل إلى نتيجة حاسمة وواقعية. وكان الناشرون فى ذلك الوقت غير راغبين فى تحمل أعباء وتكاليف فهرسة كتبهم وتقديم الفهرسة جاهزة إلى المكتبات. ولفترة قصيرة من الوقت قامت مجلة المكتبات بإعداد **«سجل جزازات العناوين»** الذى يحمل فهرسة كاملة للكتب الجديدة ولكنه فشل فى حل مشكلة الفهرسة ومن ثم تم إيقافه. وفى مجال وثيق الصلة بالفهرسة قامت لجنة توحيد مداخل العنوان بتقديم «القواعد المركزة للفهرسة» فى مارس ١٨٧٨م. تلك القواعد التى أقرها اتحاد المكتبات الأمريكية فيما بعد باعتبارها القواعد الأساسية فى الفهرسة. وقد قدمت هذه القواعد إلى اتحاد المكتبات البريطانية لمناقشتها والاتفاق على قواعد موحدة بين البلدين ولكن ذلك لم يكن ممكناً قبل سنة ١٩٠٨. وفى الولايات المتحدة نفسها رفض كثير من المكتبات الراسخة تطبيق القواعد الجديدة بسبب تكاليف إعادة الفهرسة.

* مؤتمر بوسطون سنة ١٨٧٩م

فى الثلاثين من يونية سنة ١٨٧٩م بدأ اتحاد المكتبات الأمريكية ما أمّل فى أن يكون مؤتمراً دولياً فى بوسطون. وقد وجهت الدعوة إلى السير أنطونى بانتزى من مكتبة المتحف البريطانى وغيره من المكتبيين الدوليين البارزين ولكنهم لم يحضروا. ومن الطريف أن كرسى ومكتب بانتزى أرسلا إلى مقر المؤتمر واستخدما بواسطة المراقبين. وقد قدمت بحوث عديدة فى هذا المؤتمر حول موضوعات مثل: التشريعات المكتبية؛ مشاكل السرقة فى المكتبات؛ التجليد؛ الفهرسة والتصنيف؛ تهوية مبانى المكتبات، انتشار الأمراض عن طريق الكتب. وكانت الشكوى الرئيسية فى المؤتمر هى أن الوقت المستغرق فى إلقاء البحوث لم يترك الفرصة الكافية للمناقشات. وقد أشار ملفل ديوى باعتباره سكرتيراً للمؤتمر إلى تلك الحقيقة. ذكر أن ١٥٢٢٧ خطاباً وبطاقة دعوة قامت إدارة الاتحاد بإرسالها خلال ثلاث سنوات. ولم ترتفع عضوية الاتحاد عن ٣٦٥ فى سنة ١٨٧٩م عند انعقاد مؤتمر بوسطون..

وفى السنة السابقة على مؤتمر بوسطون بدأ اتحاد المكتبات الأمريكية برعاية أحد المشروعات الببليوجرافية الكبرى. وكان هذا المشروع الذى أعلنت اللجنة التعاونية عن البدء فيه هو «الفهرس التعاونى العام» والذى كان يطلق عليه أيضاً اسم «فهرس اتحاد المكتبات الأمريكية». وكان الهدف من هذا الفهرس هو أن يكون أداة اختيار ودليل شراء للمكتبات الصغيرة. وكان إعداد الفهرس يتم عن طريق فحص آلاف المجلدات بواسطة أمناء المكتبات من ذوى الخبرة. وقد أعلنت مجلة المكتبات فى عددها الصادر فى ديسمبر ١٨٧٨ أن العمل قد بدأ فى فهرس الاتحاد وأنه يتوقع صدوره فى العام التالى. وكان هذا التوقع مجرد أمل متفائل، فقد أعلن على الأعضاء فى مؤتمر بوسطون أن الاتحاد يعانى من نقص فى الأموال اللازمة للمشروعات التعاونية. ولم يستطع الناشر أن يجمع من الاشتراكات سلفاً ما يغطى التكاليف المبدئية للمشروع. وقد أعلن ديوى ساعتها أن مائتى اشتراك إضافية ضرورية لتنفيذ المشروع وذكر أنه على استعداد لدفع خُمس المبلغ المطلوب فى هذا الصدد. وقد استجاب الحاضرون لذلك النداء مما غطى المطلوب، وغدا نشر فهرس الاتحاد أمراً مؤكداً.

وفى خلال مؤتمر بوسطون اقترح ديوى أن يصبح اتحاد المكتبات الأمريكية شركة وكانت المميزات فى نظر سكرتير الاتحاد هى:

١ ـ تحقيق استمرارية الاتحاد وتحقيق الاحترام له وهما أمران كان الاتحاد يفتقر إليهما فى ذلك الوقت.

٢ ـ تحقيق التزام أعضاء الاتحاد بالقرارات التى يتخذها الاتحاد.

٣ـ يمكن للاتحاد أن يتلقى الهبات والتبرعات ويتملك العقارات دون ضرائب.

وعلى الرغم من أن الاقتراح قد قبل من جانب الاتحاد وتحقق إضفاء صبغة الشركة على الاتحاد فى العاشر من ديسمبر سنة ١٨٧٩م فإنه لم يتم الإعلان عن الصفة الجديدة، قبل مضى عام كامل (ديسمبر ١٧٨٠م).

وقد تم قبول أول تبرع للاتحاد فى ذلك الوقت. وبهذا تحول نشاط الاتحاد جزئياً إلى الشكل الجديد.

* مؤتمر واشنطون سنة ١٨٨١م

لم يكن هناك مؤتمر سنوى لسنة ١٨٨٠م. وعقد المؤتمر التالى فى واشنطون العاصمة فى فبراير سنة ١٨٨١م. وكان الحضور ضعيفاً للغاية ومع ذلك كانت هناك بحوث قوية قدمت فى ذلك المؤتمر حول موضوعات: التدريب فى المكتبات، توزيع الوثائق العامة (الرسمية أو الحكومية)؛ مبانى المكتبات. وبعد مناقشة موضوع مبانى المكتبات تبنى الاتحاد البيان التالى:

«فى رأى هذا الاتحاد أن الوقت قد حان لتعديل جذرى فى النمط المعمارى السائد فى أبنية المكتبات، وتبنى نمط معمارى أفضل يلائم الظروف الاقتصادية والعملية الحالية».

وقد رأى ملفل ديوى أن الاتحاد لم يحقق شيئاً كثيراً منذ مؤتمر بوسطون سنة ١٨٧٩م. وأن هناك أشياء كثيرة يجب أن تنجز وكتب بهذا الخصوص يقول:

«لقد فكرت منذ أربع سنوات مضت أن عملنا يشبه العجلة التى إذا دفعت جيداً وبقوة ذات مرة فإنها سوف تدور تلقائياً ولمدة طويلة؛ ولكن للأسف فإن عملنا يشبه الطلمبة اليدوية التى يجب تشغيلها يدوياً طوال الوقت وإلا وقفت عن الضخ».

ولذلك طلب ديوى أن يكون هناك فى الاتحاد موظف متفرغ لإدارة العمل اليومى أو على حد تعبيره «يدير يد الطلمبة باستمرار» وقد تقدم بهذا الاقتراح فيما بعد ولكن الاقتراح رفض. وقد علق صامويل جرين من مكتبة ووركستر العامة (ماساشوستس) على هذا الاقتراح بأن العمل فى اتحاد المكتبات الأمريكية هو مهمة مقدسة يجب أن تتم بلا أجر وأن يتم من خلال مجموعة أفراد وليس من خلال فرد واحد دائم متفرغ ومن خلال مجلة المكتبات. وعلى الجانب الآخر علق الدكتور هـ. أ. هولمز قائلاً بأن الوقت سيجىء فيما بعد حيث يحتاج الاتحاد إلى موظفين متفرغين لإدارة العمل ولكن ميزانية الاتحاد فى الوقت الحالى لا تتحمل مرتبات موظفين متفرغين فى سنة ١٨٨١م.

ورغم أن مشكلة المطبوعات الحكومية قد طرحت أمام الاتحاد عدة مرات إلا أنها

لم تجد حلاً ولذلك أعيد طرحها فى مؤتمر ١٨٨١م. وقد أصدر المجتمعون بشأنها بياناً يدعو إلى:

١ ـ توزيع المطبوعات الحكومية جميعاً على المكتبات من خلال وكالة مركزية.

٢ ـ تطرح المطبوعات الحكومية للبيع بسعر محدد يبنى على التكلفة الفعلية لها.

٣ ـ تعد قائمة بالمكتبات التى يجب أن تتلقى المطبوعات الحكومية بصفة منتظمة.

٤ ـ يعد فهرس (ببليوجرافية) بكل المطبوعات الحكومية حتى تاريخه ويلحّق بصفة جارية.

٥ ـ يعد نظام تصنيف وفهرسة وتكشيف للمطبوعات الحكومية ويعرض على الاتحاد لإقراره. وقد تم تحقيق هذه المقترحات الخمسة فيما بعد.

ولقد شهدت سنة ١٨٨١م عدة تطورات فى عالم المكتبات خارج دنيا الاتحاد نفسه، **أولها**: استحداث منحة أندرو كارنيجى المكتبية وقد قدمت بداية إلى برادوك وبتسبرج، **وثانيها**: عقد عدد من المؤتمرات المحلية والإقليمية فى المجال، **وثالثها**: إقامة اتحاد مكتبات الغرب فى سبرنجفيلد (إلينوى) عقب أحد اللقاءات الإقليمية المشار إليها وكان ذلك بداية خصوبة تأسيس التنظيمات المكتبية. وكانت هذه التطورات المكتبية نتيجة جزئية لمؤتمر لندن الدولى سنة ١٨٧٧م. وقد لاحظ زعماء اتحاد المكتبات الأمريكية أن اتحاد المكتبات البريطانية الأحدث هو أكثر نشاطاً وأوسع عضوية من الاتحاد الأمريكى وشعروا بأن نجاحه يعزى إلى الاجتماعات المتقاربة بين مكتبيى بريطانيا والتقارب الوثيق بين المكتبات فى المملكة المتحدة. وقد رأى زعماء اتحاد المكتبات الأمريكية أن تجتمع الاتحادات المحلية والإقليمية كثيراً وعلى فترات متقاربة مما يقلل الحاجة إلى الاجتماعات السنوية الكثيرة. من هذا المنطلق كانت تجزئة المشكلة أدعى كثيراً إلى سرعة وسهولة حلها.

* مؤتمر سنسناتى سنة ١٨٨٢

عقد المؤتمر السنوى لسنة ١٨٨٢ فى مايو فى مدينة سنسناتى. ولأن تلك المدينة

كانت بعيدة عن قلب الحركة المكتبية فإنها لم تجتذب سوى أعداد قليلة من المكتبيين، إذ كان كل من حضر ستة وأربعين شخصاً. ودار برنامج المؤتمر حول الإنجازات التى تمت فى فروع العمل المكتبى المختلفة وكانت أبرز الموضوعات التى قدمت فيها تقارير الإنجازات هذه: نظم الإعارة؛ التصنيف؛ مبانى المكتبات. وفى موضوع مبانى المكتبات كان الحديث الرئيسى حول خطط المبنى الجديد لمكتبة الكونجرس؛ وقد هاجم الاتحاد خطط مكتبة الكونجرس ووصفها بأنها غير ملائمة. وكان قد اتخذ نفس الموقف فى مؤتمر واشنطون مما حدا برئيس اللجنة المشتركة حول مبانى المكتبات أن يلتف حول موقف الاتحاد ويقول بأن «المكتبيين وافقوا بحرارة على الخطط الجديدة». وفى تقرير منفصل قام الاتحاد بإحاطة الكونجرس الأمريكى بأن أحداً لم يوافق على تلك الخطط. حقاً لقد تم تغيير خطط المبنى الجديد ولكن بعض المؤلفين لا يرى دليلاً مباشراً على أن ذلك جاء بسبب موقف الاتحاد منها. وكما ورد فى افتتاحية مجلة المكتبات (ديسمبر ١٨٨٢) فإن الكونجرس لم يكن يشعر بوجود المكتبيين إلا بصعوبة وأغلب الظن أنه لم يكن يدرى بوجود اتحاد وطنى لهم.

وفى هذا المؤتمر أعلن وليام بول أن مخطوطة الطبعة الجديدة من كشاف الدوريات قد تمت وأن الطباعة قد بدأت وكما سبق أن ذكرنا فإن هذا المشروع التعاونى تمت الموافقة عليه فى مؤتمر سنة ١٨٧٦م. واقترح بول على الموجودين إعداد كشاف عام للمواد الأخرى غير الدورية، وأن هذا الكشاف يجب أن يكون المشروع التعاونى التالى للاتحاد وقد ذكر بول أن تلك الموارد يجب أن تكشف طبقاً لرؤوس موضوعات محددة ودقيقة. وتمت الموافقة على هذا المشروع ونشره الاتحاد فيما بعد سنة ١٨٩٣م تحت عنوان **(كشاف اتحاد المكتبات الأمريكية).**

* مؤتمر بحيرة جورج سنة ١٨٨٥

لقد نظم مؤتمر سنة ١٨٨٤م أساساً لكى يعقد فى تورنتو على أساس أنه فى سبتمبر من نفس السنة كان هناك مؤتمر للعلماء البريطانيين وكان يظن أنه سيحضره عدد من أمناء المكتبات البريطانيين من أعضاء اتحاد المكتبات البريطانية وعندما اكتشف أنه لن يكون هناك مكتبيون بريطانيون فى ذلك المؤتمر تم إلغاء مؤتمر ١٨٨٤م لهذا

السبب. وقرر المجلس التنفيذى أن يعقد المؤتمر فى بحيرة جورج فى نيويورك فى سبتمبر ١٨٨٥م. وقد أدى هذا الإجراء إلى تقليد جديد اتبع فى السنوات التالية وهو أن تعقد الاجتماعات السنوية فى أحد المنتجعات حتى كبر الاتحاد وزاد عدد الأعضاء ولم تعد المنتجعات تتحمل هذا العدد. ولعل من الملامح المميزة فى مؤتمر بحيرة جورج ذلك الصدام الذى حدث بين بول وديوى. وكان هذه المرة بسبب قضية النقحرة، وكان ديوى يرغب فى أن يتبنى الاتحاد طريقة استخدام الحروف بدلاً من استخدام الأصوات. وكان من الواضح أن الجالسين لا يفهمون مبدأ النقحرة ومن هنا طلب بول الأخذ بمبدأ التصويت. ومن الطريف أن تشارلز كتر كان رئيساً للجنة النقحرة ولكنه ذكر أنه لا يفهم شيئاً كثيراً عن هذه النقحرة وذكر بالحرف الواحد:

«أنا أعتقد أيضاً أن الاتحاد لا يعرف شيئاً عنها (النقحرة) (ضحك) ولا أعتقد أن التصويت فى هذا الصدد أمر مرغوب».

وكان التيار المعارض لديوى شديداً ومن ثم اضطر إلى سحب موضوعه.

وفى هذه الجلسة أنهى الاتحاد عقده الأول وأعلن رئيس الاتحاد ونسور أنه بعد هذا العقد لا يجوز إعادة انتخابه رئيساً للاتحاد وكان قد عمل رئيساً له منذ بدايته فى سنة ١٨٧٦م وكانت هناك رغبة بين المجتمعين فى هذا المؤتمر أن يفتح باب الانتخاب لجميع المناصب فى الاتحاد. ولم يبق من المجلس التنفيذى سوى أمين الصندوق والسكرتير فقط وتم تغيير الباقين جميعاً حتى عضوية اللجان النوعية تم تغييرها بسبب تلك الرغبة لتوسيع المشاركة فى العمل. وقد تم انتخاب بول ليكون ثانى رئيس للاتحاد.

الاتحاد فى مرحلة التوحيد والتوسع

* مؤتمر ميلووكى سنة ١٨٨٦

على الرغم من تطرف موقع ميلووكى بالنسبة لهذا النوع من المؤتمرات إلا أنها اجتذبت أكبر عدد من الحضور حتى ذلك الوقت. وكانت أهم حصيلة لهذا المؤتمر هى إنشاء قسم للنشر فى الاتحاد. وكان الهدف المعلن لذلك القسم آنذاك هو تعميق التعاون بين المكتبات عن طريق إعداد ونشر البيبليوجرافيات والكشافات والفهارس

الخاصة. وقد بدأ القسم باشتراك سنوى دولار واحد يتيح للعضو المشترك الحصول على كافة المطبوعات التى ينشرها القسم. وقد فشلت سياسة الاشتراكات هذه وتم العدول عنها وذلك لضعف الاستجابة. ولجأ القسم بعد ذلك إلى سياسة تسعير كل مطبوع وبيعه بالثمن فى كل حالة على حدة. وكان إنشاء قسم النشر هذا مهماً لسببين:

١ ـ أنه أدى إلى زيادة عدد المطبوعات المتخصصة فى مجال المكتبات وخاصة تلك التى لا تروق للناشر التجارى.

٢ ـ أنه دليل حى على أن الاتحاد يقوم بدور نشيط فى خدمة العمل المكتبى بعيداً عن مجرد المؤتمرات واللقاءات. وكما ذكرت من قبل كان الاتحاد فى عقده الأول قد قرر أن يقوم بدور إيجابى فى عملية النشر وكان إنشاء قسم النشر هذا دليلاً على أن الاتحاد يسير فى الاتجاه الصحيح فى برنامج النشر الذى اختطه لنفسه.

لقد أعيد انتخاب وليام فردريك بول رئيساً للاتحاد وكان ثانى وآخر رئيس ينتخب لفترتين متتاليتين، حيث قرر الاتحاد فى اجتماعه فى بفالو ألا يعاد انتخاب الرئيس. وكان هذا القرار مهماً للغاية لأنه جعل من رئاسة الاتحاد مسألة شرفية يجب توسيع نطاقها بقدر الإمكان. وحتى لا يتمكن الرئيس فى خلال سنة واحدة هى مدة الرئاسة أن يكون نفوذاً أو سلطاناً. وكلما كبر الاتحاد وتوسع كان فى حاجة إلى قيادة دائمة لا تأتى بالضرورة من رئيس الاتحاد نفسه. وهكذا فإن قوة القيادة فى الاتحاد لا تأتى اليوم من الرئيس وإنما من العضو التنفيذى فى المجلس.

لقد طرح فى مؤتمر ميلووكى عدد من الموضوعات ولكن أكثرها سخونة كان موضوع «التصنيف» ففى ذلك الوقت كان هناك عدد من خطط التصنيف كان لكل منها أنصاره ومريدوه وأتباعه. ونجد فى مجلة المكتبات على صفحات أعدادها الصادرة خلال سنة ١٨٨٦م مقالات كثيرة حول الموضوع وخاصة تصنيف ديوى العشرى. وكانت المناقشات غير موضوعية، وكانت شخصية إلى حد كبير مما جعلها مجال تعليق بل الموضوع الرئيسى لخطاب بول فى مؤتمر ميلووكى وطلب قفل المناقشة فيه

واقترح توجيه العمل إلى تبسيط التصنيف بحيث «يستطيع أمين المكتبة الذى لا يملك حكمة سليمان وذكاء الساحر أن يفهمه».

* مؤتمر الألف جزيرة وأول كلية للمكتبات ١٨٨٧

كما أشرنا من قبل لم يعد من الممكن إعادة انتخاب بول رئيساً للاتحاد ومن ثم فقد قام المجلس التنفيذى باختيار تشارلز كتر رئيساً جديداً للاتحاد. رغم أن جمهور المكتبيين كان يريد آينزوورث سبوفورد ففى خطاب كتبه تشارلز إيفانز إلى بول فى الثلاثين من ديسمبر ١٨٨٧م يقول له:

«أعتقد أن خليفتك يجب أن يكون سبوفورد وليس كتر وأن الطريقة التى اختير بها كتر تدعونا إلى إعادة النظر فى طريقة اختيار أعضاء إدارة الاتحاد».

وربما بسبب ذلك فإن الجمعية العمومية للاتحاد فى المؤتمر التالى غيرت طريقة الانتخاب ومنعت المجلس التنفيذى من أن يتصرف ضد رغبتها. وطبقاً لما أورده ديوى فى مذكراته فإن سلطة المجلس فى هذا الصدد كانت مقصورة على الترشيح والانتخاب فقط. وفى سنة ١٨٩٣م تم تغيير اللائحة بحيث تتيح الانتخاب المباشر لأعضاء المجلس والرئيس عن طريق الأعضاء فى الجمعية العمومية.

وطالما أن الألف جزيرة كانت منتجعاً فقد كانت لحظات الإشراق والتجلى فى المؤتمر كثيرة. ففى هذا المؤتمر قدم ملفل ديوى تقريراً عن استخدام اللمبات الكهربائية فى المكتبات وآثارها الضارة ومن بينها - كما أثير آنذاك - زيادة النمش والكلف ولكن ديوى أشار فى تقريره إلى أنه لم يلاحظ زيادة النمش كما لم يلاحظ انخفاض عدد السيدات فى قاعات المطالعة. وقد تصور أمناء المكتبات أن وراء هذه الحملة ضد اللمبات الكهربائية إحدى شركات الغاز الكبيرة. كما نظم ديوى مباراة فى البيسبول بين بعض المكتبيين وبعض نزلاء المنتجع الآخرين. وكان من بين المكتبيين فى المباراة بول وونسور وديوى ولسوء الحظ أن محاضر جلسات المؤتمر لم تسجل نتيجة المباراة.

وكان افتتاح أول كلية للمكتبات - مدرسة تدبير المكتبات - فى جامعة كولومبيا هو أكبر حدث مكتبى فى سنة ١٨٨٧ (تم الافتتاح فى يناير ١٨٨٧م). وقد يكون من

المفيد هنا أن نسرد أهم الوقائع المغلفة لتلك الكلية التى تعتبر من إنجازات ملفل ديوى نفسه. وقد كانت أول إشارة إلى تعليم علم المكتبات هى تلك التى كتبها ديوى فى مايو سنة ١٨٧٩م. ففى أثناء عرض بعض أفكاره عن الإعداد المهنى لأمناء المكتبات أشار ديوى إلى ضرورة إنشاء مدرسة تدريب أو مدرسة مكتبات عادية تلحق بإحدى المكتبات الكبرى وبحيث يقوم بالتدريس فيها كبار أمناء تلك المكتبة كجزء من عملهم اليومى العادى. وكان يرى أن يقوم بالتدريس عدد كبير من المدرسين حتى يتعرض الطلاب لوجهات نظر مختلفة فى الموضوع الواحد. ويبدو أن ديوى كان فى ذهنه نوع من البرنامج التدريبى داخل المكتبة وليس كلية على غرار ما هو معروف الآن وإن لم ينكر كلية أنه فى يوم من الأيام يجب أن تكون هناك مدرسة مكتبات مركزية، تأخذ بيد المهنة. وبعد أربع سنوات من ذلك التاريخ أشار ديوى إلى أنه غير فكرته عن الإعداد المهنى لأمناء المكتبات؛ وفى مؤتمر بفالوا سنة ١٨٨٣م أعلن أنه اقترح إنشاء مدرسة مكتبات فى جامعة كولومبيا. وكانت مدرسة المكتبات التى اقترحها آنذاك تختلف تماماً عن مدرسة اليوم. وعلى الرغم من أن الإعلان عن هذه المدرسة كان مفاجأة للحاضرين إلا أن الاقتراح لم يكن جديداً كلية فقد نوقشت الفكرة عدة مرات من قبل. ففى العدد الأول من مجلة المكتبات أشار جوستين ونسور إلى الحاجة إلى مثل هذا الإعداد المهنى وفى عام ١٨٧٧ ناقش المجتمعون فى المؤتمر الدولى للمكتبات فى لندن نفس الموضوع. وقد أشار صامويل جرين إلى أنه اقترح على ونسور قيام جامعة هارفارد بتنظيم محاضرات فى الإعداد المهنى لأمناء المكتبات؛ ولكن كتب لديوى أن يقدم الاقتراح الرسمى إلى جامعة كولومبيا ويتم تنفيذه. وقد طلب ديوى من اتحاد المكتبات أن يوافق على اقتراحه وكما هو الحال دائماً وقف بول ضد هذا الاقتراح وكان نص عبارته:

«لقد كنت اعتقد دائماً أن التدريب العملى فى المكتبات بعد التعليم المدرسى هو أحسن وسيلة للإعداد المهنى الجيد لأمناء المكتبات. ولا يمكن للمعلومات المطلوبة أن تنقل عبر المحاضرات ثم من هو ذلك الشخص الكفء الذى لديه الوقت لتلك المحاضرات».

وكان رد فعل ديوى على هذا البيان هو أن يذكر الحاضرين بأن بول نفسه كان من المعارضين لعقد مؤتمر ١٨٧٦م. وكان هناك أخذ ورد بين ديوى وبول حتى أنهما كانا يصلان إلى حد البذاءة أحياناً والترخص فى الحديث أحياناً أخرى.

وكان هناك إلى جانب بول معارضون آخرون رفضوا إقحمام الاتحاد فى اتخاذ قرار بهذا الصدد. وكنوع من التسوية رأى رئيس الاتحاد ونسور تشكيل لجنة لصياغة البيان المناسب فى هذا الشأن. وكانت النتيجة بيان صيغ بطريقة دبلوماسية وألفاظ منتقاة بعناية مؤداه أن الاتحاد يعبر عن امتنانه لإدارة كلية كولومبيا لإتاحتها الإمكانية لتنظيم تدريس علم المكتبات ثم خلص البيان إلى أمله فى «إتمام التجربة». ولم يكن هذا البيان هو كل ما يريده ديوى من الاتحاد. ولعل من أهم نتائج تلك المناقشات قيام الاتحاد بتشكيل لجنة للنظر فى كل المشروعات والمقترحات الخاصة بتعليم المكتبيين، وأن تقدم تلك اللجنة تقريرها بخصوص ذلك إلى المؤتمر التالى. ومنذ ذلك التاريخ أصبح للاتحاد يد فى اعتماد وتقييم برامج الإعداد المهنى لأمناء المكتبات فى الولايات المتحدة. وحتى قبل بدء أول برنامج متخصص فى هذا الشأن.

لقد افتتحت مدرسة ديوى لتدبير المكتبات فى كولومبيا فى يناير ١٨٨٧م. وكان ديوى يقدم بعض الدروس الأولية فى كليات البنات فى السنة السابقة على افتتاح المدرسة. ومن هنا فإنه عند افتتاح المدرسة التحق بها سبع عشرة إمرأة وثلاثة رجال فقط. وقد سارت المناهج على النسق العام الذى اختطه ديوى سنة ١٨٨٣م بحيث تدور المقررات كلها حول العمل المكتبى. ورغم أنه لم يكن مضى على إنشاء المدرسة بضعة أشهر إلا أنها كانت موضوع بحث قدم لمؤتمر الألف جزيرة سنة ١٨٨٧م. وكان تقرير اللجنة عن هذا الموضوع مليئاً بالحماس والتعاطف مع المدرسة مؤيداً لها.

وكانت العلاقة بين ملفل ديوى وإدارة كلية كولومبيا متوترة من البداية. وربما كان السبب الرئيسى لهذا التوتر هو إدخال ديوى للنساء فى مدرسة افتتحت أصلاً للرجال ولذلك لم يكن مستغرباً أن يعلن فى ديسمبر سنة ١٨٨٨م عن تعيين ديوى مديراً لمكتب الولاية فى نيويورك (وليس مديراً للمدرسة). ومن يناير إلى إبريل ١٨٨٩م ظلت المدرسة فى كولومبيا ولكنها بعد ذلك نقلت إلى مكتبة الولاية فى ألبانى حيث وضعت مرة أخرى تحت إدارة ديوى.

* مؤتمر كاتسكلز سنة ١٨٨٨م

كان من المقرر أن يعقد مؤتمر ١٨٨٨م فى سانت لويس وذلك بسبب توقع افتتاح مكتبة المدينة فى ذلك الوقت ولكن تلك الفكرة لم تنفذ وألغى المؤتمر لعدم تمكن المدينة من إنهاء مبنى المكتبة فى الوقت المناسب وكان الوقت قد فات لتنظيم مؤتمر رسمى كبير فى مكان آخر ولذلك عقد اجتماع غير رسمى فى سبتمبر ١٨٨٨م لم يحضره سوى سبعة وعشرين عضواً. وقد عقدت جلسات غير رسمية فى مدينة شلالات كاترزكيل نيويورك. ولم يناقش الحاضرون فى هذا المؤتمر الصغير بعمق سوى موضوع مبانى المكتبات ودور المعماريين فيها. وجاءت المناقشات حامية لامجاملات فيها مما حدا برئيس الاتحاد تشارلز كتر إلى القول بأن التجربة مع خطط المعماريين تدفع إلى القول بإطمئنان بأن المعمارى هو العدو الطبيعى لأمين المكتبة. ولقد أثار ذلك مجلة **أخبار المعمارى والمبنى الأمريكى** فوجهت فى افتتاحيتها انتقادات عنيفة للمؤتمر (عدد سبتمبر ١٨٨٨م) وذكرت أن مؤتمر المكتبيين قد تسلّى كالعادة بالسخرية من المعماريين. وقد تعجب كاتب الافتتاحية وتساءل كيف يمكن للمعمارى أن يبنى مكتبة فى حين لا يتفق اثنان من أمناء المكتبات على خطة المبنى فما يقترحه أحد الأمناء يسخر منه الآخرون.

ومن بين الموضوعات الأخرى التى جرت مناقشتها مناقشة سريعة موضوع إعداد كشاف بالصور الشخصية وموضوع فتح رفوف المكتبة أمام الجمهور. ومن الغريب أن الاتجاه العام فى هذا الموضوع الأخير كان ضد فتح الرفوف وإبقائها مغلقة فى وجه الجمهور. وقد عبر كتر عن السبب فى ذلك بعبارته اللاذعة «أعتقد أن أية مكتبة عامة فى المدينة تفتح رفوفها أمام الجمهور سوف تختفى كل كتبها سريعاً». والدعوة إلى إعداد كشاف بالصور الشخصية تكشف عن عدداً كبيراً من المكتبات كانت تقتنى كمية من تلك الصور وكانت تعد بها كشافاً خاصاً وأن إعداد كشاف عام أصبح مطلباً ملحاً فى تلك الفترة.

* مؤتمر سانت لويس سنة ١٨٨٩م

بدأ اتحاد المكتبات الأمريكية فى مؤتمر سانت لويس أول محاولات التشعيب.

وكان ذلك عن طريق إنشاء اتحاد لأمناء مكتبات الولاية كفرع من فروع الاتحاد. وقد فتح ذلك الباب لإنشاء اتحاد لمكتبات الكليات والجامعات فى المؤتمر التالى سنة ١٨٩٠م، كما استحدث قسم فى الاتحاد لأوصياء المكتبات أيضاً فى مؤتمر ١٨٩٠م.

وكما هى العادة حدث طرح موضوع «توزيع المطبوعات الحكومية» مرة أخرى. وكانت لجنة قد شكلت لمحاولة تغيير إجراءات الحكومة فيما يتعلق بتلك المطبوعات ولكنها لم تنجح فى إحداث تلك التغييرات. وفى مؤتمر سانت لويس تقرر تجريب طريقة جديدة. وتقضى هذه الطريقة بإيفاد مندوب عن الاتحاد للتفاوض مع الحكومة فى واشنطون لتغيير إجراءاتها. وقد وقع الاختيار على إ.س. هوفى من مكتبة بروكلين العامة للقيام بهذه المهمة. وعلى الرغم من أنه ذهب فعلاً إلى واشنطون وقابل بعض رجال الكونجرس، إلا أن مهمته لم تؤت ثمارها فى التو والحال. وقد استغرق إصدار تشريع من الكونجرس بمطالب المكتبيين ست سنوات كاملة، وتمثل هذا التشريع فى قانون الطبع فى الولايات المتحدة لسنة ١٨٩٥م وكان أول انتصار تشريعى يحققه اتحاد المكتبات الأمريكية، إذ جاءت الاستجابة بعد سنوات طويلة ومؤتمرات عديدة لمناقشة هذا الموضوع على نحو ما رأينا سابقاً. وقد قال جون إيمز رئيس قسم المطبوعات الحكومية فى وزارة الداخلية أن المكتبيين عموماً راضون عن القانون الجديد:

«فيما أرى فإن كل ما طلبه اتحاد المكتبات الأمريكية قد جرى تضمينه فى القانون الجديد وقد أخذ كل شىء فى الاعتبار. وفيما يبدو فإن كل رغبات المكتبات قد جرى تحقيقها بإصدار القانون الجديد..».

ومن بين ما حققه القانون الجديد (١٨٩٥) مركزية توزيع المطبوعات الحكومية وقد كان ذلك هم المكتبيين الرئيسى لأنه يدخل فى صميم تزويد المكتبات بهذه المطبوعات.

ولقد حدث فى مؤتمر سانت لويس ظهور الخصام والصراع الداخلى كأعنف ما يكون منذ قيام الاتحاد. وكان الخصام أساساً بين الأعضاء القدامى فى الاتحاد وبين

ملفل ديوى. فقد حدث أن قدم وليام فليتشر من كلية أمهرست!! بحثاً بعنوان «بعض الخرافات المكتبية» انتقد فيه ويشدة «عبادة العشريات». ولما كان ديوى هو صاحب النظام العشرى وهو مؤسس الاتحاد المترى الأمريكى وهو الذى ناور حتى أقنع اتحاد المكتبات الأمريكية بقبول النظام المترى فى قياس أحجام الكتب، فمن الضرورى أن فليتشر كان يقصد مهاجمته. وعلى الرغم من إقفال باب النقاش فى هذا الموضوع بمجرد انتهاء المؤتمر، إلا أن النقاش احتدم بعد ذلك حينما شكا وليام بول من أن النظام المترى قد تبناه أفراد وليس الاتحاد وأردف قائلاً «إن لى هواياتى الشخصية ولا أحملك على اعتناقها». ومن نفس هذا المنطلق جرى انتقاد هواية ديوى فى إصلاح الهجاء. لقد تسللت هذه القضية إلى التقارير الرسمية للاتحاد ولكنها رفضت بشدة عن طريق بعض الأعضاء الذين رأوا أنها مقحمة إقحاماً على أعمال الاتحاد.

* مؤتمر الجبال البيضاء سنة ١٨٩٠م

ينظر إلى مؤتمر الجبال البيضاء الذى عقد سنة ١٨٩٠م على أنه أفضل المؤتمرات جميعاً من حيث عدد الحضور. وقد قدمت فيه بحوث جيدة حول موضوعات مثل: مبانى المكتبات، المطبوعات الحكومية، دور الأوصياء. وقد بذل جهد كبير لحمل أوصياء المكتبات على حضور المؤتمر؛ فقد كان من بين الـ ٢٤٢ شخصاً الحاضرين خمسة وعشرون من الأوصياء. وقد شكل قسم خاص فى الاتحاد خلال ذلك المؤتمر خاص بالأوصياء. وقد أسس صندوق للتبرعات فى الاتحاد يرأسه أحد الأوصياء وهو إ.س. هوفى من بروكلين وقد سبق ذكره. وعلى الرغم من قيام الصندوق بجمع آلاف الدولارات، إلا أنه لم يحقق الهدف السريع الذى استهدفه وهو جمع عشرين الف دولار، لأنه مبلغ غير واقعى بقياس ذلك الزمان.

واستمرت فى ذلك المؤتمر أيضاً المحاورات بين المعماريين والمكتبيين واشتد أوارها بعد خطبة ساخنة القاها بول بعد الغداء، إذ انتقد بشدة المبنى الجديد لمكتبة بوسطن العامة وكانت الحقيقة المرة أن أمين المكتبة لم يؤخذ رأيه عندما وضع تصميم المبنى

وكان هذا الانتقاد فى نفس الوقت إشارة مباشرة إلى أن مجلس الأوصياء لا يقوم بدوره فى تحقيق اللقاء بين المهندس المعمارى وأمناء المكتبات. وبمناسبة هذا الخطاب تلقى بول رسالة من صديقه تشارلز إيفانز الذى كان يلاقى المتاعب من الأوصياء. يقول إيفانز فى هذه الرسالة:

«أهنئك على تلك المهارة والألمعية التى قتلت بها الأوصياء... إنهم الأعداء الطبيعيون لأمناء المكتبات.. إن هذه الحادثة تلقى الضوء على الجوانب الأخرى فى المؤتمر».

وفى تطور مهم رفض ملفل ديوى أن يقوم بعد ذلك بأعمال السكرتارية. وكان قد سبق له منذ مؤتمر ١٨٧٦م القيام بتلك المهمة وحول الاعتذار عن عدم الاستمرار فيها منذ ١٨٨٥م ولكن دون جدوى. وفى اقتراع غير رسمى على منصب الرئيس حصل فردريك كروندن على أكثر الأصوات. ومع ذلك فإن المجلس التنفيذى قد اختار ملفل ديوى رئيساً. وفى خطبة عاطفية فى الجلسة الختامية للمؤتمر تنحى ديوى عن الرئاسة وقد رفض أعضاء المؤتمر تنحيه بشدة واعتبر ذلك مبايعة له من الجمعية العمومية وبعدها قبل المنصب.

وقبل انعقاد هذا المؤتمر بقليل ألقت مجلة **المكتبات** نظرة على عدد الاتحادات العاملة فى مجال المكتبة الأمريكية وحذرت بشدة من تزايد العدد قائلة:

«لا يمكن القول بعد الآن بأن مهنة المكتبات تفتقر إلى التنظيم. لقد بدأ يصعب علينا فعلاً أن نتذكر كم عدد الاتحادات العاملة فى المجال... إن الخطورة الآن هى فى زيادة التنظيم وليس الافتقار إليه. إننا فقط نطلق صيحة تحذير».

ولم يكن لصيحة التحذير هذه أى صدى فقد تشكل اتحاد مكتبات نيويورك فى الشهر السابق وترأسه ملفل ديوى. وقامت أربع ولايات أخرى بتشكيل اتحاد سنة ١٨٩٠م، تبعتها أربعة أخرى فى سنة ١٨٩١م. يضاف إلى ذلك عدد من نوادى المكتبات فى العديد من المدن. وسواء كان ذلك مرغوباً فيه أم لا فإن هذا التجزؤ والتقسيم هو إحدى خواص مهنة المكتبات الأمريكية حتى اليوم.

*** مؤتمر سان فرانسسكو سنة ١٨٩١م.**

لم يكمل ديوى فترة رئاسته للاتحاد بسبب اعتلال صحته فقد استقال من عمله فى

يوليو من تلك السنة ١٨٩١ وقد رفض الطبيب أن يقوم ديوى بتلك الرحلة الطويلة إلى سان فرانسسكو مقر مؤتمر سنة ١٨٩١. وقد اختير صامويل جرين خلفاً لديوى ورأس المؤتمر السنوى. وكان أغلب حضور هذا المؤتمر من غربى الولايات ولم يكن هناك من الشرق سوى أربعين مكتبياً رحلوا من شرقى الولايات إلى كاليفورنيا. ومن الناحية الاجتماعية البحتة نجح المؤتمر نجاحاً باهراً ولكن من الناحية العملية لم يكن المؤتمر مثمراً. وقد وصفته مجلة المكتبات بأنه أقل مؤتمرات الاتحاد فعالية. وقد برر الرئيس ذلك بأنه كان هناك ترفيه كثير مما صرف الأعضاء عن الجلسات والعمل العلمى واقترح أن تعقد المؤتمرات التالية فى مكان هادئ قليل المواضع السياحية.

وفى العامين التاليين كانت طاقة كثير من المكتبيين قد استهلكت فى التحضير لمعرض كولومبيا سنة ١٨٩٣م. وكان من المأمول أن يعقد مؤتمر دولى للمكتبيين على هامش ذلك المعرض وأن ينظم فيه ركن كبير للكتب والمكتبات؛ بحيث تعرض فى هذا الركن أحدث التطورات الحادثة فى مجال العمل المكتبى كما قصد به أن يكون عرضاً تعليمياً يتعلم منه المكتبيون المبتدئون. وقد قدم مكتب التربية فى الولايات المتحدة مكان العرض كما وعد المكتب بتقديم معونة مالية في هذا الصدد. وقد اختيرت مدينة شيكاغو لإقامة هذا المعرض أو السوق الدولية كما أطلق عليه. وكان من المتوقع أن يكون الموقع المتوسط لمدينة شيكاغو عامل جذب لعدد كبير من الحضور.

وفى الفترة قبيل بدء الاحتفال حدث ارتباك شديد للاتحاد بسبب عمل مخل قام به رئيسه المنتخب ك.أ. ليندر فيلت الذى كان قد اختير فى مؤتمر سان فرنسسكو سنة ١٨٩١م. وقد اجتمعت مع ذلك اللجنة التنفيذية لقبول استقالته واختارت اللجنة وليام فليتشر رئيساً للاتحاد وأشارت إلى السكرتير بتسجيل اسم فليتشر رئيساً للفترة كلها حتى يغطى على فترة ليندر فيلت. وكان السبب فى هذا الإجراء غير العادى هو إلقاء القبض على ليندر فيلت بتهمة الاختلاس. لقد كان ليندر فيلت رئيس مكتبة ميلووكى العامة وكانت له مكانة كبيرة فى المهنة، وفى الثامن والعشرين من إبريل ألقى القبض عليه لسرقة الأموال العامة وكانت تلك الأخبار صدمة كبيرة لأعضاء الاتحاد

لدرجة أن صامويل جرين الرئيس السابق عليه فى الاتحاد قال «لقد بدأت أشك فى نفسى مثل ليندر فيلت». وفى خطاب وجهه ج.ن. لارند إلى بول تساءل «هل وقع الرجل عبداً لعادة خفية ـ المقامرة أو عهر مع النساء ـ ؟».

وكان ديوى هو أكثر القادة المكتبيين تفهماً وتعاطفاً مع ليندر فيلت وحث بول على السفر إلى ميلووكى لمواساة الرجل. وكان ديوى أيضاً هو نفس الشخص الذى حث على اتخاذ الإجراء الذى قدرته اللجنة التنفيذية ضد الرجل، إجراء إقالة ليندر فيلت واختيار فليتشر عن الفترة كلها. واقترح ديوى أيضاً عدم الإشارة إلى هذه الواقعة فى المؤتمر التالى ولكن لم يحدث تجنب هذا الموضوع كلية.

* مؤتمر ليكوود سنة ١٨٩٢م

اجتمع أعضاء الاتحاد فى ليكوود فى نيوجيرسى، مايو سنة ١٨٩٢م تحت رئاسة فليتشر. وكان الموضوع الرئيسى هو تطوير اللائحة لأن الاتحاد كان حتى ذلك الوقت يعمل فى ظل اللائحة القديمة التى عفى عليها الزمن. وكان هناك فى اللائحة الجديدة ملمحان أساسيان يستحقان التوقف عندهما **أولهما**: أن انتخاب الإدارة أصبح عملاً مباشراً تمارسه الجمعية العمومية وليس اللجنة التنفيذية وقد نص على ذلك فى ملحق للائحة التى جرى تنقيحها **وثانيهما**: إضافة مجلس استشارى ذى صلاحيات واسعة إلى هيكل الاتحاد وبحيث لا تتخذ توصية تتعلق بالسياسة المكتبية للاتحاد دون موافقة المجلس عليه. ولقد أنيط بالجمعية العمومية للاتحاد أن تنتخب عشرة أعضاء للمجلس يقومون بدورهم باختيار عشرة أعضاء آخرين. وقد مضى وقت طويل (١٨٩٦م) حتى استكمل هذا المجلس تنظيمه الكامل. ولم يثبت هذا المجلس فاعليته ونشاطه إلا بعد سنوات طويلة على إنشائه. ومن الجدير بالذكر أن اللائحة الجديدة التى نوقشت واتضحت معالمها فى هذا المؤتمر تم إقرارها فى المؤتمر التالى سنة ١٨٩٣م.

ومما يذكر أن مؤتمر ليكوود سنة ١٨٩١م حضره عدد أكبر من أى مؤتمر آخر سابق عليه حيث بلغ عدد أعضاء المؤتمر ٢٦٠ عضواً. ورغم العدد الكبير فقد ذكر الكتاب أنه لم يكن ناجحاً ولا مثمراً. فبينما شكا الناس من كثرة الأوراق التى

قدمت فى مؤتمرات سابقة فإن هذا المؤتمر لم تقدم فيه أية أوراق رسمية مما حدا بمجلة المكتبات إلى التعليق على المؤتمر فى افتتاحية عدد أغسطس ١٨٩٢م بقولها إن الشكل الجديد للموتمر أقرب لاجتماعات نوادى المكتبات منه إلى مؤتمرات اتحاد المكتبات الأمريكية وأضافت فى سخرية أن لجنة البرنامج قد آثرت قطع رأس المريض لإنقاذه من مرض استسقاء الرأس». وقد أدى عدم التنظيم المسبق إلى تنوع المناقشات وعدم ترابطها بما فى ذلك مناقشة الوضع الحالى المتردى للاتحاد. وقد قدم اقتراح برفع قيمة الاشتراك من دولارين فى السنة إلى خمسة دولارات؛ وقد اعترض ديوى دون جدوى على رفع قيمة الاشتراك بحجة أن ذلك سيقلل من عدد الأعضاء واقترح بدلاً من ذلك قيام الاتحاد بإدارة مشروعات تجارية بدلاً من رفع قيمة الاشتراكات.

* مؤتمر شيكاغو سنة ١٨٩٣م

كان قرار تنظيم السوق الدولية فى شيكاغو سنة ١٨٩٣م فرصة لكى يعقد الاتحاد مؤتمره السنوى هناك وأن يعطى اهتماماً خاصاً لاختيار الرئيس فى تلك السنة. وكان هناك إحساس عام بأن السوق الدولية هذه سوف تجتذب عدداً كبيراً من المكتبيين من جميع - أنحاء العالم ولذلك - وجب أن يكون رئيس الاتحاد أعظم شخصية مكتبية فى كل الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق تم اختيار ملفل ديوى لرئاسة الاتحاد والمؤتمر ولم يكن بول سعيداً بهذا الاختيار على الإطلاق. وقد كان يعتقد أن ديوى يحاول أن ينصب من نفسه أعظم ببليوجرافى وأعظم مكتبى فى كل البلاد. وكان بول أيضاً منزعجاً من الأنشطة التى يقوم بها خريجو مدرسة المكتبات فى سبيل انتخاب ملفل ديوى. ولقد كان هناك بالفعل عدد كبير من طلاب تلك المدرسة وخريجيها يمارسون الدعاية والضغوط لاختيار ديوى رئيساً للاتحاد والمؤتمر ولكن لابد لنا أن نتذكر أن اللجنة التنفيذية هى التى كانت تختار الرئيس ولم يكن بول عضواً فيها ومن ثم لم يستطع منع انتخاب ديوى رئيساً.

لقد كان مؤتمر ١٨٩٣م ناجحاً من عدة جوانب وعلى رأسها عدد الحضور ولكن فشل كمؤتمر دولى، فعلى الرغم من جاذبية السوق الدولية حيث عقدت فيها معظم جلسات المؤتمر فإنه لم يحضر هذا المؤتمر من المكتبيين الأجانب سوى ستة فقط.

وكان الملمح الأساسى الذى دخل به المكتبيون إلى هذا المعرض الدولى هو «المكتبة النموذجية» تلك المكتبة التى تضمنت أكثر من ثلاثة آلاف كتاب وأعدتها مدرسة المكتبات فى ولاية نيويورك وقد نشر مكتب التربية فى الولايات المتحدة فهرس هذه المجموعة كى يكون دليلاً وأداة شراء للمكتبيين. وقد انتقلت المجموعة نفسها بعد انتهاء المعرض إلى مقر مكتب التربية فى واشنطون. وقد أشار ديوى فى خطبة الافتتاح إلى الإنجازات العديدة التى حققها الاتحاد خلال حياته القصيرة وقال إن أمامه الكثير كى يحققه لأن ما تحقق لم يكن سوى البداية فقط.

ومن بين الإنجازات التى تحققت فى تلك السنة إدخال نوعين من خدمات الفهرسة المطبوعة حيث أعلنت شركة رودلف للتكشيف عن «انتهاء مشاكل الفهرسة فى المكتبات» خلال فترة انعقاد المؤتمر فى المعرض الدولى. وقد عرضت الشركة أن تمد المكتبات ببطاقات الفهرسة لكل الكتب المعروضة فى «المكتبة النموذجية» التى قدمها اتحاد المكتبات الأمريكية والمشار إليها من قبل؛ ولكل الكتب التي يجرى نشرها فى الولايات المتحدة مستقبلاً. وقد وعدت الشركة بفهرسة مائة ألف كتاب. وفى نفس الوقت تقريباً أعلنت لجنة التعاون أن مكتب المكتبات التابع للاتحاد سيقوم بنفس المشروع، وأن الكتب سوف تفهرس وتعد لها مداخل موضوعية كذلك. ويبدو من ذلك أن النضال من أجل الفهرسة المركزية التى أثيرت فى أول اجتماع للاتحاد قد بدأ يؤتى ثماره. وقد علق ريتشارد بوكر على خدمات الفهرسة الجاهزة التى قدمت فى ذلك المؤتمر بقوله «إنها لا تمطر فقط بل تنهمر».

وشهدت نفس السنة نشر العمل الذى طال انتظاره وهو «كشاف اتحاد المكتبات الأمريكية» الذى اقترحه وليام فردريك بول سنة ١٨٨٢م. وفى عرض لهذا الكشاف فى مجلة المكتبات قال العارض بأن نشر هذا العمل هو مجد لقسم النشر فى اتحاد المكتبات الأمريكية حتى ولو لم يقم بعمل آخر. ورغم أن كثيرين اشتركوا فى إعداد هذا الكشاف إلا أن الجهد الأكبر كان من نصيب وليام فليتشر وليس لاتحاد المكتبات الأمريكية. وكان الاتحاد فى ذلك الوقت ما يزال يفتقر إلى المصادر المالية اللازمة لتمويل مشروع كبير مثل ذلك المشروع.

وحتى ذلك الوقت كانت مدرسة المكتبات فى ولاية نيويورك هى المحتكر الوحيد للإعداد المهنى الرسمى لأمناء المكتبات فى كل أمريكا. وفى سنة ١٨٩٤م وضعت لجنة مدرسة المكتبات تقريرها عن دروس فى علم المكتبات تلقى فى معهد برات فى بروكلين سنة ١٨٩٠ وفى معهد دركسل فى فيلادلفيا سنة ١٨٩٢م وفى معهد برات آرمو فى شيكاغو سنة ١٨٩٣م. يضاف إلى ذلك أنه كانت هناك دورات تدريبية فى مكتبة لوس انجلوس العامة سنة ١٨٩١م. وفى مكتبة دنفر العامة سنة ١٨٩٣ . وكانت هذه الدورات تعقد أساساً لطالبى التوظف فى تلك المكتبات. بالإضافة إلى تلك المؤسسات قامت كلية أمهرست بتنظيم دورات تدريبية صيفية سنة ١٨٩١م.

ولم تؤخذ برامج المكتبات الجديدة بسهولة وبساطة من جانب مدرسة المكتبات بولاية نيويورك بل نظر ملفل ديوى إلى مدرسته على أنها مدرسة المكتبات وأنها ابن اتحاد المكتبات الأمريكية. وعندما سجلت قائمة عضوية الاتحاد معهد برات تحت تسمية «مدرسة مكتبات برات» احتج ديوى لدى ب. هيل سكرتير اتحاد المكتبات الأمريكية قائلاً:

«يبدو لى من الخطأ تسجيل أعضاء معهد برات على أنهم «مدرسة مكتبات» فهم لا يستخدمون هذا الاسم وليس هناك سوى مدرسة مكتبات واحدة.. وبالطبع نحن لم نسجل اسم المدرسة فى مكتب حق المؤلف ولكننى سمعتك تطلب التخفف من استعمال كلمة ولاية نيويورك مع اسم المدرسة لأننا مدرسة المكتبات الوحيدة».

وقد اقترح ديوى وضع علامة أمام الأسماء المتخرجة فى مدرسة المكتبات فى سجل عضوية الاتحاد. وليس ذلك لتمجيد مدرسة المكتبات وإنما لبيان إلى أى مدى يصبح خريجو المدرسة أعضاء فى الاتحاد على حسب قول ديوى نفسه.

وقد استجاب هيل لطلب ديوى بعدم اعتبار أعضاء معهد برات «مدرسة مكتبات» ولكنه لم يستجب لاقتراح وضع علامة أمام أسماء خريجى مدرسة ديوى.

وفى السنة التالية أعلنت مدرسة البانى أن الحاجة إلى خريجها قوية لدرجة أن كبار الطلاب قد تم تكليفهم بالعمل فى المكتبات قبل التخرج. وفى نفس الوقت كان عدد طالبى الالتحاق بالمدرسة أكبر من طاقة المدرسة. ولذلك اقترحت لجنة مدرسة

المكتبات أن يقتصر القبول فى المدرسة على المتخرجين فى الكليات المختلفة أى حاملى الدبلوم الجامعى. ولم تقم لجنة مدرسة المكتبات بإعداد دراسة مقارنة بين البرامج المختلفة فى الإعداد المهنى إلا فى سنة ١٨٩٦م. وكان الهدف من تلك الدراسة معرفة وجوه الاتفاق ووجوه الاختلاف بين تلك البرامج وأهداف كل منها والأماكن التى تقدمها. وللأسف وجد أعضاء اللجنة أن من الصعب القيام بمثل هذه الدراسة ومن ثم عدلوا عن القيام بها. وقد قنعت اللجنة فى تقريرها بعبارة واحدة للمقارنة العامة حين قالت:

«إن الفرق واضح، ذلك أن البرامج التى تقدم فى مدرسة ألبانى هى برامج متخصصة محددة أكثر من برامج المدارس الأخرى». كما أشارت اللجنة أيضاً إلى وجود تدريب على الآلة الكاتبة فى ثلاث مدارس، وأن عدداً من المدارس كان يدرس الإنشاء الإنجليزى ومسك الدفاتر. وكانت مدرسة دركسل الوحيدة التى تقدم دروساً فى قراءات الأطفال.

* مؤتمر كليفلاند سنة ١٨٩٦م

اجتمع الاتحاد فى كليفلاند سنة ١٨٩٦م تحت رئاسة جون كوتون دانا. وكانت خطبة الافتتاح غير تقليدية ومختلفة عما سبقها من خطب الافتتاح، فقد جاءت متشائمة منتقدة بشدة للمبانى غير الصالحة للمكتبات والنظرة الغير مقدرة لوضع أمين المكتبة والعائد المادى المحدود من وراء العمل المكتبى. ولقد انتقدت مجلة المكتبات مدخل دانا فى هذه الخطبة وخروجها عن المألوف فى الخطب الرئاسية وذكرت المجلة أن الصحف رفضت نشر الخطبة بحذافيرها وبالتالى أعطت صورة غير صحيحة لما جاء فيها وقد أسيىء تفسير بيان دانا فى العقود اللاحقة. لقد حاول دانا كثيراً أن يأخذ بيد المهنة فى الطريق الصحيح وإلى العمل الجاد ولكن الفكرة التى أخذت عنه للأسف أنه متشائم ولا يرى إلا جوانب الظل فقط واعتقد البعض أنه يعارض لمجرد المعارضة. ولكن من يعرفون دانا ويقرأون له يشعرون بولائه الشديد للمهنة وحبه لها ورغبته الشديدة فى أن يأخذ بيدها من أجل غد أفضل. لقد كان يعمل فى مكتبة عامة ولكن كان مرتبطاً أشد الارتباط بالمكتبات المدرسية. ولذلك دعا إلى تعاون

أوثق مع الاتحاد الوطنى للتربية وكان من جراء سعيه أن أنشىء قسم للمكتبات المدرسية فى الاتحاد الوطنى للتربية فى سنة ١٨٩٦م.

وكان من بين الملامح المميزة لهذا المؤتمر (١٨٩٦م) مناقشة الإنتاج الفكرى الصادر فى السنوات الخمس السابقة على المؤتمر بهدف مساعدة شباب المكتبيين والمبتدئين فى عملية اختيار الكتب وتزويد المكتبات. ولمدة ثلاث ساعات تجادل المكتبيون حول أهمية وقيمة القصص الجارى داخل المكتبة وضربوا بذلك مثلاً قصة «سيدة من نوع خاص» لـ «فرانسيس برينت». وقد نظر إلى مثل هذه المناقشة على أنها ضرب من ضروب التسلية وتشككوا فى قيمتها. ذلك أن التصويت فى مؤتمر عام على قيمة قصة من القصص مهما كانت هو مضيعة للوقت وخارج عن اللياقة فيما رأى البعض. وقد نظر البعض إليها على أنها أثارت الرغبة فى الموضوع ولكنها لم تؤد إلى بلورة قواعد عامة لاختيار الكتب.

وقد عرض موضوع الرفوف المفتوحة أمام الجمهور مرة ثانية هنا وخاصة فى المكتبات العامة وعند التصويت كانت هناك مظاهرة تأييد بالأيدى للرفوف المفتوحة بينما اعترض من كل الحاضرين اثنا عشر عضواً فقط. وكان ذلك عكس ما ظهر فى المؤتمرات السابقة على النحو الذى عرضنا له فيما سبق. وكما عبر أحد الحاضرين فإن هذه الثقة فى جمهور القراء لم تكن موجودة منذ ثلاث سنوات. ولكن مما يذكر أنه فى تلك الفترة كان بعض أمناء المكتبات يجرب عملية فتح الرفوف أمام القراء وكانت النتائج مشجعة.

وبعد انتهاء المؤتمر الرسمى ذهب نحو ثمانين عضواً فى رحلة بالقارب إلى كليفلاند. وكان هذه التجمعات البعدية من المسائل المألوفة فى معظم مؤتمرات الاتحاد وكانت بمثابة عملية ترفيه بعد الساعات الطوال فى المناقشات الحامية وفى نهاية الرحلة تلقى جون كوتون دانا رئيس المؤتمر هدية عبارة عن صندوق به خمسة أرطال من البونبون.

وبعد شهرين من هذا المؤتمر قام اتحاد المكتبات الأمريكية بعقد أول جلسة خاصة

له. وكان الهدف من هذا الاجتماع الخاص هو إعادة إشهار الاتحاد بقرار من الكونجرس الأمريكى ومن ثم يصبح الاتحاد بالفعل اتحاداً وطنياً يتخذ مقراً له فى واشنطون كما يكون له مجلس فى مكتبة الكونجرس ينظر فى شئونها ويكون له رأى فى أمورها. ومن الواضح أن ملفل ديوى كان وراء هذا التحرك ولقد لقى ذلك التحرك تأييداً واسعاً من جانب إدارة الاتحاد ولكن عندما انعقدت الجلسة الخاصة فى نيويورك لم يكن هناك التأييد الكافى للخطة. وقد تم طرح نفس هذه الخطة مرة أخرى على المؤتمر العام سنة ١٨٩٧م ولكن للمرة الثانية لم يكن هناك تأييد كاف وتم تأجيل الموضوع لأجل غير مسمى مما عنى دفن الموضوع برمته.

* المؤتمر الدولي للمكتبات ١٨٩٧م

لقد غطى مؤتمر لندن ١٨٧٧م الدولى تماماً على أول مؤتمر للمكتبيين الأمريكيين (١٨٧٦) فى فيلادلفيا. وبنفس الطريقة غطى المؤتمر الدولى الثانى الذى عقد فى لندن أيضاً على مؤتمر فيلادلفيا الأمريكى سنة ١٨٩٧م. لقد ذهب إلى مؤتمر لندن الثانى هذا سبعة وأربعون أمريكياً فى رحلة بالباخرة كانت تجربة مثيرة لهم ففى اليوم الثامن من الإبحار جنحت الباخرة ولم تقطر إلا بعد ١٢ ساعة من الجنوح. وقد لاحظ الأمريكيون الثمانون الذين حضروا مؤتمر لندن الفرق بين مؤتمراتهم وهذا المؤتمر حيث كان التركيز فى مؤتمر لندن على البحوث العلمية الجادة ولم تكن هناك تقارير لجان على نحو ما يحدث فى مؤتمرات اتحاد المكتبات الأمريكية. ولم تكن هناك كذلك مناقشات فنية للمشاكل المكتبية فى مؤتمر لندن الدولى هذا.

* مؤتمر فيلادليفيا سنة ١٨٩٧م

مع مؤتمر فيلادلفيا سنة ١٨٩٧ يكون قد مر واحد وعشرون عاماً على إنشاء اتحاد المكتبات الأمريكية. وفى هذا الجو العاطفى انتخب الحاضرون رئيساً للاتحاد الذى كان أول رئيس له: جوستين ونسور ومع ذلك فقد توفى ونسور فى الثانى والعشرين من أكتوبر سنة ١٨٩٧ وكانت مسألة خلافته هى أول وآخر المشاكل فى تاريخ الاتحاد. ذلك أن لائحة الاتحاد تنص على وجود ثلاثة نواب للرئيس دون ترتيب لهم ولم

تنص على مسألة الخلافة وقبل ذلك كان ترتيب نواب الرئيس يتم حسب عدد الأصوات التى ينالها كل منهم ومن هنا فإنه عندما انسحب لندر فيلت من الرئاسة سنة ١٨٩٢م اختار المكتب التنفيذى أكثر النواب الثلاثة أصواتاً ليخلف فيلت. وبهذا التصور عندما توفى ونسور قام روثر فورد هييز بأعمال الرئيس. وكانت التقاليد تقضى بأن يكون رئيس الاتحاد مكتبياً ولم يكن هييز كذلك. ولكل ذلك بعث ملفل ديوى إلى المجلس التنفيذى خطاباً يؤكد فيه أنه ما من أحد يصلح لخلافة الرئيس ومن ثم يجب اختيار رئيس جديد عن طريق الانتخاب ومن هنا تم اختيار هربرت بوتنام رئيساً للاتحاد ليكمل فترة ونسور. وقد أثار قضية هامة فى خطبة توليه الرئاسة وهى ضرورة حسم مسألة الخلافة بشكل قاطع فى اللائحة. وقد حسم الأمر فعلاً فى اللائحة المنقحة سنة ١٨٩٩م بتحديد النائب الأول خلفاً للرئيس فى حالة تركه المنصب لأى سبب.

* مؤتمر شوتوكا سنة ١٨٩٨م

وصف مؤتمر شوتوكا سنة ١٨٩٨ بأنه أنجح مؤتمر نظمه الاتحاد حتى ذلك الوقت فقد حضره خمسمائة عضو من مجموع ٨٠٠ عضو فى الاتحاد. وكان الموضوع الأساسى المطروح «تعليم المكتبات». وقد حضر ممثلون عن المدارس المختلفة التى تقدم محاضرات ودروساً فى المكتبات وذلك لعرض السمات المميزة لبرامجهم. وقد طرح سؤال جوهرى هو هل من صالح المهنة أن يكون هناك عدد قليل من المدارس الكبيرة المدعومة بهيئة تدريس قوية أم عدد كبير من المدارس المبعثرة فى عموم الدولة. وقد شعر بعض الحاضرين بأن الاتحاد فى ذلك الوقت لم يكن فى وضع يسمح له بحسم هذا الأمر أو التدخل فيه. وكان هناك إحساس عام بل اتفاق عام على أن مدرسة المكتبات فى ولاية نيويورك هى أحسن مدرسة وتحاول المدارس الأخرى أن تحذو حذوها وتقلدها. وبعد هذه الوقفة مع مناقشة موضوع تعليم المكتبات ربما يكون من الطريف أن نتوقف برهة أمام الخطاب التالى الذى وجه من سكرتير الاتحاد إلى رئيس الاتحاد:

«بصراحة يتردد بين أعضاء الاتحاد من حين لآخر همس عن أن الاتحاد لم يكن

له من انشغال طوال العامين المنصرمين إلا بقضية مدارس المكتبات. ويرى البعض كما لو كان الاتحاد قد نشأ أساساً لمناقشة هذا الموضوع دون سواه.

وبناء على هذا الخطاب رأى الحاضرون أن موضوع الإعداد المهنى ومدارس المكتبات قد أخذ حظه من المناقشة فى مؤتمر شوتوكا ومن ثم تقرر وقف النقاش فيه

الاتحاد وتعيين مدير مكتبة الكونجرس

شهد الربع الأول من سنة ١٨٩٩ دخول الاتحاد طرفاً فى تعيين مدير مكتبة الكونجرس. فبعد عامين من التعيين فى المنصب توفى جون يونج فى السابع عشر من يناير من تلك السنة. وقد تسابق على المنصب بعض المشتغلين بالسياسة من بينهم صامويل بيروز وهو رجل كونجرس سابق والذى حصل على تأييد تيودور روزفلت حاكم نيويورك فى هذا الصدد. وفى الثامن عشر من يناير كتب بيروز إلى وليام لين رئيس اتحاد المكتبات الأمريكية يطلب تأييده فى هذا الشأن. وقد رفض بيروز هذا الطلب على أساس أن المنصب يحتاج إلى أمين مكتبة مهنى. وبعد عدة أيام كتب لين نفسه إلى تيودور روزفلت يطلب تأييده فى الترشيح للمنصب. وقد أكد فى رسالته على ضرورة أن يكون على رأس أعظم مكتبات أمريكا شخص متخصص. وفى نفس هذا الاتجاه كتب مجلس اتحاد المكتبات الأمريكية مذكرة إلى روزفلت فى الثلاثين من يناير يؤكد فيها ضرورة تعيين شخص متخصص فى هذا المنصب. وفى الثالث من فبراير قام لين وبوكر بمقابلة الرئيس الأمريكى ماكنلى فى البيت الأبيض وتحدثا معه شخصياً فى هذا الشأن. ولدهشتهما فوض الرئيس الأمريكى لين فى أن يرشح هربرت بوتنام مدير مكتبة بوسطن العامة لهذا المنصب. بل وأكثر من هذا ذكر الرئيس الأمريكى أنه كان يفكر فى بوتنام أو فى ملفل ديوى لهذا المنصب سنة ١٨٩٧م وعندما رفض كلاهما المنصب اضطر إلى تعيين جون يونج كأفضل ثالث الثلاثة. وبعد التفاوض على المرتب واستقلال المكتبة عن الكونجرس قبل بوتنام المنصب. وفى نفس الوقت ظل بيروز رجل الكونجرس السابق يضغط من أجل تعيينه فى المنصب. وفى ظل هذا الارتباك سحب بوتنام اسمه من الترشيح. وفى ١٥

من فبراير قدم الرئيس ماكنلى اسم بيروز إلى مجلس الشيوخ. وقد شعر قادة الاتحاد بأن بيروز خدعهم وخانهم حيث كان قد وعدهم بالانسحاب فى حالة وجود أحد المكتبيين اللامعين للمنصب. ولقد كتب أحد المكتبيين إلى سكرتير اتحاد المكتبات الأمريكية آنذاك هنرى كار يقول:

«لعلك سمعت عن المناورات التى قام بها بيروز وكيف خدع الاتحاد بل وخانه حتى كسب الجولة بعد أن كان تعيين بوتنام قد تأكد وقبل ترشيحه. إنه نجاح رخيص وغش وراء هذا الانتصار».

ومع ذلك فإن مجلس الشيوخ لم يعتمد هذا الترشيح بسبب سلوك بيروز من جهة وبسبب الرغبة فى تعيين أمين متخصص من جهة ثانية. بيد أن الرئيس ماكنلى كنوع من المجاملة عين بيروز فى المنصب وهو ما رفضه بيروز بسبب اتجاه مجلس الشيوخ ضده. وبعد إلحاح من عدد من قادة المكتبيين قبل بوتنام الترشيح للمنصب مرة أخرى. وقد بعث بقراره هذا إلى الرئيس. وفى الثالث عشر من فبراير سنة ١٨٩٩م أرسل الرئيس ماكنلى اسم بوتنام إلى مجلس الشيوخ. وكان هذا الأمر أكثر من مجرد انتصار شخصى لـ بوكر ولين؛ لقد كان إنجازاً عظيماً للاتحاد فقد تحرك رئيس الاتحاد فى خلال أسبوع من وفاة يونج نيابة عن كل الاتحاد رغم أن بيروز تحرك بعد يوم واحد من وفاته؛ ومهما يكن من أمر فإن هذا الانتصار يحسب للاتحاد.

* مؤتمر أتلانتا سنة ١٨٩٩

كان اختيار أتلانتا مقراً لمؤتمر ١٨٩٩م بقصد التبشير بالعمل المكتبى فى الجنوب الأمريكى ذلك أن الاتجاه فى عقد مؤتمرات اتحاد المكتبات الأمريكية كان نحو اختيار أماكن تحتاج إلى تأثير المؤتمر على تطوير المكتبات والعمل المكتبى فيها ذلك أن ما يصاحب المؤتمر من نشاطات ومناقشات وزيارات تخلق بالقطع مناخاً مواتياً للمكتبات والحركة المكتبية فى البلد الذى يحل فيه المؤتمر.

وكان من بين الموضوعات المقترحة فى ذلك المؤتمر موضوع «كيف تجعل المكتبة تقوم بدورها فى تعليم الزنوج». كان هذا الموضوع هو الأول من نوعه وقد عهد إلى

المربى الزنجى و. دى بوا بالتحدث فيه. ومع ذلك فقد كان رئيس الاتحاد متخوفاً من الخوض فى هذا الموضوع وكتب إلى سكرتير الاتحاد يقول:

«إننى خائف من مناقشة هذا الموضوع. ويجب ألا نتحدث عن هذا الموضوع بشىء فى الوقت الحاضر... ولو أن اجتماعنا هذا كان فى الشمال لما ترددت للحظة فى أن أطلب منه تقديم البحث وأنا على يقين من أننا سنسمع منه شيئاً مفيداً».

وكان القرار الأخير هو عدم إغضاب أهل الجنوب المضيفين للمؤتمر ولم يناقش هذا الموضوع لا بصفة رسمية ولا بصفة ودية فى هذا المؤتمر.

أندرو كارنيجى واتحاد المكتبات الأمريكية

عندما أخذ أندرو كارينجى فى توزيع ثروته الضخمة قدم دعماً سخياً لأربع عشرة مكتبة بين ١٨٨١ ، ١٨٩٨. وفى سنة ١٨٩٩ قدم أربعة ملايين دولار لثلاثين مكتبة فى عموم الولايات المتحدة. وقد رأى بعض الناس أن يشمل كارينجى اتحاد المكتبات نفسه بكرمه هذا. وفى مارس سنة ١٩٠٠م كتب اثنان من أعضاء المجلس التنفيذى إليه بذلك. وقد ذكر سكرتير الاتحاد كار أنه اقترح ذلك على ملفل ديوى كما ألح تشارلز سول إلى ذلك أيضاً. وقد كتب ريتشارد بوكر إلى سول يقترح أن تقدم مؤسسة كارنيجى دعماً للاتحاد. وكتب كار إلى هيلين هينز حول نفس الموضوع فى يولية سنة ١٩٠٠م. وقد ذكر لها أن هناك تحركاً نحو كارينجى من ويسكونسن وإنديانا؛ وأن من السهل على الاتحاد أن يحصل على معونة مالية من المؤسسة. وفعلاً استطاع اتحاد المكتبات الأمريكية بعد عامين من هذه المفاوضات أن يحصل على دعم مالى من مؤسسة كارينجى كما نجح فى الحصول على دعم لعدد كبير من المشروعات التى يقوم بها من تلك المؤسسة. وهكذا تدعمت الروابط بين الاتحاد ومؤسسة كارينجى.

* مؤتمر مونتريال سنة ١٩٠٠م

كان مؤتمر مونتريال سنة ١٩٠٠م أول خروج للاتحاد خارج الولايات المتحدة فى مؤتمراته السنوية رغم أنه قد خطط قبل ذلك لمؤتمر يعقد فى تورنتو ١٨٨٤م ولكن لأسباب شرحناها لم تنفذ الخطة. وكان اختيار هذه المدينة الكندية الجميلة لعقد المؤتمر

عملاً دبلوماسياً راقياً ودليلاً على صداقة متينة بين البلدين. وقد أكد الدكتور ج.ك. هوسمر على هذا المعنى وعلى الأخوة التى تربط بين الدول الناطقة بالإنجليزية فى نصف الكرة الغربى فى حديثه إلى المؤتمر. ولقد ذكر مصدر معاصر للمؤتمر عن هذا المؤتمر:

«إن الأيام العشرة التى استغرقها هذا المؤتمر الكندى سوف تبقى علامة مضيئة فى تاريخ اتحاد المكتبات الأمريكية، سواء من حيث الظروف المحيطة بالمؤتمر أو التنوع الجميل فى إعداده، والحضور الكبير وكرم الضيافة والود والترحيب والعطاء من جانب كل من عمل فى هذا المؤتمر».

ولقد كان اتحاد المكتبات الأمريكية دائماً مفتوحاً أمام المكتبيين الكنديين وتشجيع انضمامهم إلى عضوية الاتحاد محل ترحيب. ومن بين الـ ٤٥٢ عضواً الذين حضروا المؤتمر كان هناك ٣٩ مكتبى كندى. وعلى الرغم من أن برنامج المؤتمر لم يركز على موضوعات كندية بعينها فقد قدمت بعض البحوث عن المكتبات والإنتاج الفكرى فى كندا. وقد كان المكتبيون الأمريكيون شغوفين فعلاً بالتاريخ الكندى والأمور الكندية الأخرى.

ولقد كان أهم ملمح فى هذا المؤتمر هو التركيز على (الفهرسة التعاونية). وقد أوصى المجتمعون بتشكيل لجنة خاصة لوضع مجموعة من قواعد الفهرسة الجديدة بدلاً من تلك القواعد المختصرة التى وضعت فى سنة ١٨٨٣م. وفى دراسة قامت بها لجنة التعاون كشفت عن أن عدداً قليلاً من المكتبات هو الذى اعتمد على القواعد التى صدرت عن الاتحاد لأن تلك القواعد لم تكن كافية. وتجدد الأمل هنا أيضاً فى بطاقات فهرسية مطبوعة. وقد اقترحت اللجنة إنشاء مكتب مركزى يتولى عملية فهرسة الكتب وإمداد المكتبات بالفهرسة الجاهزة. وقد وافقت خمسون مكتبة على الاشتراك فى خدمة الفهرسة هذه. وكان هناك إحساس عام بأن اتحاد المكتبات الأمريكية قد وافق على اتخاذ خطوات إيجابية واسعة فى هذا الصدد. ذلك أنه حتى ذلك الحين لم يكن هناك إلا قدر ضئيل من التعاون فى مجال الفهرسة. وكان مكتب المكتبات كما شرحت سابقاً قد بدأ هذه الخدمة فى أكتوبر سنة ١٨٩٢م تحت

إشراف نينا بروان ولم تنجح هذه الخدمة من الناحية المالية على الأقل وتم تحويلها إلى قسم النشر بالاتحاد. ولكن المشكلة القديمة وهى عدم حماس المكتبيين لتلك الخطوة ظهرت هنا أيضاً وخفت الحماس الذى ظهر فى مؤتمر مونتريال أيضاً. وفى يناير ١٩٠١م أعلن قسم النشر (الذى كان قد تغير اسمه آنذاك إلى مجلس النشر) عن نقل هذه الخدمة إلى مكتبة الكونجرس. وبعد فترة من التأخير والتعطيل تم النقل ولم يعد مجلس النشر يهتم بقضية الفهرسة التعاونية هذه.

لقد تمخض مؤتمر مونتريال عن إنشاء قسم «العمل المكتبى مع الأطفال» وتوفر على إنشائه المجلس التنفيذى مباشرة عقب فض مؤتمر مونتريال. وفى مونتريال أيضاً عقدت «مائدة مستديرة» للمفهرسين لاستطلاع الرأى حول ما إذا كانت هناك رغبة فى إنشاء قسم دائم للفهرسة فى الاتحاد.

لقد شهد مؤتمر ١٩٠٠ ميلاد اتحاد المكتبات الكندية على غرار اتحادات مكتبات الولايات المرتبطة باتحاد المكتبات الأمريكية. ومن هنا أصبح المكتبيون الكنديون أعضاء فى اتحاد المكتبات الأمريكية بناء على ذلك. ومع تطور المكتبات والحركة المكتبية فى كندا رأى بعض الكنديين أنه لا يكفى الانخراط فى اتحاد واحد لكل أمريكا بل يجب أن يكون للكنديين اتحاد لهم ويمكن أن ينضموا إلى الاثنين.

مؤتمر ووكيشا سنة ١٩٠١م

عندما اقترب مؤتمر ١٩٠١ حدثت مفاجأة صدمت كثيراً من أعضاء الاتحاد وضايقتهم، ذلك أن مجلة **المكتبات العامة** التى بدأها ديوى سنة ١٨٩٦م أعلنت عن تأييدها ترشيح هربرت بوتنام رئيساً للاتحاد. ولم يسبق هذا الإعلان أى نشاط داخل الاتحاد خاص بذلك وأى حملة دعاية فى هذا الاتجاه لم تكن مفهومة ولا مبررة. وقد فشلت حملة مجلة المكتبات العامة وفى مؤتمر ووكيشا (ويسكونسن) تم انتخاب جون شو بيلنجز رئيساً للاتحاد وكان بيلنجز مديراً لمكتبة نيويورك العامة.

ورغم أن مؤتمر ووكيشا شهده عدد كبير من المكتبيين وقدمت فيه أوراق كثيرة وكانت أحداثه متنوعة إلا أنه لم يكن مثمراً. لقد حضر هذا المؤتمر الذى يعقد فى

العيد الفضى للاتحاد نحو ألف عضو. وكان هناك عشرون من التسعة وستين عضواً المؤسسين الأصليين للاتحاد حاضرين فى هذا المؤتمر.

لقد كان الاتحاد يكبر ويتشعب ويزداد نفوذه ومع ذلك فلم يكن الرئيس متفائلاً فقد تشكك فى أن يكون هناك شىء جديد أو حتى أفكار قديمة تلبس ثوباً جديداً. لقد كان خطاباً غير عادى هذا الذى ألقاه الرئيس. ولكن الأحداث بعد ذلك جعلت هناك شيئاً من التفاؤل.

كما سبق أن شرحت قامت مكتبة الكونجرس بتسلم مشروع طبع بطاقات الفهارس فى نهاية ١٩٠١. وفى موعد انعقاد مؤتمر ١٩٠٢ كان هناك فيما ذكرت مكتبة الكونجرس ١٧٠ مكتبة مشتركة فى المشروع، كما تم تحديد عشرين مكتبة كى تكون مكتبات إيداع لمجموعات كاملة من بطاقات الفهرسة. ورغم أن الـ ١٧٠ مكتبة المشتركة كان عدداً صغيراً قياساً إلى عدد المكتبات فى الولايات المتحدة آنذاك إلا أنه نظر إلى الأمر على أنه تقدم كبير عما كان عليه الحال من قبل فى مجال الفهرسة التعاونية. وكان لنشر قواعد اتحاد المكتبات الأمريكية المنقحة للفهرسة سنة ١٩٠٢، أثر بالغ فى دفع فكرة الفهرسة التعاونية إلى الأمام. وعندما قبلت مكتبة الكونجرس هذه القواعد بصفة إجمالية كان ذلك خطوة كبيرة لمهنة المكتبات نحو التقدم.

* مؤتمر ماجنوليا سنة ١٩٠٢

حقق مؤتمر ماجنوليا سنة ١٩٠٢ أكبر معدل حضور فى أى من مؤتمرات اتحاد المكتبات الأمريكية حيث حضره أكثر من ١٠٠٠ عضو من مجموع أعضاء الاتحاد البالغين ١٢٠٠ عضو. ولقد أعلن رئيس الاتحاد بيلنجز فى خطاب الافتتاح أن أندرو كارينجى منح الاتحاد مائة ألف دولار، وأن هذا المبلغ يوجه نحو إعداد البيليوجرافيات والكشافات وقوائم القراءات وغير ذلك من الأدوات. وقد جاءت هذه المنحة نتيجة خطاب وجهه بيلنجز إلى أندرو كارنيجى فى الرابع من مارس ١٩٠٢ يطلب فيه دعماً لمجلس النشر بالاتحاد وكانت الفكرة الكامنة وراء ذلك أن مثل هذه الأدوات والقوائم

سوف تساعد فى تداول الكتب الجيدة. وقد لقى ذلك استحسان المجتمعين ومباركتهم.

ومن بين الموضوعات التى طرحت للنقاش فى هذا المؤتمر اقتراح قدمه تشارلز إليوت رئيس كلية هارفارد، بإنشاء مكتبات تخزين وقد كان تقدم بهذا الاقتراح قبل ذلك بشهر واحد إلى نادى مكتبة ماساشوستس وعند مناقشة هذا الاقتراح غلف الحاضرين صمت كبير. وكانت خطة إليوت تقضى بتقسيم الكتب إلى فئتين: كتب حية وكتب ميتة؛ الكتب الجارية الاستعمال تعامل المعاملة التقليدية العادية؛ أما الكتب التى لا تستعمل فإنها تودع فى مكتبات تخزين ولكنها تكون قيد الإتاحة عندما تطلب. ورأى إليوت حاجة الولايات المتحدة فى ذلك الوقت إلى ثلاث مكتبات تخزين كبيرة عاجلة. ويزداد هذا العدد حسب الحاجة فيما بعد وكان رد فعل الحاضرين سلبياً إزاء هذا الاقتراح. ومع مرور الوقت أدرك مدراء المكتبات فيما بعد أنه كانت لهذا الاقتراح وجاهته وأنشئت فعلاً أول مكتبة تخزين كبيرة سنة ١٩٤١ وهى (مكتبة تخزين نيوإنجلاند).

وفى يوم ختام المؤتمر أثير موضوع لوائحى يختص بسلطات مجلس الاتحاد. وقد علق بيلنجز على السؤال بقوله أنه لا تجوز مناقشة أى سؤال يقدمه الأعضاء مباشرة دون أن يقدم إلى المجلس سلفاً. وكان ذلك تفسيراً قاطعاً للائحة التى تمنع التشكيك فى سلطات مجلس الاتحاد؛ المجلس التنفيذى، الجمعية العمومية والتى تم إقرارها فى اللائحة.

* مؤتمر نياجرا ١٩٠٣

كان الموضوع الذى سيطر على مناقشات مؤتمر نياجرا هو: الخصم الذى تحصل عليه المكتبات من الناشرين. وقد طالب اتحاد الناشرين الأمريكيين ممثل الناشرين فى المؤتمر بتقديم خصم أكبر للمكتبات. ورغم تشكيل لجنة لمعالجة هذا الموضوع إلا أن الناشرين رفضوا مجرد مناقشة الموضوع: وكانت النتيجة أن سيطر هذا الموضوع بالذات على مناقشات المؤتمر. وكشفت المناقشات عن مدى أهمية هذه المشكلة بالنسبة

لأمناء المكتبات. ولم يستطع أمناء المكتبات التأثير على الناشرين وبقيت المشكلة قائمة.

وفى مجال تعليم المكتبات، أعلنت اللجنة المختصة نتائج أكبر دراسة حول الموضوع حتى تاريخه. وقد كشفت الدراسة عن وجود عدد كبير من المؤسسات ضالع فى عملية تعليم المكتبات. وقد تم توزيع هذه المؤسسات على خمس مجموعات: ـ

١ ـ تسع مدارس تقدم برامج شتوية.

٢ ـ عشر مدارس تقدم برامج صيفية فقط.

٣ ـ ثلاث وثلاثون مكتبة تدير برامج إعداد مهنى للعاملين بها.

٤ ـ اثنتا عشرة كلية ولاية أو مدرسة عادية.

٥ ـ أربعة أشخاص يديرون برامج بالمراسلة.

وكانت اللجنة قد أرسلت استبياناً إلى هذه المؤسسات وحصلت منها على المعلومات اللازمة وبنت تقريرها على ذلك. وكشف التقرير عن الافتقار الشديد إلى أعضاء هيئة التدريس الأكفاء اللازمين للتدريس فى تلك المدارس، وكشف عن أن المقررات والمناهج فى حاجة ماسة إلى إعادة نظر وتطوير. ووجدت اللجنة أن المؤهلات المطلوبة للالتحاق بهذه المدارس تتراوح ما بين «متوسط الذكاء» و«شهادة الكلية». وقد خلصت اللجنة إلى ضرورة توحيد المعايير فى القبول وتوحيد البرامج وضرورة التشديد على مؤهلات الالتحاق. وطالبت اللجنة بوجود لجنة دائمة عن «تعليم المكتبات» تتابع الموقف أولاً بأول وتكتب تقارير سنوية ترفعها إلى الاتحاد. والحقيقة أن هذا التقرير الذى قدمته اللجنة سنة ١٩٠٢ يعتبر وثيقة هامة فى تاريخ تعليم المكتبات فى العالم. وقد وصفته مجلة المكتبات بأنه الكلمة الأخيرة فى الموضوع حيث جاء شاملاً مستفيضاً وفتح الباب أمام اتحاد المكتبات كى يضع المعايير الخاصة بتعليم المكتبات.

مجلة اتحاد المكتبات الأمريكية

نما لدى الاتحاد إحساس بالأهمية والطموح منذ ١٩٠٤، بعد مؤتمر أتلانتك سيتى

بدأ مجلس النشر يناقش إمكانية أن يقوم الاتحاد بنشر مجلة خاصة به تعبر عن لسان حاله. وكان التفكير فى ذلك الوقت أن تكون مجلة لعرض الكتب مع بعض مقالات عامة. وترسل هذه المجلة بالمجان إلى أعضاء الاتحاد. وقد اقترح مجلس النشر أن تحتل المجلة منطقة وسطاً بين **مجلة المكتبات والمكتبات العامة**. وعلى الرغم من أن بعض الأعضاء أكدوا على أنها لن تنافس (مجلة المكتبات) إلا أن المناقشات كشفت عن أنها ستكون منافساً خطراً لتلك المجلة. وأكثر من هذا وصمت مجلة المكتبات بالنزعة التجارية. وظهر ذلك واضحاً من مناقشات اتحاد الناشرين الأمريكيين حول مسألة الخصم الممنوح للمكتبات. فقد شعر المكتبيون بأن تلك المجلة تدافع عن وجهة نظر الناشرين وليس وجهة النظر المكتبية. وكان جون كوتون دانا من أهم المتحمسين للدورية الجديدة والمخططين لها. كما كان دانا من دعاة إصدار مجلة المكتبات العامة سنة ١٨٩٦. وكان الحديث حول إصدار المجلة الجديدة أمراً مزعجاً بالنسبة لناشر مجلة المكتبات ريتشارد بوكر. وقد رفض الإذعان بأن مجلته كانت تناصر الناشرين ضد المكتبيين. وأكد على أن تاريخ مجلته يزخر بتأييد الحركة المكتبية حتى قبل قيام اتحاد المكتبات الأمريكية. وقد عبر بوكر فى خطاب أرسله إلى قادة اتحاد المكتبات الأمريكية عن أن الاتحاد لم يقدر التضحيات التى قدمها فى سبيل الاتحاد. ولم يكن هناك تهديد حقيقى لمجلة المكتبات إلا من سنة ١٩٠٧ عندما بدأ إصدار المجلة الجديدة تحت عنوان «مجلة اتحاد المكتبات الأمريكية». ورغم أن المجلة قد منحت حق نشر وقائع الاتحاد وأعماله إلا أنها لم تمنح صفة «لسان حال الاتحاد». وقد ظلت هذه الصفة الأخيرة لمجلة المكتبات كنوع من الترضية لـ بوكر حتى استقال بوكر واعتزل العمل فى ١٣ من مايو سنة ١٩٠٧م. وبعد ذلك سحبت صفة «لسان حال الاتحاد» من مجلة المكتبات ومنحت لمجلة الاتحاد اعتباراً من سنة ١٩٠٨. ولم يكن هذا التغيير بذى أهمية لأعضاء الاتحاد على الرغم من أن المجلة كانت تصلهم مجاناً. وكانت مجلة الاتحاد فى سنواتها الأولى فقيرة لا تستحق صفة لسان حال الاتحاد؛ فقد كانت هزيلة التحرير منفرة، غير جذابة، بائسة التمويل ولم تقدم شيئاً جديداً عما تقدمه مجلة المكتبات. ومع ذلك فإن وجودها أوجع مجلة المكتبات وأضرها بما خسرت من اشتراكات.

لقد تميز مؤتمر ١٩٠٧ بعدد عمليات الانتخاب التى تمت فيه. ولقد جرت العادة منذ أن أصبح الاختيار مباشراً أن تشكل لجنة آنية تجمع الترشيحات وتعدها فى قائمة وتطرحها على الجمعية العمومية للاختيار. وقد نجح فى منصب رئيس الاتحاد فى تلك السنة آرثر بوستويك. وقد وصف نفسه بأنه رئيس ثورى مع مجلس وزراء من المحافظين. وكان من رأى دانا أن الرئيس من موقعه يستطيع أن يفعل الشىء الكثير

تنقيح لوائح الاتحاد ١٩٠٨ - ١٩٠٩

بصرف النظر عن استقالة هـ.س. هوفى كسكرتير تنفيذى للاتحاد فى يناير ١٩٠٨ فإن تلك السنة لم تشهد نشاطاً ملحوظاً للاتحاد. ذلك أن التجربة القصيرة لتعيين سكرتير تنفيذى مدفوع الأجر قد انتهت بسبب قصور ميزانية الاتحاد، ورغم الجهود البطولية التى بذلها هوفى فإن ضعف الميزانية لم يمكن الاتحاد من الاستمرار فى رفع مرتبه مما أدى به إلى أن يترك منصبه وقد وصفت التجربة بأنها سابقة لأوانها.

ولقد أدى مؤتمرا ١٩٠٨، ١٩٠٩م إلى إدخال إصلاحات لوائحية هامة على لوائح الاتحاد. وكان أول تعديل مفيد ذلك الذى أدى إلى تقوية (المجلس التنفيذى) وكانت لائحة ١٨٩٩ قد فشلت فى تقسيم السلطة بين المجلس التنفيذى ومجلس الإدارة على الرغم من أن مجلس الإدارة كان قد نشأ فى البداية كمجلس استشارى إلا أنه لم يمارس عمله بهذه الصفة. وكان المجلس التنفيذى فى الأصل قد نشأ كسلطة لاتخاذ القرارات إلا أنه حدث تضارب بين صفته هذه وصفة المجلس الإدارى. ومما زاد المشكلة تعقيداً أن الاتحاد أنشأ فى سنة ١٩٠٥ فى هيكله هيئة عرفت بـ «معهد المكتبات الأمريكية» وكان القصد من ورائه تقديم الاستشارات وهو الدور الذى لم يقم به المجلس الاستشارى وقد اقتصر عدد أعضاء المعهد على مائة عضو فقط جلهم من قادة الرأى فى التخصص وأعضاء الإدارة السابقين فى اتحاد المكتبات الأمريكية. ومع ذلك فلم يثبت المعهد نجاحه ولاحتى كهيئة استشارية، فقد ضم عدداً من القادة غير النشطين ولم تكن اجتماعاته منتظمة وكان عدد الحضور محدوداً فى كل اجتماع. وكان لتشابه الاختصاصات بينه وبين المجلس الاستشارى أثر كبير فى اضطراب

العمل وخلطه. وكما أشارت مجلة المكتبات لقد كان هذا المعهد هو العجلة الخامسة فى الاتحاد.

وفى ظل اللائحة الجديدة التى تم اعتمادها سنة ١٩٠٩ تم تدارك ذلك الخلط والتداخل فى السلطات فقد تقرر فى تلك اللائحة أن إدارة الاتحاد هى من سلطة المجلس التنفيذى إلا إذا تم النص على غير ذلك. وقد تألف المجلس التنفيذى الجديد من الرئيس واثنين من النواب وستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية. وتقتصر وظيفة المجلس العام على مناقشة الأمور المكتبية الخاصة بالسياسة العامة للاتحاد ولا يجوز أن تطرح قضايا للمناقشة دون تقديمها سلفاً إلى المجلس. أما عضوية المجلس العام (الاستشارى) فإنها تضم:

(١) أعضاء المجلس التنفيذى بحكم الوظيفة.

(٢) كل الرؤساء السابقين للاتحاد.

(٣) خمسين عضواً آخرين يختار نصفهم المجلس العام وتختار الجمعية العمومية النصف الآخر. وقد أدت الطبيعة الأوتوقراطية لهذا المجلس العام وطبيعة تكوين الجمعية العمومية إلى اختيار أشخاص بذواتهم ليكونوا فى المجلس العام. وكانت سلطة الجدل والمناقشة والمناظرة فى يد المجلس العام. أما سلطة اتخاذ القرار والفعل فكانت فى يد المجلس التنفيذى. ولم يترك للجمعية العمومية شىء كثير سوى سلطة تقديم الأصوات. وقد وصف أحد الأعضاء اللائحة الجديدة بأنها «أكثر اللوائح التى سمعنا عنها استبداداً خارج روسيا» ومع ذلك فقد تمت الموافقة على اللائحة الجديدة سنة ١٩٠٩.

وقد كان مؤتمر بريتون وودز سنة ١٩٠٩ هو الأرضية التى نبت فيها اتحاد المكتبات المتخصصة؛ ففى خلال الجلسة الرابعة لذلك المؤتمر طلب جون كوتون دانا الكلمة وتحدث عن التطور الكبير الحاصل فى ميدان المكتبات المتخصصة والحاجة إلى اتحاد يرعى مصالحها الخاصة جداً. وطلب إلى أمناء المكتبات المهتمين بهذه القضية الالتقاء به بعد الجلسة لمزيد من التشاور والنقاش حول هذا الموضوع. وأصبح اتحاد المكتبات

المتخصصة حقيقة واقعة بعد ذلك الاجتماع فى الثانى من يولية سنة ١٩٠٩م. ومما يلاحظ أنه من بين المكتبيين الستة والعشرين الذى حضروا الاجتماع الأول لم يكن هناك سوى عدد محدود يعملون فى مكتبات متخصصة وكان من بينهم سبعة عشر يعملون فى مكتبات عامة واثنان لا ينتمون مباشرة إلى العمل المكتبى. وكان الهدف من الاتحاد الجديد تنمية روابط التعاون بين العاملين فى مجال المكتبات المتخصصة. وكان تعريف المكتبة المتخصصة وتحديد مفهومها مشكلة فى ذلك الوقت وظل كذلك لفترة تالية. وعندما أعلن عن قيام الاتحاد قصر دانا مفهوم المكتبة المتخصصة على مكتبات البلديات، المكتبات التشريعية، مكتبات المراجع، المكتبات التجارية، المكتبات التكنولوجية، مكتبات الرعاية الاجتماعية. ومع مرور الوقت توسع المفهوم ليضم فئات جديدة من المكتبات ودخلت مفاهيم أخرى. وفى السنوات الأولى للاتحاد الجديد، كان هناك افتقار إلى التلاحم بين مكونات الاتحاد. وكان هناك عدم رضاء بين اتحاد المكتبات الأمريكية واتحاد المكتبات المتخصصة. ورغم ذلك فقد كانت هناك رغبة أكيدة فى اتحاد المكتبات المتخصصة للإبقاء على الروابط المتينة مع التنظيم الأم.

المؤتمر الدولى للمكتبات سنة ١٩١٠

كما هو الحال دائماً غطى المؤتمر الدولى للمكتبات المنعقد فى بروكسل سنة ١٩١٠م على مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية وكان هناك أربعة أعضاء رسميين من اتحاد المكتبات الأمريكية ضمن وفد المكتبيين الأمريكيين المكون من سبعة وثلاثين مكتبياً أمريكياً إلى ذلك المؤتمر الدولى. وقد كان هناك فى الواقع مؤتمران فى تلك المدينة خلال شهر أغسطس من ذلك العام. كان الأول خاصاً بالمهتمين بالببليوجرافيا والتوثيق وعقد فى الفترة من ٢٥ ـ ٢٧ أغسطس والثانى خاص بأمناء المكتبات والأرشيفيين وهو ما عرف بمؤتمر بروكسل وعقد بين ٢٩ ـ ٣١ من أغسطس. وكان هناك عدد من القضايا التى أثيرت فى المؤتمرين ما يزال أهلاً للبحث حتى اليوم. ومن بين القضايا التى طرحت آنذاك قضية إزالة الحواجز بين القارئ والكتاب فى المكتبة. ورغم عدم أهمية هذا الموضوع للأمريكيين لأنهم كانوا قد قتلوه بحثاً وانتهوا فيه إلى قرار إلا أنه بالنسبة لكثير من الدول الأخرى كان ما يزال مشكلة، حيث

كانت الرفوف المغلقة ما تزال سائدة فى تلك المكتبات. وكان من بين الإنجازات الأخرى فى هذين المؤتمرين القبول الواسع من حيث المبدأ لتصنيف ديوى العشرى كنظام عالمى للتصنيف وثار الجدل هنا حول إمكانية التعديل فى التصنيف حتى يمكن استخدامه عالمياً وكان الخوف مسيطراً من احتمالات فرضه كما هو دون تغيير. وكان الحل الوسط هو الذى فرض نفسه حيث تم الاعتراف بضرورة التعديل والاعتراف باستمرار المكتبات الراسخة فى استعمال القائمة. وفى مجال قواعد الفهرسة الدولية كان هناك اتجاه عام نحو الاتفاق وكانت القواعد الأنجلو أمريكية قد تمت ترجمتها إلى الفرنسية تمهيداً لمناقشتها. وكان هناك تصويت على وضع تقنين دولى يبنى على التقنين الأنجلو أمريكى على نطاق واسع. وقد اتفق آنذاك على الحد الأدنى من النقاط التى لاقت قبولاً عاماً.

* مؤتمر أوتاوا سنة ١٩١٢

عقد اتحاد المكتبات الأمريكية مؤتمره لثانى مرة فى كندا عندما اختار أوتارا مقراً لعقد مؤتمر سنة ١٩١٢. ورغم أنهم كانوا يأملون فى أن يكون هذا المؤتمر دولياً إلا أنه لم يحضره سوى عدد محدود من الأجانب. وكان حضور عدد كبير من المكتبيين الكنديين هذا الاجتماع تأكيد على أن اتحاد المكتبات الأمريكية لم يكن للأمريكيين وحدهم. وقد تم النظر إلى هذا المؤتمر على أنه حدث سعيد ولكنه لم يسفر عن عمل ذى أهمية وكان الموضوع المحورى فى هذا المؤتمر هو «أهمية شخصية أمين المكتبة» وكانت نتيجة هذا الموضوع مجموعة من الأوراق الهزيلة الغامضة المعانى. وفى مجال واحد فقط كانت هناك خطوة إيجابية فقد قدمت للجنة تعليم المكتبات منحة قدرها ٢٠٠ دولار للتفتيش على أقسام ومدارس المكتبات. وعلى الرغم من أن المبلغ كان صغيراً إلا أنه كان بداية طيبة للإشراف على مدارس المكتبات وتعليم علم المكتبات. ومن الطريف أن تذكر المصادر أن اللجنة لم تستطع إنفاق هذا المبلغ فى حينه وعلق للميزانية القادمة. وقد قام المجلس التنفيذى بوضع هذا المبلغ تحت تصرف اللجنة فى سنة ١٩١٣. وفى تلك السنة قامت لجنة تعليم المكتبات بالاجتماع على هامش مؤتمر سنة ١٩١٣ واستمعت إلى الورقة الرئيسية التى ألقتها مارى بلمر مديرة مدرسة

المكتبات فى مكتبة نيويورك العامة، وقد دافعت مارى عن مدارس المكتبات وردت على النقد الموجه لها من أنها تابعة وليست قائدة ورغم أنها دافعت وركزت على الحاجة إلى التجريب والتطبيق إلا أنها أردفت:

«ليس لمدارس المكتبات أن تمارس أو تخترع إنما وظيفتها أن تراقب الاختراعات والتجارب ونتائجها وتشرح كل ذلك لطلابها...». وأكثر من ذلك ذكرت مارى بلمر أنه ليس من واجب مدرسة المكتبات أن تجعل كل طالب مفهرساً جيداً وبدلاً من ذلك تركز على القلة من الطلاب الذين يمكن أن يصبحوا مفهرسين ممتازين. أردفت أن الوقت لم يحن بعد ولكن سيأتى الوقت الذى تصبح فيه الفهرسة مقرراً اختيارياً فى مدارس المكتبات.

معرض ليبزج

منع التوتر المتزايد فى أوروبا سنة ١٩١٤ قيام أى مؤتمر دولى للمكتبيين. ومع ذلك فإن أول معرض دولى للكتاب وفنون الطباعة قد أقيم فى ليبزج بألمانيا فى شهر مايو من تلك السنة واشترك فيه اتحاد المكتبات الأمريكية. وفى معرض لم توضع لمساته الأخيرة إلا قبل افتتاحه بخمس عشرة دقيقة كان هناك رسم تصويرى يوضح تطور الحركة المكتبية فى الولايات المتحدة أعده اتحاد المكتبات الأمريكية. وكانت فى المعرض أقسام مستقلة لمكتبة الكونجرس؛ العمل المكتبى مع الأطفال. وفى خلال دقائق بعد افتتاح المعرض زار القسم الخاص باتحاد المكتبات الأمريكية الملك فردريك أوغسطس ملك ساكسونيا الذى نظم المعرض تحت رعايته. وقد توقف الملك فى قسم الاتحاد وسأل فردريك هيل رئيس لجنة المعرض بالاتحاد عدداً من الأسئلة. ومن الطرائف التى سجلت فى هذا الصدد أن فردريك هيل تضايق جداً من نفسه لأنه لم يكن يضمن فى إجاباته على الملك عبارة (جلالتكم). ومهما يكن من أمر فقد نجح قسم الاتحاد فى معرض ليبزج نجاحاً كبيراً. وقد تلقى هيل دعوة رسمية من الملك للحضور إلى البلاط لتكريم أمريكا فى شخصه.

اتحاد المكتبات الأمريكية والحرب العالمية الأولى

بعد شهرين من افتتاح معرض ليبزج الدولى، اندلعت الحرب العالمية الأولى.

وكان فى أوروبا آنذاك عدد كبير من المكتبيين وخاصة فى ألمانيا طالما أن المعرض كان ما يزال قائماً. وكان الصراع بالنسبة للأمريكيين وحشياً ومخيفاً. وإلى ذلك الحد لم تكن الحرب لتدمر الصداقة والاحترام بين الفرنسيين والألمان. وكان تأثير الحرب على المكتبات حتى قبل التدخل الأمريكى، مباشراً ومدمراً. وقد خفضت البلديات ميزانياتها وخدماتها وواجهت المكتبات العامة فى كل مكان عجزاً فى ميزانيتها وأغلقت مكتبة لوس أنجلوس العامة أحد فروعها بسبب نقص الأموال. وقد واجهت مكتبات أخرى كبيرة نفس المصير وتجمد النشاط داخل اتحاد المكتبات الأمريكية شأنه فى ذلك شأن كثير من الاتحادات الأخرى. وبعد الزيادة الكبيرة فى العضوية التى حققها الاتحاد سنة ١٩١٤ على نحو ما كشف عنه الحضور فى مؤتمر واشنطون، كانت الزيادة طفيفة خلال سنوات الحرب الأربع. وحتى الاحتفال بالذكرى الأربعين للاتحاد (١٩١٦م) لم يفلح فى تنشيط أعمال الاتحاد وعضويته.

وكجزء من الاحتفال كان من المقرر أن يدعى إلى الحفل أعضاء ميثاق تأسيس الاتحاد؛ وكان من بينهم ملفل ديوى الذى كان قد اعتزل العمل المكتبى وعاش فى ليك بلاسيد فى نيويورك. وحتى فى ذلك الوقت كان ديوى قادراً على إثارة العواطف غير النبيلة بين المكتبيين. وكان من بين هؤلاء مارى بلمر رئيسة الاتحاد. وفى خطاب وصف بأنه سرى كتبت مارى بشأن دعوة ديوى تقول:

«ليس للمكتبيين حاجة إلى وجود م.د. اللهم إلا لدى السيد/ هيل وواحد أو اثنين آخرين لأسباب شخصية لديهم. وإلى جانب الفضيحة التى حدثت منذ بضع سنوات فإن من الغريب لى أن هؤلاء الذين يعرفون شخصية الرجل كما نعرفها نحن يريدون له أن يظهر ثانية كممثل للمهنة ويمارس نفوذه على الأعضاء الشبان والجدد فى المهنة؛ والذين لسوء حظه سوف يكتشفون بعد ذلك زيفه وخداعه. وأنا طالما بقيت عضوة فى هذه المهنة لن أوافق على أن أقابله».

ولما لم يحضر ديوى مؤتمر الاتحاد سنة ١٩١٦، فقد أرسلت إليه الجمعية العمومية برقية تعبر فيها عن امتنانها للرجل باعتباره «واحداً من المؤسسين للاتحاد من ذوى الشجاعة والطاقة والإصرار مما حقق النجاح الأول والدائم للاتحاد...» وقد تلقى

ريتشارد بوكر كأساً جميلاً في المؤتمر «تتويجاً لأربعين عاماً من الخدمة للمكتبة الأمريكية».

وفى السادس من إبريل سنة ١٩١٧م دخلت الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا؛ وتغير مناخ الود الذى كان قائماً بين الجانبين لفترة طويلة. وكان هناك العديد من الأسباب التى جعلت مشاعر واتجاهات الولايات المتحدة تنقلب ضد ألمانيا ولكن كان من بينها سببان رئيسيان: نجاح حملات الدعاية التى قام بها الحلفاء؛ ونجاح الغواصات الألمانية فى الحرب. لقد قامت دول التحالف بوضع كل الحقائق أمام الشعب الأمريكى وظهرت ألمانيا كمعتد أثيم هدفه سحق العالم كله وهزيمته والسيطرة عليه. وكان للدور الخطير الذى قامت به الغواصات الألمانية فى الحرب أثر كبير أيضاً فى إظهار ألمانيا على أنها دولة متوحشة وكان لإغراق السفن على يد الغواصات فى ٣١ من يناير سنة ١٩١٧، أثر كبير على تخويف أمريكا من سيطرة ألمانيا على المحيط الأطلنطى، يضاف إلى ذلك العلاقات الاقتصادية المتينة لأمريكا مع دول الحلفاء وخوف أمريكا من النفوذ الألمانى فى المكسيك. كل ذلك جعل الولايات المتحدة تدخل الحرب مع الحلفاء ضد ألمانيا.

وفى إبريل سنة ١٩١٧ قام اتحاد المكتبات الأمريكية، بتشكيل لجنة مبدئية هدفها الرئيسى مساعدة الحكومة الأمريكية خلال فترة الحرب. وكان من بين أعضاء هذه اللجنة هربرت بوتنام؛ ريتشارد بوكر؛ جيمس واير. وفى شهر يونيه من تلك السنة قدمت تلك اللجنة الاقتراحات الآتية:

١ ـ إعداد قوائم بالكتب التى تصلح كهدايا للمحاربين.

٢ ـ تجنيد المزيد من المكتبيين.

٣ ـ جمع التبرعات لشراء الكتب وتوزيعها على المجندين والمحاربين.

٤ ـ تشكيل لجنة للخدمة فى الجبهة.

وبعد تحديد هذه الأنشطة أخطرت اللجنة الاتحاد لتنسيق الجهود فى سبيل تنفيذها. ورأت اللجنة أن يقوم الاتحاد بنفسه دون الاعتماد على أية جهة أخرى بتنفيذ ذلك،

لأن القيام بذلك سيضاعف من احترام الاتحاد وتقدير الدولة له. ومع ذلك كان من الواضح أن هناك هيئات أخرى لابد للاتحاد من التعاون معها فى سبيل ذلك ومن بينها الصليب الأحمر الأمريكى؛ اتحاد الشباب المسيحى؛ لجنة التدريب على أعمال المعسكرات (قسم مساعد فى وزارة الدفاع).

وكان هناك إحساس عام بين أعضاء اتحاد المكتبات الأمريكية أن عقد مؤتمر سنة ١٩١٧ قد يكون أمراً غير مرغوب فيه. ورغم ذلك فقد كانت هناك قرارات لا يمكن اتخاذها إلا عن طريق الجمعية العمومية ولذلك تمت الدعوة إلى اجتماع وطنى. وكما كان مقرراً من قبل كانت مدينة لويزفيل هى مكان انعقاد الاجتماع. وعلى الرغم من حالة الطوارئ فإن المؤتمر لم يكن يختلف عن المؤتمرات السابقة فلم تمثل الحرب إلا مساحة محدودة من برنامج المؤتمر على الرغم من أنها كانت الموضوع الرئيسى للمؤتمر. ولم يقم رئيس الاتحاد فى خطبة الافتتاح بذكر الحرب ولو مرة واحدة ولم يتعرض لآثارها على المكتبة الأمريكية؛ كما لو كان رئيس الاتحاد (والتر بروان) والمكتبيون الآخرون لم يدركوا خطورة الموقف. وقام أحد المتكلمين وحث الجمعية العمومية أن يتوقفوا عن مناقشة الموضوعات المكتبية وطالبهم باتخاذ موقف إيجابى فى النضال ضد ألمانيا. وكان هذا المتحدث هو شيللر ماتيوز عميد كلية اللاهوت فى جامعة شيكاغو. وكان هذا الدور الذى اقترحه ماتيوز مقبولاً من جانب الاتحاد حين قام بتجهيز خدمات مكتبية للقوات المسلحة الأمريكية على الجبهة؛ وكان ذلك عملاً رائعاً وجباراً من جانب الاتحاد وكانت له آثاره العميقة على نمو الاتحاد وتوسعاته طالما كانت هذه العملية هى أول جهد دولى يقوم به.

وتمت عملية تجهيز الخدمات المكتبية للقوات المسلحة تحت إشراف هربرت بوتنام مدير مكتبة الكونجرس آنذاك. وبعد تخطيط هذه العملية تخطيطاً جيداً فقد تم تنفيذها أيضاً بإحكام. لقد كان هناك داخل الولايات ٣٢ معسكراً لتدريب الجنود وكل معسكر أعد فيه مكتبة مركزية. وكان مبنى المكتبة نمطياً قام على تصميمه المعمارى إدوارد تلتون الذى كانت له خبرة طويلة فى تصميم مبانى المكتبات. وكل مكتبة تم تصنيعها من الخشب بمساحة ١٢٠ × ٤٠ قدماً وتتكلف الواحدة عشرة آلاف دولار

كما استخدمت بعض المبانى الجاهزة فى المعسكر لتكون مكتبات فرعية. ولتزويد المكتبات بالكتب وإمدادها بأمناء المكتبات تم الاتفاق على تنظيم حملة لتنمية الموارد بهدف جمع مليون دولار لمليون كتاب لمليون رجل مقاتل. وخصص لهذه الحملة الأسبوع ٢٤ ـ ٢٩ من سبتمبر ١٩١٧. ورغم أن الحملة استمرت أكثر من أسبوع إلا أنها نجحت فى جمع مبلغ أكبر من المستهدف (١,٥٧٠,٣٨٦دولاراً) ويدخل فى هذا المبلغ تبرع من مؤسسة كارينجى قوامه ٣٢٠,٠٠٠ دولار قيمة بناء المكتبات المركزية فى كل المعسكرات وقد أعلن عن هذا التبرع بعد نجاح الحملة فى تحقيق المستهدف منها. وكانت تكاليف الحملة نفسها نحو ٤٤,٠٠٠ دولار.

وكان من المأمول أن يقوم بإدارة تلك المكتبات متطوعون ولكن التطوع مشكلة حقيقية لأن المتطوعين كانوا أمناء مكتبات يأخذون أجازات من مكتباتهم لهذا الغرض وكانت تلك الأجازات قصيرة. وكانت مرتباتهم تدفع من صندوق التبرعات وكانت تصل إلى ١٨٠٠ دولار سنوياً لكل مكتبى. وكان هناك مكتبيون مشاهير يعملون بين المتطوعين فى المعسكرات داخل أمريكا وخارجها وكان من بين هؤلاء بيرتون ستيفنسون؛ كارل رودن؛ فورست سبولدنج؛ كارل ميلام. وكانت مكتبة الكونجرس هى مقر العمل الرئيسى وقد أعطت مساحات للعمل لاحدود لها وبالمجان.

وفى شهر مارس من سنة ١٩١٨م نظمت حملة قومية لجمع الكتب للمجندين وقد أسفرت هذه الحملة عن جمع ٣,٥٠٠,٠٠٠ مجلد أرسلت إلى المعسكرات فى الداخل والخارج. وإن لم تكن كل هذه الكتب صالحة للاستعمال فإن غالبيتها كانت مقبولة. كذلك قام اتحاد المكتبات الأمريكية بشراء كميات أخرى من الكتب من الأموال التى جمعها لدعم هدايا الكتب. ولما كان هناك فى الولايات المتحدة فى سنة ١٩١٨ مائة ألف جندى يتعلمون الفرنسية فقد قام اتحاد المكتبات الأمريكية بشراء آلاف الكتب التعليمية والقواميس لهؤلاء الجنود لمساعدتهم فى تعلم اللغة. ولقد قام الناشرون بدور رائع وتقديم خصم كبير على الكتب التى قام الاتحاد بشرائها وكان الخصم يصل عادة إلى ٥٠٪ من سعر الكتاب. وبعض المطابع الجامعية قامت بتقديم كتبها بالمجان. وكان توصيل هذه الكميات من الكتب إلى الجنود داخل الولايات

وخارجها إحدى المشكلات كذلك. ولإرسال الكتب إلى المعسكرات فى أوروبا منحت الحكومة الأمريكية الاتحاد فى وسائل النقل مساحة ٥٠ طناً من الكتب كل شهر. وبالإضافة إلى ذلك منح الجنرال جون بيرشبنج قائد قوات الاستكشاف الأمريكية مزايا واسعة على الطرود البريدية المرسلة إلى فرنسا. وفى يونية ١٩١٨ قيل أن اتحاد المكتبات الأمريكية من خلال لجنة الخدمات الحربية قد قدم الإنجازات الآتية:

١ ـ اشترى ٣٠٠,٠٠٠ كتاب.

٢ ـ أرسل ١,٣٤٩,٠٠٠ كتاب إلى المعسكرات فى الداخل والخارج.

٣ ـ وزع ٥٠٠,٠٠٠ عدد من الدوريات.

٤ ـ بنى ستة وثلاثين مكتبة مركزية فى المعسكرات.

٥ ـ أوصل الخدمة المكتبية إلى ٤٦٤ معسكراً ومحطة وباخرة.

وفى الحقيقة هذه إنجازات عظيمة بالنسبة لاتحاد فشل فى أن يجمع عشرة آلاف دولار لنفسه فى سنة ١٩١٧ لتنمية موارده!!

لقد قدم ماثيو دود جيون تقريراً لمؤتمر الاتحاد سنة ١٩١٨ عما كان يقرؤه المجندون. وكان دود جيون مديراً لمكتبات المعسكر فى أجازة من مكتبة بعثة ويسكونسن. وقال فى تقريره أن الرغبة الأولى للمجندين هى كسب الحرب وهكذا فإن المجند كان على استعداد لأن يقرأ أى شيء «يساعده على سحق القيصر». ويفسر ذلك الكميات الكبيرة من القراءات حول الحرب والأسلحة والاستراتيجية العسكرية. كما كان هناك أيضاً إقبال شديد على قراءة كتب التكنولوجيا. ولقد ذكر دود جيون أن المتبرعين بالغوا كثيراً فى تقديم كتب الترفيه والترويح. وذكر أنه كان هناك توازن معقول بين قراءة كتب القصص وكتب غير القصص.

ولقد تسرب إلى مكتبات المعسكرات كتب دعائية كثيرة سربها الألمان سواء إلى داخل الولايات المتحدة أو فى المعسكرات الأوروبية. هذه الكتب أعدت بها قوائم وسحبت من تلك المكتبات. وأكثر من هذا وجد أن بعض المكتبات العامة داخل

الولايات المتحدة تقتنى كتباً موائمة لألمانيا وموالية لها وقد رأى المكتبيون سحب هذه الكتب أيضاً من المكتبات العامة. وقد شكل مجلس الاتحاد لجنة فى الرابع من شهر يوليه سنة ١٩١٨ تكون مهمتها إعداد قائمة بالكتب التى يجب استبعادها من المكتبات العامة الأمريكية. ومع ذلك فإن هذه اللجنة لم تقم بواجبها ولم تعد أية قائمة بالكتب المحظورة. ومن الواضح أن انتهاء الحرب قد أوقف كل نشاط فى هذا الاتجاه.

وبسبب سعادة الاتحاد البالغة لنجاح حملة المليون دولار فقد قرر أن يقوم بحملة ثانية. وتقرر أن تبدأ الحملة الجديدة فى نوفمبر ١٩١٨. وفى هذه المرة كان المستهدف جمع ٣,٥٠٠,٠٠٠ دولار. وكانت المبالغ ستستخدم فى إمداد كل رجل فى القوات المسلحة بمواد القراءة التى يريدها. وفى نفس الفترة قررت ست منظمات وطنية أخرى القيام بحملات مثيلة من بين تلك المنظمات: مجلس الرعاية اليهودية؛ جيش الإنقاذ. وتقرر فى نفس الفترة فى شهر أكتوبر القيام بحملة للقرض الحسن (قرض الحرية). وقد اتضح للجميع أن قيام هذه الحملات كلها فى وقت واحد سوف يؤدى إلى تكرار الجهد والتضارب والتداخل وربما الفشل. وقد اقترح وزير الحرب نيوتن بيكر ورؤساء الإدارات فى وزارة الحرب تنسيق الجهود الرامية إلى جمع المال. وكانت نتيجة تنسيق هذه الجهود حملة قوية تهدف إلى جمع ١٣٣,٥٠٠,٠٠٠ دولار من خلال الاكتتاب العام وعلى الرغم من عدم رضاء اتحاد المكتبات الأمريكية عن الاشتراك مع ست منظمات أخرى فى حملة واحدة إلا أنه كان يعتقد فى نجاح هذه الحملة. ورغم أن الاتحاد كان أصغر المنظمات حجماً إلا أنه كان حريصاً كل الحرص على إثبات ذاته. وقد اتخذ موقفاً عنيفاً من اتحاد المكتبات المتخصصة لأن هذا الأخير هو الآخر كون لجنة لخدمة الحرب وقد حاولت اللجنة أن تنسق جهودها مع نظيرتها فى الاتحاد الأم. وكان من رأى اتحاد المكتبات الأمريكية ألا ضرورة لأن يقحم اتحاد المكتبات المتخصصة نفسه فى ذلك الأمر. ومن هنا اضطر إلى وقف نشاط تلك اللجنة فى المؤتمر السنوى للاتحاد سنة ١٩١٨. وعلى الرغم من أنه كان هناك إعجاب كاسح بنشاط اتحاد المكتبات الأمريكية خلال الحرب، إلا أن البعض لم يكونوا سعداء

بذلك. فقد وقف الدكتور س.س. وليامسون رئيس اتحاد المكتبات المتخصصة وذكر أنه يريد أن يعقد اجتماع اتحاد المكتبات المتخصصة السنوى فى مكان وزمان مختلفين عن اجتماع اتحاد المكتبات الأمريكية.

وفى زمن الحملة الأولى كان كثير من المكتبيين يتساءلون هل فعلاً يحتاج المجندون فى المعسكرات إلى الكتب والمكتبات أم أن المسألة كانت مجرد مظاهر يريد اتحاد المكتبات الأمريكية أن يضع بها قناعاً على وجهه من خلال هذه الحملة الوطنية. ولكن بعد نجاح الحملة الأولى وإثبات أن المجندين فعلاً كانوا فى حاجة إلى الكتب والمكتبات فقد بات من الطبيعى أن يتم التفكير فى حملة أكبر. وكان استهداف جمع مبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ دولار هو طبعة منقحة وموسعة من الحملة الأولى لخدمة الجيش والبحرية. وكان قد خطط لإنفاق هذا المبلغ على الوجوه الآتية: شراء الكتب للمعسكرات القديمة والجديدة؛ استبدال الكتب التى تلفت بالاستعمال؛ دفع رواتب أمناء المكتبات الذين يعملون فى مجال الخدمة والاختيار والتوزيع، إنشاء مبانى المكتبات فى فرنسا والولايات المتحدة؛ توسيع نطاق الخدمات التى تقدم للقوات المسلحة.

ولقد أثبتت الحملة المشتركة التى كان هناك تخوف منها، فاعليتها. ولقد تم فعلاً لاتحاد المكتبات الأمريكية الحصول على المبلغ المستهدف وهو ٣,٥٠٠,٠٠٠ دولار حيث بلغت حصيلة ما تجمع من الحملة المشتركة ٢٠٥,٠٠٠,٠٠ دولار. ورغم ذلك فقد كان لقرار وقف الحرب (هدنة) الصادر فى ١١ من نوفمبر ١٩١٨م أن وضع قيوداً كثيرة على اتحاد المكتبات الأمريكية فى إنفاق المبلغ. وبعد أن أوقفت عمليات التعبئة العسكرية انصرفت عمليات التفكير من الشئون العسكرية إلى الشئون المدنية ولم يكن ذلك بين يوم وليلة ولكن استمرت عملية خدمة القوات المسلحة فترة من الزمن خاصة أنه كان هناك فى أوروبا آلاف من الجنود يحتاجون إلى هذه الخدمة. وكانت مكتبة اتحاد المكتبات الأمريكية فى باريس قد افتتحت فقط فى ٢٩ من أغسطس سنة ١٩١٨ وقدمت خدماتها لأعداد كبيرة من الرجال. وعلى الرغم من أن وزارة الحرب قد أعلنت أن الجيوش ستعود حالاً من أوروبا إلا أن الأمر لم يكن

بالسرعة المتوقعة ذلك أنه بعد توقيع اتفاقية وقف الحرب بخمسة شهور كان ما يزال هناك فى أوروبا أغلب الجنود الأمريكيين وكانوا فى حاجة إلى استمرار الخدمات المكتبية لهم. ويصور الخطاب التالى الذى أرسلته فلوارنس هكسلى من الصليب الأحمر الأمريكى فى لومانز تقول فيه:

«إننا نستطيع استعمال مليون كتاب هنا فى فرنسا الآن لو استطعنا الحصول عليها ولو أن الناس فى الوطن أدركوا خطورة الموقف كما ندركها نحن هنا فإنهم سوف يبعثون إلينا بهذه الكتب. إننا لا نريد لأبنائنا هنا أن يتسيبوا ويدمروا المكانة اللائقة التى حققوها لأنفسهم، ولكنهم على أرض الآن لا يعرفون لغتها ولا يفهمون بالتالى أناسها وقد بدأ ينتشر بينهم نوع من السلوك السيىء وعدم احترام الذات أو اعتبار حقوق ومشاعر الآخرين؛ إن ذلك يخيفنى».

لقد أصبح السلوك الأخلاقى المهتز بين المجندين مسألة تؤرق السلطات العسكرية. وكان من المتفق عليه أن الخدمات المكتبية المباشرة كانت أحد الحلول العاجلة. وكان من نتيجة ذلك جهد مضاعف من جانب اتحاد المكتبات الأمريكية على الرغم من أن الحرب رسمياً قد انتهت. فقد كانت المستشفيات تغص بالضحايا وكان من الضرورى تقديم الخدمة المكتبية إليهم فى المستشفيات القديمة والمستشفيات الجديدة التى بنيت على عجل. ومع ازدياد حركة نقل الجنود من فرنسا إلى أمريكا عبر وسائل النقل المختلفة ظهر نوع جديد من الخدمة المكتبية فقد حرص اتحاد المكتبات الأمريكية على وضع صناديق من الكتب على ظهر المراكب التى يركبها الجنود أياً كانت. وكانت تلك الصناديق تفتح ويتم تداولها بين الرجال خلال الرحلة وفى نهاية الرحلة تعاد الكتب إلى الصناديق وتسلم إلى اتحاد المكتبات الأمريكية فى فرنسا. وعندما بدأ الرجال فى العودة إلى أمريكا أصبحت الكتب نادرة فى فرنسا بما يكفى لإمداد المراكب. وكانت النتيجة الحتمية هى إنشاء مكتبات دائمة داخل المراكب. وكانت الكتب والمجلات فى بادئ الأمر تقدم على أساس ١:٤ وفى معظم المراكب كانت تلك المعدلات غير كافية وذلك للإقبال الشديد على القراءة خلال الرحلة ثم كانت هناك محاولة بعد ذلك لجعل المعدل ١:١ كلما كان ذلك ممكناً أى كتاب ومجلة لكل

رجل. وفى نهاية الرحلة لم يترك الرجال أية مجلة بل وأية كتب اللهم إلا بعض الكلاسيكيات القليلة فى مكتبة المركب.

ومن الأنشطة المكتبية الممتعة لاتحاد لمكتبات الأمريكية بعد الحرب تعيين ممثل للاتحاد فى سيبيريا فى الثالث من ديسمبر سنة ١٩١٨، حيث كانت القوات الأمريكية تتوقف فى روسيا عائدة إلى أمريكا وكان يعتقد أن وجود مكتبات صغيرة يساعد على الترفيه عن الجنود. وقد عين هارى كليمونز ممثلاً للاتحاد فى فلاديفوستوك فى سيبريا للإشراف على تقديم الخدمات المكتبية للجنود الأمريكيين هناك. وكانت المجموعة المتداولة هناك تصل إلى نحو ستة آلاف مجلة تخدم ١٨ وحدة عسكرية. وكان الجنود يقبلون بشدة على الكتب القديمة وكانت الرفوف تفرغ من محتوياتها بسرعة ريثما توضع عليها الكتب. وكانت القصص يتم الإقبال عليها كثيراً وقد كتب كليمونز يقول بأن ٢٦٪ من قراءات الجنود كانت من غير القصص. ومن الطريف أنه كلما امتلأت رفوف المكتبة بالكتب الجديدة كلما قلت نسبة تغيب الجنود عن الوحدات العسكرية.

وبدلاً من أن تتقلص خدمة الحرب من جانب اتحاد المكتبات الأمريكية بعد توقف الحرب فإنها على العكس من ذلك زادت ولم تصل قمتها قبل إبريل سنة ١٩١٩ ثم بعد ذلك بدأ التقليص مع نهاية مايو حين أخذت مساهمة اتحاد المكتبات الأمريكية فى خدمة الحرب تقل. وغدا من الواضح أن تحل الحكومة محل الاتحاد فى هذا العمل ولكن كل المعنيين بالأمر أدركوا أن نقل العمل إلى الحكومة يجب أن يتم بطريقة منظمة. وكان ذلك يعنى فى بعض الأحيان والمواقف ازدواج الإدارة. وعلى سبيل المثال قامت البحرية فى بنزاكولا (فلوريدا) بشراء مجموعات المكتبة بمبلغ دولار واحد لأنها لم تكن لتقبلها هدية من اتحاد المكتبات الأمريكية ولكن لم يكن لديها مخصصات مالية لدفع مرتب أمين المكتبة المدنى الذى ظل فى موقعه على حساب الاتحاد، ومن هنا كانت المكتبة ملكاً للبحرية ولكن أمين المكتبة يتبع الاتحاد.

البرنامج الموسع لاتحاد المكتبات الأمريكية

بعد النجاح الكبير الذى حققه اتحاد المكتبات الأمريكية فى خلال الحرب العالمية

الأولى، أخذ الاتحاد يتحول نحو نشاط أكثر اتساعاً وقد بدأ هذا التحول مع يناير ١٩١٩. ففى ١١ من يناير ١٩١٩ قدم برنامج عمل سمى «البرنامج الموسع» لأنشطة الاتحاد. فى هذا التاريخ وفى خلال اجتماع المجلس التنفيذى شكل رئيس الاتحاد وليام وارنر بيشوب لجنة من خمسة أعضاء للقيام بمسح شامل لمجال العمل المكتبى. وكان بيشوب فى هذا يحتذى ما قام به الاتحاد الوطنى للتربية الذى قام بمسح شامل للتعليم الثانوى ومسح آخر للتعليم الابتدائى قامت بهما لجنتان الأولى من أحد عشر عضواً والثانية من خمسة عشر عضواً على التوالى. وكان الهدف من لجنة الخمسة هذه استطلاع مدى نجاح أو فشل المكتبة الأمريكية فى تحقيق أهدافها ووضع خطة لمساعدة المكتبات فى تحقيق أهدافها. وكجزء من عمل اللجنة وضع مجموعة من المعايير للمكتبات؛ هذه المعايير تتعلق بالأجهزة، والمبانى، والخدمات، والرواتب وغير ذلك من الخطوط الإرشادية. وكان أعضاء اللجنة هم على التوالى: آرثر بوستويك (من مكتبة سانت لويس العامة)؛ لندا إيستمان (من مكتبة كليفلاند العامة)؛ كارل ميلام (الخدمة المكتبية للحرب)؛ عزرا روت (مكتبة كلية أوبرلين)؛ تشارلز ويليامسون (مكتبة نيويورك العامة). وقد عهد إلى اللجنة أيضاً أن تقدم تقريراً مبدئياً عن مؤتمر أشبرى بارك فى يونيه ١٩١٩.

وكان مؤتمر أشبرى بارك هو أول مؤتمر للاتحاد بعد الحرب وكان يهدف إلى تخطيط العمل المستقبلى؛ ولكن معظم الموضوعات التى نوقشت كانت هى نفس الموضوعات التى طرحت قبل الحرب. بيد أنه كما أشار الرئيس بيشوب فى خطبة افتتاح المؤتمر «ليس منا من بقى كما كان عليه سنة ١٩١٦ أو ١٩١٧م» حتى العمل الروتينى أو البسيط لم يبق على حاله كما كان قبل الحرب. ولذلك كان لابد من النظر إلى المستقبل ولا يمكن للمكتبيين أن يعودوا إلى ما قبل ١٩١٧ ويتمسكوا بما خلفوه هناك وعلى الاتحاد أن يعبر مفترق الطرق نحو «خدمات أعظم وأنبل» كما قال بيشوب. وقد أشار أحد المتحدثين إلى ضرورة وضع برنامج بناء للعمل المستقبلى وألا نقف عند حد شعار الاتحاد «أفضل قراءة لأكبر عدد بأقل تكلفة» وليكن الشعار أفضل خدمة ممكنة للجمهور من خلال المواد المكتبية مهما كانت التكلفة.

التخطيط الأولى للبرنامج الموسع

قدمت لجنة الخمسة التى شكلها الرئيس بيشوب تقريرها المبدئى أمام مؤتمر آشبرى بارك. وقد وصف التقرير جزئيات خطة العمل والخريطة التنظيمية واقترح أن يقوم بالمسح نفسه فريق من المتطوعين. وقد قدرت اللجنة تكاليف السفر وجمع المادة والأعمال الكتابية ونشر التقرير النهائى بنحو ثمانين ألف دولار. وقد قسم العمل إلى أربعة مجالات كل مجال تقوم به لجنة خاصة ثم يصب كله بعد ذلك فى اللجنة الأم. ووزعت المجالات الأربعة على أعضاء لجنة الخمسة على النحو الآتى:

١ ـ التزويد والإعداد الفنى يغطيه عزرا روث.

٢ ـ استخدام وتوزيع الكتب تغطيه لندا إيستمان.

٣ ـ العلاقات العامة فى المكتبات يغطيه كارل ميلام.

٤ ـ العاملون فى المكتبات وتعليمهم يغطيه تشارلز ويليامسون.

وكانت أداة جمع المادة المقترحة هى الاستبيان مع الاستعانة بأية أدوات أخرى تساعد فى هذا الصدد.

ولقد قدم ويليامسون بحثاً جديداً عن الإعداد المهنى لأمناء المكتبات فى هذا المؤتمر يستحق التوقف عنده رغم أنه أكد على أنه لا يتحدث فى هذا الصدد باسم اللجنة. لقد تحدث هذا البحث عن الإعداد المهنى بصراحة غير عادية؛ وكان فيه نقد عنيف للمهنة وللاتحاد. ومن بين ما جاء فيه:

«إننا نزعم أن العمل فى المكتبات هو مهنة. إنه الآن حقاً شبه مهنة فأى مهنة هذه التى تعتمد إلى حد كبير على أشخاص غير مؤهلين؟». وكان يجب على اتحاد المكتبات أن يقود هذه المهنة ويضرب المثل للمكتبيين ولكى يقوم بذلك فيجب أن يكون شيئاً آخر غير جمعية للجدل أو نادى اجتماعى. وذكر أنه لكى يقوم الاتحاد بدوره فى الإعداد المهنى فلابد من أن يقوم بوظيفتين: جمع كل ما يتعلق من أنشطة الإعداد المهنى تحت مظلة مجلس للإعداد المهنى يعين فيه موظفون دائمون على راسهم

خبير فى تعليم المكتبات. وقال ويليامسون أن هناك تعدداً واضحاً فى المؤسسات التى تقدم هذا الإعداد وليس من بينها برنامج واحد يفى بالمعايير وألمح إلى أن اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية حقق بعض التقدم فى المعايير ولكنه لم يسع إلى تطبيقها فلم تكن له فاعلية. كما أشار إلى أن ما نحتاج إليه هو مجلس للإعداد المهنى على غرار مجلس النشر. هذا المجلس يضع توصيفاً للوظائف والمناصب المكتبية والترقى فيها ويحدد المؤهلات المطلوبة لكل وظيفة ويمنح الشهادات للمتخرجين فى مدارس المكتبات بل ويعتمد كل المؤسسات التى تقوم بالإعداد المهنى. ويناط بهذا المجلس أن يضع كل التفاصيل ثم يوافق عليها الاتحاد نفسه.

وفى خلال الجلسة التى عقدها مجلس الإدارة لمناقشة البرنامج الموسع كان هناك اتفاق عام على ضرورة الإسراع بالتنفيذ. وجاء الاعتراض الوحيد من جانب جون كوتون دانا الذى اقترح بدلاً من إنفاق ثمانين ألف دولار على دراسة أوضاع المكتبات إنفاق هذا المبلغ على دراسة ظاهرة المكتبة فى مجتمع استخدام المطبوعات كما اقترح دراسة الوضع القائم لاتحاد المكتبات الأمريكية نفسه وإدارته. وفى رأى دانا أن المشكلة الحقيقية للمكتبة الأمريكية تكمن فى نوعية أمناء المكتبات:

«إن ما يعوق العمل الكفء الذى يقوم به اتحاد المكتبات الأمريكية هو الافتقار أساساً إلى العقول بين أعضائه ولاجدوى إطلاقاً من أن ننكر تلك الحقيقة».

ومن بين العقبات التى كانت تعوق عمل الاتحاد كذلك تلك اللائحة القديمة التى حملت بالتقاليد البالية. وكان دانا يرى أن وثيقة من صفحة واحدة تغنى عن تلك اللائحة وأن إدارة شئون الاتحاد يمكن أن يقوم بها من ٣ ـ ٥ أعضاء.

وفى ٢٧ من يونيه سنة ١٩١٩م أصدر المجلس التنفيذى بياناً يؤكد فيه على قبول مسئولية «تشجيع وتبنى تطوير الخدمة المكتبية» لكل الأمريكيين. وتم تشكيل «لجنة البرنامج الموسع لخدمة المكتبة» بهدف القيام بدراسة كافة المقترحات وإعداد خطة مفصلة تعرض على الاتحاد. وكان أعضاء اللجنة الجديدة هم: كارولين ويستر؛ والتر بروان؛ جورج أوتلى، جون كوتون دانا؛ كارل ميلام؛ فرانك هيل. وفى التاسع من

سبتمبر قام المجلس التنفيذى بتعيين كارل ميلام مديراً للبرنامج الموسع. وخلال نفس الاجتماع وافق المجلس على دعوة الاتحاد للانعقاد فى جلستين خاصتين بقصد مناقشة تعديل اللائحة وإقرار البرنامج الموسع.

وقد اعتبر إصلاح اللائحة جزءاً متكاملاً من البرنامج الموسع وإن شئنا الدقة فقد قامت لجنة البرنامج الموسع بإدخال الكثير من التعديلات على اللائحة وفى نوفمبر ١٩١٩ كانت اللائحة الجديدة المقترحة جاهزة للطرح العام. وأهم ملامحها التركيز على ديمقراطية العمل كرد فعل على سيطرة مجلس الإدارة على أعمال الاتحاد فى اللائحة القديمة. فى اللائحة الجديدة جرد مجلس الإدارة من معظم سلطاته لصالح المجلس التنفيذى الذى أصبح الهيئة الحاكمة فعلاً للاتحاد وكل ما يتعلق بسياسة العمل فى الاتحاد يجب أن تبدأ به أولاً وكل اللجان يحددها ويشكلها المجلس التنفيذى. وكل ما بقى من سلطات لمجلس الإدارة هو مناقشة القضايا المكتبية وإصدار البيانات المتعلقة بالعمل المكتبى والسياسات.

وعلى الرغم من عدم وجود علاقة وثيقة بينها وبين البرنامج الموسع، كانت هناك محاولة لنقل مقر وإدارة الاتحاد من شيكاغو إلى نيويورك إلا أن ذلك الأمر عورض بشدة. وقد بدا للبعض وخاصة فى الوسط الغربى أن نقل مقر الاتحاد كان جزءاً من البرنامج الموسع. وبدا للناس أن إدارة الاتحاد تبيت لشىء ما تفرضه على أعضاء الاتحاد على نحو ما قرره الرئيس تشالمرز هادل ولكنه كان على حق عندما قال بأنه ليس ثمة علاقة بين الأمرين وأردف بأن الأمر قد نوقش فى سبتمبر على يد لجنة البرنامج الموسع ولكنها لم تشر إليه من قريب أو من بعيد فى تقريرها. وإن كانت اللجنة فى ديسمبر ١٩١٩ قد أعلنت أنها قد وجدت بعض الدعم المادى للبرنامج الموسع من مصادر فى نيويورك.

تفاصيل البرنامج الموسع

قامت اللجنة بوضع مشروع مستفيض يناط باتحاد المكتبات الأمريكية تنفيذه. وكان جزء من هذا البرنامج ينطوى على استئناف العمل الذى بدأ بميزانية خدمة الحرب.

وكان من المفروض أن يقوم الاتحاد بتقديم الكتب والدوريات إلى ٢٧٨٨ مجنداً يعملون فى ٢٧٣ نقطة حدود على سواحل الدولة. وكان المبلغ المطلوب لهذه الخدمة هو ١٥,٠٠٠ دولار. كما طلب مبلغ مماثل لتقديم الكتب للفنارات والسفن المضيئة حتى يحين الوقت الذى تقوم فيه الحكومة الفيدرالية بهذا العمل. كما قدمت اقتراحات مماثلة للمستشفيات الموجودة تحت إشراف إدارة الصحة العامة ومكتب مخاطر الحرب. وكانت تلك المستشفيات قد أنشئت لرعاية الجنود وبعض موظفى الحكومة. وعلى الرغم من أن الكونجرس قد خصص مبالغ كبيرة من المال للمستشفيات إلا أنه لم يحدد مخصصات للمكتبات. وقد أكد المدير العام لإدارة المستشفيات لممثلى اللجنة الموسعة أنه إذا كان قد خطط لإنشاء مكتبات كبيرة فى الدرجة الأولى من المستشفيات خلال هذا البرنامج فإنه على استعداد للقيام بذلك. وكانت نتيجة ذلك تخصيص مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار فى ميزانية البرنامج الموسع. وخطط أيضاً للبحرية التجارية الأمريكية التى تتألف من ٢٠٠ سفينة أن تنشىء مكتبات بها يخصص لها مبلغ ١٥٠,٠٠٠ دولار أى أقل من ١٠٠ كتاب لكل سفينة ولكن كثيراً من هذه السفن كانت تلقى حصته من الكتب أثناء فترة الحرب فى يد لجنة خدمة الحرب.

وبالإضافة إلى توسيع واستئناف بعض الخدمات التى كانت تقدم خلال فترة الحرب. رأت اللجنة أن يتم توسيع النشاط من خلال لجان مكتبات الولايات أو اتحادات مكتبات الولايات. وخصص اتحاد المكتبات الأمريكية لهذا الغرض الأخير مبلغ ٨٥,٠٠٠ دولار ونصح بأن يوجه المبلغ إلى المناطق المتخلفة مكتبياً فى الدولة والتى تفتقر أصلاً إلى الخدمات المكتبية أو التى لا تجور فيها تلك الخدمات. وكان من الأمثلة الصارخة على ذلك مدينة كبيرة فى الجنوب الأمريكى ليس بها مكتبة عامة. وكانت مساهمة اتحاد المكتبات الأمريكية فى هذا الصدد أن يقود حملة إعلامية واسعة وخلق رأى عام بضرورة بسط المكتبات العامة وتوسيع نطاقها فى جميع أنحاء البلاد. وتضمن المشروع أيضاً مقترحات محددة بشأن الإعداد المهنى لأمناء المكتبات ومنح الشهادات على النطاق الوطنى كله. وفى هذا الصدد تم اقتراح مجلس وطنى

للاختبار والتقييم؛ ويدخل ضمن هذا الاقتراح أن يقوم المجلس الوطنى هذا بوضع الامتحان ويحدد ثلاث مراتب لأمناء المكتبات. ويمكن منح الشهادات للخريجين من مدارس المكتبات المعتمدة دون حاجة إلى اجتياز الامتحان الذى يعده المجلس. وقد وضعت ميزانية مبدئية لعمل هذا المجلس قدرها عشرة آلاف دولار.

ومن الجدير بالذكر أن المسح العام للمكتبة الأمريكية الذى كان محل جدال عنيف قد أدرج هو الآخر ضمن أعمال البرنامج الموسع. وقد تم النص على أن تتضمن تلك الدراسة أوضاع العاملين فى المكتبات، والخطط المستقبلية التى وضعتها تلك المكتبات لنفسها. كذلك أدرجت فى المشروع وجهة النظر التى قال بها دانا من قبل وهى دراسة دور المكتبة فى الحياة الاجتماعية والتربوية للمجتمع.

لقد كان هناك تركيز واضح فى هذا البرنامج الموسع على الإعلام والتربية، إذ رصدت مبالغ تقدر بنحو ٧٥,٠٠٠ دولار لترويج «فكرة المكتبة» كما أطلق عليها فى البرنامج. وقصد بذلك الإعلان والدعاية والترويج للعمل المكتبى ونشر المقالات فى الدوريات وإعداد المعارض، توزيع الملصقات والمطويات والترغيب فى الاشتغال بمهنة المكتبات من أجل مرتبات أعلى ودخل أفضل. واستجابة أيضاً للنقد الذى وجهه دانا لمجلس النشر وكيف أنه لم يقدم شيئاً ملموساً حتى حينه، اقترح التقرير أيضاً عمل مسح شامل للنشر بما فى ذلك الببليوجرافية الجارية فى ذلك الوقت المعروفة باسم «قائمة الكتب» بشرط أن يقوم بهذا المسح أحد الخبراء الضالعين فى مجال النشر. ونصح التقرير أيضاً بإعداد أدوات ببليوجرافية مختلفة ولا ينتظر من ورائها عائد لمحدودية توزيعها. كما حبذ التقرير إعداد ببليوجرافية عالمية فى الإنسانيات باللغة الإنجليزية وفى هذا المشروع أيضاً رصد مبلغ ٢٥,٠٠٠ دولار لتوثيق الصلة بين الاتحاد والاتحادات المرتبطة به وتلك التى لا تمت له. وعلى الرغم من أنه لم ترصد مبالغ لتحسين العلاقة مع الاتحاد الوطنى للتربية إلا أن تلك النقطة تم التركيز عليها أيضاً. مثل هذا التفصيل فى البرنامج كان يقصد به التأثير على الرأى العام لمساندة البرنامج ولتنمية موارد البرنامج. وفيما يتعلق بالمنظمات الأخرى العاملة فى المجال مثل رابطة لجان المكتبات واتحاد المكتبات المتخصصة فقد دعا التقرير إلى توثيق الصلة

معها. بيد أن التقرير قد خلا من أية معلومات عن كيفية إنفاق المبالغ المحددة قرين كل اقتراح. وربما كان أكبر مبلغ قد حدد فى المشروع هو ١٠٥,٠٠٠ دولار تكاليف حملة جمع التبرعات للمشروع وكان المأمول أن تسفر الحملة عن جمع ٢ مليون دولار. يضاف إلى ذلك أن لجنة البرنامج الموسع هذه كانت تأمل أن تقوم لجنة خدمات الحرب بالإفراج عن بعض المبالغ التى لم تنفق على خدمات الحرب.

لقد تم الاجتماع الخاص الأول للجمعية العمومية والذى دعا إليه المجلس التنفيذى لمناقشة البرنامج الموسع فى فترة ١ ـ ٣ من يناير سنة ١٩٢٠ وقد حضر هذا الاجتماع فى شيكاغو ٢٠٠ عضو وقد تناولت المناقشات البرنامج الموسع والتعديلات فى اللائحة، كما كان هناك إحساس عام بخطر الانتقال من شيكاغو إلى نيويورك. وقد نفت مجلة المكتبات نفياً قاطعاً التفكير فى ذلك وطمأنت الأعضاء إلى بقاء الاتحاد فى شيكاغو.

وقد خصص اليوم الأول من الاجتماع لمناقشة تعديل اللائحة وقد وافق الحاضرون من حيث المبدأ على التعديلات المقترحة وكانت تقضى كما شرحت سابقاً بنقل السلطة من مجلس الإدارة إلى المجلس التنفيذى، وطالما أنه كان هناك إحساس عام بأن مجلس الإدارة يجب أن يبقى فإن دوره قد تقلص إلى مجرد جماعة مناقشة. وكان من بين المشاكل التى نوقشت دور المنظمات ذات الصلة بالاتحاد وكانت الصيغة الفيدرالية بينها وبين الاتحاد غير مرغوب فيها ولكن السؤال الذى ظل مطروحاً هو كيف تعمل هذه المنظمات جميعاً تحت مظلة واحدة دون تضارب ودون تداخل بل ودون صراع. ولأن الاجتماع لم يصل إلى حل حول هذه النقطة، فقد تشكلت لجنة لدراستها والوصول فيها إلى حل يرضى جميع الأطراف.

وفى الواقع لم يثر البرنامج الموسع جدلاً كبيراً أو اعتراضاً وذلك بفضل الأداء الرائع الذى عرض به البرنامج بواسطة مجموعة مختارة من قادة المكتبات المحترمين. وقد قدمت الأسئلة حوله بهدوء وتمت الإجابة عليها بإقناع و من ثم تمت الموافقة عليه بسهوله. لقد كانت هناك فقط ثلاث صعوبات واجهت لجنة البرنامج: **الأولى** أنه كان قد تم بالفعل توظيف رجل دعاية لترويج البرنامج ووضع خطة لجمع الأموال

اللازمة وطالما أن البرنامج كان ما يزال معروضا أمام الجمعية العمومية فتلك الخطوة كانت سابقة لأوانها وسببت بعض الاعتراض. وفى إجابة على أحد الأسئلة المطروحة قيل أن المجلس التنفيذى قد خصص خمسين ألف دولار للبرنامج وأنه قد تم اقتراض هذا البرنامج من ميزانية لجنة خدمة الحرب ولكن بوكر اعترض وقال بأن توظيف هذا الشخص سابق لأوانه ويصم الاتحاد. والصعوبة الثانية: فإنها كانت تتعلق بطريقة جمع الأموال اللازمة والتى قدرت كما ذكرت بنحو ٢ مليون دولار. ولم تعرف لجنة البرنامج كيف ترد بالتحديد على هذه الأسئلة. وقد أسفرت المناقشة عن أن اللجنة ترى جمع التبرعات من الشركات، والمؤسسات، والأفراد، ونظام الحصص لكل ولاية. ولم تقدم اللجنة معلومات مؤكدة قاطعة وذكرت أن الأسلوب المحدد سوف يناقش فى اجتماعات إقليمية تعقد فى مناطق مختلفة من الدولة. أما الصعوبة الثالثة فقد تمثلت بطبيعة الحال فى الإشاعة التى سرت بين الحاضرين وذكرت أن هناك نية لنقل مقر الاتحاد من شيكاغو إلى نيويورك أو على الأقل تأسيس مكتب آخر فى تلك المدينة من أجل فعاليات البرنامج الموسع وهو ما تم نفيه كما قلت بصفة قاطعة.

أما الاجتماع الثانى الخاص للجمعية العمومية الذى كان مقدراً أن يتم فى أتلانتيك سيتى فى الفترة ٢٩ من إبريل -١ من مايو سنة ١٩٢٠م كذلك فإنه قد ألغى لضرورة التخطيط للمؤتمر السنوى مبكراً عن موعده. وقد وقع الاختيار على كولورادو سبرنجز لتكون مقراً لمؤتمر سنة ١٩٢٠ ولكن اتضح أنه من الصعب إيجاد أماكن للإقامة بعد الأسبوع الأول من يونية ومن ثم كان من الصعب عقد اجتماعين للجمعية العمومية خلال شهر واحد ولذلك ألغى الاجتماع الخاص. ومع كل هذا فقد سار تنفيذ البرنامج الموسع حسبما خطط له وتم تعيين مديرى الأقاليم لجمع التبرعات للمشروع وجرت الاجتماعات المحلية لشرح المشروع والحصول على تأييد المكتبيين له. وفى الثالث من مارس سنة ١٩٢٠ أعلن أن المفاوضات قد نجحت للحصول على قرض بمبلغ ٢٠٢,٣٤٠ دولار من صندوق خدمة الحرب لدعم البرنامج الموسع.

وعلى الرغم من أن اتحاد المكتبات الأمريكية والاجتماع الخاص للجمعية العمومية

قد وافقا على البرنامج الموسع إلا أن الانتقادات كانت ما تزال توجه إليه. وكان النقد الرئيسى يتركز حول كيفية إنفاق مبلغ كبير من المال كهذا فى فترة محدودة؛ ذلك أن البرنامج كان موزعاً على ثلاث سنوات فقط وقد ارتفعت أصوات تطالب بأنه من الأفضل تخصيص مبلغ مليون دولار لدعم أنشطة الاتحاد نفسه. وقد أدى هذا الانتقاد إلى توزيع منشور فى شهر إبريل سنة ١٩٢٠ على أعضاء الاتحاد كان مضمونه أن عدداً كبيراً من الأعضاء غير موافق على البرنامج الموسع بالشكل الذى ظهر به وأعتقد الكثيرون أنه لابد من وضع قيود كثيرة على المجلس التنفيذى حتى لا يقوم بتنفيذ البرنامج الموسع هذا. ويرى الأعضاء الموقعون على المنشور وعددهم ثلاثة عشر عضواً أنه لابد من وضع بعض الخطوط العريضة للحملة المرتقبة ومن بينها المقترحات التى قدموها وهى:

١ ـ وضع حد تنتقل بعده الأنشطة التى يقوم بها الاتحاد إلى الحكومة بعد استنفاد مبالغ التبرعات الجارية.

٢ ـ وضع الأنشطة فى يد الإدارات الحكومية المختلفة طبقاً لخطة محددة بحيث يكون لها كيانها على خريطة الهيكل التنظيمى فى تلك الإدارات.

٣ ـ قصر الحملة للحصول على تبرعات تنفق على أنشطة تتصل اتصالاً مباشراً بأهداف الاتحاد ووظائفه.

٤ ـ ضمان تقديم معلومات كافية عن هذا العمل إلى أعضاء الاتحاد.

وكان من بين الأشخاص الذى وقعوا هذا المنشور شخصيات مرموقة مثل: إدوين أندرسون (مكتبة نيويورك العامة)؛ آرثر بوستويك (مكتبة سانت لويس العامة)؛ إيفريت بيرى (مكتبة لوس أنجلوس العامة). وقد أرفق بالخطاب بطاقة يملؤها العضو ويرسلها إلى المجلس التنفيذى دليل عدم موافقته على البرنامج الموسع. وقد أعلنت المجموعة بعد ذلك أنها ليست ضد البرنامج الموسع ولكنها فقط تريد تحديداً قاطعاً لجزئيات البرنامج وكيفية تنفيذه والطرق المستخدمة فى جمع الأموال اللازمة له.

ومن الواضح أنه كان لهذا المنشور أثر سيىء على البرنامج الموسع وكشف عن

وجود اعتراض على المشروع من جانب قادة المهنة. وقد ظهر حجم المشكلة عندما تلقى المكتب التنفيذى أكثر من ألف بطاقة تصدق على ما جاء فى المنشور.

ولقد جرت محاولة للتوفيق بين الطرفين فى اجتماع غير رسمى عقد يومى الثلاثين من إبريل والأول من مايو فى أتلانتيك سيتى. وكما تعود اتحاد المكتبات الأمريكية عادة من حل المشاكل من خلال المناقشات بين الأعضاء حيثما اجتمعوا. وكانت مناسبة اجتماعهم آنذاك هو اللقاء السنوى المشترك بين اتحادى المكتبات فى ولايتى نيوجرسى وبنسلفانيا. وكان يحضر هذا الاجتماع مؤيدون ومعارضون للبرنامج الموسع وقد أزالت المناقشات الحرة التى جرت بين الطرفين كافة الخلافات وقربت بين وجهات النظر المختلفة. وكان من نتيجة ذلك الاتفاق على تجنيب نصف المبلغ الذى يتم جمعه ويوضع فى«صندوق المنح». كما اتفق الطرفان على عدم تأجيل أو تعليق العمل انتظاراً للمال. ومن هنا نجد أن هذا الاتفاق قد أوقف الانقسام فى ذلك الاتحاد. وبعد شهر من ذلك الاتفاق عقد المؤتمر السنوى للاتحاد فى كولورادو سبرنجز وقد أعيد طرح موضوع البرنامج الموسع بحيث يتضمن «صندوق المنح» وقد تمت الموافقة عليه.

ولقد تقرر الثلاثون من يونية سنة ١٩٢٠ لبدء حملة جمع التبرعات للبرنامج، وقد اعترض البعض عليه لعدم ملاءمته وتقرر بدء الحملة فى سبتمبر. وفى الخامس والعشرين من سبتمبر نشر المجلس التنفيذى تقريراً مالياً عن البرنامج الموسع وصف فيه البرنامج بأنه «معقد من نوع خاص» وجاء فى التقرير أنه لم يتم جمع سوى ٦٨٠٠٠ دولار. وفى ١١ من أكتوبر قرر المجلس التنفيذى تحديد موعد أقصاه ٣٠ من نوفمبر لإنهاء الحملة. وعنما أعدت الموازنة النهائية بين ما جمع وما أنفق اتضح أن الحملة لم تحقق سوى ٨٠,٠٠٠ دولار من مجموع المستهدف وهو ٢ مليون دولار. ومن الواضح أن الفشل قد حاق بالمشروع ومن ثم لم يعد أحد يتحدث عنه واختفى من أعمدة مجلة المكتبات ومجلة اتحاد المكتبات الأمريكية.

النقد الذاتى الداخلى

أثناء الحملة الخاصة بالبرنامج الموسع قدم جورج أوتلى فى إبريل ١٩٢٠م استقالته كسكرتير تنفيذى لاتحاد المكتبات الأمريكية وكان قد عين فى هذا العمل منذ ١٩١١ وهى أطول فترة سكرتارية لرجل واحد بعد ملفل ديوى. وفى خلال فترة الحرب عمل أوتلى أيضاً كسكرتير للجنة خدمة الحرب. وفى كلا العملين حقق الرجل مكانة وتقديراً كبيرين وظهر كإدارى موهوب. وقد استقال من منصبه فى الاتحاد ليتولى منصب مدير مكتبة نيوبرى فى شيكاغو. ولشغل منصب سكرتير تنفيذى الاتحاد، اختار المكتب التنفيذى كارل ميلام فى اجتماع المكتب فى الثالث عشر من مارس ١٩٢٠. وقد تخرج ميلام فى مدرسة المكتبات لولاية نيويورك بعد ترك ديوى لها مباشرة. وكان أول تعيين له فى مكتبة جامعة بوردو. وفى سنة ١٩٠٩ وهو فى سن الخامسة والعشرين عين ميلام سكرتيراً للجنة مكتبة إنديانا العامة. وفى خلال توليه هذا المنصب عرف فى كل أنحاء الولايات بقدرته على القيادة وكان ماهراً فى كتابة اللوائح والتشريعات المكتبية، وقد قام بإنشاء اتحاد أوصياء مكتبة إنديانا، كما قام بمد الخدمات المكتبية إلى المناطق الريفية. وفى سنة ١٩١٣ عين مديراً لمكتبة برمنجهام العامة فى ألاباما وكانت مدينة برمنجهام فى ذلك الوقت صغيرة ومكتبتها متواضعة. ولكن بفضل نشاطه توسعت المكتبة وزادت ميزانيتها زيادة كبيرة وأضاف ستة فروع إلى التشكيل المكتبى. وعندما اندلعت الحرب الأولى ساهم مساهمة كبيرة فى تقديم الخدمات المكتبية محلياً وعلى مستوى الولاية للمجندين. وقد عمل ممثلاً للاتحاد على مستوى الولاية أثناء الحملة الأولى لجمع الكتب وعمل مساعداً للسيد/ هربرت بوتنام مدير مكتبة الكونجرس فى الخدمات المكتبية للحرب. ومن خلال عمله الوطنى هذا اعترف الجميع بكفاءته وأشادت دوريات المكتبات بمهارته. وكان الاختيار الطبيعى كسكرتير تنفيذى لاتحاد المكتبات الأمريكية.

ضرورات التغيير فى الاتحاد

أدى فشل البرنامج الموسع إلى دراسات مستفيضة داخل الاتحاد. ولم يكن تعديل اللوائح بالأمر الجديد على الجمعية العمومية لأنها كانت موضوع بحث لفترة طويلة

وكان التغيير مطلباً ملحاً من الجميع. وقليل من الأعضاء فقط هم الذين أرادوا الإبقاء على الهيكل التنظيمى كما هو. وكانت المشكلة أى تغييرات هى المطلوبة. لقد أراد الجميع اتحاداً قوياً ولكن لم يكن هناك اتفاق على طريقة الوصول إلى الهدف. وبالإضافة إلى المشكلة القديمة من يقود الاتحاد المجلس الإدارى أم المجلس التنفيذى، كانت هناك آراء أخرى ومقترحات للتطوير لها وجاهتها. وكان الاقتراح الخاص بمد فترة الرئاسة إلى سنتين قد لاقى قبولاً واسعاً. وكان هذا المد بطبيعة الحال عنصر تقوية لمنصب ظل طوال الفترة السابقة شرفياً مظهرياً. كما كان فى نفس الوقت فرصة للرئيس كى يتفهم الاتحاد ويعرف خصائصه بطريقة أفضل، ويساعده على وضع برنامج وتطويره وتنفيذه. وربما فى خلال فترة عامين يستطيع الرئيس أن يقود الاتحاد نحو الأمام بطريقة أفضل. كما اقترح بعض الأعضاء جعل المؤتمرات كل سنتين بدلاً من كل سنة. وبهذه الطريقة يمكن أن تتاح للاتحادات الإقليمية أن تعقد مؤتمراتها فى السنة الحالية، كما يمكن للأقسام فى الاتحاد والاتحادات النوعية أن تجتمع فى تلك السنة أيضاً. وبهذا الأسلوب أيضاً يمكن لاجتماعات الاتحاد أن تكون عامة يحضرها كل الأعضاء ومن هنا يتشجع المكتبيون المحليون على حضور الاجتماعات والمساهمة فيها على النطاق القومى. ولقد خرج من بطن فشل البرنامج الموسع إحساس بضرورة توحيد المهنة وتماسكها على الصعيد الوطنى. وقد اقترح البعض تنظيم عدد من المكاتب المحلية فى عموم الدولة ترتبط بالاتحاد ارتباطاً عضوياً. وكان الدكتور آرثر بوستويك هو الذى قدم هذا الاقتراح وهو الذى بدأ بتنفيذه فى سانت لويس حيث أنشأ أول جماعة نوعية. وكان هذا المكتب المحلى فى سانت لويس مفتوحاً أمام كل أمناء المكتبات فى تلك المنطقة. وكان الهدف من هذه المحليات، أن تغذى الاتحاد الأم وتعمل على وحدة المهنة وتماسكها على النطاق المحلى. ومن الطريف أن المحليات اجتذبت كثيراً من أمناء المكتبات الذين ليسوا أعضاء فى اتحاد المكتبات الأمريكية. ولذلك بدأ التخلى عن فكرة المحليات تلك.

ولم تكن التعديلات التى دخلت على اللائحة كافية ومرضية، لقد كانت نوعاً من التسوية أو الحل الوسط لإرضاء قلة من الناس. وكما أشارت مجلة المكتبات فى

عددها الصادر فى أول يناير سنة ١٩٢٢ بعد صدور اللائحة الجديدة مباشرة أنها كانت ما تزال فى حاجة إلى تعديلات أخرى. لقد انصب التعديل الذى أدخل فى ذلك الوقت على طريقة تعيين أعضاء المجالس واللجان. فى اللائحة القديمة كانت لجنة التعيينات ترشح شخصاً واحداً بذاته لكل منصب؛ ولكن فى التعديل الجديد يرشح ثلاثة أسماء لكل منصب ومن هنا أصبح للانتخاب معنى حيث تقوم الجمعية العمومية باختيار واحد من الثلاثة. أما فى الحالة الأولى فكان الأمر أقرب إلى الاستفتاء منه إلى الانتخاب. فى اللائحة الجديدة أصبحت الجمعية العمومية هى التى تختار لكل منصب من ترى أنه أصلح من بين الأصلح. ومع ذلك ارتفعت أصوات تنتقد الطريقة الجديدة وتطالب بإطلاق الترشيح لأى عدد، وكما هى العادة خرجت علينا مجلة المكتبات وقبل أن يجرب النظام الجديد بعد إقراراه تنتقده وتندد به وقالت فى عددها الصادر فى ١٥ من مايو ١٩٢٢ (العدد رقم ٤٦) ما نصه:

«تأمل أن هذه الطريقة الثلاثية فى الترشيح التى اتضحت مساوئها جلية الآن لن تخلف وراءها أى سوء فهم من أن المقصود بها هى اختيار واحد من ثلاثة».

ورغم كل الانتقادات فإن المؤتمر السنوى الذى عقد فى ديترويت سنة ١٩٢٢ قد كشف عن رضاء كبير عن هذه الطريقة، فمن بين ٥٣٠٧ عضواً فى الاتحاد اقترع على اللائحة ٢٩٥٠ عضواً وهذا العدد بطبيعة الحال أكبر مما كان عليه العدد عند الاقتراع على اللائحة السابقة. وقد تراجعت مجلة المكتبات عن موقفها السابق وقالت إن الخطة الجديدة تستحق أن تجرب.

ورغم فشل البرنامج الموسع وتوقف الحرب فى أوروبا إلا أن بعض أنشطة خدمات الحرب استمرت. ومن الأمثلة على ذلك الخدمات التى كان يقدمها اتحاد المكتبات الأمريكية للمجندين وأسرهم فى ألمانيا المحتلة فقد استفاد من المكتبة التى أقامها الاتحاد فى مدينة كوبلنز ١٥,٠٠٠ جندى وأسرهم فى المنطقة. وقد وضعت المكتبة فى ناد سابق للضباط الألمان ولعبت دور المكتبة العامة أكثر من دور مكتبة المعسكر؛ وكانت فروعها فى الأكواخ الجاهزة، والمستشفيات ومحطات الإيداع. وقد منع الجيش الأمريكى أفراد الشعب الألمانى من الانتفاع بالمكتبة وخدماتها، مما جعل

الألمان يلجأون إلى بعض الحيل للحصول على الكتب من المكتبة وكانت حجتهم فى ذلك «إن زوجتى إنجليزية». وقد لجأ أحدهم إلى القول «إننى أمريكى المبدأ».

ومن الطرائف التى تذكر عن نشاطات ما بعد الحرب أن إحدى الشركات كانت تقوم بإصلاح السفن التى أعطبتها الحرب، وقد دعت الشركة المنظمات الكبرى التى قدمت خدمات أثناء الحرب لتسمية أى سفينة يتم بناؤها أو إصلاحها. وعندما دعى اتحاد المكتبات الأمريكية إلى تسمية إحدى السفن (سفينة بضائع تسعة آلاف طن) فأطلق عليها اسم «علاء» وبالإنجليزية ألاء وهى الحروف الثلاث المكونة لاستهلالية الاتحاد.

وكان للأزمة الاقتصادية التى حلت سنة ١٩٢١ و ١٩٢٢م أثرها السيئ على المكتبات وخاصة المكتبات العامة التى تأثرت بها تأثراً مباشراً. وفى أقل خسارة ظلت المخصصات المالية للمكتبات فى نفس معدل السنوات السابقة على الأزمة ولكن غالبية المكتبات خفضت ميزانياتها تخفيضاً كبيراً وتم تقليص كثير من الخدمات وألغى بعضها. وفى عدد من الحالات تم تخفيض مرتبات أمناء المكتبات. وقد أثر ذلك بالطبع فى نمو اتحاد المكتبات الأمريكية وتقدمه. ففى سنة ١٩٢١ حيث اتضح الأثر الكبير للأزمة ارتفعت عضوية الاتحاد ٨٠٦ أعضاء، ولكن بعد سنة واحدة كانت الزيادة ٣٧٧ عضواً فقط بالنسبة لمجموع العضوية البالغ آنذاك ٥٦٨٤ عضواً.

ونظراً للأزمة المالية التى حاقت بالمكتبات فى ذلك الوقت فقد وقع الاختيار على اتحاد المكتبات الأمريكية ليضع معياراً أساسياً لدعم المكتبات العامة. وفى الاجتماع نصف السنوى (منتصف الشتاء) سنة ١٩٢٢م أقر الاتحاد الدعم بمبلغ دولار واحد لكل نسمة. وكان هذا هو الحد الأدنى الضرورى لأى منطقة تريد أن تحافظ على الخدمة المكتبية العامة الحديثة. كما تم اقتراح ٢ دولار للخدمات المكتبية العامة المتميزة. وتصادف أن الحد الأدنى من الدعم المقترح لم يصادف هوى عند المسئولين. وقد تصور عدد من المكتبيين ومن بينهم كليمونت آندروز أمين مكتبة جون كريرار فى شيكاغو أن دولاراً كحد أدنى للدعم سيصبح عبئاً على دافع الضرائب فى المدن الكبيرة. ورأى الناس فى المدن الصغيرة أن الحد الأدنى من الدعم لا يكفيها. وخارج

مهنة المكتبات كان رد الفعل إزاء الدعم سلبياً. وقد سخرت بعض الصحف من معيار الدعم وقالت عنه إنه ضريبة الرؤوس الجديدة. وذكرت صحف أخرى أن الوقت غير مناسب لهذه الضريبة.

جائزة نيوبرى

ولعل ثانى حدث مهم فى تلك السنة بعد قبول الحد الأدنى من الدعم المالى للمكتبات العامة وإقراره، هو تخصيص جائزة جديدة فى مجال كتب الأطفال وهى الجائزة المعروفة **بميدالية نيوبرى** والتى ترجع أصولها إلى اقتراع تقدم به فردريك ميلشر خلال المؤتمر السنوى للاتحاد سنة ١٩٢١ وقد كان رئيساً للجنة أسبوع كتاب الطفل لمدة عامين. وقد رأى أن يدعم الاتحاد ويشجع كتاب الأطفال بمنح جائزة للإبداع الأدبى للأطفال. هذه الجائزة تكون على شكل ميدالية تمنح لأحسن كتاب أطفال نشر فى السنة السابقة. واقترح ميلشر تسمية الجائزة باسم «ميدالية جون نيوبرى» تشريفاً لبائع الكتب ذاك فى القرن الثامن عشر، وناشر كتب الأطفال الشهير. لقد أدرك نيوبرى فى ذلك القرن أن للأطفال أذواقهم الخاصة فى القراءة والتى تختلف عن أذواق الكبار ومن هنا كان أول ناشر ينشر كتب الأطفال وبعد أن وافق الاتحاد على الجائزة تولى ميلشر دفع التكاليف الخاصة بتصميم الميدالية. وكانت الميدالية من تصميم وعمل فنان أمريكى شاب يدعى: رينيه بول تشامبلان. وكان أول من فاز بالجائزة الجديدة هنريك فان لون عن كتابه **قصة النوع البشرى**.

تعليم المكتبات

ليس ثمة شك فى أن إحدى المشاكل الكبرى التى كانت تواجه مهنة المكتبات فى ذلك الوقت كانت «تعليم المكتبات» والإعداد المهنى للمكتبيين. ومنذ إنشاء أول برنامج لتعليم المكتبات، ذلك الذى أدخله ديوى فى كولومبيا سنة ١٨٨٧م كانت هناك زيادة كبيرة فى عدد المؤسسات التى تقدم برامج لتعليم المكتبات. وما نظرت إليه المهنة ذات يوم بكبرياء وفخار، أصبح اليوم يمثل لها مشكلة حادة. وبعيداً عن عين الاتحاد وإشرافه زاد عدد مدارس المكتبات وتنوعت، ودخلت إلى ميدان الإعداد المهنى

للمكتبيين: مكتبات عامة، مدارس عادية، كليات، جامعات. وقد استطاع اتحاد مدارس المكتبات فقط أن يمارس نوعاً طفيفاً من الإشراف على بعض تلك البرامج منذ تأسيسه فى سنة ١٩١٥م، كما قامت لجنة «تعليم المكتبات» فى اتحاد المكتبات الأمريكية أيضا بممارسة نوع من الإشراف الخفيف كما شرحت من قبل. وكانت هناك انتقادات توجه من حين إلى آخر حتى إلى المدارس المعتمدة ومن بين تلك الانتقادات أن تعليم المكتبات ليس فيه اتساق أو توحيد بين المدارس المختلفة. واشتركت كل المدارس فى المشاكل العامة مثل نقص التمويل وصعوبة الحصول على أعضاء هيئة التدريس الأكفاء. كما شكت مدارس المكتبات نفسها من رداءة نوعية الطلاب الملتحقين بها وخاصة فى المدارس الصيفية حيث كان طلاب تلك البرامج الصيفية أدنى مستوى من الطلاب النظاميين. وقد نوقش هذا الموضوع باستفاضة فى اجتماعات مجلس الإدارة سنة ١٩٢٢. وقد أوصت لجنة تعليم المكتبات فى الاتحاد بما يلى:

١ ـ تقوم المدارس النظامية بتقديم برامج صيفية ذات مقررات معتمدة.

٢ ـ يجب أن تقدم مدارس المكتبات برامج بالمراسلة فى بعض المقررات.

٣ ـ على كل مدارس المكتبات أن تتبنى نظاماً واحداً للساعات المعتمدة. وقد اعترض على عملية توحيد نظام الاعتماد السيد/ و. هنرى من مدرسة المكتبات فى جامعة واشنطون. وبين ضحكات الحاضرين وصف نوعية الطلاب الملتحقين بالبرامج الصيفية بأنهم:

«بعضهم مدرسون سابقون، وبعضهم أى شىء آخر سابق. بعضهم استهلك من خدمة الكنيسة أو من الخدمة فى أى مكان آخر لا أعرفه على وجه اليقين».

وفيما يتعلق بتعليم علم المكتبات بالمراسلة، كانت الفكرة بالنسبة لبعض الناس تدعو إلى السخرية. وكانت هناك محاولات للقيام بها. وفى ٢٣ من إبريل سنة ١٩٢٣ كتب رئيس لجنة تعليم المكتبات بالاتحاد تقريراً عن عيوب هذه الطريقة فى تعليم المكتبات. وفى نفس التقرير تناول مالكولم واير اهتمام اتحاد المكتبات الأمريكية

بتعليم المكتبات ولكنه ـ أى الاتحاد ـ لم يبلور أى سياسة محددة ولم يتبن خطة معينة إزاء هذا الموضوع. وطبقاً لما ورد فى تقرير واير فإن لجنة تعليم المكتبات بالاتحاد لم تعن بمواجهة المشاكل المتزايدة فى المجال. وقد طالب التقرير الاتحاد بالتقدم نحو «الإشراف المباشر على جميع مؤسسات تعليم علم المكتبات» كما طالب بإعداد دراسة مستفيضة وواعية لكل القضية. وفى اليوم التالى لتقديم التقرير أقر الاتحاد إنشاء مجلس مؤقت لتعليم المكتبات بدلاً من لجنة تعليم المكتبات. وقد وجهت التعليمات إلى المجلس الجديد بالقيام بدراسة شاملة عن موضوع تعليم المكتبات لوضع معايير محددة تطبق على جميع مؤسسات تعليم المكتبات ووضع خطة لاعتماد تلك المؤسسات. وقد بدأ المجلس نشاطه فى هذا الصدد فى الرابع والعشرين من مايو سنة ١٩٢٣.

وفى السنة التالية (١٩٢٤) حل مجلس دائم محل المجلس المؤقت عرف باسم (مجلس تعليم المكتبات).

وبسبب الانتقادات التى وجهت لأسلوب الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وتعليم علم المكتبات وانشغال أجهزة كثيرة بهذه القضية، قامت مؤسسة كارنيجى بتكليف تشارلز ويليامسون بإعداد دراسة على تعليم المكتبات، وفى نفس الوقت حظيت مهنة أخرى بنفس هذا العمل من جانب مؤسسة كارنيجى وعلى سبيل المثال قام الدكتور أبراهام فليكستر بإعداد تقرير عن تعليم الطب بمقتضاه أدخلت تغييرات جذرية على مدارس الطب؛ وقام جوزيف ردليش بإعداد دراسة على تعليم القانون تسببت هى الأخرى فى إدخال تعديلات طيبة على دراسة القانون. هذا الاتجاه فى تقييم أوضاع تعليم بعض المهن الحساسة فى الدولة يضاف إليه اهتمام مؤسسة كارنيجى الطويل بالمكتبات والعمل المكتبى جعل من الطبيعى أن تهتم المؤسسة بتعليم المكتبات وتقييم هذا التعليم.

لقد نشر تقرير ويليامسون عن تعليم المكتبات سنة ١٩٢٣ ولكن الدراسة نفسها تمت فى العام ١٩٢١ ـ ١٩٢٢. وكان هذا التقرير مليئاً بالحقائق نقدياً تحليلياً إلى أبعد درجة. وقد تفاوتت ردود الفعل إزاء هذا التقرير حسب وجهات النظر المختلفة.

ولكنه عموماً وصف بأنه غطى كل شىء هام وجاءت مقترحاته واقعية شاملة. وقد تركزت المناقشات حول المقترحات فيه أكثر من النتائج التى جاء بها. وكانت أهم المقترحات التى وردت فى تقرير ويليامسون هى:

١ ـ يجب أن تنشأ مدارس المكتبات فى أحضان الكليات والجامعات وليس فى أحضان المكتبات العامة.

٢ ـ يجب أن تكرس السنة الأولى من الدراسة للتعليم المهنى وتفتح لخريجى الكليات.

٣ ـ يجب أن تخصص السنة الثانية من تعليم المكتبات للموضوعات المتخصصة فى علم المكتبات.

٤ ـ يجب أن يكون هناك تخصص ونقاط تركيز إبتداءً من السنة الثانية فى مدارس المكتبات.

٥ ـ يجب تشجيع التعليم بالمراسلة ويجب السماح به.

٦ ـ يجب أن يمر الطلاب بتجارب ميدانية بعد السنة الأولى من البرنامج وقبل دخولهم إلى السنة الثانية فى التخصص.

لقد حث هذا التقرير أيضاً على تشجيع التعليم الذاتى فى مجال المكتبات. وعلى الرغم من أن المعلومات والأفكار التى وردت فى التقرير لم تكن جديدة إلا أنها قد جمعت كلها بين دفتى عمل واحد وأعطت صورة شاملة لمن يريد أن يتصدى لحل المشكلة.

وعندما وضعت التحضيرات لعقد المؤتمر السنوى للاتحاد سنة ١٩٢٤م أعلن أن الدكتور ويليامسون سوف يتحدث أمام **قسم الإعداد المهنى**. وطبقاً لما ورد فى مجلة اتحاد المكتبات الأمريكية فإن عنوان حديثه كان «ما أريد قوله كتبته فى تقرير اليوم» وقد لقى حديثه انتقادات شديدة بسبب أن مادته العلمية ترجع إلى سنة ٢١/٢٢ وقد رد الرجل بالعبارة الآتية:

«إن مرور سنتين لا تجعلنى أغير رأيى فى أى شىء كتبته. ربما تكون بعض

الأرقام أو الحقائق قد تغيرت بالضرورة ولكن المؤشرات والنتائج والتوصيات تبقى ثابتة إلى الآن».

وبعد عامين من هذا التاريخ قدم مجلس تعليم المكتبات أول تقرير سنوى له. وقد حدد هذا التقرير أول حد أدنى من معايير المكتبات. وفى هذا التقرير نجد الخطوط الأولى لاعتماد مدارس المكتبات. وقد وافق مجلس إدارة الاتحاد على خطة وضعها مجلس تعليم المكتبات وتقضى هذه الخطة بدراسة أوضاع مدارس المكتبات القائمة فى العام التالى ثم ينشر المجلس قائمة بأسماء المدارس التى تفى بالحد الأدنى من معايير الاعتماد، وذلك فى تقريره السنوى الثانى. وفى نفس الوقت أعلن مجلس تعليم المكتبات أن مدرسة لتعليم أمناء المكتبات الزنوج قد افتتحت. وكانت مدرسة الزنوج هذه قد افتتحت فى معهد هامبتون فى فيرجينيا وكانت مديرة المدرسة فلورنس رايزنج كورتيس. وكانت المدرسة تلقى تأييد مجلس تعليم المكتبات والدعم المالى من مؤسسة كارينجى.

وكان مجلس تعليم المكتبات قد أشار فى تقريره الأول كذلك إلى وجوه النقص الخطيرة فى تعليم المكتبات بالولايات المتحدة. وألمح إلى عدم وجود مدرسة للدراسات العليا فى المجال وعبر عن أمله فى إنشاء مثل هذه المدرسة لسد حاجة المهنة إلى خريجيها. وفى سنة ١٩٢٥ قدم المجلس خطة محددة فى هذا الشأن اقترح فيها إنشاء مدرسة وطنية لعلم المكتبات على مستوى متقدم لا يلتحق بها إلا خريجو الكليات. ويكون الفرق بينها وبين المدارس القائمة هو عمق التخصص. وبعد الانتهاء من تقديم هذا الاقتراح ثار الجدل حول مكان إقامة هذه المدرسة الوطنية. وقد حبذ الحاضرون إقامتها فى: نيويورك أو شيكاغو أو واشنطون. وعند تلك النقطة اقترحت مؤسسة كارينجى تقديم منحة كبيرة إلى اتحاد المكتبات الأمريكية يخصص جزء منها لإنشاء مدرسة الدراسات العليا فى المكتبات. وفى سنة ١٩٢٦م أعلن أن جامعة شيكاغو قد وقع الاختيار عليها لإقامة مدرسة المكتبات الجديدة مقابل منحة قدرها ١,٣٨٥,٠٠٠ دولار. وبينما كانت الخطة قد وضعت على أساس أن تمنح هذه المدرسة درجة الماجستير فقد أبيح للمدرسة أن تفكر أيضاً فيما بعد فى منح درجة الدكتوراه فى علم المكتبات وكانت الأولى من نوعها فى الولايات المتحدة.

المكتبة الأمريكية فى باريس

فى سنة ١٩٢٤ كان آخر متعلقات اتحاد المكتبات الأمريكية من خدمة الحرب «المكتبة الأمريكية فى باريس»، تلك التى كانت قد أسست سنة ١٩١٨ لخدمة الجنود الأمريكيين الموجودين فى باريس. وبعد رحيل الجنود أصبح قراء هذه المكتبة هم الأمريكيون الموجودون فى باريس. وقد ظل الإشراف على هذه المكتبة لفترة فى يد اتحاد المكتبات الأمريكية وقد تشكل لها مجلس أوصياء من خمسة عشر فرداً لإدارتها. وقد عين المجلس التنفيذى للاتحاد ثلث أعضاء مجلس أوصياء تلك المكتبة؛ أما الأعضاء الباقون فقد تم انتخابهم عن طريق جماعة أصدقاء المكتبة الأمريكية فى باريس وهم أساساً مواطنون أمريكيون يعيشون هناك. وكان أمين المكتبة يعين من قبل اتحاد المكتبات الأمريكية ويصدق عليه مجلس أوصياء المكتبة. وظلت علاقة اتحاد المكتبات الأمريكية بهذه المكتبة علاقة تعاون ولم يتمكن الاتحاد من فض هذه العلاقة كلية. وكان الدعم المادى مسألة ضرورية لكى تستمر هذه المكتبة فى البقاء. وإلى جانب ٢٠٠٠ دولار كانت تتلقاها المكتبة سنوياً قدمت مؤسسة كارنيجى منحة لمدة سنتين قدرها ٢٥٠٠٠ دولار للمكتبة سنة ١٩٢٣. ولم يكن ارتباط اتحاد المكتبات الأمريكية مجرد ارتباط مالى وإنما كان ارتباطاً وجدانياً بالدرجة الأولى وقد أكد على هذا المعنى رئيس الاتحاد جورج أوتلى سنة ١٩٢٣ حين قال عن هذه المكتبة:

«لفترة طويلة قادمة سيظل التزام اتحادنا الخاص تجاه هذا النبع الخارجى (مكتبة باريس) قائماً.. وسيبذل ما فى وسعه لمساعدة هذه المؤسسة حتى تقف على قدميها وتقوى ويتأكد مستقبلها».

وكوالد لهذه المكتبة الوليدة اشتكى الاتحاد من تصرفات المكتبة وقد عبر المجلس التنفيذى فى الخامس من يولية سنة ١٩٢٤ عن عدم رضائه عن إدارة المكتبة. وكانت سارة بوجل مساعد سكرتير الاتحاد أكثر الناس غضباً وكانت قد قضت الصيف المنقضى فى باريس وتحدثت حديث العالِم عما يجرى هناك. وطبقاً لما ذكرت فإن المكتبة لم تف بوظائفها حق الوفاء وكان جانب من المشكلة يرجع إلى نقص الموارد المالية ولكن سارة بوجل ذكرت أن السبب هو سوء إدارة الأموال المتاحة. وتأكيداً لما

ذكرته قال كارل ميلام بأن أياً من المكتبيين الذين أرسلهم اتحاد المكتبات الأمريكية إلى باريس لم ينجح فى إدارة المكتبة. وبعد تلك المناقشات قرر المجلس التنفيذى القيام بدراسة وافية حول مكتبة باريس.

ورغم المشاكل التى حاقت بالمكتبة والعجز المالى فقد حققت المكتبة الأمريكية فى باريس بعض التقدم، إذ نمت المجموعات نمواً جيداً متوازناً وأقامت المكتبة علاقات وطيدة مع سكان المدينة كما أتاحت المكتبة الفرصة لتدريب المكتبيين فى باريس على الأعمال المكتبية طالما أن فرنسا لا تعرف الكثير عن طرق العمل المكتبى الأمريكية وقد بدأ برنامج التدريب هذا صيف ١٩٢٣ وكانت مديرة هذا البرنامج التدريبى هى سارة بوجل المشار إليها. وقد قدمت **اللجنة الأمريكية** لإنقاذ فرنسا الدعم المالى لهذا التدريب على أن يقوم اتحاد المكتبات الأمريكية بإدارة «**هذه المدرسة**» لمدة سنتين. وبعد هذه الفترة كان المأمول أن تقوم المدرسة على أمر نفسها. وكانت الحاجة إلى هذه المدرسة كبيرة فى ذلك الوقت. وحتى قبل أن تبدأ الدراسة تلقت المدرسة أكثر من ٣٠٠ طلب التحاق بها.

مؤتمر ساراتوجا سبرنجز سنة ١٩٢٤

وصف مؤتمر الاتحاد الذى عقد فى ساراتوجا سبرنجز سنة ١٩٢٤ بأنه من أنجح التجمعات المكتبية. وقد حضر إلى هذا المنتجع الريفى (فى ولاية نيويورك) نحو ١٤٠٠ مكتبى. وقد درات المناقشات أساساً حول التوأم «تعليم الكبار» و«تعليم علم المكتبات». وفى نهاية الجلسة العامة الأولى وقعت مفاجأة غير مدرجة بالجدول وهى تقديم «كأس المحبة» للسيد/ هنرى كار وزوجته وكان ذلك لأن السيد/ هنرى كار قد حضر تسعة وثلاثين من مؤتمرات الاتحاد بينما حضرت زوجته خمسة وثلاثين مؤتمراً. وقد عمل السيد/ كار فى مواقع مختلفة من الاتحاد: الرئيس، نائب الرئيس، السكرتير، أمين الصندوق.

وخلال نفس هذا المؤتمر كانت هناك مفاجأة أخرى غير مدرجة بالجدول. فقد جرت محاولة من جانب بعض الأعضاء الحضور لحل اتحاد المكتبات المتخصصة

وإدماجه كقسم فى اتحاد المكتبات الأمريكية وكانت مسألة الإدماج هذه تروق لبعض الأعضاء من الاتحادين. وقد كان عدم تقدم اتحاد المكتبات المتخصصة وعدم فاعليته وحيويته وراء محاولة إدماجه فى الاتحاد الأم. ويرى البعض أن الافتقار إلى وحدة المهنة وفشل البرنامج الموسع قد أضافا أسباباً أخرى لهذا الإدماج. وكان قد اتفق على أن تقوم جماعة صغيرة من المكتبيين بتشكيل لجنة للتفاوض بشأن الإدماج وذلك عن طريق انخراط الأقسام المتشابهة معاً فى واحد ويصبح أمناء مكتبات إدارة الأعمال قسماً جديداً فى اتحاد المكتبات الأمريكية. وبعد ذلك يتوقف اتحاد المكتبات المتخصصة عن العمل ويصبح وجوده لاغياً. وللأسف الشديد تم الاعتراض على ذلك وكان مجلس إدارة اتحاد المكتبات المتخصصة حاضراً فى ساراتوجا وأحبط المحاولة وطرحت مسألة انتخاب مجلس جديد لاتحاد المكتبات المتخصصة على أعضاء المجلس وانتهت مسألة الإدماج وظل الحال على ما هو عليه.

مؤتمر كل أمريكى واتحاد المكتبات الأمريكية

تورط الاتحاد صيف ١٩٢٤ فى مؤتمر دعائى ربما أساء إلى الاتحاد أكثر مما دعمه. وكانت مشاركة الاتحاد فيه مشاركة بريئة دون علم منه بالنية المبيتة وراءه. وقد دعت إلى هذا المؤتمر «الرابطة الأمريكية» التى رأت أن تجتمع معظم الاتحادات والمنظمات «الدراسة فكرة وبرنامج المواطنة والأمريكانية». وقد فوض المجلس التنفيذى رئيس الاتحاد فى تشكيل وفد لحضور هذا المؤتمر فى واشنطون. وقد قاد الوفد الرئيس المنتخب هـ. مير لحضور ما يسمى بـ «**مؤتمر كل أمريكى**». وقد كشفت مناقشات المؤتمر عن توجهات سياسية «ضد المخربين» و«الاتحاد السوفيتى» و«السياسة البريطانية» و«أية أحاديث فى الكونجرس لا تضع الولايات المتحدة فى أعلى مكانة»... كما طالب المؤتمر بتنقية التاريخ الأمريكى ومن كل شائبة ضد الديمقراطية والأمريكية وتدريس التاريخ الصحيح فى المدارس. وقد أشارت الصحف الصادرة فى ذلك الوقت إلى أن اتحاد المكتبات الأمريكية كان واحداً من الجماعات الثلاثين التى شاركت فى هذا المؤتمر. وكان موقفاً مربكاً فى الواقع للاتحاد الذى لم يتورط طوال تاريخه الماضى فى التصديق على مثل هذه الأعمال.

صندوق المنح

خلال المؤتمر الشتوى للاتحاد سنة ١٩٢٥م أعلن رئيس الاتحاد تشارلز بلدين أن المجلس التنفيذى تلقى أهم عرض قدم للاتحاد طوال تاريخه. وكان هذا العرض منحة من مؤسسة كارينجى عبارة عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً لمدة عشر سنوات بما يعنى خمسة ملايين دولار طوال المدة وعلى الاتحاد أن يبحث كذلك عن مصادر تمويل أخرى إلى جانب هذا العرض بما يساوى مليون دولار. وقد شعر أعضاء المجلس التنفيذى بصعوبة إيجاد مصدر لتنمية الموارد يقدم المبلغ المطلوب.

ولكن عندما أصبحت المنحة حقيقة وأعلن عنها بالفعل من قبل مؤسسة كارينجى اتضح أنها مخالفة للعرض الذى قدم بداية حيث قدمت منحة بمبلغ ١,٣٨٥,٠٠٠ دولار لجامعة شيكاغو لإنشاء مدرسة الدراسات العليا فى المكتبات على النحو الذى شرحته سابقاً. وقدم للاتحاد مبلغ مليون دولار لتكوين صندوق للصرف منه على نشاطات الاتحاد ثم زيد المبلغ بعد ذلك إلى مليونين لهذا الغرض. ومع ذلك فقد كان على الاتحاد أن يقسم هذه المنحة لإنفاقها على عشر سنوات. وكانت نتيجة هذه المنحة الكبيرة هى تقليل دعم مؤسسة كارينجى لأنشطة الاتحاد وقبل هذه المنحة كان دعم مؤسسة كارينجى لنشاط الاتحاد سنة ١٩٢٦ يصل إلى ١٩٠,٠٠٠ دولار؛ أما فى سنة ٢٧/٢٦ فقد انخفض الدعم إلى ١٢٥,٠٠٠ دولار ثم فى سنة ٢٩/٢٨م إلى مجرد ستين ألف دولار وظلت فى تناقص مستمر فى السنوات التالية. وقد ساعد الدعم الجديد على الإبقاء على أنشطة الاتحاد فى معدلاتها الطبيعية وضمنت لها صفة الاستمرارية وضمنت معرفة كم يأتى فى العام القادم وكيف ينفق.

مؤتمر الذكرى الخمسين لقيام الاتحاد

جاءت منحة كارينجى فى موعدها تماماً، ذلك أن الاتحاد كان يستعد للاحتفال باليوبيل الذهبى لقيامه سنة ١٩٢٦. وكانت هناك جهود تبذل للوصول بعدد الأعضاء إلى عشرة آلاف عضو. وكانت التبرعات تجمع للقيام باحتفال كبير. وفى نفس السنة كانت الولايات المتحدة تحتفل بذكرى قيامها فى مدينة فيلادلفيا. وكانت مناسبة

عظيمة لكى يستعرض الاتحاد إنجازات نصف قرن. وكان المنظمون يأملون فى جعل هذا المؤتمر مؤتمراً دولياً، إذ لم يكن هناك مؤتمر دولى منذ سنة ١٩٠٤. وكان المأمول أيضاً أن يكون تقدم المكتبة الأمريكية فى الفترة المنصرمة فى صالح الاتحاد. ولقد تمت دعوة كثير من المكتبات الأجنبية ومدارس المكتبات واتحادات المكتبات للمشاركة فى هذا الاحتفال. وفى لفتة عاطفية أراد المجلس التنفيذى أن يشرف ماضيه فاختار نواب الرئيس الشرفيين من بين أحياء مؤتمرى ١٨٧٦، ١٨٧٧ وكان الأحياء من مؤتمر ١٨٧٦ هم: ريتشارد بوكر؛ فلورنس كوشينج؛ ملفل ديوى؛ تشارلز إيفانز؛ وليام فوستر؛ إ. فانى ويتنى. وكان الأحياء من مؤتمر ١٨٧٧م هم والتربسكو؛ والتر هاردن؛ كارولين هيونز.

وقد نظم الاتحاد معرض الذكرى الخمسين له فى مدينة الاحتفال بالثورة الأمريكية فيلادلفيا فى قاعة التربية. وكانت الدعوة الأولية لإقامة هذا المعرض تقول بأنه سيتكلف ٢٥,٠٠٠ دولار ولكن تقلص حجم المعرض فعلاً إلى مجرد ٨٥٠٠ دولار. وكان الملمح الرئيسى فى هذا المعرض خريطة بمساحة ٨٠ قدماً تبين مواقع التشكيل المكتبى فى كليفلاند. وملمح آخر نموذج لمطبعة كانت تستخدمها المكتبات العامة الكبيرة فى أعمال الدعاية والإعلان والترويج وقد دفعت المطبعة بتيار لا ينقطع من قوائم الكتب والنشرات والمطويات طوال فترة إقامة المعرض. كذلك كان هناك مكتبة نموذجية صغيرة لأغراض العرض فقط وليس للاطلاع والاستعارة. وكانت مجموعة هذه المكتبة تتألف من ٢٠٠٠ من كتب الكبار و٥٠٠ من كتب الصغار و١٠٠ من أهم كتب المراجع.

وجاء التركيز على مؤتمر الذكرى الخمسين فقط من خلال الجلسات. وقد حضر هذا المؤتمر ٢٣٠٠ عضو وهو أكبر عدد فى تاريخ مؤتمرات الاتحاد على الإطلاق؛ من بين هذا العدد كان هناك على الأقل ١٢٠٠ من خارج منطقة فيلادلفيا جاءوا من أنحاء متفرقة من الولايات ليشهدوا الجلسات العامة. أما الجلسات الرئيسية فقد عقدت فى أتلانتيك سيتى فى نيوجرسى. وقد دارت الجلسات فى أتلانتيك سيتى حول «التعاون الدولى» وقد كان أغلب المتحدثين فى هذا الموضوع من الأجانب. وربما

كانت لفتة ذكية تواكب هدف المؤتمر عندما اختار الاتحاد: جورج هـ. لوك رئيساً له وجورج لوك كان مدير مكتبة تورنتو العامة فى كندا. وكان ذلك أول وآخر مرة يختار فيها رئيس للاتحاد غير أمريكى الجنسية. أما جلسات الاحتفال بالذكرى فقد كانت تعقد فى معهد دركسل فى فيلادلفيا. وكان ريتشارد بوكر وملفل ديوى المتحدثين الرئيسيين فى تلك الجلسات. وقد تحدث بوكر عن تطور اتحاد المكتبات الأمريكية خلال الخمسين سنة الأولى من حياته؛ أما ديوى فقد تحدث عن ضرورة التصدئ ومواجهة تحديات «أعداء القراءة». كما تحدث عن ضرورة تعليم الجماهير استعمال المكتبة مما يعطى قيمة كبيرة للعمل المكتبى وقبوله من جانبهم. وكان لوجود بوكر وديوى وإيفانز أثر كبير فى نجاح المؤتمر.

وكانت اجتماعات الذكرى هذه فرصة حقيقية لتقييم إنجازات وتقدم الاتحاد عبر نصف قرن من إنشائه. ولقد تحدث الرئيس تشارلز بلدين خلال خطابه عن تلك الإنجازات. كما تحدث ديوى وبوكر عن دور الاتحاد فى دفع الحركة المكتبية قدماً إلى الأمام. وكان ثلاثتهم مهموماً بما يحمله المستقبل من مفاجآت للاتحاد. وتحدث بوكر عن مشكلة «التضخم» التى تواجه عالم المكتبات وخشى أن يخرج حجم العمل المكتبى عن سيطرة وقدرة الاتحاد فى المستقبل. وقد ركز بلدين على ضرورة أن يقوم الاتحاد بعمليات الاختبار والتجريب لتحسين الخدمة المكتبية والعمل المكتبى فى الدولة. وذكر أن المكتبات العامة فى الولايات المتحدة قد تطورت تطوراً عظيماً خلال نصف القرن الذى انصرم بفضل جهود الاتحاد ومواقفه. وكعادته كان ديوى عصرياً وعملياً فدعا المكتبيين إلى تشجيع استخدام المواد المكتبية وعدم النظر إليها على أنها مواد مقدسة بل أدوات للاستعمال والإفادة. ورأى ديوى أن المكتبة فى المستقبل يجب ألا تبقى الكتب على رفوفها بل فى أيدى الناس؛ ودعا ديوى اتحاد المكتبات الأمريكية إلى أن يطور نفسه باستمرار ويبقى حياً على الدوام مواكباً لعوامل التقدم. ودعا إلى جعل الخمسين سنة القادمة أهم وأخطر من الخمسين سنة التى مضت فالعمل الذى تم قليل والعمل الذى ينتظر كثير وأن الاتحاد قادر على هذا الكثير. وكانت آخر كلمات ديوى إلى المؤتمر: «ما الذى ستفعلونه بالخمسين سنة الواعدة القادمة؟».

وعندما خطا الاتحاد فى نصف قرنه الثانى كان هناك العديد من المشاكل العامة والخاصة.

الاتحاد وسنوات الأزمة الاقتصادية

عندما أخذ الاتحاد يخطو فى نصف قرنه الثانى، كانت الظروف الاقتصادية تتطور بسرعة مذهلة وتتغير تغيراً جذرياً، ذلك أنه بعد التقدم الاقتصادى غير العادى فى سنة ١٩٢٦، كانت هناك فترة تراجع بسيطة فى نفس السنة أثرت كما رأينا على أوضاع المكتبة الأمريكية وبشدة. وقد انخفضت بسببها الدخول فى جميع قطاعات العمل بما فى ذلك المكتبات أيضاً. وقد لاحظ المراقبون أنه رغم هذا التراجع الاقتصادى فإن اتحاد المكتبات الأمريكية قد حقق تقدماً ملحوظاً. وكانت عضوية العشرة آلاف عضو التى سعى الاتحاد إلى تحقيقها فى السنة الخمسين لتأسيسه قد تحقق فى سنة ١٩٢٧م.

وكان الاتحاد قد جُرّ إلى حرب كلامية ضد المملكة المتحدة سنة١٩٢٧ جرّه إليها عمدة شيكاغو. لقد كانت حرباً من جانب واحد وكانت حرباً هراءً لا معنى لها. وقد بدأت هذه الحرب بادعاء من جانب عمدة شيكاغو وليام طومسون أن المدارس العامة كانت تروج لبريطانيا وتبث بين تلاميذها دعاية بريطانية. وكان العمدة قد شكل لجنة لحصر الكتب التى تتضمن تلك الدعاية البريطانية البعيدة عن الحق والصواب. وقد ظهر للجنة أن ما يدرس فى المدارس إنما هو ثمرة لما بذرته منح رودس الدراسية ومؤسسة كارينجى واتحاد الناطقين بالإنجليزية. وبعد هجوم العمدة على النظام المدرسى التقط منه الخيط أحد أعضاء مجلس مكتبة شيكاغو العامة، إذ هدد أوربين هيرمان بجمع كل الكتب الموالية لبريطانيا فى المكتبة وحرقها على شاطىء البحيرة (بحيرة ميتشجان فى شيكاغو) ولم يمنع حدوث ذلك سوى دعوى أمام المحكمة. وقد نفذ هيرمان وعده بطريقة أخرى وذلك بأن اشترى نسخة من كتاب آرثر شلسنجر (وجهات نظر جديدة فى التاريخ الأمريكى) وأشعل فيها النار. بعد ذلك قام عمدة شيكاغو وليام طومسون بالهجوم على قائمة ببليوجرافية نشرها اتحاد

المكتبات الأمريكية وقامت مكتبة شيكاغو العامة بتوزيعها وكانت القائمة فى سلسلة «**القراءة ذات الغرض**» التى كان الاتحاد يعدها ويوزعها على المكتبات لتشجيع القراءة. وكانت الببليوجرافية موضوع هجوم العمدة بعنوان «**أوروبا اليوم**» وقد توفر على إعدادها هربرت آدامز جبونز.

وطبقاً لما ذكره طومسون فإن القائمة قد انطوت على كتب متحيزة وغير موضوعية، ووصف الكتب بأنها تنطوى على إهانة لأمريكا والسياسات الأمريكية. ولم يكن هناك أى رد فعل من جانب اتحاد المكتبات الأمريكية على انتقادات العمدة. وقد ذكر **كارل رودن** مدير مكتبة شيكاغو العامة أنه لا يمانع إطلاقاً فى استبعاد الكتب المتهمة من المكتبة. ومن حسن الحظ أنه لم يطلب منه ذلك واقتنع عمدة المدينة أن من غير المستحب الاستمرار فى الهجوم على الكتب ووجه هجومه إلى وجود شكل الأسد البريطانى على مبانى المدارس. وقد تابعت الدولة هذا الهجوم بالاستغراب والغضب وتابعت الصحف يوماً بيوم هذا الهجوم وكانت افتتاحياتها تأخذ الأمر مأخذ الجد ولم يكن لهذا الهجوم أثر يذكر على العلاقات البريطانية الأمريكية وتجاهلت الصحف البريطانية هذا الهجوم كلية. وكان رد الفعل الوحيد الجاد قد جاء من جانب مجموعة من الأطفال البريطانيين حيث قاموا بحرق دمية على شكل طومسون.

مؤتمر تورنتو سنة ١٩٢٧

عقد الاتحاد مؤتمره لثالث مرة فى كندا سنة ١٩٢٧، فى مدينة تورنتو وكان ذلك فى شهر يونيو. وكان عدد الحاضرين طيباً خاصة أنه جاء بعد الاحتفال بالذكرى الخمسين التى حضرها جمع غفير فى الولايات المتحدة فى السنة السابقة.

وفى هذا المؤتمر أعلن عن قيام اتحاد المكتبات الكندية مع التأكيد على أن الاتحاد الجديد ليس منظمة منافسة لاتحاد المكتبات الأمريكية وقد عبر الكندنيون عن أنهم كانوا يودون لو ظلوا مرتبطين بالاتحاد القديم (كجزء من اتحاد المكتبات الأمريكية على النحو الذى شرحته سابقاً)؛ على نحو ما حدث فى الاتحادات الوطنية الأمريكية الأخرى مثل اتحاد المكتبات المتخصصة.

وفى خطابه الافتتاحى أمام مؤتمر ١٩٢٧ رفع الرئيس جورج لوك (الكندى الجنسية كما ذكرت سابقاً) اقتراحين لتقوية اتحاد المكتبات الأمريكية من الداخل. **الأول**: مد مدة الرئاسة إلى عامين وذلك لتقوية مركز الرئيس ونفوذه وبالتالى تزداد قوة إدارة الاتحاد بالتبعية. ورأى أن استمرارية السياسة مرهون بالموظفين الدائمين فى الاتحاد، بينما الإطار الفلسفى العام يمكن أن يرسمه الأعضاء المنتخبون، وأشار لوك أن فترة رئاسة لسنة واحدة لاتساعد على قيام قيادة قوية للاتحاد. ويجب أن يكون الرئيس رقيباً على الموظفين الدائمين فى أداء عملهم اليومى.

ومن الواضح أن لوك قد قدم اقتراحه هذا فى نهاية فترة رئاسته وليس فى بدايتها، ومن ثم كانت لديه الفرصة للتعرف على جوانب القوة والضعف فى بنية الاتحاد. ولكن ما اقترحه لوك لم يلبث أن تحقق بعد ذلك. ونحن نعرف أن الاتحاد منذ عقده الأول كره أن يأخذ الرئيس فترتين. وبسبب ذلك أصبحت أمور الاتحاد اليومية فى يد السكرتير التنفيذى وأصبح منصب الرئيس شرفياً. وكانت البيروقراطية التى حذر لوك منها قد عششت بالفعل فى إدارة الاتحاد وتحكمت فى تسيير أموره. وكان ذلك طبيعياً طالما أن الأعضاء المنتخبين كانوا بعيدين عن العمل اليومى. أما **الاقتراح الثانى**: مزيد من الجهد لتشجيع المساهمة الشخصية فى أعمال الاتحاد، وقد أثار من جديد مسألة عقد المؤتمر كل سنتين وليس كل سنة وإتاحة الفرصة للمؤتمرات الإقليمية والمحلية والاتحادات النوعية فى السنة الفراغ وتوقع لوك أن يكون الحضور فى تلك المؤتمرات الإقليمية والمحلية والنوعية أكثر كثيراً من تلك المؤتمرات السنوية للاتحاد كما توقع أن يكون الحضور أكبر بالتبعية لتباعد الفترة بين المؤتمر والمؤتمر. وبخلاف التأييد الذى لقيه الاقتراحان من جانب مجلة المكتبات، فإن الاتحاد لم يحرك ساكناً بشأنهما.

انتقادات دانا للإتحاد

فى نهاية ١٩٢٧ تلقى أعضاء مجلس إدارة الاتحاد خطاباً آخر من خطابات النقد البناء التى وجهها جون كوتون دانا. لقد وجد دانا كثيراً من العيوب فى الاتحاد ومن ثم فإنه لم يتردد للحظة فى إخطار إدارة الاتحاد بها. وكما هى العادة تلقت إدارة

الاتحاد الانتقادات بالترحيب والشكر ثم أحالتها إلى لجنة ثم طواها النسيان. وكان خطاب دانا إلى إدارة الاتحاد فى العشرين من ديسمبر ١٩٢٧ نموذجاً حياً على طريقته فى الانتقاد. لقد كان هجوماً على نشاطات بعض المجالس واللجان فى الاتحاد. لقد انتقد مجلس تعليم المكتبات فى المعايير التى وضعها لمدارس المكتبات ووصفها بأنها دعوة إلى الاتجار بالإعداد المهنى للمكتبيين. ولم ير دانا فى هذه المعايير الحد الأدنى من الأصالة والابتكار. كما أن مدارس المكتبات لم تقم بتغييرات تذكر فى أساليب التعليم ومناهجه فى ظل المجلس الجديد هذا. كذلك انتقد دانا وبشدة أسلوب عمل الاتحاد فى مجال «تعليم الكبار». ورفض استخدام هذا المصطلح الجديد للإشارة إلى خدمة جديدة يقدمها المكتبيون إلى فئة معينة من القراء وقال بأن هذا النوع من العمل المكتبى يقدم منذ سنوات كثيرة دون أن يسمى. ومع ذلك فقد أنفقت لجنة تعليم الكبار بالاتحاد مبلغ خمسين ألف دولار دون أن تكون هناك آثار إيجابية ذات معنى فى هذا المجال. وانتقد دانا وبشدة كذلك الكتب التى نشرها الاتحاد فى سعيه لتحسين المقررات فى مدارس المكتبات ونتيجة للدراسة التى قام بها حول تلك المقررات. ذلك أن الدراسة مسحت ببساطة الممارسات الجارية فى المكتبات ثم دفعت لبعض الكتاب لكى يؤلفوا كتباً دراسية بناء على نتائج تلك الدراسة. وتهكم دانا قائلاً بأن الكتب الدراسية كانت ستظل كما هى لو لم يسمع المؤلفون عن الثلاثين ألف دولار المرصودة لتلك الدراسة.

وبعد عدة أيام من هذا الخطاب أرسل دانا إلى المجلس التنفيذى خطاباً آخر يطلب فيه عرض خطابه الأول فى اجتماع المجلس. وكانت هناك اعتراضات كثيرة على قراءة الخطاب فى المجلس حسب طلب دانا ولكن فرانك والتر أكد للمجلس أن أية محاولة لقهر الخطاب سيجعل دانا يسلك ألف سبيل وسبيل لنشر الخطاب ولسوف ينظر إليه على أنه شهيد وأنه كان ينطوى على بعض الحق، ولكن ماثيو دود جيون أضاف «على كثير من الحق». وقال والتر إن أحسن شيء للتعامل مع دانا هو استخدام نفس المنطق وهو الإعلان عن الخطاب ومحتواه والرد عليه. وفى فترة سابقة كما أشرت من قبل كان دانا قد هاجم الاتحاد وأنشطته وأعلن عن عدم رضائه عما يفعل الاتحاد واقترح أن يؤجره الاتحاد للقيام بدراسة مستفيضة عن نشاطات الاتحاد ويقدم اقتراحاته

فى تعديل مسار هذه الأنشطة. ولم يكن دانا جاداً بطبيعة الحال فى هذا الاقتراح لأنه ذكر أكثر من مرة أنه يكره الدراسات وأعمال اللجان وأكثر من هذا كان دانا على يقين من أن المجلس التنفيذى لن يستأجر ناقداً لاذعاً للقيام بهذا العمل.

ولقد أدرك بعض أعضاء مجلس الإدارة الدقة فى خطاب دانا الأخير وروح الصدق التى كتب بها، فقال هنرى فان هاوزن أن النقد البناء هو سمة ذلك الخطاب، ووافق البعض على الأفكار الأساسية التى وردت فى الخطاب وإن لم يوافقوا على الأسلوب الذى كتبت به. وكان الرأى حول هذا الخطاب هو أن تقوم المجالس واللجان التى طالها الخطاب بالرد عليه كل فيما يخصه إن رأت ذلك. وقد اعترض على ذلك آرثر بوستويك (من مكتبة سانت لويس العامة) وقال إن ذلك يضع المجال واللجان المعنية فى موضع الاتهام ويجعل من دانا قاضى الادعاء. وتقرر ألا يحجب الخطاب عن العامة وأعضاء الاتحاد ونشر النص الكامل للخطاب فى مجلة اتحاد المكتبات الأمريكية ومجلة المكتبات وبعد أقل من أسبوعين تجنب مجلس الإدارة فى اجتماعه الحديث فى الموضوع بتشكيل لجنة لدراسة الخطاب والانتقادات التى وردت به. وبعد ستة شهور كاملة قدمت هذه اللجنة الخاصة تقريرها إلى المجلس وكان التقرير أساساً دفاعاً عما فعله الاتحاد وتبريراً له أكثر منه إنكاراً لما حدث أو تبرئة للاتحاد منه؛ وانتهى التقرير إلى إجراء تغييرات أساسية فى أعمال المجلس والاتحاد. وقد لاحظ دانا أن الاتحاد قد نشر مرتبات مئات من أمناء المكتبات ولكنه لم ينشر مرتبات أعضاء الاتحاد نفسه وقد اقترحت اللجنة أن ينشر الاتحاد تلك المعلومات فى أول إصدارة من مجلة الاتحاد. وقد قبل هذا الاقتراح وقد نشرت ميزانية الاتحاد متضمنة مرتبات وظائف الاتحاد دون أسماء شاغليها.

ولم يلبث دانا أن كتب خطاباً آخر إلى المجلس التنفيذى فى ديسمبر ١٩٢٨ وكان يتكون من عشر صفحات كلها نقد لنشاطات الاتحاد وطلب أيضاً قراءته بصوت مرتفع فى اجتماع المجلس. ورغم غضب ميلام السكرتير التنفيذى فى الاتحاد فإنه قرأ الخطاب فى نهاية الجلسة. وقد ذكرت مجلة الاتحاد أنها تلقت خطاباً آخر من دانا ولم ترغب فى نشره لطوله كما يصعب اختصاره أو تلخيصه وتجنباً للنقد فقد نسخت

المجلة الخطاب وأتاحته لمن يرغب. وكان هذا هو آخر خطاب يقض به دانا مضطجع اتحاد المكتبات الأمريكية. وفى مطلع يولية سنة ١٩٢٩ علم المكتبيون أن دانا مريض مرضاً خطيراً لاشفاء له منه، وتوفى دانا فعلاً فى الحادى والعشرين من يولية نفس سنة ١٩٢٩. ولأنه كان واحداً من ألمع المكتبيين فى الولايات المتحدة فقد حزن عليه المكتبيون ونعوه. وقد قالت نيويورك تايمز بعد وفاته بيوم واحد (٢٢ من يولية ١٩٢٩ص ١٨) أن المكتبيين زملاء دانا رأوا فى انتقاداته نقداً بناء ولم يكن أبداً نقداً هداماً «وأن مهنة المكتبات لن تجد بديلاً له فى المستقبل القريب».

قسم مكتبات إدارة الأعمال فى الاتحاد

فى مؤتمر الشتاء سنة ١٩٢٩م اتخذ الاتحاد خطوة تردد فيها قبل ذلك وهى موافقة مجلس الإدارة على إنشاء قسم لمكتبات إدارة الأعمال وربما كان ذلك رداً على اتحاد المكتبات المتخصصة وكما أسلفت حاول المكتبيون المعنيون ذلك من قبل فى سنتى ١٩٢٥، ١٩٢٧ ولكنهم لم يفلحوا. وقد أعلن فرانسس كادى فى خطابه الرئاسى أمام اتحاد المكتبات المتخصصة أن هناك مفاوضات مع اتحاد المكتبات الأمريكية حول «جماعة مكتبات إدارة الأعمال» ولكنه أكد لاتحاد المكتبات الأمريكية أنه لا حاجة حالياً لمثل هذه الجماعة الجديدة وأن اتحاد المكتبات المتخصصة يغطى أيضاً هذا النوع من المكتبات (إدازة الأعمال)، وأنه لا توجد مخصصات مالية للقيام بذلك العمل. وقد أحيل الأمر إلى لجنة لدراسته. وقد رفعت اللجنة تقريرها إلى مجلس الإدارة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٧.

وقد اقترحت اللجنة إنشاء **قسم لمكتبات إدارة الأعمال** وقررت بأن تحدد أهداف هذا القسم ووظائفه بالتفاهم بين اتحاد المكتبات الأمريكية واتحاد المكتبات المتخصصة واعترفت اللجنة فى تقريرها بأن إنشاء هذا القسم سوف يفرغ العلاقة بين اتحاد المكتبات الأمريكية واتحاد المكتبات المتخصصة من معناها ويجعل الارتباط بينهما لا قيمة له. وقد أجل النظر فى أمر هذا القسم إلى أن أعاد المجلس النظر فيه بجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٨. وقد اتخذ هذا القرار رغم تحذيرات مجلة المكتبات وأعضاء اتحاد المكتبات المتخصصة ورغم ما قاله فرانسس كادى رئيس اتحاد المكتبات

المتخصصة من أن الحديث فى هذا الموضوع سوف يعرض ارتباط اتحاد المكتبات المتخصصة باتحاد المكتبات الأمريكية للخطر. ويفضها إذا أنشىء ذلك القسم فى رحاب اتحاد المكتبات الأمريكية. وأكد كادى أن غالبية أعضاء الاتحادين أكدت بالبريد اعتراضها على إنشاء هذا القسم. ورغم كل ذلك فقد أقر مجلس إدارة اتحاد المكتبات الأمريكية قيام قسم لمكتبات إدارة الأعمال بين أرجائه بعد أن صوت على ذلك فى اجتماعه.

وقد أثار القسم المذكور فضولاً غير عادى عندما عقد على هامش مؤتمر ١٩٢٩ اجتماعاً سرياً وغير مدرج فى جدول الأعمال. وقد حضر هذا الاجتماع الموقعون الأصليون على وثيقة تأسيسه وقد انتخبت هيئة المكتب ووضعت له اللوائح الداخلية.

وقد وصف أحد المحررين فى مجلة «المكتبات المتخصصة» الاجتماع بأنه غير مسبوق وأنه غير قانونى. وكانت هناك مناقشات مستفيضة حول هذه الخطوة حيث كانت هناك اجتماعات جارية بين اتحاد المكتبات الأمريكية واتحاد المكتبات المتخصصة فى واشنطون فى ذلك الوقت. وكان الأمر هزيمة لاتحاد المكتبات المتخصصة وإرباكاً مؤقتاً لاتحاد المكتبات الأمريكية. ومع ذلك ففى الخطاب الرئاسى لاتحاد المكتبات المتخصصة تم التركيز على العلاقة الحميمة «مع الأخت الكبرى اتحاد المكتبات الأمريكية» وخفف اتحاد المكتبات الأمريكية من وقع الأمر على اتحاد المكتبات المتخصصة بطريقة غير رسمية، وخطب اثنان من الشخصيات البارزة فى اتحاد المكتبات الأمريكية فى الجلسة العامة الأولى لمؤتمر اتحاد المكتبات المتخصصة. وأعرب ريتشارد بوكر عن أمله فى ألا يترك هذا الأمر رواسب بين الاتحادين وصدق كثيرون على كلام بوكر. ولكن الأمر برمته ترك جراحاً عميقة لدى اتحاد المكتبات المتخصصة جعله يشعر بأن الأخت الكبرى ترغب فى الحصول على المزيد من الأعضاء أكثر من حرصها على التعايش السلمى مع المنظمات الشقيقة.

المؤتمر العالمى فى روما

عقب مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية الذى عقد فى واشنطون ١٩٢٩ مباشرة، قام

وفد مكون من ١٥ عضواً بالإبحار إلى روما لحضور المؤتمر العالمى عن المكتبات والببليوجرافيا وكان من بين أعضاء الوفد: كارل ميلام، هربرت بوتنام، آرثر بوستويك، آندرو كوه. وقد عقد المؤتمر العالمى فى روما فى الفترة ١٣ ـ ١٩ من يونية وحضره ١٢٠٠ عضو من ١٨ دولة. وعلى الرغم من أنه كانت هناك مؤتمرات دولية قبل هذا المؤتمر إلا أنه كان أول مؤتمر رسمى من نوعه؛ فقد حاول المؤتمر عن طريق ١٦ شعبة أن يغطى جميع وجوه العمل الببليوجرافى وجميع جوانب العمل المكتبى الدولى. وكان خطاب هربرت بوتنام أحد الخطب الهامة فى المؤتمر إذ دعا فى ذلك الوقت المبكر إلى إنشاء شبكة دولية للمكتبات بقصد تشاطر المصادر. كما قام بنيتو موسولينى رئيس وزراء إيطاليا بإلقاء كلمة ترحيب بالمؤتمرين وصفتها مجلة المكتبات بأنها شاملة تدعو إلى الإعجاب. وكان من ملامح هذا المؤتمر قيام البابا بيوس الحادى عشر بزيارة المؤتمر «الذى ترك عرشه ومهامه الدينية المقدسة ليلحق بإخوانه المكتبيين». وقبل أن ينفض المؤتمر أعلن عن قيام الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات (إفلا). وكان المأمول أن يسهم الاتحاد الجديد فى تحقيق السلم والتفاهم الدوليين.

مشكلات تعليم المكتبات

شهدت نفس سنة ١٩٢٩ صداماً بين اثنين من التنظيمات المهتمة بالإعداد المهنى لأمناء المكتبات هما: **مجلس تعليم المكتبات بالاتحاد والاتحاد الأمريكى لمدارس المكتبات**. لقد تكون اتحاد مدارس المكتبات سنة ١٩١٥. وكان اتحاد مدارس المكتبات قد أنشىء كتنظيم يضم المعنيين مباشرة بأمور تعليم المكتبات. وقد وجه إنشاء هذا الاتحاد بانتقادات كثيرة وذلك لوجود تنظيمات قائمة بالفعل لهذا الأمر مثل قسم الإعداد المهنى والمائدة المستديرة لمدارس المكتبات وكان اتحاد المكتبات الأمريكية يفتح أبوابه لكل هذه الجماعات لمناقشة موضوع تعليم المكتبات. وربما لهذه الأسباب جميعاً قصر اتحاد مدارس المكتبات عضويته على هؤلاء العاملين فى مدارس المكتبات. والصراع بين مجلس تعليم المكتبات فى اتحاد المكتبات الأمريكية والاتحاد الأمريكى لمدارس المكتبات معروف ومفهوم. لكن النقد الذى وجهه مجلس تعليم المكتبات لاتحاد مدارس المكتبات سنة ١٩٢٩ كان عنيفاً بصفة خاصة. وفى مايو من نفس السنة

وفى اجتماع اتحاد مدارس المكتبات وجه فنياس ونسور بعض الاعتراضات على مجلس تعليم المكتبات وجاء من بين تلك الاعتراضات:

١ ـ عدم وجود خلفية لدى أعضاء المجلس عن تعليم المكتبات حال دون فهمهم لطبيعة مشاكل مدارس المكتبات.

٢ ـ كانت القرارات تتخذ فى المجلس دون استشارة أو تنسيق مسبق مع مدارس المكتبات.

٣ ـ لم تكن مدارس المكتبات تعطى الوقت الكافى لمناقشة المقترحات قبل أن يحيلها المجلس إلى إدارة الاتحاد للموافقة عليها.

٤ ـ طلب مجلس تعليم المكتبات من مجلس إدارة الاتحاد تخصيص منحة لتعليم المكتبات مما أعطى مجلس تعليم المكتبات ميزة كبرى لا يستحقها ولم تملك مدارس المكتبات حق الاعتراض. وكانت نتيجة هذه المنحة معايير فرضها المجلس على مدارس المكتبات وعليها التنفيذ دون فرصة التجريب.

٥ ـ وعلى الرغم من إنفاق مبالغ كبيرة من المال فإن مجلس تعليم المكتبات لم ينجز إلا أقل القليل لصالح العملية التعليمية. وكان إعداد عدد محدود من الكتب الدراسية هو الإنجاز الوحيد الملموس فى هذا الصدد.

ومن جانبه فقد اعترف مجلس تعليم المكتبات ببعض نقاط الضعف لديه. وجاء فى تقريره السنوى الخامس أنه يحتاج إلى توثيق صلاته بمدارس المكتبات. كما أشار التقرير إلى ضرورة تنقيح «الحد الأدنى من المعايير» التى استخدمها فى تقييم مدارس المكتبات. ومع تحسن تعليم المكتبات فى الدولة فلابد من وضع أهداف جديدة تمنع تجمد المهنة.

ومع ذلك فقد استمرت المشاكل بين اتحاد مدارس المكتبات ومجلس تعليم المكتبات خلال سنة ١٩٣٠. وقد علقت لجنة الأنشطة فى اتحاد المكتبات الأمريكية ـ وكانت قد شكلت لمراجعة كل جوانب العمل فى الاتحاد ـ على العلاقة المتوترة بين الاثنين بقولها فى تقريرها لسنة ١٩٣٠:

«إن أى شخص يحضر اجتماعات اتحاد مدارس المكتبات لابد وأن يدرك شعور العداء الذى يكنه الاتحاد لمجلس تعليم المكتبات».

وفى نهاية نفس السنة أشارت نفس اللجنة إلى استمرار التوتر بين التنظيمين. وقد تحدث لويس راوند ويلسون (من جامعة كارولينا الشمالية) إلى لجنة الأنشطة منتقداً كلا التنظيمين فقال بأن هناك نوعاً من السرية حول تعليم المكتبات ولا يمكن أن نجنى شيئاً من وراء هذا التكتم إلا استمرار سوء الفهم. وقد بلغت الأمور درجة عالية من السوء والتدهور إلى الحد الذى تطلب تشكيل لجنة خاصة لتحسين العلاقة بين الاثنين وتسوية المشاكل المعلقة بينهما. وفى الاجتماع الذى عقدته اللجنة فى الرابع والعشرين من يونية ١٩٣٠ كان هناك قدر كبير من الصراحة من جانب اتحاد مدارس المكتبات إزاء مجلس تعليم المكتبات. وذكر الدكتور آرثر بوستويك (من مكتبة سانت لويس العامة) بصراحة شديدة أن علاقة المجلس بمؤسسة آندرو كارينجى فى دعم مدارس المكتبات لم تكن موفقة. وطالما أن المجلس هو الذى ينفق من هذه المنحة على مدارس المكتبات فلم يكن لها إلا أن تنصاع لسياساته وممارساته. ولو أن تلك المدارس انتقدت سياسة المجلس وتصرفاته فإنها يمكن أن تفقد الدعم. وكان لتعليقات بوستويك هذه صداها بين زعماء تعليم المكتبات.

ولقد وجدت لجنة الأنشطة من خلال بحثها أن معظم الانتقادات كانت موجهة لمجلس تعليم المكتبات أكثر من أى نشاط آخر فى الاتحاد. ودعت اللجنة إلى عدم تقييد سلطات مجلسى التعليم على الرغم من أنها وجدت فيه أسباباً كثيرة للشكوى. وعلقت اللجنة فى تقريرها على العلاقة بين إدارة الاتحاد وأعضاء الاتحاد وسجلت انتقادات متزايدة من جانب أعضاء الاتحاد ضد إدارة الاتحاد، ورد التقرير هذه الانتقادات إلى عدم فهم الاتحاد واستيعابه لمشاكل المكتبيين. وقد اقترح التقرير «قليلاً من الدبلوماسية» من الجانبين: الإدارة والأعضاء. وربما كان من الأنسب أن تنتقد لجنة الأنشطة بوضوح وصراحة إدارة الاتحاد، خاصة وأن سبب تشكيل هذه اللجنة يرجع إلى الخطاب الذى وجهه جون كوتون دانا إلى المجلس التنفيذى فى ديسمبر

١٩٢٧ والذى عرجنا عليه فيما سبق وكانت إدارة الاتحاد هدفاً دائماً لانتقادات دانا حيث لم يجد إلا أقل القليل من المحاسن وأكثر الكثير من المساوئ.

لقد واجه تعليم المكتبات سنة ١٩٢٩ مشاكل اقتصادية ومشاكل إدارية. ذلك أن المهنة تعودت على طلب متزايد على خريجى مدارس المكتبات وكان تزايد عدد المكتبات العامة يعنى تزايداً على طلب المكتبيين. وكان لتحسين معايير الإعداد المهنى لأمناء المكتبات أثره على زيادة الطلب للمكتبيين فى المدارس والجامعات. ولكن كما حدث فى المهن الأخرى مثل مهنة التدريس تغير الموقف بطريقة درامية سنة ١٩٢٩ ذلك أن قانون العرض والطلب أثر على موقف المكتبيين وجعل كثيراً من خريجى مدارس المكتبات لا يجدون وظائف لهم. ولقد أحس لويس شورز من جامعة فسك بالمشكلة قبل أن تتفاقم، ولذلك اقترح اتخاذ موقف كذلك الذى اتخذته النقابات التجارية فى العصور الوسطى وذلك بتقليل عدد الأشخاص الداخلين إلى المهنة ويحدد العدد بناء على الطلب الفعلى. وكان تحديد العدد حماية للموجودين فعلاً فى المهنة ومنعاً لإغراق السوق بجدد لا عمل لهم. وقد دعا شورز إلى عدم تخريج شبان جدد وإعدادهم لوظائف لن يحتلوها ودعا المهنة إلى إحداث نوع من التوازن بين ما يحتاجه السوق وما يمكن تخريجه من مكتبيين قبل أن يفوت الأوان. وطالب بأن تقوم لجنة من اتحاد المكتبات الأمريكية بتحديد العدد الذى يقبل من الطلاب فى كل مدرسة معتمدة من مدارس المكتبات وتكون نتيجة ذلك رفع مستويات الخريجين من جهة وموازنة العرض من جهة ثانية. ومن هذا المنطلق فإن مهنة المكتبات حسب رأى لويس شورز «تضرب المثل لعالم الاقتصاد كله». ولكن للأسف فإن المهنة لم تستجب لنداء شورز. وكان مجلس تعليم المكتبات قبل نشر مقالة شورز قد أوقف إنشاء بعض مدارس جديدة للمكتبات.

برنامج النشر فى الاتحاد

لم تجد اللجنة شيئاً تأخذه على برنامج النشر فى الاتحاد، وربما كان ذلك لأن النشر وثيق الصلة بالمكتبات ولأن الاتحاد كان يحرص على نشر كتب لا يربح فيها

كثيراً فى سبيل جعلها فى تناول كل المكتبات. وحتى ذلك الوقت كانت جميع أنشطة النشر تحت إشراف لجنة متخصصة وكانت هذه اللجنة تعطى التوجيهات فى كل خطوات النشر. ولكن لجنة الأنشطة ذكرت أن النشر كان يتم اعتباطاً أحياناً وكان هناك افتقار إلى التخطيط الشامل المبرمج لعمليات النشر. وباستثناء بعض الكتب الدراسية غير الناجحة وبعض الكتب العامة فإن معظم الكتب والأعمال المنشورة لاقت قبولاً حسناً. وقد أدركت اللجنة أن نشر دوريات الاتحاد بقى مشكلة لفترة طويلة. فلم تقو مجلة **«قائمة الكتب»** على الاستمرار وتمويل نفسها بنفسها على الرغم من أنها بدأت فى الصدور سنة ١٩٠٥م وقد وجه لها نقد شديد فيما يتعلق بدورها كأداة اختيار للمكتبات. وقد شعر المكتبيون بطول الفترة بين صدور الكتب وعرضها فى المجلة. وكان رد موظفى هذه الدورية أن سبب ذلك هو انتظارهم حتى يبعث الناشرون إليهم بالكتب التى يودون عرضها كما كان على الدورية أن تعتمد على مكتبة الكونجرس فى إمدادها ببيانات الفهرسة التى تدرج فى الدورية مع العروض. وكان هذا كله سبباً فى تعطيل عروض الكتب فى الدورية. وقد وجدت اللجنة أن تلك المشاكل جميعاً يمكن التغلب عليها وطالبت اللجنة بإجراء تعديلات وتغييرات للتغلب على مشكلة تعطيل العروض. ولقد كان لدى هيئة التحرير خطط طموحة فى النشر على الرغم من ظروف الأزمة الاقتصادية وقد تضمنت تلك الخطط إصدار دورية لعرض أهم الكتب المرجعية؛ تلك الدورية التى صدرت بعد ذلك فى يناير ١٩٣٠ تحت عنوان **«دورية كتب الاشتراكات»** رغم أنها كانت مثل مجلة «قائمة الكتب» تجنح نحو عرض الكتب. ورغم ذلك فقد استقبلها المكتبيون استقبالاً حسناً. وكان المشروع الثانى الذى ظل التفكير فيه قائماً لمدة طويلة إصدار دورية للبحوث والمناقشات العلمية. وفى سنة ١٩٢٦م اقترح لويلين رانى مدير مكتبة جامعة جون هوبكنز تطوير مجلة الاتحاد وتوسيع نطاقها حتى تتسع للغرض الجديد. وقد أمل فى أن يراها مجلة للبحوث والمناقشات العلمية الجادة. وقد قامت هيئة التحرير بفحص هذا الاقتراح ودراسة ممارسات الجمعيات العلمية فى هذا الصدد. وقد وجدت أن المطبوعات الإخبارية (مثل مجلة الاتحاد) تطلّق تماماً البحوث العلمية والمناقشات الجادة

ولا تجمع بينها وبين الأخبار فى مجلة واحدة. ومن هنا وجدت أنه من غير المنطقى أن توسع نطاق مجلة الاتحاد لتنشر البحوث العلمية الجادة على النحو الذى أشار إليه رانى. ومن هنا اقترحت هيئة التحرير تعيين لجنة خاصة لدراسة إمكانية نشر دورية بحثية مستقلة. وهذا هو ما حدث بالفعل، قررت اللجنة الخاصة، أن دورية «النقاش» يمكن أن تحقق نجاحاً أولياً. وقد جرى استطلاع رأى المهنة فى مثل هذه الدورية وقد جاءت النتائج فى صالح الدورية. وبعد تقدم التفكير فى هذا الاتجاه وجد أن من الأوفق أن تربط هذه الدورية الجديدة بإحدى مدارس المكتبات الهامة. وقد وجد أن **مدرسة الدراسات العليا فى المكتبات** فى جامعة شيكاغو هى أنسب مكان لذلك وتم فعلاً الاتصال بالجامعة والتفاوض معها فى هذا الصدد. وقد أعربوا عن ترحيبهم المبدئى فى هذا الصدد ولكنهم أرادوا ضمان الدعم المادى. وكان هذا الدعم المطلوب فوق طاقة اتحاد المكتبات الأمريكية. وفى شهر مارس من سنة ١٩٣٠ تم الاتصال بالدكتور فرانسيس كيبيل من مؤسسة كارينجى من أجل الدعم المالى، وقد أيد كيبيل الفكرة والمشروع وقدم منحة مقدارها ٢٥,٠٠٠ دولار من المؤسسة للمشروع. وفى يناير سنة ١٩٣١ صدرت مجلة المناقشة هذه تحت عنوان **«فصلية المكتبة»** وكان أول عدد منها «مخيباً للآمال إلى أبعد حد» على حد تعبير افتتاحية مجلة المكتبات فى عدها الصادر فى الأول من فبراير سنة ١٩٣١ (عدد ٤٦ ص ١٢٤). وأضافت الافتتاحية أن المجلة تضمنت مقالات يمكن لأى دورية قائمة أن تشتمل عليها. وباختصار كانت الدورية الجديدة «مجلة أخرى فى مجال المكتبات، عامة وعادية، من نوع الحدائق، على حسب تعبير المجلة الرائدة فى المجال.

المشاكل المالية والاتحاد

ظهرت آثار الانهيار الاقتصادى كأوضح ما يكون سنة ١٩٣١. وقد سجلت التقارير الصادرة عن المكتبات فى جميع أنحاء البلاد تخفيضاً حاداً فى المخصصات المالية والخدمات المكتبية والعمالة. وعلى سبيل المثال منح العاملون جميعاً فى مكتبة شيكاغو العامة أجازة لمدة أسبوعين بدون أجر، بالإضافة إلى أن المكتبة أوقفت شراء الكتب بناء على أوامر من مجلس المكتبة. وتصرفت مكتبات أخرى بطرق مختلفة

حيال الأزمة فقامت مكتبات طليطلة وسنسناتى وباسادينا بتخفيض ساعات العمل وتقليص الوظائف الكتابية.

وقد عانى اتحاد المكتبات الأمريكية نفس المشاكل المالية التى عانتها المكتبات الأمريكية فقد انخفض دخل الاتحاد بسبب عدم استطاعة الأعضاء دفع اشتراكاتهم. ففى الأول من مارس سنة ١٩٣١ كان هناك ٢٢٠٠ عضو لم يسددوا الاشتراكات ومع ذلك ففى نفس الوقت كانت هناك مناقشات حول زيادة الاشتراكات لتحسين مستوى مجلة الاتحاد. وقد بدا ذلك مضحكاً كما لو كانت إدارة الاتحاد بعيدة عن ظروف الأعضاء والبلد. وفى يناير سنة ١٩٣١م أعلن المكتب التنفيذى عن ضرورة جمع تبرعات عاجلة قيمتها ٢٠,٠٠٠ دولار وذلك حتى تستمر بعض الأنشطة الهامة ولا تتوقف. وكانت المجالات التى تأثرت بالحالة الاقتصادية هى: التوسع المكتبى؛ تعليم المكتبات؛ خدمات العاملين؛ تعليم الكبار. ويرجع جانب من المشكلة إلى طبيعة المنحة التى قدمتها مؤسسة كارنيجى سنة ١٩٢٦ للاتحاد وما تبعها وقد أشرت إلى ذلك فى حينه. ففى ذلك الوقت أعلنت المؤسسة أنه بعد المنحة الكبيرة يمكن أن تتناقص المنح السنوية أو ربما تتوقف. وفى سنة ١٩٣١ كانت منحة المؤسسة إلى الاتحاد هى ١٥٠٠٠ دولار فقط، بنقص مقداره ٢٢,٥٠٠ دولار.

ومن هنا فإن المال الذى طلبه المجلس التنفيذى كان عليه أن يلعب دوراً مزدوجاً: سد الاحتياجات الآنية وفى نفس الوقت يحقق أهداف المنحة الكبيرة. ورغم كل الظروف فقد حقق مؤتمر الاتحاد فى نيوهافن فى يونية ١٩٣١ نجاحاً محموداً، فقد أعلن هناك أن المنحة تحتاج فقط إلى ٣٣٠٠ دولار كى يكتمل مبلغ المليون دولار. كانت نتيجة هذا الإعلان زيادة الاكتتاب من الحاضرين عن المبلغ المطلوب وكان ذلك انتصاراً مؤكداً للاتحاد فى ظروف الأزمة الاقتصادية حتى بعد المنح السخية التى قدمتها مؤسسة كارنيجى. ومن الضرورى أن نشير إلى أن استجابة مؤسسة كارنيجى لم تكن بالسرعة الكافية فبعد أن أخطرت بجمع المبلغ المطلوب كان ردها أنها سعيدة بذلك ولكنها لم تتحرك سريعاً مما أدى بالاتحاد إلى إعادة تقييم كل نشاطاته الجارية

والمقترحة وقد أسعدت إعادة النظر هذه مؤسسة فورد التى لم تقدم المنحة الثانية وقدرها مليون دولار إلا فى إبريل سنة ١٩٣٢.

* مؤتمر نيوهافن سنة ١٩٣١

كان مؤتمر نيوهافن سنة ١٩٣١ هاماً لأسباب بعيدة كل البعد عن بلوغ وتحقيق أهداف المنحة الكبيرة؛ فقد حضر هذا المؤتمر ٣٢٢٥ عضواً بما لم يحدث فى تاريخ الاتحاد ونظراً للظروف الاقتصادية التى كانت تمر بها البلاد فإن هذا العدد من الحضور يعتبر رقماً قياسياً بكل المعايير. وربما كان أهم ما جذب الناس إلى ذلك المؤتمر هو **مكتبة مسترلنج الجديدة** فى جامعة ييل. هذه المكتبة تعتبر علامة بارزة فى تاريخ معمار المكتبات. ومن بين الملامح الفارقة فى هذا المؤتمر أن الأعضاء سُكِّنوا فى المدن الجامعية للجامعة وليس فى الفنادق كما جرت العادة من قبل. وقد انعقد هذا المؤتمر فى ظل أول معونة فيدرالية تقدم للمكتبات. ففى تحرك ليس أوانه طلب مجلس إدارة الاتحاد من الكونجرس معونة عينية للمكتبات مقدارها مائة مليون دولار على عشر سنوات وكان هذا المبلغ سيوزع على الولايات على حسب نسبة سكان الريف. وكان من المخطط أن تشكل لجنة فيدرالية للإشراف على أعمال المكتبات فى الولايات. وكان الهدف من هذه المعونة الفيدرالية تحقيق المساواة بين الريف والحضر فى الخدمة المكتبية. وقد رأى بعض الحاضرين أنه من غير المناسب فى ظل الظروف الاقتصادية التقدم بهذا الطلب إلى الدولة على النحو الذى أشارت إليه مجلة المكتبات فى عددها الصادر فى أغسطس سنة ١٩٣١. ولقد وضعت بعض الخطط لتنفذ فى شهر سبتمبر ولكن جرى تأجيلها إلى شهر ديسمبر. وقد قام الرئيس تيودور روزفلت بحركة لتأجيل عرض كل المشروعات الكبيرة عالية التكاليف إلى وقت لاحق وعلى الرغم من أن التأجيل لم يحدث فإن المشروعات العظيمة قد حققت القبول والتأييد لمبدأين هامين: وكالة فيدرالية للمكتبات ومعونة فيدرالية بنسب سكان الريف فى الولايات.

وفيات زعماء المكتبيين

حزنت مهنة المكتبات حزناً عميقاً لوفاة ملفل ديوى فى السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٣١ عن عمر يناهز الثمانين (ولد فى العاشر من ديسمبر ١٨٥١).

وصحيح أنه اعتزل العمل المكتبى ومهنة المكتبات قبل وفاته بزمن، إلا أن الأساطير التى ارتبطت بإنجازاته المهنية جعلت تلك الإنجازات حية فى أذهان المكتبيين حتى بعد وفاته. وقبل وفاته بسنة واحدة تفتق ذهنه الخصب عن خطة يربط بها المكتبيين بنادى ليك بلاسيد، إذ أعلن عن عزمه بناء منتجع لمعاش المكتبيين فى ضواحى نيويورك. وقد أطلق على هذا المنتجع اسم «مستعمرة المكتبات» وذكر أنها سوف تكون أيضاً مكاناً لأجازات المكتبيين. وعلى الرغم من محاولة مجلة المكتبات تثبيط همته فإن ديوى لم يفقد عزمه على تنفيذ المشروع ولقد حاول بعض المعارضين أيضاً إثارة الانتباه إلى مشاكل ديوى مع نادى ليك بلاسيد. حيث أنه قصد به أن يكون نادياً وليس فندقاً وقد دأب ديوى على استضافة الزوار فيه. وفى نفس الوقت أثار اليهود مشكلة أن ديوى معادى للسامية هو ما يعتقد أنه صحيح ذلك أن نادى ليك بلاسيد الذى كان ديوى مؤسسه ورئيسه كان معادياً لليهود (السامية) فى قواعده ولوائحه. هذه المشكلة ويضاف إليها مشكلة هل من الملائم أن يقضى المكتبيون أجازاتهم معاً أجلت خطط ديوى فى إقامة «مستعمرة المكتبات».

وفى الماضى كان ديوى معروفاً بأنه دائماً ينجح فى المشروعات رغم المعارضة الشديدة لها. وفى يوليو سنة ١٩٣١ كتب أحد الأصدقاء القدامى إلى ديوى يطلب منه شرح كيف كانت الأمور تسير فى اتحاد المكتبات وكيف كان يتغلب على المعارضة. لقد كان ديوى زعيماً بارعاً فى الأيام الأولى للاتحاد وكان بارعاً فى استخدام أساليب الوصول إلى الهدف. لقد كان ذا قدرة فائقة وسمات شخصية مميزة. وربما كانت الأساليب التى يستخدمها ديوى فى الوصول إلى غرضه تتسبب فى بعض الأحيان فى خصومات بينه وبين زملائه. وربما كانت طموحاته الشديدة والأنا الزائدة عن الحد سبباً فى كراهية زملائه له. ومهما يكن من أمر فإن الإنسان لاينكر إنجازاته العظيمة الإيجابية وخاصة بالنسبة لاتحاد المكتبات الأمريكية ومجلة المكتبات. ومع مرور الوقت كان يميل إلى اعتزال الآخرين وعدم مشاركتهم العمل. ولقد كتب قبل وفاته بأسبوعين يقول: لقد أنشأت فى سنة ١٨٧٦م اتحاد المكتبات الأمريكية، والمكتب المترى الأمريكى، واتحاد إصلاح الهجاء، وثلاث دوريات، ومكتب

المكتبات. وطبقاً لما ذكره ديوى فإنه من خلاله هو دارت عجلة اتحاد المكتبات الأمريكية بعزم صادق وإرادة قوية. وبنفس الطريقة قامت مجلة المكتبات واستمرت. اسمعه يقول:

«إن مجلتنا الشهرية مجلة المكتبات التى سلخت من عمرها خمس سنين وكادت تتوقف عندما أراد الناشر ذلك، تخطت الأزمة واستمرت فى الوجود بفضل تكريس الجهود الشخصية حتى بلغت الآن المجلد السادس والخمسين».

مثل هذه المبالغات فى المواقف والمعلومات غير الدقيقة التى كان ديوى يقذف بها من حين لآخر هى التى كانت تقلل من مكانة ديوى فى نظر الآخرين. ولكن يبقى للرجل أنه كان ذا أثر طيب طالما ظل مرتبطاً باتحاد المكتبات الأمريكية سواء كان ذلك من خلال اللجان أم من خلال المناصب التى تولاها فى الاتحاد. وإذا لم ينجز الرجل سوى ما ذكره فى سنواته الأخيرة فإنه قد أنجز أكثر مما أنجزه أى شخص آخر فى تاريخ اتحاد المكتبات الأمريكية. وحتى بعد أن اعتزل ظل تأثيره قائماً كما رأينا. وكان وجوده فى أى اجتماع كفيلاً بأن يجعل الاجتماع يكتظ بالناس. لقد كانت قدرته على الكلام والاقناع واضحة ومعروفة للكافة. لقد كان يعرف كيف يتتبع الناس ويقنعهم بما يفكر فيه. تلك الخاصية لدى ديوى صورها أحسن تصوير أحد أعضاء مجلس حكماء نيويورك فى الوقت الذى كان فيه ديوى سكرتيراً لهذا المجلس فقد قال سانت كلير ماك كلويى أن ديوى كان يستطيع تقديم أى موضوع إلى المجلس ويجعله يتبناه دون مناقشة تذكر. وبعد شهر يطلب ديوى إعادة النظر فى نفس الموضوع، ويقدم وجهة نظر مناقضة لوجهة النظر الأولى ويقنع المجلس بالرأى الجديد وأنه السبيل الوحيد ويحصل على موافقة المجلس أيضاً دون مناقشة. ويقول ماك كلويى أن ذلك حدث مرات كثيرة عندما كان ديوى سكرتيراً لمجلس حكماء نيويورك.

❁ ❁ ❁

وفى شهر نوفمبر ١٩٣٣ توفى ريتشارد بوكر فى مدينة سالم (ماساشوستس). وكان ناشراً أكثر منه مكتبياً ومع ذلك كان واحداً من أكبر المؤثرين فى حركة اتحاد المكتبات منذ تأسيسه، وكان فخوراً بالدور الذى لعبه فى إقامة الاتحاد على الرغم من

أنه لم يكن يميل إلى الكتابة والحديث عن هذا الدور كما فعل ملفل ديوى. ولم يكن يفعل ذلك إلا عندما يتحدث أحد عن أن مجلة المكتبات كانت ابنة للاتحاد، عند هذا فقط يقوم ريتشارد بوكر بنشر مقالة فى المجلة يضع فيها الوثائق الكاملة والسجل الكامل لنشأة المجلة. ولم يكن يهتم كثيراً بأنشودة ديوى حول أول من فكر فى إقامة اتحاد وطنى لأمناء المكتبات فى الولايات المتحدة. وربما كان ذلك لأنه من الصعب إثبات من كان صاحب فكرة إقامة الاتحاد وربما لأن الأمر لم يكن بذى بال بالنسبة لبوكر. وكان بوكر يفضل أن يعمل لصالح الاتحاد من وراء ستار ولم يشأ أن يتولى أية وظيفة رسمية فى الاتحاد أو يسمح لأحد بأن يرشح اسمه فى أية لجنة من لجانه. ومع ذلك فإنه كان يمارس تأثيراً قوياً محموداً من خلال اللجان ومن خلال المجالس لصالح الاتحاد ولصالح عالم المكتبات عموماً. ولقد استفاد المكتبيون من عمله السياسى أيضاً فقد كان حريصاً على إصلاح نظام البريد وخاصة بالنسبة للمطبوعات، كما كان حريصاً على إصلاح نظام التعريفة الجمركية وخاصة بالنسبة للمطبوعات، كما أدلى بدلوه فى قضية حق المؤلف لصالح المؤلفين والناشرين. وكانت وفاة بوكر خسارة كبيرة لعالم المكتبات ولاتحاد المكتبات الأمريكية بصفة خاصة.

مشكلات الأزمة الاقتصادية

كان لاستمرار الانهيار الاقتصادى فى الولايات المتحدة آثاره المالية المدمرة على اتحاد المكتبات الأمريكية. ففى أكتوبر سنة ١٩٣٢ كتب رئيس الاتحاد هارى م. لندنبرج يقول بأن ثلاثة آلاف عضو أو أكثر عجزوا عن تسديد اشتراكاتهم للاتحاد. يضاف إلى ذلك أن الأعضاء الذين وعدوا خلال حملة جمع التبرعات بالتبرع للاتحاد لم يفوا بوعودهم. وقد نتج عن ذلك وجود عجز فى ميزانية الاتحاد يقدر بنحو خمسة عشر ألف دولار، على الرغم من وجود أمل بزوال الغمة الاقتصادية فى نهاية ذلك العام. وقد تسبب العجز فى الدخل فى تخفيض ميزانية إدارة الاتحاد، حيث خفضت رواتب العاملين فى الاتحاد بنسبة ١٠٪ فى الشهور الستة الأخيرة من سنة ١٩٣٢. يضاف إلى ذلك تخفيض سابق بنسبة ٣٪ نتيجة إغلاق مكاتب الاتحاد وعدم العمل

أيام السبت، وعندما أعلن التقرير المالى للاتحاد ألقى ظلالاً من الشك حول المستقبل المالى للمنظمة. وجاء التقرير السنوى عن عام ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ لمؤسسة كارينجى يقول بأن مساعدة المؤسسة لاتحاد المكتبات الأمريكية كان غلطة وخطأ:

«إن المنظمات كالرجال والأشجار تنمو نمواً حسناً لو تركت لقوانين الطبيعة، والأنشطة الحالية والنمو الحالى لاتحاد المكتبات الأمريكية تفوق الحدود الطبيعية وربما ينظر إليها على أنها زائدة عن اللزوم وربما يؤثر ذلك على النمو المستقبلى ويؤخره».

وكان ذلك أول نقد عام لأنشطة الاتحاد من جانب مؤسسة كارينجى. وكان تهديداً مباشراً بقطع تمويل البرامج الخاصة فى الاتحاد التى سعى الاتحاد لتمويلها من جانب المؤسسة. وقد أشار التقرير إلى ضرورة وضع برنامج واحد محدد مدروس بعناية إذا كان للاتحاد أن يحصل على أية مساعدة مستقبلاً.

وكما أشرت من قبل كان لتخريج أعداد كبيرة من المكتبيين خلال فترة الأزمة الاقتصادية أثره فى إغراق السوق بمكتبيين لا يمتصهم ذلك السوق وأدى ذلك إلى ارتفاع النداء بضرورة تقييد أعداد المقبولين فى مدارس المكتبات. وقد أصدر رئيس مجلس تعليم المكتبات بياناً يذكر فيه المهنة بألا نلقى كل اللوم على الأزمة الاقتصادية بل على مدارس المكتبات أيضاً:

«هناك عاملان تسببا فى مشكلة بطالة المكتبيين هما زيادة أعداد مؤسسات تعليم المكتبات وخاصة البرامج الصيفية وزيادة أعداد المقبولين فى معظم مدارس المكتبات».

وقد أدى هذا البيان بمدارس المكتبات إلى أن تسرع فى تقليل أعداد المقبولين بها وتضع شروطاً قاسية للقبول. وقد قال الدكتور وليام ويليامسون عميد مدرسة المكتبات فى جامعة كولومبيا بأن الحد من القبول مسألة ضرورية طالما بقى الانهيار الاقتصادى واقترح الاقتصار فى القبول على الطلاب المؤهلين تأهيلاً عالياً فقط على النحو الذى تقوم به القوات المسلحة، كما اقترح أن يكون هناك مجلس عام للاختبار يقرر أحسن الطلاب تأهيلاً للقبول ولكنه لا يوزع الطلاب على المدارس، بل تترك لهم وحدهم حرية اختيار المدرسة التى ينخرطون فيها، ويسمح للمدارس بإضافة ما تراه من شروط

للقبول بها إذا ما رغبت فى ذلك. ورغم أن هذه الاقتراحات قد لاقت قبولاً واسعاً إلا أن مجلس تعليم المكتبات لم يأخذ بها ولم يناقشها أصلاً.

من جهة أخرى قدم مدير مدرسة المكتبات فى جامعة كاليفورنيا/ سيدنى ميتشيل بعض المقترحات لتقليل أعداد المتخرجين فى مدارس المكتبات. وأشار إلى أن هناك عدداً من المدارس لم يكن لها أصلا أن تنشأ وقال فى عبارة لاذعة «ولأنها تحيا فإنها تشارك البشر كراهية الانتحار». واقترح أن يقوم مجلس تعليم المكتبات بدعم المدارس التى ترغب فى تحديد أعداد المقبولين بها وكان ذلك الدعم أمراً طبيعياً طالما أن المدارس تزيد أعداد المقبولين بها لمجرد الرغبة فى زيادة دخلها. وطالب مجلس تعليم المكتبات بالتدخل لمنع وعدم تشجيع المدارس الصيفية طالما أن الطلاب الذين يلتحقون بها هم من نوعية ردئية. وقد قدمت اقتراحات أخرى كثيرة بعد سلسلة المؤتمرات التى عقدت فى ربيع سنة ١٩٣١ بناء على طلب من مؤسسة كارينجى. وقد خرجت هذه المؤتمرات بنتيجة مؤداها أن مجلس تعليم المكتبات لا يرغب فى قيام مدارس جديدة للمكتبات، وقد رفض اعتماد قيام مدرسة علم المكتبات فى جامعة بفالوا. كما علق الموافقة على مدرسة المكتبات فى سيراكيوز حتى تتحسن أحوال هيئة التدريس والإداريين هناك، كما وضع المجلس بعض القيود على العمل فى مدرسة المكتبات فى شوتوكوا. وعندما كان هناك اقتراح بإنشاء مدرسة ثانية للمكتبات فى مدينة نيويورك رفض المجلس وذكر أن المنطقة قد تشبعت بالخريجين. ومع كل هذه الإجراءات فقد شعر المشاركون فى تلك المؤتمرات أنه لابد من اتخاذ إجراءات أشد فى سبيل الموازنة بين العرض والطلب فى سوق الخريجين.

ورغم مواقف مجلس تعليم المكتبات الداعية إلى عدم إنشاء مدارس جديدة للمكتبات كان هناك تيار مخالف لتلك السياسة على الساحل الغربى للولايات فقد أغلقت مدرسة المكتبات فى مكتبة لوس أنجلوس العامة أبوابها بعد تخريج دفعة سنة ١٩٣٢. وبإغلاق هذه المدرسة لم يعد هناك سوى مدرسة واحدة فى جنوبى كاليفورنيا وهى المدرسة غير المعتمدة مدرسة ريفرسايد للمكتبات. ففى ذلك الوقت كانت صورة العمل فى المكتبات تؤكد أن مدرسة واحدة كانت تكفى لسد حاجة

المنطقة من المكتبيين. ولكن رابطة خريجى مدرسة المكتبات فى مكتبة لوس أنجلوس العامة بذلت جهوداً كبيرة لإنشاء مدرسة جديدة للمكتبات هناك. وقد أدى ذلك إلى معركة حادة بين رابطة الخريجين واتحاد مكتبات جنوبى كاليفورنيا فى اجتماع عقد فى التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٩٣٢. وبعد تلك المعركة الملكية كما أسمتها مجلة المكتبة وافق الاتحاد على قيام مدرسة أخرى للمكتبات فى المنطقة.

وقد جاء الاعتراض على إنشاء المدرسة الجديدة من جانب تشارلز وودز من مدرسة ريفرسايد للمكتبات على أساس أن سوق العمل لا تحتمل خريجين من مدرسة جديدة. وذكر الحاضرين باعتراض اتحاد مكتبات جنوبى كاليفورنيا على إنشاء المدرسة الجديدة فى جنوبى كاليفورنيا. بيد أن أغلب الحاضرين ذكروا بأنه بعد زوال الأزمة الاقتصادية ستكون هناك حاجة ملحة وقوية إلى مدرسة جديدة. واستجابة لتلك الحاجة وعلى عكس رغبة مجلس تعليم المكتبات فى اتحاد المكتبات الأمريكية قامت جامعة جنوبى كاليفورنيا بطرح برامج صيفية فى علم المكتبات.

ورغم محاولات الإصلاح فقد كان هناك فى ربيع ١٩٣٣ ما لايقل عن ١٢٠٠ أمين مكتبة بدون عمل وقد أضيف إليهم ١٢٠٠ آخرون تخرجوا فى تلك السنة مما كان يعنى أن هناك نحو ٢٥٠٠ مكتبى عاطلون عن العمل. وفى نفس الوقت استمر تخفيض ميزانيات المكتبات وتقليص خدماتها، وتراجع عام فى إنشاء المكتبات فى عموم الدولة. وعلى جانب اتحاد المكتبات الأمريكية استمر تناقص دخل الاتحاد والذى بدا واضحاً منذ سنة ١٩٣٠. وفى سنة ١٩٢٦ كانت ميزانية الاتحاد تبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار. وفى سنة ١٩٣٣م انخفضت المصروفات إلى ٢٣٢,٠٠٠ دولار فقط.

ورغم أن إدارة الرئيس الأمريكى روزفلت قد بدأت فى تخفيف حدة الأزمة سنة ١٩٣٣، إلا أن الأثر الفعلى لم يظهر إلا فى نهاية ١٩٣٤. وعندما أخذت مؤسسات الإنقاذ عملها الفعلى (تلك المؤسسات التى أطلق عليها وكالات الأبجدية)، وجهت المعونة الفيدرالية إلى المحليات مباشرة حيث قامت تلك الوكالات: مثل الإدارة الفيدرالية لتخفيف الطوارئ؛ إدارة العمل المدنى؛ خدمة الأعمال المدنية؛ برنامج تعليم الطوارئ؛ قامت بضخ الأموال إلى المناطق الأفقر والأكثر بطالة مباشرة. وقد أقيمت

مشروعات من أنواع عديدة فى محاولة لإيجاد فرص عمل والحد من البطالة. وفى بعض الولايات فقط كانت هناك دراسات مكتبية ومشروعات للخدمة المكتبية والتربوية لإيجاد فرص عمل للمكتبيين والمدرسين. وقد جرى بناء وتنمية المجموعات الخاصة فى الفن والموسيقى داخل كثير من المكتبات بقصد مساعدة الفنانين والموسيقيين. وفى بحر تلك السنة تم تنظيف ودهان وإصلاح بل وتوسيع مئات من المكتبات. ومما يذكر أنه حتى العمال غير المهرة تم استخدامهم لإصلاح الكتب بما لم يحدث أبداً من قبل. ومن الطريف أن الصحفيين العاطلين عن العمل كانوا يستخدمون فى الدعوة المكتبية والعلاقات العامة فى المكتبات. وقد تم تعيين آلاف الأشخاص فى وظائف مؤقتة بالمكتبات. وقد وجد المكتبيون العاطلون عن العمل فرصاً للعمل المهنى داخل المكتبات فى تلك السنة. ورغم كل ذلك فقد بقيت الأحوال المالية للمكتبات على حالها فقيرة بائسة؛ فاستمر تخفيض ميزانية شراء الكتب وفى بعض الأماكن لم تتلق المكتبات العامة أية ميزانية لشراء الكتب على الإطلاق. وكان تخفيض أجور العاملين ٥٠٪ أمراً عادياً. وفى ظل طرد العاملين من أعمالهم فى مجالات عديدة، وجد المكتبيون أن ٥٠٪ من الراتب أحسن كثيراً من لا شىء. وكان تخفيض الميزانية يعنى تخفيض ساعات العمل فى المكتبات. وقد أغلقت بعض فروع المكتبات العامة ومحطات الكتب والمكتبات المدرسية فى محاولة لتخفيض الإنفاق. وكان هذا كله فى سنة ١٩٣٤ مؤشراً على أن الرخاء وذهاب الغمة لم يكن قد وصل إلى المكتبات بعد.

ولم يصل الإصلاح المنتظر إلى المكتبات إلا سنة ١٩٣٥. ولقد نجحت المحاولات المذكورة سابقاً فى انتشال نسبة كبيرة من المكتبيين من فئة «العاطلين». وفى مارس ١٩٣٥ قدرت لجنة البطالة فى اتحاد المكتبات الأمريكية العاطلين عن العمل والباحثين عن وظيفة بما يتراوح بين ١٣٠٠-و١٧٠٠ مكتبى. وكان هذا الرقم فى يوليو ١٩٣٣ قد ارتفع إلى ٢٥٠٠ عاطل ولذلك كان هناك شعور بأن حركة الإصلاح قد نجحت إلى حد كبير فى تخفيض نسبة البطالة إلى النصف. كما أن الأوضاع المالية للمكتبات أخذت فى التحسن بما انعكس على الأجور؛ فقد ذكرت سبعون مكتبة فى

تلك السنة (١٩٣٥) أنها حسنت الأجور جزئياً أو كلياً حتى عادت إلى مستواها السابق تقريباً. ولقد انعكس تحسن الأوضاع المالية على وضع اتحاد المكتبات الأمريكية؛ حقاً لقد بقى الدخل منخفضاً عما كان عليه الحال قبل الأزمة الاقتصادية ولكن مؤشر الانخفاض بدأ يتراجع فقد أعلن أمين الصندوق أن الدخل سنة ١٩٣٥ بلغ ٢٢٠,٥٠٠ دولار بينما كان فى سنة ١٩٣١ يصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ دولار وكان معنى ذلك أن بعض البنود بدأ دخلها فى الزيادة خلال سنة ١٩٣٥ بما يعنى التوازن بين المداخيل والمصاريف.

لقد هددت الأزمة الاقتصادية اتحاد المكتبات الأمريكية من الداخل، ذلك أن تخفيض ميزانيات المكتبات جعلتها تعيد ترتيب أولوياتها وانعكس ذلك على المهنة وعلى الاتحاد وقد تزايد السخط على الاتحاد وتزايدت الانتقادات العلنية لما يتخذه من قرارات وما يقدمه من توجيهات. وقد تعرض مشروع المعونة الفيدرالية الذى سبقت الإشارة إليه لانتقادات مريرة على أساس أنه عمل سياسى لا ينبغى لمؤسسة مهنية أن تتورط فيه. وقد أدت هذه الانتقادات إلى محاولة انفصال تنظيمات كثيرة عن الاتحاد سواء تلك التنظيمات المنبثقة عن الاتحاد أو تلك الإقليمية المرتبطة به. هذه الحركات الانفصالية دعت مكتبياً عظيماً مثل رالف شو يحذر من هذه الحركات الانفصالية لأنها على حد تعبيره تضعف المهنة ككل لأنها تثقلها بتنظيمات صغيرة متفرقة لا تملك صلاحيات أو مقومات تمثيل المهنة. وقد اقترح بدلاً من ذلك:

١ - لا مركزية اتحاد المكتبات الأمريكية عن طريق فروع إقليمية ومحلية قوية للاتحاد.

٢ - القيام بتصنيف مهنى للأعضاء على أساس القدرة والإنجاز. ورغم وجاهة هذين المقترحين فإنهما لم يلقيا أى تأييد أو حتى مناقشة من جانب المهنة.

ولم تكن مشكلة الاتحاد مجرد مشكلة تنظيمية بل كانت أبعد من ذلك، كانت مشكلة تنامى عدم الولاء وعدم الانسجام فى داخل الاتحاد نفسه وربما كان ذلك راجعاً إلى الظروف النفسية والاقتصادية التى عاشتها الفترة حيث كانت التعاسة وعدم الرضا هما السمة الغالبة عليها؛ وربما أيضاً فشل البرنامج الموسع وما جره ذلك من انتقادات

حادة من الداخل والخارج على السواء. وجاء جانب من عدم رضا الأعضاء عن الاتحاد من شعور الأعضاء بأن قادة الاتحاد فى جانب والجمعية العمومية فى جانب آخر. وقد طفت تلك المشكلة على السطح مرة أخرى بعد طلب المعونة الفيدرالية للمكتبات. ورغم أن الغالبية من الأعضاء كانت مؤيدة لتلك الفكرة، إلا أن أقلية قد اعترضت عليها وذكرت بما حاق بالبرنامج الموسع. كذلك أتى جانب من سخط المكتبيين على الاتحاد من فشل الاتحاد فى تقييد مدارس المكتبات فى تخريج أعداد متزايدة من المكتبيين مما جعل هناك فائضاً فى السوق. وبينما كان هناك مئات من المكتبيين المؤهلين لا يجدون وظائف لهم كانت كل دفعة جديدة تتخرج فى مدارس المكتبات تضاف إلى بطالة السوق. وكانت الحقيقة المفزعة أن ٢٠٪ من خريجى مدارس المكتبات كانوا من المعوقين الذين لديهم مشاكل بدنية أو عقلية تحول حتى فى الأحوال العادية دون تعيينهم فى وظائف مكتبية، تلك الحقيقة خلقت شعوراً قاسياً لدى المكتبيين بأن مدارس المكتبات لا تمارس أى نوع من الرقابة الذاتية وأن الاتحاد عنها لاه وأن مجلس التعليم المكتبى لا يريد أن يفعل شيئاً لوقف هذا الفائض من الخريجين. وبدلاً من تقييد عدد المقبولين طفق المجلس فقط يمنع قيام مدارس جديدة. ومن هنا نظر إلى الاتحاد على أنه لم يفعل شيئاً لوقف فائض الخريجين وبالتالى أضاف إلى معاناة المكتبيين العاطلين.

يضاف إلى كل هذه البيروقراطية التى كانت تمارسها إدارة الاتحاد مع أعضائه ولم تكن المسألة فى حقيقة الأمر مسألة كراهية بين الطرفين بل كانت كما لاحظت لجنة الأنشطة فى سنة ١٩٣٠ مسألة انفصال العلاقة وغياب الرابطة بين إدارة الاتحاد والأعضاء. وقد اتهمت اللجنة موظفى إدارة الاتحاد بالفشل فى تفهم مشكلات المكتبيين. وبعد خمس سنوات من هذا التقرير أى فى سنة ١٩٣٥ كانت الأوضاع أسوأ فقد لاحظ رالف شو افتقار الترابط حتى بين أجزاء الاتحاد نفسه. وكتب كثير من أمناء المكتبات إلى محررى الدوريات المتخصصة يطلبون نشر شكاواهم. ومع ذلك لم تكن هناك استجابة لرغبات التغيير.

طلب المعونة الفيدرالية

لم يكن اقتراح المعونة الفيدرالية الذى واجه انتقادات واسعة قد تحدد فى شكله النهائى حتى سنة ١٩٣٥م خلال مؤتمر الشتاء الذى عقد فى شيكاغو. أما الفكرة ذاتها فقد طرحت للنقاش عدة مرات من قبل وفى مناسبات مختلفة وبين جماعات متعددة وتمت الموافقة عليها من حيث المبدأ. وكانت **لجنة التوسع المكتبى** فى اتحاد المكتبات الأمريكية هى أول لجنة أو جماعة توافق عليها. وقد نشرت بياناً فى سنة ١٩٢٩ يدعو إلى تقديم المساعدة الفيدرالية للمكتبات. وقد وافق مجلس إدارة الاتحاد على مبدأ طلب المعونة فى المناسبات الآتية: ديسمبر ١٩٣٠؛ يونيه ١٩٣١؛ يونيه ١٩٣٤، ديسمبر ١٩٣٤؛ ولم يكن هناك اعتراض على المشروع أو على الأقل اعتراض يذكر فى هذه المناسبات. وبعد موافقة مجلس الإدارة النهائية على المشروع كان هناك أمران هامان يخصان الحكومة الفيدرالية فى هذا الصدد: **أولهما** أنه كان هناك اقتراح بإنشاء وكالة وطنية للمكتبات. وكان هذا الاقتراح جزءاً أساسياً من **الخطة الوطنية للمكتبات** التى تمت الموافقة عليها فى سنة ١٩٣٤. وقد دعت هذه الخطة الوطنية إلى إجراء الإصلاحات المكتبية الآتية:

١ ـ بسط الرعاية الفيدرالية على المكتبات العامة وتنسيقها فى تشكيلات مكتبية تغطى قطاعات جغرافية واسعة نسبياً.

٢ ـ قيام حكومة كل ولاية بضمان بسط الخدمة المكتبية العامة فى جميع أرجاء الولاية.

٣ ـ تخصيص مخصصات مالية من جانب كل ولاية للوحدات المحلية حتى تقوم بالحد الأدنى من الخدمة المكتبية لكل فرد.

٤ ـ التنسيق بين الأنشطة المكتبية من خلال إنشاء وكالة مكتبية فيدرالية.

٥ ـ قيام كل ولاية باعتماد المكتبيين وتحديد طرق منحهم الشهادات.

٦ ـ تقديم معونة فيدرالية لضمان عدالة الخدمات المكتبية بين جميع أنحاء الدولة.

وقد تم اقتراح أن توضع الوكالة الوطنية للمكتبات فى مكتب التربية. وكان هناك اتجاه نحو وضعها فى مكتبة الكونجرس ولكن المكتبة نفسها لم تحبذ ذلك.

أما ثانى الأمرين فى هذا الصدد فقد كان المعونة الفيدرالية للمكتبات. ولقد صيغ البيان الذى وافق عليه مجلس إدارة الاتحاد بحيث يحدد درجة التدخل الحكومى؛ على أساس أن كل ولاية تحدد احتياجاتها وتمررها إلى الوكالة الوطنية للمكتبات مباشرة. وهذه البرامج من جانب الولايات يبنى على أساسها تقرير المبالغ المطلوبة لكل ولاية وخطة العمل وتوزيعه بمجرد وصول المال. وكان الاقتراح بأن ينفق نصف المعونة الفيدرالية على حسب الحاجة كما تم التعبير عنها فى برامج الولايات والنصف الآخر يوزع على الولايات حسب تعداد السكان. وقد رجح أعضاء مجلس إدارة الاتحاد أن تكون المعونة الفيدرالية ما بين خمسين مليون إلى مائة مليون دولار. وقد بنى هذا التقدير على أساس الحد الأدنى من الإنفاق على كل نسمة وهو دولار واحد لكل نسمة، يضاف إلى ذلك المساهمة المحلية ودعم الولاية للمشروع. وقد وضع مجلس إدارة الاتحاد فى حسابه أن هذه المعونة لن تأتى سريعة بمجرد اقتراحها كما قدرت تلك الأرقام على أساس أنها سوف تناقش كذلك فى الكونجرس وعلى أساس أن الحد الأدنى سوف يكون مقبولاً من الطرفين. وفى نفس الوقت خول مجلس إدارة الاتحاد ممثليه طلب مبالغ إضافية من المال من صندوق الأشغال العامة. هذا المبلغ الإضافى يمكن استخدامه فى إقامة مبانى جديدة للمكتبات وإصلاح المبانى القديمة. وبصفة عامة فإن الاقتراح كان معقولاً، متوازناً يهدف إلى بعيد وقد أعد بعناية. وكان جزئياً استجابة للتحكم غير السار من جانب الحكومة الفيدرالية للأموال الفيدرالية. وقد استبعد المشروع أى تدخل من جانب الحكومة الفيدرالية فى عملية اختيار ومراجعة الخطط التى تقوم بها الوكالات المكتبية فى الولايات. وقد افترض المشروع قبول الحكومة الفيدرالية القيام بهذا الدور فى إنفاق الأموال الفيدرالية.

وكانت النتيجة المباشرة لهذا المقترح هــى الفشل، على الرغم من أنه وضع للمستقبل البعيد. ومنذ ١٩٢٩ واتحاد المكتبات الأمريكية يسعى إلى إقامة الوكالة الوطنية للمكتبات. وبينما كان كثير من المكتبيين ضد المعونة الفيدرالية للمكتبات فإن أحداً لم يعترض تقريباً على اقتراح إقامة وكالة وطنية للمكتبات. وكان للجهود الطيبة التى بذلها فوريست سبولدنج أثر طيب فى إقناع الكونجرس بالموافقة على إنشاء

الوكالة الوطنية للمكتبات وتمويلها وقد طلب لها أربعين ألف دولار فى موازنة سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧. ورغم موافقة اللجنة الفرعية للكونجرس على المبلغ إلا أن مدير الميزانية رفض التمويل وفشل كل جهد لتمويل الوكالة داخل الكونجرس بعد ذلك مما أدى إلى تحويل الموضوع لمجلس الشيوخ وقد نجح سبولدنج بعد مساعٍ كثيرة بين مجلس الشيوخ والكونجرس فى إقرار التمويل ولكن المبلغ المخصص للسنة الأولى خفض إلى ٢٥٠٠٠ دولار فقط. ومهما يكن من أمر فإن هذا المبلغ فى البداية كان كافياً لإقامة الوكالة الوطنية للمكتبات.

الإتحاد والتمييز العنصرى ضد الزنوج

كان اختيار ريتشموند فى ولاية فيرجينيا مكاناً لعقد مؤتمر الاتحاد سنة ١٩٣٦ مثاراً لبعض المشاكل للاتحاد؛ ذلك أن قانون الولاية كان يمنع اختلاط البيض بالسود فى الاجتماعات العامة. هذا القانون كان شائعاً فى ولايات الجنوب عامة فى ذلك الوقت. وقد أصبح ذلك الأمر واضحاً للاتحاد من مايو ١٩٣٦ حين تلقى أعضاء الاتحاد من الزنوج خطاباً من لجنة التنظيم المحلية فى ريتشموند بهذا المعنى. وقد عبر الخطاب عن أمله فى أن عدداً كبيراً من الزنوج سوف يحضر ولكن لابد وأن يعرفوا الظروف التى يتوقعونها فى المدينة. هذه الظروف تتضمن ما يلى:

ـ الزنوج يمكنهم أن يدخلوا من نفس أبواب الفندق التى يدخل منها البيض ولكنهم لن ينزلوا فى غرف فى هذه الفنادق أو يتناولوا أية وجبات فيها.

ـ الاجتماعات التى تقدم بها وجبات إفطار أو غداء أو عشاء غير مسموح بحضورها للزنوج.

ـ الأماكن المخصصة للزنوج أثناء الاجتماعات هى دائماً وفى كل الأوقات المقاعد الموجودة فى القسم الأيمن من القاعة.

وكان رد الفعل الغاضب على ذلك الخطاب الموجه للمكتبيين الزنوج هو مجرد بضعة سطور قليلة فى مجلة المكتبات لرسائل تلقتها المجلة تعقيباً على تلك التفرقة ولم تعلق مجلة الاتحاد على الأمر بشىء حتى انتهى المؤتمر. وربما جاء أقوى احتجاج من لوروى تشارلز ميريت الطالب فى جامعة شيكاغو الذى طلب أن يعرف لماذا لم

يشرح الأمر منذ البداية للأعضاء حتى يقرروا ماذا يفعلون سلفاً. ولماذا تلقى المكتبيون السود وحدهم هذا الخطاب دون البيض وطالب باعتذار من جانب إدارة الاتحاد لجميع أعضاء الاتحاد وليس للسود وحدهم. وللأسف لم يكن هناك أى اعتذار أو أى تفسير من جانب إدارة الاتحاد. وكانت الدورية الوحيدة التى علقت على الأمر من خارج مهنة المكتبات هى دورية «الجمهورية الجديدة» حيث قالت فى افتتاحيتها قبل اجتماع ريتشموند: لقد أوحت الظروف بأن المؤتمر سيكون بهيجاً إلا بالنسبة لهؤلاء المكتبيين الذين تصادف وأن كانوا زنوجاً» وقد ألمح الكاتب إلى أن العذر الوحيد فى هذا الصدد هو قوانين فيرجينيا التى لا سيطرة للاتحاد عليها وقد ختمت الافتتاحية بسؤال لماذا يقوم اتحاد متحضر فيه أعضاء من السود بعقد مؤتمر فى فيرجينيا أو فى أية ولاية تقوم بهذا التمييز العنصرى؟. وعلى الرغم من القانون وبعد خمسة شهور من هذه الواقعة قامت (الرابطة الأمريكية) المحافظة بطبيعتها بعقد اجتماع لها فى فيرجينيا ولكن تحت ظروف مختلفة وقد وجدت أنه من الممكن دعوة الأعضاء السود لكى يأكلوا مع البيض فى نفس القاعة.

وقد اتخذ اتحاد المكتبات الأمريكية إجراءات فى مؤتمر ريتشموند لمنع وقوع مثل هذا الحدث السيئ. وشكل المجلس التنفيذى لجنة لوضع سياسية خاصة بهذا الأمر. وقد كتبت اللجنة فى الثامن والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٣٦م إلى المجلس العام للاتحاد بالتوصيات الآتية التى وافق عليها المجلس:

١ ـ إن تصرفات اتحاد المكتبات الأمريكية لا يجب أن يشوبها أى نوع من التمييز بين أعضائه.

٢ ـ لا ينبغى أن يستبعد أى جزء من الوطن فى عقد اجتماعات الاتحاد السنوية بسبب أية تمييزات عنصرية متوقعة.

٣ ـ تتاح الحرية لجميع أعضاء الاتحاد فى استخدام جميع الحجرات والصالات المخصصة لاجتماعات الاتحاد، على قدم المساواة.

وقد منع هذا القرار حدوث أية مشكلات عنصرية فى اجتماعات الاتحاد فى الجنوب فيما بعد. وكان هذا القرار يعنى ببساطة المساواة فى القاعات العامة التى يستخدمها أعضاء المؤتمر أما فيما عدا هذا فلم يكن للاتحاد شأن به وربما تكون التفرقة قد مورست بين الأعضاء فى تناول الوجبات أو فى الغرف التى ينزلون بها. وقد ضمن

هذا القرار حداً أدنى من المساواة بين أعضاء الاتحاد فى المعاملة مما عد انتصاراً للحقوق المدنية فى اتحاد المكتبات فى نظر بعض أعضائه على الأقل.

وقد ظلت هذه الحادثة ساخنة لمدة أربع سنوات على الأقل ففى سنة ١٩٤٠ طلب جماعة من المكتبيين فى الجنوب إلى إدارة الاتحاد نسيان حادث سنة ١٩٣٦ ووضع مدن الجنوب على خرائط المواقع التى يختارها لعقد مؤتمراته السنوية مرة ثانية. ولذلك شكل رالف مَنْ رئيس الاتحاد آنذاك لجنة من شخصين لدراسة المشكلة والكتابة إلى مجلس الإدارة. وكان هذان الشخصان هما: إرنستين روز من مكتبة نيويورك العامة وجون هول جاكوبز من مكتبة نيو أوليانز العامة وبعد ذلك انضم رالف مَنْ نفسه إلى اللجنة. وبعد أن وضعت اللجنة تقريرها فى مايو سنة ١٩٤٠م أعرب كثيرون عن عدم رضائهم عن إعادة عرض الموضوع ذلك أن التفرقة التى حدثت فى ريتشموند كانت ما تزال حية فى نفوس الناس فى الشمال. بل وأثير هذا الموضوع عندما كانت هناك إدانه لمعاداة السامية فى الولايات المتحدة بعد اضطهاد اليهود فى أوروبا. وكان أهل الجنوب محقين فى طلبهم عندما طالبوا بنسيان ما حدث فى ريتشموند وإعادة النظر فى إعطاء مدن الجنوب حقها فى عقد مؤتمرات الاتحاد بها. وكان رئيس الاتحاد رالف مَنْ على هذا الرأى، وقد كتب إلى مجلس الإدارة أثناء عقد المؤتمر فى سنسناتى سنة ١٩٤٠:

«من موقعى هنا فى المجلس التنفيذى أعرف أننا لم نضغط بما فيه الكفاية لمنع التفرقة. وقد أخذنا كلام المنظمين المحليين وأصحاب الفندق قضية مسلماً بها ولم نضغط عليهم أو نتخذ موقفاً».

ولم تكن مناطق الجنوب وحدها هى التى فيها تفرقة ضد المكتبيين الزنوج. فعند عقد مؤتمر الاتحاد سنة ١٩٤٠ فى سنسناتى نشرت مجلة اتحاد المكتبات الأمريكية النصيحة التالية تحت عنوان «أين تنزل فى سنسناتى»:

«سيجد الأعضاء السود إقامة ممتازة فى فندق مانس، ١٠٠٤ شارع تشابل على بعد أربعة أميال من مقر عقد المؤتمر وصالة المحاضرات وهناك عدد من خطوط السيارات تمر بالقرب منهما...».

وكان يحدث نفس الشىء تقريباً فى الاجتماعات الشتوية فى شيكاغو فلم يكن فندق دريك ولانزل بالمر حيث ينعقد المؤتمر يقبلان السود حتى كما يقبلان

القوقازيين. ولم يكن هناك أى نقد أو تعرض بهذه التفرقة مما جعل مكتبيى الجنوب يتساءلون لماذا يسمح الاتحاد بالتعامل بمكيالين.

لقد قدمت اللجنة الخاصة عن التفرقة العنصرية تقريرها إلى مجلس الإدارة فى مؤتمر سنسناتى وقد أوصت بعدم تغيير سياسة ١٩٣٦ وطالب التقرير بأن يعلن الاتحاد عن رغبته فى عقد مؤتمراته فى جميع مناطق الولايات المتحدة. وفى أى مدينة تختار لهذا الغرض يجب أن يفرض الاتحاد شروطه. وإذا وجدت المدينة أنه من الصعب الوفاء بمتطلبات الاتحاد فإن الاتحاد سوف يغير المدينة فوراً ويلغى الاجتماع فيها. وقد قبل مجلس إدرة الاتحاد هذا التقرير برمته فى مايو ١٩٤٠. وهكذا حتى ينهى مشكلة التميز بين أعضائه.

انتهاء الأزمة المالية والاستعداد للحرب

انخفضت البطالة بين المكتبيين إلى نحو ٦٠٠ فقط فى سنة ١٩٣٧ بالمقارنة إلى ١٦٠٠ فى ١٩٣٣. وتحسنت المرتبات إلى حد كبير عما كان عليه الوضع خلال الأزمة الاقتصادية. وعادت ميزانيات المكتبات فى كثير من المدن إلى وضعها الطبيعى الذى كانت عليه قبل ثمانى سنوات. ولكن الخدمة المكتبية كانت غير كافية إذا قيست بالمعايير الموضوعة لها. وكان متوسط الإنفاق على الخدمة المكتبية فى الولايات المتحدة سنة ١٩٣٧ هو ٤٠ سنتاً للنسمة. وكان هناك ٤٥ مليون مواطن بدون خدمة مكتبية على الإطلاق. ومعظم هؤلاء الناس المحرومين من الخدمة المكتبية يعيشون فى المناطق الريفية خاصة فى الجنوب. وكان ثلث المقاطعات فى الولايات بدون أية مكتبات عامة. ورغم تلك الأرقام المؤسفة كان هناك تقدم ملحوظ فى الخدمة المكتبية ففى سنة ١٩٣٧ قامت أربعة ولايات جديدة برصد مبالغ لإنشاء المكتبات العامة وزادت المكتبات العامة فى المقاطعات من حيث العدد والحجم وذلك نتيجة لمساعدة الولاية ومشروعات الحكومة الفيدرالية. ونتيجة لتضافر مجموعة من العوامل كانت الدولة فى مجموعها تتجه نحو الشفاء من آثار الأزمة المالية. وكانت سنة ١٩٣٦ سنة انتقال وكذلك ثلاثة أرباع سنة ١٩٣٧ حيث بدأ الاتجاه نحو الازدهار ومع ذلك فإن عقد يوم عيد العمال كان هناك انتكاسة فى سوق العمل ففى الوقت الذى كان يجب أن تكون هناك انتعاشة حدث انهيار حاد. هذه الانتكاسة أعادت الاقتصاد إلى ما كان عليه الحال سنة ١٩٣٤ ولحسن الحظ كانت الانتكاسة قصيرة الأجل ومع منتصف سنة

١٩٣٨، بدأ الاقتصاد يعود سيرته الطيبة. ولم تتأثر المكتبات بتلك الانتكاسة لأنها كانت قصيرة الأجل.

التغييرات المقترحة للاتحاد

ربما بسبب الأزمة المالية وما حدث للمكتبيين فيها، أصبح هؤلاء المكتبيون أكثر إحساساً واهتماماً ببنية اتحاد المكتبات الأمريكية والأنشطة التى يقوم بها. وقد تحدث أحد المكتبيين عن الاتحاد آنذاك فوصف الفترة بأنها «عصر إعادة التنظيم» لأن المناقشات حول هذا الموضوع استغرقت وقتاً طويلاً. ففى الفترة من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٠ كان اهتمام أعضاء الاتحاد ينصب أساساً حول إعادة تنظيم هيكل الاتحاد. وقد خلقت المقالات التى نشرت والمناقشات التى دارت فى الاجتماعات والمؤتمرات شعوراً بأن الاتحاد لا يعمل على ما يرام. وكانت هناك تساؤلات عديدة الأولويات والتوجيهات والقرارات ونتائج الجهود التى يبذلها الاتحاد. وكان السؤال حول الأكبر هو ما الذى أنجزه الاتحاد عبر تاريخه الطويل؟ وإلى أى مدى كان الاتحاد فاعلاً فى التطور المكتبى الذى حدث؟ ولماذا لم يكن قادة الاتحاد أكثر اهتماماً بالقضايا الاجتماعية للأمريكيين؟ وهل أفاد المكتبيون من تعدد التنظيمات المكتبية؟

هذه الأسئلة وغيرها كانت كافية لأن يتوقف أمامها الاتحاد وأعضاؤه للبحث فيها وعما إذا كان الاتحاد سوف يستمر. وإذا كان له أن يستمر فإن هناك عدداً من التغييرات لابد وأن تحدث. لقد أثيرت بعض الأفكار من قبل عدة مرات. وكانت المناقشات أكثر ما يكون حول الموضوعات الكبرى الآتية:

١ ـ تشكيل اتحاد عام يضم جميع الاتحادات المكتبية الموجودة بدلاً من هذا التشرذم. هذا الاتحاد العام سوف يندمج فى كل واحد جميع التنظيمات على مستوى الولاية والمستوى الإقليمى والمستوى المحلى. وسيكون هذا الاتحاد العام مركزياً وسائر المستويات فروع له تنبثق منه وتتبعه.

٢ ـ تنظيم هرمى للاتحاد العام تنبثق منه شعب تمثل أنواع المكتبات المختلفة: المكتبات العامة؛ المكتبات الجامعية؛ المكتبات المخصصة؛ المكتبات المدرسية. وبنفس الطريق تنبثق منه شعب تمثل العمليات المكتبية المختلفة مثل: التزويد، الفهرسة، المراجع، الإعارة. كذلك ينبثق عن الاتحاد العام اتحادات إقليمية كما ذكرنا تغطى جميع أنحاء الدولة الإدارية.

٣ ـ تصنيف أعضاء الاتحاد طبقاً لدرجة «المهنية» أى التعليم المهنى الذى حققه العضو أو طبقاً للوظيفة التى يحتلها. وذلك لأن كثيراً من أعضاء الاتحاد كانوا يعتقدون أن أى شخص مهما كان يمكن أن يلتحق بالاتحاد طالما يسدد الاشتراكات. وكان ذلك مثار انزعاج أهل المهنة. ولذلك طالب الأعضاء بوجود حد أدنى من المعايير والمتطلبات لقبول الأعضاء أو على الأقل تكون هناك مستويات للعضوية.

٤ ـ لقد أثيرت من جديد قضية جعل الاجتماعات كل سنتين بدلاً من كل سنة. هذا الموضوع أثير من قبل عدة مرات. هذه الفكرة كانت ترفض كل مرة رغم أنها تنطوى على مميزات تستحق المناقشة.

ومن بين الموضوعات المقترحة ربما كان أهمها على الإطلاق هو موضوع توحيد التنظيمات العاملة فى المجال فى تنظيم واحد فلقد ترك إنشاء الاتحادات يسير بلا ضابط أو رابط وبلا تنسيق فعلى المستوى الوطنى حتى ذلك الوقت كانت هناك الاتحادات الآتية العاملة فى المجال:

الاتحاد	تاريخ التأسيس	الأعضاء	ارتباطه باتحاد المكتبات
الاتحاد الوطنى لأمناء مكتبات الولايات	١٨٨٩	٥٢	نعم
اتحاد المكتبات الطبية	١٨٩٨	٤٣٨	لا
جمعية التراجم الأمريكية	١٩٠٤	٤٤١	لا
رابطة البعثات المكتبية	١٩٠٤	٤٣٧	نعم
معهد المكتبة الأمريكية	١٩٠٥	١٠٠	لا
الاتحاد الأمريكى لأمناء المكتبات القانونية	١٩٠٦	٣٤٥	نعم
اتحاد المكتبات المتخصصة	١٩٠٩	١٨٩٧	نعم
اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية	١٩١٥	٢٧	نعم
الاتحاد الأمريكى لمكتبات البحرية التجارية	١٩٢١	١٣٦٢	لا
اتحاد مكتبات البحث	١٩٣١	٤٤	نعم
اتحاد مكتبات الموسيقى	١٩٣١	٨٥	لا
اتحاد الكتبات الكاثوليكية	١٩٣٢	٤٦٣	لا

وفى نفس الوقت كان هناك فيض من الاتحادات المحلية والإقليمية والولايات والاتحادات ذات الأغراض الخاصة التى ينتمى إليها المكتبيون. وفى مهنة الأربعين ألف مكتبى نظر إلى هذا التجزئ على أنه أمر غير مرغوب فيه. كما كان عدد هذه المنظمات أكبر بكثير من أن يتم التنسيق الفعال بينها وبين أعضائها. وقد نظر اتحاد المكتبات إلى تزايد عدد الاتحادات الوطنية على أنه أمر جد خطير وخاصة تلك التى لا ترتبط به. وربما جاء العكس صحيحاً أيضاً فلو أن اتحاد المكتبات الأمريكية وضع حاجات نوعيات المكتبات وجماعات المكتبيين الخاصة موضع الاعتبار، ربما لم تكن هناك حاجة إلى عدد كبير من تلك الاتحادات الوطنية. ولكن الآن لقد نشأت تلك الاتحادات وغدا من الصعب التغيير. لقد رأى المكتبيون الذين أسسوا الاتحادات الشابة الصغيرة أنه من المستحيل عليهم أن يندمجوا اندماجاً كاملاً فى الاتحاد الأقدم والأكبر أى اتحاد المكتبات الأمريكية. ولذلك كان من الأصوب إنشاء اتحاد عام ينسق أنشطة الاتحادات القائمة جميعاً تحت قيادة مركزية واحدة. وفى نفس الوقت لايؤدى إلى حل أى من تلك الاتحادات الموجودة بالفعل، وأى تنظيم ينشأ مستقبلاً يأخذ مكانه تحت المظلة. وكان هذا الحل هو الأمثل من هذه الزاوية. ورغم كل المزايا الموجودة فى هذا الحل، إلا أنه لم يكن هناك حماس كاف حتى داخل اتحاد المكتبات الأمريكية نفسه له. وكانت النتيجة النهائية لمناقشات ثلاث سنوات حول الموضوع لا شىء تقريباً.

الاتحاد وجهود السلام فى العالم

بعد اتساع نطاق الحرب فى أوروبا كانت المسألة مجرد مسألة وقت حتى تدخل الولايات الحرب دخولاً كاملاً. وكانت المصانع تعمل ليل نهار لإنتاج متطلبات الحرب وزمن الحرب. وكان الإنتاج فى كثير من الأحيان يوجه من الناحية الاستهلاكية إلى الناحية العسكرية. وكان قرار دخول الحرب قاب قوسين أو أدنى من الصدور، رغم أنه حتى صيف ١٩٤٠م لم يكن الكونجرس قد وافق عليه بعد. وقد اتخذ المكتب التنفيذى للاتحاد قراراً باستعداد كل أنواع المكتبات للتعاون مع العمل العسكرى. وقد نظر البعض إلى هذا القرار على أنه سابق لأوانه ولكنه كان يتمشى مع روح الحرب التى سادت البلد. وكانت هذه الروح والاتجاه الوحيد نحو الحرب قد

نبهت بعض الأقليات الصغيرة الحجم فى الدولة. وقد ظهر على سطح العمل المكتبى للحرب ما عرف فى ذلك الوقت باسم (مجلس المكتبيين التقدميين). وقد أثار هذا المجلس حفيظة المجلس التنفيذى للاتحاد بعد أن بعث ببرقية سلام إلى روزفلت خلال مؤتمر سنة ١٩٤٠ تبدأ بالعبارة الآتية:

«وقد نبهتنا التطورات المتلاحقة فى هذا البلد إلى احتمال التورط فى الحرب الأوروبية، فإننا نحن المكتبيين المجتمعين فى المؤتمر السنوى الثانى والستين لاتحاد المكتبات الأمريكية فى سنسناتى من السادس والعشرين من مايو إلى الأول من يونيه، ندعوكم بكل الاحترام إلى الحفاظ على السلام فى هذا البلد».

وقد غضب المجلس التنفيذى للاتحاد من هذه البرقية فقد يساء فهمها على أنها من اتحاد المكتبات الأمريكية ووصف البرقية بأنها مخادعة ومضللة على الرغم من أنها كانت موقعة من «مجلس المكتبيين التقدميين». وقد اضطر المجلس التنفيذى للاتحاد إلى أن يبعث ببرقية إلى الرئيس روزفلت يفسر له الأمر ويؤكد على أن مجلس المكتبيين التقدميين يعبر فقط عن رأى قلة قليلة من المكتبيين وليس له سلطة التعبير عن مجموع المكتبيين حول هذا الموضوع. واستطردت البرقية تقول ولو أن الجمعية العمومية لاتحاد الكتبات علمت بموضوع البرقية الأصلية لرفضته جملة وتفصيلاً. وقد انتقد البعض موقف الاتحاد من البرقية الأصلية ومن الرد عليها بهذا الشكل وقد سمح البيت الأبيض بنشر نص هذه البرقية، رغم أنه لم يسمح بنشر البرقية الأصلية. وقام الاتحاد أيضاً بنشر نص برقيته فى مجلة الاتحاد، بينما تم تجاهل نص برقية «مجلس المكتبيين التقدميين».

وفى مسألة أخرى تتصل ب «برقية السلام» هذه، حدث نزاع طفيف بين أعضاء وإدارة «**المائدة المستديرة للأعضاء الشبان**» حيث قام أعضاء هذه المائدة بتوقيع برقية السلام المشار إليها إلى روزفلت. وقد رأى رئيس المائدة والسكرتير حذف هذه الواقعة من محضر أعمال المائدة بناء على طلب المجلس التنفيذى. وكان تبرير ذلك أن التصديق على البرقية لا يدخل فى صميم عمل المائدة. وكان من حق أعضاء المائدة الاحتجاج على ذلك التصرف فى الاجتماع التالى. وكان حذف تصديق الأعضاء على برقية السلام من جانب إدارة المائدة عملاً غير قانونى وغير لوائحى.

اتحاد المكتبات الأمريكية والحرية الفكرية

أثارت الحرب التى كانت تقترب من الولايات المتحدة مخاوف الناس إزاء الأمن الداخلى. تطلبت هذه المخاوف وضع إشراف دقيق ومباشر على الدعاية ومطبوعاتها والإعلام الداخلى وأدواته. وكان السؤال المطروح على جانب المكتبات هو هل تقوم المكتبات من جانبها بفرض قيود على هذا النوع من المطبوعات؟ وقد أثار هذا السؤال جدلاً كبيراً بين أمناء المكتبات فى مؤتمر سنسناتى سنة ١٩٤٠م. وكان الرأى هو عدم إساءة استخدام الديمقراطية الأمريكية وعدم ترك الحبل على الغارب ومن ثم كان الاتجاه نحو تقييد استعمال المواد الدعائية المسمومة.

وكان الاتحاد من قبل قد شكل لجنة خاصة لبحث موضوع الرقابة: رقابة المكتبات على تداول المطبوعات التى يعتقد أنها تبث دعاية مغرضة. وهذه اللجنة كما أشرت فى موضع سابق من هذا البحث تتألف من سترلنج نورث؛ ألفرد نايلسين؛ فوريست سبولدنج. وقد قدمت اللجنة تقريرها أمام مؤتمر سنسناتى. وقد نبه التقرير المجلس إلى أن الاتحاد قد قبل وثيقة المكتبة للحقوق سنة ١٩٣٠، وأنه إذا كانت وثيقة الحقوق هذه تعنى شيئاً فإن على الاتحاد أن يتخذ إجراءات من شأنها حماية أمناء المكتبات. وأى أمين مكتبة أو مجلس مكتبة يطالب بالرقابة على ما لديه من مطبوعات فلابد له من حماية وتأييد. وكانت اللجنة حريصة تماماً على التفريق بين الرقابة واختيار الكتب. وقد اقترحت اللجنة بداية تشكيل لجنة جديدة للحرية الفكرية. هذه اللجنة يكون لها سلطة تمثيل اتحاد المكتبات الأمريكية فى حماية الحرية الفكرية وحقوق المستفيدين من المكتبات. وقد قبل المجلس الاقتراح وشكلت (**لجنة الحرية الفكرية**) فى نهاية سنة ١٩٤٠م.

عندما عرضت وثيقة المكتبة للحقوق لم تكن هناك اعتراضات تذكر عليها وتم قبولها. وعند عرض تشكيل لجنة الحرية الفكرية فإنه قبل أيضاً دون اعتراضات تذكر. ومع ذلك فإنه مع تطبيقهما عملياً وأصبحا على أرض الواقع أخذت اتجاهات أمناء المكتبات إزاءهما تتغير. وفى سنة ١٩٤٤ كانت هناك ضغوط تمارس على لجنة الحرية الفكرية لتقوية دور اتحاد المكتبات الأمريكية فى القضايا المتعلقة بالرقابة. وكان

السبب المباشر آنذاك فى إثارة هذا الدور هو الاعتراض الشعبى العارم على كتاب جون كارلتون (تحت الغطاء). وكان هذا الكتاب واسع الانتشار قد أثار حفيظة كثير من المواطنين الذين طالبوا المكتبات العامة بعدم اقتنائه. وكانت هناك جهود تبذل لعدم توزيعه بين أفراد القوات المسلحة. وكانت نتيجة النزاع حول هذا الكتاب توصية من اللجنة إلى مجلس الاتحاد بإضافة الفقرة التالية إلى وثيقة الحقوق:

«إن الكتب التى تثبت صحة الحقائق الواردة بها يجب ألا تحجب أو تستبعد من المكتبة لمجرد أن بعض الأشخاص لا يوافق عليها».

ورغم أن أغلبية المجلس قد وافقت على ذلك استجابة للاستفتاء البريدى الذى تم، إلا أن نسبة الثلثين لم تتحقق عند الاقتراع عليها. ومن هنا لم يدرج هذا الاقتراح فى الوثيقة. وبعد ذلك وفى مناسبة أخرى اقترع المجلس مرة ثانية وتمت الموافقة. ولم يكن كتاب كارلتون هو الكتاب الوحيد الذى أثار قضية الرقابة بل كانت هناك كتب عديدة أخرى. ولهذا نشطت لجنة الحرية الفكرية لجمع بيانات على المستوى الوطنى حول حظر الكتب. وبدأت اللجنة فى إعداد ملفات كبيرة حول تلك الأحداث من جميع أنحاء القطر. ومع ذلك بقيت القضية الأصلية دون حسم. وماذا كان الإجراء عندما خرقت حقوق الوثيقة؟ وما هى الإجراءات التى تتخذ لحماية المكتبيين من الهجوم عليهم؟ وللأسف لم تكن هناك إجابة على هذين السؤالين. وكان تيار الكتب الجنسية قد اشتد فى تلك الآونة ولم تعد المسألة بالنسبة للمكتبة هى نشترى أو لا نشترى وكان هناك اعتراض قوى ضد هذه الكتب وتمثل ذلك فى عشرات من الخطابات التى ترد بانتظام إلى مجلة الاتحاد؛ ومجلة المكتبات بل وإلى إدارة اتحاد المكتبات. وفى بعض الأحيان يصعب على المرء التمييز بين جهود الرقابة من جانب الجمهور وعملية اختيار الكتب من جانب أمناء المكتبات. وربما يتحد الأمران معاً ويكون مبرر عدم الاقتناء متشابهاً.

وبطبيعة الحال فإن النشاط المعادى للفكر كان أكثر فى فترة ما قبل الحرب منه فى فترة ما بعد الحرب. وكان الخوف من الشيوعية قد تزايد فى الولايات المتحدة واتسع أوار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حتى لقد بلغت فى

بعض الأحيان درجة الهستيريا. وكما وصفها أحد الكتاب بفترة «الخوف العظيم»: ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤. وكان هناك تحسب من فرض رقابة على المكتبات بسبب هذا الخوف فى جميع أنحاء الولايات المتحدة.

فى سنة ١٩٤٨ قام اتحاد المكتبات الأمريكية بوضع معيارين لتقوية دور أمناء المكتبات فى حماية الحرية الفكرية. **أولهما** تنقيح وثيقة المكتبة للحقوق على يد لجنة الحرية الفكرية. وجاء التنقيح أقوى وأكثر التزاماً مما كانت عليه الوثيقة الأصلية التى تم إقرارها سنة ١٩٣٩. وفى الوثيقة الجديدة جاء أنه لا يجوز اختيار الكتب على أساس من الجنس، أو الجنسية، أو الاتجاهات السياسية أو الدينية للمؤلف. أما الوثيقة السابقة فقد ذكرت أن هذه العوامل لا ينبغى أن تؤثر فى عملية الاختيار. كما أكدت الوثيقة الجديدة على أن محاولات الرقابة من جانب الأفراد أو الجماعات يجب أن ترفض بحسم من جانب أمناء المكتبات كجزء من مسئوليتهم فى تأمين الوصول الحر إلى المعلومات. وقد وافق مجلس اتحاد المكتبات الأمريكية على الوثيقة الجديدة (وثيقة المكتبة للحقوق) فى ١٨ من يونية ١٩٤٨.

وفى نفس ذلك اليوم وافق المجلس على وثيقة أخرى فى مجال الحرية الفكرية، حيث قدم ديفيد بيرننجهاوزن رئيس لجنة الحرية الفكرية، وثيقة يعترض فيها على «استقصاء الولاء» فى المكتبات. وعلى الرغم من موافقة المجلس على هذه الوثيقة إلا أنها لم تلق التأييد القوى الذى لقيته وثيقة الحرية الفكرية. أما حكاية استقصاء الولاء فترجع إلى أنه بعد الحرب الثانية انتشر الخوف بين الأمريكيين بل والهلع من الشيوعية والمنظمات الموالية للشيوعيين فى أمريكا. وبالتالى كانت هناك استقصاءات حول هذا الموضوع فى المكتبات. ولم يفهم الأمريكيون لماذا يعترض أى شخص غير شيوعى على هذه الاستقصاءات. وكما جاء فى وثيقة اللجنة أن تلك الاستقصاءات كانت فى ظاهرها بريئة وغير ضارة ولكن تحت السطح كانت خرقاً أكيداً لحرية الفكر. وكان الهدف الرئيسى للاستقصاء هو الرغبة فى معرفة كيف يفكر الموظف العام إزاء الشيوعية والشيوعيين.

والحقيقة أن مشكلة «استقصاء الولاء» هذه قد برزت على السطح مرات ومرات بعد

ذلك، وكانت أعقد وأكبر من أن تحل بصدور وثيقة أو بيان. وأكثر من هذا بدأ بعض أمناء المكتبات يتساءلون عن جدوى صدور مثل هذه الوثيقة فقد كانت هناك إدانة عامة لمثل هذه الاستقصاءات. وكانت مسألة قسم الولاء واستقصاءات الولاء قد انتشرت فى أمريكا فى ذلك الوقت انتشاراً كبيراً.

وطالما بقيت مسالة «استقصاء الولاء» و«قسم الولاء» مسألة نظرية بحتة فقد شعر المكتبيون أن إساءة استخدام هذا القسم يمثل خطراً حقيقياً عليهم. وعندما بدأ طرد الموظفين والعمال الذين يرفضون قسم الولاء من أعمالهم، بدأ الخطر يظهر بصورة جلية. وكانت أول أمينة مكتبة تفقد وظيفتها بسبب قسم الولاء هذا هى إليزابيث هاس من مكتبة إينوح برات الحرة. وكان إليزابيث قد خدمت خلال الحرب العالمية الثانية فى «فريق الطيران النسائى». وكان رفضها التوقيع على قسم الولاء فى مارس ١٩٥٠ نابعاً من أسباب سياسية ودينية. وقالت أن القسم نفسه لا ينطوى على أى شيء تتحفظ إزاءه ولكن القانون الذى بنى عليه هذا القسم هو شر خالص وإنكار للمبادئ. وأن طرد العاملين الذين لا يقسمون يمين الولاء هذا هو قمة المأساة آنذاك. وهناك حالة أخرى من حالات طرد المكتبيين بسبب قسم الولاء هذا وكانت أول حالة ترفع فيها قضية أمام المحاكم فى جميع الولايات المتحدة هى حالة جوليا شتينر أمينة مكتبة لوس أنجلوس. وكان قد طلب إليها أن تكشف عما إذا كانت عضواً أو موالية أو مؤيدة لأى من الـ ١٤٤ منظمة التى حددتها لجنة كاليفورنيا للأنشطة غير الأمريكية ووصفتها بأنها «مخربة». ورفضت الإجابة ورفعت قضية أمام المحاكم الابتدائية إلى المحكمة العليا. وقد رفضت المحكمة النظر فى القضية على أساس أن جوليا شتينر لم تفصل من العمل بسبب رفضها الإجابة. وقد اتضح للناس من هذه الحالات مدى خطورة مسألة «استقصاء الولاء» و«قسم الولاء». ولم يكن القسم بالضرورة فعالاً فى محاربة عمليات التخريب طالما أن بعض الناس غير الشرفاء يمكن أن يقسموا حانثين ولا يلتزموا بتلك الأيمان. ولكنها مع ذلك تسببت مع ذلك فى طرد بعض الشرفاء من أصحاب المبادئ الذين رفضوا أداء القسم أو الإجابة على الأسئلة على نحو ما

حدث لأمينتى المكتبة اللتين رفضتا من حيث المبدأ هذا القسم. وقد صدرت وثيقة أخرى عن الاتحاد تؤكد إدانته لإساءة استخدام «قسم الولاء» و«استقصاء الولاء».

وفى السنة التالية (١٩٥١) لذلك حدث اعتداء آخر على حرمة الفكر. فقد كتب بعض المكتبيين عدة مرات أنهم يتعرضون لمحاولات من جانب بعض المنظمات لحمل المكتبة على تمييز بعض الكتب بعلامات معينة وكان ذلك بقصد شد انتباه المستفيدين إلى قراءة هذه الكتب. وكانت بعض هذه المنظمات من المنظمات الوطنية مثل «أبناء الثورة الأمريكية». وقد طلبت هذه المنظمات وضع تلك العلامات على الكتب التى تحبذ الشيوعية أو التى صدرت عن مؤسسات شيوعية. أما منظمة «أبناء الثورة الأمريكية» فقد اقترحت استبعاد هذه الكتب أساساً من المكتبة أو حجبها عن المستفيدين. ولم يكن هذا النشاط المضاد قاصراً على المنظمات الوطنية بل امتد كذلك إلى المنظمات الدينية التى مارست الضغوط أيضاً على المكتبات لاستبعاد المواد المعارضة. وفى إبريل سنة ١٩٥١م اتصل بلجنة الحرية الفكرية إحدى جماعات الضغط فى نيوجيرسى لتبنى خطتها فى وضع علامات على المطبوعات الشيوعية والمخربة فى المكتبات. وكانت نتيجة هذا الاتصال بيان قوى جداً من اللجنة بإدانة تمييز المطبوعات فى المكتبات. وقد تبنت إحدى المكتبات هذا البيان بلا تردد فى الثالث عشر من يوليو سنة ١٩٥١. وقد أعاد التأكيد على إيمانه بالديمقراطية وإدانة أية محاولة لسد الطرق أمام الفكر. وقال إن «تمييز» المطبوعات هو عمل من أعمال الرقابة وخرق لوثيقة المكتبة للحقوق.

وفى سنة ١٩٥٣ كانت هناك محاولات لاختبار مبدأ «حرية المعلومات» فى بعض المكتبات الأمريكية فى الدول الأجنبية. وقد ألمحت إلى ذلك إحدى خطب الرئيس دوايت أيزنهاور عندما طلب الرئيس فى خطبته إلى طلبة كلية دارتموث عدم الاشتراك فى حرق الكتب وربما كانت تلك إشارة إلى صيادى الكتب الشيوعية من أمثال السناتور الأمريكى جوزيف مكارثى الذى كان يضغط على وزارة الخارجية لإزالة كل الكتب الشيوعية من مكتباتها. وفى ١٦ يونية ١٩٥٣، أى فى اليوم التالى لخطاب الرئيس كشف وزير الخارجية جون فوستر دوليس عن أن مكتبات الوزارة قامت

بالفعل بحرق مجموعة من الكتب. وعلى الرغم من أنه رفض إعطاء تفاصيل إلا أنه ذكر أن ١١ كتاباً تم إعدامها فى مكتبات إدارة الاستعلامات. وفى الأيام التالية على ذلك كان من الواضح أن إدارة الرئيس أيزنهاور كانت مضطربة حول هذا الموضوع. ومما ضاعف المشكلة أن الرئيس أضاف أنه مع إعدام الكتب التى تسيء إلى الحكومة الأمريكية إذا كانت تلك الكتب فى مكتبات أمريكية حكومية فى الخارج. وفى نفس الوقت أنكر غاضباً أنه كان يقصد السناتور مكارثى. وقد أكد مكارثى نفسه ذلك بقوله أن الرئيس لا يمكن أن يقصدنى فأنا لم أحرق أية كتب. ولكن سلوك وزارة الخارجية إزاء الكتب قد واجه انتقادات عنيفة من جانب اللجنة الفرعية لتقصى الحقائق تلك اللجنة التى كان يرأسها السناتور مكارثى. وتحت ضغوط مكارثى أصدرت وزارة الخارجية عدة توجيهات لإزالة بعض الكتب من رفوف المكتبات واستبعادها. ففى منشور ١٧ مارس كانت هناك توجيهات باستبعاد كل الدوريات التى تتضمن مقالات تسيء للولايات المتحدة. وفى منشور صدر فى ١٣ مايو من نفس السنة، نجد قائمة بستة عشر مؤلفاً يجب استبعاد كتبهم من المكتبات ومراكز المعلومات ولم تقدم المنشورات تبريرات أو أسباب لذلك. وقد مثل هؤلاء المؤلفون الستة عشر أمام لجنة مكارثى ورفضوا القول بأن كانوا شيوعيين أم لا. وقد ذكرت جريدة نيويورك تايمز أن المسألة كانت أكبر من مجرد ١٦ مؤلفاً فى منشور ١٣ مايو، وقالت أن ٢٠٠ عمل لأربعين مؤلفاً استهدفت وإن لم يكن بالضرورة فى كل المكتبات. ويبدو أنه لم تكن هناك مكتبات أخرى تحذو حذو مكتبات إدارة الاستعلامات فى استبعاد الكتب.

وبعد أن تنبه اتحاد المكتبات الأمريكية إلى عملية الهجوم على الحرية الفكرية، كتب رئيس الاتحاد روبرت دونز فى الخامس عشر من يونية سنة ١٩٥٣ إلى رئيس الولايات المتحدة أيزنهاور بهذا الشأن، وقد رد عليه أيزنهاور بأن الحرية لا يمكن أن تخدم أدوات الإرهابيين وأن الحرية الفكرية مكفولة فى أرضها. وعندما قرئ خطاب أيزنهاور فى المؤتمر السنوى لاتحاد المكتبات صفق المكتبيون طويلاً.

الإتحاد وخطط الحرب وما بعد الحرب

فى سنة ١٩٤١ كانت الولايات المتحدة تستعد لحرب يعرف الناس أنه يمكن تجنبها. وقد اتخذت احتياطات سنة ١٩٤٠ لرفع عدد أفراد القوات المسلحة إلى ٦٢٠,٠٠٠ مقاتل. وعلى الرغم من أنه من الناحية العسكرية حتى ذلك الوقت لم يكن للولايات المتحدة عدو محدد، فإن البلد كانت تعيش حالة بين السلم والحرب. ومنذ سبتمبر ١٩٣٩ لم تكن هناك إلا طوارئ بسيطة، ولكن فى ٢٧ من مايو ١٩٤١ رفع الرئيس حالة الطوارئ فى البلد إلى الدرجة القصوى. ومعنى هذا أن تدخل البلد الحرب فى أى وقت. وكان ضرب اليابان للأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور فى ٧ من ديسمبر ١٩٤١م آخر خيط فى أمل السلام.

وفى كل خطوة كانت البلد تخطوها نحو التعبئة، كانت المكتبة الأمريكية واتحاد المكتبات الأمريكية فى مقدمة أية أنشطة دفاعية عن البلد. وهنا كان لمكتبيى الحرب العالمية الثانية ثلاث ميزات يتفوقون بها على مكتبيى الحرب العالمية الأولى. **الأولى** علمهم المسبق ولفترة طويلة بأن البلد سوف تدخل الحرب. وعلى الرغم من أنه كانت هناك علامات على تورط الولايات المتحدة فى دخول الحرب العالمية الأولى إلا أن المكتبة الأمريكية فوجئت بدورها فى تلك الحرب. ولكن الوضع فى الحرب الثانية كان مختلفاً. ورغم أن الهجوم على بيرل هاربور كان مفاجأة مخيفة إلا أن المكتبيين لم ينتظروا حتى تجيء الحرب الحقيقية ولقد كان استعدادهم للاشتراك من فترة طويلة. **الثانية**: الخبرة التى اكتسبها المكتبيون من عملهم خلال الحرب العالمية الأولى ومن ثم استفادوا منها فى إدارة عملهم فى الحرب العالمية الثانية. **الثالثة** اعتراف وزارة الحرب الأمريكية بقيمة الكتب والمكتبات والخدمات المكتبية فى الترفيه عن الجنود.

وبسبب الأهمية الكبيرة للمكتبات وقيمة الخدمة المكتبية المقدمة للجنود، فقد وضعت الاستعدادات للقيام بمشروع مستفيض للخدمة المكتبية. هذا المشروع وضعته وأشرفت عليه ونفذته وزارة الحرب الأمريكية بدلاً من اتحاد المكتبات الأمريكية. ففى داخل القوات المسلحة أنشئت المكتبات داخل جميع معسكرات الجيش تقريباً وكانت تحت إشراف إدارة التوجيه المعنوى. ولم يأت مارس ١٩٤١م إلا وكان هناك ٧٥

مكتبة معسكر على رأس كل منها أمين مكتبة مؤهل، ارتفع عددها بعد ذلك إلى ١٢٥ مكتبة. وقد رصدت إدارة التوجيه المعنوى أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ دولار لشراء الكتب لتلك المكتبات. أما بين القوات البحرية فقد كانت المكتبات تنظم بنفس أسلوب ١٩٢٠ عقب الحرب الأولى حيث وزعت المكتبات على المحطات البحرية والمستشفيات والسفن البحرية. وعلى الرغم من وجود فرصة لتطور المكتبات العسكرية بأفضل مما قدمت عليه إلا أنها عموماً كانت أحسن مما كانت عليه فى الحرب الأولى.

وعلى الرغم من أن وزارة الحرب الأمريكية قد قامت بكثير من الأنشطة المكتبية، إلا أن اتحاد المكتبات الأمريكية كان أمامه هو الآخر الكثير مما يمكن أن يقوم به. وعلى سبيل المثال ففى نوفمبر سنة ١٩٤١ لاحظ رئيس الاتحاد تشارلز براون بأن طلبات المساعدة التى ترد إلى الاتحاد قد ازدادت زيادة كبيرة فى ذلك الوقت. وقد كتب فى رحلته إلى واشنطون بأن أربع وزارات ووكالات فيدرالية قد طلبت مساعدة الاتحاد. وقد تمت إعارة جوليا ميريل من إدارة الاتحاد إلى مكتب التربية لإعداد دراسة عن احتياجات المكتبات فى مناطق الحدود الدفاعية واحتياجات المكتبات العامة الطارئة. وقد قام اتحاد المكتبات الأمريكية بالتعاون مع المنظمات بإعداد قوائم مبدئية باحتياجات القوات المسلحة من الكتب وقد أطلق على هذا العمل وما تلاه اسم (الحملة الوطنية لكتب الدفاع) تحت إشراف ألثى وارين من مكتبة لوس انجلوس العامة وقد التحق بهذا العمل مع اتحاد المكتبات الأمريكية فيما بعد منظمة الصليب الأحمر الأمريكية، ومنظمة الخدمة المتحدة. وقد قدرت الحاجة إلى الكتب آنذاك بما بين ٥ و ١٠ مليون كتاب. وقد قدر هذا العدد على أساس احتياجات: غرف الجنود، ٤٠٠٠ قاعة مطالعة فى المعسكرات المختلفة، احتياجات القوات البحرية، المستشفيات العسكرية. وحتى قبل أن تبدأ الحملة فعلاً كانت بعض المنظمات المحلية قد أخذت فى جمع الكتب بطريقتها الخاصة فقامت مكتبة شيكاغو العامة بجمع عشرين ألف كتاب من أجل الجنود. وفى نيوجيرسى جمعت آلاف الكتب وأرسلت إلى مكتبات المعسكرات من خلال جهود مكتبة نيوجيرسى العامة. وقامت المكتبات المختلفة فى

جميع أنحاء الولايات بجمع ما أمكنها جمعه من الكتب التى توقعت أن يحتاجها الجنود الشبان قبل أن تبدأ الحملة القومية. وفى الثانى عشر من يناير ١٩٤٢ بدأت الحملة الوطنية لكتب الدفاع باسم جديد (حملة كتب النصر). ويعكس تغيير الاسم الاتجاه الوطنى الجديد فى أمريكا بعد هجوم اليابان على بيرل هاربور. وتحت شعار **نحن نريد الكتب** قام المكتبيون بجهود خارقة لجمع عشرة ملايين كتاب للجنود. وقد استخدمت المكتبات كمراكز لتجميع الكتب فى عموم الولايات المتحدة، ولكن إدارة الحملة نفسها كانت فى ناطحة السحاب الشهيرة فى نيويورك (إمباير ستيت). وقد استمرت ألثى وارين على رأس الحملة حتى الأول من إبريل سنة ١٩٤٢ حين عادت إلى مكتبتها العامة فى لوس أنجلوس. وقد حل محلها جون كونر من مكتبة جامعة كولومبيا الطبية. وبسبب النجاح الكبير الذى حققته الحملة والدعاية التى صاحبتها فقد أطلق الرئيس روزفلت تسمية **(يوم كتاب النصر)** على يوم ١٧ من إبريل. فحتى ذلك اليوم كان الشعب الأمريكى قد قدم تسعة ملايين كتاب، وقد استمرت الحملة بعد ذلك إلى أن تم جمع اثنى عشر مليون كتاب. وكان من بين هذا العدد ستة ملايين كتاب وجدت صالحة لتوضع كما هى فى المكتبات المختلفة. وكانت أغلب الكتب التى تم التبرع بها من القصص على نحو ما كان عليه الحال فى حملة الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من أن المكتبيين كانوا على رأس الحملة إلا منظمات أخرى قد ساهمت فيها. وكان تسجيل الكتب وتغليفها وتعبئتها هى وظيفة تلك المنظمات بالدرجة الأولى، على نحو ما قامت به بنات الكشافة، صبيان الكشافة، بنات نار المعسكر. وقد قامت بعمليات نقل الكتب منظمات عديدة مثل منظمة النقل الأمريكية، شركات النقل العام، شركات اللبن، الصليب الأحمر الأمريكى، خدمات النساء المتطوعات الأمريكيات. وقام العديد من المؤلفين بالكتابة عن الحملة فى الصحف والمجلات وعقدوا اللقاءات وألقوا المحاضرات فى سبيل حث الناس على التبرع بالكتب. وقد تناغمت هذه الجهود معاً بحيث قال عنها جون كونور فى النهاية أنها نجحت.

وفى السنة التالية اتخذ القرار بالقيام بحملة جديدة تحت نفس الاسم (حملة كتاب النصر) وقد بنيت الحملة الجديدة على أساس تزايد احتياجات الجنود وأن الحرب لن

تتوقف سريعاً. وقد قام كونور مرة ثانية بإدارة الحملة. وقد كانت هناك مجموعة دروس مستفادة من الحملة الأولى طبقت هنا. ومن بينها أن بعض كتب جمعت فى الحملة الأولى ولم تكن مرغوبة من جانب أفراد القوات المسلحة مثل الكتب الموجهه للنساء والأطفال ومن هنا استبعدت من الحملة الثانية. وقد أسفرت الحملة الثانية عن مجموعة قليلة من الكتب ولكنها مفيدة للغاية. وكان الناس أيضاً قد أصبحوا واعين بما يفيد القوات المسلحة وما لا يفيد وذلك بسبب الإعلان المتزايد عن الاحتياجات القرائية للجنود. وعند إغلاق الحملة وقفل باب التبرع بلغ عدد الكتب سبعة ملايين كتاب تم توزيع ٤,٥٠٠,٠٠٠ كتاب على مكتبات الخدمة.

الأنشطة الوطنية والدولية للإتحاد

قام اتحاد المكتبات الأمريكية كذلك بجمع تبرعات مالية من منظمات مختلفة بغرض تقديم خدمات مكتبية للقوات المسلحة. وعلى الرغم من أن مؤسسة كارينجى قد قللت مساعداتها إلى اتحاد المكتبات إلى حد كبير، إلا أنها قدمت من حين لآخر مساعدات صغيرة لهذا الغرض.

ولقد كتب تشارلز براون رئيس الاتحاد آنذاك أنه تقدم بطلب منحة قدرها ٤٠,٠٠٠ دولار إلى المؤسسة ولكن الاستجابة كانت سلبية، فى الوقت الذى قدمت فيه المؤسسة مائة ألف دولار لكليات الزنوج لتطوير مكتباتها. وفى جامعة أتلانتا أنشئت كلية مكتبات للزنوج بمنحة مقدمة كذلك من مؤسسة كارينجى. وعلى الجانب الآخر قامت مؤسسة روكفلر بتقديم منحة لاتحاد المكتبات الأمريكية للقيام بمشروع «كتب من أجل أوروبا». وبسبب ظروف الحرب تم شراء كتب البحث وخزنت فى الولايات المتحدة ولم ترسل إلى أوروبا. وبعد الحرب يمكن إرسال هذه الكتب إلى المكتبات الأوروبية.

ولتوثيق الصلات مع المكسيك قام اتحاد المكتبات الأمريكية بإنشاء مكتبة فى مكسيكو سيتى. وقد سميت باسم (مكتبة بنيامين فرانكلين) وقد أعدت على غرار المكتبات العامة الأمريكية. وكانت جميع كتبها ودورياتها من الولايات المتحدة. وكان تركيز المكتبة على الشئون الدولية، وقصد بها أن تكون مركز التبادل البحثى بين

المكسيك والولايات المتحدة. بالإضافة إلى جعل المكتبة مركزاً لتعلم اللغة الإنجليزية والأسبانية والتفقه فيهما. وقد جاء تمويل المكتبة من مؤسسة روكفلر، رغم أن الفكرة نبعت من وزارة الخارجية الأمريكية. وقد تم اختيار اسم المكتبة بعد مشاورات مستفيضة بين وزارة الخارجية واتحاد المكتبات الأمريكية.

وكان الاسم المقترح أولاً من جانب الاتحاد هو (مكتبة دوايت مورو) وقد اعترض على ذلك ممثل وزارة الخارجية لأنه (يشم منه رائحة البترول). وقد تم الاتفاق أخيراً على اسم بنيامين فرانكلين لأنه كان معروفاً لدى المكسيكيين وليست له أية دلالة سياسية، بالإضافة إلى نشاطه فى إنشاء المكتبات والإنفاق على دراسة الأسبانية لتعميق التفاهم مع أمريكا اللاتينية. وكان أول مدير للمكتبة هو هارى ليندنبرج. وكان قد خرج على المعاش من مكتبة نيويورك العامة. وكان مشروع هذه المكتبة جزء من اتجاه الولايات المتحدة نحو جيرانها فى الجنوب. وخاصة أن النفوذ الألمانى كان قد بدأ يتغلغل فى أمريكا اللاتينية خلال الحرب العالمية الأولى. وهكذا فإن السياسة الأمريكية خلال سنتى ١٩٤١، ١٩٤٢ كانت تتجه صوب أمريكا اللاتينية. ومن هنا تشكلت أيضاً سياسة ونشاطات اتحاد المكتبات الأمريكية. لقد قام اتحاد المكتبات الأمريكية بتنظيم برامج لتعليم أمناء المكتبات سنة ١٩٤٢ وذلك فى المكتبة الوطنية فى كولومبيا. وكانت جهدا مشتركاً بين وزارة التعليم فى كولومبيا والاتحاد. وقد حضر هذه البرامج مائة أمين مكتبة من كولومبيا والدول المجاورة. وقد توفرت مؤسسة روكفلر على تمويل هذه البرامج مع مبالغ إضافية من وزارة الخارجية الأمريكية. كذلك بدأ الاتحاد برنامج (كتب من أجل أمريكا اللاتينية) فى نفس سنة ١٩٤٢. وكان الهدف منه جمع كتب من المؤلفين فى الولايات المتحدة للمكتبات فى أمريكا اللاتينية على غرار مشروع (كتب من أجل أوروبا). وهناك نشاطات أخرى قام بها الاتحاد مثل إنشاء مكتبات للولايات المتحدة فى مونتفديو، ماناجوا كما قدمت منح لأمناء المكتبات من أمريكا اللاتينية للدراسة فى الولايات المتحدة. وكانت هناك حاجة متزايدة فى الولايات المتحدة لمعرفة تاريخ وحكومات أمريكا اللاتينية ولذلك كانت هناك دراسات مشتركة بينية مع المؤسسات المكتبية الأمريكية فى هذا الصدد. وبينما

كان اتحاد المكتبات يقوم بنشاط خلاق على المستوى الدولى؛ أصيب مشروعان دوليان له بانتكاسة كبرى. **المشروع الأول:** المكتبة الأمريكية فى باريس حيث اضطر موظفوها والرعايا الأمريكيون إلى إخلائها والرحيل بسبب الهجوم الألمانى سنة ١٩٤٢. ورغم الصعوبات الجمة ظلت المكتبة مفتوحة إلى حين. **والمشروع الثانى:** كتب من أجل أوروبا، الذى كانت تموله مؤسسة روكفلر والذى أسفر عن شراء آلاف الكتب للمكتبات الأمريكية ولكن ظروف الحرب حالت دون الاستمرار فيه وتوقف المشروع بعد توقف التمويل سنة ١٩٤٢.

مجلس الاتحادات الوطنية للمكتبات

كما عرضت من قبل كانت الاتحادات الوطنية فى مجال المكتبات قد تعددت إلى جانب الاتحادات المحلية واتحادات الولايات والاتحادات النوعية: ومن هنا شعر المكتبيون بضرورة وجود مظلة تظلل هذه الاتحادات جميعاً وتشجيع التعاون فيما بينها. وكان هناك حتى ذلك الوقت واحد وعشرون اتحاداً وطنياً للمكتبات على مستوى الدولة وليس بينها تعاون تقريباً وحتى الاتحادات التى كان ارتباطها ظاهرياً مع اتحاد المكتبات الأمريكية كان التعاون فيما بينها ظاهرياً محدوداً أيضاً. وقد تمت مناقشة هذه المشكلة مرة أخرى فى تقرير لجنة الأنشطة بالاتحاد والذى قدمته سنة ١٩٣٩. وطبقاً لما جاء فى هذا التقرير فإن الملوم فى كثرة الاتحادات الوطنية هو بالضرورة اتحاد المكتبات الأمريكية. وقد طالب التقرير الاتحاد بأن يعلن عن ترحيبه بتعيين أعضاء من الاتحادات الوطنية المختلفة فى لجانه. واستجابة لذلك الاقتراح تشكلت عدة لجان مشتركة مع الاتحادات الأخرى. وأكثر من هذا تشكلت لجنة للعلاقات مع الاتحادات الأخرى ولكنها للأسف كانت مظهرية لأنها لم تفعل أى شىء. وفى التاسع عشر من يونية ١٩٤١م اقترح اتحاد المكتبات المتخصصة تشكيل مجلس وطنى للاتحادات المكتبية للتنسيق والتقريب فيما بينها. وكان رد الفعل لدى إدارة اتحاد المكتبات الأمريكية هو الاستغراب والاستنكار لهذا الاقتراح من جانب اتحاد المكتبات المتخصصة والسؤال عن الدوافع إلى ذلك. ولكن بعد نقاش هادئ صدر بيان من اتحاد المكتبات الأمريكية يحبذ التعاون والتنسيق بين الأنشطة المكتبية على

المستوى الوطنى. ودعا البيان إلى تكوين لجنة من ثلاثة أفراد لبحث الاقتراح المدهش الذى قدمه اتحاد المكتبات المتخصصة الخاص بتشكيل مجلس للتنسيق. وبعد شهرين وفى ٢٨ من ديسمبر ١٩٤١م أعاد المجلس التنفيذى للاتحاد مناقشة هذا الاقتراح. وقد رأى المجلس أن اتحاد المكتبات المتخصصة كان يرغب فى تشكيل منظمة لا يتحكم فيها اتحاد المكتبات الأمريكية. وقد علق ميلام السكرتير التنفيذى للاتحاد موضحاً شكوكه من وراء اقتراح اتحاد المكتبات المتخصصة قائلاً:

«هناك بعض الدوافع وراء اقتراح اتحاد المكتبات المتخصصة، أعمق من مجرد الرغبة فى الندية مع اتحاد المكتبات الأمريكية ولكى يكون له نصيب فى المشروعات الكبرى التى يقوم بها الاتحاد مما يدعم هذه الندية، ربما وقر فى أذهانهم أنهم يريدون للمكتبيين شيئاً مماثلاً للمجلس الأمريكى للجمعيات العلمية».

ولقد قامت **لجنة العلاقات بين الاتحادات الوطنية للمكتبات** بالالتقاء مع رؤساء الاتحادات الخمسة عشر التى كانت قائمة آنذاك. وقد اقترحت اللجنة أن يغير اسمها إلى (مجلس الاتحادات الوطنية للمكتبات) ويرأسه سيدنى ر. هيل وقد أصبح المجلس منذ ذلك الوقت حقيقة وغدا يجتمع بصفة رسمية ومنتظمة واجتمع مع إدارة اتحاد المكتبات الأمريكية خلال مؤتمره السنوى الذى عقد فى ميلووكى سنة ١٩٤٢. ولكن لسوء الحظ كان الأمل فى هذا المجلس أعرض مما ينبغى ذلك أن أهدافه لم تكن محددة أو واضحة.. وكل ما جاء فى صياغة أهدافه عبارات عامة واسعة:

«أن يعمل كبيت تخليص للمعلومات، وكمجلس تخطيط، وكمجلس تنسيق، ومعالجة للمشاكل ذات الاهتمام المشترك».

وقد عبرت مجلة المكتبات عن أملها فى أن الوقت قد حان لنبذ أى سوء فهم وأية خلافات مشتركة عانت منها المهنة طويلاً. وقد اقترح كاتب الافتتاحية إن من أولى مهام المجلس الجديد أن ينسق جهود الحرب بين منظمات المكتبات... وفى أهدافه بعيدة المدى أن يعمل على رفع مستوى التقدير العام للمهنة. وقد عبر الرئيس تشارلز براون عن أمله فى أن المجلس سوف يكون قادراً على رأب الصدع بين الاتحادات الوطنية. وأردف أنه إذا كان المجلس الجديد سيكون مجرد محفل للمناقشات والكلام

فإنه لن يرجى من ورائه شيء كثير. وقد صدق ما توقعه براون من أن المجلس لم يسع إلى رأب الصدع بين الاتحادات الوطنية كما تحول إلى منصة للخطابة والمناقشات والجدل. وكان أول خلاف حول كلمة «التنسيق» فى بيان أغراض المجلس، حيث شعرت بعض الاتحادات بأن المجلس يحاول أن يفرض سلطانه عليها فى هذا الصدد. ومن ثم حذفت الكلمة من بيان الأهداف ففرغ المجلس من معناه، وأصبح مجرد وكالة للتعاون وليس للتنسيق.

وفيات قادة الإتحاد

شهدت السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية وفاة اثنين من الرجال الذين أسهموا إسهاماً كبيراً فى تطوير الحركة المكتبية فى الولايات المتحدة بين الحربين. هذان الرجلان هما فرانك هيل وآرثر بوستويك. وكان الدكتور فرانك هيل واحداً من أهم المكتبيين المؤثرين فى الولايات المتحدة. لقد كان فيه خصائص كثيرة من جون كوتون دانا. فقد كانت لديه قدرة فائقة على التنظيم والإدارة والقيادة. وكان الرجل مفوهاً مقنعاً قادراً على اتخاذ المواقف العامة. وهناك موقف يوضح شخصية هيل هذه ففى سنة ١٩٣٩ كان واحداً من أشد المؤيدين لاتحاد المكتبات فى اعتراضه على تعيين ماكليش مديراً لمكتبة الكونجرس. وقد اكتسب هيل شهرة واسعة عند أول تعيين له فى مكتبة نيو آرك العامة، إذ استحدث ما عرف باسم نظام نيو آرك للاستعارة، ثم انتقل بعد ذلك إلى مكتبة بروكلين العامة حيث أنشأ نظاماً واسعاً للمكتبات الفرعية. وبين انضمامه إلى اتحاد المكتبات الأمريكية وموته سنة ١٩٤١ حضر هيل خمسين مؤتمراً سنوياً للاتحاد. وبالإضافة إلى عمله فى كثير من اللجان عمل هيل سكرتيراً للاتحاد بين ١٨٩٥ و ١٨٩٦م ورئيساً للاتحاد سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٦. وكان إنجازه الأكبر للاتحاد اشتراكه فى جمع التبرعات لخدمة الحرب الأولى، تلك الحملة التى لم تصل فقط إلى مبلغ المليون دولار ولكن كما قدمنا تجاوزته بأكثر من النصف. وبعد نجاح الحملة كان هيل يرى أن تنقل الحركة برمتها إلى واشنطن قريباً من الحكومة. وفى حركة شهامة اقترح أن يكون هربرت بوتنام مدير مكتبة الكونجرس

هو المدير المنطقى للحملة. تخلى هيل له عن رئاسة الحملة وحصد بوتنام فضل نجاح الحملة.

أما آرثر بوستويك فقد دخل إلى مهنة المكتبات من حقل قريب فقد كان رئيس تحرير مجلة فورم، والمختصر الأدبى، وموسوعة التراجم الأمريكية. ومن هنا عندما تحول إلى مهنة المكتبات كان عَلَماً فيها. ولم يتول منصباً مكتبياً إلا وزانه وكانت أطول فترة له فى الخدمة فى مكتبة سانت لويس العامة التى ظل مديراً لها طوال ثلاثين عاماً. وخلال ذلك الوقت عين فى وظائف هامة من قبل اتحاد المكتبات الأمريكية. وعلى مدى شهرين سنة ١٩٢٥ كان «سفيراً مكتبياً» للاتحاد فى الصين وقد قام بإعداد مسح للمكتبات الصينية أثناء إقامته وقدم توصيات لتطويرها. وحيثما ذهب كان محط عناية المدنيين والعسكريين على السواء، وكان استقبالاً رائعاً حيثما حل «الأمين المكتبة الأمريكى». وبعد عمله كرئيس لاتحاد المكتبات الأمريكية ١٩٠٧ - ١٩٠٨ كتب كتابه «**المكتبة العامة الأمريكية**». الذى أرخ فيه للحركة المكتبية العامة فى أمريكا. ولقد بلغ عدد الكتب التى ألفها عشرة كتب كما حرر اثنى عشر كتاباً أخرى. ولقد كان واحداً من أخصب المكتبيين المؤلفين فى مهنة المكتبات المعاصرة. وعندما مات سنة ١٩٤٢ خسرت المهنة واحداً من ألمع أبنائها.

وخسرت مهنة المكتبات الأمريكية كذلك فى تلك الفترة مسز هنرى كار - وقد أشرنا إليها من قبل - وقد كانت عضواً فى الاتحاد منذ سنة ١٨٨٢. وقد خدم زوجها فى الاتحاد كأمين صندوق وكاتب (مسجل) وسكرتير ورئيس بنجاح شديد. لقد كان إسهامها قليلاً ولكنه كان شخصياً مباشراً فقد حضرت ٤٢ مؤتمراً من مؤتمرات الاتحاد وجمعت مجموعة ضخمة من متعلقات الاتحاد وكانت تشارك فى معظم الرحلات التى يقوم بها الأعضاء.

النقص فى عدد المكتبيين

لم يعد فائض الخريجين الذى شهدته فترة الأزمة الاقتصادية مشكلة بعد انتهاء الأزمة وانصلاح حال الاقتصاد الأمريكى. وقد استمر التحسن فى أوضاع توظيف

المكتبيين حتى قبيل اندلاع الحرب الثانية ولذلك كتبت مدارس المكتبات تقول بأن ١٠٠٪ من خريجيها يعينون فور تخرجهم. ولذلك والحال هذه لم يكن هناك احتياطى من المكتبيين لشغل العدد الكبير من الوظائف التى تسببت الحرب فى خلوها، ذلك أن مئات من المكتبيين قد تركوا المهنة للالتحاق بالخدمة العسكرية أو الدفاع المدنى. وانتقل آخرون للعمل فى المكتبات الحكومية أو المكتبات العسكرية والبحرية المنشأة حديثاً. وبينما كان ذلك كذلك كان هناك عامل آخر يضاعف من مشكلة النقص فى أعداد المكتبيين، وهو قلة عدد الداخلين إلى مدارس المكتبات. ففى سنة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ كان عدد الملتحقين بمدارس المكتبات ١٢٠٠ طالباً فقط، بينما كان عددهم سنة ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ يصل إلى ١٨٠٠ طالب. ومن ثم فلا ينبغى أن نلقى كل اللوم على النشاطات العسكرية والدفاع المدنى فى نقص أعداد المكتبيين. وربما كان العامل الحاسم فى هذا النقص هو المرتبات المتدنية لأمناء المكتبات فى ذلك الوقت. فقد كتب قسم العاملين فى اتحاد المكتبات الأمريكية فى أكتوبر ١٩٤٣م أن أكثر من ٩٥٪ من الوظائف المتاحة لأمناء المكتبات ينخفض مرتبها عن ٢٠٠٠ دولار. وكانت أغلب الوظائف تبدأ من ١٧٠٠ دولار وكان بعضها يقل عن ١٥٠٠ دولار. هذا عن الوظائف فى المكتبات العادية ولا يدخل فيها بطبيعة الحال المكتبات العسكرية أو الصناعية. وقد أشار التقرير إلى أن خريج المدرسة الثانوية بدون خبرة كان يمكن أن يتقاضى ٢٠٠٠ دولار فى أية وظيفة طباعية ونتيجة لذلك انصرف المكتبيون عن الاشتغال بالمكتبات والطلبة عن الالتحاق بمدارس المكتبات. وكانت هناك وظائف أخرى تدفع أكثر فى مجالات كثيرة ومن الطبيعى ألا يترك المكتبيون فرصة تدر عائداً أكبر.

ولقد تسببت قضية المرتبات هذه فى مشاكل أدبية معنوية فى مهنة المكتبات فقد كانت مرتبات أمناء المكتبات العامة ضعيفة حتى مع سنوات الخبرة. ومع ذلك فإن أى خريج حديث من مدرسة المكتبات يستطيع أن يحصل على مرتب عال إذا التحق بمكتبة عسكرية أو للدفاع المدنى. وكانت مشكلة التفاوت هذه من المشاكل المهنية العويصة. وكانت هناك مشكلة أخرى تؤرق المهنة وهى مشكلة الوضع المتردى لمدارس المكتبات ولقد أشار تشارلز ويليامسون فى تقريره سنة ١٩٤٢م إلى حاجة

المهنة إلى إعادة النظر فى نظام الدرجات العلمية فى المكتبات. ذلك أن منح درجة بكالوريا ثانية كأول درجة فى مهنة المكتبات كان محل نقد لفترة طويلة. ولما طال أمد انتظار أن يتخذ اتحاد المكتبات الأمريكية واتحاد مدارس المكتبات قراراً وخطوة إيجابية فى هذا الصدد فقد قامت بعض المدارس باتخاذ قرار مستقل من تلقاء نفسها. وكان منح درجة الماجستير كأول درجة علمية فى المكتبات مجرد بديل واحد. وكان هناك عدد من المدارس قد اتخذ تلك الخطوة من بينها مدرسة واحدة معتمدة من قبل الاتحاد. وكان مثل هذا الإجراء فى نظر كثيرين ومن بينهم ويليامسون نفسه إهدار للقيم والمعايير العلمية وحط من قيمة المهنة. وأن مجلس تعليم المكتبات على دراية بالمشكلة وكان يدرسها منذ عدة سنوات. وقد أشار التقرير السنوى للمجلس إلى أن اللجنة المكلفة لم تستطع إتمام دراستها، وألمح إلى أنه لا ينتظر اتخاذ قرار بهذا الصدد قبل توقف الحرب.

لقاءات الحرب وما بعد الحرب

كانت القيود المفروضة على السفر فى زمن الحرب سبباً فى إلغاء مؤتمرى الشتاء والصيف سنة ١٩٤٣. وقد اقترح المجلس التنفيذى للاتحاد عقد سلسلة من اللقاءات والندوات لتدارس مشكلات المهنة خلال الحرب وما بعد الحرب. وخلال هذه اللقاءات رأى المجلس أن يقوم أمناء المكتبات والمكتبات بتنوير الناس وتبصيرهم بالقضايا الأساسية ومن هذا المنطلق يكون هناك تشجيع للقراءة وحث على التفكير واستجلاء للأمور. وقد قدمت مؤسسة كارينجى الدعم اللازم لعقد مثل تلك اللقاءات. وكان أول هذه اللقاءات «الملتقى الوطنى للتخطيط أثناء الحرب وبعد الحرب». وقد عقد فى شيكاغو فى الفترة من ٣٠ ـ ٣١ يناير ١٩٤٣، وكان نموذجاً لما يمكن عقده من ملتقيات إقليمية. وبسبب قيود الحرب لم يحضر هذا المنتدى أكثر من ٢٠٠ شخص. وقد جرت فيه مناقشات عديدة حول القضايا الأساسية ودور المكتبيين فيها. وقد دعي للحضور والحديث متحدثون من مجالات أخرى. ولم يكن هناك تنميط للقاءات الإقليمية التى جاء معظمها لمدة يوم واحد وكانت مناقشاتها غالباً عبارة عن تجارب فردية أكثر منها تعقيد وتأطير وتنظير. وبصفة عامة كان اتجاه

المكتبيين إزاء تلك اللقاءات إيجابياً. وقد أدرك كثير منهم أهمية أن يكونوا على وعى بالقضايا الوطنية. وكان هناك بطبيعة الحال من لم يوافق على هذه اللقاءات ورأوا فيها خروجاً على وظائف الاتحاد وأهدافه التى يجب أن تبقى لصيقة العمل المكتبى وحده.

وكان هناك أيضاً اهتمام من أعضاء الاتحاد بالأنشطة الدولية التى يمارسها الاتحاد خلال فترة الحرب. فكما أشار تقرير ميلام سكرتير الاتحاد سنة ١٩٤٣، كان هناك تحول كامل من الاتحاد نحو ظروف الحرب وكانت المناقشات غالباً ما تتناول الأنشطة الدولية للاتحاد. وكان تمويل تلك الأنشطة غالباً ما يأتى من مؤسسة روكفلر والحكومة الفيدرالية أكثر من أموال الاتحاد الخاصة. وقد عبرت السيدة/ ألثى وارين رئيسة الاتحاد عن أنشطة الاتحاد كسمكة النجمة تحاول أن تسير فى خمسة اتجاهات فى وقت واحد. وكانت هذه الاتجاهات الخمسة هى:

١ ـ تقوية العلاقة مع جيراننا فى الجنوب الأمريكى.

٢ ـ المساهمة فى إعادة بناء المكتبات الأوروبية عن طريق شراء الكتب لها.

٣ ـ إمداد الجيوش البريطانية المعسكرة فى شمال إفريقيا بالمطبوعات الأمريكية.

٤ ـ إعداد أمناء المكتبات لكى يكونوا جاهزين للعمل فى الدولة المحتلة بعد انتهاء الحرب.

٥ ـ استمرار التعاون مع المكسيك من خلال إدارة مكتبة بنيامين فرانكلين.

وقد اعترفت ألثى وارين بتحدى بعض الأعضاء لهذه الاتجاهات الخمسة. وقد تساءلوا لماذا ينغمس الاتحاد فى هذه الأنشطة الدولية بينما ثلثا الشعب الأمريكى لا تصله الخدمة المكتبية. وقد علقت ألثى وارين على ذلك فى خطابها الرئاسى الجميل المعنون: «تحية إلى الفجر» بنفس عبارات ظروف الحرب قائلة «بأن هناك جبال الثلج والغواصات أيضاً فى بحر شمال تنظيم اتحاد المكتبات الأمريكية» أى أن الاتحاد كان لابد وأن يتحمل مسئولياته الدولية فى زمن الحرب كما اضطرت الدولة كلها أن تفعل ذلك. وليس هناك نكوص عن تلك المسئوليات من جانب الدولة والاتحاد على السواء.

وللقيام بالمسئوليات الدولية أنشىء مكتب داخل الاتحاد للمشروعات الدولية سنة ١٩٤٣ تحت اسم «مكتب العلاقات الدولية»، كى تصب فيه كل الأنشطة حول تلك المشروعات وقد اتخذ هذا المكتب من واشنطون مقراً له، وكان أول مدير له هو الدكتور هارى ليندنبرج، وكان مديراً لمكتبة نيويورك العامة. وبعد خروجه على المعاش تفرغ لإدارة مكتبة بنيامين فرانكلين فى المكسيك. وقد جاء تمويل المكتب الجديد من مؤسسة روكفلر. وقد غطت منحة ٢٥٠٠٠ دولار عمل المكتب فى الفترة من أول أكتوبر ١٩٤٢ ـ وحتى ٣١ من ديسمبر ١٩٤٤. وقد تم كثير من الأنشطة التى قام بها المكتب بالاشتراك مع وزارة الخارجية الأمريكية ومنسق العلاقات الداخلية الأمريكية واتحاد المكتبات الأمريكية. وقد جاء تمويل إضافى من مؤسسات تربوية عديدة.

وقد استخدمت منحة مؤسسة روكفلر فى مشروع للتفليم فى مجلس المكتبات الكندى. وكان هذا المشروع عبارة عن مشروع على ثلاث سنوات لتفليم الجرائد الكندية وغيرها من الوثائق التاريخية. وقدمت نفس المؤسسة منحة قدرها ثلاثة آلاف دولار لفهرسة مقتنيات مكتبة ولاية جاليسكو فى جوادالجارا فى المكسيك. كما قدمت نفس المؤسسة سبعين ألف دولار سنة ١٩٤٣ لشراء دوريات علمية وبحثية توزع على المكتبات الأوروبية والآسيوية بعد الحرب. وقدمت مؤسسة جوليوس روزنفالد ٨٠٠ دولار لنشر قائمة ببليوجرافية عن مشاكل التمييز العنصرى فى الولايات المتحدة. وقدمت مؤسسة كارينجى خمسة آلاف دولار لشراء كتب علمية وتكنولوجية ومراجع للمكتبات فى آلاسكا.

وفى وسط أنشطة الاتحاد الدولية وحملة كتب النصر كان اتحاد المكتبات الأمريكية يخطط لمرحلة السلام وما بعد الحرب. وقد تناولت اللقاءات المشار إليها سابقاً والتى عقدت فى جميع أنحاء الولايات سنة ١٩٤٣ فى معظم الأحيان قضايا ما بعد الحرب؛ وعلى الرغم من أن أغلب القضايا كانت دولية إلا أن بعضها كان محلياً بحتاً. ومن بين القضايا المحلية قضية التغير فى المجتمع الأمريكى والحياة الأمريكية والقضايا المالية ومشاكل الزراعة وجنوح الأحداث ومشاكل التمييز العنصرى. وكانت

إدارة اتحاد المكتبات الأمريكية معنية أساساً بالتطور المكتبى بعد الحرب. وقد أعدت دراسة ضافية لتحديد الخدمات المكتبية التى تساعد على تكيف الجنود المسرحين بعد الحرب وكذلك إعادة تأهيل عمال الصناعة فيما بعد زمن الحرب. كما قام كل من رالف أولفلنج ودونالد كوريى بإعداد ورقة عمل تتعلق بإعادة تكييف أوضاع المكتبيين بعد إلغاء التعبئة. كما ناقش التقرير المشاكل التى سيواجهها المكتبيون العائدون من الخدمة العسكرية والوظائف الحكومية؛ واحتمالات إنهاء خدمة هؤلاء الذين حلوا محلهم فترة الحرب؛ كما ناقش التقرير المشاكل التى تواجه مديرى تلك المكتبات من جراء الأوضاع الجديدة وصعوبات المرتبات، وساعات العمل والتسكين فى الوظائف.

وقد وضع اتحاد المكتبات الأمريكية مجموعة جديدة من المعايير للمكتبات العامة تكشف عن مدى اهتمامه بالمستقبل. وقد نشرت هذه المعايير تحت عنوان: معايير ما بعد الحرب للمكتبات العامة. وقد دعت هذه المعايير المكتبات العامة إلى دور أكبر فى حياة الشعب بعد الحرب. وبناء على هذه المعايير فإن وضع المهنة فى المستقبل سوف يتوقف على نجاحها فى استمرار تطبيق الخدمات المكتبية التى تقدم فى زمن الحرب. ذلك أن المكاسب والتقدم التى تحققت فى ظل الطوارئ لا ينبغى أن تتوقف بمجرد توقف الطوارئ وانتهاء الحرب.

* مؤتمر على الورق سنة ١٩٤٤

حالت ظروف الحرب سنة ١٩٤٤، كما حالت سنة ١٩٤٣ دون عقد المؤتمر السنوى للاتحاد، وقد عوض عن ذلك نشر التقارير التى كانت تلقى عادة فى المؤتمرات السنوية، فى مجلة الاتحاد. وكما رأينا بلورت ألثى وارين انتقادات الأعضاء لأنشطة الاتحاد فى خطابها وقد تلخصت الانتقادات على الوجوه الآتية:

١ - المطبوعات التى ينشرها الاتحاد وخاصة الدوريات لا تقدم إلا القليل للأعضاء، فمجلة الاتحاد لا ينشر بها إلا أقل القليل مما يفيد المكتبات الصغيرة. وفى نفس الوقت ليس فيها الجو المكتبى الذى يجعلها ذات جاذبية للمكتبات الكبيرة. أما كتاب الاتحاد السنوى فهو من الضآلة بحيث لا يبرر الاشتراك المدفوع فيه. وقد رأى بعض الأعضاء أن يكون هناك اختيار بين مطبوعات الاتحادات الفرعية مثل مجلة مكتبات الكليات والبحوث.

٢ ـ لم يهتم هذا الاتحاد بما فيه الكفاية بقضية الأجور وتحسين أوضاع العمل لأعضائه. وقد شعر الأعضاء بأن مزيداً من الجهد يجب أن يبذل تجاه قضية تصنيف المكتبيين، وقضية الأجور. ويجب ملاحقة مجالس الأوصياء لتعديل جداول الأجور أولاً بأول. ويجب ألا يستمر المكتبيون المهنيون فى قبول تعويضات عوضاً عن رفع الأجور.

٣ ـ أن رئاسة الاتحاد عادة ما تدور بين كبار السن من الأعضاء، بينا قامت اتحادات أخرى بإلقاء ذلك التقليد مثل الاتحاد الوطنى للتربية. وقد رأت ألثى وارين أن هذا الخطأ ليس خطأ الرئيس أو إدارة الاتحاد وإنما يشترك فيه الأعضاء أيضاً. وألمحت إلى أنه من بين ١٥ ألف عضو فى الاتحاد ليس هنا سوى ستة آلاف فقط من النشطين فى لجان وأعمال الاتحاد.

ومن هنا فإن نصف عدد الأعضاء لا يتلقون شيئاً من الاتحاد لأنهم ببساطة لا يقدمون شيئاً للاتحاد.

وقد كتب رئيس الاتحاد الجديد كارل فيتز عن الحاجة إلى التغيير، والحاجة إلى التخطيط للمستقبل والاستفادة من أخطاء الماضى. وبالنسبة للرئيس فيتز كان التنظيم أهم ركيزة لوحدات الخدمات الكبيرة. كما دعا إلى نبذ الغيرة وقال إن الجموع العريضة يمكن أن تقدم لها خدمات عظيمة عن طريق التوسع المكتبى والدعم المالى الكبير؛ ويصبح التخطيط على المستوى الوطنى ومستوى الولاية أمراً ضرورياً. وطالب فيتز بإصلاح مناهج التعليم فى مدارس المكتبات. وقال إن تعليم علم المكتبات الموجود آنذاك مبتدئ وأولى وشديد العمومية. وأنه فى حاجة إلى خبرة طويلة فى مجالات الإدارة والمجالات الموضوعية والعلاقات العامة. وعبر فيتز عن اعتقاده بأن تعليم المكتبات يحتاج إلى برنامج دقيق لمدة عامين على الأقل. يكرس العام الأول للمقررات الأساسية أو كما أسماها مقررات اللب. ويخصص العام الثانى للتعمق والتخصص. وقد أنحى فيتز باللائمة أيضاً على أعضاء هيئة تدريس مدارس المكتبات. وقال إن بعض أعضاء هيئة التدريس هم أكاديميون بالدرجة الأولى بعيدون

عن الواقع الفعلى والتطبيقات العملية. واقترح برنامجاً للتدريب العملى لأعضاء هيئة التدريس على أرض الواقع كل بضع سنين مما يعنى جعل هيئة التدريس يملكون المهارات العملية إلى جانب الأطر النظرية. وهذا النقد لم يكن جديداً ولكن الجديد فيه هو أن يصدر عن رئيس الاتحاد.

إدارة اتحاد المكتبات الأمريكية

على الرغم من أن الأوضاع المالية للاتحاد سنة ١٩٤٥ لم تكن جيدة إلا أنه أعلن فى تلك السنة عن قيام الاتحاد بشراء مقر خاص بالاتحاد هو مبنى (سايروس ماك كورميك) فى شيكاغو وكان ذلك أول ملكية للاتحاد طوال حياته المنصرمة (سبعين عاماً). وكان هذا المبنى عبارة عن المبنى الرئيسى بين ثلاثة مبان فى شارع هورن الشرقى. وقد اشتراه الاتحاد بمبلغ ١٧٥,٠٠٠ دولار. وكان هذا المبنى بحجراته البالغة خمساً وثلاثين يعد مثالياً لاستيعاب أنشطة الاتحاد المتنامية وموظفيه الذين يتزايد عددهم. وأكثر من هذا فإن جلال المبنى وشموخه وقدمه أعطت الاتحاد بهاءً ووقاراً وجمالاً. ويضاف إلى ذلك أنه كانت هناك أرض فضاء إلى جانب المبنى يمكن التوسع فيها وإقامة مبنى جديد فيها حين الحاجة. وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد أن نستعرض تاريخ تنقلات الاتحاد حتى استقر فى المبنى المملوك هذا.

لقد سكن الاتحاد أول ما سكن فى البداية المكتب المتواضع لسكرتير الاتحاد الأول ملفل ديوى. ولعله من تبسيط الأمور القول بأن إدارة الاتحاد ومقره ظلا لمدة خمسة عشر عاماً الأولى «أحد أدراج مكتب» ملفل ديوى. وكانت التسمية الرسمية لمكتب الاتحاد داخل مكتب ديوى فى إبريل ١٨٧٩ هو «المتحف المكتبى» على حسب تعبير المجلس التنفيذى إشارة إلى مكتب الاتحاد. وكان هذا المتحف (مكتب ديوى) يتألف من حجرتين فى مبنى رقم ٣٢ شارع هاولى فى بوسطن - ولقد كان مكتب بوسطن لمجلة المكتبات ومركز ديوى فى إدارة مستلزمات المكتبات. وكان هذا المكتب يعكس روح ديوى ورؤيته فقد كان يرى فى هذا المكان مركزاً يؤدى مجموعة من الأغراض. . قبلة للمكتبيين تضم كل شىء لا يجدونه فى مكان آخر، قبلة يحجون إليها. . . وكان على المكتب التنفيذى أن يقبل عرض ديوى، لقد وجد المكتب حيث وجد

شخص يقبل أن يقوم بأعمال السكرتارية. وكان الأمل يراود أعضاء الاتحاد فى أنه سيأتى اليوم الذى يكون للاتحاد فيه مقره الخاص به. وكان هؤلاء الأشخاص يعتقدون أن أعمال الاتحاد سوف تتوسع كثيراً كما عبر عن ذلك جورج آيلز سنة ١٩٠٣:

«كان من الواضح لعدة سنوات أن هذا الاتحاد سوف تتوسع أعماله وتتطور لو كان له مقره الخاص فى مكان متميز. إن هذا الاتحاد سيصبح مركزاً للحركة المكتبية. هنا يمكن جمع كل المعلومات التى تفيد المهندس المعمارى فى بنائه للمكتبة، كل المعلومات التى تساعد المكتبيين فى اختيار الكتب وتجعلهم محط اهتمام المجتمع كله...».

وكان ديوى أيضاً على بصيرة بما يمكن أن يؤديه المقر الخاص للاتحاد من منافع وخدمات وكان على قناعة بألا يقوم الاتحاد بأى عمل تقوم به مكتبة الكونجرس. أما آرثر بوستويك فكان يعتقد أن مقر الاتحاد يجب أن يكون نوعاً من «النادى الاجتماعى» يجتمع فيه المكتبيون وأن تكون فيه مكتبة متخصصة ومتحف متخصص. وكان يرى فيه أيضاً دار نشر متخصصة. وفى ظل عدم وجود ميزانية كافية، كانت كل هذه الأفكار مجرد رؤى وتوقعات.

وعلى الرغم من أن الاتحاد حتى ذلك الوقت لم يستطع أن يكون له مقره الخاص بسبب الافتقار إلى المال، إلا أنه فى سنة ١٩٠٦م خطا خطوة إيجابية فى هذا السبيل، عندما ربط أنشطته مع أنشطة مجلس النشر فيه. فى ذلك الوقت وقع اختيار اتحاد المكتبات على إ.س. هوفى لرئاسة مكتب النشر الجديد. ومنحه لقب «مراقب تنفيذى» فى مارس ١٩٠٧ ولم يكن هوفى مكتبياً ولكن كانت له ميول مكتبية وكان ضمن مجلس الأوصياء فى مكتبة بروكلين العامة (ماساشوستس). ولكن عندما عين فى الاتحاد لم يكن مرتبطاً بأية مكتبة. ولكن تحت إشراف هوفى حصل الاتحاد على مقر جديد فى بوسطن ومن ثم ترك مكتب ديوى. وكان المكتب الجديد باعتراف كثيرين مركز النشاط المكتبى فى العالم. وكان المكتب الجديد يقع فى شارع نيوبيرى ويتألف من أربع غرف كبيرة. وقد عمل هوفى بجد لكى يدير العمل كله بما فى ذلك النشر من هذا المكان وكان يبحث التمويل المناسب لذلك. ولكن لسوء الحظ قابلته

صعوبات مالية جمة أكدت أن توسع الاتحاد كان سابقاً لأوانه. وفى نهاية مايو ١٩٠٧، اجتمع المجلس التنفيذى للاتحاد ليرى ماذا يفعل. وتقرر إغلاق المكتب الجديد فى الأول من أكتوبر إذا لم يصل التمويل الجديد ولكن فى ١٩ من أكتوبر اجتمع المجلس من جديد ليحدد موعداً آخر لإغلاق المكتب. وأبلغ هوفى بأن الاتحاد لا يستطيع تحمل مرتبه وفعلاً قدم استقالته فى الأول من يناير ١٩٠٨. وقامت نينا براون ببعض أعباء مجلس النشر.

وكان قرار الإغلاق نهائياً ولكن المناقشات تركزت حول المكان الجديد الذى ينقل إليه مقر الاتحاد وكانت مدن نيويورك، واشنطون، شيكاغو مطروحة كمدن تليق باتحاد وطنى. ومع ذلك كانت مكتبة كارينجى فى بتسبرج هى أول مؤسسة تعرض استضافة اتحاد المكتبات الأمريكية وتقديم المقر المناسب بالمجان وهو الأمر الذى قبله المكتب التنفيذى من حيث المبدأ ولكن أجل الأمر كله حتى يعرض على مؤتمر الاتحاد سنة ١٩٠٨. وفى ذلك الوقت غير المجلس رأيه وقرر أن ينقل مقر الاتحاد إلى شيكاغو. لقد قبل الاتحاد المقر المجانى الذى قدمته له مكتبة جون كريرار الجديدة فى شيكاغو، ولكن حدثت مشكلات قانونية أجلت تشطيب مبنى المكتبة مما اضطر الاتحاد إلى الاستمرار فى بوسطون. وكانت شركة أ.س. ماك كلورج فى شيكاغو كانت قد عرضت منح الاتحاد مقراً مجانياً فى مبنى الشركة. وقد خلق ذلك مشكلات ونزاعات إذ شعر المكتبيون أنه من غير اللائق أن يقبل اتحاد المكتبات إحساناً من تاجر كتب وقد صدر بيان اعتراض على ذلك فى مؤتمر الاتحاد فى مينيتونكا سنة ١٩٠٨. وقد علقت مجلة المكتبات العامة على ذلك العرض ساخرة:

«حقيقة أن هناك خمسة طوابق مخصصة للمكاتب وأنواع أخرى من الأعمال التجارية بين المكان المخصص لاتحاد المكتبات الأمريكية ومخزن كتب الشركة لايوحى بالثقة الكاملة فى نفوس البعض بالنسبة لأخلاقيات أمناء المكتبات الذين قد يتجولون داخل مكاتب الاتحاد».

لقد تحقق الانتقال إلى شيكاغو سنة ١٩٠٩ عندما قدمت مكتبة شيكاغو العامة حجرة كبيرة وصالة ومنافع أخرى لتكون مقراً للاتحاد. وقدم نادى مكتبة شيكاغو

عرضاً بتأثيث المكتب وتحمل تكاليف نقل حاجيات الاتحاد من بوسطون إلى شيكاغو. وقد قبل المكتب التنفيذى العرض وتم النقل وافتتاح المقر الجديد فى الأول من سبتمبر سنة ١٩٠٩.

ومع مرور السنين كانت المناقشات تزداد حول حاجة الاتحاد إلى مزيد من المساحة لممارسة نشاطه وضرورة الانتقال إلى مدينة أخرى. وقد أتاح مؤتمر الاتحاد فى هوت سبرنجز فى أركنساس الفرصة لذلك سنة ١٩٢٣. ففى ذلك الوقت طلب المجلس الإدارى من المجلس التنفيذى إعداد قائمة بالمدن المناسبة للانتقال إليها. وفى رأى البعض أن التصويت على مقر جديد للاتحاد مضيعة للوقت. وفى اليوم التالى قدم المجلس التنفيذى للمجلس الإدارى قائمة المدن المطلوبة وهى: بوسطون، شيكاغو، نيويورك، فيلادلفيا، سانت لويس وتقرر عدم اتخاذ أى قرار بالنقل إلا إذا توافرت إمكانيات مالية مناسبة لكراء مبنى يليق بالاتحاد. وتقرير عدم التصويت على المدينة لأن بعض الناس لن يدفعوا تبرعات المقر إذا عرفوا أين سيكون المقر الجديد.

وبعد خمسة عشر عاماً فى مكتبة شيكاغو العامة التى قدمت المقر بدون مقابل، انتقل اتحاد المكتبات الأمريكية إلى مبنى مكتبة جون كريرار فى شيكاغو أيضاً سنة ١٩٢٤. وقد سهلت من عملية الانتقال منحة قدمتها مؤسسة كارينجى وقدرها ٧٥٠٠ دولار. وقد غطت المنحة تكاليف الانتقال وإيجار المكان. وكان من المأمول أن المنحة الكبيرة عندما تتم سوف تساعد الاتحاد على تغطية تكاليف الإيجار مستقبلاً. وكان المقر الجديد فى مكتبة كريرار فى الدور التاسع ولم يكن كافياً. وكان عدد الموظفين قد زاد إلى خمسين موظفاً سنة ١٩٢٤ ولكن لابد من ترك بعض النشاطات كالنشر لتمارس فى المقر القديم فى مكتبة شيكاغو العامة. وكان المكان الجديد إضافة حقيقية فقط إلى المكان القديم ولكن مع مرور الوقت لم يعد كافياً أو مرضياً. وضاق المكانان معاً وكان لابد من عمل أى شىء.

فى سنة ١٩٢٨م قالت مجلة المكتبات بأن اتحاد المكتبات الأمريكية لديه «أكبر وأغلى وأكفأ طقم موظفين بين كل الجمعيات العلمية فى الولايات المتحدة». وقد أدى

عدد الموظفين وحجم العمل إلى مشكلة المكان. وقد زار فورريست سبولدنج مقر الاتحاد فى مكتبة جون كريرار وشخص الموقف. وقد قارن المكان بالخرم الأسود فى كلكتا وعلبة السردين المملوءة عن آخرها. وقد تضخمت المشكلة لأن عدد موظفى الاتحاد زاد بين ١٩١٧ و١٩٢٨ ثمانى مرات، بينما مساحة المقر لم تزد إلا مرتين فقط. وكانت الحاجة إلى مساحات جديدة ماسة والمبلغ المخصص للإيجار هو ٦٠٠ دولار فقط فى سنة ١٩٢٩. وكان من الضرورى الحصول على مكاتب أخرى عن طريق الشراء أو البناء. وقد شكلت لجنة من بعض الموظفين للاختيار وقد قصرت الاختيار على ثلاثة مواقع فقط هى: مبنى جريدة شيكاغو إيفننج بوست فى شارع ووكر؛ مبنى جامعة دى بول فى شارع البحيرة؛ مبنى ماك جروهيل فى شارع ميتشجان. وقد استبعد الأول لتقادم المبنى؛ كما استبعد الثانى لاعتراض الموظفين عليه لطبيعة المدرسة وقد احبط الموظفون لانخفاض السقف ووجود الطلاب حول المبنى. ومن هنا استقر الأمر على مبنى ماك جروهيل وتم الانتقال إليه فى الأول من مايو ١٩٢٩م واستقر فيه الاتحاد بالإيجار حتى تمكن من شراء مبنى ماك كورميك سنة ١٩٤٥.

وكان استخدام هذا المبنى القديم حلاً مؤقتاً للمشكلة. وفى خلال عشر سنوات شعر موظفو الاتحاد بأن المبنى مكلف وغير عملى وكان فى حاجة إلى إصلاح. وكان لابد من تشكيل لجنة فرعية عن طريق المجلس التنفيذى للنظر فى أمر المقر برمته. وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس فى مؤتمر الشتاء سنة ١٩٥٧. وقد قررت اللجنة بناء على الأسباب الآتية أن ينتقل مقر الاتحاد إلى واشنطون:

١ ـ أن الانتقال إلى واشنطون سوف يجنب الاتحاد استئجار مكتب ثان قريب من الكونجرس.

٢ ـ أن واشنطون مكان مريح للاتحادات الأخرى غير المكتبية التى لاتحاد المكتبات بها علاقات وارتباطات.

٣ ـ أن واشنطون مكان مريح ومناسب لغالبية أعضاء الاتحاد.

وقد وافق المجلس التنفيذى بأغلبية الأعضاء على تقرير اللجنة الفرعية وقرر إحالة

الموضوع إلى المجلس الإدارى وعرضه فى الاجتماع السنوى سنة ١٩٥٧ والذى كان سينعقد فى مدينة كنساس. وبناء على لائحة الاتحاد فإن للجمعية العمومية حق التصويت على هذه القرارات بالبريد وعندما تم ذلك رفض الأعضاء بأغلبية مطلقة انتقال مقر الاتحاد إلى واشنطون أو قريباً منها ووافقوا على شراء أو كراء مقر جديد ينتقل إليه الاتحاد سنة ١٩٥٩ فى شيكاغو نفسها.

وفى نهاية سنة ١٩٤٥م بعد أن اشترى الاتحاد مبنى شارع هورون فى شيكاغو كان قد أعلن عن إنشاء مكتب له فى واشنطون. ولابد لنا أن نتذكر أن الاتحاد طوال تاريخه كان تواقاً لأن يكون له مقر فى واشنطون وذلك بهدف أن يكون قريباً من مركز الأحداث: أى الحكومة الفيدرالية. وكان استحداث مكتب العلاقات الدولية بالاتحاد فى فترة مبكرة، إرهاصة إلى قمة وجود ممثل للاتحاد هناك فى واشنطون. وكان إنشاء المكتب الجديد فى واشنطون تحت إشراف بول هوارد يهدف إلى تحقيق الوظائف الثلاث الآتية:

١ - بنيت الدعوة الأساسية على برنامج بحث فيدرالى والدور الذى يمكن للمكتبيين أن يلعبوه فيه. وكانت هناك اقتراحات مختلفة نحو مزيد من الاشتراك فى البحوث الفيدرالية من جانب المكتبيين. وقد نبه إلى الدور الهام للمكتبيين تقرير خطير قدمته لجنة العلوم والرعاية العامة. وقد نبه هذا التقرير إلى أهمية الدور الذى تلعبه المكتبة والخدمات الببليوجرافية فى البحث العلمى. كما نبه التقرير إلى أهمية وجود وكالة حكومية للتنسيق بين المكتبات والتعاون فيما بينها، وكذلك للتنسيق بين خدمات الاستخلاص والترجمة والخدمات المرجعية. واقترح التقرير تخصيص أموال فيدرالية لحل تلك المشكلات.

٢- تحقيق تعاون أوثق وعلاقات أقرب مع مكتب التربية خاصة ومع كل المؤسسات ذات الصلة بالمكتبات عامة. وقد شعر موظفو الاتحاد أنهم مقيدون فى اتصالاتهم مع موظفى الوكالات الحكومية بسبب البعد الجغرافى.

٣ - التفاوض السريع والمناورة مع الكونجرس. ورغم أن الاتحاد عبر تاريخه الطويل

كان لا يحب مصطلح المناورة، إلا أنه مثل سائر المنظمات كان يسعى إلى توثيق وتقوية نفوذه فى الكونجرس، وقد لزم لذلك أن يكون هناك مكتب له فى واشنطون قريب من الكونجرس.

ولدعم مكتبه الجديد فى واشنطون سعى الاتحاد إلى القيام بحملة جديدة لجمع المال اللازم لذلك. وكانت هذه الحملة تحت اسم (صندوق التنمية المكتبية) وكان مقدراً للحملة أن تستمر خمس سنوات. وقد بدأت هذه الحملة والدعوة إلى مكتب واشنطون فى عهد رئيسة الاتحاد ألثى وارين. ففى خلال اجتماع مجلس الإدارة فى أكتوبر ١٩٤٤م أشارت ألثى إلى المكاسب التى يمكن أن يجنيها الاتحاد من وراء وجود ممثل دائم له فى واشنطون لترويج العمل المكتبى ونشاط الاتحاد. وقد أنهت حديثها بضرورة إنشاء مكتب للاتحاد فى واشنطون وبدء حملة لجمع التبرعات اللازمة لذلك. وبعد عام واحد من ذلك الحديث أنشىء المكتب وانتهت الحملة لجمع التبرعات، وقد أعلن كارل ميلام فى نهاية الحملة أنه تم جمع ٨٧٦٤٥ دولار من أصل ١٠٥,٠٠٠ دولار كانت مستهدفة. ورغم أن المبلغ المطلوب لم يكتمل إلا أن المبلغ الذى تم جمعه اعتبر كافياً فى ظل ظروف الحرب.

الاتحاد فى مرحلة التقدم وإعادة التنظيم بعد الحرب

كان لتوقف الحرب وانحسار موجة الكراهية فى أوروبا ثم بعد ذلك فى آسيا أثر عميق فى تغيير الأولويات المكتبية وإعادة ترتيب الأوضاع. وكان ترتيب الأوضاع لمرحلة السلم الأهمية الأولى فى مهنة المكتبات كما كانت كذلك فى سائر قطاعات الدولة. وكان لفك ارتباط ملايين الأشخاص من النشاطات العسكرية وشئون الدفاع المدنى أثر خطير على إعادة توزيع المدنيين على الوظائف والتخفيف من وطأة هذا العمل قدر الإمكان على كلا الطرفين. وكان التعليم المتقدم طريقة واحدة من طرق تخفيف الأزمة وكان لها صدى واسع واستجابة الناس لها عميقة. وكان من بين العوامل الأخرى ذلك القانون الشهير: «إعادة تعديل أوضاع الجنود» الصادر سنة ١٩٤٤م الذى كان يعنى أن مليونى شخص شاب كانوا فى الخدمة العسكرية لهم الأولوية فى فرص التعليم المتقدم الجديدة. وقد انعكس فض التعبئة على مدارس

المكتبات بطريق مباشر. فقد حدثت زيادة واضحة فى الإقبال على الالتحاق بتلك المدارس وذلك لأول مرة بعد الانصراف عن الالتحاق بها والذى كان واضحاً منذ سنة ١٩٤٠ لأسباب شرحناها من قبل. وقد التحق بكل المدارس البالغ عددها اثنتان وثلاثون مدرسة في خريف ١٩٤٥ ألف واثنان وثلاثون طالباً. وقد أظهرت معظم المدارس مرونة كافية فى قبول شباب الخدمة العسكرية. وكان من بين الإجراءات التى اتخذتها فى هذا الصدد: دورات تنشيطية؛ تسجيل الطلاب فى غير المواعيد الرسمية وحساب الخبرة التى تم اكتسابها فى فترة الخدمة العسكرية بعدد من الساعات المعتمدة. وكانت هذه الإجراءات مسائل طبيعية فى مؤسسات التعليم العالى فى فترة ما بعد الحرب.

المشاكل الداخلية فى الاتحاد بعد الحرب

استمرت المشاكل القديمة وظهرت مشاكل جديدة بعد الحرب؛ وكان هناك سؤال ملح يواجه اتحاد المكتبات الأمريكية وأعضاء الاتحاد. وكان هذا السؤال هو ما هو الاتجاه الذى يتخذه الاتحاد فى عالم ما بعد الحرب؟ ولقد أثر هذا السؤال كثيراً كما أثار الجدل حوله أكثر. ولقد واجهت الاتحاد نفس المشكلة تقريباً عقب الحرب العالمية الأولى. وفيما نتذكر أدى التخطيط غير الكافى إلى ذلك البرنامج المعروف (البرنامج الموسع) وكان قادة الاتحاد على وعى بعدم تكرار نفس الخطأ مرة ثانية. ولقد كان هناك ضغط على مصادر الاتحاد المحدودة بطبيعتها من مشروعات كثيرة وسوف يحتاج إلى مصادر ومشروعات أكثر فى المستقبل. وكان أحد العوامل فى ذلك هو ترك المشروعات والبرامج تنمو وتزداد دون تخطيط كاف ودون إشراف وكانت هناك بعض المشروعات الكبيرة التى قام بها الاتحاد مع وجود تمويل لها من قبل بعض المؤسسات أو من قبل الحكومة الفيدرالية؟ وفى بعض الأحيان لم يكن التمويل يكفى لإنهاء تلك الأنشطة أو المشروعات ومن هنا كان يلقى عبء إضافى على الميزانية المحدودة للاتحاد التى كانت تأتى من الاشتراكات التى يدفعها أعضاء الاتحاد. وهذا معناه عدم وجود مخصصات للمشروعات والأنشطة التى يقترحها الأعضاء. وكان عدم رضاء الأعضاء هو النتيجة النهائية لهذا الموقف. وكان هناك تساؤل آخر عن مدى قانونية كل

تلك الأنشطة التى يقوم بها اتحاد مهنى تطوعى. وكان الرأى أن كثيراً منها هو وظيفة المجتمع عموماً والوكالات الحكومية على وجه الخصوص. وكان من الواضح أن هناك تكراراً فى الجهد بين ما يقوم به الاتحاد وما تقوم به الحكومة؛ وعلى سبيل المثال كان هناك أخصائى مكتبات عامة بين موظفى اتحاد المكتبات الأمريكية وكان هناك أيضاً أخصائى شبيه فى قسم الخدمات المكتبية للمدارس والأطفال. وكان يجب تجنب هذا التكرار بين الاثنين فى المجالات السابقة ومجالات أخرى مثل أخصائى العمل مع الكليات، التوسع المكتبى، العمل مع الشباب؛ حيث كان كل من اتحاد المكتبات الأمريكية ومكتب الدولة للتربية. وكان الأعضاء يرون أن هناك وظيفة واحدة مؤكدة وضرورية للاتحاد الوطنى للمكتبات وهى تحديد احتياجات الدولة من الخدمات المكتبية ومن ثم أى الجهات يناط بها القيام بهذه الخدمات وكيف السبيل إلى تنفيذها. ذلك أن بعض الخدمات يفضل أن تقوم بها الإدارات الحكومية وبعض الخدمات لا تقوم بها بكفاءة واقتدار سوى الاتحادات المهنية. وكان على الاتحاد أن يحدد بالضبط ما هو دوره فى المهنة وما هو دوره فى المجتمع.

هذا الافتقار إلى تحديد الاتجاه قاد الاتحاد إلى اتجاهات خاطئة ـ فيما رأى بعض الأعضاء فى سنة ١٩٤٥ و ١٩٤٦. وكانت المشكلة الكبيرة قد نشأت مع اتحاد مكتبات الكليات والبحث؛ ذلك أن هذا الاتحاد وصيغته السابقة عليه (قسم مكتبات الكليات والمراجع) اتهـم اتحـاد المكتبات الأمريكية بتجاهل العمل البحثى والببليوجرافى. وقد بلغ عدم الرضا أوجه سنة ١٩٣٠ وكان هناك تهديد بالانسحاب من الاتحاد. وعندما قامت لجنة أنشطة الاتحاد الأولى باستقصاء الأمر وجدته على حق وطالبت بإعطاء العمل البحثى والببليوجرافى ما يستحقه من اهتمام كحل جزئى للمشكلة. وبعد ثمان سنوات وجهت لجنة الأنشطة الثالثة الانتقادات إلى الاتحاد لإهماله الأقسام المتخصصة بالاتحاد وخاصة اتحاد مكتبات الكليات والبحث. وقد أشار تقرير اللجنة إلى عدم إتاحة الفرصة للأقسام والشعب داخل الاتحاد للنمو والازدهار؛ بل وعلى العكس سلبها كل سلطاتها واختصاصاتها ومسئولياتها. واقترحت اللجنة منح الأقسام والاتحادات الفرعية نوعاً من الحكم الذاتى وتحمل

المسئولية الخاصة كل فى نطاقه. وكانت المسئولية الخاصة لاتحاد مكتبات الكليات والبحث حسب لائحته تتلخص فى وضع برنامج للأنشطة التى من شأنها أن ترفع مستوى العمل المكتبى والخدمة المكتبية فى مكتبات الكليات والجامعات والبحث والمراجع. هذا البرنامج كان يجب تصميمه بحيث يساعد على النمو المهنى للمكتبيين العاملين فى المجال. ولكى ينفذ الاتحاد برنامجه فى سنة ١٩٤٥ لم يكن لديه سوى ١٧٥٣ دولاراً رغم أن عدد أعضائه آنذاك كان ٢٢٣ عضواً يدفعون سبعة آلاف دولار اشتراكات لاتحاد المكتبات الأمريكية. وفى سنة ١٩٤٥/١٩٤٦م أعلن رئيس اتحاد مكتبات الكليات والبحث أن الاتحاد يواجه مجاعة فى تنفيذ برنامجه. ومن هنا كان أعضاء اتحاد مكتبات الكليات والبحث يشعرون بأن الوقت قد حان لإجراء تغيير كبير فى نظام العمل؛ وأن التعبيرات الناعمة والوعود البراقة التى كان الاتحاد الأم يقدمها لم تعد مجدية الآن. وقد أكدت رئيسة اتحاد مكتبات الكليات والبحث بلانسن ماك كروم لأعضاء الاتحاد الأم أن اتحاد مكتبات الكليات والبحث لا يرغب إطلاقاً فى التسلق على جثث الأقسام والشعب الأخرى داخل الاتحاد ولكن اتحاد مكتبات الكليات والبحث قد وصل إلى نقطة اتخاذ القرار بشأن علاقته ووضعه فى اتحاد المكتبات الأمريكية. والآن حان الوقت للاتحاد الأم أن يقوم بالتعديلات والتغييرات الضرورية للإبقاء على العلاقات الطيبة بين المنظمتين.

وكانت النتيجة المباشرة للعداء المتزايد هذا هى تشكيل لجنة للعلاقات بين اتحاد مكتبات الكليات والبحث واتحاد المكتبات الأمريكية. وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها فى المؤتمر السنوى سنة ١٩٤٦ فى بفالوا. ولم يحدث فى كل تاريخ الاتحاد أن أثارت إحدى اللجان هذا القدر من الخلاف. وكان الاتهام الأساسى الموجه لاتحاد مكتبات الكليات والبحث أنه يحاول شطر الاتحاد الأم وأكدت اللجنة على ضرورة بقاء اتحاد مكتبات الكليات والبحث داخل الاتحاد الأم إذا أدخلت عليه التعديلات والتغييرات المناسبة. وكانت اللجنة غير واثقة من أن الاستقلال الذاتى للأقسام والشعب الذى نص عليه دستور الاتحاد واللوائح الفرعية يمكن تنفيذه وقد رأت اللجنة أن هذا الاستقلال الذاتى إذا لم يتم فى المستقبل القريب فإن الانفصال سيكون أمراً حتمياً

عن الاتحاد الأم. ولكى تتم التغييرات المطلوبة وتكون لها فاعلية قدمت اللجنة المقترحات الآتية لتحسين العلاقات بين المنظمتين:

(١) أن يكون مقر اتحاد مكتبات الكليات والبحث فى إحدى الكليات أو الجامعات بالقرب من شيكاغو وليس فى نفس مقر اتحاد المكتبات الأمريكية. وقد نظر البعض إلى هذه التوصية على أنها توصية غير عادية وإن كانت منطقية. وكما أشارت اللجنة فقد كانت مؤسسات التعليم العالى راغبة فى أن تقدم المكان والموظفين وغير ذلك من التسهيلات سواء بالمجان أو بأجور مخفضة للاتحاد بسبب ما تحرزه من مكانة على نحو ما حدث فى حالة مجلة مكتبات الكليات والبحث، لسان حال اتحاد مكتبات الكليات والبحث؛ حيث يتم العمل فيها فى جامعة كولومبيا وبتكاليف أكثر انخفاضاً مما لو تم العمل فيها فى مقر الاتحاد الأم. ولأن يستمر اتحاد مكتبات الكليات والبحث فى نفس مقر الاتحاد الأم فإن معنى ذلك أن يدفع نسبة من التكاليف وأجور الموظفين والإيجار. . . تعادل حجم عمله.

(٢) أن يُحصّل اتحاد مكتبات الكليات والبحث رسوم اشتراكات أعضائه لنفسه ويقدم منها نسبة محددة إلى اتحاد المكتبات الأمريكية الأم. ذلك أن ما حصل عليه اتحاد مكتبات الكليات والبحث لنفسه فى سنة ١٩٤٦ كان مجرد خمس إجمالى الاشتراكات التى جمعها والباقى ذهب إلى الاتحاد الأم. ولو قبل هذا الاقتراح فسوف يحدث العكس حيث سيحصل اتحاد مكتبات الكليات على الدخل والخمس فقط يذهب إلى الاتحاد الأم. وكما أشار أعضاء اللجنة فإنه طبقاً لذلك سيذهب اتحاد المكتبات الأمريكية إلى اتحاد مكتبات الكليات والبحث «والقبعة فى يده» طالباً نصيبه من الاتحاد الابن. وهذا موقف مهين للاتحاد الوطنى.

(٣) إن الإشراف على أموال المنح يجب أن يتم بطريقة أكثر ديمقراطية. ولقد كان الجزء الأكبر من هذه المنح يجىء من مؤسسة كارينجى، ولكن بعضها أيضاً كان يجىء من الأعضاء أنفسهم كجزء من برنامج التبرعات. وفى السابق كان جزء من تلك التبرعات يذهب إلى أنشطة قسم مكتبات الكليات والمراجع، وطبقاً لما ذكره اتحاد مكتبات الكليات والبحث فإنه لم يكن يمثل ولا حتى يستشار عند توزيع تلك

المنح. وكان يجب عند اتخاذ قرار يمس جماعات كبيرة من الأعضاء أن يكونوا هم قريبين من اتخاذ هذا القرار بدلاً من الطريقة الفوقية التى مورس بها العمل فى الماضى.

(٤) أن يستجيب اتحاد المكتبات الأمريكية إلى هذه المقترحات والتوصيات مع نهاية العام. وإذا حدث تعديل فى هيكل الاتحاد الأم وتنظيمه حتى ذلك الوقت طبقاً للتوصيات المقدمة فإن اللجنة ستعمل بسرعة فى اتجاه تكوين اتحاد منفصل ومستقل لمكتبات الكليات والبحث عن الاتحاد الأم. وكان معنى ذلك أن على الاتحاد الأم أن يتحمل العواقب التى تنتج بعد ذلك. وقد نظر البعض إلى لهجة القطع على أنها منطقية فى ظل الوعود التى قدمت فى الماضى ولم تنفذ. وعلى سبيل المثال طلب اتحاد مكتبات الكليات والبحث تعيين أخصائى مكتبات كليات فى إدارة الاتحاد. وفى سنة ١٩٣٢ وافق مجلس إدارة الاتحاد الأم على الطلب وبعد ١٤ سنة لوحظ أن الوظيفة لم تمول.

ولحسن الحظ استجاب مجلس إدارة الاتحاد والمجلس التنفيذى فيه لمطالب اتحاد مكتبات الكليات والبحث فى السابع عشر من يونية سنة ١٩٤٦. وقد عبر مجلس الإدارة عن تشجيعه لأى قسم أو شعبة تريد الاستقلال الذاتى بالأنشطة والعمل فى مجالها الخاص. ووعد بإعادة النظر فى النسب التى تحصل عليها الشعب من اشتراكات أعضائها. وقد تمت الموافقة على تعيين سكرتير تنفيذى لاتحاد مكتبات الكليات والبحث عندما تسمح البنود بذلك. ولعل أقوى بيان صدر عن الاتحاد الأم فى هذا الصدد هو ما يلى:

«يعتقد المجلس التنفيذى أن فكرة اتحاد المكتبات الأمريكية كاتحاد عام لاتحادات ذات استقلالية يستحق أن تلحق به كل المنظمات المكتبية فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا».

ولعل التوصية الوحيدة التى لم يتناولها مجلس إدارة الاتحاد هى تلك الخاصة بإيجاد مقر مستقل لاتحاد مكتبات الكليات والبحث. وكان تصرف مجلس الإدارة

عموماً تصرفاً هادئاً يفى بمطالب اتحاد مكتبات الكليات والبحث، وقد عبر عن ذلك كارل ميلام السكرتير التنفيذى للاتحاد عندما قال:

«إننى على يقين من أن شكاوى اتحاد مكتبات الكليات والبحث تنبع من عدم رضا عميق عن الآلية الحالية للاتحاد كما تنبع من رغبة أصلية فى جعل الاتحاد وكل أجزائه يعمل بطريقة أكثر فاعلية فى سبيل تطوير المكتبات ومهنة المكتبات».

وعبر سنوات عديدة حدثت تطويرات هامة وتغييرات جذرية فى علاقة الاتحاد الأم بأقسامه وشعبه. ولعل من أهم تلك التغييرات تعيين سكرتير تنفيذى لكل شعبة، كذلك تحديد نسبة معينة من إجمالى اشتراكات كل شعبة لتنفق على نشاطات تلك الشعبة وهو الأمر الذى استغرق وقتاً طويلاً لكى يتحقق ففى مؤتمر الشتاء سنة ١٩٥٢ وافق المجلس التنفيذى على تجربة هذا الاتفاق لمدة عام. وكان هذا الاتفاق يقضى بتقسيم الدخول بنسبة ٦٠٪ : ٤٠٪. وبمقتضى هذا الاتفاق يحصل الاتحاد الأم على ٤٠٪ من الاشتراكات وكل شعبة تحصل على ٦٠٪ منها. وعندما أعد هذا الاتفاق سنة ١٩٥٠م كى ينفذ سنة ١٩٥١ كان أول المستفيدين منه اتحاد مكتبات الكليات والبحث فى تلك السنة. ولكن بالنسبة لكثير من الشُعَب الأخرى كان الاتفاق يعنى مكسباً لها لأنها كانت تحصل من الاتحاد الأم على أقل جداً مما تضيفه إليه. وكانت ثالث الاستجابات من جانب الاتحاد لمطالب الشُعَب هى اللامركزية وربما كان ذلك من أخطر المطالب فقد كانت تعنى وضع حدود فارقة بين مسئوليات الاتحاد الأم والشُعَب من المسائل الملحة لتجنب الخلط والفوضى فى اتخاذ القرارات وتنفيذ الأنشطة. وكانت الخطوة المبدئية فى هذا الصدد هى سلسلة الاجتماعات التى عقدها المجلس التنفيذى مع ممثلى الأقسام والشُعَب فى سنة ١٩٥٢. وفى هذه الاجتماعات تم توضيح الأمور المختلطة وأزيل سوء الفهم ونوقشت المسائل بصراحة شديدة.

وكما هو الحال لم ترض تلك الاستجابات جميع الأطراف ولقد حاول الاتحاد الأم أن يسلك كاتحاد عام يمنح حرية أكبر للشُعَب المنبثقة عنه فى الحركة والنشاط. وكان من الواضح أن الاتحاد يتجه إلى أن يكون أكثر ديمقراطية. وكان ذلك واضحاً تماماً فى خطاب روبرت ب. دونز رئيس الاتحاد فى خطبته الرئاسية سنة ١٩٥٢:

«لقد كان الاتحاد دائماً يستجيب لاحتياجات المهنة المتطورة من خلال عمليات التغيير الديمقراطية عبر السنين... وفى نفس الوقت كان هناك قدر كبير من الاستقلالية للشُعَب قد تحقق، وذلك لتجنب تقييد أو تعليق أنشطة الشُعَب من جانب إدارة الاتحاد العليا».

النقص فى أعداد المكتبيين واستجابات مدارس المكتبات

كما أسلفت كانت إحدى المشاكل الحادة التى تواجه مهنة المكتبات هى النقص الحاد في أعداد أمناء المكتبات سنة ١٩٤٧. وكان جزء من هذا النقص هو بطبيعة الحال من جراء الحرب وما استنزفته من الرجال. وقد تسببت الحرب كذلك فى رفع الأجور ليس فقط فى مهنة المكتبات وإنما فى كل المجالات. ويبدو أن المكتبيين لم يفيدوا بما فيه الكفاية من الزيادات التى طرأت بعد الحرب مما أدى إلى أن ينصرف كثير من المكتبيين عن العمل فى المكتبات وفقدت بعض المكتبات عناصر طيبة من أمناء المكتبات بسبب عدم مواكبتها لزيادة الأجور ورفع المرتبات. وبسبب عدم رفع المرتبات كان على المكتبات أن تعوض أمناء المكتبات بحوافز أخرى ليست من صلب المرتب بما لم ينافس المجالات الأخرى. وقد ذكرت فى صفحات سابقة أن اتحاد المكتبات الأمريكية مثلاً فى مجلس العاملين بالمكتبات فيه قام بدراسة عن أجور المكتبيين كشفت عن أن مئات من المكتبيين المهنيين لم يصلوا إلى الحد الأدنى المقرر وهو ٢١٠٠ دولار. وكان هناك مناصب كثيرة خالية فى المكتبات لأن أى مكتبى كان أمامه عدة عروض للاختيار من بينها.

ويقدم تقرير مكتب التوظيف فى اتحاد المكتبات الأمريكية صورة للموقف سنة ١٩٤٧م حيث كان هناك ٢٢٣٢ طلب توظيف فى مقابل ١٦٢٣ وظيفة متاحة فى السنة السابقة (١٩٤٦) ولم يتقدم لشغل هذه الوظائف من المكتبيين سوى ٤٠١ فقط ومعظم هؤلاء المكتبيين كانوا يشغلون وظائف فعلاً. وكان عدد الطلاب المنخرطين فى مدارس المكتبات أكثر من ١٩٤٦ طالباً ولكن مقدار الزيادة فى عددهم لم يكن ليفى بحاجة السوق. لقد قدرت حاجة السوق سنة ١٩٤٤ حتى سنة ١٩٥١ بنحو ١٨٠٠٠ أمين مكتبة جديد ولم تكن المدارس تستطيع ذلك. وفى دراسة أخرى قدر

اتحاد المكتبات الأمريكية حاجة السوق بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ بـ ٦٤١٦٠ مكتبى. وكان النقص فى سنة ١٩٤٧ وحدها يقدر بنحو ٤٩٠٠ مكتبى.

وكانت استجابة مجلس تعليم المكتبات بالاتحاد ومدارس المكتبات تسير فى اتجاهين: **الأول** ـ انخراط مزيد من الشباب فى مهنة المكتبات وقد اصطدم ذلك بعدم وجود ميزانية لذلك المشروع التأهيلى كما كان لابد من إزالة حساسية المكتبيين المؤهلين الشخصية إزاء هذا الوافد الجديد إلى المهنة والذى لابد من تدريبه وتأهيله أثناء العمل. وقد رفض أعضاء هيئة التدريس فى مدارس المكتبات إنشاء مزيد من المدارس أو مؤسسات تأهيل مهنى لإعداد أمناء المكتبات. وقد حذر مجلس تعليم المكتبات من اتخاذ خطوة متعجلة لسد هذا العجز بما فى ذلك إنشاء مدارس جديدة لتعليم المكتبات. وحتى ذلك الوقت قدرت المدارس المعتمدة أن ما تستطيع قبوله إضافياً هو ٧٠٠ طالب إلى جانب الـ ١٨٠٠ طالب الموجودين بالفعل فى سنة ١٩٤٧ فى تلك المدارس. **والاتجاه الثانى**: كان اقتراح إنشاء دراسات على مستوى الدرجة الجامعية الأولى فى المكتبات. ويبدو أن هذا الاقتراح هو الآخر كان يدخل ضمن الإجراء المتعجل الذى حذر منه مجلس تعليم المكتبات. وقد كان هناك بعض المميزات فى تعليم المكتبات على مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو على الأقل بعض المقررات فيها ومن بين تلك المميزات:

١ ـ تقديم تعليم أساسى فى المجال يمكن لأى برنامج عالى أن يبنى عليه.

٢ ـ تنبيه أو لفت الأنظار من جانب الطلبة الشبان إلى وجود مثل هذا التخصص وإلى وجود مهنة اسمها مهنة المكتبات.

٣ ـ الإعداد الضرورى للأعمال المكتبية التى لا تتطلب دراسة لمدة خمس سنوات على مستوى الكلية.

وكانت هناك مشاكل حول هذا الاقتراح بطبيعة الحال لأن مدارس المكتبات كان عليها أن تقرر هل تقبل طلاباً حاملين للثانوية يدرسون فيها أم لا. وبالنسبة للمدارس التى كانت تقبل تلك الدرجة كان عليها أن تراجع مناهجها وتنقحها وتزيد من فاعليتها. كما كان على المكتبات التى تستخدم هؤلاء الخريجين أن تعدل من تصنيف الوظائف لديها حتى تضع حاملى بكالوريوس المكتبات على خريطة العمل بها.

وقد اقترح مجلس تعليم المكتبات فى بيان له أن هذا الأمر يجب أن يؤخذ بشيء من التروى والتفكير وأن يكون هناك «بعض من التجريب». ومع ذلك فقد قبل مجلس التعليم برنامجاً من هذا النوع سنة ١٩٤٧ مما يعد خروجاً على النمط المعمول به آنذاك. ذلك أن كلية المكتبات فى جامعة دنفر قد طرحت فى تلك السنة مجموعة من مقررات المكتبات لمرحلة ما قبل التخرج ينخرط فيها طلاب السنوات النهائية من التخصصات المختلفة. والدرجة التى يحصل عليها الطالب هى درجة البكالوريوس العادية. وبرنامج السنة الخامسة يضم المقررات التى تدرس على مستوى الدراسات العليا فى المكتبات مع المجالات الموضوعية الأخرى. ومن هنا فإن هذا البرنامج يؤدى إلى الحصول على الماجستير فى المكتبات. وكان لهذه التجربة التى خاضتها جامعة دفنر صدى واسع بين مدارس المكتبات التى تريد مراجعة مقرراتها وطريقة التعليم فيها. ومع استمرار عمليات المراجعة والتنقيح فى تدريس علوم المكتبات على هذا النطاق أدرك مجلس تعليم المكتبات أن مشكلة حادة سوف تطرأ على السطح. ذلك أنه خلال سنة ١٩٤٨ و ١٩٤٩م أعطى مجلس التعليم موافقته على بدء برامج جديدة لعدد قليل من المدارس الجديدة على سبيل التجريب ولم يكن يعنى ذلك اعتماد هذه المدارس الجديدة حسبما أعلن المجلس فالتجريب مطلوب ويجب تشجيعه ولم يكن للمجلس أن يقيم التجربة طالما أن المدارس نفسها لم تكن تفى بمعايير الاعتماد. وهكذا فإن المجلس فى اجتماعاته من ٦ ـ ٨ يونية سنة ١٩٤٩ قد قرر بأن مزيداً من تلك البرامج التجريبية لا ينصح به. وقد أبلغ المجلس مدارس المكتبات بعدم إدخال أية برامج جديدة حتى توضع معايير ومقاييس جديدة. تلك المعايير التى تأخرت بسبب عدم وجود تمويل والتى خرجت إلى النور فقط سنة ١٩٥١، وقد وافق عليها مجلس إدارة الاتحاد فى يوليو سنة ١٩٥١ ومع ذلك فقد عطلت تلك المعايير على يد وكالة أخرى هى اللجنة الوطنية للاعتماد التى كان عليها أن تعتمد جميع البرامج سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢. وبعد مفاوضات عديدة وحلول وسط قام مجلس تعليم المكتبات باعتماد مدارس المكتبات على أساس المعايير الجديدة التى وضعها سنة ١٩٥١.

وكان جزء من المعايير التى وضعها مجلس تعليم المكتبات يتعلق ببرامج المرحلة

الجامعية الأولى وكانت تلك البرامج قد ظلت مشكلة مهنية لفترة طويلة. ففى سنة ١٩٣٤ وضع مجلس تعليم المكتبات أمام مجلس إدارة الاتحاد «الحد الأدنى لمتطلبات تعليم المدرس - المكتبى». ففى تلك السنة (١٩٣٤) كانت هناك ٣١ مدرسة تقدم برنامجاً لمدة سنة واحدة فى علم المكتبات على مستوى الدراسات العليا. وكانت هناك ١٥٠ مدرسة تطرح مقررات مكتبات على مستوى الدرجة الأولى ولم يكن اتحاد المكتبات الأمريكية يستطيع تجاهل برامج المرحلة الأولى أو يرفض معادلتها أو وضع معايير لها، حسبما ذكر كييز ميتكالف رئيس مجلس تعليم المكتبات فى ذلك الوقت. وقد ظلت المشكلة قائمة فى سنة ١٩٥٢ وكان من الضرورى وضع خطوط عريضة لتلك المؤسسات التعليمية. وفى فبراير سنة ١٩٥٢ قام مجلس تعليم المكتبات بوضع معاييره الجديدة وقدمها إلى «الاتحاد الأمريكى لكليات المعلمين». وقد بدأ هذا الأخير فى تطبيقها على سبيل التجريب سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣. وكان المقصود بتلك المعايير أن تستخدم فقط كخطوط إرشادية لتقييم عملية تعليم المكتبات فى تلك الكليات وقد قرر مجلس تعليم المكتبات ألا يخوض فى مسئولية اعتماد برامج تعليم المكتبات فى المرحلة الجامعية الأولى.

الاتحاد والتخطيط لما بعد الحرب الثانية

خلال سنة ١٩٤٧ كان الاتحاد قد انتهى من إعداد دراسة وبدأ دراسة ثانية اعتبرتا من أهم الدراسات فى التخطيط المكتبى. وقد جاءت هاتان الدراستان استجابة أو قل إجابة على النقد الذى أثير كثيراً حول عدم وجود تخطيط وطنى للخدمة المكتبية. وقد استغرقت الدراسة الأولى (**الخطة الوطنية للخدمة المكتبية العامة**) عدة سنوات وقد تم الانتهاء منها والموافقة عليها فى مؤتمر الاتحاد سنة ١٩٤٧. وكانت هذه الخطة هى جهد سنوات قامت به «لجنة تخطيط ما بعد الحرب» والتى كان يرأسها كارلتون جويكل من جامعة شيكاغو. وكانت هذه الخطة هى أحسن ما أنجزه اتحاد المكتبات الأمريكية طوال عمره. وكانت خلاصتها أن كل مواطن أمريكى يجب أن يحصل على خدمة مكتبية كافية. وأن الخدمات المكتبية القائمة آنذاك لم تكن كافية. وطبقاً لما جاء فى تلك الخطة أن الـ ٧٥٠٠ مكتبة عامة الموجودة آنذاك سنة ١٩٤٧ كانت فى

حاجة إلى ١٢٠٠ وحدة مكتبية كبيرة لدعمها والتنسيق بينها. وهذه الوحدات المكتبية الكبيرة كانت بدورها فى حاجة إلى «خط ثانى» عبارة عن مراكز مراجع على مستوى الولاية لتقديم العون لتلك المكتبات الكبيرة عندما تطلب العون. وكل ولاية يجب أن تقوم فيها وكالة مكتبية مركزية فعالة وعلى رأس تلك الوكالات يجب أن يكون هناك مركز وطنى ببليوجرافى مكتبى هو مكتبة الكونجرس. والملمح الرئيسى فى هذا الهرم هو أنه نظام فيدرالى مقفل.

ولم يكن هذا البرنامج قليل التكاليف حيث قدرت تكاليفه بحد أدنى ١,٥ دولار للنسمة الواحدة للحد الأدنى من الخدمة المكتبية و٣ دولارات للخدمة المتميزة لكل نسمة. والمكتبة الواحدة يجب ألا يقل ما تتلقاه من ميزانية سنوية عن ٣٧٥٠٠ دولار. وقدرت التكاليف السنوية للخدمات المكتبية العامة فى عموم الولايات المتحدة بنحو ٢٠٠ مليون دولار. أما تكاليف المبانى الجديدة للمكتبات والتوسعات فى المبانى القائمة فقد قدرت بنحو ٥٠٠ مليزن دولار. وبلغت تكاليف تزويد المكتبات بالمواد المكتبية حول ١٧٥ مليون دولار. وقد دعت الخطة أيضاً إلى تحسين الخدمات المكتبية وتوسيع نطاق استخدام المواد السمعية البصرية فى المكتبات العامة وتطوير الإجراءات المكتبية. وكانت الخطة فى مجملها خطة صورية تستشرف آفاق المستقبل وجاءت فى موعدها بعد الحرب. ولم يكن التمويل موجود أو متاحاً فى ذلك الوقت ولم يكن الشعب الأمريكى متعلماً بما فيه الكفاية بما يجعله يشعر بأهمية الخدمات المكتبية وضرورتها، بل كان فى ذلك الوقت يرى أنها من الكماليات والرفاهية.

أما الدراسة الثانية فقد كانت **«استقصاء المكتبات العامة»** الذى اقترح بداية سنة ١٩٤٦ وبدأ العمل فيه فى إبريل سنة ١٩٤٧. وكان الهدف من هذه الدراسة التى قدر لها أن تنفذ فى عامين، استطلاع واقع الخدمات المكتبية العامة فى المجتمع الأمريكى وهل تستطيع المكتبات العامة أن تصبح نداً للسينما والتليفزيون والراديو. ورغم أن هذا الاستقصاء كان من اقتراح اتحاد المكتبات الأمريكية إلا أن هذا الاستقصاء كان مسئولية «مجلس بحوث العلوم الاجتماعية». وكان الغرض من قيام ذلك المجلس بالعمل هو التأكيد على الجانب الاجتماعى أكثر من الجانب المهنى فى العمل. وقد

جاء تمويل هذا الاستقصاء من مؤسسة كارنيجي بمنحة قدرها ١٧٥,٠٠٠ دولار على سنتين.

وقد عين روبرت لى عميد كلية بننجتون السابق مشرفاً على إجراء البحث فبالإضافة إلى خلفيته فى مجال التربية كانت لدى الدكتور روبرت لى خبرة فى تحليل معظم المؤسسات الأمريكية؛ وقد أتم تعليمه العالى فى مجال الإعلام وكذلك تعليمه الثانوى ودراساته العليا فى نيويورك.

وقد تم تشكيل لجنة برئاسته من قبل مجلس بحوث العلوم الاجتماعية للقيام بهذه الدراسة وكان أعضاء هذه اللجنة:

أ ـ رالف بيلز	مدير مكتبة نيويورك العامة.
ب ـ ج. فردريك ديوهورست	اقتصادى من مؤسسة القرن العشرين.
ج ـ دونالد ماركيز	عالم نفسانى من جامعة ميتشجان.
د ـ مارى روثروك	رئيسة اتحاد المكتبات الأمريكية.
هـ ـ ريتشارد شيروك	أستاذ التاريخ الأمريكى فى جامعة بنسلفانيا ومدير المجلس الأمريكى للجمعيات العلمية.
و ـ مالكولم ويلى	نائب رئيس جامعة منيسوتا.

وقد استقر رأى اللجنة على تغطية الجوانب الآتية للمكتبة كمؤسسة اجتماعية فكرية:

(١) تطور، وأهداف ووظائف المكتبة العامة.

(٢) العمليات الداخلية وإدارة المكتبات العامة، بما فى ذلك العاملون والتكاليف والإشراف.

(٣) المساعدات الحكومية وغيرها التى تقدم للمكتبات العامة.

(٤) الخدمات المكتبية الحالية التى تقدمها المكتبة للمجتمع وعلاقات المكتبة بالمجتمع.

(٥) علاقة التطورات التكنولوجية والتجارية الحادثة الآن فى مجال الإعلام بوظيفة المكتبة.

ولكى تقوم اللجنة بالدراسة اختارت ٤٩ منطقة ممثلة لمجتمعات أمريكية مختلفة تتراوح بين مدن حضرية مغرقة إلى مدن ريفية بسيطة. وفى كل مجتمع من المجتمعات المختارة تمت دراسة طبيعة الخدمات المكتبية وعلاقتها باحتياجات المجتمع والسكان فيه.

وإلى جانب هاتين الدراستين كانت هناك سلسلة من الدراسات تغطى موضوعات مثل: التطور المكتبى الدولى والأجنبى؛ واقع التنوير المدنى؛ آثار الاتصالات. وكل هذه الدراسات وعدت بأن تكون شاملة للغاية لما تقوم به المكتبات العامة التقليدية فى الولايات المتحدة.

المشاكل المالية التى واجهت الاتحاد بعد الحرب

يبدو أن التحذير من المشاكل المالية التى تواجه الاتحاد والتنبيه إليها قد أصبح نغمة كل سنة من سنوات ما بعد الحرب فى المؤتمرات السنوية للاتحاد. وقد أضاف ميلام سكرتير الاتحاد فى سنة ١٩٤٧، أن الاتحاد غارق إلى أذنيه فى المشاكل المالية. وكما أشار بول رئيس نائب الاتحاد سنة ١٩٤٨، كان سبب ذلك هو التضخم الذى حاق بالبلاد والعباد. ولكى يقدم الاتحاد الخدمات التى كان يقدمها سنة ١٩٤٠ فإنه كان يحتاج إلى ٦٠٪ زيادة فى دخله. ولقد حاول الاتحاد تقديم خدمات جديدة ولكن الدخل لم يتمكن من مواكبة المنصرف. ومن هنا فقد جرت عدة خطوات فى مطلع ١٩٤٨ لتقليل النفقات سداً للعجز فى الميزانية ومن هذا المنطلق اشتملت مجلة الاتحاد ولأول مرة فى تاريخها عبر ٤٢ سنة على إعلانات مدفوعة الأجر. ولمزيد من التوفير فى نفقات طبع مجلة الاتحاد، استبعد منها دليل الاتحاد وأصبح يصدر كعمل مستقل. وفى مؤتمر الشتاء توقفت خدمة التوظيف فى مقر الاتحاد كنوع من توفير النفقات وكانت هذه الخدمة قد أصبحت مكلفة لأنها غدت انتقائية. وكانت تحتاج إلى عدد من الموظفين المدربين لكى يوفق بين أصحاب العمل والموظفين الذين يحتاجونهم. وفى وقت النقص فى أعداد المكتبيين كانت مسألة الانتقائية فيها غير مجدية. وكبديل

عن هذه الخدمة وضعت خطة جديدة فى سبتمبر ١٩٤٨. وكانت تجربة قصيرة الأجل لم تعمر عرفت باسم سجل اتحاد المكتبات الأمريكية للتوظيف وقد فشلت بعد فترة قصيرة إذ شعر المكتبيون بأنها بديل هزيل لخدمة عملاقة كانت موجودة من قبل. كذلك جرت بعض المفاوضات لبيع جزء من العقار الذى تملكه الاتحاد سنة ١٩٤٥. وفى البداية عرض الجزء الشرقى من العقار فقط للبيع ولكن بعد ذلك عرض الجزء الغربى أيضاً. وقد قامت مؤسسة تنمية المجتمع بشراء العقار الأول بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ دولار، والجزء الغربى، اشترته الدوقية الكاثوليكية فى شيكاغو بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار وهكذا تبقى للاتحاد فى العقار جزء يقدر بمبلغ ٦٥,٠٠٠ دولار. وكان الإجراء التقشفى الأخير الكبير هو ادماج مكتبى الاتحاد فى واشنطون فى مكتب واحد وذلك لانتهاء المنحة التى كانت تمول المكتبيين. ذلك أن منحة مؤسسة روكفلر كانت منحة محدودة للعلاقات الدولية والمنحة التى قدمتها مؤسسة التنمية المكتبية لمكتب العلاقات الوطنية كانت قد استهلكت مع منتصف ١٩٤٩. وكان إدماج المكتبين عملاً مؤقتاً اقتضته الظروف الاقتصادية.

استقالة كارل ميلام من الاتحاد

لقد دهش أعضاء اتحاد المكتبات الأمريكية عدمنا قرأوا فى عدد مارس ١٩٤٨ من مجلة الاتحاد أن كارل ميلام قد استقال من عمله كسكرتير تنفيذى فى الاتحاد. لقد كان كارل ميلام يحرر باب رسائل الاتحاد أو نشرة أخبار الاتحاد فى مجلة الاتحاد وفى مكان ذلك الباب فى عدد مارس المشار إليه أعلن ميلام أنه قبل منصب مدير مكتبات الأمم المتحدة. وكان وجه الدهشة أن ميلام كان سيخرج على المعاش من الاتحاد سنة ١٩٥٠. وكان المنصب الجديد تحدياً لميلام كى يمارس العمل المكتبى على الطبيعة قبل أن يخرج على المعاش. وكانت الخسارة على جانب الاتحاد كبيرة فقد بقى ميلام سكرتيراً تنفيذياً للاتحاد طيلة ثمان وعشرين سنة مما جعل الاتحاد وميلام فى نظر البعض صنوين، وبمعنى آخر كبر الاثنان معاً ونضجا معاً. وكان ميلام لتوه خارجاً من عمل الخدمات المكتبية فى الحرب الأولى حتى تولى هذا المنصب وكما أشارت مجلة المكتبات لم يكن هناك عمل أنسب من هذا العمل للرجل، لقد كان على مقاسه

بالضبط. لقد تطور الاتحاد تطوراً كبيراً وتطور منصب السكرتير بالتبعية وتغير وقبل ميلام التحديات. وفى عهده نمت العضوية من ٤٤٠٠ عضو إلى ١٥٠٠٠ عضو وزاد الدخل من ٣٢,٠٠٠ دولار إلى مليون دولار وفى عهده كانت هناك منحة (وقف) دائمة قدرها ٢ مليون دولار وضعت تحت تصرف الاتحاد، وفى عهده أصبح للاتحاد مقر مملوك له. وكانت المكاسب الأدبية التى تحققت للاتحاد والمهنة فى عهد ميلام أهم وأروع من المكاسب المادية فمن خلال جهوده هو أخذ الاتحاد مكانته الدولية، فمن خلال عمله فى الحرب والدفاع المدنى فى الحرب العالمية الأولى اكتشف أهمية أن يلعب الاتحاد دوراً على المستوى العالمى. وكانت الأنشطة التى يقوم بها الاتحاد فى سنواته الأولى تطبق وتحتذى فى الدول الفقيرة مكتبياً. وفى الداخل شغل ميلام نفسه بتقوية دور الحكومة الفيدرالية فى الأنشطة المكتبية. وهناك يقيناً إضافات كثيرة تعزى إلى ميلام.

وفى الحادى والعشرين من إبريل سنة ١٩٤٨م اختار المجلس التنفيذى جون ماكنزى كورى خليفة لميلام سكرتيراً فنياً للاتحاد. فى ذلك الوقت كان كورى نائباً لمدير مكتبة جامعة كاليفورنيا فى بيركلى. وكان قد تخرج فى مدرسة المكتبات فى جامعة كاليفورنيا، كما حضر فى مدرسة الدراسات العليا فى المكتبات فى جامعة شيكاغو. وبعد تقلد عدة مناصب حكومية فى فترة الحرب، أصبح مديراً للمكتبات فى جامعة ألاباما. وعلى الرغم من أنه لم يكن من الأعضاء البارزين فى الاتحاد وقت اختياره لهذا المنصب؛ إلا أنه كان عضواً فى العديد من اللجان والمجالس فى الاتحاد. ولما لم يكن موجوداً حين اختياره للمنصب وحتى الأول من ديسمبر سنة ١٩٤٨، فقد قام هارولد بريجهام بأعمال السكرتير التنفيذى فترة غيابه. وقد كان بريجهام فى ذلك الوقت أمين صندوق الاتحاد.

وبعد عام واحد من استقالة ميلام من منصبه كسكرتير للاتحاد، أراد البعض ترشيحه نائباً لرئيس الاتحاد ولكن الأمر لم يستتب له، وبعد أن خرج على المعاش من منصبه كمدير لمكتبات الأمم المتحدة أراد بعض أصدقائه ترشيحه رئيساً للاتحاد، ورغم أنه رفض الترشيح إلا أنهم أصروا عليه. وقد كان تيار المعارضة ضد ميلام شديداً للعديد من الأسباب:

١ ـ عدم رغبة السكرتير التنفيذى الجديد للاتحاد جون ماكنزى كورى فى ذلك لقوة شخصية ميلام واحتمال أن يطغى عليه كرئيس له ولسابق معرفته بأمور الاتحاد طيلة ٢٨ سنة.

٢ ـ الرغبة فى إعادة تنظيم الاتحاد وإعادة هيكلته على النحو الذى وضعته لجنة الأنشطة الرابعة. وقد رأى البعض أن وجود ميلام بصورته القديمة قد يعرقل عملية إعادة التنظيم وذلك لارتباطه الوثيق بالشكل القديم للاتحاد.

٣ ـ رغبة شباب المكتبيين فى أن يروا رئيساً شاباً للاتحاد، وكان ذلك مطلباً لهم منذ فترة طويلة وقد آن الأوان لكى يتحقق فى غير ميلام العجوز.

٤ ـ كان هناك بالضرورة أعداء وحاسدون لميلام خلال فترة بقائه فى المنصب الهام للاتحاد وهو منصب السكرتير التنفيذى طيلة ثمان وعشرين سنة وقد رأوا أن يترك ميلام الفرصة لغيره ليدخل إلى الصورة.

وكانت هذه العوامل مجتمعة وغيرها مما لم نستطع الوقوف عليه أو استنتاجه سبباً فى هزيمة ميلام فى الاقتراع على منصب الرئيس حيث حصل على ٣١٠٤ صوتاً فقط من أصل ٨٣٣٥ صوتاً حضروا الاقتراع.

الأنشطة الدولية للاتحاد بعد الحرب

بعد أن وضعت الحرب أوزارها كان من الطبيعى أن يبدأ التركيز على ترتيب أوضاع البيت من الداخل ومن هنا كان تركيز الدولة والاتحاد على الشئون الداخلية فى الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن الاتحاد لم يهمل دوره الدولى كلية. ومن بعض الجوانب كان هناك توسيع لهذا الدور، فقد استأنف الاتحاد دوره فى أمريكا اللاتينية وهو الدور الذى وصفناه سابقاً. إضافة إلى ذلك فقد دعمت المنح التى قدمتها مؤسسة روكفلر قيام الاتحاد بعدد من الأنشطة فى أمريكا الجنوبية ومن بينها:

- دراسة المكتبة الوطنية فى البرازيل.
- إعداد الفهرس الموحد فى المكسيك.
- التحاق أمناء المكتبات من أمريكا اللاتينية بمدارس المكتبات فى الولايات المتحدة.

تقديم منح لزيارة أمناء المكتبات والأرشيفات فى دول أمريكا اللاتينية أهم المكتبات والأرشيفات فى الولايات المتحدة.

كذلك ساعدت المنح المقدمة من الحكومة الفيدرالية وخاصة من وزارة الخارجية الاتحاد على إدارة المكتبات الأمريكية فى كل من نيكاراجوا و أوراجواى. وفى شهر يونية سنة ١٩٤٥م أقام الاتحاد بالتعاون مع الاتحادات الأخرى ذات الصلة مركز **الكتاب الأمريكى**. وكان الهدف منه تنسيق الجهود لإعادة تزويد المكتبات بالمواد المكتبية، تلك المكتبات التى أضيرت فى الحرب فى الدول الحليفة للولايات المتحدة. وقد بنى هذا المركز على أساس أن يستوعب مليون مجلد. وقد بدأ برنامج (كتب من أجل الصين) فى سنة ١٩٤٥م على غرار (كتب من أجل أوروبا) و(كتب من أجل أمريكا الجنوبية). وقد بدأ هذا المشروع بمنحة من وزارة الخارجية قدرها مائة ألف دولار.

وبعد ذلك سادت فترة من الركود كاد فيها النشاط الدولى للاتحاد أن يهمل ويتوقف وكانت منحة روكفلر منحة محدودة، تلك المنحة التى قدمتها سنة ١٩٤٨ وكانت موجهة أساساً للنشاطات الداخلية ولم تترك إلا أقل القليل للنشاط الخارجى. ولكن سنة ١٩٥٠ شهدت نشاطاً دولياً جديداً. وربما كان السبب فى ذلك هو الصراع الذى نشب فى كوريا فى شهر يونية ١٩٥٠. وعلى الرغم من أن الاتحاد لم ينغمس فى خدمة الحرب الثانية كما حدث فى حالة الحرب الأولى إلا أنه كان حساساً لأى حرب دولية تدخل أمريكا طرفاً فيها. ولذلك قام الاتحاد بالتعاون مع الاتحادات الأخرى بإدارة عدد من البرامج الصغيرة فقد تطور مشروع «كتب من أجل أوروبا» إلى برنامج (تبادل كتاب الولايات المتحدة) وذلك بهدف تنسيق الجهود لجمع الكتب التى تستغنى عنها المكتبات الأمريكية وتقديمها إلى المكتبات الأجنبية. وكان الاتحاد إحدى الجهات المسئولة عن هذا البرنامج وكانت مؤسسة روكفلر تمول هذه العملية. وظلت هذه العملية مستمرة حتى نهاية القرن العشرين. وقد قام الاتحاد بإدارة مكتبة أمريكية فى ميونخ بألمانيا (مكتبة الشباب الدولية) بتمويل من مؤسسة روكفلر أيضاً. كذلك أدار الاتحاد برنامجاً للترجمة الأجنبية بتمويل من وزارة الخارجية الأمريكية.

ولعل أكبر المشروعات الدولية التى ساهم فيها الاتحاد هو افتتاح كلية للمكتبات فى اليابان. وقد وضعت خطة هذه الكلية من مايو ١٩٥٠. وقد قام بالدراسات المبدئية روبرت دونز من كلية المكتبات فى جامعة إلينوى. وقد اتبعت خطته تقريباً فى إنشاء هذه الكلية وافتتحت سنة ١٩٥١. وكان روبرت جيتلر عميد كلية المكتبات فى جامعة واشنطون قد عين كأول عميد للكلية اليابانية. ورغم أن وزارة الدفاع هى التى مولت المشروع إلا أن اتحاد المكتبات الأمريكية أعطى الصلاحية الكاملة لإدارة الكلية؛ بما فى ذلك وضع السياسة التعليمية؛ ومعايير القبول، واختيار أعضاء هيئة التدريس. وبعد خمسة عشر شهراً حولت مسئولية هذه الكلية إلى إحدى الجامعات اليابانية.

وشبيهة بتلك المنحة المقدمة لليابان تلك المنحة التى قدمت سنة ١٩٥٥م إلى جامعة أنقرة لإنشاء مدرسة للمكتبات. والمنحة هذه المرة قدمت من مؤسسة فورد، وقد بدأ المشروع فى الأول من مارس ١٩٥٥ وكان روبرت دونز أيضاً هو أول عميد لتلك المدرسة ولمدة سبعة أشهر ثم تحولت المسئولية بعد ذلك إلى جامعة أنقرة.

وفى سنة ١٩٥٦ تلقى اتحاد المكتبات الأمريكية منحة لمدة ثلاث سنوات من مؤسسة روكفلر لافتتاح مكتب جديد للعلاقات الدولية. وعلى الرغم من تسمية المكتب بنفس الاسم القديم إلا أن وظيفته كانت أضيق نطاقاً من سلفه، حيث انصب عمله أساساً على قضية تعليم المكتبات فى الدول الأجنبية ويدخل فى هذا النطاق أيضاً تعليم التوثيق والأرشيف وغير ذلك من الأنشطة التى تدخل فى إطار عمل المكتبات ومراكز المعلومات. وكانت مهمة مدير المكتب أن يدرس ويستقصى أوضاع تعليم المكتبات وتطور المكتبات فى جميع أنحاء العالم. ومن خلال هذا الاستقصاء والرؤية الشخصية فإن ذلك يساعد على تقديم مقترحاته للمؤسسات والحكومات والمكتبات الأجنبية. ولقد كان إنشاء مدارس المكتبات فى الدول الأجنبية الاهتمام الأول لاتحاد المكتبات الأمريكية من خلال هذا المكتب الجديد. ورغم إنشاء هذا المكتب الجديد فقد استمرت لجنة العلاقات الدولية القديمة فى عملها ولم تلغ. وكانت هذه اللجنة وغيرها من الجماعات داخل الاتحاد مسئولة عن تبادل المكتبيين بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية. وفى بعض الأحيان لم تكن الأمور محددة وواضحة بين اللجنة

والمكتب ولم تكن المسئوليات محددة. وكانت المشكلة الحقيقية تكمن فى بيان إنشاء مكتب العلاقات الدولية الجديد. ذلك أنه على الرغم من أن اهتمامه الأول هو بتعليم المكتبات فى الدول الأجنبية إلا أن إدراج عبارة «وغير ذلك من الأنشطة المرتبطة عادة بأعمال المكتبات» فى بيان أهدافه، وسع كثيراً من نوعيات الأنشطة ومن ثم تداخلت مع أعمال اللجنة. وكان لافتقار التنسيق بين الاثنين أثره الخطير فى التداخل والاضطراب.

العمل مع مؤسسات أخرى

تلقى اتحاد المكتبات الأمريكية سنة ١٩٥٥ منحة كبرى من صندوق تعليم الكبار. وبناء على تلك المنحة تقرر القيام بدراسة موسعة عن دور المكتبة فى المجتمع وأشرفت على هذه الدراسة روث وارنكى. وقد قصد بهذا المشروع أن يوسع ويعمق مشروعات سابقة. وكانت لهذا المشروع ثلاثة جوانب كبيرة هى:

١ ـ استئناف جزئى لمشروع التراث الأمريكى، الذى أعلن عنه خلال المؤتمر الخامس والسبعين للاتحاد.

٢ ـ إعداد كوادر مكتبية ليكونوا مستشارين وخبراء فى مجال تعليم الكبار.

٣ ـ تنفيذ مشروعات لتعليم الكبار فى أربع ولايات تختار كمشروع تجريبى.

فى الوقت ذاته قدمت مؤسسة فورد منحة كبيرة هى الأخرى قدرها خمسة ملايين دولار، تشكل بناء عليها داخل الاتحاد أهم شعبه وهو مجلس المصادر المكتبية. وقد جرى تأسيس هذا المجلس فى التاسع عشر من سبتمبر سنة ١٩٥٦. وقد تم اختيار فيرنر كلاب رئيساً. وقد كان ساعتها نائباً لمدير مكتبة الكونجرس وكان قد عمل فى تلك المكتبة لمدة ثلاث وثلاثين سنة. وكان القصد من المجلس الجديد هوأن يكون مركزاً للأفكار الجديدة فى تطوير المكتبات وتنسيق الجهود فى هذا الصدد. ومن خلال المعونات والمنح للأفراد والمؤسسات يمكن تذليل كل العقبات التى تحول دون تأدية خدمة مكتبية فعالة وقد أعطى المجلس الجديد جل اهتمامه للإجراءات الجديدة وتطبيقات التكنولوجيا فى المكتبات لقد كان المجلس يضع عينه دائماً على التطورات المستقبلية فى المكتبات وكيف تواجه من الآن تلك التطورات وتطوعها لأغراضها.

ورغم أن علاقة اتحاد المكتبات الأمريكية بالمؤسسات المانحة كانت بصفة عامة علاقة حسنة ومرضية، إلا أن حادثة وقعت فى سنة ١٩٥٦ هزت تلك العلاقة ووضعت علامات استفهام حولها وجذبت انتباه الرأى العام فى كل أمريكا. تلك الحادثة تمس علاقة الاتحاد بمؤسسة صندوق الجمهورية. ذلك أن هذا الصندوق أسسته مؤسسة فورد بمنحة قدرها ١٥ مليون دولار وكان هناك بعض اللغط حول بعض نشاطات هذا الصندوق ووصف بأنه «آلية الدعاية المضادة للشيوعية» على حد تعبير السناتور الأمريكى جوزيف مكارثى. وقد مول هذا الصندوق مجموعة من الأنشطة الببليوجرافية فى مجال الشيوعية والنفوذ الشيوعى ورأى آخرون فى هذه الأنشطة نوعاً من التراخى ضد الشيوعية وكانوا يريدون أنشطة أقوى وأوسع. وفى ديسمبر ١٩٥٤ دفع الصندوق ستة آلاف دولار للجنة الاتحاد للمساهمة فى نشر «النشرة الإخبارية للجنة» وخلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٥٥ كان هجوم واسع على تلك النشرة من قبل بعض الصحف ووصفت بأنها مجموعة من الأعمال اليسارية وليست دورية مهنية مكتبية. وفى ديسمبر من نفس سنة ١٩٥٥، وصفت إحدى الجرائد اتحاد المكتبات الأمريكى بأنه «يسارى» و«جبهة حمراء» و«منظمة شيوعية». وقد هوجمت بعض المكتبات فى بنسلفانيا لتبنيها «وثيقة المكتبة للحقوق» ووصفتها نفس الجريدة بأنها مخزن للكتب المغرضة. وقد أرسلت **«الرابطة الأمريكية»** صاحبة هذا الهجوم إلى المدعى العام للولايات المتحدة تسأله عما إذا كان اتحاد المكتبات الأمريكية قد سجل لديه على أنه «منظمة مخربة» وكانت الإجابة بطبيعة الحال بالنفى. ورغم أن المسألة برمتها كانت مجرد زوبعة فى فنجان، إلا أن أنها أحدثت قلقاً لدى الاتحاد وشرخاً بالضرورة فى علاقته بمؤسسة صندوق الجمهورية ومع كل ذلك ومع كل الهجوم والانتقادات فى الصحف والكونجرس التى استمرت لفترة على الاتحاد وعلى الصندوق، فإن الصندوق استمر على علاقته الطيبة مع الاتحاد وقد استمرت المنحة فى مسارها الطبيعى حتى انتهت مدتها واستنفدت أغراضها.

هذه المنح فى الواقع لم تضف إلى ميزانية الاتحاد شيئاً يذكر وما أضافته إنما كان عبارة عن موظفين جدد ومكاسب أدبية ومكانة رفيعة ومجد. إن معظم هذه المشروعات كان يغطى تكاليفه ولم يقلل أبداً من الضغوط على ميزانية الاتحاد.

تعيين ديفيد كليفت

كانت استقالة جون كورى من منصب السكرتير التنفيذى للاتحاد فى مؤتمر الشتاء لعام ١٩٥١ مفاجأة للجميع. وكانت فترة عمله فى هذا المنصب والتى استمرت لمدة ثلاث سنوات كما رأينا من قبل، فترة ضائقة مالية، وعمل فردى، وعدم رضاء داخلى وعام فى الاتحاد ونشاطه. وكانت بلا شك فترة إحباط حيث كان هناك الكثير الذى يبغى عمله ولكن المال قليل. وعندما أعلن كورى عن استقالته تحدث عن ضرورة تغيير موظفى الاتحاد أكثر من أى وقت مضى. وقال إن منصب السكرتير التنفيذى منصب قوى ومسئولياته جسيمة وهو منصب أكبر من أن يتولاه شخص واحد فترة طويلة. واستطرد بأن هناك احتياطى كبير من المكتبيين المؤهلين الذين يمكنهم ملء وظائف إدارة الاتحاد دون أن يصبحوا عبيداً لتلك الوظائف. وقد وضع كورى فى استقالته كل فلسفته الوظيفية. وربما بسبب ذلك اتخذ المؤتمر قراراً بتحديد مدة بقاء الموظف فى وظيفته بإدارة الاتحاد وخاصة الوظائف المهنية. ورغم أن ذلك كان سيضيف أعباء مالية جديدة على ميزانية الاتحاد إلا أنه كان قراراً منطقياً؛ فالموظفون الجدد سيجلبون أفكاراً جديدة وسيكون هناك ارتباط أوثق بالمهنة. والواقع نفسه هو الذى سيكشف عن صواب أو خطأ هذه النظرية.

ولقد استغرق تعيين خلف لـ جون كورى عدة أشهر من البحث والمناقشة. ولقد اجتمع المجلس التنفيذى فى جلسة خاصة فى مايو سنة ١٩٥١ لاتخاذ قرار بهذا الخصوص. وكان السكرتير الجديد هو: ديفيد كليفت مساعد مدير مكتبات جامعة ييل. وكان كليفت قد تخرج فى كلية المكتبات فى جامعة كولومبيا وكان أول تعيين له فى مكتبة نيويورك العامة حيث مكث ست سنوات هناك. وفى سنة ١٩٣٧م عين نائباً لمدير مكتبات جامعة كولومبيا. وبعد أداء الخدمة العسكرية فى القوات المسلحة خلال الحرب العالمية الثانية، ذهب كليفت إلى ألمانيا للعمل لحساب مكتبة الكونجرس وكان الهدف من هذه البعثة هو البحث عن كتب فى مكتبات الأعداء يفيد فى مكتبات البحث الأمريكية. وبعد عودته من تلك المهمة الخاصة إلى الولايات المتحدة عين نائباً لمدير مكتبات جامعة ييل.

وقد تواكب تعيين كليفت مع المؤتمر الخامس والسبعين للاتحاد فى ١٩٥١ وكان عدد أعضاء الاتحاد في ذلك الوقت ٢٠٢٠٢ عضواً. وقد قدر عدد أمناء المكتبات فى الولايات المتحدة آنذاك بنحو خمسين ألفاً ومن هنا فإن الاتحاد لم يكن يمثل غالبية المهنة أو غالبية المكتبيين، ومع ذلك كان نمو معدل العضوية وئيداً فلقد تضاعف عدد الأعضاء ثلاث مرات فى خمسة وعشرين عاماً منذ الاحتفال بالذكرى الخمسين الذهبية لقيام الاتحاد. وعلى الرغم من أن مؤتمر شيكاغو فى تلك الاحتفالية لم تجتذب أكثر من ٣٨٠٠ عضو بدلاً من ٦٠٠٠ عضو فقد كانت احتفالية ناجحة وعظيمة. وكان موضوع تلك الاحتفالات هو «تراث الولايات المتحدة فى زمن الأزمة». وربما كانت أسعد لحظات الاحتفال عندما أعلن عن أن مؤسسة فورد قد منحت الاتحاد منحة قدرها ١٥٠,٠٠٠ دولار لمساعدة المكتبات العامة على مناقشة موضوع التراث الأمريكى وجاءت هذه المنحة فى موعدها تماماً مع مناسبة المؤتمر.

نجاح مساعى المساعدة الفيدرالية

كللت المساعى التى بذلها الاتحاد طوال عشر سنوات للحصول على مساعدة فيدرالية للمكتبات بالنجاح فقط فى الخمسينات وذلك بصدور قانون الخدمات المكتبية، ذلك أنه فى كل سنة منذ سنة ١٩٤٧. وعندما وقع الرئيس دوايت أيزنهاور القانون سنة ١٩٥٦ قال بالحرف الواحد:

«إن مشروع القانون الذى أوقعه اليوم ليصبح قانوناً نافذ المفعول إنما يمثل جهداً واضحاً فى سبيل زيادة الخدمات المكتبية للولايات والمناطق المحلية وخاصة الريفية الأمريكية. وهو يعكس وعداً من القيادة بإثراء فعلى لحياة الملايين من الأمريكيين وأنا واثق من أن الولايات سوف تستمر فى هذا الاتجاه بعد أن تنفد المخصصات الفيدرالية المحدودة فى هذا البرنامج».

هذا القانون خصص سبعة ملايين دولار كل سنة ولمدة خمس سنوات لمد الخدمة المكتبية للمناطق الريفية. وقد حدد مبلغ ٤٠,٠٠٠ دولار كل سنة لكل ولاية، بالإضافة إلى مبلغ آخر يتناسب مع حجم سكان الريف فى كل منطقة. وقد حددت المساعدة الفيدرالية على أساس دخول الأفراد فى الولايات. ومع هذا فإن المساعدة لكل ولاية لم تكن لتقل عن ٣٤٪ أو تزيد عن ٧٥٪ مما تسهم به الولاية. وعندما صدر

قانون تمويل الخدمات المكتبية صدم المكتبيون بأن المبلغ المحدد هو ٢,٠٥٠,٠٠٠ دولار فقط. وكان معنى هذا أن كل ولاية لن تتلقى إلا ٤٠,٠٠٠ دولار المخصصة للسنة الأولى فقط. وقد أكد قادة الكونجرس أن أية زيادة فى المستقبل سوف تتوقف على الإنجازات التى تمت فى ظل المبلغ الأول ومن هنا ألقى العبء على الولايات وما كان للولايات أن تنجز شيئاً مهماً بهذا المبلغ الزهيد.

ومهما يكن من أمر هذا المبلغ أو ذاك فقد اعتبر صدور **قانون الخدمات المكتبية** انتصاراً محققاً للمهنة عموماً، ذلك أنها على الأقل ضمنت مساعدة فيدرالية تقابل المبالغ التى تقدمها الولايات، ولو أن هذه المساعدة جاءت ضئيلة فى البداية، إلا أنها سابقة حسنة يمكن أن تتكرر فى المستقبل. وهذه الخطوة الرائدة سوف تتبعها خطوات. ولكى يعزى الفضل لأهله فإن هناك عشرات بل مئات من الأسماء قد تضافرت جهودها فى سبيل إقرار هذا القانون وتحقيق الهدف خلال عشر سنوات منذ سنة ١٩٤٧. لقد كان بول هوارد مدير مكتب الاتحاد فى واشنطون سنة ١٩٤٨ فعالاً وديناميكياً فى وضع مشروع القانون وتقديمه إلى الكونجرس وفى تلك الأثناء تبنى مجلس الشيوخ مشروع القانون وأقره ولكن مجلس النواب لم يتخذ قراراً بشأنه كما رأينا من قبل. وقد بذلت جوليا بينت مديرة المكتب سنة ١٩٥٦ جهوداً غير عادية لضمان التصويت اللازم لصالح المشروع. وربما كان أعظم دفاع عن المشروع هو ذلك الذى قدمه السناتور ليستر هيل من آلاباما. وقد كان تبنى أى مشروع يخص الخدمة المكتبية طوال العشر سنوات التى انصرمت فى سبيل ضمان الدعم الفيدرالى له. وتقريراً لجهوده قام المجلس التنفيذى بمنح العضوية الفخرية فى الاتحاد إلى السناتور هيل سنة ١٩٥٦.

إدماج المطبوعات

بينما كان الاتحاد يواصل معركته مع الحكومة الفيدرالية من أجل المساعدة الفيدرالية للمكتبات، كان قسم النشر بالاتحاد يجاهد هو الآخر فى مشكلاته مع دورياته الخاصة باختيار الكتب. كانت دورية «**قائمة الكتب**» التى بدأت سنة ١٩٠٥ عبارة عن قائمة شراء جارية للمكتبات ولا تدرج إلا الكتب التى توصى بشرائها فى المكتبات.

وكانت دورية «**كتب الاشتراكات**» ذات مجال وهدف مختلف تماماً ذلك أنها عندما بدأت سنة ١٩٣٠ كانت لا تعرض إلا كتب المراجع فقط مثل دوائر المعارف والقواميس والكتب متعددة المجلدات. وكانت تستعرض الكتب الجيدة وغير الجيدة من هذا النوع، الموصى بها والتى لا ينصح بها للمكتبات وكان جمهورها الأفراد والمكتبات على السواء. وكان عدد النسخ التى تتداول من الدوريتين معاً لا يزيد عن ١٨٠٠٠ نسخة وقد قرر قسم النشر إدماج الاثنتين معاً فى واحدة تحت اسم «**مجلة قائمة الكتب وكتب الاشتراكات**» على أمل أن يكون العمل الجديد أكثر فاعلية وجاذبية للمكتبات. وكانت عروض الكتب أسرع ويكون العمل الجديد أقل تكلفة للمكتبات ذلك أن سعر المجلة لم يزد عن سعر مجلة «قائمة الكتب» وحدها.

الاتحاد ومدير مكتبة الكونجرس: مرة أخرى

كان اتحاد المكتبات الأمريكية طرفاً فى قضية تعيين مدير مكتبة الكونجرس، ثلاث مرات على الأقل فى قرننا العشرين. وكان نجاح أو فشل الاتحاد فى اختيار شخصية مكتبية لشغل هذا المنصب يقاس دائماً بما فعله فى حالة تعيين هربرت بوتنام مديراً لمكتبة الكونجرس سنة ١٨٨٩م. أما الحالات الثلاثة فى القرن العشرين فتأثير الاتحاد فيها كان محدوداً.

الحالة الأولى فى قرننا جاءت عندما بلغ هربرت بوتنام سن التقاعد فى بداية سنة ١٩٣٧ وقد طلب بوتنام التقاعد بعد أربعين سنة فى منصب مدير مكتبة الكونجرس وقد كان مقرراً له أن يخرج سنة ١٩٤٠ حتى تتاح له الفرصة لاختيار خلف له ولكى يحصل على معاش أكبر. ورغم أن التقاعد لم يعلن رسمياً إلا أن اتحاد المكتبات علم به وكان لابد من تدبر الأمر وكانت هناك رغبة فى تعزيز النجاح الذى حققه الاتحاد فى تعيين هربرت بوتنام سنة ١٨٨٩م فى تعيين شخصية مكتبية أخرى تحل محله. ومن ثم بدأ الاتحاد فى إعداد بيان بالشخصيات المناسبة التى يمكن أن تشغل المنصب عندما يخلو. وأول خطوة اتخذها فى هذا الصدد كانت تشكيل لجنة من خمسة أشخاص لتمثيل الاتحاد فى هذه العملية. ورغم أنه لم تتخذ أية خطوات رسمية فقد رأت اللجنة أن أفضل شخصيتين لشغل المنصب هما: الأستاذ الدكتور كارلتون

جويكل الأستاذ فى كلية المكتبات فى جامعة شيكاغو والسيد كارل ميلام السكرتير التنفيذى السابق للاتحاد. وبعد فترة قصيرة استقر قرار اللجنة على ترشيح: كارل ميلام لهذا المنصب.

وكانت هناك مشكلتان تغلفان هذا الترشيح **أولاهما**: أن هربرت بوتنام لم يكن قد أعلن استقالته بعد ولم يكن هناك عجلة لخروجه على التقاعد. **وثانيهما**: أن الرئيس فرانكلين روزفلت قد أشار على أخص مستشاريه ـ هارى هوبكنز ـ أنه فى مسائل التعيينات ليس من الضرورى الاعتماد على آراء وترشيحات الاتحادات المهنية. وقد علم الاتحاد أيضاً من خلال هوبكنز أن الإدارة الأمريكية كانت متضايقة من تأخر بوتنام فى التقاعد. وقد حلت هذه المشكلة عندما وقع الرئيس روزفلت قراراً يقضى بأن يتقاضى عند تقاعده نصف راتبه وكان هذا القرار فى يونية ١٩٣٨. ساعتها أعلن بوتنام تقاعده اعتباراً من الأول من أغسطس ١٩٣٨. ومن هنا كان يمكن للجنة أن تبذل مساعيها وتتصل بالرئيس روزفلت للمرة الأولى. ففى برقية بعث بها هاريسون جريفر أكد على خطورة المنصب وأهميته والمؤهلات اللازمة لشغله وعرض المساعدة فى اختيار المدير الجديد لمكتبة الكونجرس. وقد رد المكتب الرئاسى ببرقية تقدير مهذبة دبلوماسية لهذا الموقف النبيل.

وفى نفس الوقت أتاحت استقالة بوتنام النقاش العلنى العام بين الأوساط المكتبية حول موضوع الخليفة. وقد أعلن جون فانس ـ وهو أمين مكتبة قانونية ـ أنه يريد المنصب مما جعل أصدقاء ميلام يتعجلون المجلس التنفيذى للاتحاد إعلان حملة ترشيح ميلام علناً وعلى الملأ ولكن ميلام رفض ذلك وقال بأنه لن يقبل المنصب إلا بشروطه هو ولن يتم ذلك إلا إذا كان عازفاً عن المنصب. ومع ذلك فإن ميلام وأصدقاءه اتخذوا بعض الخطوات فى هذا الصدد، فبناء على اقتراح ميلام كتب هاريسون جريفر إلى فردريك ديلانو أحد أعمام الرئيس خطاباً ينبهه فيه إلى أن الاتحاد على استعداد للترشيح إذ طلب منه الرئيس ذلك ولم يرد ديلانو على الخطاب؛ وغير ذلك من الخطوات من جانب ميلام وأصدقائه.

وفى ديسمبر ١٩٣٨ وفبراير ١٩٣٩ قامت اللجنة بإرسال المزيد من الخطابات إلى الرئيس روزفلت تحثه على شغل المنصب. وقد شعر أعضاء اللجنة أن تأخر روزفلت

فى تعيين مدير مكتبة الكونجرس إنما لمصلحة فى نفسه وأنه أراد فسحة من الوقت ليتخذ قراره. وقد عبر عن ذلك فى خطاب إلى كبير القضاة فى المحكمة العليا فيلكس فرانكفورتر يسأله الرأى فى أرشيبالد ماكليش وفى السادس من يونية أعلن روزفلت تعيين ماكليش مديراً لمكتبة الكونجرس. وفى بيان التعيين قال روزفلت أنه وجد فى الشاعر «رجلاً مهذباً وباحثاً» وأعرب عن أن تعيينه سيلقى قبولاً من عالم المكتبات، ومع ذلك كان رد فعل المكتبيين فاتراً وسلبياً. وعلى حسب طلب ميلام قام رئيس اتحاد المكتبات بإرسال خطابات إلى مديرى كبرى المكتبات فى الولايات يطلب منهم الاعتراض على التعيين. وكانت لجنة مجلس الشيوخ عن المكتبة هى الجهة المناسبة للاعتراض حيث هى المسئولة عن الاستماع لكل ما يتصل بالمكتبة. وقد أغرق أعضاؤها بخطابات وبرقيات الاعتراض على هذا التعيين. وقد رد كثير من أعضاء مجلس الشيوخ بأن مسألة التعيين هى من صميم اختصاص الرئيس وله أن يعين من يشاء فى هذا المنصب. ومن هنا فإنه لا يجوز لهم الاعتراض على تعيين ماكليش. ومع كل هذا استمر المكتبيون فى اعتراضهم. وقد قام ميلتون فيرجسون رئيس الاتحاد بعقد مؤتمر صحفى لعرض وجهه نظر المكتبيين وتقديم الاحتجاج وقال لهم بالحرف الواحد «إنه لا يتصور شاعراً مديراً لمكتبة الكونجرس كما لا يتصوره مهندساً لكوبرى بروكلين». وبالمثل عندما عقد الاتحاد مؤتمره السنوى فى سان فرانسسكو وقع أكثر من ١٤٠٠ مكتبى وثيقة احتجاج وجهوها إلى الرئيس روزفلت. وقد قالوا فى هذا الخطاب بأن أحداً لا يقدح فى قيمة ماكليش كأديب متميز ولكن العمل فى المكتبات ليس ضرباً من ضروب الأدب، وختم الخطاب بالقول «إنها لمأساة أن يعين ماكليش كمدير لمكتبة الكونجرس». وخسر المكتبيون المعركة ولم يستجب الرئيس الأمريكى لهم وفى ٢٩ من يونية صدق مجلس الشيوخ على التعيين. وبعد يومين قام رالف من الرئيس الجديد المنتخب لاتحاد المكتبات الأمريكية بإرسال برقية تهنئة لـ ماكليش واعتذر أن معركة الاتحاد قد أتخذت شكل الاعتراض على تعيينه وأشار إلى أن المعركة كانت بسبب أن الشاعر يفتقر إلى الإعداد المهنى والخبرة فى مجال المكتبات. وقد أجاب ماكليش أنه يتفهم دوافع الاعتراض ولكنه أردف بأنه «يأسف للإجراءات

التى اتخذها ممثلو اتحاد المكتبات الأمريكية» وقد أرسل ميلام هو الآخر تهنئة إلى مدير المكتبة الجديد ماكليش وقال إنه (أى ماكليش) ليس أهلاً لهذا المنصب.

والحقيقة أن معركة الاتحاد فى هذا المنصب لم تأخذ حقها من الإعلام والدعاية والشرح المستفيض أمام الرأى العام بحيث لم يعرف العضو العادى مدى الجهد الذى بذلته المنظمة فى هذا الصدد لأن جزءاً محدوداً فقط من هذا الجهد هو الذى أعلن، ذلك أنه بعد أن أعلن نفر من المكتبيين أن هذه المعركة هى (حرب مقدسة) فإن الأحداث التى تلت تم تلخيصها بصورة مخلة فى مجلة الاتحاد، بل ولم يذكر فى تلك الملخصات أن ميلام كان مرشحاً للمنصب ولم ينشر شىء بعد ذلك. وربما كان من الأفضل إغلاق الموضوع ونسيان ما حدث.

وبعد أربع سنوات برزت معركة الاتحاد مع ترشيح مدير مكتبة الكونجرس مرة ثانية حين علم المكتبيون من أخبار الإذاعة والتليفزيون نبأ استقالة ماكليش من منصبه كمدير للمكتبة كى يتولى منصب نائب وزير الخارجية للعلاقات الثقافية والشئون العامة. وقد أعادت استقالة ماكليش ذكريات الاعتراض على تعيينه والاستعداد للدخول فى معركة خلفه. وقد نشرت جريدة واشنطون ستار تقريراً ألمحت فيه إلى ترشيح عدد من غير المكتبيين لهذا المنصب من بينهم كارل ساندبج والكاتب المسرحى روبرت شيروود. وعلى عكس ما حدث فى سنة ١٩٣٩ حيث كانت المعركة بين مكتبى وغير مكتبى، الآن المعركة خرجت عن إطار المكتبيين تماماً. قام رئيس الاتحاد كارل فيتز بإرسال خطاب إلى الرئيس الأمريكى روزفلت فى يناير ١٩٤٥ يعرض المساعدة فى تعيين المدير الجديد للمكتبة ولكن وفاة الرئيس روزفلت فى الثانى عشر من إبريل ١٩٤٥م أوقفت أى إجراء آخر. وبعد تعيين هارى ترومان خلفاً للرئيس كتب إليه فيتز هو الآخر يعرض المساعدة؛ وقد رد ترومان بأنه يسعده أن يتلقى النصح من جانب الاتحاد فى هذا الصدد. وما كان من رئيس الاتحاد إلا أن جمع اقتراحات المكتبيين البارزين بالتليفون والاتصالات الشخصية وبناء على ذلك رشح فيتز الأسماء الآتية لشغل المنصب:ـ

ـ كييز ميتكالف مدير مكتبات جامعة هارفارد.

ـ رالف أولفلنج مدير مكتبة ديترويت العامة.

ـ د. لوثر إيفانز مساعد مدير مكتبة الكونجرس والمدير بالإنابة.

وقد تحدد أن يتم اتصال تليفونى مباشر بين الرئيس الأمريكى ترومان ورئيس اتحاد المكتبات فيتز يوم ٧ من مايو سنة ١٩٤٥. ولكن حصار ألمانيا فى ذلك الوقت منع من إتمام المؤتمر التليفونى بين الرجلين مما جعل فيتز يبعث إلى الرئيس ترومان بمقترحات الاتحاد فى خطاب مؤرخ بيوم ٨/ ٥/ ١٩٤٥. وفى ١٧ يونية أعلن الرئيس ترومان اختياره للدكتور لوثر إيفانز مديراً للمكتبة. وكان الاختيار عملاً سعيداً بالنسبة لمهنة المكتبات. ويرى المراقبون أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن مقترحات فيتز كان لها تأثير فى الاختيار. ومهما يكن من أمر فقد كان انتصاراً للمهنة وتأكيداً أن للاتحادات المهنية دور فى عملية الاختيار.

وقد يكون من المفيد أن نعرف دور ماكليش فى اختيار خليفته. ذلك أن ماكليش تحدث عدة مرات إلى روزفلت عن اختيار المدير الجديد وعلق على الجهد الممتاز الذى بذله جوليان بويد ورشحه للمنصب. وكانت وفاة روزفلت المفاجأة سبباً فى صرف النظر عن الاستمرار فى اتجاه بويد. ولم يأخذ ترومان رأى ماكليش فى المدير الجديد، وعلم ماكليش بتعيين إيفانز كما علم الآخرون من الصحف. وكان بقاء إيفانز فى منصبه محدوداً ذلك أن ارتباطه باليونسكو كان يقتضى منه قضاء وقت طويل هناك مما جعل أعضاء الكونجرس ينتقدون إيفانز لبقائه طويلاً بعيداً عن المكتبة، وأدى ذلك إلى استقالته من منصبه.

وفى مارس ١٩٥٢ قامت اللجنة أيضاً بترشيح مساعد إيفانز ـ فيرنر كلاب ـ لكى يخلفه فى المنصب، بعد أن خيروا إيفانز بين اليونسكو ومكتبة الكونجرس فاختار إيفانز اليونسكو واستقال من مكتبة الكونجرس فى ١٩٥٣ ليصبح المدير العام لليونسكو. وبعد أن خلا المنصب شكل رئيس الاتحاد لجنة لتتولى إعداد بيان بالترشيحات للمنصب على نحو ما فعلت من قبل. واجتمعت اللجنة خلال مؤتمر لوس أنجلوس سنة ١٩٥٣ ثم كتبت إلى الرئيس الأمريكى أيزنهاور تطلب مقابلته لتقديم مقترحاتها بشأن المنصب. وقد تلقى تشارلز ويليس المساعد الخصوصى فى

البيت الأبيض الخطاب وطلب من اللجنة أن تقابله. وذهبت اللجنة إلى البيت الأبيض وقدمت بيان المؤهلات وقائمة بأسماء ستة من خيرة المكتبيين المؤهلين لهذا المنصب. وكانت تلك المقابلة يوم ١٥ يولية سنة ١٩٥٣. كذلك تم الاتصال فى نفس الوقت مع لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالمكتبة ولكن بعد حين أخطرت لجنة الاتحاد بأن الأمر قد استقر على ترشيح شخصين آخرين من خارج الستة الذين رشحتهم اللجنة وقد تم الاعتراض عليهما من قبل لجنة الاتحاد على أساس أنهما غير مناسبين للمنصب. ونظراً لما حدث من قبل من ترشيح أشخاص من خارج المهنة، اتخذت لجنة الاتحاد إجراءات عديدة فى هذا الصدد. فى الرابع من يناير سنة ١٩٥٤، تقابل أعضاء اللجنة مع عدة ممثلين للمجلس القومى للبحوث؛ الأكاديمية القومية للعلوم؛ المجلس الأمريكى للتربية؛ مجلس البحوث الاجتماعية؛ المجلس الأمريكى للجمعيات العلمية. وبعد أن استعرض هؤلاء الممثلون الأمر واطلعوا على بيان لجنة الاتحاد ووسعوه ونقحوه، أضيفت أسماء جديدة إلى القائمة تصلح للمنصب. وقد قدمت القائمة الأصلية والقائمة الجديدة إلى مساعد الرئيس الأمريكى شيرمان آدمز فى الرابع من يناير سنة ١٩٥٤. وحسب رغبة البيت الأبيض لم تعلن أسماء المرشحين. وكان من الواضح أن فيرنر كلاب كان مرشح الاتحاد الأول. وقد لعبت السياسة دورها فزحزح فيرنر كلاب حسبما ذكرت جريدة نيويورك تايمز فى عددها الصادر فى التاسع والعشرين من مارس ١٩٥٤:

«لقد حدثت بعض المناورات حول الترشيح للمنصب وعلى الرغم من أن الأوساط العلمية تريد أن يبقى المنصب بعيداً عن السياسة، فقد زحزح السيد/ فيرنر كلاب من بداية القائمة وإن لم يستبعد تماماً من الصورة». وقد أشيع آنذاك أن مرشحاً جمهورياً قد رشح لهذا المنصب. وأخيراً فى الثانى والعشرين من إبريل سنة ١٩٥٤م أعلن الرئيس الأمريكى أيزنهاور ترشيح لويس كونيس ممفورد ـ مدير مكتبة كليفلاند العامة ـ ليشغل منصب مدير الكونجرس الجديد؛ وقد صدق مجلس الشيوخ على ذلك الترشيح فى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٤. وكان ترشيح ممفورد غريباً إذا أنه كان قد اختير لتوه رئيساً لاتحاد المكتبات الأمريكية وبالتالى حظى بالشرفين العظيمين فى وقت واحد.

انطلاقة الاتحاد والتخطيط للمستقبل

بعد شيء من الاستقرار عقب الحرب الطاحنة كان تركيز أعضاء إدارة الاتحاد وأعضاء الجمعية العمومية على ضرورة انطلاق الاتحاد إلى آفاق أرحب وأوسع. وكانت فترة الخمسينات هي فترة الوقوف مع الذات والحساب والنظر فى الأمر برمته من أجل تخطيط مستقبل الاتحاد في النصف الثانى من القرن العشرين. وكانت هناك ثلاثة أمور ملحة فى هذا الصدد تحتاج إلى وقفة من الاتحاد وهى:

- مكتبة وأرشيف الاتحاد.
- البحث عن مقر جديد للاتحاد.
- إعادة هيكلة وتنظيم الاتحاد.

وكما هى العادة ظلت مكتبة الاتحاد كماً مهملاً، فقيرة فى مجموعاتها، سيئة الإدارة على مدار تاريخها، فى أسوأ مكان بمقر الاتحاد. وفى تقرير قدم للمجلس التنفيذى فى سبتمبر ١٩٥٥ يقول:

«. . . ولكى تقدم المكتبة خدمة مقبولة من أى نوع لابد من تنظيمها تنظيماً جيداً ولابد من فهرستها بما يليق بمكتبة فى مقر اتحاد المكتبات الأمريكية».

وكان الأرشيف التاريخى للاتحاد المخزن فى المقر الرئيسى للاتحاد هو الآخر موضع انتقادات عديدة مشابهة:

«إن أرشيف اتحاد المكتبات الأمريكية هو فى حالة بالغة السوء. إن للاتحاد تاريخ طويل وثرى ولكن لن تستطيع الحصول على أية معلومات عن هذا التاريخ إذا لم يتم تدارك وإنقاذ مجموعات الوثائق الحالية وتؤخذ بعيداً عن الأتربة والقذارة والحرارة فى البدروم المخزنة فيه فى علب من كرتون».

ولسوء الحظ كانت التقارير السنوية المتعاقبة تردد نفس الانتقادات ولكن لامجيب ولا منقذ. ومن هنا كان لابد للاتحاد أن يتوقف ويوجد حلاً لمشاكل المكتبة وهذا ما حدث فيما بعد ولكن الأرشيف ظل على حاله لفترة طويلة.

وكان التخطيط للمقر هو الآخر من بين اهتمامات الاتحاد فى النصف الثانى من الخمسينات. ففى اجتماع الشتاء للمجلس التنفيذى ١١ ـ ١٢ نوفمبر ١٩٥٥ لاحظ

أشخاص عديدون تدهور مبنى الاتحاد، وكان فى حاجة إلى ترميم وإصلاح وكان من الواضح أن تكاليف الصيانة كانت فوق طاقة الاتحاد. وكان من بين البدائل المطروحة فى هذا الصدد بناء مبنى جديد للاتحاد فى مدينة شيكاغو على النحو الذى شرحناه فيما سبق.

أما مسألة إعادة هيكلة وتنظيم الاتحاد فقد بدأ التفكير فيها سنة ١٩٥٤ وذلك خلال المؤتمر السنوى للاتحاد فى مدينة مينيابوليس. وقد وافق الأعضاء فى ذلك المؤتمر على أن يعهد لإحدى الشركات أو بيوت الخبرة بدراسة عملية إعادة تنظيم الاتحاد. وكان المأمول أن تسفر الدراسة عن هيكل إدارى قوى وفعال ومثمر للاتحاد. وبدأت شركة «كريساب، وماك كورميك، وباجيت» الدراسة فى السادس والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٥٤. وقد كانت جوانب الدراسة المستفيضة هذه تشتمل على ما يلى:

١ - دراسة الهيكل التنظيمى لاتحاد المكتبات الأمريكية لتقرير مدى فاعلية العلاقات.

٢ - مراجعة خطوات العمل وممارسات الموظفين.

٣ - دراسة البنية المالية للاتحاد ووجوه تحصيلها وإنفاقها وكيفياتهما.

٤ - فحص سياسات العضوية ومدى فاعلية هذه السياسات.

٥ - مراجعة الخدمات المركزية التى تقدم فى مقر الاتحاد.

وللحصول على صورة كاملة عن التنظيم اتبعت عدة طرق؛ فقد تمت مقابلات عديدة مع عدد كبير من الأفراد الذين لهم صلات وعلاقات مع الاتحاد وكذلك مع الموظفين فى المقر الرئيسى كما تمت مقابلة جميع أعضاء المجلس التنفيذى، ومقررى اللجان، وجرت أيضاً مقابلات مع قطاعات مختلفة من أعضاء الاتحاد أى الجمعية العمومية.

وقامت الدراسة كذلك على فحص وقراءة محاضر الجلسات والمضابط الخاصة بجلس الإدارة والمجلس التنفيذى والمجالس النوعية ومجلس الشعب وذلك عن الخمس سنين الفائتة.

وقامت الدراسة من جهة ثالثة على مراجعة التقارير الخاصة بالسكرتير التنفيذى إلى مجلس الإدارة والمجلس التنفيذى

ومن جهة رابعة أرسل استبيان مفصل إلى اتحادات المكتبات الإقليمية واتحادات الولايات.

ومن جهة خامسة قامت الدراسة على مراجعة مطبوعات الاتحاد ومطبوعات مجالسه وشعبه المختلفة.

وقد قدمت الشركة تقريرها إلى الجمعية العمومية للاتحاد خلال المؤتمر السنوى فى يولية ١٩٥٥. هذا التقرير فيما يذكر الثقاة لخص جوانب القوة فى الاتحاد بما لم يحدث من قبل فى أية دراسة أو تقرير سابق. وقد عرض التقرير فى البداية جوانب النجاح أو جوانب الضوء فى الاتحاد وإنجازاته الحقيقية وهى:

- تحسين إجراءات الفهرسة والتصنيف
- الخدمات الخاصة للأطفال.
- تعليم الكبار.
- النشر.
- نشاطات تعليم المكتبات الدولية.
- رفع مستويات التعليم المهنى فى الولايات.

لقد أخذ الاتحاد على عاتقه أن يكون لسان حال الحركة المكتبية الحديثة وقد نجح إلى حد كبير فى القيام بهذا الدور. وكانت هناك على الجانب الآخر نقاط ضعف أو درجة من الفشل على حد تعبير تقرير الشركة. ومن بين تلك النقاط فشل الاتحاد فى أن ينمو ويتطور كمنظمة وطنية وحيدة فى الميدان تمثل كل جوانب العمل المكتبى. ولأنه لم يستطع تغطية احتياجات جميع المكتبيين، فقد أعطى الفرصة لاتحادات أخرى أن تنشأ مستقلة عنه. بعضها نشأ بعيداً عن الاتحاد الأم من البداية مثل اتحاد المكتبات المتخصصة وبعضها نما فى أحشاء الاتحاد مثل: اتحاد مكتبات الكليات والبحث (على النحو الذى عالجناه سابقاً). وقد أشار التقرير إلى أنه طالما نمت تلك الجماعات والشُعَبْ بداخله فقد كان عليه أن يتطور معها بما يلبى احتياجاتها. وكانت بعض التغييرات التى أدخلت قد أضرت بالمؤسسة الأم. وكانت المشكلة الرئيسية فى

نظر التقرير هى الافتقار إلى «سياسة إدارية قوية، وتقدمية، ومنسقة ومرنة». وإلى جانب نقطة الضعف الرئيسية تلك كانت هناك نقاط ضعف حددها التقرير ومن أهمها:

(١) كان مجلس الإدارة والمجلس التنفيذى يدخلان فى تفاصيل دقيقة ليست من صميم عملهما.

(٢) كان هناك انفصام بين نشاطات اتحاد المكتبات الأم وشعبه ولم يكن ثمة تكامل كاف بينها.

(٣) لم يكن هناك تنسيق بين وظائف المجلس التنفيذى وسكرتاريات الفروع مما أعاق العمل.

(٤) وكان السكرتير التنفيذى يفتقر إلى السلطة والمصادر المالية التى تمكنه من السيطرة على العمل بأكمله والتنسيق بين جهاته المختلفة.

(٥) كانت هناك حاجة ماسة إلى إعادة تنظيم مستمرة لإزالة التداخل من أعمال وأنشطة المجالس واللجان.

(٦) كان يجب أن يكون هناك تحديد قاطع بين وظائف الشُعَب المختلفة داخل الاتحاد.

(٧) يجب أن تخول الشُعَب المسئولية كاملة فى المسائل المتعلقة بتخصصاتها.

(٨) الهيكل التنظيمى الحالى شديد التعقيد ولا يؤدى إلى انسياب العمل وتحديد المسئوليات.

وقد انتهى التقرير بعدد من التوصيات لسد الثغرات وإزالة نقاط الضعف من الهيكل التنظيمى للاتحاد. وقد بنيت هذه التوصيات على أساس أن تتنازل الشُعَب عن بعض من استقلاليتها للاتحاد الأم وعلى أساس منح الشعب مزيداً من المسئوليات والصلاحيات أكثر مما هى عليه وقت كتابة التقرير. وكانت التوصيات الرئيسية تسير على النحو الآتى:

(١) تعاد تسمية مجلس الإدارة إلى «الجمعية العمومية». ويجب أن تكون وظيفته الأساسية إدارة الاتحاد.

(٢) تعاد تسمية المجلس التنفيذى باسم «اللجنة التنفيذية للجمعية العمومية». وتكون مهمتها تنفيذ العمل الرئيسى للاتحاد.

(٣) تثبيت مدة عمل السكرتير التنفيذى عند خمس سنوات مع إمكانية إعادة تعيينه لمدة أخرى إذا لزم الأمر.

(٤) يجب أن يعاد النظر فى نظام الاشتراك بحيث يكون على أساس القدرة على الدفع وعلى أساس الخدمات المقدمة.

(٥) يجب تحديد مخصصات الشُعَب جزئياً على أساس عدد الأعضاء وجزئياً على أساس الاحتياجات الفعلية.

(٦) يجب أن يكون لكل شُعْبَة سكرتير تنفيذى، ويمكن أن تشارك الشُعْبَ الصغيرة جداً فى سكرتير واحد عند الحاجة.

(٧) يجب أن تكون هناك تقسيمات داخلية على حسب نوع المكتبة ونوع الجماعة ونوع المنطقة الجغرافية أو الولاية.

(٨) يجب أن يكون النشر مركزياً فى مكان واحد مثل مجلس المطبوعات رغم أن النشر الواقع فى تخصص شُعْبَة معينة يجب أن يكون مسئولية تلك الشُعْبَة.

ورغم نقاط الضعف الكثيرة التى أشار إليها التقرير فإن التقرير كان متفائلاً بمستقبل الاتحاد؛ ذلك أن التحديات التى كانت تفرضها الزيادة الكبيرة فى عدد السكان كان لابد وأن يواكبها زيادة واضحة ونمو واضح فى عدد ونوع المكتبات ومن ثم عدد المكتبيين وقد دعا التقرير إلى تقديم خدمات جديدة لم تكن لتقدم أبداً من قبل. وقد ختم التقرير بالعبارة الآتية:

«وهكذا فإن اتحاد المكتبات الأمريكية يقف على عتبة فرصة عظيمة. هذه الفرصة يمكن اغتنامها بنجاح شديد فقط إذا قلل من فرص التجزئة والتقسيم والتقليل من التركيز على وجهات النظر والمواقف الشخصية وتقوية الجبهة الموحدة للاتحاد حتى يحقق رسالته العريضة». وقد وافق مجلس إدارة الاتحاد بدون تحفظات على ما جاء فى التقرير فى السادس من يولية ١٩٥٥. كما وافق على خطة تنفيذ إعادة الهيكلة. تلك الخطة تدعو إلى دراسة واعية متأنية واسعة للتوصيات التى وردت فى التقرير قبل

اتخاذ أية خطوات إيجابية نهائية للتنفيذ من جانب الاتحاد. وبعد مجموعة من الخطوات الإيجابية المبدئية تم تشكيل **لجنة خاصة لإعادة التنظيم** وذلك لتنفيذ الهيكلة الجديدة حسبما جاء فى التقرير، وعلى الرغم من تعدد جوانب العمل فقد كانت الخطوط العريضة تسير على النحو الآتى:

(١) علاقة أوثق بين الاتحاد وأعضائه مع الدعوة إلى مشاركة أكبر من جانب العشرين ألف عضو المنتمين إلى الاتحاد.

(٢) لا مركزية المسئوليات والسلطات.

(٣) تقوية المجلس الإدارى باعتباره السلطة العليا فى الاتحاد.

(٤) وضع مزيد من التخطيط والإشراف والمرونة على المصادر المالية للاتحاد.

ورغم أن لائحة الاتحاد لم تكن قد اكتملت مراجعتها وتنقيحها ولم تكن كل عقبات إعادة التنظيم قد ذللت إلا أن الخطوات الكبرى الأولى فى إعادة التنظيم كانت قد بدأت مع نهاية ١٩٥٧.

ويمكننا أن نتوقف برهة لنرى ماذا تم بعد ذلك من إجراءات على حسب ما ورد فى تلك الخطوط العريضة.

لقد ـ تم تحقيق التقارب والعلاقات الأوثق بين الاتحاد وأعضائه عن طريق لا مركزية المسئوليات وكان معنى هذا هو إعادة هيكلة الشُعَب والعمل الذى تقوم به. وقد قسمت الشُعَب داخلياً إلى جماعات بعضها على حسب نوع المكتبة وبعضها على حسب نوع النشاط. ولعل أحسن وصف وصفت به لجنة إعادة التنظيم هو «أن الاتحاد بطبيعته اتحاد «ثنائى ـ البعد» فقد كان هناك مكتبيون يميلون إلى أنواع المكتبات كمؤسسات ومكتبيون يميلون إلى النشاطات المكتبية كعمليات وخدمات. ولكى يتحدد الهيكل التنظيمى بوضوح كان لابد من إزالة أية تداخلات أو تكرار بين الخطين من خطوط التنظيم. ومن هنا جاء التنظيم الجديد مبنياً على أساس تخطيط وتقييم المكتبة ككل متكامل أى كمؤسسة وعلى تحليل وظائفها كما تتفاعل من أجل خدمة الجمهور. وكان خط التنظيم على أساس نوع المكتبة يسير على النحو الآتى:

ـ الاتحاد الأمريكى لأمناء المكتبات المدرسية.

- اتحاد مكتبات الكليات والبحث.
- شعبة المكتبات العامة.
- اتحاد مكتبات المستشفيات والمعاهد.
- شعبة وكالات مكتبات الولايات.

وفى جانب خط التنظيم الثانى الذى كان معنياً بالعمليات والخدمات فإننا نلاحظ أنه كان يسير على النحو الآتى:

- شعبة خدمات الكبار.
- اتحاد مكتبات الأطفال.
- شعبة إدارة المكتبات.
- شعبة تعليم المكتبات.
- شعبة الخدمات المرجعية.
- شعبة المصادر والخدمات الفنية.

وقد اقترحت اللجنة إدماج شعبتى تعليم المكتبات وإدارة المكتبات، وقد رفض هذا الاقتراح لعدم وجود أرضية مشتركة. وقد كانت توصيات تقرير الشركة حاسمة وقاطعة فى هذا الصدد فقد نص بالحرف الواحد:

«ينصح:

١ - أن تختص الشعبة بمجال واحد متميز تماماً عن مجالات الشُعَب الأخرى.

٢ - يحدد نطاق مسئولية كل شعبة تحديداً واضحاً.

٣ - تخول إدارة كل شعبة كامل السلطات الممنوحة للاتحاد ككل داخل الحقل الذى تعمل فيه الشعبة».

وقد أكدت الشركة الخبيرة للاتحاد أن هذه التوصية هى أهم توصية فى عملية إعادة بناء تنظيم الاتحاد. وهى سبب كثير من المشاكل التى وقع فيها التنظيم القديم. ولم تكن مجالات الاهتمام المختلفة والأنشطة قد تحددت بما فيه الكفاية ومن ثم لم يكن ممكناً تحديد مسئوليات كل شعبة. وقد بلغ عدد الشُعَب فى التنظيم الجديد ١٢ شعبة بدلاً من سبعة شعب فى التنظيم القديم وإذا لم تحدد مجالات اهتمام كل شعبة

بوضوح فإن المشاكل قد تكون أكبر مما كان عليه الحال من قبل. وقد رأى المراقبون أن نوعاً من التداخل كان ما يزال قائماً فى التنظيم الجديد للشعب. ومن قبيل هذا التداخل والتكرار خدمة المراجع كانت موجودة فى شعبة المراجع وأيضاً فى اتحاد مكتبات الكليات والبحث والعمل مع الأطفال كان موجوداً بين اتحاد مكتبات الأطفال وقسم المكتبات العامة وأيضاً اتحاد أمناء المكتبات المدرسية. وكان لابد من العمل على إزالة تلك التداخلات والتكرارات التى وجدت فى التنظيم الجديد.

فى التنظيم القديم كان هناك تساؤل عما إذا كان مجلس الإدارة أم المجلس التنفيذى الذى له السلطة العليا فى الاتحاد. وكان المفروض نظرياً أن تكون السلطة العليا للمجلس الإدارى حيث هو الذى يقرر السياسات وهو الذى يتخذ القرارات وهو الهيئة التشريعية للاتحاد. ولكن الواقع كان خلاف ذلك حيث كانت السلطة الأقوى للمجلس التنفيذى وحيث كانت اجتماعات مجلس الإدارة غير منتظمة وعلى فترات متباعدة وكانت سلطته مقيدة بحكم اللوائح. وحسب التنظيم الجديد كان لابد من تقوية مجلس الإدارة لكى يكون فعلاً الهيئة العليا للسياسات واتخاذ القرارات. كما كان لابد للمجلس التنفيذى أن ينكمش داخل مجلس الإدارة وكان مجلس الإدارة هو الذى ينتخب أعضاء المجلس التنفيذى من بين أعضاء مجلس الإدارة ومن ثم يعمل المجلس التنفيذى من أجل مجلس الإدارة وليس نداً له أو فوقه.

وفى التنظيم الجديد أصبح التمثيل فى مجلس الإدارة أكثر ديمقراطية، وتم تبسيط عملية الانتخاب وكانت فى أساسها مزيجاً من التقسيم الجغرافى والنوعى وبعد ذلك انتخاب. ومن سوء الحظ أن مجلس الإدارة ظل ضخماً بحيث قلل ذلك من حركته وفاعليته.

وكان التغيير الكبير الآخر الذى أتى به التنظيم الجديد هو تقييم الاحتياجات المالية للاتحاد. ففى التنظيم القديم كان هناك ملمحان أساسيان فى الترتيبات المالية للاتحاد **الأول**: لم تكن هناك مراجعة محددة للاحتياجات المالية للشُعَب والفروع المختلفة داخل الاتحاد. وكانت الميزانيات تبلور حسب المناورات والتكتلات ونسبة الشكوى والصراخ. **الثانى**: أنه رغم أن الشُعَب قد حققت نوعاً كبيراً من الاستقلالية

داخل الاتحاد إلا أن ذلك لم يمتد إلى ميزانياتها ومخصصاتها المالية. فاللوائح الداخلية تنكر على الشُعَب تحصيل أية أموال نيابة عن الاتحاد؛ وحتى تعديل تلك الصيغة والسماح للشعب بمخصصات مالية مستقلة لم تكن تلك المخصصات كافية.

هذان الملمحان تم تغييرهما كلية فى التنظيم الجديد، وأصبح إعداد الميزانية مسئولية **لجنة تقييم البرامج والميزانية**. ومن خلال هذه اللجنة استطاع الاتحاد أن يراجع موقفه المالى ويعرفه على وجه التحديد بما لم يكن متاحاً فى ظل التنظيم القديم؛ واستطاعت اللجنة أن تعرف التكاليف الفعلية لكل نشاط وبرنامج والعائد من ورائه. وكان تكوين هذه اللجنة وأعضاؤها يعكسون وضع الشُعَب. فمن بين الخمسة عشر عضواً فى تلك اللجنة كان هناك اثنا عشر شخصاً رؤساء شُعَب سابقين. والثلاثة الباقون كانوا عبارة عن أمين الصندوق؛ والرئيس السابق للاتحاد؛ والرئيس المنتخب. أما الملمح الثانى عن طريق تخويل السلطة أو تفويض السلطة وطالما أن الشُعَب الآن تتحدث نيابة عن الاتحاد فإن لها أيضاً أن تجمع الأموال وتنفقها أيضاً باسم الاتحاد. وكان ذلك بطبيعة الحال فى نطاق مجال عمل الشعبة ومسئولياتها. ورغم أنها كانت مسئولية محدودة إلا أنها من وجهة نظر الشُعَب كانت هامة. فقد ناضلت الشُعَب من أجل ذلك طويلاً وخاصة الشُعَب القوية مثل اتحاد مكتبات الكليات والبحث.

وقد كشفت نتائج تجربة التنظيم الجديد عن أنه على وجه الإجمال كان ناجحاً؛ حيث تحقق قدر كبير من اللامركزية على الرغم من أنه ليس القدر الذى كان يرغبه الأعضاء. وفى ظل هذه اللامركزية نمت الشُعَب وتوسعت وزاد دخلها ودخل الاتحاد الأم. كذلك لوحظ أن مجلس الإدارة قد قوى وترسخ مركزه وعظمت سلطاته، وأصبح السلطة العليا فى الاتحاد - ما عدا الجمعية العمومية - ومن ثم فى مهنة المكتبات عموماً. وقد تم تبسيط عملية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة واكتسب مظهراً ديمقراطياً أكثر. وفى مجال التخطيط المالى، أصبحت هناك سيطرة أقوى وأكثر منطقية ومنهجية على مداخيل الاتحاد ومصروفاته وأصبحت هناك مرونة أكثر فى تمويل البرامج الجديدة.

ولم تأت نهاية ١٩٥٧م إلا وكانت مشكلات وعيوب التنظيم الجديد قد ظهرت

وكانت أساساً: عدم وجود حدود قاطعة بين مسئوليات الشُعَب والأقسام واللجان مما أدى أيضاً إلى التداخل والتضارب أحياناً. وربما جاء بسبب خطى التنظيم اللذين انقسم إليهما التنظيم الجديد. والمشكلة الثانية فى التنظيم الجديد جاءت من عدم تغيير لوائح الاتحاد. ففى سنة ١٩٥٧ كان الاتحاد ما يزال يعمل بلوائح قديمة عفى عليها الزمن وغير كافية. والمشكلة الثالثة كانت تتصل بديمقراطية الاتحاد والتقارب مع الأعضاء. ورغم أن هذه النقطة كانت من بين الأسباب الرئيسية لإعادة التنظيم إلا أنها لم تحقق النجاح الكبير الذى كان مطلوباً. ولعل أكبر النجاحات التى تحققت كانت فى مجال مجلس الإدارة وإعادة صياغته وتخويل الشُعَب سلطاتها ومسئولياتها. وعلى مستوى الأعضاء الأفراد لم يمس التغيير جوهر حياتهم فلم يقترب العضو أكثر من الاتحاد ولم يصبح أكثر انغماساً فى نشاطه. ولم تحاول الاتحادات الفروع على مستوى الولايات والأقاليم والمحليات أن تفعل ذلك. ولم يحاول التنظيم الجديد حملها على ذلك.

اتحاد المكتبات الأمريكية فى نهاية القرن العشرين

احتفل اتحاد المكتبات الأمريكية احتفالاً مهيباً بمرور مائة عام على تأسيسه فى شيكاغو مقر الاتحاد سنة ١٩٧٦، وفى نهاية يونية وأوائل يولية ١٩٩٨ عقد مؤتمره السنوى الثانى والعشرين بعد المائة وقد تقلبت به الأحوال وصروف الدهر فى النصف الثانى من القرن العشرين حتى استقرت صورته فى نهاية القرن على الوجوه التى سنعرض لها على الصفحات الآتية بعد أن استعرضنا الجانب الأكبر من تاريخه وتطوره على الصفحات السابقة.

أهداف الاتحاد

الهدف المطلق من هذا الاتحاد هو العمل على تطوير وتحسين ودفع الخدمات المكتبية وخدمات المعلومات وتنمية مهنة المكتبات وترقيتها من أجل تعليم أفضل وضمان وصول المعلومات للجميع.

عضوية الاتحاد

كما رأينا أنشىء الاتحاد سنة ١٨٧٦م وهو بذلك أقدم الاتحادات الوطنية فى العالم

وأكبرها على الإطلاق وهو يضم تحت لوائه عضوية المؤسسات والأفراد. ويدخل فى عضويته كل أنواع المكتبات الوطنية، مكتبات الولايات، المكتبات العامة، المكتبات المدرسية، المكتبات الأكاديمية، المكتبات المتخصصة الموجودة فى الإدارات الحكومية والصناعية والتجارية والفنية والقوات المسلحة والمستشفيات والسجون وغيرها. كذلك يدخل فى عضوية الاتحاد جميع الأفراد العاملين فى المهنة والمهن ذات الصلة، يدخل فيها المكتبيون الممارسون؛ أعضاء مجالس الأوصياء وغير ذلك من الأفراد الراغبين من الولايات المتحدة وكندا وعموم العالم حيث أن الاتحاد هو المدافع الأساسى عن حق المواطن الأمريكى فى خدمات معلومات أفضل وأحسن. وللاتحاد علاقات وثيقة مع أكثر من ٧٠ جمعية مكتبية واتحاد مكتبات أخرى فى الولايات المتحدة وكندا ودول أخرى فى جميع أنحاء العالم. كما أن للاتحاد علاقات وثيقة مع المنظمات الدولية المهتمة بالبحث والتربية والثقافة والترفيه والخدمات العامة.

ويكشف الجدول المرفق مع هذه الدراسة عن تنامٍ واضح فى عضوية الاتحاد فمن بضعة عشرات محدودة سنة ١٨٧٦، إلى بضعة مئات محدودة فى سنة ١٩٠٠، إلى بضعة الاف سنة ١٩٢٥ إلى نحو عشرين ألف فى سنة ١٩٥٠م إلى نحو ٣٤ ألف سنة ١٩٧٦م فى عيده المئوى وفى نهاية القرن العشرين يقترب العدد باتئاد من ستين ألف عضو. ومع ازدياد عدد الأعضاء فى الاتحاد يزداد عدد الحاضرين فى المؤتمرات السنوية للاتحاد أيضاً باضطراد حتى اقترب من عشرين ألف فى بعض السنوات.

الهيكل التنظيمى للاتحاد

يعكس المخطط المرفق الهيكل التنظمى للاتحاد. وقد تطور عبر قرن وربع من الزمان كما رأينا حتى استقر على النحو الآتى:

١ **مجلس الإدارة.** وهو الهيئة المسئولة عن إدارة الاتحاد ورسم سياسته العامة ووضع تشريعاته ويضم ١٠٠ عضو تنتخبهم الجمعية العمومية؛ ٥٣ عضواً تنتخبهم الفروع؛ ١١ عضواً تنتخبهم الشعب؛ ١٢ عضواً ينتخبهم المجلس التنفيذى.

٢ ـ **المجلس التنفيذى.** وهو الهيئة المسئولة عن تنفيذ المشروعات وتسيير دولاب

العمل فى الاتحاد وهو الإدارة المركزية للاتحاد. وهم يضم الأعضاء المنتخبين من جانب الجمعية العمومية إلى جانب الرئيس السابق مباشرة للاتحاد وثمانية أعضاء يختارهم مجلس الإدارة من بين أعضائه.

٣ ـ **لجان الاتحاد**. ويشكلها رئيس الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال. وكل لجنة تختص بجانب معين من جوانب النشاط فى الاتحاد. ويختلف عدد اللجان من سنة لأخرى حسب الظروف.

٤ ـ **الشُعَب**. تختص كل شُعْبَة بجانب واحد من جوانب العمل المكتبى. يرأس الشعبة مجلس منتخب وقد ينبثق عن الشُعْبَة أقسام ولجان لتنفيذ أهداف الشُعْبَة. ويصل عدد الشُعَب حالياً إلى إحدى عشرة شعبة.

٥ ـ **الموائد المستديرة**. يرأس كل منها مجلس منتخب. وتدور كل مادة حول مجال معين لا يقع فى اختصاص أى من الشُعَب. والموائد المستديرة تضم الأشخاص المهتمين بهذا المجال من مجالات العمل المكتبى. ويصل عدد الموائد المستديرة حالياً إلى ١٨ مائدة.

٦ ـ **الفروع**. عبارة عن اتحادات وجمعيات ذات استقلال، تغطى كل منها منطقة جغرافية محددة ولكل منها هيكلها التنظيمى الخاص ومسئولياتها الخاصة داخل المنطقة الجغرافية التى تقوم فيها. وتهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية الخدمات المكتبية وترقية مهنة المكتبات كل فى منطقتها. ويصل عدد الفروع حالياً إلى ٥٩ فرعاً.

٧ ـ **المنظمات ذات الارتباط**. يرتبط بالاتحاد حالياً ٢٤ منظمة على المستوى الوطنى والعالمى وهى عادة منظمات تسعى إلى تحقيق أهداف مشابهة.

٨ ـ **موظفو الإدارة**. يصل عدد الموظفين فى مقر الاتحاد الآن إلى نحو ٢٧٠ موظفاً يرأسهم جميعاً المدير التنفيذى (السكرتير التنفيذى سابقا) الذى يسعى إلى تنفيذ ما يطلبه إليه المجلس التنفيذى للاتحاد.

ونقدم فيما يلى بعض تفاصيل الشُعَب والموائد المستديرة والفروع واللجان. ويقصد

بالشُعَب الواحدات التى يتفرع إليها التنظيم حسب نوع المكتبة أو نوع العملية والنشاط. والشُعَب تبقى دائماً داخل هيكل الاتحاد نفسه وليست كالفروع التى تعمل خارج إطار الاتحاد. والشُعَب الموجودة الآن داخل إطار الاتحاد هى:

١ ـ اتحاد أمناء المكتبات المدرسية. وقد أسس سنة ١٩٥١ وعدد أعضائه فى ٣١/٨/ ١٩٩٤، ٧٥٨٥ عضواً منهم ٧٠٠٦ فرداً و٥٧٩ هيئة.

٢ ـ اتحاد أوصياء المكتبات الأمريكية. وقد بلغ عدد أعضائه فى ٣١/٨/ ١٩٩٤، ١٥٣٢ عضواً من بينهم ١٢٧٣ فرداً و٢٥٩ هيئة.

٣ ـ اتحاد مجموعات المكتبات والعمليات الفنية. وقد بلغ عدد أعضائه فى ٣١/٨/ ١٩٩٤، ٥٤٩٢ عضواً من بينهم ٤٥٩٠ فرداً و ٩٠٢ هيئة.

٤ ـ اتحاد الخدمة المكتبية للأطفال. وقد بلغ عدد أعضائه فى ٣١/٨/ ١٩٩٤، ٣٤٧٢ عضواً من بينهم ٣٠٤٩ فرداً و٤٢٣ هيئة.

٥ ـ اتحاد مكتبات الكليات والبحث. وقد بلغ عدد أعضائه فى ٣١/٨/ ١٩٩٤، ١٠٣١٩ عضواً من بينهم ٩٢٢٨ فرداً و١٠٩١ هيئة.

٦ ـ اتحاد الوكالات المكتبية المتخصصة والتعاونية. وقد بلغ عدد أعضائه فى ٣١/٨/ ١٩٩٤، ١٠٨٩ عضواً من بينهم ٨٢٠ فرداً و٢٦٩ هيئة.

٧ ـ اتحاد إدارة وتشغيل المكتبات. وقد بلغ عدد أعضائه فى ٣١/٨/ ١٩٩٤، ٥١٤١ عضواً من بينهم ٤٣٦٦ فرداً و٧٧٥ هيئة.

٨ ـ اتحاد تكنولوجيا المكتبات والمعلومات. وقد بلغ عدد أعضائه فى ٣١/٨/ ١٩٩٤، ٥٤٦٠ عضواً من بينهم ٤٦٣٣ فرداً و٨٢٧ هيئة.

٩ ـ اتحاد المكتبات العامة. وقد بلغ عدد أعضائه فى ٣١/٨/ ١٩٩٤، ٧٦٧٣ عضواً، من بينهم ٧٠٣٧ فرداً و٦٣٦ هيئة.

١٠ ـ شعبة خدمات المراجع وخدمات الكبار. وقد بلغ عدد أعضائه فى ٣١/٨/ ١٩٩٤، ٥٣٠٤ عضواً من بينهم ٤٤٠٥ أفراد و٨٩٩ هيئة.

١١ ـ اتحاد الخدمات المكتبية للشباب. وقد بلغ عدد أعضائه فى ٣١/٨/ ١٩٩٤، ٢١٨٢ عضواً من بينهم ١٧٧٦ فرداً و٤٠٦ هيئة.

أما فيما يتعلق بالموائد المستديرة فإنها فى منتصف تسعينات القرن العشرين كانت تدور على النحو الآتى:

١ ـ المائدة المستديرة لمكتبات القوات المسلحة.

٢ ـ المائدة المستديرة لشبكة التعليم المستمر فى المكتبات والتبادل.

٣ ـ المائدة المستديرة للمواد والمعلومات العرقية وتبادلها.

٤ ـ المائدة المستديرة عن المعارض.

٥ ـ المائدة المستديرة للمكتبيين الفيدراليين.

٦ ـ المائدة المستديرة للمطبوعات الحكومية.

٧ ـ المائدة المستديرة لتبادل المكتبيين المستقلين.

٨ ـ المائدة المستديرة عن الحرية الفكرية.

٩ ـ المائدة المستديرة للعلاقات الدولية.

١٠ ـ المائدة المستديرة عن تاريخ المكتبات.

١١ ـ المائدة المستديرة لتدريب المستفيدين على المكتبات.

١٢ ـ المائدة المستديرة للبحوث فى علم المكتبات.

١٣ ـ المائدة المستديرة حول الخرائط والجغرافيا فى المكتبات.

١٤ ـ المائدة المستديرة المائدة المستديرة حول الأعضاء الجدد.

١٥ ـ المائدة المستديرة حول المسئوليات الاجتماعية للمكتبة.

١٦ ـ المائدة المستديرة حول اتحادات العاملين فى المكتبات.

١٧ ـ المائدة المستديرة حول إشباع رغبات العاملين فى المكتبات.

١٨ ـ المائدة المستديرة حول الفيديو والمكتبات.

أما عن فروع اتحاد المكتبات الأمريكية فإنها عبارة عن اتحادات جغرافية تغطى كل الولايات والأقاليم والمحميات الأمريكية. وفى نهاية القرن العشرين كانت الفروع تسير على النحو الآتى:

١ ـ اتحاد المكتبات فى الاباما.

٢ ـ اتحاد المكتبات فى ألاسكا.
٣ ـ اتحاد المكتبات فى ولاية أريزونا.
٤ ـ اتحاد المكتبات فى أركنساس
٥ ـ اتحاد المكتبات فى كاليفورنيا.
٦ ـ اتحاد المكتبات فى كلورادو.
٧ ـ اتحاد المكتبات فى كونكتكت.
٨ ـ اتحاد المكتبات فى ديلاور.
٩ ـ اتحاد المكتبات فى منطقة كولومبيا.
١٠ ـ اتحاد المكتبات فى فلوريدا.
١١ ـ اتحاد المكتبات فى جورجيا.
١٢ ـ اتحاد المكتبات فى جوام.
١٣ ـ اتحاد المكتبات فى هاواى.
١٤ ـ اتحاد المكتبات فى إيداهو.
١٥ ـ اتحاد المكتبات فى إلينوى
١٦ ـ اتحاد المكتبات فى إنديانا
١٧ ـ اتحاد المكتبات فى أيوا.
١٨ ـ اتحاد المكتبات فى كنساس.
١٩ ـ اتحاد المكتبات فى كنتكى.
٢٠ ـ اتحاد المكتبات فى لويزيانا.
٢١ ـ اتحاد المكتبات فى مين.
٢٢ ـ اتحاد المكتبات فى ميريلاند.
٢٣ ـ اتحاد المكتبات فى ماساشوستس.
٢٤ ـ اتحاد المكتبات فى ميتشجان.
٢٥ ـ اتحاد المكتبات العام الإقليمى لوسط الاطلنطى.
٢٦ ـ الاتحاد العام لاتحادات المكتبات فى وسط الغرب.

٢٧ ـ اتحاد المكتبات فى مينيسوتا.

٢٨ ـ اتحاد المكتبات فى الميسيسبى.

٢٩ ـ اتحاد المكتبات في ميسورى

٣٠ ـ اتحاد المكتبات فى مونتانا.

٣١ ـ اتحاد مكتبات مونتين بيلنز.

٣٢ ـ اتحاد مكتبات نبراسكا.

٣٣ ـ اتحاد مكتبات نيفادا.

٣٤ ـ اتحاد مكتبات نيوإنجلاند.

٣٥ ـ اتحاد مكتبات نيوهامبشاير.

٣٦ ـ اتحاد مكتبات نيومكسيكو.

٣٧ ـ اتحاد المكتبات فى نيويورك.

٣٨ ـ اتحاد المكتبات فى نورث كارولينا.

٣٩ ـ اتحاد المكتبات فى ثورث راكوتا.

٤٠ ـ مجلس المكتبات فى أوهايو.

٤١ ـ اتحاد المكتبات فى أوكلاهوما.

٤٢ ـ اتحاد المكتبات فى أوريجون.

٤٣ ـ اتحاد مكتبات شمال غرب الباسيفيكى.

٤٤ ـ اتحاد مكتبات بنسلفانيا.

٤٥ ـ اتحاد المكتبات فى رود أيلاند.

٤٦ ـ اتحاد المكتبات فى ساوث كارولينا.

٤٧ ـ اتحاد المكتبات فى ساوث راكوتا.

٤٨ ـ اتحاد مكتبات جنوب شرق.

٤٩ ـ اتحاد المكتبات فى تنيسى.

٥٠ ـ اتحاد المكتبات فى تكساس.

٥١ ـ اتحاد المكتبات فى فيرمونت.

٥٢ ـ اتحاد المكتبات فى الجزر العذراء.

٥٣ ـ اتحاد المكتبات فى فيرجينيا.

٥٤ ـ اتحاد المكتبات فى ولاية واشنطون.

٥٥ ـ اتحاد المكتبات فى وست فرجينيا.

٥٦ ـ اتحاد المكتبات فى ويسكونسكن.

٥٧ ـ اتحاد المكتبات فى يومنج.

أما عن اللجان واللجان الفرعية المنبثقة عن الاتحاد فهى كثيرة جداً وتتنوع بين لجان دائمة ولجان مؤقته، ولجان عامة ولجان خاصة، وقد بلغ عدد هذه اللجان فى منتصف تسعينات القرن العشرين نحو تسعين لجنة من كل الأنواع. ونحاول هنا إعطاء صورة هذه اللجان:

١ ـ لجنة اعتماد مدارس المكتبات (دائمة).

٢ ـ لجنة اتحاد المكتبات الأمريكية لدراسة الذات (خاصة).

٣ ـ لجنة استشارية مجلة المكتبات الأمريكية (استشارية).

٤ ـ لجنة التعيينات (استشارية بحكم اللائحة).

٥ ـ لجنة الجوائز (دائمة).

٦ ـ لجنة علاقات الفروع (دائمة).

٧ ـ لجنة تنظيم الفروع (فرعية).

٨ ـ لجنة نصح الفروع (فرعية).

٩ ـ لجنة توجيه انتخاب رؤساء الفروع (فرعيه).

١٠ ـ لجنة رغبات المحررين (فرعية).

١١ ـ لجنة النشاط التشريعى (فرعية).

١٢ ـ لجنة التدريب التشريعى (فرعية).

١٣ ـ لجنة التخطيط البعيد المدى (فرعية).

١٤ ـ لجنة تعليم المكتبات والتوجيه للفروع (فرعية).

١٥ ـ لجنة التوجيه والإرشاد للأقليات (فرعية).

١٦ ـ اتحاد مكتبيى المراهقين (قوة عمل مع الفروع).
١٧ ـ لجنة اللجان (منتخبة من قبل مجلس الإدارة).
١٨ ـ لجنة برنامج المؤتمر السنوى (دائمة).
١٩ ـ لجنة إجراءات المؤتمر السنوى ومراجعة السياسات (خاصة).
٢٠ ـ لجنة الدستور واللوائح الداخلية (دائمة).
٢١ ـ لجنة تقديم النصح لمجلس الإدارة (خاصة، مجلس).
٢٢ ـ لجنة مكتب التطوير (استشارية).
٢٣ ـ لجنة الانتخابات (دائمة).
٢٤ ـ لجنة الحرية الفكرية (دائمة بالمجلس).
٢٥ ـ لجنة العلاقات الدولية (دائمة بالمجلس).
٢٦ ـ لجنة منحة يوجل المكتبية الدولية (فرعية).
٢٧ ـ لجنة شرقى آسيا والمحيط الهادى (فرعية).
٢٨ ـ لجنة أوراسيا وآسيا الوسطى (فرعية).
٢٩ ـ لجنة أوربا وكندا (فرعية).
٣٠ ـ لجنة تحكيم جائزة (جون أميز) همفرى ومطبعة فورست برس (خاصة).
٣١ ـ لجنة الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (فرعية).
٣٢ ـ لجنة العلاقات الدولية ـ لجنة المائدة المستديرة للعلاقات الدولية (فرعية).
٣٣ ـ لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبى (فرعية).
٣٤ ـ لجنة شمالى إفريقيا والشرق الأوسط وجنوبى آسيا (فرعية).
٣٥ ـ لجنة إفريقيا جنوب الصحراء (فرعية).
٣٦ ـ الاحتفال باليوبيل الذهبى للأمم المتحدة (قوة عمل مؤقتة).
٣٧ ـ لجنة التشريع (دائمة، مجلس).
٣٨ ـ لجنة حق المؤلف (مؤقتة).
٣٩ ـ لجنة تقديم المعلومات للحكومة (مؤقتة).
٤٠ ـ مجلس التشريع (فرعية).

٤١ ـ لجنة الاتصالات عن بعد (فرعية).

٤٢ ـ مؤتمر البيت الأبيض حول خدمات المكتبات والمعلومات ١٩٩١ (فرعية).

٤٣ ـ لجنة تعليم المكتبات (دائمة، مجلس).

٤٤ ـ لجنة التعليم المستمر (فرعية).

٤٥ ـ لجنة التعليم الدولى للمكتبات (فرعية).

٤٦ ـ جماعة تعليم المكتبات (جمعية عمومية).

٤٧ ـ توصيل خدمات المكتبات (مكتب استشارى دائم).

٤٨ ـ دراسات توصيل خدمات المكتبات (لجنة فرعية من شخص واحد).

٤٩ ـ التواصل بين الأجيال (لجنة فرعية).

٥٠ ـ مجلس استشارى اتحاد المكتبات الأمريكية حول منح الأقليات (فرعية).

٥١ ـ لجنة الخدمات المكتبية للهنود الأمريكيين.

٥٢ ـ الجمعية العمومية للتعليم العام (مؤقتة عند الحاجة).

٥٣ ـ مكتب المصادر البشرية فى المكتبات (دائم استشارى).

٥٤ ـ الجمعية العمومية لتجنيد الطاقات (مؤقتة عند الحاجة).

٥٥ ـ لجنة العضوية (دائمة).

٥٦ ـ لجنة اشتراكات اتحاد المكتبات الأمريكية (قوة عمل مشتركة).

٥٧ ـ لجنة الشئون الداخلية (فرعية).

٥٨ ـ لجنة مزايا الأعضاء (فرعية).

٥٩ ـ لجنة تنمية العضوية (قوة عمل).

٦٠ ـ لجنة شئون الأقليات والتنوع الثقافى (دائمة، مجلس).

٦١ ـ لجنة الترشيح لانتخابات ١٩٩٥ (خاصة بحكم اللائحة).

٦٢ ـ لجنة التنظيم (دائمة بالمجلس).

٦٣ ـ لجنة تسوية النزاعات المالية (دائمة، مجلس).

٦٤ ـ لجنة التخطيط (دائمة، مجلس).

٦٥ ـ جماعة التخطيط والميزانية (استشارية لمجلس التخطيط).

٦٦ ـ لجنة تشكيل السياسات (دائمة، مجلس).

٦٧ـ لجنة أخلاقيات المهنة (دائمة، مجلس).

٦٨ ـ لجنة تقييم ودعم البرامج (دائمة، مجلس).

٦٩ ـ لجنة المعلومات العامة (استشارى، دائمة).

٧٠ـ لجنة الأسبوع الوطنى للمكتبة (فرعية).

٧١ ـ لجنة العلاقات العامة (جمعية عمومية فرعية).

٧٢ ـ شبكة الخطباء (فرعية).

٧٣ ـ لجنة النشر (دائمة، مجلس).

٧٤ ـ لجنة مجلة: روابط الكتب (فرعية).

٧٥ـ مجلس استشارى تحرير مطبوعات مجلة قوائم الكتب (فرعية).

٧٦ـ قائمة قراءات كارينجى ومنح ويتنى كارينجى (فرعية).

٧٧ ـ مجلس تحرير: مجلة الكتب المرجعية (فرعية).

٧٨ ـ لجنة البحوث والإحصائيات (دائمة).

٧٩ ـ الجمعية العمومية للبحوث والإحصائيات (فرعية).

٨٠ ـ لجنة البيانات والتقارير (دائمة، مجلس).

٨١ ـ لجنة المعايير (دائمة).

٨٢ ـ تعليم المستفيدين استخدام المعلومات (دائمة).

٨٣ ـ وضع المرأة فى مهنة المكتبات (دائمة، مجلس).

٨٤ ـ المرأة وقيادة العمل المكتبى (فرعية).

٨٥ ـ بيت خبرة البيليوجرافيا (قوة عمل).

٨٦ ـ لجنة البحث فى قضايا المرأة (فرعية).

أما عن اللجان المشتركة بين اتحاد المكتبات الأمريكية والهيئات الأخرى فهى عديدة وتعكس العمل المشترك. ومن بين هذه اللجان: ـ

١ ـ اللجنة المشتركة مع اتحاد المكتبات القانونية.

٢ـ اللجنة المشتركة مع الاتحاد العام الأمريكى للعمل.

٣ ـ اللجنة المشتركة لتطوير قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية.

٤ ـ اللجنة المشتركة مع اتحاد تكنولوجيا ووسائل الاتصال التربوية.

٥ ـ اللجنة المشتركة مع اتحاد الناشرين الأمريكيين.

٦ـ اللجنة المشتركة مع مجلس كتب الأطفال.

٧ ـ اللجنة المشتركة مع جمعية الأرشيفيين الأمريكيين.

المنظمات ذات الصلة بالاتحاد

للاتحاد صلات وثيقة تقترب من صلات الرحم باتحادات ومنظمات لها نفس الاهتمام ولكنها فى أغلب الأحيان نشأت بعيداً عن حضن الاتحاد. من بين تلك المنظمات:

١ ـ الاتحاد الأمريكى لمكتبات القانون.

٢ ـ الاتحاد الأمريكى للفيلم والفيديو.

٣ ـ اتحاد مكتبات الهنود الأمريكيين.

٤ ـ الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات.

٥ ـ جمعية مكتبات الفن فى أمريكا الشمالية.

٦ اتحاد أمناء المكتبات الأمريكيين فى آسيا والمحيط الهادى.

٧ ـ اتحاد تعليم علم المكتبات والمعلومات.

٨ ـ اتحاد مكتبات البحث.

٩ ـ المرشحون السود لاتحاد المكتبات الأمريكية.

١٠ ـ اتحاد المكتبات الكندية.

١١ ـ اتحاد أمناء المكتبات الصينية ـ الأمريكية.

١٢ ـ مجلس فنيى المواد غير المطبوعة فى المكتبات.

١٣ ـ أصدقاء المكتبات فى الولايات المتحدة.

١٤ ـ مؤسسة لوباخ للتعليم الدولى.

١٥ ـ متطوعو نشر التعليم فى أمريكا.

١٦ ـ اتحاد المكتبات الطبية.

١٧ ـ اتحاد المكتبات الموسيقية.

١٨ ـ اتحاد أمناء المكتبات الوطنية.

١٩ ـ اتحاد التاريخ الشفوى.

٢٠ ـ اتحاد ريفورما: الاتحاد الوطنى لتقديم الخدمات المكتبية للناطقين بالأسبانية.

٢١ ـ اتحاد مكتبات المسرح.

٢٢ ـ الاتحاد الأوكرانى للمكتبات فى أمريكا.

٢٣ ـ مجلس مكتبات الحضر.

وعلى الجانب الآخر فإن اتحاد المكتبات الأمريكية عضو فى أكثر من ثلاثين اتحاد ورابطة وجمعية ومنظمة أمريكية لها اهتمامات مشتركة أو تمت بصلة مع اهتمامات الاتحاد. ومن بين تلك المؤسسات التى للاتحاد عضوية فيها:

١ ـ رابطة نظم المعلومات والمرجعية.

٢ ـ رابطة المراسلين الأهلية غير الربحية.

٣ ـ المجلس الأمريكى للتعليم.

٤ ـ المعهد الوطنى الأمريكى للمقاييس والمعايير.

٥ ـ الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات.

٦ ـ اللجنة الأمريكية للمعايير ـ نظم معالجة المعلومات.

٧ ـ اتحاد تعليم علم المكتبات والمعلومات ـ مكتب الاعتماد.

٨ ـ عيادة شيكاغو للكتاب ـ النشر.

٩ ـ تحالف تعليم الكبار.

١٠ ـ لجنة تمويل التعليم ـ مكتب واشنطون.

١١ ـ مجلس الاتحادات الوطنية فى المكتبات والمعلومات.

١٢ ـ مجلس اعتماد التعليم فوق الثانوى.

١٣ ـ الاتحاد العام لمنظمات المرأة المهنية ـ لجنة وضع المرأة فى مهنة المكتبات.

١٤ ـ مؤتمر الإصلاح الأول.

١٥ ـ جماعة المستفيدين من خدمات مركز مكتبات الخط المباشر فى إلينوى.

١٦ ـ القطاع المستقل.

١٧ ـ الاتحاد الدولى للمكتبات المدرسية.

١٨ ـ الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا).

١٩ ـ متطوعو نشر التعليم فى أمريكا.

٢٠ ـ التحالف الوطنى ضد الرقابة.

٢١ ـ اللجنة الوطنية للنزاعات المالية ـ لجنة نزاعات الأجور.

٢٢ ـ المجلس الوطنى لاعتماد مدارس المعلمين (كليات التربية).

٢٣ ـ الرابطة الوطنية للإنسانيات.

٢٤ ـ المنظمة الوطنية لمعايير المعلومات.

٢٥ ـ المعهد الوطنى للحفاظ على الملكية الثقافية.

٢٦ ـ اتحاد الدراسات الوطنية عن المرأة ـ لجنة وضع المرأة فى مهنة المكتبات.

٢٧ ـ مجمع الخدمات العامة للأقمار الصناعية.

٢٨ ـ جمعية مطبوعات الاتحاد الوطنى ـ المكتبات الأمريكية.

٢٩ ـ اتحاد المكتبات المتخصصة.

٣٠ ـ مجلس الولايات المتحدة لكتب الشباب.

٣١ ـ مؤسسة حرية أن تقرأ.

دوريات الاتحاد

ينشر الاتحاد وفروعه وشعبه ولجانه خمسين دورية معظمها عبارة عن نشرات إخبارية لربط الأعضاء بالجهة التى تنشرها وتحيطهم علماً أولاً بأول بما يجرى على الساحة وبعض تلك الدوريات يوزع مجاناً والبعض الآخر يباع بالثمن. ونأتى هنا على أهم الدوريات خاصة تلك التى تصدر عن الاتحاد نفسه:

أ ـ المكتبات الأمريكية. تصدر فى ١١ عدداً فى السنة، توزع مجاناً لأعضاء الاتحاد النسخة لغير الأعضاء ٦ دولارات. الاشتراك السنوى لكندا والمكسيك ٦٠ دولار وما عداهما سبعون دولاراً.

ب ـ روابط الكتب. تصدر كل شهرين. تباع بالاشتراك فى الولايات وكندا والمكسيك ٢٠ دولاراً. الدول الأخرى ٢٢ دولاراً فى السنة. النسخة الفردية ٣,٥ دولار.

جـ ـ قائمة الكتب. تصدر ٢٢ مرة فى السنة (مرتين فى الشهر سبتمبر ـ يونية، شهرية يولية وأغسطس). تباع بالاشتراك داخل الولايات والمحميات ٦٥ دولاراً. كندا والمكسيك والدول الأخرى ٨٥ دولاراً. النسخة الفردية ٤,٥ دولار.

د ـ مجلة: مكتبات الكليات والبحث. تصدر عن اتحاد مكتبات الكليات والبحث تصدر شهرية من يولية ـ أغسطس (١١ عدداً). تتوقف فى سبتمبر ترسل إجبارية لجميع الأعضاء. الاشتراك السنوى ٣٥ دولاراً داخل الولايات المتحدة. فى كندا والمكسيك ٤٠ دولاراً. سائر الدول ٤٥ دولاراً.

هـ ـ تكنولوجيا المعلومات والمكتبات. فصلية. الاشتراك السنوى ٥٠ دولاراً داخل الولايات، ٥٥ دولاراً كندا والمكسيك. الدول الأخرى ٦٠ دولاراً. النسخة الفردية ١٥ دولاراً.

و ـ إدارة المكتبات وتشغيلها. فصلية. الاشتراك السنوى ٥٠ دولاراً فى الداخل. ٦٠ دولاراً فى الخارج.

ز ـ المصادر المكتبية والخدمات الفنية. فصلية. الاشتراك لغير الأعضاء ٥٥ دولاراً. ثمن النسخة الفردية ١٥ دولاراً.

ح ـ المكتبات العامة. كل شهرين. الاشتراك لغير الأعضاء ٥٠ دولاراً فى السنة داخل الولايات. للدول الأخرى ٦٠ دولاراً. العدد الفردى عشرة دولارات.

ط ـ مكتبيات الكتب النادرة والمخطوطات. عددان فى السنة (نصف سنوية). الاشتراك السنوى داخل الولايات ٣٠ دولاراً. كندا والمكسيك ٣٥ دولاراً. سائر الدول ٤٠ دولاراً.

ى ـ فصلية الوسائل فى المكتبات المدرسية. الاشتراك فى الداخل ٤٠ دولاراً وفى الخارج خمسين دولاراً.

الميداليات والجوائز والمنح الدراسية للاتحاد

يقدم اتحاد المكتبات الأمريكية عدداً من الجوائز الأدبية (الميداليات والشهادات)،

والجوائز المالية والمنح الدراسية. وليس من الضرورى أن يكون الاتحاد هو نفسه المانح بل ربما يمنحها نيابة عن إحدى المؤسسات الأخرى. ونأتى هنا على أهم تلك الجوائز الأدبية والمالية والمنح الدراسية:

الجوائز الأدبية

أ - جائزة بيتا فى مو. جائزة سنوية عبارة عن شهادة تميز و٥٠٠ دولار تقدمها الجمعية الفخرية الدولية لعلم المكتبات بيتا فى مو. ويقوم الاتحاد باختيار المرشحين لها.

ب - ميدالية ملفل ديوى. ميدالية وشهادة تميز فى أى نشاط مكتبى وخاصة الداخلة فى اهتمامات ملفل ديوى.

ج - جائزة حضور مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية. يقدم الاتحاد سنوياً عدداً من الجوائز لحضور مؤتمر الشتاء أو المؤتمر السنوى. ولابد للمتقدم أن يكون من أعضاء الاتحاد. ويقدم مقالة يجيب فيها عن السؤال «كيف يضيف حضورك مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية إلى نموك المهنى؟» ويمنح الفائز ١٠٠٠ دولار بالإضافة إلى الاشتراك المجانى فى المؤتمر. تقدم الجوائز مؤسسة إبسكو.

د - جائزة المساواة. شهادة تقدير ومبلغ ٥٠٠ دولار للشخص أو الجماعة التى تقف موقفاً شجاعاً من قضية المساواة بين الرجل والمرأة فى مهنة المكتبات.

هـ - جائزة شركة جيل للبحوث فى مجال التطوير المالى. شهادة تقدير ومكافأة مالية قدرها ٢٥٠٠ دولار تمنح لأى منظمة مكتبية أو مكتبة تنجز مشروعاً للتطوير المالى بقصد تدبير المال اللازم للتنمية المكتبية وخاصة فى مجال المكتبات العامة والأكاديمية. تمنحها شركة جيل للبحوث.

و - جائزة جروليير. شهادة تميز و١٠٠٠ دولار تمنح سنوياً لأى أمين مكتبة يحقق إنجازاً غير عادى فى تطوير قراءات الأطفال والشباب. تمنحها مؤسسة جروليير التربوية.

ز - جائزة ج.ك. هول للإنتاج الفكرى. شهادة تقدير و٥٠٠ دولار لأى فرد

ينشر عملاً فكرياً متخصصاً يعتبر إضافة حقيقية إلى المجال. تقدمها شركة ج.ك. هول.

ح - جائزة بول هوارد للشجاعة. شهادة تميز ومكافأة مالية قدرها ١٠٠٠ دولار لأى أمين مكتبة أو مجلس إدارة أو جماعة تقوم بعمل شجاع فى مجال المكتبات مثل إنقاذ المجموعات من خطر داهم أو موقف حق فى وجه سلطان غاشم... أو النضال من أجل حرية الفكر.

ط - جائزة (جوزيف و.) ليبنكوت. شهادة تميز و١٠٠٠ دولار لأى أمين مكتبة يقدم عملاً متميزاً غير عادى فى مهنة المكتبات. يقدمها جوزيف و. ليبنكوت.

ى - جائزة ميلكرميديا لمكتبة المستقبل. شهادة تميز و٢٥٠٠ دولار لأى مكتبة أو شبكة مكتبات تطور نفسها أو تخترع شيئاً جديداً للدخول إلى المستقبل. تقدمها شركة ميلكرميديا.

ك - جائزة (بيزى بوهم) مور. شهادة تميز و١٠٠٠ دولار، تقدم لأية مكتبة أو منظمة مكتبية تقدم خدمات أو خطة لتطوير الخدمات المقدمة إلى المسنين.

ل - جائزة (هـ.و.) ويلسون لدوريات المكتبات عبارة عن شهادة تقدير و١٠٠٠ دولار لأى دورية متخصصة تنشر محلياً أو على مستوى الولاية أو الإقليم فى الولايات المتحدة أو كندا بشرط أن تكون إضافة إلى مهنة المكتبات. تقدمها شركة هـ.و. ويلسون.

المنح المالية

١ - منحة (كارول برستون) بابر. جائزة مالية تصل إلى ٧٥٠٠ دولار سنوياً تمنح لأى أمين مكتبة أو مجموعة مكتبيين أو أعضاء هيئة تدريس مكتبات يقومون ببحث جديد ومبتكر يؤدى إلى تحسين الخدمات المكتبية والعمل المكتبى. يقدمها إريك بابر.

٢ - جائزة (لوليتا) فيان. جائزة مالية تصل إلى ١٠,٠٠٠ دولار سنوياً للمكتبة أو لمدرسة المكتبات، أو الشعبة أو القسم فى اتحاد المكتبات الأمريكية الذى يقوم بتطوير الخدمات المكتبية العامة.

٣ ـ جائزة (هـ.و.) ويلسون لتنمية العاملين فى المكتبات. جائزة مالية تصل إلى ٢٥٠٠ دولار تمنح لأية مكتبة أو منظمة مكتبية لمساعدتها فى تحقيق أهدافها.

٤ ـ جائزة كتاب العالم. جائزة قدرها عشرة آلاف دولار ويمكن تقسيمها إلى جائزتين أصغر تمنح لتطوير المكتبات العامة أو الأكاديمية أو المدرسية على ضوء الأهداف التى يضعها اتحاد المكتبات الأمريكية. تقدمها شركة كتاب العالم.

❁ ❁ ❁

المنح الدراسية

١ ـ منحة ديفيد كليفت الدراسية. بدأت هذه المنحة سنة ١٩٦٩. وهى عبارة عن ثلاثة آلاف دولار تمنح سنوياً لأحد الطلاب الذين يرغبون فى دراسة المكتبات على مستوى الدراسات العليا. بشرط أن يكون مواطناً أمريكياً أو كندياً بصرف النظر عن أصله أو لونه أو جنسه. ويشرط أن يكون الطالب مسجلاً للدراسة فى إحدى مدارس المكتبات المعتمدة من اتحاد المكتبات الأمريكية.

٢ ـ منحة لويزا جايلز الدراسية. بدأت هذه المنحة سنة ١٩٧٢ وسميت باسم الراحلة لويزا جايلز سنة ١٩٧٧. وهى منحة دراسية لأحد أفراد الأقليات وقدرها ثلاثة آلاف دولار. تمنح لأحد الدارسين المسجلين للدراسة بشرط أن يكون مواطناً أمريكياً أو كندياً من أبناء الأقليات فى هذين البلدين (هندى أمريكى؛ مواطن من آلاسكا؛ أحد مواطنى جزر المحيط الهادى؛ أحد السود؛ الأسبان). وكما هو الحال فى المنحة السابقة لابد للطالب أن يكون مسجلاً فى إحدى مدارس الدراسات العليا المعتمدة من قبل اتحاد المكتبات الأمريكية.

٣ ـ منحة ميريام هورنباك. قررت لأول مرة سنة ١٩٩٤. وجاءت باسم ميريام هورنباك. هذه المنحة وقدرها ثلاثة آلاف دولار تمنح لأى موظف فى اتحاد المكتبات الأمريكية أو أى أمين مكتبة يرغب فى الحصول على درجة الماجستير فى المكتبات بشرط أن يكون مسجلاً فى إحدى المدارس المعتمدة من قبل اتحاد المكتبات الأمريكية.

❁❁❁

هذا عن الجوائز والمنح المالية والدراسية التى يقدمها الاتحاد الأم ولكن على الجانب الآخر هناك أيضاً نحو ١١٤ جائزة أدبية ومنحة مالية ودراسية تقدمها الشعب والفروع بل واللجان أيضاً كل حسب تخصصه ومجال اهتمامه، وهذه المنح والجوائز تقدم لأغراض شتى. وعلى سبيل المثال لا الحصر تقدم لجنة بوجل المشار إليها من قبل ٥٠٠ دولار للمساهمة فى سفر أحد أعضاء اتحاد المكتبات الأمريكية لحضور أول مؤتمر دولى له. بينما تقدم مؤسسة بيكر وتيلور ٣٠٠٠ دولار على شرف اتحاد أمناء المكتبات المدرسية لأحسن أمين مكتبة مدرسية قدم إضافة ملموسة إلى الخدمات المكتبية المدرسية على المستوى الوطنى أو الدولى. وهناك أيضاً ميدالية كالديكون التى يقدمها دانييل ملشر لأحسن رسام كتب أطفال من مواطنى الولايات المتحدة أو المقيمين على أرضها. وهناك أيضاً على سبيل المثال جائزة فيلليس دين لأحسن الرسائل الجامعية فى تاريخ المكتبات أو الكتب أو مهنة المكتبات أو علم المعلومات. وهذه الجائزة قدرها ٥٠٠ دولار مع شهادة تقدير وتمنح كل سنتين. وتمنحها المائدة المستديرة حول تاريخ المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية.



دستور اتحاد المكتبات الأمريكية

تقع لائحة (دستور) اتحاد المكتبات الأمريكية فى ١٢ بنداً أو مادة كما تسمى أحياناً. وهذه المواد أو البنود هى:

١ ـ الاسم.

٢ ـ الهدف.

٣ ـ العضوية.

٤ ـ الشُعَب والموائد المستديرة.

٥ ـ الاجتماعات.

٦ ـ مجلس الإدارة.

٧ ـ المجلس التنفيذى.

٨ ـ المراقبون واللجان.

٩ - صندوق المنح.
١٠ - المنظمات والفروع ذات الانتماء.
١١ - اللوائح الداخلية.
١٢ - التعديلات.

وفى نهاية القرن العشرين استقر دستور اتحاد المكتبات الأمريكية على الصيغة الآتية، بعد أن مر كما رأينا عبر قرن وربع من الزمان بتغيرات عديدة وتحولات موضوعية أحياناً وكلية أحياناً أخرى : -

مادة ١. الاسم

الاسم الذى سيطلق على هذا الكيان هو: اتحاد المكتبات الأمريكية.

مادة ٢. الهدف

يهدف اتحاد المكتبات الأمريكية إلى ترقية الخدمات المكتبية ومهنة المكتبات.

مادة ٣. العضوية

تمنح العضوية لأى شخص، أو مكتبة، أو أية منظمة تهتم بالخدمات المكتبية ومهنة المكتبات، وذلك بمجرد دفع الرسوم المقررة التى تقررها اللوائح الداخلية. ويحق للمجلس التنفيذى إيقاف عضوية أى عضو بعد عرض الأمر وموافقة ثلثى أعضاء المجلس التنفيذى. كما يمكن إعادة العضوية بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس التنفيذى.

مادة ٤. الشُعَب والموائد المستديرة

تقرر اللوائح الداخلية الظروف والأشكال التى تتكون بها الشُعَب والموائد المستديرة.

مادة ٥. الاجتماعات

تنظم الاجتماعات وتعقد على النحو الذى تقرره اللوائح الداخلية.

مادة ٦. مجلس الإدارة

قسم أ/١. مجلس إدارة اتحاد المكتبات الأمريكية هو الهيئة الحاكمة للاتحاد.

ويفوض مجلس الإدارة الشُعَب المختلفة سلطة تخطيط وتنفيذ البرامج والأنشطة كل فى مجال تخصصها ومسئولياتها وطبقاً للسياسة العامة لمجلس الإدارة.

قسم أ/ ٢. يقوم المجلس الإدارى برسم وتقرير كافة السياسات الخاصة بالاتحاد وتسرى قراراته على الاتحاد فيما عدا ما نص عليه قسم د/ ٣ من هذه المادة.

قسم ب. يتم اختيار أعضاء مجلس الإدرة حسبما تنص عليه اللوائح الداخلية.

قسم ج. يمثل ٧٥ عضواً من أصحاب التصويت النصاب اللازم لصحة القرار.

قسم د/ ١. يحيل الاتحاد عن طريق تصويت الجمعية العمومية (الأعضاء) أى موضوع إلى المجلس لبحثه وتقديم تقرير عنه فى أيه جلسة أو دورة من دورات الاتحاد، على النحو الذى يحدد.

قسم د/ ٢. أى موضوع من موضوعات سياسات الاتحاد يمكن أن يحال إلى الاتحاد - بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس - للتصويت عليه سواء فى اجتماعات الجمعية العمومية أو بالبريد.

قسم د/ ٣. أى قرار يتخذه المجلس يجب أن يوافق عليه ٤/ ٣ أعضاء الجمعية العمومية خلال اجتماعات الاتحاد أو بأغلبية الأصوات بالبريد التى يجب أن يدلى بها ٤/ ١ أعضاء الجمعية العمومية (أعضاء الاتحاد). ويجب ألا يقل عدد الأعضاء الذين يدلون بأصواتهم عن طريق البريد عن ٢٠٠ عضو من مجموع أعضاء الاتحاد.

مادة ٧. المجلس التنفيذى

قسم أ. يتكون المجلس التنفيذى من جميع المراقبين (رؤساء الشُعَب واللجان. . .) فى الاتحاد والرئيس السابق مباشرة للاتحاد وثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الإدارة من بين أعضائه على النحو المنصوص عليه فى اللوائح الداخلية.

قسم ب. عند خلو مكان فى عضوية المجلس التنفيذى المنتخب، بما فى ذلك منصب رئيس المجلس بالانتخاب وأمين الصندوق بالانتخاب، يملأ هذا المكان بالتعيين من قبل المجلس التنفيذى حتى موعد الانتخابات السنوية التالية.

قسم ج. يقدم المجلس التنفيذى تقريراً عن نشاطاته إلى مجلس الإدارة فى موعد قبل أقرب اجتماع لمجلس الإدارة. والمجلس التنفيذى هو الذى يناط به تنفيذ السياسة العامة والبرامج التى رسمها مجلس الإدارة. وهو يمثل السلطة المركزية الإدارية للاتحاد بما فى ذلك إدارة الاتحاد فى المقر الرئيسى. وهو مسئول أمام مجلس الإدارة وعرضة للمراجعة من قبله ويجوز له أن يقدم مقترحاته وتوصياته فيما يتعلق بسياسة الاتحاد وإجراءاته ووظائفه.

قسم د. أية أغلبية من أعضاء المجلس التنفيذى تمثل النصاب اللازم للتصويت فى اتخاذ القرار.

مادة ٨. المراقبون واللجان

قسم أ. الأفراد الطبيعيون هم وحدهم الذين لهم حق تولى المناصب. والمراقبون فى الاتحاد هم: الرئيس، الرئيس المنتخب الذى يصبح نائباً للرئيس، المدير التنفيذى (السكرتير التنفيذى سابقاً)، أمين الصندوق. والرئيس المنتخب وأمين الصندوق يجرى انتخابهما حسبما تنص عليه اللوائح الداخلية. والرئيس ينتخب لمدة عام، أما أمين الصندوق فينتخب لمدة أربع سنوات. أما المدير التنفيذى فإنه يعين بواسطة المجلس التنفيذى ويبقى فى هذا المنصب حسبما يراه المجلس التنفيذى.

قسم ب. الشواغر. عندما يخلو منصب الرئيس المنتخب، تقوم لجنة الترشيح بتحديد أسماء من تراهم لشغل الوظيفة وترسل الأسماء إلى أعضاء الاتحاد للاختيار والتصويت بالبريد.

قسم ج. واجبات المراقبين. يؤدى رئيس الاتحاد والرئيس المنتخب والمدير التنفيذى وأمين الصندوق الواجبات والوظائف المنوطة بوظيفتهم وأية واجبات أخرى يعهد بها إليهم المجلس التنفيذى. والرئيس المنتخب يقوم فى السنة الأولى بدور نائب الرئيس وفى السنة الثانية بدور الرئيس وفى السنة الثالثة بدور الرئيس السابق مباشرة. ويقوم رئيس المجلس التنفيذى والمدير التنفيذى لموظفى مقر الاتحاد بكتابة تقارير سنوية عن النشاط إلى مجلس الإدارة. ويكون المدير التنفيذى مسئولاً عن المقر الرئيسى والعاملين

به وعليه تنفيذ الأنشطة المقررة فى الميزانية ويؤدى أى واجبات تلقى إليه من المجلس التنفيذى.

قسم د. التعيينات. يقوم المجلس التنفيذى بتعيين جميع المراقبين فى الوظائف الأخرى وفى جميع اللجان فى الاتحاد فيما لم يرد فيه نص على غير ذلك. وهو الذى يحدد المبالغ التى تدفع لكل الموظفين والمراقبين مدفوعى الأجر. أما أعضاء اللجان فيجرى تحديدهم بعد موافقة المجلس التنفيذى.

قسم هـ. مد الوظيفة. يظل المراقب فى الوظيفة وكذلك الأعضاء المنتخبون فى المجلس التنفيذى حتى نهاية الاجتماع الذى يختار فيه خلفاؤهم.

مادة ٩ ـ صناديق المنح

تودع جميع المنح التى يقدمها المانحون الأحياء وكذلك الهبات التى تأتى على سبيل الوقف ـ حسب شروط أصحابها ـ فى صناديق خاصة بها. وهذه الصناديق ـ طبقاً للشروط القانونية المرعية ـ تكون فى عهدة ثلاثة من الأوصياء ينتخب أحدهم سنوياً عن طريق المجلس التنفيذى لشغل المنصب من تاريخ الانتخاب وإلى حين انتخاب خليفة له يحل محله. وإذا استقال الوصى أو مات أو لم يعد قادراً أو نقل من المنصب، ينتخب المجلس التنفيذى بالأغلبية فى أقرب اجتماع له من يحل محله الفترة الباقية من المدة المقررة للوصى الأصلى وحتى يحين موعد انتخاب وصى جديد. وتخول للأوصياء سلطة إيداع واستثمار وإعادة استثمار وفك الودائع وغير ذلك من ضروب التعامل المالى للمنح وذلك طبقاً للتعليمات التى تقدم لهم من المجلس التنفيذى. ويتم إنفاق مبلغ المنحة الأصلى والعائد من وراء استثماره طبقاً لتعليمات المجلس التنفيذى وبما لا يتعارض مع شروط المانحين لهذه المنح وبما لا يتعارض مع الغرض الأصلى من المنح حسبما رسم فى سياسة الاتحاد وإنفاقاته مع المانحين. كما لا يمكن إنفاق الأصول إلا بما تسمح به الهبة الأصلية أو أية تعديلات وملاحق أدخلت عليها. ولا يمكن اتخاذ أى تصرف يتعلق بالاستثمار أو إعادة الاستثمار أو أى تصرف فى الأصول ذاتها إلا بعد بيان يتبناه أو يوقع عليه أغلب الأوصياء.

مادة ١٠. المنظمات والفروع ذات الانتماء

قسم أ. يمكن لمجلس الإدارة عن طريق الاقتراع أن ينسب إلى اتحاد المكتبات الأمريكية أو إلى أى من أقسامه وفروعه وشعبه، أية منظمة وطنية أو دولية لها نفس الأهداف والأغراض التى لاتحاد المكتبات أو فروعه. وتحدد اللوائح الداخلية الرسوم والاشتراكات التى تدفعها المنظمات المنسوبة.

قسم ب. يقوم مجلس الإدارة عن طريق التصويت بعملية نسبة الاتحاد نفسه أو أى من وحداته، أو أى من فروعه وأقسامه وشعبه حسب طلبه إلى أى من المنظمات الوطنية أو الدولية ذات الأغراض والاهتمام المماثلة لتلك التى للاتحاد وفروعه. ومع ذلك لا يجوز لأى شعبة أو فرع من فروع الاتحاد أن يقوم من تلقاء نفسه بالانتماء إلى أية منظمة يكون الاتحاد ككل عضواً فيها.

قسم ج. يحق لأى فرع من فروع اتحاد المكتبات الأمريكية سواء على مستوى الولاية أو الإقليم أو المحمية وطبقاً لما يقره مجلس الإدارة وطبقاً لما جاء فى اللوائح الداخلية أن تكون له نفس الحقوق، والمزايا والمنافع المقررة قانوناً فى اللوائح الداخلية للاتحاد تحت الشروط والظروف المنصوص عليها هناك.

مادة ١١. اللوائح الداخلية

يجب أن تصب جميع المقترحات بتعديل اللوائح الداخلية للاتحاد فى مجلس الإدارة الذى له وحده القيام بذلك التعديل. ويكون التعديل المقترح أو القانون الجديد سارى المفعول عندما يوافق عليه غالبية أعضاء المجلس بالتصويت حضوراً فى اجتماع المجلس والذى يتبعه تصديق عليه من الجمعية العمومية للاتحاد سواء بالتصويت عليه عن طريق البريد أو عن طريق غالبية الأصوات حضوراً فى اجتماع الاتحاد. ومجلس الإدارة بعد الموافقة على التعديل هو الذى يقرر كيفية أخذ تصديق الأعضاء عليه؛ إن فى اجتماع الاتحاد وإن عن طريق البريد. وإن كان عن طريق البريد فإن مجلس الإدارة هو وحده الذى يحدد موعد فتح باب الاقتراع وموعد إغلاقه. وإذا كان الاقتراع

يتم عن طريق الحضور فى الاجتماع فلابد من إرسال نص التعديل إلى الأعضاء قبل بدء الاجتماع بشهر على الأقل.

مادة ١٢. التعديلات على دستور الاتحاد

أية مقترحات بتعديل دستور الاتحاد يجب أن تنبع من مجلس الإدارة. ويكون التعديل المقترح سارى المفعول حين يوافق عليه أغلبية أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت حضوراً. ويتم التصويت مرتين فى جلستين متعاقبتين لا يفصل بينهما أقل من شهرين. وتتبع هذه الموافقة بتصديق أعضاء الاتحاد ـ الجمعية العمومية ـ سواء عن طريق التصويت بالبريد أو فى حضور اجتماع الاتحاد. ويكون التصويت فى الحالتين بأغلبية الأصوات. وعندما تتم موافقة المجلس الإدارى على التعديل فى المرة الثانية من الاقتراع؛ فإنه يحدد ما إذا كان تصديق الأعضاء سيؤخذ عن طريق البريد أو عن طريق الحضور فى اجتماع الاتحاد. وإذا كان التصديق يتم عن طريق البريد فإن المجلس وحده هو الذى يحدد موعد بدء الاقتراع وموعد إغلاقه. وإذا كان الاقتراع يتم عن طريق الحضور فى الاجتماع فلابد من إرسال نص التعديل إلى الأعضاء قبل بدء الاجتماع بشهر على الأقل.

اللوائح الداخلية للاتحاد

تنطوى اللوائح الداخلية للاتحاد على أحد عشر بنداً. وهى تفصل تفصيلاً دقيقاً كل جوانب العمل فى الاتحاد. وتتناول الوظائف والمهام والأهداف والإجراءات المنوطة بكل جانب. وتسير مواد اللوائح الداخلية على الوجوه الآتية:

١ ـ العضوية

٢ ـ الاجتماعات.

٣ ـ الترشيح والانتخابات

٤ ـ مجلس الإدارة.

٥ ـ الفروع.

٦ ـ الشُعَب.

٧ ـ الموائد المستديرة.

٨ـ اللجان.

٩ ـ الماليات.

١٠ ـ أخذ الرأى بالبريد.

١١ ـ سلطة الجمعية العمومية.

البند الأول: العضوية

*** الأفراد .**

القسم أ ـ تصنيف الأعضاء. تضم عضوية الاتحاد:

١ ـ أعضاء نظاميون. ويدخل فيهم المكتبيون والعاملون الآخرون فى المكتبات من غير المهنيين، وكذلك العاملون فى الوظائف غير المكتبية والأنشطة المساعدة.

٢ ـ الأوصياء المنسوبون. ويدخل فيهم الأعضاء غير الموظفين فى المكتبة أو مركز المعلومات أو النشاط المماثل. والذين هم من خلال مجهوداتهم الشخصية التطوعية يساهمون فى ترقية العمل المكتبى وخدمات المعلومات. ويعنى بهم أعضاء المجالس الإدارية ومجالس الأوصياء والجماعات الاستشارية وأصدقاء المكتبة وأى أفراد آخرون يرغبون فى المساهمة فى اهتمامات الاتحاد.

٣ ـ المكتبيون الدوليون. أى هؤلاء الذين لايحملون جنسية الولايات المتحدة والذين لا يعملون فيها أو فى محمياتها.

٤ ـ الأعضاء الطلاب. هؤلاء الطلاب المنخرطون فى دراسة المكتبات والذين قضوا على الأقل نصف مدة البرنامج سواء فى مرحلة الدرجة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا.

٥ ـ أعضاء آخرون. ويدخل هنا هؤلاء الذين لم يعودوا يزاولون المهنة سواء بالخروج على المعاش أو الاعتزال إلى عمل آخر، أو العاطلون عن العمل. ويدخل هنا أيضاً هؤلاء الذين يعملون كلياً أو جزئياً فى الأنشطة المكتبية أو ذات الصلة بمرتب يقل عن عشرة آلاف دولار فى السنة.

٦ ـ الأعضاء الفخريون. ويقصد بهم هؤلاء الأشخاص الذى يرشحهم المجلس التنفيذى ويختارهم مجلس الإدارة ليصبحوا أعضاء فخريين مدى الحياة فى الاتحاد.

٧ ـ أعضاء مدى الحياة. ويقصد بهم هؤلاء الذين اشتروا عضوية مطلقة فى الاتحاد مدى الحياة.

٨ ـ الأعضاء المستمرون. وهم هؤلاء الأعضاء الذين قضوا ٢٥ سنة مستمرة فى عضوية الاتحاد أثناء خدمتهم فى العمل المكتبى. وبعد خروجهم على المعاش من العمل المكتبى. أو أى عمل ذى صلة يطلبون هذا النوع من العضوية بقية حياتهم.

* **الفروع. عضوية الفروع.** يحق لأى فرع على مستوى الولاية أو الإقليم أو المحمية أو حتى المقاطعة والذى أخذ الوضع القانونى فى لوائح الاتحاد (بمقتضى موافقة مجلس الإدارة بند ٥ قسم ١/ج) أن يصبح عضواً فى اتحاد المكتبات الأمريكية.

* **المنظمات. عضوية المنظمات**

١ ـ المكتبات ومدارس المكتبات. المكتبات ومدارس المكتبات غير الربحية التى تدير برنامج إعداد مهنى للمكتبيين.

٢ ـ أى منظمات غير ربحية أخرى مثل اتحادات المكتبات، المنظمات المنتمية، المنظمات الأجنبية، وأية منظمات غير ربحية أخرى خلاف المكتبات ومدارس المكتبات.

* **الهيئات. عضوية الهيئات.** الهيئات الراعية لاتحاد المكتبات الأمريكية، سواء بالمنح أو الدعم أو الاشتراك، أفراد أو جماعات؛ بخلاف تلك المكتبات ومدارس المكتبات غير الربحية والتى اختارت أن تدفع اشتراكاتهم طبقاً للقسم ٢ من هذا البند.

القسم ب. الاشتركات والحقوق والامتيازات. يحق فقط للاشخاص الطبيعيين ـ دون الاعتباريين ـ الانتخاب وتولى المناصب. وهم وحدهم الذين لهم الحق فى التأمين الشخصى والتخفيضات الشخصية فى المؤتمرات. وهؤلاء الأعضاء لهم الحق فى تلقى مجلة المكتبات الأمريكية، دليل تنظيم الاتحاد والتخفيضات على مطبوعات الاتحاد. ويحق لكل هؤلاء الأفراد عضوية أية شعبة فى الاتحاد إذا دفع الاشتراك الذى تقرره الشعبة..

والرسوم المقررة للعضوية بجميع أنواعها تسير على النحو الآتى:

*** عضوية الأفراد**

١ ـ الأعضاء النظاميون ٧٥ دولاراً

٥٧ دولاراً للسنة الثانية من العضوية

٣٨ دولاراً للسنة الأولى من العضوية

٢ ـ الأوصياء والمنسوبون ٣٤ دولاراً

٣ ـ المكتبيون الدوليون ٤٥ دولاراً

٤ ـ الطلاب (لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوت دراسية) ١٩ دولاراً

٥ ـ الأعضاء الآخرون ٢٦ دولاراً

٦ ـ الأعضاء الفخريون معفون من الرسوم

٧ ـ أعضاء مدى الحياة معفون من الرسوم

يرسل لهم دليل العضوية مجاناً إذا طلبوا ذلك. ولهم الحق فى أن يختاروا عضوية اثنتين من الشُعَب مجاناً أيضاً فى حالة أعضاء ما قبل ١٩٨٣. ويمكنهم تغيير عضوية الشُعَب فى نهاية كل سنة عضوية.

٨ ـ الأعضاء المستمرون. معفون من الرسوم

وعضوية الشُعَب بالنسبة لهم حسبما تقرره كل شعبة.

*** عضوية الفروع.** الرسوم يقررها كل فرع ويقرها المجلس التنفيذى.

*** عضوية المنظمات.** يقررها الاتحاد بناء على كل حالة على حدة ويقرها مجلس الإدارة بناء على توصيات المجلس التنفيذى.

*** عضوية الهيئات.** يقررها الاتحاد بناء على كل حالة على حدة وتطلب الشروط مقدماً. ويحدد المجلس الإدارى الرسوم بناء على توصية من المجلس التنفيذى.

القسم ج. الأعضاء الذين يقعون فى فئتين أو أكثر من العضوية يدفعون المعدل

الأعلى للعضوية ويتمتعون بأقصى المزايا المتاحة. ويخول المجلس التنفيذى فى البت فى الحالات غير الواضحة فى القسم ب من هذه المادة.

القسم د. بناء على اقتراح من المجلس التنفيذى يمكن أن تمنح عضوية برسوم خاصة للدعاية من حين لآخر.

القسم هـ. تصنيف العضوية التى ينتمى إليها الفرد لا تعلن فى دليل العضوية بل تبقى سرية فيما عدا العضوية الفخرية ومدى الحياة وعضوية الهيئات.

القسم و. الرسوم المتأخرة. الأفراد الذين لا يسددون رسوم العضوية حتى تاريخ انتهاء العضوية والذين لا يسددونها بعد شهر من آخر إنذار بالسداد سوف تلغى عضويتهم. والأعضاء الذين ألغيت عضويتهم يمكن إعادتها إليهم إذا سددوا اشتراك السنة الجارية التى يطلبون فيها إعادة العضوية.

القسم ز/ ١. السنة المالية. تنتهى السنة المالية للاتحاد فى ٣١ من أغسطس. والسنة المالية هذه هى التى تحكم كل نشاطات الاتحاد ومشروعاته إلا ما نص عليه فى دستور الاتحاد ولوائحه الداخلية.

ز/ ٢ سنة المؤتمر. سنة المؤتمر هى تلك الفترة الواقعة بين بداية المؤتمر السنوى للاتحاد وبداية المؤتمر السنوى التالى.

ز/ ٣ سنة العضوية. تعتبر سنة العضوية فى الاتحاد والشُعَب هى ١٢ شهراً متصلة من أول يوم تلقى رسوم العضوية من العضو.

القسم ح. تراجع جداول رسوم الاشتراك كل خمس سنوات على الأقل بناء على اقتراح المجلس التنفيذى.

البند الثانى الاجتماعات

القسم أ. الاجتماعات السنوية. يكون هناك مؤتمر سنوى على النحو الذى يحدده المجلس التنفيذى من حيث الزمان والمكان. وأى شخص يرغب فى حضور المؤتمر السنوى عليه أن يسدد رسوم تسجيل حضور المؤتمر على النحو الذى يقرره المجلس التنفيذى.

القسم ب. الاجتماعات الخاصة. قد يدعو المجلس التنفيذى إلى اجتماع خاص.

كما قد يدعو إلى الاجتماع الخاص رئيس الاتحاد بناء على طلب ما لا يقل عن ٥٪ من أعضاء الاتحاد الذين لهم حق التصويت قبل الأول من شهر يولية. وهذا الطلب الخاص يجب أن يرسل إلى المدير التنفيذى قبل موعد الاجتماع بتسعين يوماً على الأقل. ولابد من إخطار الأعضاء قبل شهر على الأقل من موعد الاجتماع مع الأخطار بموضوع الاجتماع على الأقل.

القسم ج. الاجتماعات الإقليمية. يقوم المجلس التنفيذى بالترتيب لاجتماعات إقليمية تحضرها الفروع والشعب واتحادات المكتبات فى تلك المناطق. ولا يمكن للمجلس التنفيذى أن يقوم بالدعوة إلى اجتماع إقليمى فى منطقة بها فرع إقليمى إلا بموافقة الفرع.

القسم د. اجتماعات الأعضاء. يضم اجتماع الأعضاء جميع الأعضاء الذين لهم حق التصويت وذلك فى حدود ما نص عليه القسم د/١، د/٣ من المادة السادسة من الدستور. وعادة ما يعقد اجتماع الأعضاء خلال المؤتمر السنوى للاتحاد وأى وقت آخر حسبما يرى المجلس التنفيذى، أو مجلس الإدارة أو يطلب من الأعضاء على ما هو منصوص عليه فى هذا البند الثانى القسم ب من اللائحة الداخلية.

القسم هـ. التصويت عن طريق البريد. يجوز أخذ أصوات أعضاء الاتحاد أو مجلس الإدارة عن طريق البريد إذا رأى المجلس التنفيذى ذلك بين الاجتماعات. وفى حالة تصويت مجلس الإدارة بالبريد يمثل ٥٠٪ من الأعضاء النصاب القانونى اللازم لصحة التصويت. ويكون التصويت لصالح الأمر فى حالة موافق ٣/٤ المصوتين حيث يمثلون هنا الأغلبية المطلوبة وفى حالة تصويت الأعضاء (الجمعية العمومية) عن طريق البريد يمثل ٢٥٪ من الأعضاء النصاب القانونى اللازم للتصويت. ويكون التصويت لصالح الأمر فى حالة موافقة الأغلبية أياً كانت تلك الأغلبية.

وللمجلس التنفيذى السلطة فى تحديد الفترة الزمنية اللازمة لإجراء الاقتراع وإذا لم تحدد الفترة فإن الصوت لا يحسب إذا لم يتم الرد فى خلال ثلاثين يوماً من يوم إرسال النص المقترع عليه إلى العنوان الصحيح لصاحب الصوت. وفى حالة تصويت الأعضاء عن طريق البريد، يحق للمجلس التنفيذى أن ينشر نص الموضوع المقترع

عليه فى إحدى المجلات الرسمية للاتحاد بالطريقة التى يراها ملائمة للأعضاء لاستيعاب الموضوع.

القسم و. النصاب القانونى للاقتراع. يعتبر ١٪ من مجموع الأعضاء الأشخاص فى الاتحاد نصاباً قانونياً لصحة الاقتراع فى الاجتماعات العامة.

البند الثالث: الترشيح والانتخابات

القسم أ/ ١. يقوم المجلس التنفيذى قبل كل مؤتمر سنوى، وبناء على توصية من لجنة التعيينات، بتشكيل لجنة الترشيحات والتى لا يجوز أن يكون فيها أى عضو من المجلس التنفيذى. ولجنة الترشيحات هذه يناط بها ترشيح الأعضاء للمناصب الانتخابية (التى تشغل عن طريق الانتخاب).

أ/ ٢ تقوم لجنة الترشيحات هذه بترشيح الأشخاص من بين القاعدة العريضة للأعضاء لمنصب الرئيس المنتخب سنوياً ولمنصب أمين الصندوق حسب الحاجة (أنظر المادة ٨/ قسم أ من الدستور)، ولمنصب عضو مجلس الإدارة على النحو الموضح فى ٣، ٤ من هذا القسم. وذلك لشغل الوظائف الشاغرة.

أ/ ٣ هذه اللجنة ترشح سنوياً ما لا يقل عن ٥٠ شخصاً لشغل ٢٥ عضوية على الاتساع فى مجلس الإدارة لمدة أربع سنوات. ويتم عمل قرعة بواسطة اللجنة بين هؤلاء الخمسين لاختيار العدد المطلوب.

أ/ ٤ هذه اللجنة أيضاً تقوم بالترشيح وعمل القرعة اللازمة لشغل المناصب التى تشغر فى مجلس الإدارة والتى تم شغلها من قبل بالعضوية العامة حسب أ/ ٣ من هذا القسم وذلك لتكملة المدة التى لم تستكمل فى العضوية.

أ/ ٥ لا يجوز لغير الأشخاص الطبيعيين أن يرشحوا أو يخدموا فى مجلس الإدارة فى اتحاد المكتبات الأمريكية. ولا يقبل ترشيح العضو من أكثر من جهة واحدة.

القسم ب/ ١ تقوم لجنة الترشيحات فى اتحاد المكتبات الأمريكية بنشر أسماء المرشحين فى مجلة «المكتبات الأمريكية» قبل اجتماع الشتاء بثلاثة أسابيع على الأقل. ويجرى إعلان تلك الأسماء فى اجتماع مجلس الإدارة آنذاك.

ب/٢. لا يدرج فى قائمة الترشيحات اسم أى شخص دون أخذ موافقة كتابية منه على ذلك الترشيح وترفق الموافقة وتسلم إلى المدير التنفيذى للاتحاد.

القسم ج/١ الأسماء التى يجرى ترشيحها بالطريقة المعلنة بعاليه توضع أمام أعضاء الاتحاد فى قائمة مطبوعة تشرف على إعدادها لجنة الترشيحات وتعرف باسم «الاقتراع الرسمى».

ج/٢ تقوم لجنة الترشيحات كذلك بإدراج أية ترشيحات أخرى على قائمة «الاقتراع الرسمى» تكون وردت إلى المدير التنفيذى للمنافسة على ٢٥ مقعداً التى يشغلها الاتحاد بشرط أن تكون هذه الترشيحات قد وردت إلى مكتب المدير بأربعة شهور على الأقل قبل المؤتمر السنوى مشفوعة بموافقة هؤلاء المرشحين كتابة.

ج/٣. يحدد عنوان عمل المرشحين على قائمة «الاقتراع الرسمى».

القسم د./١. يقوم المجلس التنفيذى بتعيين لجنة انتخابات تشرف على إجراء الانتخابات النظامية للاتحاد وانتخابات الشعب وتقوم بعملية حساب وجدولة الأصوات.

د/٢. يقوم المجلس التنفيذى قبل المؤتمر بستة شهور على الأقل بإرسال نسخة من قائمة الاقتراع إلى كل عضو من أعضاء الاتحاد الذين لهم حق التصويت ويقوم العضو بوضع علامة أمام الترشيحات التى يراها ويبعث بها إلى المدير التنفيذى فى مظروف مغلق يحمل من الخارج عبارة «الاقتراع الرسمى».

القسم هـ. يفوز بالمنصب المرشح الذى يحصل على أكبر عدد من الأصوات. وتقوم لجنة الانتخابات بكتابة نتيجة الاقتراع فى تقرير ترفعه إلى المجلس التنفيذى. وفى حالة تساوى عدد الأصوات بين مرشحين أو أكثر، تقوم لجنة الانتخابات بإجراء القرعة بين هؤلاء الأشخاص لاختيار أحدهم للمنصب. وعندما ينسحب شخص ما من الترشيح لعضوية مجلس الإدارة فى الفترة ما بين إرسال القائمة بالبريد وبداية تولى المنصب الجديد ونجاح هذا الشخص فى الانتخابات؛ يبقى مقعد هذا الشخص فى مجلس الإدارة خالياً حتى الانتخابات السنوية التالية.

القسم و/١. تنشأ لجنة اللجان وتتألف من أربعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة

يختارون لمدة سنة واحدة على النحو الموضح فى البند الثالث من هذه اللائحة الداخلية قسم و/ ٢. ويكون الرئيس المنتخب هو العضو الخامس فى هذا اللجنة ورئيسها.

و/ ٢ يتم اختيار الأعضاء الأربعة فى لجنة اللجان من بين أعضاء مجلس الإدارة عن طريق الاقتراع الذى يقوم به أعضاء المجلس الحاضرون فى المؤتمر السنوى للاتحاد على قائمة تضم ثمانية مرشحين يقدمها الرئيس المنتخب ويخطر بها أعضاء المجلس سلفاً عن طريق البريد قبل بداية المؤتمر السنوى بفترة كافية. ويمكن لمجلس الإدارة الإضافية إلى مرشحى لجنة اللجان من بين أعضاء الجمعية العمومية إذا رأى ذلك.

و/ ٣. تقوم لجنة اللجان هذه بترشيح شخصين كل سنة إلى المجلس التنفيذى لفترة أربع سنوات، حيث يقوم المجلس الإدارى بانتخاب أعضاء من بين أعضائه الذى عملوا به حتى وقت الانتخاب على النحو الموضح فى البند الرابع من هذه اللائحة قسم ب/ ٢، ٣، ٤ والذين خدموا أيضاً فى اجتماع الشتاء والمؤتمر السنوى مباشرة قبل التحاقهم بالمجلس التنفيذى. كما يمكن لأعضاء مجلس الإدارة ترشيح مزيد من الأشخاص للالتحاق بالمجلس التنفيذى وذلك من بين أعضاء الجمعية العمومية. وعند اختيار أحد أعضاء مجلس الإدارة فى المجلس التنفيذى، يستمر فى موقعه فى مجلس الإدارة حتى نهاية فترته فيه ومن ثم يستمر عضواً فى المجلس التنفيذى حتى نهاية فترته فى هذا المجلس الأخير.

البند الرابع: مجلس الإدارة

القسم أ/ ١ متطلبات عضوية المجلس. لا يجوز أن يشغل عضوية مجلس الإدارة أى شخص ما لم يكن عضواً فى اتحاد المكتبات الأمريكية بما فى ذلك ممثلو الفروع فى الولايات والأقاليم والمحميات.

أ/ ٢. الاجتماعات. يعقد مجلس الإدارة اجتماعين على الأقل كل سنة. أحد هذين الاجتماعين فى المكان والزمان الخاصين بالمؤتمر السنوى للاتحاد، والثانى فى موعد لا يتجاوز ثلاثة شهور قبل المؤتمر السنوى التالى، ويحدد زمانه ومكانه المجلس التنفيذى. وهذا الاجتماع الثانى يسمى اجتماع «منتصف الشتاء». ويمكن عقد

اجتماعات أخرى بناء على دعوة رئيس المجلس وبطلب من عشرين عضواً على الأقل.

أ/٣. المراقبون. يقوم رئيس الاتحاد والرئيس المنتخب (نائب الرئيس) والمدير التنفيذى للاتحاد بمناصب هيئة المجلس. ويقوم المدير التنفيذى بأعمال سكرتير المجلس. ويصوت رئيس المجلس فقط فى حالة تساوى الأصوات وليس للمدير التنفيذى صوت فى أعمال المجلس.

القسم ب/١. لجميع الأفراد أعضاء الاتحاد الحق فى أن يرشحوا من قبل جهاتهم لعضوية مجلس الإدارة على النحو الموضح فى البند الرابع قسم ب/٢، ٣، ٤ من هذه اللائحة بدون أية شروط أو متطلبات مسبقة.

ب/٢ لكل فرع على مستوى الولاية أو الإقليم أو المحمية الحق فى عضوية واحدة منتخبة لمدة أربع سنوات فى المجلس ويجرى انتخاب هذا العضو عن طريق أعضاء الفرع.

ب/٣ لكل شعبة من بين شعب الاتحاد الحق فى عضوية واحدة منتخبة لمدة أربع سنوات فى المجلس. ويجرى انتخاب هذا العضو عن طريق أعضاء الشعبة.

ب/٤. يجرى انتخاب مائة عضو للمجلس عن طريق الجمعية العمومية للاتحاد على الاتساع، يجرى انتخاب ٢٥ عضواً كل سنة حسبما نص عليه البند الثالث قسم أ/٣ من هذه اللائحة.

ب/٥ جميع أعضاء المجلس التنفيذى هم تلقائياً أعضاء فى مجلس الإدارة بحكم موقعهم.

ب/٦. لا يجوز لشخص واحد أن يعمل فى مجلس الإدارة بصفته منتخباً من فرع أو شعبة وأيضاً من قبل الجمعية العمومية فى وقت واحد. أما الشخص الذى هو عضو فى المجلس التنفيذى فإنه بحكم موقعه يصبح فى نفس الوقت عضواً فى مجلس الإدارة حسبما هو منصوص عليه فى الفقرات ٢، ٣، ٤. وهذا الشخص الأخير له صوت واحد.

القسم ج: مدة العضوية فى مجلس الإدارة هى أربع سنوات أو حتى انتخاب الأعضاء الجدد وتسلمهم العمل.

القسم د: يقوم كل فرع بتحديد عضو المجلس الذى انتخبه ويقدم أوراق اعتماده إلى سكرتير المجلس إلى قبل أول اجتماع بعد الانتخابات.

القسم هـ. عندما يخلو مقعد فى المجلس الإدارى لعضو منتخب من قبل الجمعية العمومية يجرى التصويت عليها فى الانتخاب التالى مباشرة لشغل المدة الباقية فى المنصب.

القسم و. عندما يخلو مقعد فى المجلس الإدارى لعضو ممثل لاتحاد إقليمى أو ولاية أو محمية أو لشعبة داخل الاتحاد، يكون للاتحاد الإقليمى أو بالولاية أو بالمحمية أن يحدد بدلاً منه كما تقوم الشعبة بإحلال من يشغل المنصب الشاغر للفترة المتبقية. ويبلغ الفرع أو الشعبة سكرتير المجلس باسم الشخص الذى استقر عليه الأمر لشغل المقعد. وللشخص الجديد نفس حقوق الشخص القديم من حيث التصويت حتى موعد الانتخابات الجديدة واختيار الشخص الجديد.

البند الخامس. الفروع.

القسم أ/ ١ . القصد من وراء الفرع هو تنمية الخدمات المكتبية عموماً وترقية مهنة المكتبات والعمل المكتبى فى المنطقة التى يقوم فيها الفرع. وأن يرشح ممثل المنطقة فى مجلس إدارة اتحاد المكتبات الأمريكية. وأن يتعاون فى أية مشروعات مشتركة مع اتحاد المكتبات الأمريكية والجماعات المكتبية الأخرى.

أ/ ٢ يحق لمجلس إدارة الاتحاد أن ينشئ فرعاً له فى أية ولاية أومقاطعة أو إقليم أو محمية يعيش فيها أغلبية من أعضاء اتحاد المكتبات الأمريكية ويوافقون على إنشاء ذلك الفرع. ويشرط ألا يقل عدد الراغبين فى إنشاء الفرع عن ١٠٪ من المكتبيين أعضاء الاتحاد القاطنين فى تلك المنطقة. واتحاد الإقليم قد يغطى رقعة جغرافية تتألف من ثلاث ولايات أو أكثر متصلة جغرافياً، أو من ثلاث مقاطعات وأكثر بنفس الطريقة.

أ/٣. أى اتحاد قانونى على مستوى الولاية أو الإقليم أو المحمية أو المقاطعة، يمكن حسب طلبه اعتباره فرعاً من فروع اتحاد المكتبات الأمريكية ويمنح عضوية ذلك الاتحاد التى تمنح عادة فى مثل هذه الحالات بعد أخذ الموافقة على هذه العضوية وبعد التأكد من أنه يمثل غالبية المكتبيين القاطنين فى تلك المنطقة التى يغطيها والذين لهم حق التصويت فى اتحاد المكتبات الأمريكية. وأن فى هذا الاتحاد الإقليمى أو اتحاد الولاية أو المحمية ١٠٪ على الأقل من الأعضاء ينتمون إلى اتحاد المكتبات الأمريكية فى عضوية صحيحة ولابد لهذا الاتحاد الأخير ألا يكون ثمة تعارض فى المبدأ بين دستوره ولوائحه وبين دستور ولوائح اتحاد المكتبات الأمريكية وأن يودع ذلك الاتحاد نسخاً من دستوره ولوائحه فى ملفات اتحاد المكتبات الأمريكية وأيه تعديلات تجرى عليها لابد من إيداعها كذلك. وأن يسدد ذلك الاتحاد الفرع الرسوم والاشتراكات المقررة عليه طبقاً لما جاء فى البند الأول من هذه اللائحة الداخلية.

أ/ ٤ لا يجوز أن يكون لاتحاد المكتبات الأمريكية أكثر من فرع واحد فى الولاية أو الإقليم أو المحمية الواحدة.

أ/ ٥ لا يجوز أن يقوم الفرع الواحد فى أكثر من منطقة جغرافية، بل يمثل منطقة واحدة فقط هى منطقته.

القسم ب. يجوز للفرع أن يضم أعضاءً ليسوا بالضرورة أعضاءً فى اتحاد المكتبات الأمريكية.

القسم ج. كل فرع إقليمى أو فى ولاية أو فى محمية هو السلطة الوحيدة داخل اتحاد المكتبات الأمريكية فى كل ما يخص البرامج والسياسات المكتبية المتعلقة بتلك المنطقة التى يقوم فيها. ويكون الفرع مسئولاً عن أى تعارض فى البرامج والسياسات التى يقوم بها مع ما يقرره المجلس الإدارى للاتحاد. ويمكن لأى فرع أن ينشىء لجاناً ومجالس موازية لتلك اللجان والمجالس الوطنية فى اتحاد المكتبات الأمريكية وذلك لتنفيذ البرامج والسياسات فى المنطقة التى يقوم المحمية فيها. وتكون هذه اللجان والمجالس حلقة الوصل مع اللجان والمجالس الوطنية. ويجوز للفرع (إقليمى أو فرع الولاية) أن ينشىء فروعاً محلية له فى المناطق الأصغر التابعة به.

القسم د/ ١. يمكن لأى فرع أن ينسحب من اتحاد المكتبات الأمريكية بعد طرح أمر الانسحاب على الجمعية العمومية لذلك الفرع وموافقة الأغلبية المطلقة على ذلك الانسحاب وموافاة السكرتير التنفيذى لاتحاد المكتبات الأمريكية بمذكرة ذلك الانسحاب.

د/ ٢. يمكن للمجلس الإدارى فى اتحاد المكتبات الأمريكية أن يحل أى فرع من الفروع إذا أصبح ذلك الفرع خاملاً غير فعال؛ أو إذا أخل بشرط من شروط هذا البند.

البند السادس. الشُعَب

القسم أ. يمكن لمجلس الإدارة أن ينشىء شُعَباً بداخله حسب الشروط الآتية:

أ/ ١. يمكن لمجلس الإدارة أن يسمح بقيام شعبة لجماعة من الأعضاء لا يقل عددهم عن ٥٠٠ عضو من أعضاء الاتحاد لهم نفس الاهتمام من اهتمامات العمل المكتبى وذلك بعد تقديم طلب من جانب هذه الجماعة. ويمكن للمجلس فى ظروف استثنائية أن يسمح بقيام الشعبة لأقل من ٥٠٠ عضو.

أ/ ٢. يمكن للمجلس عن طريق التصويت فى جلستين متعاقبتين أن يوقف أية شعبة عن العمل إذا ثبت له أن الشعبة لم تعد لها قيمة أو فائدة.

القسم ب/ ١. تهدف الشعبة إلى تنمية الخدمة المكتبية ومهنة المكتبات داخل ومن أجل نوع محدد من أنواع المكتبات أو نوع محدد من أنواع النشاط المكتبى. كما تهدف الشعبة إلى التعاون من أجل تنمية المشروعات العامة والمشتركة داخل اتحاد المكتبات الأمريكية ومع أى جماعة مكتبية أخرى. وكل شعبة ستكون مسئولة عن نشاط محدد يختلف ويتميز عن نشاط أى شعبة أخرى.

ب/ ٢. تقوم الشعبة بتمثيل الاتحاد كله فى أى نشاط يعهد به مجلس الإدارة إلى تلك الشعبة فى تخصصها ومسئولياتها.

القسم ج/ ١. تنقسم الشُعَب إلى فئتين متميزتين: شُعَب على حسب «أنواع المكتبات» وشُعَب على حسب «أنواع النشاط».

ج/ ٢ شُعَب أنواع المكتبات تركز على.وتقيم العمل والخدمات فى نوع معين من المكتبات. وهذه الشُعَب تسعى إلى تحسين وتوسيع نطاق الخدمة المقدمة للمستفيدين فى هذا النوع من المكتبات. وكل شُعَبة من هذه الشعب عليها مسئوليات محددة إزاء:

* تخطيط برامج دراسة واستقصاء هذا النوع ككل من المؤسسات المكتبية وتخطيط خدماته للجمهور.

* وضع معايير تقييم ومقاييس العمل فى هذا النوع من المكتبات وفى مهنة المكتبات فيه.

* تحليل الأنشطة التى تقوم بها كافة وحدات اتحاد المكتبات الأمريكية والتى لها أية علاقة بمجال هذا النوع من المكتبات وكيفية الإفادة منها.

* تمثيل هذا النوع من المكتبات والدعاية له فى أى محفل من المحافل خارج المهنة والقيام بأية اتصالات فى هذا الصدد.

* العمل على تنمية المكتبيين العاملين فى هذا النوع من المكتبات والعمل على إشراكهم فى جميع أنشطة الشعبة.

* القيام بالمشروعات التجريبية من أجل تحسين وتوسيع نطاق الخدمات المكتبية المقدمة من قبل هذا النوع من المكتبات. وإذا كانت هذه المشروعات فوق طاقة الشعبة أو خارج مسئولياتها يجب أن تحصل على موافقة المجلس للقيام بها.

ج/ ٣. شُعَب أنواع النشاط تركز اهتمامها على دراسة وتطوير الأنشطة والعمليات المكتبية المختلفة مثل المراجع، الفهرسة، إدارة الأفراد،. . . كما تسرى على كل أنواع المكتبات. وتقوم شعب أنواع النشاط هذه بالعمل على تطوير وتحسين العمليات والخدمات المكتبية كل فى مجال تخصصها. وكل شعبة من هذه الشُعَب عليها مسئوليات محددة إزاء:

* الدراسة المستمرة والمراجعة الدائمة للنشاط محل تخصص الشعبة والوقوف على آخر التطورات فيه.

* القيام بالمشروعات وخاصة التجريبية داخل النشاط محل التخصص والاهتمام.

* تحليل الأنشطة التى تقوم بها كافة وحدات اتحاد المكتبات الأمريكية والتى ليس لها أية علاقة بمجال الشعبة وكيفية الإفادة منها.

* تمثيل هذا النوع من النشاط المكتبى والاشتراك فيه فى أى محفل من المحافل خارج المهنة والقيام بأية اتصالات فى هذا الصدد.

* العمل على تنمية المكتبيين العاملين فى هذا النوع من النشاط والعمل على إشراكهم فى جميع أنشطة الشعبة.

* القيام بالمشروعات والدراسات والأبحاث الخاصة بهذا النشاط من أجل صالح المهنة كلها.

ج/ ٤. يمكن لشُعَب[1] أنواع النشاط أن تضع وتتبنى معايير فنية للعمل وتعتبرها معايير رسمية صادرة عن اتحاد المكتبات الأمريكية. ويمكن لشُعَب أنواع النشاط كذلك أن تتبنى وتشترك فى وضع معايير غير فنية تضعها شُعَب أنواع المكتبات. ولكن المعايير غير الفنية هذه يمكن اعتبارها معايير رسمية صادرة عن اتحاد المكتبات الأمريكية فقط بعد موافقة شُعَب أنواع المكتبات باعتبارها صادرة عنها.

القسم د/ ١. تعمل كل شُعَبة تحت رئاسة مجلس مديرين لفترات مختلفة؛ تكون له سلطة اتخاذ القرارات فى الفترة بين اجتماعات مؤتمرات هذه الشعبة.

د/ ٢. يحق لكل شُعَبة أن تنشىء لجاناً أو أقساماً أو وحدات فرعية على حسب الحاجة للقيام بمسئوليات محددة تعهد إليها بها. ولكن أى لجنة أو قسم أو وحدة فرعية ينشأ فى أحضان شعبة نشاط، للقيام بنشاط محدد لا ينبغى أن ينشأ مثله فى شعبة نوع مكتبة.

د/ ٣. يمكن لأى شعبة أن تنسب إليها أية جماعة إقليمية أو فى ولاية أو منطقة لها نفس النشاط أو الاهتمام. ويمكن أن تضم تلك الجماعات الإقليمية أو المحلية أعضاءً ليسوا بالضرورة أعضاء فى الشعبة أو اتحاد المكتبات الأمريكية.

القسم هـ/ ١. تقبل الشعبة فى عضويتها جميع من هم أعضاء فى الاتحاد ولهم

حق الانتخاب فى الشعبة وذلك طبقاً لأحكام البند الأول من هذه اللائحة. ولا يحق لغير الأعضاء فى اتحاد المكتبات الأمريكية أن يكونوا أعضاء فى الشعبة.

هـ/٢. لأعضاء الشعبة من الأفراد الطبيعيين وحدهم الحق فى التصويت وتولى المناصب.

القسم و/١. تحدد كل شعبة رسوم اشتراك سنوى. والمبالغ التى تتجمع نتيجة تلك الاشتراكات تخصص على حسب المنصوص عليه فى و/٢، ٣، ٤.

و/٢. كل الرسوم التى تدفع كاشتراكات للشعبة توضع لحساب تلك الشعبة. وإذا احتاجت الشُعَب إلى مبالغ إضافية للإنفاق منها يكون ذلك بعد موافقة المجلس التنفيذى حسب توصية من لجنة تقييم البرنامج والدعم.

و/٣. كل الرسوم التى تحصلها الشُعَب المختلفة تكون تحت إشراف المجلس التنفيذى ويتولى أمر حساباتها والإنفاق منها المراقب المالى للمجلس التنفيذى بناء على تعليمات من مجلس مديرى كل شعبة.

و/٤. يجوز لأية شُعَبة أن تفرض رسوماً إضافية على أعضائها بعد موافقة الأعضاء والمبالغ التى تتجمع نتيجة ذلك يجرى التصرف فيها حسب نصوص ١، ٢ من هذا القسم و.

القسم ز: لا يجوز لأى شُعَبة أن تحصل أموالاً لحساب اتحاد المكتبات الأمريكية إلا ما نص عليه كما لا يجوز لأية شعبة أن تلزم الاتحاد بأية مخصصات إلاما نص عليه فى القسم ب/٢ من هذا البند.

القسم ح/١. يجوز للشعبة: أن تصدر مطبوعات؛ تعقد مؤتمرات واجتماعات؛ تنشىء أقساماً؛ أن تتخذ أسمائها؛ أن تؤسس لجاناً تقوم بأنواع مختلفة من النشاط داخل تخصصها؛ وبصفة عامة أن تقوم بأى نشاط داخل حدود اهتمامها ومسئولياتها. وسوف تمارس الشُعَب كل الصلاحيات التحريرية والإدارية على دورياتها. وسوف تخطر لجنة النشر بالاتحاد عن أى دورية جديدة قبل إصدارها. وأية مادة علمية تعدها الشعبة لتنشر خارج إطار دورياتها يجب أن تقدم إلى «خدمات النشر بالاتحاد» للنظر فيها قبل نشرها.

ح/٢ يمكن الترخيص للشعبة بتنظيم مؤتمر وطنى خاص باهتمام الشعبة حسب الشروط التى يراها المجلس التنفيذى وبشرط ألا يكون المؤتمر عملاً تجارياً أو ربحياً.

القسم ط/ ١. تلتزم الشُعَب بأحكام دستور الاتحاد ولائحته الداخلية فيما نصت عليه إلى أبعد حد. وفيما لم يرد به نص يمكن للشُعَبة أن تضع دستوراً و/ أو لائحة داخلية تتناول تفاصيل العمل بها ولتكون دليلاً لأعضائها ومجلس المديرين فيها وبشرط ألا يكون هناك أى تعارض بين تلك اللوائح والدساتير والدستور واللائحة الخاصة بالاتحاد الأم. مثل هذه الوثائق تضع قواعد خاصة بالاجتماعات والتصويت عن طريق البريد، والنصاب القانونى للاجتماعات والتصويت، كما تتضمن القواعد الخاصة بالترشيح والانتخابات داخل الشعبة؛ إنشاء اللجان وتحديد أعضائها. كذلك تحتوى تلك الوائح والدساتير كيفية تعديلها وتلحيقها وإجراءات ذلك.

القسم ى: يلتزم القسم داخل الشعبة بالدستور واللائحة الموضوعة لتلك الشعبة التى ينتمى إليها. ويمكن للقسم أن يضع لنفسه اللائحة الخاصة به ويضمنها أية قواعد لا يوجد حولها نص فى دستور الاتحاد أو لائحته أو فى دستور الشعبة التى ينتمى إليها ولائحتها.

البند السابع. الموائد المستديرة.

القسم أ. يجوز لمجلس إدارة الاتحاد أن ينشىء موائد مستديرة فى الحالات الآتية:

أ/ ١ . يرخص المجلس لجماعة من أعضائه أن يقيموا مائدة مستديرة بشرط ألا يقل عدد أعضاء هذه الجماعة عن مائة عضو وبشرط أن تكون لهم نفس الاهتمامات وبشرط ألا تقع هذه الاهتمامات المكتبية داخل نطاق اهتمامات أية شعبة موجودة داخل الاتحاد. ويجرى الترخيص لها بعد أن تقدم طلباً بذلك إلى المجلس ويتضمن هذا الطلب بياناً بالأغراض والأهداف التى تسعى الجماعة إلى تحقيقها

أ/ ٢ . يجوز للمجلس حل أية مائدة مستديرة يرى المجلس أن الفائدة المرجوة من ورائها لم تعد قائمة وأنها انتفت.

القسم ب. لا يجوز لأية مائدة مستديرة أن تجمع أموالاً باسم الاتحاد إلا فيما

يرخص لها به. كما لا يجوز لأية مائدة مستديرة أن تلزم الاتحاد بأية التزامات مالية أو أدبية خارج ما يتفق عليه.

القسم ج. يجوز للمائدة المستديرة أن تفرض وتحصل رسوم اشتراكات سنوية على أعضائها وأن تحدد العضوية. ويجوز لها بعد موافقة لجنة النشر أن تصدر مطبوعات. وكل أموال الموائد المستديرة توضع تحت إشراف المجلس التنفيذى، ويتولى أمر حساباتها والإنفاق منها المراقب المالى للمجلس التنفيذى وذلك بناء على تعليمات من إدارة المائدة المستديرة.

القسم د. يجوز لأية مائدة مستديرة أن تنسب إليها أية جماعة على مستوى الإقليم أو الولاية أو المحمية لها نفس الاهتمام فى مجال المكتبات والمهنة المكتبية. وتلك الجماعات الإقليمية يمكن أن تضم أعضاء ليسوا من أعضاء اتحاد المكتبات الأمريكية أوأعضاء فى المائدة المستديرة بالاتحاد.

القسم هـ. يجوز لأى عضو فى الاتحاد أن يصبح عضواً فى المائدة المستديرة طالما أنه يفى بشروطها. ويقوم أعضاء المائدة المستديرة بانتخاب هيئة مكتب المائدة سواء عن طريق البريد أو بالحضور الشخصى فى الجلسة الختامية للمؤتمر السنوى. وتظل هيئة مكتب المائدة المستديرة قائمة بالعمل حتى نهاية المؤتمر السنوى التالى حيث تنتخب هيئة جديدة. والأعضاء الأفراد الطبيعيون فى المائدة هم وحدهم الذين لهم حق التصويت. وتولى مناصب المائدة.

البند التاسع: اللجان.

القسم أ. اللجان الاستشارية. تكون هناك لجنة تعيينات تتكون من الرؤساء المنتخبون للشُعَب والرئيس المنتخب للاتحاد وهذا الأخير يكون رئيس اللجنة. وتكون مهمة هذه اللجنة تقديم الاستشارات الخاصة لرئيس الاتحاد فيما يتعلق بالترشيح للجان المختلفة.

القسم ب. لجان مجلس الإدارة.

ب/١ تكون هناك «لجنة تقييم البرنامج والدعم» وتتألف من ستة أشخاص تحددهم

لجنة التعيينات بالمجلس (لجنة اللجان). ومدة عضوية هذه اللجنة أربع سنوات ولا يجوز إعادة تعيين نفس الأشخاص فيها. ورئيس اللجنة يعينه رئيس الاتحاد سنوياً من بين أعضاء اللجنة. ويعمل أمين صندوق الاتحاد فى هذه اللجنة بحكم وظيفته وله صوت معدود. وتكون مهمة هذه اللجنة تقييم برامج الاتحاد وتقديم خطة الميزانية ومشروعها إلى المجلس التنفيذى. ولمساعدة «لجنة تقييم البرنامج والدعم» فى عملها ولمساعدة «لجنة التخطيط فى اتحاد المكتبات الأمريكية»؛ تنشأ هناك لجنة باسم «جمعية التخطيط والميزانية». وهذه الجمعية تتألف من ممثل واحد لكل شعبة فى الاتحاد وممثل عن كل لجنة بالاتحاد وممثل عن كل مائدة مستديرة وخمسة من أعضاء مجلس الإدارة عن الفروع. وممثلو الشُعَب واللجان والموائد المستديرة تحددهم جهاتهم كل سنة. أما ممثلو مجلس الإدارة فإن المجلس ينتخبهم كل سنتين ولا تمتد فترة أحدهم لأطول من الفترة الموجود فيها المجلس. ويمكن للمجلس أن يرشح «لجمعية التخطيط والميزانية» أعضاءً من الجمعية العمومية للاتحاد. وتتحدد مهام جمعية التخطيط والميزانية هذه فى تقديم الخطوط العريضة لبرنامج عمل الاتحاد وتقييم هذا البرنامج والمساعدة فى تحديد الأهداف العامة والأهداف المرحلية ودراسة الوثائق المبدئية التى تقدمها لجنة التخطيط، والميزانية المبدئية ومشروع الميزانية التى تقدمها لجنة تقييم البرنامج والدعم وتقدم مقترحاتها الخاصة إلى اللجنتين.

ب/٢. تنشأ هناك «لجنة التنظيم» تكون مهمتها تقديم المشورة والاقتراحات إلى مجلس الإدارة بخصوص قيام الشُعَب وإلغائها وكذلك قيام الموائد المستديرة واللجان حسب حاجة الاتحاد وظروفه. ويناط بهذه اللجنة تحديد وظائف ومهام كل شعبة وكل مائدة مستديرة وكل لجنة تمت الموافقة على قيامها من قبل المجلس. وتقوم هذه اللجنة أيضاً بالترخيص للجماعات الجديدة فى الاتحاد.

ب/٣. يكون من بين لجان المجلس اللجان الآتية:

* لجنة الحرية الفكرية.
* لجنة العلاقات الدولية.
* لجنة التشريع.

* لجنة تعليم المكتبات.
* لجنة اهتمامات الأقليات والتنوع الثقافى.
* لجنة التوجيه والإرشاد.
* لجنة فض النزاعات المالية.
* لجنة التخطيط.
* لجنة توجيه السياسات.
* لجنة أخلاقيات المهنة.
* لجنة النشر.
* لجنة البيانات والإعلانات.
* لجنة وضع المرأة فى مهنة المكتبات.

ب/ ٤ . تقوم لجنة اللجان بالمجلس بتعيين أعضاء اللجان المختلفة بالمجلس وتعلن الترشيحات على المجلس الإدارى فى المؤتمر التالى مباشرة للاتحاد حيث يتولى الأعضاء الجدد فى نهايته مباشرة مهامهم فى اللجان. ويقوم رئيس لجنة اللجان بتحديد روساء اللجان المختلفة والذى هو رئيس الاتحاد فى نفس الوقت كما سبق. ويتوقف عدد أعضاء اللجنة الواحدة وفترة عملها على حسب الظروف التى قامت فيها اللجنة.

ب/ ٥ . يمكن لأعضاء أية لجنة أن يكونوا من بين أعضاء مجلس الإدارة ومن خارجهم أيضاً. وليس لعضو اللجنة سواء من أعضاء مجلس الإدارة أو خارجهم أن يخدم فى أكثر من لجنة فى وقت واحد أو حتى فى لجان فرعية. إلا إذا كان العضو ممثلاً للجنته الأم فى اللجنة الفرعية. وتنشأ اللجان الفرعية متفرعة من اللجان الأم بالمجلس فى حالة طلب اللجنة الأم لذلك.

ب/ ٦ . فى حالة خلو مقعد فى اللجنة قبل الوقت الطبيعى لتعيين الأعضاء الجدد يقوم الرئيس (رئيس الاتحاد) بتعيين من يشغل المكان، وهذا العضو يستمر فى المكان حتى انتهاء الفترة المحددة للشخص الأصلى صاحب المقعد. وإذا كان الشخص الذى

خلا مكانه فى اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة يجب أن يكون من يحل محله أيضاً من بين أعضاء مجلس الإدارة.

القسم ج. اللجان الدائمة

ج/١. يقوم مجلس الإدارة بناء على اقتراح من لجنة التنظيم بإنشاء لجان دائمة لمعالجة قضايا الاتحاد التى تتطلب الاستمرارية والديمومة من جانب أعضائها. وتقوم لجنة التنظيم أيضاً فى هذه الحالات باقتراح اسم وحجم كل لجنة. وتكون فترة عضوية اللجان الدائمة سنتين إذا لم يكن للجنة التنظيم بعد موافقة مجلس الإدارة رأى آخر فى فترة العضوية هذه. ويمكن إعادة تعيين العضو لمدة ثانية متصلة وليس لمدة ثالثة متصلة فى نفس هذه اللجنة. ومهما يكن من أمر فليس للعضو أن يستمر فى اللجنة أكثر من أربع سنوات متعاقبة. وتتم عملية التعيين فى هذه اللجان بطريقة تضمن الاستمرارية فيها.

ج/٢ يكون من بين اللجان الدائمة لجان للشئون الإدارية يحدد وظائفها وحجم عضويتها المجلس ومن أمثلة هذه اللجان. :

- لجنة الدستور واللائحة الداخلية.
- لجنة الانتخابات.
- لجنة العضوية.

ج/٣. يكون من بين اللجان الدائمة لجان عامة يحدد مجلس الإدارة وظائفها وحجم عضويتها. ومن أمثلة هذه اللجان:

- لجنة الاعتماد.
- لجنة الجوائز.

القسم د. اللجان الخاصة

د/١. أى لجان أخرى ينشئها مجلس الإدارة واللجان التى ينشئها المجلس التنفيذى لغرض محدد تعتبر لجاناً خاصة. ولا يمتد عمر اللجنة الخاصة لأكثر من سنتين، إلا إذا رأى مجلس الإدارة أو المجلس التنفيذى المنشىء للجنة غير ذلك.

وتنتهى عضوية عضو اللجنة الخاصة بانتهاء المؤتمر السنوى للاتحاد إلا إذا رأى مجلس الإدارة أو المجلس التنفيذى المنشىء للجنة الخاصة إطالة أو تقصير أجل الانتهاء. ويجوز إعادة تعيين عضو اللجنة الخاصة لفترة تالية إلا إذا كانوا أعضاء فى لجنة الترشيحات. كذلك فإن الأعضاء المحكمين فى اختيار الفائزين للجوائز يمكن إعادة تعيينهم لفترة ثانية. ولكن عدد الأعضاء الذين يعاد تعيينهم لسنة أخرى يجب أن يكون محدوداً لا يمثل أغلبية الأعضاء فى اللجنة بل الأقلية فقط.

د/ ٢ تضم اللجان الخاصة، اللجان الإدارية التالية حسب الوظائف وحجم العضوية التى يحددها مجلس الإدارة:

- لجنة برنامج المؤتمر.
- لجنة الترشيحات.

القسم هـ. يمكن إنشاء لجان بينية بين الشُعَب، تتفق شعبتان أو أكثر على إنشائها داخل الاتحاد، حسب الحاجة مع إخطار لجنة التنظيم بذلك.

القسم و. اللجان المشتركة

و/١. يجوز للمجلس بناء على توصية من لجنة التنظيم أن ينشىء لجاناً مشتركة سواء كانت لجاناً دائمة أو لجاناً مؤقتة خاصة. ويكون إنشاء هذه اللجان المشتركة مع منظمات ومؤسسات خارج الاتحاد عندما لا تتناسب وظائف هذه اللجان مع أى من أهداف الشُعَب واللجان الموجودة. داخل الاتحاد.

و/ب. يجوز للشُعَب والموائد المستديرة أن تنشىء لجاناً مشتركة مع مؤسسات ومنظمات خارج الاتحاد بعد موافقة مجلس الإدارة وبتوصية من لجنة التنظيم على قيام هذه اللجان المشتركة.

القسم ز. تكون سنة عضوية اللجنة هى نفس سنة المؤتمر. ويقوم رئيس الاتحاد فى موعد لا يتجاوز أسبوعين قبل اجتماع الشتاء بالكتابة إلى المجلس التنفيذى عن تعيين أعضاء لجنة التعيينات. وفى اجتماع سابق على اجتماع الشتاء أو خلاله يقوم المجلس التنفيذى باعتماد تلك التعيينات أو اتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها.

القسم ح/ ١. يقوم المجلس التنفيذى بتحديد رئيس لكل لجنة سنوياً فيما عدا لجان المجلس الإدارى التى يعين رؤساؤها طبقاً لما تم النص عليه فى البند الثالث، القسم ب/ ٤ من هذه اللائحة.

ح/ ٢. عندما تخلو أية عضوية فى اللجنة. فيما عدا لجان مجلس الإدارة يقوم المجلس التنفيذى بالتعيين فيها حتى نهاية فترة السنة المؤتمرية التى يحدث فيها الخلو. وبعدها يحدث التعيين للسنة الجديدة. أما عندما تخلو عضوية فى لجنة من لجان مجلس الإدارة فإنه يجرى شغلها على النحو الموضح فى البند الثامن، القسم ب/ ٦.

ح/ ٣. يمكن إلغاء عضوية أى شخص من أى لجنة - ما عدا لجان المجلس - إذا صوت على ذلك ٤/ ٣ أعضاء المجلس التنفيذى بناء على توصية أو اقتراح من رئيس اللجنة المعنية أو رئيس لجنة التعيينات، أو مجلس مديرى الشعبة أو رئيس الاتحاد نفسه. ويمكن إلغاء عضوية أى شخص من أية لجنة من لجان المجلس بقرار من لجنة اللجان بالمجلس.

القسم ط. يمكن أخذ الأصوات فى المجلس التنفيذى أو فى أى لجنة من اللجان بالبريد العادى أو الإلكترونى أو شخصياً فى خلال المؤتمر ولكن مع ضمان إبلاغ جميع الأعضاء المعنيين. ولابد للموافقة على الأمر من موافقة ٣/ ٢ الأعضاء عليه. ولكل لجنة أن تحدد الفترة الزمنية اللازمة لجمع الأصوات. ولكن إذا لم تحدد فترة زمنية لذلك فإنه لن يعتد بالصوت الذى لا يرد فى خلال ثلاثين يوماً من وصول نص الموضوع المراد التصويت عليه إلى العضو على عنوانه البريدى السليم.

القسم ى. لا يجوز لأية لجنة جمع أموال باسم الاتحاد إلا ما يرخص لها به سلفاً. ولا تلزم أية لجنة الاتحاد بأى التزام خاص.

البند التاسع. ماليات الاتحاد.

القسم أ. فيما عدا ما يقدم للاتحاد من منح؛ فإن تقدير الدخل السنوى للاتحاد يقدر بما لم ينفق من ميزانية العام السابق، يضاف إليه الدخول التى يتوقع تحصيلها

خلال عام الميزانية. ولا يمكن بحال من الأحوال تقدير الإنفاقات بما يزيد على المداخيل المتوقعة إلا فى حالة المشروعات المدعومة من منح مقدمة للاتحاد.

القسم ب. يقوم مراجع حسابات محترف بمراجعة حسابات الاتحاد سنوياً.

القسم ج. يقدم تقرير مالى سنوى للجمعية العمومية، ويقوم بهذا التقديم عضو معتمد من المجلس التنفيذى. ويعرض فى هذا التقرير تفاصيل المداخيل والمصروفات، والوضع المالى للاتحاد وشهادة مراجع الحسابات.

البند العاشر. أخذ الأصوات بالبريد

القسم أ. نشر نص الموضوع المراد أخذ التصويت عليه فى مجلة «المكتبات الأمريكية» يغنى عن الإبلاغ بالبريد.

البند الحادى عشر.

يحكم (قانون البرلمان القياسى) فى آخر طبعاته أعمال اتحاد المكتبات الأمريكية فى علاقته بالدولة وفيما لا يحدده أو ينص عليه بوضوح الدستور واللائحة الداخلية أو القواعد الخاصة فى نظام الاتحاد.

نص الدستور واللائحة الداخلية السابق هو حسب آخر تعديل لهما فى يونية ١٩٩٤.

دليل سياسات اتحاد المكتبات الأمريكية

يتضمن دليل سياسات الاتحاد ملخصاً مركزاً عن بيانات وإعلانات السياسات التى يتبناها الاتحاد ممثلاً فى مجلس الإدارة. وينشر هذا الدليل المركز ضمن كتاب التنظيم الذى يصدر سنوياً؛ أما النص الكامل عن سياسات الاتحاد فيوجد فى «الملف المرجعى الجارى» الذى يحتفظ به الاتحاد فى مقره الرئيسى. ومن الجدير بالذكر أن بيان السياسات الذى يتوقف العمل به يرحل إلى الأرشيف التاريخى للاتحاد فى المقر الرئيسى أيضاً. وعادة ما تتاح الملفات الجارية والتاريخية على السواء فى المقر الرئيسى على مدار العام وكذلك أثناء مؤتمرى الشتاء والصيف.

وينقسم دليل السياسات لاتحاد المكتبات الأمريكية إلى قسمين: القسم الأول عن التنظيم والسياسات الإجرائية والثانى عن المناصب وبيانات السياسة العامة. ونظراً لضخامة هذا الدليل وحتى ضخامة الملخص فإننا نقدم هنا مجرد قائمة المحتويات الخاصة بهذا الدليل فى قسميه الأول والثانى.

القسم الأول من دليل سياسات اتحاد المكتبات الأمريكية (التنظيم والسياسات الإجرائية):

١ ـ أهداف الاتحاد وأولوياته وأغراضه.

٢ ـ العضوية.

٣ ـ الأوصياء.

٤ ـ الانتخابات والتعيينات.

٥ ـ مجلس الإدارة.

٦ ـ الوحدات واللجان والشُعَب...

٧ ـ المؤتمرات والاجتماعات.

٨ ـ الماليات.

٩ ـ العلاقات مع المنظمات الأخرى.

١٠ ـ الإدارة والمطبوعات.

١١ ـ الجوائز.

١٢ ـ تنظيم اشتراكات العضوية وشروطها.

القسم الثانى من دليل سياسات اتحاد المكتبات الأمريكية (الوظائف وبيانات السياسة العامة)

١ ـ خدمات المعلومات الوطنية والمسئوليات.

٢ ـ سياسة التشريع الفيدرالى.

٣ ـ خدمات ومسئوليات المكتبات.

٤ ـ الحرية الفكرية.

٥ ـ ممارسات العاملين فى المكتبات.

٦ ـ المعايير والأدلة الإرشادية.
٧ ـ تعليم المكتبات.
٨ ـ العلاقات الدولية.
٩ ـ العلاقات العامة.
١٠ ـ قضايا الأقليات.
١١ ـ الخدمات المكتبية للفقراء.

مطبوعات اتحاد المكتبات الأمريكية

حتى منتصف تسعينات قرننا العشرين كان اتحاد المكتبات الأمريكية قد نشر ١٢٥ مطبوعاً غير دورى تغطى جوانب كثيرة من العمل المكتبى والرؤوس التى تغطيها تلك المطبوعات هى:

الميثاق.
المكتبات الأكاديمية.
الوصول للمعلومات.
الاعتماد.
التزويد.
الخدمات المكتبية للمسنين.
الأرشيف.
المواد السمعية البصرية.
الضبط الببليوجرافى.
التوجيه الببليوجرافى.
شبكات المكتبات.
النشر والتحرير.
تعليم المكتبات.
الجماعات العرقية
المعوقون
إدارة العاملين فى المكتبات.
التخطيط.

الصيانة.
المكتبات العامة.
المخطوطات والكتب النادرة.
خدمات المعلومات.
مراكز الوسائل فى المكتبات المدرسية.
الإحصائيات فى المكتبات.
الأوصياء فى المكتبات.
الخدمات المكتبية للشباب.

ميثاق اتحاد المكتبات الأمريكية كما صدر أول مرة

كومنولث ماساشوستس

«ليكن معلوماً. لقد تعاهد كل من جوستين ونسور؛ ش. إ. لتر؛ صامويل جرين؛ جيمس ل. ويتنى؛ ملفل ديوى؛ فريد ب. بيركنز؛ توماس و. بكنيل على نية تكوين شركة تحت اسم «اتحاد المكتبات الأمريكية» بقصد تنمية الاهتمامات المكتبية فى الدولة وذلك عن طريق تبادل الآراء والوصول إلى نتائج وتحقيق التعاون فى جميع جوانب علم المكتبات وتدبيرها؛ وعن طريق العقل العام نحو إنشاء وتطوير المكتبات. وعن طريق خلق الإدارة القوية بين العاملين فيها. كما تعاهدوا على أن يقوم هذا الاتحاد على ضوء قوانين هذا الكومنولث على النحو الذى يظهر من الشهادة الممنوحة لرئيس وأمين الصندوق والمجلس التنفيذى لهذه الشركة والموقعة من مكتب الشركات والمسجلة فيه.

الآن وبناء عليه أنا هنرى ب. بيرس سكرتير كومنولث ماساشوستس، أشهد هنا أن المدعوين، جوستين ونسور؛ ش. أ. كتر؛ صامويل س. جرين؛ جيمس ل. ويتني؛ ملفل ديوى؛ فريد ب. بيركنز؛ توماس و.بكنيل هم متحدين وخلفاؤهم قد نظموا قانوناً وأنشأوا وعملوا شركة بالفعل تحت اسم اتحاد المكتبات الأمريكية. ولها كل السلطات والحقوق والمزايا وعليها كل القيود والواجبات والحدود المنصوص عليها فى القانون الخاص بذلك.

يشهد بذلك توقيعى الرسمى الممهور هنا، وختم كومنولث ماساشوستس المبصوم هنا هذا اليوم العاشر من ديسمبر من سنة سيدنا ألف وثمانمائة وسبعون وتسعة.

هنرى ب. بيرس.
سكرتير الكومنولث».

رؤساء اتحاد المكتبات الأمريكية

١٨٧٦ ـ ١٨٨٥	جوستين ونسور	(توفى ٢٢ من أكتوبر ١٨٩٧)
١٨٨٥ ـ ١٨٨٧	وليام فردريك بول	(توفى الأول من مارس ١٨٩٤)
١٨٨٧ ـ ١٨٨٩	تشارلز آمى كتر	(توفى ٨ من سبتمبر ١٩٠٣)
١٨٨٩ ـ ١٨٩٠	فردريك مورجان كروندن	(توفى ٢٨ من أكتوبر ١٩١١)
١٨٩٠ ـ يولية ١٨٩١	ملفل ديوى	(توفى ٢٦ من ديسمبر ١٩٣١)
يولية ـ نوفمبر ١٨٩١	صامويل سويت جرين	(توفى ٨ من ديسمبر ١٩١٨)
١٨٩١ ـ ١٨٩٢	وليام اسحق فليتشر	(توفى ٦ يونية ١٩١٧)
١٨٩٢ ـ ١٨٩٣	ملفل ديوى	(توفى ٢٦ من ديسمبر ١٩٣١)
١٨٩٣ ـ ١٨٩٤	جوريفوس نيلسون لارند	(توفى ١٥ من أغسطس ١٩١٣)
١٨٩٤ ـ ١٨٩٥	هنرى مونسون أوتلى	(توفى ١٦ من فبراير ١٩١٧)
١٨٩٥ ـ ١٨٩٦	جون كوتون دانا	(توفى ٢١ من يولية ١٩٢٩)
١٨٩٦ ـ ١٨٩٧	وليام هوارد بريت	(توفى ٢٤ من أغسطس ١٩١٨)
يولية ـ أكتوبر ١٨٩٧	جوستين ونسور	(توفى ٢٢ من أكتوبر ١٨٩٧)
يناير ـ أغسطس ١٨٩٨	هربرت بوتنام	(توفى ١٤ من أغسطس ١٩٥٥)
١٨٩٨ ـ ١٨٩٩	وليام كوليدج لين	(توفى ١٨ من مارس ١٩٣١)
١٨٩٩ ـ ١٩٠٠	روسن جولد ثوويتس	(توفى ٢٢ من أكتوبر ١٩١٣)
١٩٠٠ ـ ١٩٠١	هنرى جميس كار	(توفى ٢١ من مايو ١٩٢٩)
١٩٠١ ـ ١٩٠٢	جون شو بيلنجز	(توفى ١١ من مارس ١٩١٣)
١٩٠٢ ـ ١٩٠٣	جيمس كندال هوسمر	(توفى ١٨ من مايو ١٩٢٧)
١٩٠٣ ـ ١٩٠٤	هربرت بوتنام	(توفى ١٤ من أغسطس ١٩٥٥)
١٩٠٤ ـ ١٩٠٥	ارنست كوشنج ريتشاردسون	(توفى ٣ من يونية ١٩٣٩)
١٩٠٥ ـ ١٩٠٦	فرانك برس هيل	(توفى ٢٨ من أغسطس ١٩٤١)
١٩٠٦ ـ ١٩٠٧	كليمونت ووكر آندروس	(توفى ٢٠ من نوفمبر ١٩٣٠)

تابع رؤساء اتحاد المكتبات الأمريكية

١٩٠٧ ـ ١٩٠٨	أرثر إلمور بوستويك	(توفى ١٣ من فيرابر ١٩٤٢)
١٩٠٨ ـ ١٩٠٩	تشارلز هنرى جولد	(توفى ٣٠ من يولية ١٩١٩)
١٩٠٩ ـ ١٩١٠	ناتانيل دانا كارلابل هودجز	(توفى ٢٥ من نوفمبر ١٩٢٧)
١٩١٠ ـ ١٩١١	جيمس انجرسول واير	(توفى الأول من نوفمبر ١٩٢٧)
١٩١١ ـ ١٩١٢	تريزا ويست إلموندورف	(توفيت ٤ من سبتمبر ١٩٣٢)
١٩١٢ ـ ١٩١٣	هنرى إدوارد ليجلر	(توفى ١٣ من سبتمبر ١٩١٧)
١٩١٣ ـ ١٩١٤	إدوين هاتفيلد آندرسون	(توفى ٢٩ من إبريل ١٩٤٧)
١٩١٤ ـ ١٩١٥	هيللر كرورويل ويلمان	(توفى ٣ من فبراير ١٩٥٦)
١٩١٥ ـ ١٩١٦	مارى رايت بلومار	(توفيت ٢١ من سبتمبر ١٩١٦)
١٩١٦ ـ ١٩١٧	والتر لويس براون	(توفى ١٦ من أكتوبر ١٩٣١)
١٩١٧ ـ ١٩١٨	توماس لينش مونتجمرى	(توفى الأول من أكتوبر ١٩٢٩)
١٩١٨ ـ ١٩١٩	وليام وارنر بيشوب	(توفى ١٩ من فبراير ١٩٥٥)
١٩١٠ ـ ١٩٢٠	كامرز هادلى	(توفى ١١ من مايو ١٩٥٨)
١٩٢٠ ـ ١٩٢١	أليس تايلر	(توفى ١٨ من إبريل ١٩٤٤)
١٩٢١ ـ ١٩٢٢	عزريا سميث روت	(توفى ٢ من أكتوبر ١٩٢٧)
١٩٢٢ ـ ١٩٢٣	جورج بوررويل أوتلى	(توفى ٤ من أكتوبر ١٩٤٦)
١٩٢٣ ـ ١٩٢٤	جودسون تول جيننجز	(توفى ٨ من فبراير ١٩٤٨)
١٩٢٤ ـ ١٩٢٥	هيرمان هـ. مبير	(توفى ١٦ من يناير ١٩٣٧)
١٩٢٥ ـ ١٩٢٦	تشارلز بلدين	(توفى٢٣ من أكتوبر ١٩٣١)
١٩٢٦ ـ ١٩٢٧	جورج هـ. لوك	(توفى ٢٨ من يناير ١٩٣٧)
١٩٢٧ ـ ١٩٢٨	كارل ب. رودن	(توفى ٢٥ من أكتوبر ١٩٥٦)
١٩٢٨ ـ ١٩٢٩	لندا أ. إيستمان	(توفيت ٥ من إبريل ١٩٦٣)
١٩٢٩ ـ ١٩٣٠	أندرو كوخ	(توفى ١٤ من فبراير ١٩٥٣)
١٩٣٠ ـ ١٩٣١	آدم ستروم	(توفى ٣٠ من أكتوبر ١٩٥١)
١٩٣١ ـ ١٩٣٢	جوزفين آدمز راثبون	(توفيت ١٧ من مايو ١٩٤١)

تابع رؤساء اتحاد المكتبات الأمريكية

١٩٣٢ ـ ١٩٣٣	هارى ميللر لندنبرج	(توفى ١٦ من إبريل ١٩٦٠)
١٩٣٣ ـ ١٩٣٤	جراتيا أ. كنتريمان	(توفيت ٢٦ من يولية ١٩٥٣)
١٩٣٤ ـ ١٩٣٥	تشارلز كومتون	(توفى ١٧ من مارس ١٩٦٦)
١٩٣٥ ـ ١٩٣٦	لويس راوند ويلسون	(توفى ٩ من ديسمبر ١٩٧٩)
١٩٣٦ ـ ١٩٣٧	مالكولم جلين واير	(توفى ٣١ من ديسمبر ١٩٦٥)
١٩٣٧ ـ ١٩٣٨	هاريسون وارويك كريفر	(توفى ٢٦ من يولية ١٩٥١)
١٩٣٨ ـ ١٩٣٩	ملتون جيمس فيرجسون	(توفى٢٣ من أكتوبر ١٩٥٤)
١٩٣٩ ـ ١٩٤٠	رالف من	(توفى ٢٢ من يناير ١٩٧٥)
١٩٤٠ ـ ١٩٤١	إيساى مارثا كولفر	(توفيت ٢ من يناير ١٩٧٣)
١٩٤١ ـ ١٩٤٢	تشارلز هارفى براون	(توفى ١٩ من يناير ١٩٦٠)
١٩٤٢ ـ ١٩٤٣	كيز ميتكالف	(توفى ٣ من نوفمبر ١٩٨٣)
١٩٤٣ ـ ١٩٤٤	ألثى وارين	(توفيت ٢١ من ديسمبر ١٩٥٨)
١٩٤٤ ـ ١٩٤٥	كارل فيتز	(توفى ٢٨ من يناير ١٩٨١)
١٩٤٥ ـ ١٩٤٦	رالف أولفيلنج	(توفى ٢١ من مارس ١٩٨٠)
١٩٤٦ ـ ١٩٤٧	مارى روثروك	(توفيت ٣٠ من يناير ١٩٧٦)
١٩٤٧ ـ ١٩٤٨	بول نورث رايس	(توفى ١٦ من إبريل ١٩٦٧)
١٩٤٨ ـ ١٩٤٩	إيريت وير ماكوريا رميد	(ـ)
١٩٤٩ ـ ١٩٥٠	ميلتون لورد	(توفى فبراير ١٩٨٥)
١٩٥٠ ـ ١٩٥١	كليرانس جراهام	(توفيت ٢٨ من يناير ١٩٨٩)
١٩٥١ ـ ١٩٥٢	لوليتا داوسون فيان	(ـ)
١٩٥٢ ـ ١٩٥٣	روبرت بنجهام دونز	(ـ)
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	فلورابيل لودنجتون	(توفيت ٢٣ من مارس ١٩٦٧)
١٩٥٤ ـ ١٩٥٥	لويس كوينس ممفورد	(توفى ١٥ من أغسطس ١٩٨٢)
١٩٥٥ ـ ١٩٥٦	جون س. ريتشاردز	(توفى ديسمبر ١٩٧٩)
١٩٥٦ ـ ١٩٥٧	رالف ر. شو	(توفى ١٧ من أكتوبر ١٩٧٢)

تابع رؤساء اتحاد المكتبات الأمريكية

١٩٥٧ ـ ١٩٥٨	لوسيل م. مورش	(توفى ٣ من يولية ١٩٧٢)
١٩٥٨ ـ ١٩٥٩	إيمرسون جريناوى	(ـ)
١٩٥٩ ـ ١٩٦٠	بنيامين بوويل	(توفى ١١ من مارس ١٩٨١)
١٩٦٠ ـ ١٩٦١	فرانسيس لاندر سبين	(ـ)
١٩٦١ ـ ١٩٦٢	فلورينيل ف. مورثون	(ـ)
١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	جيمس برايان	(ـ)
١٩٦٣ ـ ١٩٦٤	فردريك واجمان	(ـ)
١٩٦٤ ـ ١٩٦٥	إدوين كاستاجنا	(توفى ٢٦ من نوفمبر ١٩٨٣)
١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	روبرت فوسبر	(ـ)
١٩٦٦ ـ ١٩٦٧	مارى ف. جافر	(ـ)
١٩٦٧ ـ ١٩٦٨	فوستر موهراردت	(ـ)
١٩٦٨ ـ ١٩٦٩	روجر ماكدونو	(ـ)
١٩٦٩ ـ ١٩٧٠	وليام ديكس	(توفى ٢٢ من فبراير ١٩٧٨)
١٩٧٠ ـ ١٩٧١	ليليان دراد شو	(ـ)
١٩٧١ ـ ١٩٧٢	كيث رومز	(ـ)
١٩٧٢ ـ ١٩٧٣	كاترين لايش	(ـ)
١٩٧٣ ـ ١٩٧٤	جين إ. لورى	(ـ)
١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	إدوارد هولى	(ـ)
١٩٧٥ ـ أبريل ١٩٧٦	آلى بيث مارتين	(توفى ١١ من إبريل ١٩٧٦)
١١ أبريل ١٩٧٦ـ ٢٢ يولية ١٩٧٦	كلارا ستانتسون جونز (بالنيابة)	(ـ)
يولية ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧	كلارا ستانتون جونز	(ـ)
١٩٧٧ ـ ١٩٧٨	إيريك مون	(ـ)
١٩٧٨ ـ ١٩٧٩	رشل شانك	(ـ)
١٩٧٩ ـ ١٩٨٠	توماس جالفن	(ـ)

تابع رؤساء اتحاد المكتبات الأمريكية

١٩٨٠ - ١٩٨١	بيجى أ. سوليفان	(-)
١٩٨١ - ١٩٨٢	إليزابث بيتى ستون	(-)
١٩٨٢ - ١٩٨٣	كارول نيماير	(-)
١٩٨٣ - ١٩٨٤	بروك إ. شيلدون	(-)
١٩٨٤ - ١٩٨٥	إ.ج. جوسى	(-)
١٩٨٥ - ١٩٨٦	بيفرلى ب. لينش	(-)
١٩٨٦ - ١٩٨٧	ريجينا مندورى	(-)
١٩٨٧ - ١٩٨٨	مارجريت تشيشولم	(-)
١٩٨٨ - ١٩٨٩	ف. وليام سومرز	(-)
١٩٨٩ - ١٩٩٠	باتريشيا ويلسون بيرجر	(-)
١٩٩٠ - ١٩٩١	ريتشارد روجرلى	(-)
١٩٩١ - ١٩٩٢	باتريشيا شومان	(-)
١٩٩٢ - ١٩٩٣	مارلين ل. ميللر	(-)
١٩٩٣ - ١٩٩٤	هاردى ر. فرانكلين	(-)
١٩٩٤ - ١٩٩٥	آرثر كورلى	(-)

السكرتير التنفيذى لاتحاد المكتبات الأمريكية

١٨٧٩ - ١٨٩٠	ملفل ديوى.
١٨٩٠ - يولية ١٨٩١	وليام باركر + مارى سلومون كثلر.
١٨٩١ - ١٨٩٥	فرانك بيرس هيل.
١٨٩٥ - ١٨٩٦	هنرى ليفنجستون إلموندورف.
١٨٩٦ - ١٨٩٧	روثر فورد بلات هييز.
١٨٩٧ - ١٨٩٨	ملفل ديوى.
١٨٩٨ - ١٩٠٠	هنرى جيمس كار.
١٩٠٠ - ١٩٠٢	فردريك ونثروب فاكسون.

تابع السكرتير التنفيذى لاتحاد المكتبات الأمريكية

١٩٠٢ ـ ١٩٠٩	جيمس إنجرسول واير.
١٩٠٩ ـ ١٩١١	كالمرز هادلى.
١٩١١ ـ إبريل ١٩٢٠	جورج بورويل أوتلى.
١٩٢٠ ـ ١٩٤٨	كارل ميلام.
يولية ـ أغسطس ١٩٤٨	هارولد بريجهام (قائم بأعمال).
١٩٤٨ ـ ١٩٥١	جون ماكنزى كورى.
١٩٥١ ـ ١٩٥٨	ديفيد كليفت.

المدير التنفيذى لاتحاد المكتبات الأمريكية

١٩٥٨ ـ أغسطس ١٩٧٢	ديفيد كليفت (توفى ١٢ من أكتوبر ١٩٧٣).
أغسطس ١٩٧٢ ـ ١٩٨٥	روبرت ويد جوورث.
ديسمبر ١٩٨٥ ـ نوفمبر ١٩٨٩	توماس جالفن.
ديسمبر ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢	ليندا كريسموند.
١٩٩٢ ـ ١٩٩٤	بيجى سوليفان.
١٩٩٤	إليزابث مارتينيز.

أمناء الصندوق لاتحاد المكتبات الأمريكية

١٧٧٦ ـ ١٨٧٧	ملفل ديوى.
١٨٧٧ ـ ١٨٧٨	تشارلز إيفانز.
١٨٧٨ ـ ١٩٧٩	ملفل ديوى.
١٨٧٩ ـ ١٨٨٠	فردريك جاكسون.
١٨٨٠ ـ ١٨٨١	ملفل ديوى.
١٨٨١ ـ ١٨٨٢	فردريك جاكسون.

تابع أمناء الصندوق لاتحاد المكتبات الأمريكية

١٨٨٢ ـ ١٨٨٦	جيمس ليمان وتنى.
١٨٨٦ ـ ١٨٩٣	هنرى جيمس كار.
١٨٩٣ ـ ١٨٩٥	جورج واطسون كول.
١٨٩٥ ـ ١٨٩٦	إدوين هاتفيلد أندرسون.
١٨٩٦ (سبتمبر ـ نوفمبر)	جورج واطسون كول.
١٨٩٦ ـ ١٨٩٧	تشارلز بوليس بولتون.
١٨٩٧ ـ ١٩٠٦	جاردنر مينارد جونز.
١٩٠٦ ـ ١٩٠٧	جورج فرانكلين بورمان.
١٩٠٧ ـ ١٩٠٨	أندرسون هويت هوبكنز.
١٩٠٨ ـ ١٩١٠	بورد رايت.
١٩١٠ ـ ١٩٢٠	كارل رودن.
١٩٢٠ ـ ١٩٢٧	إداورد تويدك.
١٩٢٧ ـ ١٩٤١	ماتيو دودجيون.
١٩٤١ ـ ١٩٤٧	رودلف جيلنيس.
١٩٤٧ ـ ١٩٤٩	هارولد بريجهام.
١٩٤٩ ـ ١٩٥٢	رسل من.
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	ريموند ليندكويست.
١٩٥٦ ـ ١٩٦٠	ريتشارد ب. سيلوك.
١٩٦٠ ـ ١٩٦٤	آرثر يابروف.
١٩٦٤ ـ ١٩٦٨	رالف بليسنجيم.
١٩٦٨ ـ ١٩٧٢	روبرت ب. ماك كلارين.
١٩٧٢ ـ ١٩٧٦	فرانك سيسا.
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	وليام تشايت.
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	هربرت بيلو.
١٩٨٤ ـ ١٩٨٨	باتريشيا جلاس شومان.
١٩٨٨ ـ ١٩٩٢	كارلا ستوفل.
١٩٩٢ ـ ١٩٩٦	آن ك. سيمونز.

المؤتمرات السنوية لاتحاد المكتبات الأمريكية

التـــاريخ	مكان الانعقاد	عدد الحاضرين	العدد الكلى للأعضاء
٤ ـ ٦ من أكتوبر ١٩٧٦	فيلادلفيا	١٠٣	–
٤ ـ ٦ من سبتمبر ١٩٧٧	نيويورك	٦٦	–
٢ ـ ٥ من أكتوبر ١٩٧٧	لندن (دولى)	٢١ أمريكى	–
ـــــــ ١٩٧٨	ألغى	–	–
٣٠ يونية ـ ٢ يولية ١٩٧٩	بوسطن	١٦٢	–
ـــــــ ١٨٨٠	ألغى	–	–
٩ ـ ١٢ من فبراير ١٨٨١	واشنطون (العاصمة)	٧٠	–
٢٤ ـ ٢٧ من مايو ١٨٨٢	سنسناتى	٤٧	–
١٤ ـ ١٧ من أغسطس ١٨٨٣	بفالو	٧٢	–
ـــــــ ١٨٨٤	ألغى	–	–
٨ ـ ١١ من سبتمبر ١٨٨٥	ليك جورج (نيويورك)	٨٧	–
٧ ـ ١٠ من يولية ١٨٨٦	ميلووكى	١٣٣	–
٣٠ من أغسطس ـ٢ من سبتمبر ١٨٨٧	الألف جزيرة (نيويورك)	١٨٦	–
٢٥ ـ ٢٨ من سبتمبر ١٨٨٨	جبال كاتسكيل (نيويورك)	٣٢	–
٨ ـ ١١ من مايو ١٨٨٩	سانت لويس	١٠٦	–
٩ ـ ١٣ من سبتمبر ١٨٩٠	فابيانز (الجبال البيضاء)	٢٤٢	–
١٢ ـ ١٦ من أكتوبر ١٨٩١	سان فرانسسكو	٨٣	–
٦ ـ ٢١ من مايو ١٨٩٢	ليكوود؛ بالتميور (واشنطون)	٢٦٠	–
١٣ ـ ٢٢ من يولية ١٨٩٣	شيكاغو	٣١١	–
١٧ ـ ٢٢ من سبتمبر ١٨٩٤	ليك بلاسيد (نيويورك)	٢٠٥	–
١٣ ـ ٢١ من أغسطس ١٨٩٥	دنفر وكلورادو سبرنجز	١٤٧	–
١ ـ ٨ من سبتمبر ١٨٩٦	كليفلاند	٣٦٣	–
٢١ ـ ٢٥ من يونية ١٨٩٧	فيلادلفيا	٣١٥	–
١٣ ـ ١٦ من يولية ١٨٩٧	لندن (دولى)	٩٤ (عضو أمريكى)	–

تابع المؤتمرات السنوية لاتحاد المكتبات الأمريكية

التاريخ	مكان الانعقاد	عدد الحاضرين	العدد الكلى للأعضاء
٥ ـ ٩ من يولية ١٨٩٨	ليكوود ـ تشتوكوا	٤٩٤	-
٩ ـ ١٣ من مايو ١٨٩٩	أتلانتا	٢١٥	-
٦ ـ ١٢ من يونية ١٩٠٠	مونتريال (كندا)	٤٥٢	٨٧٤
٣ ـ ١٠ من يولية ١٩٠١	ووكيشا	٤٦٠	٩٨٠
١٤ ـ ٢٠ من يونية ١٩٠٢	بوسطن وماجنوليا	١٠١٨	١١٥٢
٢٢ ـ ٢٧ من يونية ١٩٠٣	شلالات نياجرا (نيويورك)	٦٨٤	١٢٠٠
١٧ ـ ٢٢ من أكتوبر ١٩٠٤	سانت لويس	٥٧٧	١٢٢٨
٤ ـ ٨ من يولية ١٩٠٥	بورتلاند	٣٥٩	١٢٥٣
٢٩ ـ يونية ـ ٦ من يولية ١٩٠٦	ناراجانست بيير	٨٩١	١٨٤٤
٢٣ ـ ٢٩ من مايو ١٩٠٧	أشيفيل	٤٧٨	١٨٠٨
٢٢ ـ ٢٧ من يونية ١٩٠٨	بحيرة مينيتونكا	٦٥٨	١٩٠٧
٢٨ يونية ـ ٣ من يولية ١٩٠٩	بريتون وودز	٦٢٠	١٨٣٥
٢٠ يونية ـ ٦ من يولية ١٩١٠	ماكيناك أيلاند	٥٣٣	٢٠٠٥
٢٨ ـ ٣١ من أغسطس ١٩١٠	بروكسل (دولى)	٤٦ (عضو أمريكى)	-
١٨ ـ ٢٤ من مايو ١٩١١	باسادينا	٥٨٢	٢٠٤٦
٢٦ يونية ٢ من يولية ١٩١٢	أوتاوا (كندا)	٧٠٤	٢٣٦٥
٢٣ ـ ٢٨ من يونية ١٩١٣	كاترزكل	٨٩٢	٢٥٦٣
٢٥ ـ ٢٩ من مايو ١٩١٤	واشنطون	١٣٦٦	٢٩٠٥
٣ ـ ٩ من يونية ١٩١٥	بيركلى	٧٧٩	٣٠٢٤
٢٦ يونية ـ الأول من يولية ١٩١٦	أسبورى بارك	١٣٨٦	٣١٨٨
٢١ ـ ٢٧ من يونية ١٩١٧	لويزفيل	٨٢٤	٣٣٤٦
١ ـ ٦ من يولية ١٩١٨	ساراتوجا سبرنجز	٦٢٠	٣٣٨٠
٢٣ ـ ٢٧ من يونية ١٩١٩	أسبورى بارك	١١٦٨	٤١٧٨
٢ ـ ٧ من يونية ١٩٢٠	كلورادو سبرنجز	٥٥٣	٤٤٦٤

تابع المؤتمرات السنوية لاتحاد المكتبات الأمريكية

التاريخ	مكان الانعقاد	عدد الحاضرين	العدد الكلى للأعضاء
٢٠ ـ ٢٥ من يونية ١٩٢١	سوامبزكوت	١٨٩٩	٥٣٠٧
٢٦ يونية ـ الأول من يولية ١٩٢٢	ديترويت	١٨٣٩	٥٦٨٤
٢٣ ـ ٢٨ من أبريل ١٩٢٣	هوت سبرنجز	٦٩٣	٥٦٦٩
٣٠ ـ يونية ـ ٥ من يولية ١٩٢٤	ساراتوجا سبرنجز	١٨٨	٦٠٥٥
٦ ـ ١١ من يولية	سياتل	١٠٦٦	٦٧٤٥
٤ ـ ٩ من أكتوبر ١٩٢٦	أتلانتك سيتى	٢٢٢٤	٨٨٤٨
٢٠ ـ ٢٧ من يونية ١٩٢٧	تورنتو (كندا)	١٩٦٤	١٠٠٥٦
٢٦ سبتمبر ـ الأول من أكتوبر ١٩٢٨	إدنبره (يوبيل الاتحاد البريطانى)	٨٢ (عضو أمريكى)	-
٢٨ مايو ـ٢ من يونية ١٩٢٩	وست بادن	١٢٠٤	١٠٥٢٦
١٣ ـ ١٨ من مايو ١٩٣٠	واشنطون	٢٧٤٣	١١٨٣٣
١٥ ـ٣٠ من يونية ١٩٢٩	روما + فينسيا (دولى)	٧٠ (عضو أمريكى)	-
٢٣ ـ ٢٨ من يونية ١٩٣٠	لوس أنجلوس	٢٠٢٣	١٢٧١٣
٢٢ ـ ٢٧ من يونية ١٩٣١	نيوهافن	٣٢٤١	١٤٨١٥
٢٥ ـ ٣٠ من أبريل ١٩٣٢	نيو أورليانز	١٣٠٦	١٣٠٢١
١٦ ـ ٢١ من أكتوبر ١٩٣٣	شيكاغو	٢٩٨٦	١١٨٨٠
٢٥ ـ ٣٠ من يونية ١٩٣٤	مونتريال (كندا)	١٩٠٤	١١٧٣١
٢٠ ـ ٣٠ من مايو ١٩٣٥	مدريد + إشبيلية + برشلونة (دولى)	٤٢ (عضو أمريكى)	-
٢٤ ـ ٢٩ من يونية ١٩٣٥	دنفر	١٥٠٣	١٢٢٤١
١١ ـ ١٦ من مايو ١٩٣٦	ريتشموند	٢٨٣٤	١٣٠٥٧
٢١ ـ ٢٦ من يونية ١٩٣٧	نيويورك	٥٣١٢	١٤٢٠٤
١٣ ـ ١٨ من يونية ١٩٣٨	كانساس سيتى	١٩٠٠	١٤٦٢٦
١٨ ـ ٢٤ من يونية ١٩٣٩	سان فرانسسكو	٢٨٦٩	١٥٥٦٨
٢٦ مايو ـ الأول من يولية ١٩٤٠	سنسانى	٣٠٥٦	١٥٨٠٨

تابع المؤتمرات السنوية لاتحاد المكتبات الأمريكية

التاريخ	مكان الانعقاد	عدد الحاضرين	العدد الكلى للأعضاء
١٩ ـ ٢٥ من يونية ١٩٤١	بوسطن	٤٢٦٦	١٦٠١٥
٢٢ ـ ٢٧ من يونية ١٩٤٢	ميلووكى	٢٣٤٢	١٥٣٢٨
——— ١٩٤٣	ألغى	–	١٤٥٤٦
——— ١٩٤٤	ألغى	–	١٤٧٩٩
——— ١٩٤٥	ألغى	–	١٥١١٨
١٦ ـ ٢٢ من يونية ١٩٤٦	بفالو	٢٣٢٧	١٥٨٠٠
٢٩ ـ ٥ من يولية ١٩٤٧	سان فرانسسكو	٢٥٣٤	١٧١٠٧
١٣ ـ ١٩ من يونية ١٩٤٨	أتلانتك سيتى	٣٧٥٢	١٨٢٨٣
مؤتمرات إقليمية طوال ١٩٤٩			
٢٢ ـ ٢٥ من أغسطس	أقصى الغرب ـ فانكوفر كندا		
٢ ـ ٥ من سبتمبر	عبر المسيسبى ـ فورث كولنز		
٣ ـ ٦ من أكتوبر	وسط الأطلنطى أتلانتك ستى		
١٢ ـ ١٥ من أكتوبر	نيوإنجلاند ـ سوامبزكوت		
٢٦ ـ ٢٩ من أكتوبر	جنوب شرق ـ ميامى بيتش		
٩ ـ ١٢ من نوفمبر	وسط غرب ـ جراند رايدز		
٢٠ ـ ٢٣ من نوفمبر	جنوب غرب ـ فورث ويرث		
١٦ ـ ٢٢ من يولية ١٩٥٠	كليفلاند	٣٤٣٦	١٩٦٨٩
٨ ـ ١٤ من يولية ١٩٥١	شيكاغو	٣٦١٢	١٩٧٠١
٢٩ يونية ـ ٥ من يولية ١٩٥٢	نيويورك	٥٢١٢	١٨٩٢٥
٢١ ـ ٢٧ من يونية ١٩٥٣	لوس أنجلوس	٣٢٥٨	١٩٥٥١
٢٠ ـ ٢٦ من يونية ١٩٥٤	مينا بوليس	٣٢٢٠	٢٠١٧٧
٣ ـ ٩ من يولية ١٩٥٥	فيلادلفيا	٤٤١٢	٢٠٢٩٣
١٧ ـ ٢٣ من يولية ١٩٥٦	ميامى بيتش	٢٨٦٦	٢٠٢٨٥
٢٣ ـ ٣٠ من يونية ١٩٥٧	كانساس سيتى	٢٩٥٣	٢٠٣٢٦

تابع المؤتمرات السنوية لاتحاد المكتبات الأمريكية

التـاريخ	مكان الانعقاد	عدد الحاضرين	العدد الكلى للأعضاء
١٣ ـ ١٩ من يولية ١٩٥٨	سان فرانسسكو	٤٤٠٠	٢١٧١٦
٢١ ـ ٢٧ من يونية ١٩٥٩	واشنطون العاصمة	٥٣٤٦	٢٣٢٣٠
١٩ ـ ٢٤ من يونية ١٩٦٠	مونتريال (مشترك مع الاتحاد الكندى)	٤٦٤٨	٢٤٦٩٠
٩ ـ ١٥ من يولية ١٩٦١	كليفلاند	٤٧٥٧	٢٥٨٦٠
١٧ ـ ٢٣ من يونية ١٩٦٢	ميامى بيتش	٣٥٢٧	٢٤٨٧٩
١٤ ـ ٢٠ من يولية ١٩٦٣	شيكاغو	٧٥٥٣	٢٥٥٠٢
٢٨ يونية ـ ٤ من يولية ١٩٦٤	سانت لويس	٤٦٢٣	٢٦٠١٥
٣ ـ ١٠ من يولية ١٩٦٥	ديترويت	٥٨١٨	٢٧٥٢٦
١٠ ـ ١٦ من يولية ١٩٦٦	نيويورك	٩٣٤٢	٣١٨٨٥
٢٥ يونية ـ الأول من يولية ١٩٦٧	سان فرانسسكو	٨١١٦	٣٥٢٨٩
٢٣ ـ ٢٩ من يونية ١٩٦٨	كانساس سيتى	٦٨٤٩	٣٥٦٦٦
٢٢ ـ ٢٨ من يونية١٩٦٩	أتلانتك	١٠٣٩٩	٣٦٨٨٦٥
٢٨ يونية ـ٤ من يولية ١٩٧٠	ديترويت	٨٩٦٥	٣٠٣٩٤
٢٠ ـ ٢٦ من يونية ١٩٧١	دالاس	٨٠٨٧	٢٩٧٤٠
٢٤ ـ ٣٠ من يونية ١٩٧٢	شيكاغو	٩٧٠٠	٢٩٦١٠
٢٤ ـ ٣٠ من يونية ١٩٧٣	لاس فيجاس	٨٥٣٩	٣٠١٧٢
٥ ـ ١٣ من يولية ١٩٧٤	نيويورك	١٤٣٨٢	٣٤٠١٠
٢٩ يونية ـ٥ من يولية ١٩٧٥	سان فرانسسكو	١١٦٠٦	٣٣٢٠٨
١٨ ـ ٢٤ من يولية ١٩٧٦	شيكاغو (العيد المئوى)	١٢٠١٥	٣٣٥٦٠
١٧ ـ ٢٣ من يونية ١٩٧٧	ديترويت	٩٦٧٦	٣٣٦٧٦
٢٥ ـ ٣٠ من يونية ١٩٧٨	شيكاغو	١١٧٦٨	٣٥٠٩٦
٢٤ ـ ٣٠ من يونية ١٩٧٩	دالاس	١٠٦٥٠	٣٥٥٢٤
٢٩ يونية ـ٤ من يولية ١٩٨٠	نيويورك	١٤٥٦٦	٣٥٢٥٧

تابع المؤتمرات السنوية لاتحاد المكتبات الأمريكية

التاريخ	مكان الانعقاد	عدد الحاضرين	العدد الكلى للأعضاء
٢٦ يونية ـ٢ من يولية ١٩٨١	سان فرانسسكو	١٢٥٥٥	٣٧٩٥٤
١٠ ـ ١٥ من يولية ١٩٨٢	فيلادلفيا	١٢٨١٩	٣٨٠٥٠
٢٥ ـ ٣٠ من يونية ١٩٨٣	لوس انجلوس	١١٠٠٥	٣٨٨٦٢
٢٣ ـ ٢٨ من يونية ١٩٨٤	دالاس	١١٤٤٣	٣٩٢٩٠
٦ ـ ١١ من يولية ١٩٨٥	شيكاغو	١٤١٦٠	٤٠٧٦١
٢٦ يونية ـ٣ من يولية ١٩٨٦	نيويورك	١٦٥٣٠	٤٢٣٦١
٢٧ يونية ـ٢ من يولية ١٩٨٧	سان فرانسسكو	١٧٨٤٤	٤٥١٤٥
٩ ـ ١٤ من يولية ١٩٨٨	نيوأورليانز	١٦٥٣٠	٤٧٢٤٩
٢٤ ـ ٢٩ من يونية ١٩٨٩	دالاس	١٧٥٩٢	٤٩٤٨٣
٢٣ ـ ٢٨ من يونية ١٩٩٠	شيكاغو	١٩٩٨٢	٥٠٥٠٩
٢٩ يونية ـ٤ من يولية ١٩٩١	أتلانتا	١٧٧٦٤	٥٢٨٩٣
٢٥ يونية ـ الثانى من يولية ١٩٩٢	سان فرانسسكو	١٩٢٦١	٥٤٧٣٥
٢٤ يونية ـ الأول من يولية ١٩٩٣	نيو أورليانز	١٧١٦٥	٥٥٨٣٦
٢٣ يونية ـ ٣٠ من يونية ١٩٩٤	ميامى بيتش	١٢٦٢٧	٥٥٣٥٦
٢٢ يونية ـ ٢٩ يونية ١٩٩٥	شيكاغو		
٢٠ يونية ـ ٢٧ يونية ١٩٩٦	أورلاندو		
٢٦ يونية ـ٣ يولية ١٩٩٧	سان فرانسسكو		
٢٥ يونية ـ ٢ يولية ١٩٩٨	واشنطون العاصمة		
٢٤ يونية ـ الأول من يولية ١٩٩٩	نيو أورليانز		
٦ يولية ـ ١٣ يولية ٢٠٠٠	شيكاغو		

عضوية اتحاد المكتبات الأمريكية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤

الولاية	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
ألاباما	٥٠٦	٥٨٤	٥٦٣	٦١٨	٥٨٠
ألاسكا	٢٠٤	٢٠٢	٢٠٧	٢٠٧	٢١٣
أريزونا	٧٤٩	٧٩٢	٨٢٥	٨٤٤	٨١٦
أركنساس	٢٥٦	٢٨٠	٢٨٤	٣١٠	٢٦٧
كاليفورنيا	٤٢٩٠	٤٥٠٧	٥٢١٥	٤٧٧٣	٤٥٩٣
كلورادو	٧٢٨	٧٥٣	٨٥٢	٩١٢	٧٩٠
كونكتكت	١٠١٩	١٠٧١	١٠٦٩	١٠٥٥	١٠٤٥
ديلاور	١٧١	١٧٦	١٩٣	١٩٨	١٨٩
كولومبيا (منطقة)	٤٦٣	٤٧٢	٥٠٣	٤٨٦	٤٦٤
فلوريدا	١٧٤٩	١٩١٦	١٨٤٥	٢٠٢٥	٢٣٤١
جورجيا	١٠٠١	١٤٥٠	١٢٣٤	١٢١٣	١٢٥٢
هاواى	٢٤٤	٢٨٧	٣٥٥	٣٦٠	٣٤٥
إيداهو	١٢٠	١١١	١٢٥	١٤١	١٣٧
إلينوى	٣٧٦٢	٣٨٤٩	٣٩٣٧	٣٩٣٠	٣٨٨٠
أنديانا	١٣٢٢	١٣٥٣	١٣٥٤	١٣٦٤	١٤٤٩
آيوا	٧٢٥	٧٢٩	٧١٨	٧٤٣	٧١٠
كنساس	٦٢٥	٦٣٢	٦٥٣	٦٨٢	٦٩٣
كنتكى	٤٩٥	٥٣٨	٥٥٦	٥٦٥	٥٥٧
لويزيانا	٧٥٤	٧٨٢	٧٧٦	١٠٢٢	٨٨٢
مين	٢٣١	٢٢٦	٢٣٤	٢٤٤	٢٤٣
ميريلاند	١٥٥١	١٥٩١	١٦٥٠	١٦٦٢	١٦١٥
ماساشوستس	١٧٠٠	١٧٣٣	١٧٣٧	١٨٠٧	١٧٩٣
ميتشجان	١٨٦٠	١٩١١	١٩١٢	١٩٣٨	١٨٨٤
مينيسوتا	٨٧٣	٨٨٥	٨٥٦	٨٦٣	٨٦٥

تابع عضوية اتحاد المكتبات الأمريكية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤

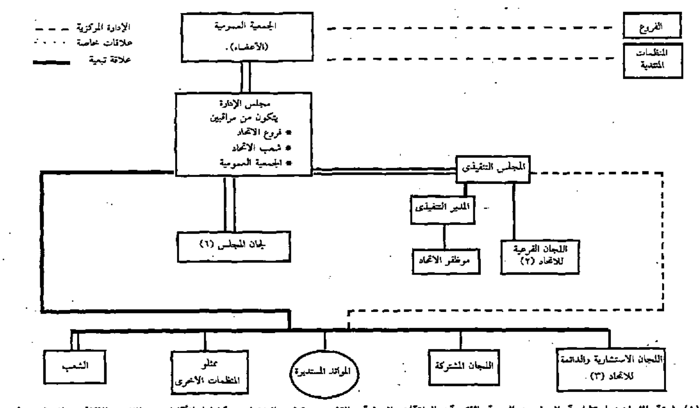
الولاية	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
مسيسبي	٢٨٢	٣١٢	٢٦٦	٣١٠	٣٠١
ميسوري	٨٢٦	٨٥٧	٨٧٣	٨٨٧	٩١٥
مونتانا	١١١	١٢٢	١٣٤	١٣٢	١٢٩
نبراسكا	٣٠٧	٣١٥	٣٤١	٣٤٩	٣٤٦
نيفادا	٢٠٠	٢١٢	٢٤١	٢٤٣	٢١٨
نيوهامبشاير	٢٥٦	٢٧٥	٢٩٧	٣٠٨	٣٠٢
نيوجيرسي	١٦٧٩	١٧٦٩	١٨٩٥	١٩٢٩	١٩٨٩
نيومكسيكو	٢٩٢	٣٠٢	٢٩٨	٣٣٢	٣٢٦
نيويورك	٤٣٦٠	٤٤٣٧	٤٥٢٥	٤٦١١	٤٦٩٠
نورث كارولينا	١٢٩٥	١٤٠٠	١٣٧٤	١٣٩٥	١٣٩٥
نورث داكوتا	١٠١	١٠٥	١٢٤	١٢٠	١١٢
أوهايو	٢١٢٥	٢٢٠٦	٢٢٣٧	٢٣٥٨	٢٣٤٧
أوكلاهوما	٥٣٩	٥١٢	٥٣٣	٥٣٠	٥٢٦
أوريجون	٥٠٣	٥١٦	٦١٦	٥٨٠	٥٦٠
بنسلفانيا	٢٠٠٨	٢١١٣	٢١٧٥	٢٢١٩	٢٢٤٤
رود أيلاند	٢٧٦	٢٩٤	٣١٢	٣٤٣	٣٤٢
ساوث كارولينا	٥٦٨	٦٩٦	٦٥٧	٦٤٢	٦٢٠
ساوث داكوتا	١٢٧	١٣٩	١٣٧	١٣١	١٣٩
تنيسي	٦١٢	٦٨١	٦٤٥	٦٨٦	٧٥٢
تكساس	٢٤٧٧	٢٤٨٠	٢٦١٥	٢٧٥١	٢٦٣٩
يوتا	٣٨٩	٣٢٠	٣٧٠	٣٦٧	٣٧٤
فيرمونت	١٦٨	١٦٤	١٩٤	١٩٥	١٨٩
فيرجينيا	١٥٦٢	١٥٨٣	١٦٣٥	١٧٣٤	١٦٨٩
واشنطون (الولاية)	٩٦٥	١٠٥١	١١٨٣	١١٧٢	١١٠٨

تابع عضوية اتحاد المكتبات الأمريكية ١٩٩٠ - ١٩٩٤

الولاية	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
وست فرجينيا	٢٢٠	٢٢٠	٢١٨	٢٤٣	٢٣٦
ويسكونسن	١٠٩٥	١١٤٠	١١٧٥	١١٨٦	١١٨٧
يومنج	١٢٠	١١٨	١١٣	١١١	١١٠
مجموع الولايات	٤٨٨٦١	٥١١٦٩	٥٢٨٣٦	٥٣٨٢٥	٥٣٣٣٨
المحميات	١١٨	١٤٠	٢٤٥	٢٥٩	٢٥٤
الدولية	١٥٣٠	١٥٨٤	١٦٥٤	١٧٥٢	١٧٦٤
المجموع العام	٥٠٥٠٩	٥٢٨٩٣	٥٤٧٣٥	٥٥٣٥٦	٥٥٣٥٦
اشتراكات الأفراد	٥٢٥٦٧				
اشتراكات الهيئات	٢٧٨٩				
المجموع العام	٥٥٣٥٦				

هذا الإحصاء يرجع إلى ٣١ من أغسطس ١٩٩٤.

وبينما كنت أعبث فى أوراق ملفل ديوى الخاصة فى أرشيف اتحاد المكتبات الأمريكية فى شيكاغو خلال شهر يوليو سنة ١٩٩٨، وأقول أعبث لأن الهدف لم يكن البحث العلمى المنظم فى هذه الأوراق ولكن لمجرد الوقوف على هذه الأوراق وعلى أرشيف الاتحاد، فإذا بى أقع على خطاب الترحيب الذى ألقاه رئيس الجمعية التاريخية التى استضافت مؤتمر أمناء المكتبات الأمريكية فى مقرها فى فيلادلفيا فى الرابع من أكتوبر سنة ١٨٧٦، ذلك المؤتمر الذى أعلن فيه عن قيام اتحاد المكتبات الأمريكية فى تلك السنة. هذا الخطاب طبع منفصلاً ووزع على الحاضرين فى المؤتمر كما نشر أيضاً فى مجلة المكتبات الأمريكية بعد ذلك.



(١) لجنة اللجان؛ استشارية المجلس؛ الحرية الفكرية؛ العلاقات الدولية؛ التشريع؛ تعليم المكتبات؛ قضايا الأقليات؛ والتنوع الثقافى؛ التنظيم؛ فض المنازعات المالية؛ التخطيط؛ توجيه السياسات؛ الأخلاقيات المهنية؛ تقييم البرنامج والدعم؛ النشر؛ البيانات، وضع المرأة فى مهنة المكتبات.

(٢) اللجنة الإدارية؛ لجنة التوجيهات ومراجعة البرنامج؛ المالية ومراجعة الحسابات؛ مراجعة عمل المكاتب. لجنة العاملين.

(٣) لجنة الاعتماد؛ المكتبات الأمريكية؛ التعيينات؛ الجوائز؛ علاقات الفروع، برنامج المؤتمر؛ الدستور واللائحة الداخلية؛ التنمية الإدارية، خدمات المكتبات الخارجية؛ تنمية العاملين فى المكتبات، تنمية العضوية؛ الترشيحات؛ المعلومات العامة؛ البحوث والإحصائيات؛ المعايير، تعليم المستفيدين استخدام المعلومات.

هذا الخطاب يقع - إذا أدخلنا صفحة العنوان فى الحسبان - فى ١١ صفحة. ويستغرق النص نفسه الصفحات من ٣ وحتى صفحة ١١. والشخص الذى ألقاه وأعده هو جون وليام والاس رئيس الجمعية التاريخية كما قلت. والمدهش فيه أنه فى ذلك الوقت السحيق ناقش قضايا عصرية مازلنا نناقشها حتى اليوم؛ مثل الانفجار الفكرى، وأحجام المكتبات والضبط الببليوجرافى والمركزية واللامركزية. وإدارة المكتبات... والمدهش أكثر أن يكون هذا الرجل المؤرخ أول من أطلق اصطلاح علم المكتبات على المجال الذى نعمل فيه ووضعه فى مصاف علم الفلك والكيمياء والطب. وهو الذى دعا أو قال بأن مجال المكتبات هو مجال خصب لتطبيق منهج البحث العلمى فيه. وهذا الرجل المؤرخ هو الذى وضع أمناء المكتبات فى مرتبة الفلاسفة بمعناها العلمى القديم.

إننى أنقل هنا نص هذا الخطاب لأنه وثيقة لا يجوز فى هذا التأريخ المستفيض لاتحاد المكتبات الأمريكية أن نتجاوزها أو نغفلها أو نمر عليها مرور الكرام. لقد أردت أن أثبتها هنا للمناسبة التى قيلت فيها وللمعلومات القيمة التى وردت بها وللشهادة التى أدلى بها واحد خارج المهنة فى حق أمناء المكتبات منذ قرن وربع من الزمان.

لقد حاولت نقلها إلى العربية حرفياً دون إخلال بالمعنى لم أزد حرفاً ولم أنقص وحتى الصور البلاغية رغم محليتها الشديدة أبقيت عليها كما هى. ورغم الجمل الاعتراضية الكثيرة فقد أبقيتها على حالها حتى ليبدو الخطاب أكثره جمل اعتراضية وأقله جمل أصلية.

طبع هذا الخطاب فى فيلادلفيا على يد «شيرمان وشركاه - طابعون» سنة ١٨٧٦.

وإنى لأرجو أن ينتفع بترجمة هذا الخطاب فى سياقها من هذا البحث عن اتحاد المكتبات الأمريكية.

خطاب ترحيب من أمناء مكتبات فيلادلفيا إلى مؤتمر أمناء مكتبات الولايات المتحدة المنعقد فى ٤ من أكتوبر ١٨٧٦ فى قاعة الجمعية التاريخية بـ. بنسلفانيا. يلقيه جون وليام والاس رئيس الجمعية المذكورة

أمناء مكتبات الولايات المتحدة

بالإنابة عن أمناء مكتبات هذه المدينة - الجالسين فى المقاعد الدائرية ورائى - أرحب بكم ترحيباً قلبياً فى فيلادلفيا، وبالإنابة عن أعضاء الجمعية التاريخية فى ولايتنا وبالأصالة عن نفسي أيضاً أرحب بكم ترحيباً قلبياً حاراً فى قاعتنا هذه. لقد كانت فيلادلفيا عبر تاريخها مكاناً لعقد الكثير من المؤتمرات. ولكنها حتى عامنا هذا - هذا العام العظيم بالنسبة لمدينتنا وأمتنا فى نفس الوقت - لم تنل السعادة فيما أتذكر برؤية أى مؤتمر لأمناء المكتبات بين ربوعها من قبل. إن هذه السنة المئوية لا يمكن فيما أعتقد إلا أن تكون شيئًا متميزاً بالنسبة لها؛ وهى أيضاً؛ ربما، لن تكون المسرة الأخيرة المميزة للسنة المئوية.

ولكننى أنظر إلى هذه الذكرى العظيمة للأمة على أنها السبب الرئيسى لهذا النوع الجديد من المؤتمرات، هذا المؤتمر الذى لا يقل أهمية عن الذكرى التى أدت إلى عقده. لقد كان واضحاً منذ عدة سنوات مضت فيما أظن، وهو الآن أكثر وضوحاً تماماً أن تزايد واستمرار تزايد تدفق الكتب من المطابع - الذى لم يعره المكتبيون إلا أقل القليل من الاهتمام، ولم يكن فى الماضى يحتاج إلى اهتمام كبير منهم - يحتاج اليوم إلى كبير الاهتمام والتفكير من جانبهم. هذا التفكير والاهتمام الذى أدى بهم من الناحية العملية الآن أن يتقاطروا علينا من كل حدب وصوب.

إن تزايد تدفق الكتب الذى أشير إليه، يعزى فى جانب منه فيما أظن إلى التسهيلات التى حدثت فى الآونة الأخيرة، إلى استخدام تطبيقات العناصر الكيميائية بدلاً من العناصر الميكانيكية السابقة وحدها، إلى فن صناع الورق، والطريقة التى يصنع بها الورق نفسه. ويعزى فى جانب كبير منه إلى القوة التى قدمها البخار إلى آلات الطباعة؛ كما يعزى فى الجانب الأكبر إلى انتشار المدارس والكليات فى كل مكان فى هذا البلد؛ والتى عن طريقها تزايدت القدرة على الكتابة والتوزيع والقدرة على القراءة. وفيما أرى لا يوجد أى شىء يمكن أن يوقف هذا التقدم العلمى والاجتماعى على السواء. إننى لا أرى شيئاً فى السنوات القادمة يقف حائلاً بين أمين المكتبة وتدفق الكتب، أو يقف حائلا بين الكتب والكتب، هذا التدفق السريع غير

المتقطع؛ إذا لم يقم أمين المكتبة باستخدام العلم للسيطرة عليه فإنه سوف يجرفه أمامه ويدفنه تحت ركامه.

إن هذه الرؤية للمستقبل تقذف أمامنا بمجموعة من الأفكار المتنوعة.

ففى المحل الأول تبرز أمامنا مشكلة - تهم بصفة خاصة مكتباتنا الغنية الغزيرة، أو مكتبة مثل مكتبة الكونجرس التى تودع فيها نسخة من كل كتاب يراد حفظ حق مؤلفه فيه - وهى مشكلة أى شكل من المبانى يجب أن يكون عليه مبنى المكتبة فى المستقبل. إن من الواضح أن مكتباتنا الكبيرة لو استمرت على النحو الذى عليه معظمها الآن، مكتبات من النوع الشامل العام - مجموعات موسوعية كما يمكن أن نسميها - بحيث نحتاج قبل مرور قرن إلى مبان واسعة فخمة أخرى، بسبب قوة تراكم المزيد من الانتاج الفكرى، حتى تتحمل المجلدات التى تقتنيها المكتبات. أى شكل من المبانى الضخمة يناسب بطريقة أفضل الأثر الذى يحدثه التوسع العظيم فى المجموعات - توسع لا حدود له ولا اتجاه له - مبانى آمنة مريحة، جميلة من الداخل؟. وإلى أى مدى إذا لم تتعايش كل هذه العناصر وتنسجم معاً، يمكن أن تسر هذه الخصائص العين وتبهجها، وتريح القدم وتساعد اليد. وبمعنى آخر. إن هذه المبانى يجب أن تساعد على إحضار المجلدات من أماكنها المختلفة - وهى فى المبانى الواسعة التى تسرح فيها العين العقلية قبل إحضارها، عادة ما تكون بعيدة جداً عن مكتب أمين المكتبة - وإعادتها إلى أماكنها المحددة بعد استخدامها.

والنقطة التالية. فإنه فى ظل الأعداد المتزايدة والتى ستظل متزايدة من الكتب فى مكتباتنا - والتى تدخل إلى المكتبات بالفعل ويجب أن تبقى فيها إلى الأبد - فما هى أحسن السبل لعرض أحسنها على الرفوف، رفوف تلك المبانى الواسعة التى تتضخم مع المستقبل؟ هل تعرض الكتب طبقاً لموضوعاتها، هل تعرض على حسب الحجم، هل ترتب هجائياً، هل بتواريخ النشر، هل على حسب الورود إلى المكتبة أم بخليط آخر من هذه؟ وإذا كان الترتيب بالموضوعات أو هجائياً، ففى سياق التقدم والتطور الحاصل فى كل أنواع العلوم. وفى كل شىء إنسانى والكتب التى تنشر حولها بحكم هذا التطور فإلى أى مدى يمكن أن نترك فراغات يتحرك فيها كل موضوع

أوحرف على الرفوف للإضافات المحتملة من الأعمال المستقبلية. وبأى طريقة يمكن أن تملأ هذه الفراغات بحيث تعطى أحسن مظهر لمكتبة ستبقى دائماً مفتوحة النهايات وغير كاملة. ولو أن الكتب قسمت فى المكتبة على حسب الموضوعات، ولو أن الفراغ المتروك لكل موضوع على الرفوف تم ملؤه بكتب اليوم عند افتتاح المكتبة فإن الأمر سوف يتطلب إعادة ترتيب الموضوعات على الرفوف ـ وكذلك إعادة ترتيب الكتب داخل الموضوع الواحد ـ حتى نستطيع إيجاد المكان الملائم لكتب المستقبل داخل الموضوع الواحد. ونفس الشيء يصدق على الترتيب الهجائى. إن إعادة ترتيب المكتبة الصغيرة هو أمر هين، يمكن إنجازه بسهولة، ومن أجل سلامة النظام كله فإن الأمر يستحق القيام به. بيد أن إعادة ترتيب مكتبة كبيرة هى أمر مختلف تماماً، حيث أن إعادة الترتيب تستدعى إعادة الترقيم، وإعادة الترقيم تستدعى إعادة الفهرسة؛ وإعادة الفهرسة تستدعى إعادة الطبع. وعندما تحصى مجموعات المكتبة بمئات الآلاف ـ أوحتى الملايين كما سيحدث مستقبلاً فى مكتباتنا الكبيرة ـ وعندما تغطى الكتب فدادين الرفوف وتزن مئات وآلاف الأطنان؛ فإن إعادة الترتيب تصل إلى درجة الاستحالة. إن الأمر يمكن أن يستهلك حيوات المتعلمين ويبدد ثروات المتنفعين. ومن هنا يكون من الضرورى للغاية لأية مكتبة تستشعر إمكانية التضخم فى المستقبل وأن تصبح مكتبة كبيرة أن تضع خطة شاملة، وشاملة تماماً لترتيب الكتب على الرفوف منذ البداية، بداية الأمر. ولكن من ذا الذى يقول الآن ـ يقول مقدماً من خلال تجربة فعلية، ومقدماً من خلال تجربة علمية صادقة ـ ما هى الخطة الشاملة تماماً بالنسبة للمكتبات فى القرن الذى سندخل إليه (القرن العشرين).

وأخيراً ـ عندما يقف مبنى المكتبة الضخم بفضائه الواسع وملايين الكتب المرتبة على رفوفه ـ تأتى مشكلة أكبر من الجميع وهى كيف ـ بأبسط السبل ـ وهى كيف بأرخص السبل ـ وهى كيف ـ بأكثر السبل نفعاً ـ نتجنب ضرورة إعادة الترتيب من حين لآخر ونتجنب إعادة الطبع من حين لآخر ما بذلنا فيه ذات يوم جهداً كبيراً فى ترتيبه وما دفعنا فيه ذات يوم تكاليف عالية فى طباعته. وكيف نؤمن هذه الغايات جميعاً وكيف نصنف هذه المجموعات التى تتحدى الخيال وكيف نرتبها فى الفهرس

المطبوع. إن من السهل إعداد ملاحق للفهرس، ولكن إذا كنا نعانى من البحث فى عشرات المجلدات التى يمثلها الفهرس فكيف نتابع البحث فى مئات من النشرات التى تمثل ملاحق الفهرس. إننا يمكن أن نرفض البحث يائسين مبتئسين.

إن كل الأسئلة التى أتحدث عنها هى إلى حد ما من الأسئلة التى ظلت لها خطورتها ردحاً من الزمن، والتى ظلت لسنين طويلة تشغل بال المكتبيين فى كل مكان عبر بلدنا. ولكنها حتى فى السنوات الأخيرة لا تمثل أسئلة صعبة إذا قورنت بالصعوبة التى ستكون عليها فى المستقبل الذى بدأت ملامحه تتضح لنا.

لقد قلت أيها السادة أن ثمة العديد من المشاكل التى يتعين علينا أن نحلّها. ولكن بعد أن تحل هذه المشاكل حلاً مجرداً، تحل أعنى بطريقة عامة ستتبقى أمامنا أمور كثيرة تمثل ضغطاً وقلقاً على القيمة الحقيقية للعمل ويتعين علينا حسابها بدقة. إن طريقة الترتيب الداخلى وشكل الفهرس فى مكتبة علمية يؤمها العلماء والباحثون من ذوى العقول المنطقية المدربة، قد لا يكون لها معنى فى مكتبة مصممة أساساً للإعارة فقط، أى للاستخدام العام. إن القاعدة التى تتبع أو تسود فى مكتبة ذات صبغة شمولية، قد لا تصلح بالنسبة للمجموعات المتخصصة المحدودة الموضوعات. إن مئات من الاقتراحات تفرض نفسها علينا فى هذا الصدد ويجب أن نختار منها ما يلائم كل حالة على حدة.

إننا وسط غمار هذه القضايا والأسئلة التى يبدو بعضها غير قابل للحل - بل ومخيفاً بحيث تبدو مبانى مكتبات فرساى، الاسكوريال، الفاتيكان مجرد شىء بالغ التواضع - تأتى إلى سؤال جديد كلية سؤال جوهرى وثورى: هل من المنطقى عملياً أن نستمر خلال قرن آخر فى تكوين المكتبات التى تضم كل الكتب فى كل الموضوعات؟ ألا يمكن لهذه المكتبات إذا استمرت فى معدل النمو وتشكلت أن تتحطم إلى قطع تحت وطأة الثقل، وتنقسم الموضوعات التى تحملها مجلداتها إلى مجالاتها الأوسع وتتحلل إلى عناصرها الأولية. لقد فرغت مكتباتنا العامة نفسها من القانون، وفرغت نفسها من الطب، وفرغت نفسها إلى حد كبير من كل الكتب التى تعالج العلوم الفيزيائية المجردة. وإن تجزئ المكتبة الكبيرة إلى موضوعاتها الصغيرة

يمكن أن يقدم لنا مائة مكتبة صغيرة. وليس ثمة شك فى أن المكتبة الصغيرة المخصصة لموضوع واحد هى من جوانب عديدة أفضل من المكتبة الكبيرة التى لا يمكن أن تكون كاملة من جميع النواحى.

ولو افترضنا أن الكتب التى ترد إلى المكتبة طيلة القرن التالى ستكون على نفس كم الكتب التى ترد الآن فإنها سوف تملأ مكاناً أكبر من مكتبة بودلى. ولا تستطيع أية مكتبة عمومية أن تقتنى حتى نصف هذا الكم من الكتب. وعلى الرغم من أن كثيراً من الكتب التى تقتنى لا فائدة ترجى من ورائها، فإننا على الجانب الآخر نجد أيضاً أن كثيراً منها له فائدة عظيمة، والذى ليس فيه فائدة ترجى فإنه على الأقل يثير حب الاستطلاع. إن مكتبة الكتب ـ التى تضم كل شىء يحمل معلومات وتستبعد ما عدا ذلك ـ ستكون مكتبة ذات نفع عظيم بلا شك.

كلاً لماذا لا نستطرد أبعد فى هذا؟

لو أن شركات السكة الحديد وشركات الفحم والمستشفيات والكليات والمؤسسات الدينية والخيرية بكل أنواعها ـ ولانقول شيئاً عن الجمعيات التاريخية وشركات المكتبات ـ دأبت على نشر تقاريرها السنوية طيلة قرن قادم على النحو الذى تنشره الآن، الا يستنفد ذلك كل جهد وطاقة أنشط أمناء المكتبات فى أمريكا فى عملية جمع وحفظ وتجليد وترتيب وفهرسة هذا الانتاج كله. ومع ذلك فإن قليلاً من الكتب هو الذى يعلِّم عمل الأشياء وأقل الكتب هى التى يطلبها قطاع عريض من القراء.

ولكن العبقرى الحنون الذى يتسيد هنا على أعمال العلماء ويتحكم فيها يقول «إن أفكاركم تختلف حتماً عن أفكار العلماء الآخرين فى كل زمان وفى كل مكان. إنها أفكار ثائرة وغير متسقة؛ إنها أفكار لها طعم حقوق الدولة، إنها تبدو غير متوائمة مع الاتحاد. إن كل أنواع المعرفة تعيش بكل الحب فى مسكن واحد. كل أشكال الحقيقة تعيش أبداً فى وحدة وحب. إن الدبلوماسية وإدارة الدولة تلتقيان هنا. إن العلم والوحى هنا يقبل كل منهما الآخر. فلتبنوا مبانيكم كأوسع ما تكون قدر الإمكان. فلتدعوا الطوابق ترتفع فوق الطوابق والأجنحة تمتد إلى مسافة لا نهائية،

إلى أقصى ما تستطيع مبانيكم أن تمتد إليها. وإذا فعلتم ذلك فإن المجلدات التى تخافون منها هى نفسها التى تسهل لكم كيف تستعملون أضخمها وأكبرها بسهولة كما كان يحدث من قبل فى الأيام الباكرة التى كانت فيها المجلدات تبدو صغيرة. ألا نرى «المصعد فى كل مصنع كبير وفى كل فندق كبير؟ ألا نرى الأنابيب المطّاطة وهى تحمل الرسائل من مكان إلى مكان داخل المبانى الكبيرة فى مدننا؟ لماذا لا يخدم التلغراف الكهربائى، طفل العلم، والديه الموقرين؟ ولماذا لا يقوم أمين المكتبة وهو جالس على مكتبه فى قلب أو فى محيط حجرة المكتبة، بإرسال أوامره إلى أبعد جزء فى المبنى المترامى الأطراف وتنفذ أوامره، ربما من خلال أنابيب الهواء، وتعود بالمجلد المطلوب بسرعة أقل من سرعة التلغراف نفسه؟ وألا يمكن للحبال والبكرت التى استخدمتها البشرية آلاف السنين، والتى تستخدم فى المصانع الكبيرة لتحمل الطرود الضخمة من طابق إلى طابق ومن أحد أطراف المبنى إلى أقصى الطرف الآخر، ألا يمكن لها أن تختفى وتنسى فى زوايا التاريخ وحيث سجلت استخداماتها وفوائدها فى مئات المجلدات التى تحتفظ بها المكتبات أيضاً للعودة إليها فى أية أغراض نبيلة.

«لماذا إذا اضطررنا للتنقل فى الفضاء الأفقى اضطراراً كبيراً ـ ولماذا السكة الحديد نفسها ـ تعترضنا العربات التى يكون شكلها على هيئة كراسى المكتبة المكنَّبة مغلَّفة بالصمت الجليل، ذلك الصمت الذى لا يزعج حتى الهواء الساكن فى خلوات البحث البهيجة ـ ولماذا السكة الحديد نفسها المركبة على قضبان الصلب اللامع والتى تصاحبها جلبة وضوضاء لا تلغى ويبطل استعمالها ـ لماذا لاتأتى هذه العربات ويكتمل بها العمل الميكانيكى، إذا تم على الوجه الأكمل، وبذلك تكلل عمل العلماء بكل ما هو مفيد لهم؟ إنك تستطيع فصل كتب القانون، وكتب الطب والجراحة؛ وكتب العلوم البحتة وكتب المهن المتخصصة عن كتب الموضوعات العامة ولكنك لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من هذا. إن الطالب تتم إحالته من كتاب واحد إلى مائة كتاب أخرى، كلها مختلفة عنه وربما يختلف كل كتاب فيها عن الآخر. هل سترسل هذا الطالب إلى مائة مكتبة. إن مائة شخص سوف يعرفون أن هذا المبنى أو

ذاك ينطوى على مكتبة ولكن ليس من بين هذا العدد من يعرف ماذا يوجد بداخلها حتى يدخل إليها ويدرك أن هـذه المكتبة ليست بنوع المكتبة التى يريدها، لأنـه لا يستطيع أن يخمن بادئ ذى بدء. ولانقول شيئاً عن حقيقة كون هذه المكتبات المتخصصة تعتبر كتباً معينة ليست ملكاً لها ولكنها ملك لمكتبة متخصصة أخرى شقيقة وبالتالى فإن الكتاب الذى لا يقتنى هنا لسبب معقول لا ينبغى أن يوجد فى مكتبة أخرى. وهكذا نصل إلى نتيجة أن المكتبات فى كل مكان تقتنى الكتب التى نحتاج إليها».

ولكن أيها السادة لن أطيل عليكم أكثر من هذا. من واقع خبرتى العملية فى هذا الشأن وبدون أى إسقاط عليها على الاطلاق فإننى أرى أمامى فى المستقبل أسئلة كثيرة تدور حول الموضوعات التى تحدثت عنها وحول موضوع آخر لم أمسسه وهو موضوع تصريف وإدارة هذه المكتبات المترامية نفسها بعد أن تكون كل الأشياء الأخرى قد استقرت واستتبت. إنكم بكل ما تملكونه من خبرة وعمق تفكير، أدعوكم إلى التفكير فيه ولأكثر من مائة سنة قادمة لأنه-وقبل انصرام قرن قادم سيفجر قضايا عملية.

إننى لا أعرف طريقة معينة للإجابة على هذه الأسئلة. ولكنها يقينا الطريقة التى تجاب بها الأسئلة العلمية، أعنى أنه بالملاحظة الدقيقة وجمع الحقائق، وبعد أن تلاحظ الحقائق العديدة الكافية وتجمع، يمكن الحكم عليها حكماً علمياً ذكياً والخروج منها عن طريق الاستقراء بالنتائج الصحيحة الفعالة. إن المجال مجال واسع كبير إنه مجال علم تماماً وتجرداً. إننا نحتاج فيه إلى الملاحظة الدقيقة للظاهرة كما نحتاجها فى الفلك والكيمياء والطب، ونحتاج فيه إلى نفس الحكم الدقيق على الظاهرة وعلى ما تفرزه من معلومات، المعلومات التى أعطاها للعالم ذات يوم: هيرشيل، ديفى، فيزيك - إنها نفس المقومات التى نحتاجها للخروج بالنتائج والمؤشرات من العمل الذى أتحدث عنه. لقد آن الأوان لكى نصل إلى علم جديد - علم المكتبات - علم واسع، علم صعب، علم ذى قيمة.

أيها السادة، إن أمين المكتبة الجيد هو وزير قيم على الإنتاج الفكرى. لقد وقف

دائماً فى الوسط بين عالم المؤلفين وعالم القراء، يقدم سكان أحد العالمين إلى سكان العالم الآخر، يفسر الغوامض أحياناً والأخطاء التى يقع فيها المؤلفون؛ ويتدارك كذلك المواطن حين يأتى الخطأ من جانب القراء.

إن هذا هو لقبه القديم وما يزال يحمله حتى الآن. ولكنه اليوم وفى المستقبل مدعو إلى وظائف جديدة وإلى مهام متميزة للغاية. إن مهنته تنتمى إلى فصيلة العلوم. إنه يحتاج إلى ملكات عقلية معينة. إنه يرقى إلى مرتبة الفلاسفة.

ومن أجل أن ننمى هذا العلم أيها السادة كان اجتماع اليوم، الذى عليه أن يناقش أموراً كثيرة منها الجديد الذى يتعلق بالمستقبل. إن النبش فى الخرائط القديمة قيمته منقوصة، ولذلك فلابد من التوجه نحو قضايا جديدة وملاحظات جديدة تطرحونها بأنفسكم وأنا على يقين من أنكم سوف تخرجون بنتائج ذات قيمة فى الحال. ولكن الشىء الرائع أن تلتقوا كمجموعة قوية، مجمعين على أن تفعلوا أشياء كثيرة ومن واقع هذه الخبرات المتوحدة والفكر والحكمة الجماعية ستصلون إلى علاج لكل ما تريدون. وأنا على يقين من أن هذا المؤتمر سيكون الأول فى سلسلة مؤتمرات مكتبية، مؤتمرات للمكتبيين؛ وأن أهدافكم التى لم تكن ملامحها قد تشكلت واتضحت، سوف تتشكل وتتضح هنا؛ وأن السنوات القادمة سوف تشهد أثر ما تم إنجازه هنا.

من صميم القلب أرحب بكم مرة ثانية فى مدينتنا، فى قاعتنا، وأصلى إلى الله أن يسبغ بركاته على مناقشاتكم وعلى أعمالكم.

أهم المصادر

1 - A.L.A. Activities Committee Report.- A.L.A Bulletin, xxiv, December, 1930.

2 - A.L.A. American Library Association Policy.- Chicago: A.L.A., 1965.

3 - A.L.A. American Library Association Policy.- Chicago: A.L.A. 1995.

4 - A.L.A. Archives. - Chicago (ILLinois).

5 - A.L.A. Constitution.- A.L.A. Bulletin, Xv, may 1921.

6 - A.L.A. Decade of progress. - Chicago: A.L.A. 1962.

7 - A.L.A. Definition - Chicago: A.L.A, 1962.

8 - A.L.A. Handbook.- Chicago: A.L.A, 1922.

9 - A.L.A. Handbook of organization and membership directory.- 1981/ 1982 - 1995 / 1996.- Chicago: A.L.A., 1981 - 1996.

10 - A.L.A. Headquarters and New Constitution.- A.L.A Bulletin, xxxiv, August, 1909.

11 - A.L.A. Library Research Round Table 1977 Research Forums Proceedings/ edt.by Charles Curran,- Ann Arbor: University Microforms International, 1979.

12 - A.L.A. Membership Directory: 1996 / 1997.- Chicago: A.L.A. 1996.

13 - A.LA. Fiftieth Anniversary.- Library Journal, LI, December, 15, 1926.

14 - A.L.A. First annual report of the Board of Education For Librarianship.- Chicago: A.L.A., 1925.

15 - American Library Association Position Statements and Policies and Procedures.- Typewritten. (Archives)

16 - A.L.A. Proceecings,- Library Journal, Viii, Sept - oct, 1887.

17 - A.L.A. Proceecings.- Chicago: A.L.A - 1900 - 1995.

18 - A.L.A. Short history of the American Library Association,- A.L.A. Bulletin, no 49 (1955), no, 50 1956.

19 - The A.L.A. Yearbook of Library and Information Services:- 1976 - 1999.- Chicago: A.L.A., 1976 - 1999.

20 - Brown, Charles B. What Shall we do with the A.L.A.?.- A.L.A. Bulletin, xxxii, January, 1938.

21 - Bulletin of the American Library Association, Vol. viii, January - November, 1914.

22 - Clement, Evelyn Gear, Audio - Visual Concerns and activities in the American Library Association: 1924 - 1975, Ann Arbor: University Mircofilms, 1975 (PH.D.- Indiana University, 19ms.)

23 - CLift David H. Associations in the United States,- Library Trends No,3 1954 - 1955.

24 - Columbia University. Melvil Dewey papers,- New york (Archives).

25 - Carey, John. A.L.A - membership.- A.L.A. Bulletin XLV, July - August, 1951.

26 - Davis, Donald Gordon. The Association of American Library Schools: an analytical history.- Ann Arbor: University Microfilms International, 1972. P.H.D.- University oF Illinois at Urbana - Champaign, 1972.

27 - Fang, Josephine R. and ALixe H. Songe. Handbook of national and international library associations.- 2 nd ed - Chicago: A.L.A., 1980. (First preliminary edition, 1973).

28 - Hale, Charles Edward. The origin and development of the Association of College and Research libraries: 1989 - 1960.-. Ann Arbor: University Microfilms International, 1976. (PH.D. Indiana University June, 1976).

29 - Holly, Edward. Raking the historic goals: the A.L.A Scrapbook of 1976.- Pittsburg: Beta PHi Mu, 1967.

30 - Jain, T.C. Professional associations and development of librarianship: case studies of the Library Association and the American Library Association.- Delhi: Metropotitan Book Co., 1971.

31 - Koch, Charles William. A history of the American Association of School Librarians: 1950 - 1971.- Ann Arbor: University Microfilms International, 1976. 2 vols. (PH..D. Southern Illinois University, 1976).

32 - Massachusetts Historical Society. Justin Winsor papers.- Boston Massachusetts (Archives).

33 - Newberry Library. William Fredrick poole papers.- Chicago, Illinois (Archives).

34 - Rider, Fremont Tider. Melvil Dewey.- Chicago: A.L.A., 1944.

35 - Stevenson, Drace Thomas. A.L.A Chapter relationships: national, regional and state.- Chicago: A.L.A. 1971. (The South Western Library Association project report).

36 - Structure and governance of the American Library Association: September 1993.- prepared for the A.L.A. Self - Study Committee (Dr. Willian Summers, Chairperson) by Dadie Perlov, CAE president, Consensus Management Group. - 1993. (Typewritten report - archives).

37 - Thomison, Dennis Vincent. The history and development of the American library Association: 1876 - 1957.- Ann Arbor: University Microfilms, 1973 (PH. D. University of Suorthern California' 1973).

38 - Thomison, Dennis Vincent. A. Aistory oF the American Library Association: 1876 -1972.- Chicago: A.L.A., 1978.

39 - UNESCO. International directory of library, archives, and information science associations.- Paris: UNESCO, 1986. (Text in English, French and Spanish).

40 - Utely, G.B. Fifty years of the American Library Association.- Chicago: A.L.A., 1926.

41 - Utely, George Burwell. The Librarians Conference of 1853: a chapter in american library history /edt. by Gilbert Doane.- Chicago.. A.L.A., 1951.

42 - Wallace, John Willian. Address of welcome from the librarians of Philadelphia to th,e Congress of the Librarians of the United States assmbled Octber, 4, 1876 in the Hall of the Historical Society of PeSnnsylvania/ by John willian wallace, president of the said Society.. Philadilphia: Sherman & co. Printers,1874.

43 - Wiegand, Wayne A. The politics of an emergent profession: The American Library Association, 1876 - 1917.- Newyork: Greenwood Press' 1986 (Contributions in Librarianship and Informaion Science, number 56).

44 - Young, Arthur Price. The American Library Assocation and World War I.- Ann Arbor: University Microfilms International, 1977. (P.H.D. University oF Illinois at Urbana - Champaign, July 1977).

اتحاد المكتبات البريطانية

Library Association [oF the United kingdom]

نشأ اتحاد المكتبات البريطانية نتيجة لعدة أسباب من بينها التأثر باتحاد المكتبات الأمريكية الذى سبقه بعام سنة ١٨٧٦م، وثانيها التشريع الذى صدر بإنشاء والتوسع فى إنشاء المكتبات العامة فى المملكة المتحدة منذ ربع قرن قبل قيام الاتحاد وخلال هذه المدة كان هناك نمو وئيد فى المكتبات والحركة المكتبية وزيادة واضحة فى عدد المكتبيين العاملين فى بريطانيا. ولكن المؤثر الحقيقى والفعلى فى إنشاء الاتحاد جاء من جانب إ.و. نيكولسون الذى كتب فى مطلع سنة ١٨٧٧ مقالة فى مجلة أكاديمى (الأكاديمية) بمناسبة انعقاد مؤتمر المكتبيين الأمريكيين فى فيلادلفيا سنة ١٨٧٦، وبعد ذلك كتب فى جريدة تايمز يطالب بإنشاء مؤتمر دولى للمكتبيين فى لندن. وقد أخذ اقتراحه على محمل الجد وسرعان ما اتخذت الترتيبات لعقد هذا المؤتمر الذى انعقد فى (معهد لندن) الكائن فى ميدان فنزبرى وحيث كان نيكولسون نفسه يعمل أميناً للمكتبة فى المعهد.

وقد حضر هذا المؤتمر ٢١٦ مكتبياً يمثلون ١٤٠ مكتبة من أنحاء مختلفة من العالم ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك وفد يمثل اتحاد المكتبات الأمريكية. وكانت النكهة الدولية للمؤتمر تفوح من وجود ممثلين لاستراليا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا والولايات المتحدة. وبطبيعة الحال كان الحضور الأكبر من بريطانيا نفسها. وفى اليوم الأخير للمؤتمر وكان الخامس من أكتوبر سنة ١٨٧٧ أعلن الحاضرون بياناً عن «قيام اتحاد مكتبات المملكة المتحدة».

وقد وسع الدستور الأصلى للاتحاد دائرة العضوية فيه. وقد نص هذا الدستور أو اللائحة كما نسميها فى عالمنا العربى على أن الهدف من الاتحاد هو:

«توحيد كل الأشخاص العاملين أو الراغبين فى العمل المكتبى وذلك من أجل أقصى تنمية ممكنة وأفضل إدارة للمكتبات القائمة وإنشاء مكتبات جديدة حسب

الحاجة كما يسعى الاتحاد إلى تشجيع البحث الببليوجرافى». ولم تفتح العضوية للمكتبيين الممارسين فقط بل كذلك لمجالس الأوصياء وأيضاً فتح باب العضوية أمام كل راغب فى العمل المكتبى أو مدافع عنه. ومن هنا انضم إلى الاتحاد شخصيات من الباحثين والدارسين مثل بنيامين جوويت، و. ستانلى جيفونز، مارك باتيسون، ماكس موللر، ألكسندر بلجيم.

وكانت بداية الاتحاد بطيئة ومتأرجحة وكانت هناك خلافات خطيرة فى وجهات النظر ولم يكن هناك توحيد على نحو ما هدف إليه دستور الاتحاد. وكانت العضوية بطيئة لدرجة أنه بعد واحد وعشرين سنة من قيام الاتحاد كان عدد الأعضاء ٥٨٢ فقط وربما كان السبب الرئيسى فى ذلك هو الفقر المكتبى العام فى بريطانيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وكان هناك سبب آخر هو انعدام وجود مهنة المكتبات آنذاك رغم وجود حركة مكتبية من نوع ما. ويعزى الفضل فى خلق مهنة المكتبات إلى الرواد الأول فى اتحاد المكتبات البريطانية.

وقد اتسم العقدان الأولان من حياة الاتحاد بصبغة أكاديمية ببليوجرافية ولكن بعد نمو وتطور حركة المكتبات العامة فى ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر كان من الطبيعى أن يكون هناك رد فعل طبيعى استجابة لتلك الحركة. ذلك أن أمناء المكتبات العامة الذين انضموا للاتحاد كانوا يريدون أن يروا للاتحاد دوراً فى تطوير تلك المكتبات وخاصة فى قضايا التصنيف والفهرسة والرفوف المفتوحة. ولم يلبث أمناء المكتبات العامة بعد هذين العقدين أن سيطروا على الاتحاد وصبغوه بصبغتهم وقاد الاتحاد فى تلك الفترة ١٩٠٠ - ١٩٣٠م أشهر المكتبيين فى وقتهم: جيمس دف براون؛ ل. ستانلى جاست؛ جيمى د. ستيورات؛ و.س. بيرويك سيررز؛ أرنست أ. سافيدج، وهذه الأسماء مجرد عينات من أمناء المكتبات العامة الذين سيطروا على الاتحاد وفرضوا المكتبات العامة كشىء بالغ الأهمية فى مؤتمرات الاتحاد ومطبوعاته وأنشطته العامة. وفى تلك الفترة كان الاتحاد يفتقر إلى الاهتمام بغير المكتبات العامة ولم يفعل شيئاً لتشجيع المكتبات الأكاديمية والمتخصصة والمدرسية ومن ثم لم يُقبل أمناء تلك الأنواع من المكتبات على الانضمام إليه. وهذا الانحياز للمكتبات العامة أدى بالضرورة إلى قيام اتحاد مستقبل للمكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات (أسلب)

سنة ١٩٢٦م واتحاد المكتبات المدرسية سنة ١٩٣٧م والمؤتمر الدائم للمكتبات الوطنية والجامعية (سكونول) سنة ١٩٥٠.

وفى سنة ١٩٥٠ تعلم الاتحاد وبعد مرور نحو ثلاثة أرباع القرن عليه الدرس ووعاه عند الاحتفال بمرور قرن كامل على صدور قانون المكتبات العامة (صدر القانون سنة ١٨٥٠) وأخذ فى النظر إلى مهنة المكتبات فى بريطانيا نظرة كلية. وكان الاتحاد بعد الحرب العالمية الثانية قد بدأ فى تكوين جماعات الاهتمامات الخاصة بعد الزيادة الواضحة فى عدد أعضائه منذ ذلك الحين. وإن استمر اتحاد المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات (أسلب) واتحاد المكتبات المدرسية والمؤتمر الدائم للمكتبات الوطنية والجامعية (سكونول) على استقلالها وإن أنشئت اتحادات أخرى مثل جمعية الأرشيفيين ومعهد علماء المعلومات، فإن اتحاد المكتبات البريطانية لم يقطع صلته بها بل مد الجسور بينه وبينها وتعاون معها جميعاً كما أننا نجد أن كثيراً من الأعضاء ينتمون للاتحادين. وكل اتحاد من هذه الاتحادات يكون جبهة متحدة عند مواجهة الحكومة فى القضايا التى تمس المكتبات والمعلومات والعاملين فيها. وعبر العقود كانت هناك جهود كبيرة لإنشاء اتحاد فيدرالى يضم كافة الاتحادات والمنظمات العاملة فى حقل المكتبات والمعلومات ولكن أيامها لم يكلل بالنجاح. وفى سنة ١٩٨٩ قام ويلفرد سوندرز بإعداد دراسة واسعة على تلك الجهود والمحاولات وجاءت هذه الدراسة فى كتيب بعنوان «نحو منظمة مهنية موحدة لعلم وخدمات المكتبات والمعلومات: رؤية شخصية». وفى هذا الكتيب يحث سوندرز اتحاد المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات (أسلب) ومعهد علماء المعلومات واتحاد المكتبات البريطانية على التوحد فى منظمة واحدة. وقد قامت هذه الاتحادات الثلاثة بدراسة هذه المقترحات وكان اتحاد المكتبات البريطانية على استعداد للدخول فى المفاوضات ولكن الاتحادين الآخرين راوغا وماتت الفكرة ودفنت سنة ١٩٩١.

ومما يجدر ذكره أنه فى سنة ١٨٩٦ حذفت من اسم الاتحاد كلمة المملكة المتحدة ليصبح اسمه «اتحاد المكتبات» فقط وربما كان الهدف توسيع نطاقه الجغرافى وربما جرياً على عادة بريطانيا من حذف اسم بريطانيا لكى تكون الأولى أو لأنها ليست نكرة على نحو ما هو موجود على طوابع البريد وربما لأى سبب آخر.

وفى سنة ١٨٩٨م قامت الملكة فيكتوريا بإصدار وثيقة ملكية للاتحاد باعتباره هيئة حكومية لها الحق في التملك والتصرف. وقد حددت تلك الوثيقة أهداف الاتحاد على النحو الآتي:

١ ـ لم شمل الأفراد المهتمين بالعمل المكتبى عن طريق المؤتمرات والاجتماعات التى تعقد لمناقشة القضايا الببليوجرافية وشئون المكتبات والتشريع لها وإدارتها وغير ذلك.

٢ ـ العمل على تحسين أوضاع المكتبات وتطوير إداراتها.

٣ ـ تبنى تطوير وإصدار قانون المكتبات العامة.

٤ ـ عمل كل ما من شأنه أن يؤدى إلى تحسين أوضاع ومؤهلات أمناء المكتبات.

٥ ـ العمل على دفع عملية إنشاء مكتبات المراجع والإعارة لخدمة الجماهير.

٦ ـ مراجعة تشريعات المكتبات العامة والمساعدة فى إصدار مثل تلك التشريعات اللازمة لحسن إدارة المكتبات العامة وتوسيع نطاقها.

٧ ـ تطوير وتشجيع البحث الببليوجرافي.

٨ ـ توليد وتجميع وتحليل البيانات ذات الصلة بالنشاط ونشرها على شكل وقائع أو مجلات وخلافه وتوزيع تلك المطبوعات على الزملاء والأعضاء فى الاتحاد وكذلك لترويج أعمال الاتحاد.

٩ ـ إنشاء مكتبة ومتحف خاصين بالاتحاد.

١٠ ـ عقد الاختبارات لأمناء المكتبات لتأهيلهم ومنح شهادات الكفاءة.

١١ ـ اتخاذ كل الوسائل القانونية المشروعة التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف المشار إليها.

ولابد هنا من القول بأن هذه الوثيقة الملكية كان لها أثرها فى زيادة عدد الأعضاء نسبياً فقد كان عدد الأعضاء فى سبتمبر سنة ١٨٧٨م يصل إلى ١٦٨ عضواً وفى سنة الوثيقة ١٨٩٨م وصل عدد الأعضاء إلى ٥٨٢ عضواً وبعد تلك السنة انطلق انطلاقة واسعة كما سنرى فيما بعد.

العضوية

رأينا أن العضوية بدأت متواضعة حيث كان عدد الأعضاء عند التأسيس يقل عن

مائة عضو ارتفع إلى ١٦٨ عضواً بعد مجرد عام واحد، وفى سنة ١٨٨٣م كان العدد يقل قليلاً عن ٤٠٠ عضو وفى سنة الوثيقة الملكية كان العدد ٥٨٢ عضواً ومع نهاية القرن ارتفع العدد إلى ٦٣٣ عضواً. وللأسف بعد مرور نصف قرن من قيام الاتحاد وفى سنة ١٩٢٨م لم يزد العدد عن ٨٩٧ عضواً. بيد أن السنوات الخمس التى تلت شهدت نمواً غير عادى فى عضوية الاتحاد وقد تواكبت تلك الزيادة مع تعيين أول سكرتير متفرغ مدفوع الراتب للاتحاد وهو جيى و. كلينج؛ الذى كان لها نشاط كبير وأثر عظيم فى زيادة عضوية الاتحاد إضافة إلى أسباب أخرى. وفى سنة ١٨٩٥م تكون اتحاد الأمناء المساعدين والذى غير اسمه فى سنة ١٩٢٢م إلى اتحاد مساعدى أمناء المكتبات وقد ركز جل اهتمامه على الإعداد المهنى لهذه الفئة من العاملين وعلى سبل تعليمهم وتأهيلهم ولذلك زادت عضويته وتوسعت زيادة كبيرة. وفى سنة ١٩٢٩م اتخذ اتحاد المكتبات البريطانية قراراً باعتبار عضوية الاتحاد شرطاً أساسياً لدخول امتحانات التأهيل المهنى والترخيص التى ينظمها الاتحاد وذلك بدءاً من الأول من يناير سنة ١٩٣٠. وفى السنة التالية أى فى سنة ١٩٣١ وبعد مفاوضات مضنية أصبح اتحاد مساعدى أمناء المكتبات قسماً من أقسام اتحاد المكتبات البريطانية ومن ثم أصبح أعضاؤه أعضاء فى الاتحاد الأم مما أدى بالضرورة إلى زيادة واضحة فى عضوية الاتحاد.

هذه الأسباب وأسباب أخرى أدت إلى قفزة هائلة فى عدد أعضاء الاتحاد فزاد عدد الأعضاء من ٨٩٧ فى سنة ١٩٢٨ كما أشرت من قبل إلى ٤٠٩٥ عضواً فى سنة ١٩٣٢ وقد استمر هذا المد حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ حين بلغ عدد الأعضاء فى تلك السنة ٦١٦٧ عضواً. وعلى الرغم من النقص الذى طرأ على العضوية خلال سنوات الحرب وهو أمر طبيعى، إلا أن الزيادة أخذت مسارها العادى بعد الحرب ففى سنة ١٩٥٠ تجاوزت عضوية الاتحاد رقم العشرة آلاف، ورقم الخمسة عشر ألفاً فى سنة ١٩٦٥ ورقم العشرين ألفاً سنة ١٩٧٣. ورقم الخمسة وعشرين ألفاً سنة ١٩٨٠ ورغم الانخفاض الطفيف فى عدد الأعضاء فى منتصف التسعينات إلا أنه ما يزال يدور حول هذا الرقم (٢٤٦٠٠ عضو).

وإلى جانب عضوية الأفراد وعضوية المؤسسات فى الاتحاد استحدث فى سنة

١٩٩٠ نوعان جديدان من العضوية هما الأعضاء المرتبطون والأعضاء المؤازرون. أما الأعضاء المرتبطون فهم العاملون بالحقل والذين يشغلون وظائف غير مكتبية وغير مهنية والذين لا يرغبون فى التأهيل المهنى. أما الأعضاء المؤازرون فهم الأشخاص الذين لا يعملون فى حقل المكتبات والمعلومات ولكنهم من أصحاب الاهتمامات المكتبية والمساندين للعمل المكتبى. وفى منتصف التسعينات كان هناك أكثر من ٤٠٠ عضو مرتبط فى الاتحاد ولهم ممثلون فى مجلس إدارة الاتحاد ولهم لجنة باسمهم بين لجان الاتحاد.

ومن الجدير بالذكر أنه داخل الفئة الواحدة من العضوية هناك فئات فرعية يتوقف عليها رسم العضوية: الطلاب، المحالون للمعاش، النساء المتزوجات غير العاملات، الأعضاء المراسلون... وهناك أعضاء منتسبون وأعضاء عاملون؛ أعضاء من بريطانيا، أعضاء من الخارج وهكذا.

ويصور الجدول عقدين من حياة عضوية الاتحاد لمجرد التمثيل فقط وليس الحصر:

السنة	من بريطانيا		من الخارج (مراسلون)		المجموع
	شخصى	مؤسسى	شخصى	مؤسسى	
١٩٤٩	٨١٥٠	٧٢٦	٤١٠	١٩٥	٩٤٨١
١٩٥٧	٩٩٣٥	٨٠٤	٥٨٩	٣٠٤	١١٦٣٢
١٩٥٨	١٠١٩٤	٨٠٧	٦١٣	٣١٨	١١٩٣٢
١٩٥٩	١٠٦٣٦	٨٢٥	٧٣٤	٣٣٩	١٢٥٣٤
١٩٦٠	١١٠٩٩	٨٥٤	٧٢٦	٣٥٤	١٣٠٣٣
١٩٦١	١١٨٣٢	٨٨٢	٨٥١	٣٧٢	١٣٩٣٧
١٩٦٢	١١٩٠٠	٧٩٠	١٥٢٤	٣٧١	١٤٥٨٥
١٩٦٣	١٢٠٧٢	٧٨٤	١٥١٣	٢٩٩	١٤٦٦٨
١٩٦٤	٢٢٢٧٠	٨٠٨	١٤٣٦	٢٧٥	١٤٧٨٩
١٩٦٥	١٢٥٥٧	٨١٦	١٤٢٣	٢٦٣	١٥٠٥٩
١٩٦٦	١٣٠٦٨	٨٢٧	١٣٥٧	٢٤٥	١٥٤٩٧
١٩٦٧	١٣٨١٦	٨٠٥	١٢٦٤	٢٤٢	١٦١٥٧
١٩٦٨	١٤٣٧١	٨١٥	١١٩٤	٢٤٨	١٦٦٢٨
١٩٦٩	١٥٢٥٨	٧٤٥	١١٣٢	١٩٦	١٧٣٣١

وتتفاوت رسوم العضوية على حسب المرتب السنوى للعضو. وكانت فى السبعينات تتراوح بين ٣,١٥ جنيهاً استرلينياً وحتى ١٥ جنيهاً. وهناك رسوم مخفضة لفئات معينة من الأعضاء: الطلاب، المحالون إلى المعاش، النساء المتزوجات غير العاملات، الأعضاء المراسلون. والأعضاء المنتسبون سواء كأفراد أو مؤسسات فيدفعون سبعة جنيهات استرلينية كرسوم. والأعضاء المحالون إلى المعاش بعد سن الستين والذين قضوا فى العضوية عشرين عاماً يمكنهم دفع مبلغ ثمانية جنيهات مرة واحدة كرسوم عضوية دائمة. وأى عضو مؤسس يدفع سبعة جنيهات استرلينية فى السنة يمكنه ترشيح أعضاء مؤسسين آخرين فى مقابل اشتراك مخفض هو ٣,١٠ جنيهات فى السنة للعضو الواحد. والأعضاء المراسلون يتمتعون بمزايا:

أ ـ الحصول على نسخة مجانية من مجلة الاتحاد المعروفة باسم (سجل اتحاد المكتبات).

ب ـ الانضمام لاثنين من أقسام الاتحاد النوعية دون أية رسوم إضافية.

الخمسون سنة الأولى فى حياة الاتحاد

كما أسلفت أنشيء اتحاد المكتبات وأعلن عن قيامه في الخامس من أكتوبر سنة ١٨٧٧م وذلك خلال المؤتمر الدولى الأول للمكتبيين فى لندن. وكان اسمه كما ذكرت حتى يناير ١٨٩٦م هو اتحاد مكتبات المملكة المتحدة ثم بعد ذلك حذفت كلمتى المملكة المتحدة لأسباب شرحتها هناك. وجاء إنشاء هذا الاتحاد مواكباً لإنشاء اتحاد المكتبات الأمريكية الذى سبقه بسنة واحدة. وقد كتب الدكتور البروفيسور ماكس موللر وهو مدير سابق لمكتبة بودلى فى جامعة أكسفورد مقالاً مجهلاً فى مجلة (الأكاديمية) التى كانت تصدر فى لندن وذلك فى عدد ١٨ من مارس ١٨٧٦ يقترح عقد مؤتمر دولى للمكتبيين فى لندن. ونفس هذه المقالة أعيد نشرها فى مجلة أسبوعية الناشرين فى الثانى والعشرين من إبريل سنة ١٨٧٦، كما نشرت أجزاء منها فى تقرير خاص عن «المكتبات العامة فى الولايات المتحدة» فى نفس سنة ١٨٧٦. ويعتقد أن هذه المقالة هى التى قادت إلى إنشاء اتحاد المكتبات الأمريكية من خلال ملفل ديوى وزملائه على نحو ما رأينا فى بحث سابق.

وقد أثار ذلك شهية المكتبيين فى بريطانيا وفى يناير ١٨٧٧ قام إدوارد وليامز بايرون نيكولسون الذى كان آنذاك أمين مكتبة معهد لندن بكتابة تقرير عن مؤتمر فيلادلفيا الذى عقد فى أكتوبر سنة ١٨٧٦ يقترح مؤتمراً مماثلاً فى لندن. وقد بعث برسالة إلى جريدة تايمز فى لندن يكرر نفس الاقتراح ويشير إلى التأييد الحار لفكرته من جانب مدير مكتبة المتحف البريطانى وكل أمناء المكتبات فى مكتبة بودلى (جامعة أكسفورد) ومكتبة كمبردج ومكتبة أدنبره وكلية ترينتى فى دبلن.

وفى الرابع من شهر مايو أرسل نيكولسون خطاباً دورياً إلى عديد من المكتبيين يدعوهم إلى مؤتمر لندن نيابة عن كل مكتبيى لندن. كما أرسلت هذه الدعوة إلى اتحـاد المكتبات الأمريكية وكثير من الدول. وفى هذا المؤتمر الذى عقد فى الفترة من ٢ ـ ٥ من أكتوبر سنة ١٨٧٧ قامت ١٤٠ مكتبة بإرسال وفود لها وكانت هذه الوفود تمثل تسع دول هى: استراليا، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. وكان مجموع الحاضرين كما أسلفت يصل إلى ٢١٦ فرداً. وكان من بين الحاضرين المكتبيون المشاهير من الولايات المتحدة من أمثال: جوستين ونسور أول رئيس لاتحاد المكتبات الأمريكية ـ كما أشرت فى مقال اتحاد المكتبات الأمريكية ـ وتشارلز كتر وس.س. جرين وملفل ديوى وتشارلز إيفان. وفى هذا المؤتمر تم انتخاب جون ونتر جونز مدير مكتبة المتحف البريطانى كأول رئيس لاتحاد مكتبات المملكة المتحدة و إ.و. نيكولسون وهنرى تيدر سكرتيرين للاتحاد، وكذلك تم اختيار روبرت هاريسون كأول أمين للصندوق ومن الطريف أن واحدة فقط من الجماعة المكونة للاتحاد هو الذى استمر فى عضويته حتى الآن وهى الجمعية القانونية. وكانت المكتبات الأكاديمية كما أسلفت هى النواة الأولى فى هذا الاتحاد وكانت المكتبات العامة فى مهدها وحيث تبنت خمس وسبعون مدينة فقط تطبيق قانون المكتبات العامة الذى أشرت إليه، وقد ارتفع عدد هذه المدن سنة ١٨٨٩م إلى ١٩٤ مدينة وفى ١٨٩٩م إلى ٣٩٣ مكتبة وفى ١٩٠٩م إلى ٥٧٠ مكتبة.

وفى السنوات الأولى من حياة اتحاد المكتبات الأمريكية. والطريف أن الاتحادين تشاطرا «مجلة المكتبات» كلسان حال لهما حتى سنة ١٨٨٢م. وفى ذلك الوقت كان

عدد الأعضاء يدور حول ٣٧٥ عضواً أى ضعف أعضاء اتحاد المكتبات الأمريكية فى ذلك الوقت طبقاً لما ذكره تشارلز كتر. وكانت المكتبات البريطانية فى ذلك الوقت تضغط لكى يكون لها المجلة الخاصة بها ومن هنا صدرت مجلة (الملاحظات الشهرية) وقامت بهذا الدور حتى ديسمبر ١٨٨٣م وجاء بعدها مجلة (وقائع المكتبات) منذ يناير ١٨٨٤م. وكان أرنست توماس هو رئيس تحرير هذه المجلة. وكان الاتحاد فى سنة ١٨٨٨م يدفع ٥ شلنات للناشرين عن كل عضو فى السنة. وفى سنة ١٨٨٩م بدأت مجلة أخرى بعنوان (المجلة) كان رئيس التحرير لهذه المجلة هو السير/ جون يونج ووكر ماك ألستر واستمرت لمدة عقد واحد لسان حال الاتحاد حتى ديسمبر ١٨٩٨م عندما بدأت المجلة الجارية حالياً (سجل اتحاد المكتبات) منذ يناير ١٨٩٩ وكان أول رئيس تحرير لها هو هنرى جوبى وهى طوال القرن الذى سلخته من عمرها تعبر عن لسان حال الاتحاد.

وفى تلك السنوات كان الاهتمام الرئيسى للاتحاد بقواعد الفهرسة، تدريب مساعدى أمناء المكتبات، الفهرس العام للإنتاج الفكرى الإنجليزى (الذى لم يتيسر نشره أبداً) وتنقيح قوانين المكتبات العامة. وفى سنة ١٨٨١ تمت الموافقة على قواعد فهرسة اتحاد مكتبات المملكة المتحدة فى خلال الاجتماع السنوى للاتحاد ونشرت فى مجلة (الملاحظات الشهرية). وفى نفس السنة قدمت لجنة التدريب باتحاد مساعدى أمناء المكتبات تقريرها إلى مجلس الاتحاد وحيث تمت الموافقة عليه ونشر أيضاً فى مجلة (الملاحظات الشهرية). وفى ديسمبر ١٨٨٤م تمت الموافقة على مخطط نظام الاختبارات. وقد عقد أول اختبار للتأهيل فى يوليه سنة ١٨٨٥. وفى سنة ١٨٨٩م اقترح ماك ألستر - السكرتير الفخرى للاتحاد - إعداد دليل عن العمل فى المكتبات. وقد تمت الموافقة عليه وأدى ذلك إلى إصدار سلسلة من الكتيبات حول تجهيزات المكتبات، التشريعات المكتبية، إنشاء مكتبة موسيقية؛ العاملون فى المكتبات العامة...

وقد بذل الاتحاد جهوداً كبيرة وقام بمفاوضات عديدة مع الهيئات البرلمانية حتى تم تعديل وإقرار قانون المكتبات العامة فى يونيه ١٨٩٢م. وقد ظل هذا التشريع هو

القانون الرئيسى للمكتبات العامة فى انجلترا وويلز حتى سنة ١٩١٩م. وفى نفس تلك السنة عقد المؤتمر السنوى للاتحاد فى باريس تحت رئاسة ألكسندر بلجيم أستاذ الأدب الإنجليزى فى جامعة السوربون وكان أول مؤتمر للاتحاد يعقد خارج المملكة المتحدة. وكان للبحوث التى ألقتها كل من الآنسة/ م. جيمس والسيد/ جون أوجل حول إعداد الأمناء المساعدين أثر كبير فى سياسات الاتحاد وأنشطته فى تطوير نظام الاختبارات والترخيص. وقد ارتفع عدد الأعضاء فى تلك السنة إلى ٤٨٧ عضواً.

وفى سنة ١٨٩٤م اقترح جيمس دف براون فتح رفوف المكتبات أمام الجمهور بطريقة تدريجية وفعلاً كانت مكتبة كليريكنول فى لندن هى أول مكتبة عامة تفتح رفوفها للجمهور. وقد أثار هذا الإجراء جدلاً كبيراً بين أعضاء مهنة المكتبات ولم يصبح ظاهرة عامة إلا بعد جيل على الأقل.

وفى سنة ١٨٩٥م قدم ماك ألستر اقتراحاً باستصدار وثيقة ملكية للاتحاد وهى الوثيقة التى منحت له على يد الملكة فيكتوريا فى السابع عشر من فبراير سنة ١٨٩٨. وفى التاسع من مايو من نفس السنة قدم ماك ألستر خطاب جلال الملكة وبراءة الوثيقة التى تحمل الختم الكبير فى أول اجتماع للاتحاد فى هيئته الجديدة. وفى تلك الأثناء أيضاً فى سنة ١٨٩٥م تأسس اتحاد مساعدى أمناء المكتبات على نحو ما قدمت. وكان أول سكرتير فخرى له هو و.و. فورشن (لويشام). وكان اتحاد مساعدى أمناء المكتبات هذا رداً على إنشاء جمعية أمناء المكتبات العامة فى تلك السنة. ولم تكن تلك الجمعية بحال من الأحوال منافساً خطيراً للاتحاد الأم. ولم تلبث بعد قليل أن تحولت إلى مجرد جمعية اجتماعية. ولكن اتحاد الأمناء المساعدين كان يتطور من قوة إلى قوة ومن نصر إلى نصر حتى أصبح لسان حال أمناء المكتبات بدرجة أقل من الأمين الأول. وقد ظل هذا الاتحاد الأخير قوياً ناجحاً مستقلاً فى نشاطه وعمله حتى سنة ١٩٣٠م إلى أن اضطر إلى الارتباط بالاتحاد الأم للدفاع عن المصالح المشتركة فى سنوات الانهيار الاقتصادى السوداء. وقد سجل م. رامسدين تاريخ اتحاد الأمناء المساعدين فى كتاب له. ومن المعروف أن رامسدين هذا كان رئيس الاتحاد سنة ١٩٦٩.

وفى يناير سنة ١٨٩٦ تم تنقيح وتعديل دستور الاتحاد فى اجتماع عام خصص لهذا الغرض وهى نفس الجلسة التى اتفق فيها على حذف كلمتى المملكة المتحدة من اسم الاتحاد. وقد أتاح الدستور بصيغته الجديدة إنشاء اتحادات فرعية. وفى يوليه من تلك السنة أنشىء أول هذه الفروع فرع الشمال الغربى. كما تم فى نفس تلك السنة اختيار أول مجموعة من الزملاء الفخريين فى الاتحاد وهذا التكريم هو أقصى درجات التكريم والشرف التى يمنحها الاتحاد لمن يؤدى خدمات متميزة تؤدى إلى تحقيق أهداف الاتحاد.

وقد ضمت قائمة الزملاء الفخريين عدداً من المكتبيين خارج المملكة المتحدة من بينهم: ج. بين (تورنتو)؛ الكونت أوجو بالزانى (روما)؛ البروفيسور ألكسندر بلجيم (باريس)؛ جون شو بيللنجز؛ ر.ر. بوكر (نيويورك)، س.و. بروون؛ ب. ج. هورسين (كوبنهاجن)؛ اندروكارينجى؛ تشارلز كتر؛ ملفل ديوى؛ البروفيسور س. دزياتزكو (جوتنجن)؛ إس.إس. جرين (ووركستر ماساشوستس)؛ جوستن ونسور (كامبردج ـ ماساشوستس).

وقد عقد المؤتمر الدولى الثانى للمكتبيين سنة ١٨٩٧ تحت رئاسة جون لوبوك. وقد بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ٦٤١ عضواً يمثلون ١٤ دولة و٣١٣ مكتبة.

وفى أغسطس ١٨٩٨م استقال ج. ماك ألستر كسكرتير فخرى للاتحاد وتم اختياره زميلاً فخرياً. وقد عمل سكرتيراً فخرياً للاتحاد من سنة ١٨٨٧ وحتى سنة ١٨٩٢. والسكرتير الفخرى الأول بعد ذلك. وقد قال عنه خلفه فرانك باس فيما بعد:

«لقد كان ماك ألستر دائماً مليئاً بالحماس شغوفاً بالعمل فخوراً بالاتحاد حاملاً لشرفه حريصاً على تطوير كل أركانه محتقراً لكل من يقف فى سبيل التطور وكان من الطبيعى أن يكون له أعداء. وكانت استقالته نهاية فترة وبداية فترة. وعندما اخترناه فى السنوات الأخيرة رئيساً لنا كان ذلك شرفاً لنا جميعاً». وكان ماك ألستر رئيساً للاتحاد خلال فترة الحرب العالمية الأولى من سنة ١٩١٥ ـ ١٩١٨.

وكما أشرت فى النقطة السابقة كان تقدم الاتحاد فى العشرين سنة التى تلت بطيئاً

سواء من حيث عدد الأعضاء أو الدخول المالية. وكانت المصروفات تزيد على المداخيل فى معظم السنوات وعلى سبيل المثال ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٧، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤. وقد طالب الأعضاء فى المؤتمر بنشاط أكبر وفاعلية أعمق فى إدارة شئون الاتحاد. ولكن لم يكن هناك حل للمشكلة المزمنة مشكلة العضوية الصغيرة والعجز المالى، تلك المشكلة التى كانت تحول دون تنفيذ أى مشروعات كبيرة. وعلى سبيل المثال عجز الاتحاد عن تدبير مقر دائم يتكلف ثلاثين ألف جنية استرلينى خطط له فى سنة ١٩٠٣م. وقد كانت الخطة الموضوعة تتضمن مبنى يشتمل على قاعة محاضرات كبيرة، قاعة محاضرات صغيرة، ثمانية قاعات دراسية، مكتبة، متحف، ستة مكاتب إدارية وقاعات خدمة وحجرات للحرس. ولكن كما ذكرت فشلت الخطة لعجز الاتحاد عن تدبير المبالغ المطلوبة وكان على الاتحاد أن ينتظر ثلاثين سنة أخرى حتى يضع خطة جديدة وتتحقق أمانيه فى هذا الصدد. وفى مؤتمر نيوكاسيل سنة ١٩٠٤م اقترح ملفل ديوى أن يشترك اتحاد المكتبات البريطانية مع اتحاد المكتبات الأمريكية فى إعداد التقنين الأنجلو ـ الأمريكى للفهرسة. وقد تم الترحيب بحرارة بهذا المشروع ونشر التقنين المشترك هذا سنة ١٩٠٨م. وقد ظل التقنين المعتمد فى الفهرسة طوال نصف قرن إلى أن ظهرت التعديلات والتقانين الجديدة التى خرجت من بطنه.

وفى السنوات بين ١٩٠٤ ـ ١٩١٠م أعطى الاتحاد اهتماماً بالغاً لعملية الإعداد المهنى والتأهيل ومنح الشهادات وتراخيص مزاولة المهنة. كما بدأ الاتحاد نظام التعليم بالمراسلة لدعم الإعداد المهنى فى أقاليم المملكة فى العام ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥. وقد تم تنقيح مقررات التعليم والإعداد المهنى ومراجعتها مراجعة شاملة سنة ١٩٠٧. وفى سنة ١٩٠٨ قام أمين مكتبة نادى الإصلاح ـ الشاب الذى لم يكن تجاوز من العمر ستة وعشرين عاماً ـ و. ب ريدو بكتابة بحث رائع عن نظام الإعداد المهنى والتسجيل. وقد اقترح على الاتحاد «إنشاء سجل بأسماء الأشخاص القادرين على إدارة المكتبات». ويكون التسجيل مبنياً على ثلاثة معايير: النجاح فى الاختبارات المهنية؛ خبرة ثلاث سنوات على الأقل فى المكتبات؛ عضوية الاتحاد. وقد قادت هذه

الآراء إلى نظام التسجيل الذى تبناه اتحاد المكتبات اعتباراً من سبتمبر ١٩٠٩ وإنشاء سجل المكتبيين المرخصين سنة ١٩١٠.

والحقيقة أن النظام الجديد لتأهيل المكتبيين لم يلق قبولاً خارج بريطانيا إلا بعد ربع قرن تقريباً من العمل به، وهو النظام الذى تبنته دولة مثل استراليا وجنوب إفريقيا وغيرهما. وقد ظل الأساس الذى وضعه بريدو فى بحثه معمولاً به فى الإعداد المهنى لأمناء المكتبات فى بريطانيا ربما حتى سنة ١٩٨٠ حين انتشرت مدارس المكتبات الجامعية فى بريطانيا. ولقد انتشر فى تلك الفترة إنشاء المزيد من فروع الاتحاد وقد اجتذبت تلك الفروع المزيد من الأعضاء. وكان الاتحاد الأم يتباطأ فى إقرار لوائح تلك الفروع مما كان يخلق نوعاً من التذمر فيما بينها ومطالبتها إياه بمزيد من المرونة والديمقراطية فى إجراءاته؛ وقد تم الوصول فعلاً إلى اتفاق بهذا الصدد سنة ١٩١١. وفى نفس تلك الفترة تقريباً جرت محاولات ومفاوضات لإنشاء اتحاد فيدرالى موسع يضم إلى جانب اتحاد المكتبات، اتحاد الأمناء المساعدين والجمعية الببليوجرافية واتحاد المتاحف وغيرها؛ ولكن تلك المحاولات جميعاً باءت بالفشل. وفى سنة ١٩١٢ مات مؤسس الاتحاد إ. نيكولسون ومن الغريب أنه لم ينتخب رئيساً للاتحاد أبداً.

وفى سنة ١٩١٣ قدم توماس ليستر أمين المكتبة الوطنية فى أيرلندا، بحثاً عن تكشيف الدوريات العامة. وقد أدى ذلك إلى إعداد الكشاف الموضوعى للدوريات (الكشاف البريطانى للإنسانيات فيما بعد) سنة ١٩١٦. وكان الرجل الذى يقف خلف هذا المشروع هو إ. ويندهام ـ هولم الذى كان أمين مكتبة مكتب براءات الاختراع والذى لم يكتف بتحرير وإصدار السنة الأولى من الكشاف ولكنه كفل تمويل هذا المشروع بصفة شخصية ثم انتقل التمويل بعد ذلك إلى الاتحاد عن طريق منحة من مؤسسة كارينجى ـ المملكة المتحدة سنة ١٩١٨. وتطورت عمليات الإعداد المهنى والتسجيل جنباً إلى جنب. وفى سنة ١٩١٧ نشر الاتحاد تقريره الداخلى عن المكتبات التجارية والتكنولوجية. وقد اتبع هذا العمل بعمل آخر سنة ١٩١٨ وهو «القائمة المصنفة لمحتويات الدوريات الجارية وكشافات الإنتاج الفكرى فى العلوم

والتكنولوجيا والتجارة. وقد أنشأ كثير من المكتبات العامة أقساماً جديدة للتجارة والتكنولوجيا ومن الأمثلة على ذلك مكتبات جلاسجو ومانشستر وهو تطور فريد من نوعه أدى إلى التوسع فى تقديم هذه الخدمة المتخصصة. وقد ناضل الاتحاد مع مؤسسة كارنيجى المملكة المتحدة من أجل إلغاء الحد الأدنى على المكتبات العامة وهو بنس واحد لكل نسمة والذى كان يعوق التوسع المكتبى والخدمة المكتبية العامة. وقد كللت جهودها بالنجاح فى سنة ١٩١٩ وذلك عندما أقر قانون المكتبات العامة الجديد والذى خول المجالس المحلية إنشاء المكتبات العامة فى المناطق الريفية وهكذا استطاعت كل من انجلترا وويلز تغطية أراضيهما بالمكتبات العامة. وفى السنة التى تلت (١٩٢٠) استطاعت اسكتلندة إصدار قانون المكتبات العامة ورفعت قيمة الحد الأدنى للخدمة المكتبية إلى ثلاثة بنسات على الفرد.

وفى سنة ١٩١٩ قدمت مؤسسة كارنيجى المملكة المتحدة فى شهر مايو منحة قدرها ٧٥٠٠ جنية استرلينى تنفق على خمس سنوات كل سنة ١٥٠٠ جنية استرلينى وذلك لإنشاء مدرسة علم المكتبات فى جامعة لندن. وقد دعم ماك ألستر والاتحاد من جهة وجامعة لندن من جهة ثانية قيام هذه المدرسة. وفى شهر يوليه من نفس السنة حصل ماك ألستر على لقب فارس. وفى نفس هذه السنة عين الاتحاد أول سكرتير متفرغ مدفوع الأجر. وكان هذا السكرتير هو أمين المكتبة إرنست كوكبورن كايت وجاء أجره من منحة من مؤسسة كارنيجى المملكة المتحدة وللأسف لم يدم هذا التعيين لأطول من سنة ١٩٢٢ عندما استقال كايت من منصبه بسبب الاضطرابات المالية التى لحقت بالاتحاد مرة أخرى ولم يحل محله شخص آخر. وقد انخفض دخل الاتحاد. وقد اضطر الاتحاد إلى إخلاء مقره فى ستابلى هاوس وحتى سنة ١٩٢٨ اضطر أن يتخذ مقراً مؤقتاً له فى المكتبة العامة فى ديستمنستر فرع طريق قصر بكنجهام حيث لم يكن الاتحاد يدفع أجراً للمكان. وأصبحت الدورية (سجل اتحاد المكتبات) فصلية بعد أن كانت شهرية. ولعل إحدى نقاط الضوء فى وسط هذا الظلام هى قيام أروندل سيديل أمين مكتبة المتحف البريطانى برئاسة تحرير المجلة فى ثوبها الفصلى. وكانت المجلة من سنة ١٨٩٩ وحتى ١٩٠٣ يرأس تحريها هنرى

جوبى ولكن فى العشرين سنة التى تلت كانت لجنة المطبوعات فى الاتحاد. وقد تسببت هذه اللجنة فى عدم انتظام صدور المجلة كما ينبغى وأدت سياسة التحرير (أو عدم وجود سياسة للتحرير) إلى عدم وجود أية معايير مهنية فى هذه المجلة. وقد توفر اسيديل على تحرير المجلة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٣٥. وقد بلغت هذه الدورية قمة الكمال فى عهد اسيديل مما أكسبها قيمة كبيرة واحتراماً فى الداخل والخارج. وكذلك توفر اسيديل على تحرير (الكتاب السنوى فى المكتبات) منذ سنة ١٩٢٨ وحتى سنة ١٩٣٨، بنفس الكفاءة والمهارات.

وفى سنة ١٩٢٤ توفى هنرى ريتشارد تيدر وكان سكرتيراً فخرياً للاتحاد مع نيكلسون منذ إنشاء الاتحاد. كما كان أمين صندوق فخرياً من ١٨٨٩ وحتى ١٩٢٤ باستثناء سنة رئاسته للاتحاد سنة ١٨٩٧م. وفى السنة التالية توفى السير جون ماك ألستر سنة ١٩٢٥ وهو واحد من الفرسان الأصليين الذين ناضلوا من أجل إنشاء الاتحاد وتطويره خلال الخمسين سنة الأولى من إنشائه.

وفى سنة ١٩٢٧ حدثت ثلاثة أحداث كبيرة فى حياة الاتحاد **الأول**: الموافقة فى شهر يناير على تقرير اللجنة الخاصة لتطوير الاتحاد. وقد تضمن التقرير إنشاء الأقسام داخل الاتحاد للتعبير عن الرغبات الخاصة وكان أول قسمين: قسم المكتبات الجامعية والبحث وقسم مكتبات المقاطعات. **الحدث الثانى**: كان تقرير كينيون حول الخدمات المكتبية العامة وكان له تأثير كبير فى أنشطة الاتحاد والسلطات الحكومية فى مجال المكتبات العامة فى انجلترا وويلز لمدة جيل كامل على الأقل. **والحدث الثالث**: المؤتمر الدولى بمناسبة مرور خمسين سنة على الاتحاد والذى عقد فى أدنبره تحت رئاسة إيرل إلجين وكنكاردين. وقد حضر هذا المؤتمر ٨٢٣ عضواً كان من بينهم ١١٧ من خارج بريطانيا. من بين هؤلاء كان هناك ٦٩ عضواً من الولايات المتحدة وعلى رأسهم: كارل رودن رئيس اتحاد المكتبات الأمريكية؛ كارل ميلام سكرتير اتحاد المكتبات الأمريكية؛ ر.ر. بوكر أحد كبار مؤسسى اتحاد المكتبات الأمريكية ومحرر مجلة المكتبات والدكتور فرانك هيل (بروكلين)؛ والبروفيسور آندرو كوخ (جامعة ييل)؛ والدكتور هـ.هـ. مير (مكتبة الكونجرس)؛ وجورج أوتلى (شيكاغو). وكانت هناك بهذه المناسبة رسائل من الملك وكبير أساقفة كانتربرى ورئيس ديوان اللورد

ورئيس مجلس التعليم مما أسعد الحاضرين فى المؤتمر. وكان إسيديل هو محرر وقائع هذا المؤتمر.

ولقد كان هذا المؤتمر ناجحاً بكل المعايير وحقق إنجازات عظيمة من بينها الموافقة على تقرير المكتبات العامة؛ وإنشاء لجنة الببليوجرافيا والمكتبة الدولية التى أصبحت فيما بعد الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا).

ولم يكن هذا المؤتمر مجرد نهاية لنصف قرن من عمر الاتحاد ولكن أيضاً كان نقطة تحول فى تاريخ الاتحاد. وكما قال فرانك باسى السكرتير الفخرى للاتحاد عند عرض بحثه الشهير «لقد ولد الاتحاد منذ خمسين سنة مضت. وقد قضى طفولة ثمينة وعندما شب عن الطوق نال الهدية الملكية وهو الآن فى عنفوان العمر وهو يأمل فى مستقبل خال من مشاكل خبراء التأمين!!».

نهضة اتحاد المكتبات وتوسعه ١٩٢٨ - ١٩٤٥

فى سنة ١٩٢٨ قام مجلس الاتحاد بمحاولة حاسمة لتوحيد كل المكتبيين وكل المكتبات تحت مظلة الاتحاد. ولقد تم تنقيح كل اللوائح الداخلية تنقيحاً كاملاً كما تمت إعادة تنظيم الاتحاد بما يسمح بتوحيد جميع الجمعيات المكتبية. وقد أدى ذلك باتحاد الأمناء المساعدين إلى أن يصبح قسماً داخل اتحاد المكتبات وكذلك كثير من الجمعيات المستقلة مثل الاتحاد الاسكتلندى للمكتبات واتحاد شمال وسط البلاد إلى أن تصبح فروعاً إقليمية للاتحاد. وقد ساندت جهود التوحيد هذه مؤسسة كارينجى المملكة المتحدة وذلك عن طريق رصد منح خمس سنوية والمساعدة فى تعيين سكرتير متفرغ (جيى كيلنج) وإيجار مقر خاص بالاتحاد. وقد عين إرنست سافيدج سكرتيراً فخرياً للاتحاد عند وفاة فرانك باسى.

وفى سنة ١٩٢٩ قرر المجلس بناء على رأى سافيدج ضرورة التحاق الأمناء الراغبين فى دخول امتحانات التأهيل والترخيص بالاتحاد والحصول على العضوية. وقد آتت السياسة الجديدة ثمارها فارتفعت العضوية كما ذكرنا من ٨٩٧ عضواً سنة ١٩٢٨، إلى ٢٨٨٤ عضواً سنة ١٩٣٠ وفى سنة ١٩٤٠ كانت الزيادة وئيدة حتى

ارتفعت إلى ٦٣٥٧ عضواً. وقد أثرت الأزمة الاقتصادية التى حاقت بالعالم فى الثلاثينات فى نمو الاتحاد وعرقلت تقدمه إلا أنه لم ينتكس ولم يتراجع. وقد قدمت له مؤسسة كارينجى المملكة المتحدة منحة اشترى بها مقره فى تشوسر هاوس الذى ظل يصرف منه أموره طوال ٣٢ سنة.

وبعد استقالة جيى كيلنج بسبب مرضه سنة ١٩٣١ تم تعيين السكرتير المساعد ب. ويلسفورد سكرتيراً للاتحاد. وفى نفس السنة تم التوصل إلى اتفاق تراخيص المكتبات بعد معركة ضارية طيلة ثلاثين سنة، وكان هذا الاتفاق انتصاراً شخصياً للمكتبى الشهير و.إ. دوبلداى (هامستيد). ولقد أتاح هذا الاتفاق للمكتبات الحصول على خصم ١٠٪ على الكتب الجديدة حين تزيد مشترياتها على مائة جنية استرلينى فى السنة.

وفى سنة ١٩٣٣ تم تنقيح مقررات الاختبارات. وبمقتضى ذلك تم إعادة تنظيم نظام الاختبارات القديم ذى الشهادات القطاعية الست، وخرج منه نظام جديد للإعداد المهنى يقع فى ثلاث مراحل: ابتدائى - متوسط - نهائى. ويؤدى النجاح فى المرحلة المتوسطة إلى التسجيل فى سجل المكتبيين المرخصين.

ويؤدى النجاح فى المرحلة النهائية إلى الحصول على الزمالة. ولم يكن النظام الجديد ناجحاً وكان لابد من إجراء مراجعة شاملة وتنقيح أساسى له سنة ١٩٣٨ وحيث كان النظام الجديد قد هوجم بضراوة فى الاجتماع السنوى للاتحاد فى سكاربورو سنة ١٩٣٧. وقد أوصى المنقحون بإجراء مزيد من التنقيح له سنة ١٩٣٩، إلا أن الحرب الثانية عطلت تطويره إلى ما بعد سنة ١٩٤٦.

فى سنة ١٩٣٤م استقال سافيدج كسكرتير فخرى للاتحاد وخلفه فى هذا المنصب ليونيل ماكولفن. وفى يونيه من تلك السنة، أصدر مجلس الاتحاد كما سنرى فيما بعد سلسلة متواصلة من التوصيات لتعديل مرتبات أمناء المكتبات العامة. وقد عينت الآنسة هازل ميوز أول أمينة مكتبة لمكتبة الاتحاد ومساعدة لرئيس تحرير (سجل اتحاد المكتبات). وفى السنة التى تلت (١٩٣٥) قدمت مؤسسة روكفلر منحة قدرها ٣٥٢٥

جنيهاً استرلينياً لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات. وقد استقالت الآنسة هازل ميوز من أمانة المكتبة وحل محلها دينس. هنريك جونز فى هذا العمل وكان لقبه أمين المكتبة وأخصائى المعلومات. كما عين ف. كورنيل مكانها كمساعد لرئيس تحرير المجلة سنة ١٩٣٦.

وفى تلك الأثناء كان الراديو يستخدم لترويج الخدمات المكتبية فقدم ليونيل ماكولفن حديثاً إذاعياً عن المكتبات العامة سنة ١٩٣٦. كما قدم رئيس اتحاد المكتبات فى ذلك الوقت أرنست سافيدج أيضاً حديثاً إذاعياً من أدنبره موجهاً إلى اتحاد المكتبات الأمريكية الذى كان يعقد مؤتمره السنوى فى ريتشموند فيرجينيا وحيث كان ماكولفن يحضره ممثلاً عن اتحاد المكتبات البريطانية فى شهر مايو. وفى نفس تلك السنة اتخذت الترتيبات مع مؤسسة روكفلر للحصول على منحة لإجراء دراسة مسحية عن المكتبات فى بريطانيا. وقد اشترك فى هذه الدراسة فريق من المكتبيين من مختلف أنحاء المملكة قاموا بزيارة المكتبات المختلفة وكتبوا عنها كل فى نطاقه. ونشرت هذه الدراسة المستفيضة سنة ١٩٣٨.

وفى نفس سنة ١٩٣٦ أنشئت الجائزة المعروفة باسم «ميدالية كارنيجى» والتى تمنح كل سنة لكتاب قيم من كتب الأطفال المنشورة داخل المملكة المتحدة وعن موضوع بريطانى. ومنحت لأول مرة للكاتب آرثر رانسون عن كتابه «بريد الحمام الزاجل». وفى نفس السنة أيضاً وافق مجلس الاتحاد على إنشاء قسم المكتبات المدرسية فى شهر ديسمبر.

وفى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ حاول الاتحاد القيام بثلاثة مشروعات كبرى ولكنها جميعاً فشلت للأسف. **الأول:** رسم سياسة لمساعدة من الدولة وإشراف على المكتبات العامة وذلك بهدف التطوير السريع والمتوازن لهذا النوع من المكتبات ولكن المشروع فشل فى الحصول على التأييد المطلوب. **الثانى:** محاولة استصدار تشريع لتطوير الخدمة المكتبية سنة ١٩٣٨ ولكنها هى الأخرى باءت بالفشل لعدم حصولها على التأييد البرلمانى المطلوب. **الثالث:** وهو أتعسها جميعاً؛ وهو الاتفاق الذى حاول

الاتحاد منذ سنة ١٩٢٩م إبرامه مع اتحاد الأمناء المساعدين وقد رفض نهائياً سنة ١٩٣٩.

وقد تطلبت الحركة فى اتجاه تلك المشروعات استحداث لوائح جديدة وتعديل اللوائح القديمة، واستحداث قسم للطلبة وتمويل الإشراف على سجل المكتبيين والاختبارات من «الاجتماع السنوى» إلى لجنة جديدة عرفت باسم لجنة «السجل والاختبارات». وعلى الرغم من العلاقات السيئة مع اتحاد الأمناء المساعدين فقد اتخذ الاتحاد عندما شعر باقتراب الحرب العالمية الثانية خطوات إيجابية نحو ما عرف بمكتبات الطوارئ وفاعلية هذه المكتبات زمن الحرب وأهمية المكتبات العادية أيضاً فى هذا الاتجاه. وقد آتت تلك الخطوات أكلها مباشرة ذلك أنه بعد اندلاع الحرب فى سبتمبر ١٩٣٩م اعترفت وزارة الإعلام البريطانى بأهمية الخدمة المكتبية فى الحرب وكتبت تطلب المساعدة فى هذا الصدد.

لقد نشط الاتحاد للغاية منذ الأيام الأولى للحرب فى تنظيم الخدمات المكتبية للناس الذين تم إخلاؤهم من منازلهم كما تم تنظيم الخدمات المكتبية للقوات المسلحة الملكية سواء داخل المملكة المتحدة أو فى الخارج. وفى نفس الوقت أعطى كل الرعاية للمكتبيين الذين يدخلون إلى الخدمة العسكرية. وقد وضع الاتحاد جدولاً بالوظائف المحجوزة كما أعلن عن حاجته إلى عدد كبير من المكتبيين المؤهلين وذلك لسد الحاجة إلى الخدمة المكتبية المتوسعة فى ذلك الوقت وخاصة بالنسبة للمناطق التى مزقتها الحرب وشردت أهلها والمدن التى تم قصفها بضراوة خلال السنتين الأوليين للحرب.

وفى يولية سنة ١٩٤٠ تم تعليق الانتخابات السنوية لمجلس الإدارة. وفى شهر أكتوبر من نفس السنة تم استحداث «لجنة الطوارئ» فى الاتحاد وكانت تضم الرؤساء والمراقبين الفخريين للجان الدائمة فى الاتحاد. وهذه اللجنة كانت تقوم بأعمال مجلس الإدارة وسلطاته فيما عدا المسائل المتعلقة بالنظام العام كالبيع والشراء وتسجيل الزملاء. وقد استمرت لجنة الطوارئ تجتمع فى لندن حتى يوليه ١٩٤٥ تحت رئاسة تشارلز نوويل (مانشستر) رئيس مجلس الاتحاد. وقد أنجزت اللجنة كمية كبيرة من الأعمال خلال تلك السنوات. وقد تم ترحيل السكرتارية والعاملين فى الاتحاد إلى

كورنوول، أما المكاتب نفسها فقد اتخذت مقراً فى مكتبة لوسيستون العامة حتى أكتوبر ١٩٤٣ وذلك بدعوة من إدارة المكتبة. وباستثناء اختبارات ديسمبر ١٩٣٩ استمرت الاختبارات دون توقف خلال سنوات الحرب سواء فى الداخل أو الخارج بل وحتى داخل سجون ومعسكرات أسرى الحرب. وقد استمرت مجلة (سجل اتحاد المكتبات) واستمر توصيل أعدادها للأعضاء حتى هؤلاء المجندين فى جميع أنحاء العالم. وقد أصيب مقر الاتحاد فى تشوسر هاوس إصابة طفيفة فى قصف جوى سنة ١٩٤٠. وقد أصيبت المكتبة المركزية الوطنية فى المبنى الملحق إصابات بالغة فى إبريل ١٩٤١. وقد هددت النار المندلعة فى المبنى مقر تشوسر هاوس ولكن تم إنقاذ المقر بأعجوبة وقام بواب المبنى إرنست هورنزباى بالجهد الأكبر فى هذا الصدد فى الوقت المناسب.

ولعل من الجوانب السارة فى فترة الحرب هى فرصة الالتقاء بزملاء المهنة عبر البحار وخاصة من الولايات المتحدة والمناطق الواقعة تحت الحكم البريطانى الذين كانوا يعملون داخل المملكة المتحدة. وقد نظمت لهم زيارات للمكتبات كما كانوا يحضرون اجتماعات الاتحاد وفى سنة ١٩٤٣م اتخذت لجنة الطوارئ قراراً بوضع من شاء من هؤلاء المكتبيين الأجانب المقيمين على قائمة إرسال مجلة (سجل اتحاد المكتبات) لترسل إليهم أعداد المجلة تباعاً أثناء إقامتهم فى بريطانيا.

وفى ذروة الحرب قامت لجنة الطوارئ بتكليف ليونيل ماك كولفن بإعداد تقريرين: أحدهما عن زمن الحرب ومشاكل وصعوبات المكتبات العامة والثانى عن تطورات وتوقعات ما بعد الحرب. وقد نشر التقريران فى مطبوع واحد. وقد كتب على الغلاف أن التوصيات والآراء الواردة فيه تعبر عن رأى المؤلف ولا يلتزم مجلس الاتحاد بتنفيذها. ولكن بناء على ما ورد فى هذا المطبوع قام الاتحاد بتعيين «لجنة سياسة ما بعد الحرب» لكى تقدم تصورها هى عن مرحلة ما بعد الحرب وتم نشر هذا التصور فى أكتوبر سنة ١٩٤٣. وهناك مقالة رائعة كتبها فيليب هوايتمان عن ميلاد هذا التقرير والمقترحات الواردة فيه والمخاوف التى أثارتها بين أعضاء المهنة والآثار

التى خلفتها على المكتبات العامة سواء قبل أو بعد قانون المكتبات العامة والمتاحف لسنة ١٩٦٤.

الاتحاد يصبح اتحاداً مهنياً ١٩٤٦-

كانت الزيادة فى عضوية الاتحاد بعد الحرب طفيفة ٦١٥٠ عضواً سنة ١٩٤٦ فى مقابل ٦٣٥٧ عضواً سنة ١٩٤٠. ومن الناحية المالية كان الموقف مرضياً حيث يشير كشف الحساب إلى وجود فائض فى الميزانية مقداره ٥٠٠ جنيه استرلينى وكانت الميزانية آنذاك تدور حول ١٢٠٠٠ جنية استرلينى. وقد وقفت الاستثمارات عند ١٦٩٥٦ جنيهاً. وفى سنة ١٩٤٧ بدأ برنامج عمل جديد وتم ضبط عملية التوظيف فى مكاتب الاتحاد؛ كما نظمت حملة واسعة النطاق لزيادة العضوية وقد تم تعيين موظفين بالاتحاد خاصين بقضايا العضوية أحدهما هو د.د. بالمر والثانى هو ب. بالمر. ومع نهاية سنة ١٩٥٠ وقفت العضوية عند ١٠٤٣٣ عضواً. كانت تلك السنة من أعظم سنوات الاتحاد وكان النشاط الرئيسى فيها هو الاحتفال بمرور مائة سنة على صدور قانون المكتبات العامة (١٨٥٠). وقد تمت ملاحقة دوق أدنبره ليكون رئيساً للاتحاد كما تفضل الملك جورج السادس ليكون راعى الاتحاد. وفى تلك السنة بدأت الببليوجرافية الوطنية البريطانية بعد حملة كبيرة قادها الاتحاد بالاشتراك مع المتحف البريطانى واتحاد الناشرين واتحاد باعة الكتب ورابطة الكتاب الوطنى. كما ذهب وفد من الاتحاد إلى وزارة الخزانة للتفاوض حول إعفاء المكتبات المتنقلة من الضرائب على المبيعات؛ وكانت المفاوضات ناجحة وتم الإعفاء. وقد نشر كتابان عن الاتحاد بمناسبة الاحتفالات المئوية. وقد نشر كتاب عن معايير المكتبات العامة وأرسل إلى جميع المسئولين عن المكتبات العامة، ونشر كتاب «قرن من المكتبات العامة ١٨٥٠ - ١٩٥٠ ووزع على نطاق واسع. وقد عقد المؤتمر السنوى للاتحاد فى لندن فى شهر سبتمبر وكان تتويجاً للاحتفالات المئوية وكان أضخم مؤتمر عقده الاتحاد وقد حضره ما يربو على ١٢٠٠ عضو من بينهم ١٤٠ زائراً من أربعين دولة.

- وخلال تلك الفترة زاد عدد فروع الاتحاد من سبعة إلى أحد عشر بحيث غطت جميع المملكة المتحدة جغرافياً. وأمناء المكتبات الذين يعملون فى منطقة ما يصبحون

تلقائياً أعضاء فى الاتحاد الفرعى لتلك المنطقة ومن هنا زاد عدد أعضاء الفروع من ٤٤٣٠ عضواً إلى ٨٨٤٣ عضواً أى الضعف. وقد نشأ فى الاتحاد قسمان جديدان فى تلك الفترة قسم المكتبات الطبية سنة ١٩٤٨ وقسم المراجع والمكتبات المتخصصة سنة ١٩٥٠ وبذلك ارتفع عدد الأقسام من أربعة إلى ستة.

وقد استمرت العضوية فى ازدياد ملحوظ وقد غطت كل قطاعات المهنة؛ وفى نهاية ١٩٦٠ كان ١٣٠٣٣ عضوا وفى ١٩٧٣ بلغت ٢١٨٧٩ عضواً وفى تلك السنة كان توزيع الأعضاء على النحو التالى: أفراد ١٨٧٥٨ مراسلون (عبر البحار) أفراد أيضاً ١٩١٤، مؤسسات ٧٧٢، مؤسسات مراسلة ٤٣٥.

وفى مارس سنة ١٩٥٩م استقال ب. ويلسفورد من سكرتارية الاتحاد بعد ثلاثين عاماً من الخدمة واعترافاً بخدماته الفذة للاتحاد اختير «زميلاً فخرياً». وقد خلفه هـ. د. بارى وكان أول تكليف وجه له من قبل مجلس الاتحاد هو مراجعة تنظيم الاتحاد وبصفة خاصة تكوين المجلس وبنية اللجان وأسباب سخط بعض المؤسسات الأعضاء على سياسة الاتحاد فى إصلاح المكتبات العامة، ووضع تصور لما سيكون عليه الاتحاد مستقبلاً. وبعد استشارة الفروع والأقسام والمؤسسات الأعضاء تم إقرار التوصيات التى وضعها من جانب المجلس فى يونيه ١٩٦١ ثم وافق عليها أعضاء الاتحاد فى الاجتماع السنوى فى شهر سبتمبر.

وكانت النقطة الرئيسية فى مقترحات ويلسفورد هى التوصية بتحويل الاتحاد من مجرد هيئة تمثل المكتبيين والمكتبات على التساوى إلى منظمة مهنية تمثل بالدرجة الأولى اهتمامات أمناء المكتبات فى جميع قطاعات المهنة وتحقيق أهداف الاتحاد من خلال الأفراد والعضوية الفردية. وكانت التأثيرات الناتجة عن هذا التحول على العضوية:

١ ـ تقييد تصويت المؤسسات الأعضاء وتمثيلها فى مجلس الاتحاد.

٢ ـ بعد ٣١ من ديسمبر ١٩٦٦ أصبح للمكتبيين المرخصين وحدهم وكذلك الأعضاء الأفراد حق التصويت.

٣ ـ أصبح من حق الأعضاء الأفراد العاملين فى المكتبات الوطنية والجامعية والكليات والمكتبات الطبية انتخاب ستة أعضاء من بينهم للمجلس. وكذلك الأعضاء الأفراد من المكتبات المتخصصة أصبح لهم الحق فى اختيار ستة أعضاء يمثلونهم فى المجلس.

٤ ـ تم إلغاء المناصب الفخرية مثل السكرتير الفخرى، المستشار القانونى الفخرى والمحاسب الفخرى. . .

ومنذ ذلك الحين أصبح الاتحاد اتحاداً مهنياً يدافع عن المهنة وينطق بلسانها وكما سنرى فيما بعد وفى أكتوبر من سنة ١٩٦٥م انتقل الاتحاد من مقره فى تشوسر هاوس بعد ٢٣ سنة فيه إلى مقر جديد أعد خصيصاً له فى شارع ريدجمونت. وقد جاء المقر الجديد نتيجة مقايضة تمت بين الاتحاد وجامعة لندن حيث كانت الجامعة فى حاجة إلى تشوسر هاوس ومبنى المكتبة المركزية الوطنية وذلك لتطوير الحرم الجامعى ومن ثم قدم مبنى ريدجمونت على سبيل التبادل وكان مهندس التفاوض فى هذه الصفقة هو سكرتير الاتحاد بيرس ويلسفورد.

لقد كان لإعادة التنظيم سنة ١٩٦٢ آثار عديدة فقد زادت العضوية زيادة واسعة الخطى، كما وجدت كل الاهتمامات المكتبية مكاناً لها فى الاتحاد وذلك بتكوين جماعات ولجان جديدة تعكس تلك الاهتمامات (وقد أطلق على تلك الجماعات واللجان اسم «الأقسام» منذ ذلك الحين). وقد زاد عدد الأقسام من ستة أقسام فى سنة ١٩٦٠م إلى سبعة عشر قسماً فى سنة ١٩٧٠. وكانت الأقسام الأحد عشر الجديدة هى: المكتبات الفرعية والمكتبات المتنقلة، الفهرسة والتكشيف؛ كليات ومعاهد التربية؛ كليات التكنولوجيا والتعليم المستمر، القراء المعوقون ومرضى المستشفيات؛ المكتبات الصناعية؛ علم المكتبات الدولى والمقارن؛ تعليم علم المكتبات؛ تاريخ المكتبات؛ الكتب النادرة؛ التسجيلات الصوتية (الآن المواد السمعية والبصرية). وهذه الأقسام يتم تمويلها من الميزانية العامة للاتحاد. وكثير من هذه الأقسام تصدر الكتب والدوريات والنشرات.

تسجيل المكتبيين ونظام الاختبارات

لم تختلف مقررات الاختبارات بُعيْد الحرب في سنة ١٩٤٦ عن تلك التى كانت موجودة فى سنة ١٩٣٧ ـ والتى كان هناك عليها اعتراض شديد ـ اختلافاً كبيراً. وربما كان الاختلاف الوحيد تخفيف التركيز على موضوعات المكتبات العامة. ولذلك كان هناك تنقيح كبير لتلك المقررات فى سنة ١٩٥٠؛ وحتى هذا التنقيح لم يضع المقررات فى نصابها الصحيح المرجو. وكان نظام الاختبارات والتسجيل الجديد هذا يتم على مرحلتين: التسجيل لمدة عام واحد وتأدية الاختبارات ومن ثم الحصول على درجة العضوية؛ التسجيل لمدة عام ثان وتأدية الاختبارات النهائية ومن ثم الحصول على درجة الزمالة. وقد نظر إلى ذلك النظام على أنه تفصيل لأمناء المكتبات العامة وبالتالى فإنه لم يرض المكتبيين فى الأنواع الأخرى من المكتبات. وكان أمناء المكتبات الجامعية بالذات يريدون دراسات أكثر تقدماً على مستوى الدراسات العليا كما هو موجود فى الولايات المتحدة، بحيث يفى بمتطلبات العمل فى المكتبات الجامعية. ونظراً لهذا كله تم تشكيل لجنة فرعية تمثل كل أنواع المكتبات فى شهر مارس ١٩٥٧ وقد دخل فى هذه اللجنة أيضاً أساتذة علم المكتبات. وقد قدمت هذه اللجنة تقريراً كان له آثاره العميقة والبعيدة فى عملية الإعداد المهنى وقد وافق عليه أعضاء الاتحاد فى سنة ١٩٦١ ووضعت القواعد واللوائح الخاصة بالنظام الجديد فى موعد لاحق من نفس السنة. والتعديلات التى دخلت على النظام غيرت إلى حد كبير عملية «التسجيل» والحصول على درجة «العضوية» أصبح يتم بعد المرحلة الثانية وليس الأولى كما كان عليه الحال فى النظام السابق. وللحصول على درجة «الزمالة» كان يتطلب إعداد رسالة يقبلها الاتحاد بعد خمس سنوات على الأقل من الحصول على درجة «العضوية» وقيد هذه الرسالة. وقضى هذا النظام أيضاً بالنسبة لغير الحاصلين على مؤهل جامعى أن يدرسوا لمدة سنتين قبل الالتحاق بالمرحلة الأولى. أما بالنسبة للحاصلين على مؤهلات عالية فقد أعد لهم اختبار على مستوى مهنى عال مخصوص منذ سنة ١٩٦٤. ولم تأت سنة ١٩٧٢م إلا وكانت الاختبارات التأهيلية

هذه يقوم بها أعضاء هيئة التدريس فى مدارس علم المكتبات تحت إشراف الاتحاد ونيابة عنه. وعندما أدخل مجلس المؤهلات الأكاديمية الوطنية «الدرجات العلمية» فى مجال المكتبات تم ذلك بالتنسيق والترتيب مع مدارس المكتبات واتحاد المكتبات وبحيث يتم تحديد كبار الممتحنين عن طريق مدارس المكتبات بالتشاور والاتفاق مع اتحاد المكتبات. وقد ساعد هذا الأمر اتحاد المكتبات على إعفاء الطلاب النابهين من الاختبار النهائى للاتحاد ويسمح لهم بالقيد مباشرة فى سجل المكتبيين المرخصين بعد معادلة شهاداتهم. كما اتخذت ترتيبات مماثلة بالنسبة للطلاب الحاصلين على مقررات جامعية وافق عليها الاتحاد سواء فى مرحلة التخرج أو ما بعد التخرج.

ومن الواضح أن هذا النشاط فى عملية الإعداد المهنى لأمناء المكتبات فى بريطانيا بعد الحرب الثانية قد أدى إلى زيادة واضحة فى أعداد المكتبيين المرخصين على النحو الذى تكشف عنه الأرقام الآتية:

المكتبيو ن المرخصون

	١٩٤٧	١٩٥٧	١٩٦٧	١٩٧٢
الزمالة	١٠٦٩	١٥١٨	١٩٩٠	٢٠١٤
العضوية	١٥٤٨	٣١٨٩	٦٠٦٦	١٠٩٧٤
المجموع	٢٦١٧	٤٧٠٧	٨٠٥٦	١٢٩٨٨

ومن الجدير بالذكر أن تقرير ماك كولفن سابق الذكر ومقترحات ما بعد الحرب التى رسمها الاتحاد، قد أوصت بإنشاء المزيد من مدارس المكتبات النظامية؛ فقد كانت هناك حاجة ماسة إلى التوسع فى الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وخاصة بالنسبة لهؤلاء الذين تم تسريحهم بعد الحرب من القوات المسلحة والمدرسة الوحيدة النظامية التى كانت قائمة: مدرسة المكتبات فى جامعة لندن آنذاك «لم تستطع استيعاب هذا الغزو». وقد قام مجلس الاتحاد بإجراء اتصالات ومفاوضات لإنشاء خمس مدارس

فى كليات: جلاسجو، ليدز، لندن، لفبرا، مانشستر، وذلك سنة ١٩٤٦. وقد تلقى طلاب المكتبات منحاً دراسية من السلطات التعليمية المحلية. وفى فترات مختلفة بعد هذا التاريخ تم افتتاح المزيد من مدارس المكتبات حتى غدا عددها ١٥ مدرسة فى منتصف السبعينات: خمس منها تتبع جامعات، وتسع فى المعاهد الصناعية وكلية المكتبات الفريد فى أبرستوث فى ويلز (تحولت إلى قسم فى منتصف التسعينات وإن احتفظت بنفس الاسم شكلاً). وفى أوائل التسعينات زاد عدد مدارس المكتبات مدرسة ليصبح عددها ١٦ مدرسة. ومن الجدير بالذكر أنه لم يأت منتصف الثمانينات حتى حسمت مدارس المكتبات قضية التأهيل ومنح الشهادات وأصبحت هذه المدارس تقوم بكل شيء: وضع المقررات والتدريس ومنح الشهادات سواء على مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو على مستوى الدبلوم العالى أو الماجستير والدكتوراه. وتوقف نظام الترخيص أو كاد منذ سنة ١٩٨٥ وتوقف نظام الاختبارات وإن كان الاتحاد ما يزال يمارس عمليات التعليم المستمر والتدريب ويحتفظ بسجل المكتبيين المرخصين على مستوى العضوية والزمالة.

التنظيم الإدارى للاتحاد

يدير الاتحاد مجلس يتألف من ستين عضواً. وهذا المجلس مسئول عن إدارة كل الأمور التى تمس المكتبات والمكتبيين. وهو الذى يعين كل **اللجان التنفيذية واللجان الدائمة** لتنفيذ الأنشطة التى يخطط لها. والمجلس هو الذى ينظم المؤتمرات السنوية للاتحاد والتى يلتقى فيها الأعضاء ويطرحون هموم المهنة ويناقشونها. والمجلس يعقد اجتماعاته السنوية خلال انعقاد المؤتمرات السنوية.

وينقسم الاتحاد بأشكال مختلفة من التقسيم حتى يسهل تنفيذ العمل وبكفاءة ورغم أن المملكة المتحدة هى دولة صغيرة المساحة إلا أنها قد قسمت جغرافياً إلى ١٢ منطقة إقليمية تعرف بالفروع والعضو القاطن فى منطقة تلقائياً يصبح عضواً فى فرع الاتحاد الذى يغطى تلك المنطقة. وكل فرع هو اتحاد قائم بذاته فى تلك المنطقة ويدار بواسطة لجنة منتخبة ويمول بمنحة مالية من الاتحاد الأم تقدر على أساس حجم العضوية فى ذلك الفرع. وبعض هذه الفروع ينظم مؤتمرات وندوات وينشر «نشرات إخبارية»

خاصة به. ويتم التنسيق بين أنشطة الفروع عن طريق لجان تنتخب سنوياً لهذا الغرض. وكل فرع له ممثل فى **مجلس اتحاد المكتبات** وهذا الممثل ينتخب لمدة ثلاث سنوات. وينقسم الاتحاد الأم والاتحادات الفروع فى نفس الوقت إلى جماعات/ أقسام تقوم كل منها بالعمل فى مجال واحد محدد. وبلغ عدد هذه الجماعات/ الأقسام فى الوقت الحاضر نحو ١٥ جماعة/ قسم ويدير كل جماعة لجنة منتخبة من بين أعضائها. ويستطيع عضو الاتحاد عند التقدم لعضوية الاتحاد أن يحدد جماعتين للالتحاق بهما دون رسوم إضافية. ولكن عضوية أية جماعة زيادة عن الاثنتين يدفع لعضويتها رسوم قدرها سبعة شلنات و٦ بنسات (السبعينات). وبعض هذه الجماعات لها فروع أيضاً فى الأقاليم كما أسلفت وعضويتها آلية بالنسبة للأعضاء فى الجماعة الأم. وأياً كانت الجماعة فإن لكل منها أهداف محددة وقاطعة والتى لا ينبغى أن تختلط مع غيرها. ولكن بالطبع يحدث تداخل أحياناً وعلى سبيل المثال مع اتحاد الأمناء المساعدين، ذلك الاتحاد الذى بدأ فى الثالث من يوليه ١٨٩٥م بهدف «توحيد جهود مساعدى أمناء المكتبات» وكان اسمه فى البداية «**اتحاد مساعدى المكتبات**» وكان اتحاداً مستقلاً بعيداً عن اتحاد المكتبات فى المملكة المتحدة ولكنه غير اسمه فيما بعد إلى «**اتحاد الأمناء المساعدين**» وأصبح جماعة من جماعات اتحاد المكتبات ومن ثم لم تعد له استقلاليته وإن لم يفقد الهدف الأصلى الذى قام من أجله. كذلك فإن بعض الجماعات الأخرى بحكم نشاطاتها حققت مكانة خاصة بها بعيداً عن الاتحاد الأم ليس فقط على المستوى الوطنى ولكن أيضاً على المستوى الدولى. ومن الأمثلة على ذلك المؤتمر الدولى للمكتبات الطبية الذى عقد فى لندن سنة ١٩٥٣.

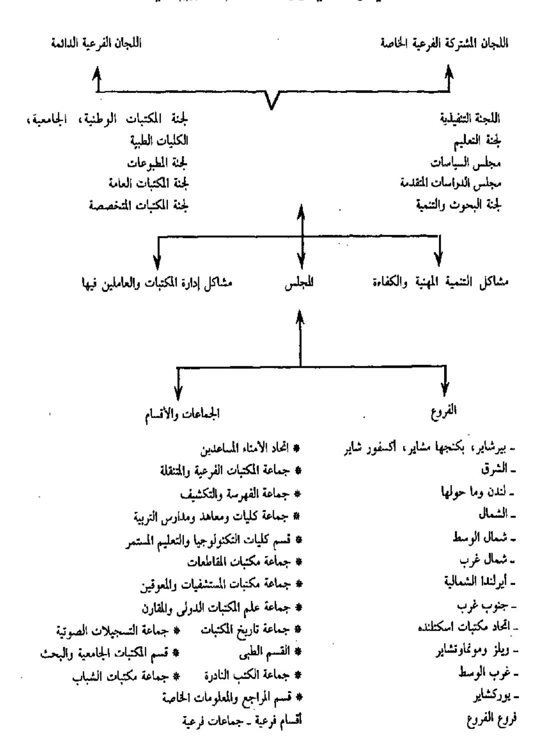
فروع الاتحاد وأقسامه (جماعاته)

ترجع نشأة فروع اتحاد المكتبات إلى سنة ١٨٩٦ عندما خرج إلى الوجود فرع الشمال الغربى وتلاه بعد ذلك فروع أخرى على أساس جغرافى بنى معظمها على أساس المدن مثل بريستول، برمنجهام وهما أكبر الفروع، لندن والمقاطعات وقد نشأ سنة ١٩٢٣. وقد أنشىء اتحاد المكتبات الاسكتلندى ١٩٠٨م وانضم إلى اتحاد

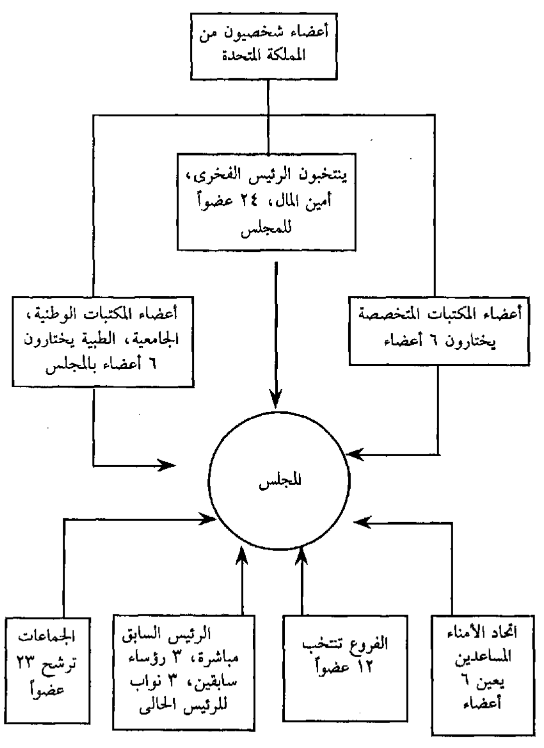
المكتبات البريطانية كفرع له سنة ١٩٣١. ومع إنشاء فرعى يوركشاير والجنوب الغربى سنة ١٩٤٩ تمت تغطية كل أنحاء المملكة المتحدة بالفروع. ويغطى ويلز اتحاد مكتبات ويلز فرع الاتحاد كما يغطى إيرلندا الشمالية فرعى أيرلندا الشمالية. وكما أسلفت فى العرض التاريخى فإن أعضاء اتحاد المكتبات البريطانية القاطنين فى منطقة معينة يصبحون أعضاء فى فرع هذه المنطقة بطريقة تلقائية. ومن المؤكد أن الفرع يكرر الاتحاد الأم ولكن على نطاقه الجغرافى فهو ينظم مؤتمره الإقليمى، الدورات التدريبية والمدارس الصيفية وله اجتماعاته الخاصة وينشر مطبوعاته الدورية وغير الدورية وينشر وقائع أعماله بل والفهارس الموحدة بالكتب والقوائم الموحدة بالدوريات. وهناك اليوم ١٢ فرعاً للاتحاد لكل منها ممثل منتخب فى مجلس إدارة الاتحاد الأم.

كذلك يمكن تتبع تاريخ أقسام (جماعات الاهتمامات الخاصة) فى الاتحاد منذ سنة ١٨٩٥م حين أسس اتحاد الأمناء المساعدين ولكنه كان خارج الاتحاد الأم لعدة عقود قبل أن يندمج فى الاتحاد الأم سنة ١٩٣٠ ويصبح قسماً من أقسامه وذلك بعد أن أنشأ الاتحاد أقساماً للمكتبات الجامعية والبحث ومكتبات المقاطعات. وبعد سنة ١٩٤٥م قام الاتحاد بمحاولات عديدة لاجتذاب جميع أنوع المكتبات داخل الاتحاد وإنشاء أقسام لها. وكذلك تسارع إنشاء الأقسام بعد هذا التاريخ مثل قسم مكتبات الشباب، قسم المكتبات الطبية، قسم مكتبات المراجع والمكتبات المتخصصة وغيرها. وفى سنة ١٩٦٢ وبعد أن قدم بارى مقترحاته وخطته بخصوص إعادة تنظيم الاتحاد أعيدت تسمية الأقسام باسم (الجماعات) وبعد ١٩٦٢ حدث توسع كبير فى إنشاء هذه الجماعات: مكتبات المستشفيات والقراء المعوقون، تاريخ المكتبات، الفهرسة والتكشيف، الكتب النادرة، علم المكتبات الدولى. واستمر إنشاء هذه الجماعات حتى الآن فى نهاية القرن العشرين حتى بلغ عددها ثلاثاً وعشرين جماعة. والجماعات كالفروع لها نشاطات عديدة مثل نشر الدوريات والمطبوعات غير الدورية مثل: مجلة المكتبات العامة؛ تاريخ المكتبات؛ مجلة مكتبات الشباب كما تتوفر هذه الجماعات على تنظيم المؤتمرات والاجتماعات فى كل أنحاء البلاد. ومنذ سنة ١٩٨٨م أصبح لكل جماعة ممثل فى مجلس الاتحاد على نحو ما هو معمول به أيضاً فى الفروع.

الهيكل التنظيمى لاتحاد المكتبات البريطانية



تشكيل مجلس اتحاد المكتبات البريطانية



أنشطة اتحاد المكتبات البريطانية

جهود الاتحاد فى تطوير المكتبات العامة

يقوم الاتحاد بتطوير تشريعات المكتبات العامة والعمل على تنميتها وتوسيع نطاقها، إذ لم يكد يمضى على إنشاء الاتحاد ثلاثة عشر عاماً حتى سعى مجلس الاتحاد وأعضاؤه إلى استصدار تشريع خاص بالمكتبات العامة وصدر هذا القانون سنة ١٨٩٢ وكان تجميعاً وتنقيحاً وتجسيداً لكل ما سبقه من قوانين ومايزال الأداة التشريعية الأساسية للمكتبات العامة فى بريطانيا. وهذا القانون فى مضمونه وشكله إنما يجسد روح اتحاد المكتبات وفاعليته. وقد سعى الاتحاد فى الفترة منذ ١٨٩٠ وحتى ١٩١٩م إلى إلغاء حد البنس الشهير. ويعمل الاتحاد بصفة مستمرة على تعديل وتنقيح وتطوير تشريعات المكتبات العامة فى بريطانيا.

ولا يقتصر جهد الاتحاد على التشريع وحده فى مجال المكتبات العامة ولكنه يسعى أيضاً إلى تطوير المكتبات العامة نفسها وبسطها وتوسيع نطاقها على كافة المستويات والمناطق. وبناء على طلب من العديد من المكتبات العامة تم تعديل بعض الفقرات فى قانون المكتبات العامة والمتاحف سنة ١٩٦٤ بالاتفاق مع وزارة التعليم والعلوم. وقد تم بعد ذلك تعديل اللوائح الداخلية لتلك المكتبات.

وفى سنة ١٩٦٩ وقع اتفاق بين الاتحاد ممثلاً فى مجلسه وبين المسئولين فى قسم الكتب المطبوعة فى مكتبة المتحف البريطانى وذلك لتحقيق مزيد من التعاون بين المتحف والمكتبات العامة. كما وقعت اتفاقيات أخرى طويلة المدى تتعلق بتنظيم الخدمة المرجعية فى المبنى الجديد لمكتبة المتحف (المكتبة البريطانية) ومكتبة الإعارة المركزية.

كذلك يبذل الاتحاد جهوداً غير عادية فى تطوير الخدمات المكتبية العامة للفئات الخاصة من المواطنين كالأطفال والشباب والمعوقين والمرضى.. وقد أشار تقرير كروذر وتقرير ألبر ـ مارل إلى انصراف كثير من الشباب عن استخدام المكتبات بعد انقطاعهم عن الدراسة بالمدارس. ومن هنا قام مجلس الاتحاد بدعوة الاتحاد الوطنى

لقادة ومنظمات الشباب لمناقشة هذه الظاهرة وذلك فى نوفمبر سنة ١٩٦١ ثم خصصت لهذا الموضوع جلسة طويلة فى المؤتمر السنوى للاتحاد سنة ١٩٦٢. وفى سنة ١٩٦٣ ونتيجة للمناقشات التى دارت فى ذلك المؤتمر، دعيت أفرع الاتحاد فى الأقاليم إلى عقد كثير من اللقاءات والمؤتمرات مع منظمات الشباب المحلية وقادتهم لمناقشة تحسين الخدمات المكتبية للشباب فى مناطقهم. وتوفر الاتحاد بعد ذلك على نشر كتيبات تتضمن واجبات ومسئوليات وقواعد العمل مع الأطفال والشباب فى مكتبات تلك المناطق بل أوضاع ومؤهلات الأمناء الذين يعملون فى هذا القطاع.

جهود الاتحاد فى تطوير المكتبات الأكاديمية

كان اتحاد المكتبات البريطانية منذ نشأته على قناعة تامة بأن تطوير التعليم العالى وتوسيع نطاقه يوسع حتماً من الحاجة إلى المكتبات بكل أنواعها وعلى رأسها المكتبات الأكاديمية. وقد نجح الاتحاد فى لفت نظر الدولة إلى احتياجات الطلاب الجامعيين من المكتبات. وكثيراً ما قام قسم المكتبات الجامعية والبحثية بالاتحاد بجهود كبيرة فى سبيل تطوير تلك المكتبات. وعندما وضع تقرر بارى (تقرير لجنة المكتبات الجامعية والبحثية) فى يناير ١٩٦٩ قام وفد من مجلس الاتحاد بمقابلة نائب رئيس وسكرتير عام صندوق المنح الجامعية لمناقشة أسلوب تعاون الاتحاد مع الصندوق فى تنفيذ التوصيات التى وردت فى التقرير بخصوص تطور المكتبات الجامعية والبحثية. ورغم أن الوفد لم ينجح فى إقناع الصندوق بتنفيذ كل التوصيات إلا أنه استطاع الحصول على وعود ومبالغ كبيرة لتطوير المكتبات الجامعية.

وقد قام الاتحاد من حين لآخر بدراسة أوضاع مكتبات كليات التربية وذلك منذ عام ١٩٦١ ولكن كل الدراسات التى قام بها كشفت عن أن تلك المكتبات ما تزال دون المستوى المطلوب ولم تحقق المعايير التى وضعها الاتحاد سنة ١٩٦١ لهذا النوع من المكتبات. وقد أعاد الاتحاد تنقيح معايير مكتبات كليات التربية ونشرها بالاشتراك مع اتحاد مدرسى كليات وأقسام التربية سنة ١٩٦٧. وفى سنة ١٩٦٨ كان الاتحاد قد قام بالدراسة الرابعة لمكتبات كليات التربية ولكن الدراسة أسفرت مرة أخرى عن أن هذه المكتبات لا تفى بالحد الأدنى من معايير ١٩٦٧م التى وضعت سنة ١٩٦٧.

ورغم أن الدراسة الخامسة سنة ١٩٦٩م قد كشفت عن بعض التحسن فى أوضاع تلك المكتبات إلا أنها ما تزال دون المعايير وتحتاج إلى المزيد من الجهد لكى تفى بتلك المتطلبات. وما يزال الاتحاد يجاهد من أجل أوضاع أفضل للمكتبات الجامعية ومكتبات الكليات.

جهود الاتحاد فى سبيل تطوير المكتبات المتخصصة

يحرص اتحاد المكتبات البريطانية كل الحرص على أن يكون له أيضاً يد فى تطوير المكتبات المتخصصة شأنها فى ذلك شأن معظم أنواع المكتبات الأخرى. وفى سنة ١٩٦٦ بعث الاتحاد بكتيب إلى الهيئات الصناعية والتجارية فى بريطانيا يشدد فيها على أهمية تعيين أمناء مكتبات مؤهلين مهنياً فى مكتباتها. وكان لهذا الكتيب أثره الكبير فى جميع أرجاء المملكة المتحدة والخارج. ومن جهة ثانية كان الاتحاد وما يزال يمد يد العون والمساعدة لتلك الهيئات لمساعدتها فى تطوير مكتباتها أو إنشاء تلك المكتبات أصلاً، وفى تعيين أمناء مكتبات مؤهلين فيها.

وفى سنة ١٩٦١م قام مندوبون من اتحاد المكتبات بالالتقاء مع أعضاء من لجنة المكتبات فى اتحاد الهيئات البلدية وذلك لمناقشة السبل الكفيلة للنهوض بالخدمات المكتبية فى المستشفيات. وفى هذا الاجتماع تم إقرار عدد من المبادئ والأسس التى يتم بمقتضاها تطوير الخدمات المكتبية فى المستشفيات. وقد وزع كتيب بهذا المعنى تضمن وجهات نظر الاتحادين على كل المستشفيات والهيئات المعنية. ونتيجة لذلك أيضاً قام اتحاد المكتبات البريطانية فى سنة ١٩٦٥ بوضع ونشر مجموعة من المعايير خاصة بالعمل فى مكتبات المستشفيات. وفى سنة ١٩٦٩م قام وفد من مجلس الاتحاد بالالتقاء مع المسئولين فى وزارة الصحة وقدم لهم مشروعاً موسعاً لتطوير وتنظيم مكتبات المستشفيات والخدمات المكتبية بها سواء للعاملين أو المرضى.

وفى هذا الصدد أيضاً لا يفتأ الاتحاد يضع المواصفات والمعايير الخاصة بطبع ونشر لكتب الخاصة بضعاف البصر.

جهود الاتحاد فى الإعداد المهنى والاختبارات

بعد نحو عقد من قيام اتحاد المكتبات البريطانية وجد الاتحاد نفسه مسئولاً عن الارتقاء بالمستوى المهنى للعاملين في المكتبات البريطانية ورعاية العمل فى المكتبات ولذلك بدأ فى سنة ١٨٨٥م فى إدخال نظام الاختبارات. وهذا النظام كما نعرف يقضى بأن يقوم العاملون فى المكتبات بتأدية سلسلة من الامتحانات أمام الاتحاد لكى يكون الواحد منهم مؤهلاً ويعترف به كمكتبى مهنى ويمنح شهادة بذلك (ترخيص) ويسمى الواحد منهم (أمين مكتبة مرخص). وفى سنة ١٨٩٨م نظم الاتحاد أول سلسلة من المحاضرات فى مجال علم المكتبات وذلك لإعداد الراغبين للتقدم لامتحانات الترخيص. وفى سنة ١٩٠٤م كانت هناك أعداد متزايدة من الراغبين فى الالتحاق بتلك البرامج فى جميع أنحاء المملكة والخارج ومن ثم تم التوسع فيها عن طريق المراسلة والتعليم بالبريد. وفى سنة ١٩٠٩ وضع الاتحاد نظاماً خاصاً للتسجيل فى هذه البرامج. ومن المعروف أنه حتى نهاية السبعينيات كان الاتحاد هو المسئول الوحيد عن تأهيل المكتبين والترخيص لهم فى مزاولة المهنة وحتى عندما نشأت كلية لندن للمكتبات والأرشيف سنة ١٩١٩ ودخلت فى صراع مع الاتحاد كانت وظيفتها فقط إعداد الداخلين إليها لامتحانات الاتحاد وأقسام وكليات المكتبات الأخرى التى نشأت تباعاً بعد ذلك حتى فى النصف الثانى من القرن العشرين ظلت وظيفتها حتى نهاية الستينات تعمل فقط لإعداد المكتبيين لدخول امتحانات اتحاد المكتبات البريطانية حيث كان هو الذى يضع المقررات والكتب ويعقد الامتحانات لمن يريد أن يكون «أمين مكتبة مرخص». ولكن ربع القرن الأخير من قرننا العشرين شهد تحولاً هاماً فى هذا السبيل، حيث أصبحت أقسام وكليات المكتبات فى الجامعات البريطانية هى المسئولة عن الإعداد المهنى للعاملين فى حقل المكتبات والمعلومات وتقلص دور الاتحاد فى هذا ولكنه ما يزال المسئول فى الترخيص لتلك الأقسام والكليات وتقييمها. ولعله من نافلة القول أن نذكر بأن نظام الترخيص هذا الذى ابتدعه اتحاد المكتبات البريطانية قد احتذته بعض الدول التى كانت خاضعة للتاج البريطانى مثل استراليا، جنوب أفريقيا. ولهذا حديث آخر فى موضع آخر من دائرة المعارف هذه.

لقد بدأ الاتحاد بالتدريج فى السماح لبعض أقسام وكليات المكتبات فى بريطانيا بمنح الدرجات العلمية ولكن كما قلت بعد موافقة الاتحاد على المقررات وتوصيفها وإجراءات التعليم ونوعيته وطرق الاختبارات ومنح الشهادات وبطبيعة الحال بعد تقييم أعضاء هيئة التدريس والمعامل والمكتبات الخاصة بتلك الأقسام والكليات. . . ويقوم الاتحاد من حين لآخر بنشر سياسات وقواعد ومعايير «تعليم علوم المكتبات والمعلومات» كما يقوم بنشر أدلة بمدارس المكتبات المعترف بها والمسموح لها بمنح الشهادات العلمية. وتحفل دورية الاتحاد المعروفة باسم (سجل اتحاد المكتبات) بمثل هذه الأساسيات والمعايير وخاصة عدد أغسطس من السنة (أغسطس ١٩٦٤، أغسطس ١٩٦٨ علـى سبيل المثـال)؛ ويتابـع الاتحـاد مـدارس المكتبات فـى بريطانيـا حتـى لا تتخلف عن المعايير المرعية.

ويحتفظ الاتحاد بسجل كامل بالمكتبيين المرخصين سواء على مستوى **الزمالة** أو على مستوى **العضوية**. والعينة الآتية من عقد الستينات تكشف عن عدد المسجلين فى هذا السجل على المستويين؛ علما بأن مستوى الزمالة أرقى وأعلى من مستوى الدرجة الأولى:ـ

السنة	العضوية	الزمالة	المجموع
١٩٦٠	٣٨١٣	١٦٤٩	٥٤٦٢
١٩٦١	٤١٠٦	١٦٩٤	٥٨٠٠
١٩٦٢	٤٣٢٨	١٧٣٨	٦٠٦٦
١٩٦٣	٤٧٩٧	١٧٨٦	٦٥٨٣
١٩٦٤	٥١٧٣	١٨٤٣	٧٠١٦
١٩٦٥	٥٢٧٥	١٨٩٨	٧١٧٣
١٩٦٦	٥٦٥٢	١٩٤٩	٧٦٠١
١٩٦٧	٦٠٦٦	١٩٩٠	٨٠٥٦
١٩٦٨	٦٧٧٢	٢٠٣٨	٨٨١٠
١٩٦٩	٧٧١٩	٢٠٤٧	٩٧٦٦

ولابد من القول أن نظام الترخيص هذا كان نظاماً قوياً وكان يؤخذ على محمل الجد وقد حقق لأمناء المكتبات البريطانيين مكانة سامية بين أمناء المكتبات فى العالم. وقد أقبل أمناء المكتبات عليه سنة بعد سنة على النحو الذى تكشف عنه العينة السابقة. وقد مكن هذا النظام أمناء المكتبات البريطانية أن يجوبوا أنحاء العالم يعملون فى مكتباتها ويطورونها.

جهود الاتحاد فى تحسين الأجور وأوضاع العمل

يقوم الاتحاد بين حين وآخر بنشر جداول الأجور والمرتبات التى يراها مناسبة لأمناء المكتبات ويوصى المكتبات المختلفة بالعمل على تطبيقها قدر الإمكان. وتوجد فى الاتحاد آلية للتفاوض من أجل مرتبات وأوضاع العاملين فى المكتبات العامة والحكومية. وفى نفس الوقت يقوم قسم المكتبات الجامعية والبحثية نيابة عن مجلس الاتحاد بالتفاوض من أجل تحسين المرتبات مع السلطات الجامعية فى كل جامعة. وكانت المفاوضات تنجح أحياناً ويحصل الاتحاد على مكاسب مالية حقيقية لأمناء المكتبات الجامعية، وكانت تفشل أو تتجمد أحياناً أخرى. وما يسعى إليه الاتحاد حقيقة هو إيجاد نوع من التوحيد فى المرتبات للوظيفة الواحدة داخل المكتبات الجامعية فى كل أنحاء المملكة حيث يوجد تفاوت كبير فى هذا الصدد.

وفى سنة ١٩٥٩ جرت مشاورات متبادلة بين الاتحاد من جهة واتحاد المعاهد الفنية واتحاد عمداء المعاهد الفنية، تم على أثرها إبرام اتفاق توصيف وجدولة مرتبات العاملين فى مكتبات المعاهد الفنية. ويشعر أمناء المكتبات البريطانيون أن أوضاع العاملين فى المكتبات وجداول مرتباتهم قد نالها تطوير وتحسين كبير وإن كان تدريجياً منذ سنة ١٩٥٢ فصاعداً.

وعلى صعيد المكتبات العامة حدث أيضاً تطور تدريجى فى مرتبات العاملين بها بعد الاتفاق الذى عقد مع المجلس القومى المشترك للسلطات المحلية والخدمات الكتابية فى يناير ١٩٦٥ والذى بمقتضاه تشكلت لجنة عمل دائمة للنظر فى تطويره بين حين وآخر. ومن المعروف أن هذه اللجنة قد وضعت سنة ١٩٦٦ جداول أجور جديدة تماماً أقرها المجلس القومى المشترك، تلك الجداول التى جرى تنفيذها اعتباراً من ١٩٦٩.

ويقوم مجلس الاتحاد بصفة دورية بالتفاوض مع صندوق دعم الجامعات حول جداول المرتبات والأجور وتحسين أوضاع العاملين فى المكتبات الجامعية.

العلاقات العامة فى اتحاد المكتبات البريطانية

يعتقد اتحاد المكتبات البريطانية أن الدفاع عن مصالح المكتبات البريطانية والمكتبيين البريطانيين يحتاج إلى سياسة علاقات عامة قوية وفعالة. ولذلك قام مجلس الاتحاد سنة ١٩٥٩ بتعيين أول مستشار علاقات عامة بالاتحاد، يعمل فى هذا الصدد غير متفرغ. وفى سنة ١٩٦١ تم تحويل الوظيفة إلى تفرغ كامل وتم تعيين أخصائى جديد تحت مسمى وظيفى (خبير الصحافة والعلاقات العامة) باتحاد المكتبات البريطانية. وقد وضع برنامج واسع لعمل الدعاية والإعلان والترويج اللازم لأنشطة الاتحاد على وجه العموم وفى المناسبات المختلفة على وجه الخصوص. وكانت نتائج ذلك ملموسة فى اهتمام الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى بقضايا المكتبات والمكتبيين فى بريطانيا. وقد اتخذ الاتحاد خطاً إعلامياً محدداً هو الإعلام عن المكتبيين أكثر من الإعلام عن المكتبات. ويقوم الاتحاد من حين لآخر بتنظيم معارض عن جوانب مختلفة من العمل المكتبى.

العلاقات الدولية لاتحاد المكتبات البريطانية

من الطبيعى أن تكون للاتحاد علاقات وارتباطات دولية حيث أنه ثانى أقدم اتحادين فى العالم. ومن ثم فإن للاتحاد ممثلين فى الاتحادات الدولية والمنظمات مثل الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا) واليونسكو وغيرهما. والاتحاد حريص كل الحرص على إقامة علاقات مع الاتحادات والجمعيات الوطنية فى الدول المختلفة. ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذا الاتحاد كان له أثره المباشر فى قيام العديد من اتحادات المكتبات والجمعيات الببليوجرافية فى دول مختلفة وخاصة تلك التى خضعت للاحتلال البريطانى وهى كثيرة وفى كل سنة يبعث الاتحاد وفد يمثله فى مؤتمرات إفلا. كذلك فإن وفوداً من الدول المختلفة تأتى فى كل سنة إلى بريطانيا لحضور مؤتمرات الاتحاد. كما أن وفوداً عديدة تأتى لزيارة مقر الاتحاد ومن بين هذه

الوفود وفود من كندا، الدنمراك، ألمانيا، هولندا، الهند، النرويج، السويد، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتى. وبالمثل فإن وفوداً من المكتبيين البريطانيين يذهبون إلى الدول الأجنبية للتعرف على جوانب الحركة المكتبية فى تلك الدول. وطبقاً لبرنامج التبادل الذى يعده مجلس الاتحاد فإن كثيراً من أمناء المكتبات فى دول الكومنولث والدول الأخرى يأتون إلى بريطانيا للتدرب فى مكتباتها العامة وزيارة تلك المكتبات.

ولعله من نافلة القول أن نذكر أن اتحاد المكتبات البريطانية ولد من بطن مؤتمر دولى سنة ١٨٧٧م. وأثناء احتفاله الدولى بالمؤتمر الخمسينى له سنة ١٩٢٧ ولد على يديه الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها. ومع كل هذا التوجه الدولى للاتحاد لم تكن هناك محاولات حقيقة قبل الحرب العالمية الثانية لكى ينغمس الاتحاد فى الشئون المكتبية الدولية. ولكن بعد سنة ١٩٤٥م اتجه الاتحاد اتجاهاً جديداً تماماً للانغماس فى المكتبية الدولية فأخذ الاتحاد دوراً أكبر فى الإفلا ومؤتمراته ونشاطه ومن أعضاء الاتحاد الذين ساهموا فى هذا الصدد: السير فرانك فرنسس، ليونيل ماك كولفن ، فرانك جاردنر، موريس لاين، وغيرهم. واستضاف الاتحاد عدداً من مؤتمرات إفلا واجتماعاته من بينها اجتماعات مجلس الإفلا فى شلتهام سنة ١٩٣١، لندن سنة ١٩٤٨، ١٩٥٠، أدنبره سنة ١٩٦١، ليفربول سنة ١٩٧١، برايتون ١٩٨٧. ومن الأنشطة الدولية التى أعقبت الحرب الثانية المساعدات التى يقدمها الاتحاد للتنمية المكتبية عبر البحار وخاصة فى دول الكومنولث وحيث ذهب العديد من خبراء الاتحاد ومستشاروه إلى اليونسكو بين ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥. ومن المعروف أن الحكومة البريطانية قد انسحبت من اليونسكو سنة ١٩٨٥.

وفى سنة ١٩٧١ طلبت مؤسسة الكومنولث من الاتحاد مساعدتها فى إنشاء اتحاد المكتبات فى الكومنولث (كوملا). ذلك الاتحاد الذى قام بعد المؤتمر الاستطلاعى الذى اشتركت فيه ٢٢ دولة من دول الكومنولث وعقد فى مقر اتحاد المكتبات البريطانية فى لندن. وقد أعلن عن قيام اتحاد مكتبات الكومنولث فى لاجوس سنة ١٩٧٢. وكان هو بارى سكرتير اتحاد المكتبات البريطانية هو الذى وضع مسودة

دستور كوملا. كما انتخب ك. هاريسون رئيس اتحاد المكتبات البريطانية سنة ١٩٧٣ رئيساً لاتحاد مكتبات الكومنولث من ١٩٧٢ - ١٩٧٥. وكان هو نفسه السكرتير التنفيذى للاتحاد ١٩٨٠ - ١٩٨٣.

وفى سنة ١٩٦٨م أنشأ الاتحاد «الجماعة الدولية» بين جماعاته وبلغ عدد أعضاءها ١٥٠٠ عضو فى منتصف التسعينات وتنشر مجلة فصلية (الثورة - فوكوس). وهكذا يزداد النشاط الدولى للاتحاد منذ منتصف الأربعينات.

مكتبة الدراسات المكتبية والمعلوماتية

أنشأ الاتحاد مكتبة للمكتبات والمعلومات فى مقره الرئيسى فى لندن. وفى هذه المكتبة نصادف معظم الكتب والدوريات المتخصصة فى المكتبات والمعلومات والموضوعات ذات الصلة، بالإضافة إلى مجموعة قيمة من الوثائق والمواد السمعية البصرية والقصاصات والشرائح والشفافات الملونة والصور الفوتوغرافية والمواصفات القياسية والكتالوجات والمخططات والخرائط الهندسية. والاستعارة من هذه المجموعات مسموح بها لأعضاء الاتحاد وتتم نحو عشرين ألف استعارة سنوياً. ويسمح كذلك بالتصوير والاستنساخ وهناك عدد من ماكينات التصوير لهذا الغرض.

وتقوم هذه المكتبة بالرد على استفسارات القراء سواء بالبريد أو التليفون أو الحضور الشخصى: وهناك قسم خاص لملفات كتالوجات الأجهزة والمعدات المكتبية والنشرات التجارية. ويحضر إلى هذه المكتبة عشرات من المكتبيين وطلاب علم المكتبات الأجانب؛ ويتلقون المعلومات الكاملة عن الاتحاد ونشاطه من خلالها. ولعله من غير المبالغ فيه أن هذه المكتبة تقوم بالرد على ما لا يقل عن عشرين ألف استفسار كل سنة.

مؤتمرات الاتحاد

يقوم الاتحاد بعقد مؤتمر سنوى فى مدينة مختلفة كل سنة. ويحضر هذه المؤتمرات

أعداد كبيرة من المكتبيين البريطانيين والأجانب سواء كانوا من الأعضاء الشخصيين أو الأعضاء الممثلين للمؤسسات. واعتباراً من سنة ١٩٦٣م بدأ تنظيم تلك المؤتمرات السنوية على أسس جديدة، وبدأت مؤتمرات المكتبات العامة تنفصل عن المؤتمرات العادية للاتحاد ويصور الجدول الآتى عقد الستينات من تلك المؤتمرات:

السنة والشهر	المكان	عدد الحاضرين
١٩٦٠ (سبتمبر)	إسكاربورو	١٢٢٠
١٩٦١ (سبتمبر)	هيستنجز	٧٧٦
١٩٦٢ (سبتمبر)	لاندودنو	٩٠٤
١٩٦٣ (يوليو)	لندن	٥١٠
١٩٦٤ (يوليو)	برمنجهام	٢٩٩
١٩٦٥ (مايو)	هاروجيب	٣٥٥
١٩٦٦ (مايو)	لندن	٦٤٣
١٩٦٧ (مايو)	أدنبره	٢٣٣
١٩٦٨ (مايو)	لندن	٦٦١
١٩٦٩ (مايو)	لندن	٤٨٥

ولعله من الجدير بالذكر أنه تأثراً باتحاد المكتبات الأمريكية اعتاد اتحاد المكتبات البريطانية أن يعقد مؤتمراً سنوياً وذلك باستثناء ١٩١٤، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥. ومن الواضح أن الحرب العالمية الأولى قد تسببت فى إلغاء مؤتمر ١٩١٤م والذى خطط له أن يعقد فى أكسفورد. ولكن المؤتمرات انتظمت وعقدت على هامشها اجتماعات المجلس واللجان بصفة عادية من ١٩١٥ ـ ١٩١٨. وبعيد الحرب العالمية الأولى عقد المؤتمر فى سوثبورت فى سبتمبر ١٩١٩، وبعيد الحرب العالمية الثانية فى بلاكبول فى مايو ١٩٤٦. وعبر السنين تغير شكل المؤتمر قليلاً عن إطاره التقليدى. ففى بعض الأحيان كان المؤتمر ينطوى على اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد، ذلك الاجتماع السنوى، وفى سنوات أخرى كان هذا الاجتماع يتم منفصلاً عن المؤتمر السنوى. وفى

بعض الأحيان يعقد المؤتمر بالاشتراك مع مؤتمر اتحاد آخر كما حدث فى سنة ١٩٦٧ فى دبلن بالاشتراك مع اتحاد مكتبات أيرلندا، وتلك التى تعقد بالاشتراك مع الجمعيات والاتحادات البريطانية الأخرى مثل الأسلب سنة ١٩٨٠ وما بعدها. وعلى أية حال فقد ظل مؤتمر اتحاد المكتبات البريطانية فى الأعم الأغلب مسألة بريطانية بحتة ويتضمن عادة برامج عامة وبرامج الأقسام، وخطبة الرئاسة ومعرضاً للكتب وأثاثات المكتبات وأجهزتها وغذاء المؤتمر وحفلات الترفيه والزيارات... وتنشر وقائع وأبحاث المؤتمر عادة. ولم يعقد مؤتمر الاتحاد خارج بريطانيا إلا مرتين طوال عمر الاتحاد: الأولى فى باريس سنة ١٨٩٢م والثانية فى دبلن ١٩٦٧. (وكان قد عقد مؤتمره لسنة ١٨٨٤ فى دبلن أيضاً ولكن أيرلندا فى ذلك الوقت كانت جزءً من المملكة المتحدة).

البحوث والدراسات

يقوم مجلس الاتحاد ولجانه الدائمة وبمساعدة من اللجان الفرعية واللجان المؤقتة بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث التى يقصد بها تقرير واقع الخدمات المكتبية فى المملكة من جهة وتخطيط تطوير تلك الخدمات من جهة ثانية. كذلك يبعث الاتحاد بخبرائه إلى الدول الأجنبية سواء بناء على طلبها أو بمساعدة منه أو من المنظمات الدولية للقيام بمثل هذه البحوث والدراسات لصالح تلك الدول. وعادة ما ترصد منح مالية للقيام بهذه الأعمال العلمية الرائدة. وتذكر المصادر أن (دليل الدوريات البريطانية الجارية) الذى أعده م. توسى بتكليف من الاتحاد والذى نشر سنة ١٩٦٠ يعتبر من أول المشروعات الممولة بمنح كبيرة.

وفى شهر يونيه ١٩٦٣ عقد فى لندن مؤتمر دولى لمناقشة إمكانية وضع نظام تصنيف جديد. وقد تلقى الاتحاد منحة بحث من حلف شمال الأطلنطى لذلك قدرها ١٤٠٠٠ دولار. وقد قام الاتحاد بنشر وقائع هذا المؤتمر. وفى سنة ١٩٦٨ شكل الاتحاد لجنة فرعية لدراسة تصنيف ديوى العشرى وتطبيقات استخدامه فى المكتبات البريطانية ووضع تصورها لتطوير الطبعة الثامنة عشرة وما يتلوها من طبعات.

ومن المعروف أن اتحاد المكتبات البريطانية بالاشتراك مع اتحاد المكتبات الأمريكية يعملان معاً منذ مطلع القرن فى تطوير قواعد الفهرسة الوصفية المعروفة باسم التقنين الأنجلو ـ أمريكى للفهرسة. ومنذ ١٩٦٥ ونفس الاتحادين يعملان على تطوير القواعد وإكسابها الصبغة الدولية حتى صدرت بعد ذلك تحت اسم (التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى). ومن المعروف أن اتحاد المكتبات البريطانية كان له إسهام كبير فى تنظيم «المؤتمر الدولى لمبادئ الفهرسة» الذى عقد فى باريس فى الفترة من ٩ ـ ١٨ من أكتوبر ١٩٦١ وكان له أثره العظيم فى صياغة قواعد الفهرسة الأنجلو ـ أمريكية التى صدرت سنة ١٩٦٧. فيما عرف بالنص البريطانى، ويوالى الاتحاد تنقيح النص البريطانى من تلك القواعد بين حين وآخر. ومنذ سنة ١٩٦٨ والاتحاد ينشر قائمة بالأبحاث الجارية فى مجال المكتبات والمعلومات وذلك فى الكتاب السنوى للاتحاد.

وفى سنة ١٩٦٩ شكل الاتحاد (المجلس الاستشارى للبحث) وذلك لرسم السياسة البحثية فى الاتحاد. ويعقد هذا المجلس حلقات وندوات لهذا الغرض بدأت بندوة لمدة يومين حول (طرق البحث فى المكتبات) وذلك بالتعاون مع أسلب (اتحاد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات) فى ديسمبر ١٩٦٩.

الجوائز

يمنح الاتحاد جائزة سنوية باسم (ميدالية كارينجى) لأحسن كتاب أطفال بشرط أن يكون كاتبه بريطانياً ونشر على أرض بريطانيا. كذلك يخصص الاتحاد ميدالية سنوية باسم (ميدالية كيت جرينواى) وتمنح كل سنة لأحسن رسام كتب أطفال من وجهة نظر الاتحاد. ويخصص الاتحاد بالاشتراك مع جمعية المكشفين جائزة سنوية باسم (ميدالية هويتلى) لأحسن كشاف صدر فى خلال السنة. وإلى جانب ذلك هناك أيضاً عدد من الجوائز والمنح الدراسية التى يقدمها الاتحاد فى مجالات مختلفة.

ماليات الاتحاد

تتأتى ماليات الاتحاد أساساً من اشتراكات العضوية وعائد المطبوعات، كما يحصل اتحاد المكتبات البريطانية على منح مالية من مصادر مختلفة نظير قيامه بمشروعات بحثية ودراسات ميدانية مختلفة.

مقر الاتحاد

ظل الاتحاد لفترة طويلة منذ إنشائه يتخذ مقراً له فى تشوسر هاوس ـ ميدان ماليت فى لندن. ولكن فى إبريل سنة ١٩٦٠م قرر مجلس إدارة الاتحاد أن يشيد مبنى خاصاً بالاتحاد واعتمدت خطة المبنى وتلقى الاتحاد منحة من صندوق دعم الجامعات فى خريف سنة ١٩٦١. وفى سنة ١٩٦٥، انتقل اتحاد المكتبات البريطانية من تشوسر هاوس إلى المبنى الجديد الكائن ٧ ش ريدجمونت مع شارع ستور؛ وقد سبق شرح ظروف المقر عبر السياق التاريخى للاتحاد.

ولعله من نافلة القول أن الاتحاد لم يكن له مقراً أو مكتب مركزى منذ إنشائه وحتى سنة ١٨٩٠م. وفى تلك الفترة يدين الاتحاد لسكرتيره الفخرى ج. ماك ألستر استئجار مكتب بسعر رخيص فى بدروم فى مقر الجمعية الملكية الطبية الجراحية، حيث كان يعمل أمين مكتبتها. وكان هذا المقر فى ٢٠ ميدان هانوفر فى الطرف الغربى من لندن. وهناك كان أعضاء الاتحاد يعقدون اجتماعاتهم الشهرية ويقدمون الأبحاث ويعقدون الندوات العلمية. وقد استمر مجلس الاتحاد واللجان والأقسام تعقد اجتماعاتها هناك حتى سنة ١٩١٠. ومنذ ذلك التاريخ وحتى ١٩٢٢م انتقل الاتحاد بين أربعة مقار أخرى. وفى سنة ١٩٢٢ عرض فرانك باسى أمين مكتبة مدينة ويستمنستر والسكرتير الفخرى للاتحاد آنذاك أن ينتقل الاتحاد إلى مكتبة طريق قصر باكنجهام فى ويستمنستر وكان هذا المقر بالمجان كما أسلفت حتى نهاية سنة ١٩٢٧. وفى السنة التالية ١٩٢٨ انتقل الاتحاد إلى ٢٦ ـ ٢٧ ميدان بدفورد، بلومزبرى ليشارك أسلب ومؤسسة كارنيجى المملكة المتحدة المبنى.

وفى تلك السنة ١٩٢٨ تواكب المقر الدائم الجديد مع التوسع فى أنشطة الاتحاد ومع المنحة المالية التى قدمتها مؤسسة كارنيجى للمكتبات والحركة المكتبية فى بريطانيا. وفى سنة ١٩٣١م رأى الأوصياء على المكتبة الوطنية المركزية أن هناك عقاراً مجاوراً لجامعة لندن يمكن تطويره وتحديثه بحيث يصلح للمكتبة ولاتحاد المكتبات فى نفس الوقت. وقد خصص للاتحاد نصف المبنى الذى يفتح على تشوسر هاوس، ميدان ماليت وانتقل إليه الاتحاد فى شهر مايو سنة ١٩٣٣. وقد أتاح هذا العقار

للاتحاد فسحة فى المكان وبسطة فى المساحة تتسع لمكاتب الاتحاد وقاعة محاضرات وصالة للأعضاء وقاعة اجتماعات للمجلس واللجان ومكتبة. وقد أصبح تشوسر هاوس مزاراً للمكتبيين الذين يفدون إلى لندن. وأصبحت جميع اجتماعات مجلس الإدارة واللجان وغيرها تعقد هناك. وخلال الحرب العالمية الثانية انتقل المقر مؤقتاً كما شرحت سابقاً لونسستون فى كورنوول وقد قصفت المكتبة الوطنية المركزية جارة الاتحاد قصفاً عنيفاً مما أثر فى مبنى الاتحاد نفسه.

وفى نهاية ١٩٤٣م عاد مكتب الاتحاد إلى مقر تشوسر هاوس واستقر هناك لمدة عشرين سنة بعد الحرب العالمية الثانية. ونظراً لأن مبانى جامعة لندن من الناحية العملية كانت تحيط بمبنى الاتحاد والمكتبة الوطنية المركزية فى ميدان ماليت فقد عرضت الجامعة مقايضة هذا المبنى بمبنى تعده خصيصاً لهما فى شارع ستور قريباً من ميدان ماليت. وقد قرر مجلس الاتحاد بأغلبية صغيرة ألا يتخلى عن اسم «تشوسر هاوس» رغم انتقاله إلى المقر الجديد سنة ١٩٦٦م الذى سمى رسمياً باسم (مقر اتحاد المكتبات). هذا المقر الذى لم يفتح رسمياً حتى الآن ورغم أن الملكة إليزابيث الثانية افتتحت المبنى المجاور له أى مبنى المكتبة الوطنية المركزية التى هى الآن جزء من المكتبة البريطانية. وكان ذلك فى مارس ١٩٦٦ بمناسبة الأسبوع الوطنى الأول للمكتبة فى المملكة المتحدة.

ويقع مقر الاتحاد الآن كما أسلفت فى شارع ريدجمونت مع تقاطعه بشارع ستور. وهذا المقر يشتمل الآن على: صالة الأعضاء التى تعرف باسم قاعة إيوارث؛ قاعة لمجلس الإدارة؛ حجرات للجان ومكاتب لموظفى الاتحاد. ومن الطريف أن هناك مساحات فى الأدوار العليا زائدة عن حاجة الاتحاد وهو يؤجرها للمنظمات ذات الأهداف المناظرة. وهناك أيضاً مكان للمكتبة التى أشرنا إليها وكانت نواتها هى مجموعة الاتحاد التى تكونت معه عبر السنين ولكن منذ ١٩٧٤م أخذت المكتبة البريطانية مسئولية تنمية مجموعاتها وإدارتها نيابة عن الاتحاد. ولم يفقد أعضاء الاتحاد أية ميزة كانت تقدمها المكتبة لهم قبل انتقال الإدارة بل على العكس توسعت الخدمات التى قدمت لهم منذ ذلك التاريخ.

رؤساء الاتحاد

كان أول رئيس لاتحاد المكتبات البريطانية هو ج. ونتر جونز المدير والأمين الأول فى المتحف البريطانى آنذاك. وكان ثانى رئيس للاتحاد هو هـ. أ. كوكس مدير مكتبة بودلى (جامعة أكسفورد). ومنذ الثمانينات فصاعداً حدث اتجاه نحو اختيار رؤساء الاتحاد من خارج المهنة كالنبلاء، العمد، البحاثة، رؤساء مجالس الأوصياء؛ رغم أن بعض الرؤساء كانوا من حين لآخر مكتبيين. وكان فرانسيس باريت هو أول أمين مكتبة عامة يرأس الاتحاد وكان فى ذلك الوقت مدير مكتبة مدينة جلاسجو (سنة ١٩٠٧) ومن بين الشخصيات العامة فى رئاسة الاتحاد نصادف الأمير فيليب دوق أدنبرة سنة ١٩٥٠ والإيرل أتلى رئيس الوزراء السابق (١٩٥٩). وفى سنة ١٩٦١ قرر مجلس الاتحاد أن يكون رؤساء الاتحاد مستقبلاً من بين المكتبيين الممارسين إلا فى حالات خاصة جداً. وقد احترم هذا القرار مع استثناء واحد. ففى سنة ١٩٧٧ سنة الاحتفال بمرور مائة عام على إنشاء الاتحاد تم اختيار السير (لورد فيما بعد) فردريك دينتون رئيساً للاتحاد وكان رئيس مجلس إدارة المكتبة البريطانية التى ساهم مساهمة فعالة فى تأسيسها سنة ١٩٧٣.

وعلى مدى أكثر من قرن لم يرأس الاتحاد من النساء سوى امرأتين: لورنا ف. لبولين سنة ١٩٦٦؛ جين م. بلستر سنة ١٩٨٨. ويعزو البعض حجب منصب الرئاسة عن المرأة إلى كثرة اختيار رؤساء الاتحاد من خارج المهنة مما قلل فرصة المرأة فى هذا الصدد؛ على الرغم من تقدم الكثيرات منهن إلى هذا المنصب ومن بينهن كاثى بيرس، أ.م.كوك. وربما فى المستقبل بعد الاتجاه الجديد تتاح الفرصة للمرأة أكثر من ذى قبل لرئاسة الاتحاد.

سكرتيرو الاتحاد

أتيحت الفرصة للاتحاد حتى سنة ١٩٦٠م أن يتولى أعمال السكرتير فيه شخصيات فذة. وكان يطلق على المنصب «سكرتير فخرى» للدلالة على أنه عمل تطوعى وللمكانة الرفيعة له. ولكن بعد إعادة تنظيم الاتحاد ألغى هذا العمل ومن بين من تقلدوا هذا المنصب كسكرتير فخرى: هنرى تيدر؛ ج. ماك ألستر؛ ل. ستانلى

جاست؛ لوينيل ماك كولفن؛ و.أ. ممفورد. وكان الاتحاد من حين إلى آخر يعين سكرتيراً غير متفرغ مدفوع الأجر لمساعدة السكرتير الفخرى وذلك حتى تعيين أول سكرتير متفرغ مدفوع الأجر سنة ١٩٢٨ وكان هذا السكرتير هو جيى كيلنج. وكما ألمحت من قبل استقال بسبب المرض سنة ١٩٣١ وقد خلفه مساعده بيرس ويلسفورد الذى استمر فى المنصب لمدة ٢٨ سنة وقاد الاتحاد خلال سنوات الحرب وحقق إنجازات عظيمة وتوسع الاتحاد فى ظله توسعاً كبيراً.

ومنذ سنة ١٩٥٠ وحتى ١٩٧٤ تولى المنصب هورد. بارى الذى ترك بصمات واضحة فى إعادة تنظيم الاتحاد والأحداث المكتبية العظيمة فى تلك الفترة مثل الأسبوع الوطنى للمكتبة فى نهاية الستينات وإنشاء اتحاد مكتبات الكومنولث، سنة ١٩٧٢؛ كما رتب لاجتماعات القمة بين ممثلى اتحادات: أسلب، اتحاد المكتبات البريطانية؛ اتحاد مكتبات الكومنولث، جمعية الأرشيفيين.

وقد استقال بارى هو الآخر بسبب مرضه. وقد جاء بعده من ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٨ ر.ب هيليارد الذى أعد للاحتفالات بمرور مائة عام على إنشاء الاتحاد والذى توج بمؤتمر دولى. وقد جاء بعده كيث لورى من ١٩٧٨ - ١٩٨٤، ثم جورج كننجهام العضو السابق فى البرلمان من١٩٨٤ - ١٩٩٢؛ ثم روس شيمون ١٩٩٢- .

مطبوعات الإتحاد

كما أشرت لماماً من قبل لم يكن لاتحاد المكتبات البريطانية فى بادىء الأمر دورية تعبر عن لسان حاله ولكنه تبنى **مجلة المكتبات الأمريكية** لتعبر عن حاله وكمطبوع رسمى له وذلك منذ ١٨٧٧ وحتى ١٨٨٢م. ومنذ ١٨٨٠م أخذ الاتحاد ينشر مجلة بعنوان «الملاحظات الشهرية». وفى سنة ١٨٨٣م أصبحت هذه المجلة هى الدورية الوحيدة للاتحاد - بعد أن ترك مجلة المكتبات الأمريكية - وفى سنة ١٨٨٤م أخذ فى إصدار مجلة (**وقائع المكتبة**) والتى استمرت فى الصدور حتى سنة ١٨٨٨م. وفى سنة ١٨٨٨ صدرت **مجلة المكتبة** لتصير لسان حال الاتحاد وحتى ١٨٩٨م ولم تكن هذه الدورية مرضياً عنها بسبب المادة التى تنشر فيها والتأخير الشديد فى إصدار أعدادها مما حدا بالمكتبى البريطانى الشهير عضو الاتحاد: جيمس دف براون إلى إصدار

دوريته (عالم المكتبات) اعتباراً من يوليه ١٨٩٨م. وكان الاتحاد فى نفس الوقت يخطط لإصدار دورية جديدة وهى التى صدر أول عدد منها فى يناير ١٨٩٩م بعنوان (سجل اتحاد المكتبات) وكان رئيس التحرير هو: هنرى جوبى ومازالت مستمرة فى الصدور بانتظام حتى الآن أى أنها سلخت من عمرها قرناً كاملاً. وفى الفترة من ١٨٩٩ وحتى ١٩٧٥ تولى رئاسة تحريرها شخصيات لامعة عظيمة من بينهم أروندل إسيديل؛ ليونيل ماك كولفن، أ.ج. والفورد وكانوا جميعاً من الشخصيات المكتبية الشهيرة فى التخصص. ولكن منذ يناير ١٩٧٦ تولى رئاسة تحرير (السجل) صحفى محترف متفرغ ومدفوع الأجر هو روجر والتر وهو صحفى سابق (فى شارع الأسطول ـ شارع الحبر ـ شارع الصحافة الشهير فى لندن) الذى ظل فى رئاسة تحرير هذه المجلة حتى وفاته سنة ١٩٨٤. وقد خلفه فى رئاسة التحرير جين جيكنز ١٩٨٤ ـ ١٩٩١؛ ثم تونى ماسون ١٩٩١ ـ .

ولأن مجلة (سجل اتحاد المكتبات) يغلب عليها الطابع الإخبارى والمادة العلمية الوقتية فقد اتضحت الحاجة إلى دورية ذات طابع أكاديمى بحثى ولذلك أصدر الاتحاد فى سنة ١٩٦٩ دورية فصلية بعنوان «مجلة المكتبات» لينشر فيها مقالات ودراسات وبحوث أطول وأعمق وأكثر تفصيلاً مما نجده فى (السجل) وتخصص مساحة أكبر لعرض الإنتاج الفكرى المتخصص ولم يلبث الاتحاد أن باع تلك الدورية الفصلية إلى بوكر ـ زاوار الشركة الفرعية لشركة كتب ريد الدولية وتنشر هذه الدورية هناك تحت عنوان «مجلة المكتبات وعلم المعلومات».

وقد نشر الاتحاد أول كتاب سنوى له سنة ١٨٩٢م ولكنه فى الواقع لم ينتظم فى الصدور كل سنة إلا اعتباراً من ١٩٣٢ ومنذ تلك السنة وهو يمثل حلقة متواصلة. ويسجل هذا الكتاب أسماء أعضاء مجلس الإدارة واللجان ويعطى تفاصيل عن الفروع والأقسام ويقدم النص الكامل للوثيقة الملكية واللوائح المعمول بها فى الاتحاد وفروعه وأقسامه ويعطى تسجيلاً كاملاً لأسماء أعضاء الاتحاد.

وفى منتصف الثلاثينات وضع الاتحاد برنامجاً قوياً للنشر، وقد نشر فيه عدد من الأعمال الدورية من بينها: البحوث الجارية؛ مستخلصات المكتبات وعلم المعلومات؛

الكشاف البريطاني للتكنولوجيا. ومن بين الأعمال الهامة التي ساهم فيها اتحاد المكتبات قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية؛ دليل والفورد للأعمال المرجعية. وفي سنة ١٩٩٠ حدث تغير كبير في سياسية النشر بالاتحاد حيث قام ببيع كل دورياته إلى شركة بوكر - زاوار، وأنشأ شركة نشر تجارية لنشر الكتب وحول إليها كل الكتب (شركة اتحاد المكتبات للنشر) توفرت في سنة ١٩٩٠ وحدها على نشر ٢٩ كتاباً مقارنة بواحد وعشرين كتاباً فقط في سنة ١٩٨٩

أهم المصادر

1 - Harrison, K.C. Library Association in World Encyclopedia of library and Information Services.- 3rd ed.- Chicago: A.L.A., 1993.

2 - Haslam, D.D. Fighting Fifties and informal review of the Association activities during 1950 - 1959.- in Library Association Record - vol 62, 1960.

3 - Hunt, K.G. The Association of Metropolitan Chief Librarians.- London: L.A., 1967. (Library Association Pamphlet, no. 29).

4 - Jain, T.C. Professional Associations.- Delhi: Metropolitan Book Co., 1971.

5 - Library Association Annual Report.- London: L.A., 1960 - .

6 - Library Association Yearbook.- London: L.A., 1960- .

7 - Munford, W.A. (edt.) Annals of the Library Association 1877 - 1960.- London: L.A., 1965.

8 - Munford, W.A.- A History of the Library Association 1877 - 1977.- London: L.A., 1978 (the Library Association Centenary volume).

9 - Munford, W.A. The Library Association in the Twentieth Century. in.- Sayers Memorial volume.- London: L.A. 1961.

10 - Proceedings of the Fiftieth Anniversary Conference of the Library Association, 1927.- London: L.A., 1928.

11 - Ramsden, Michael J. A History of the Association of Assistant

Librarians, 1895 - 1945.- Edinburgh: AAL, 1960. L Thesis accepted For Fellowship of the Library Association).

12 - Reorganization of the Library Association.- **In.**- Library Association.- Record, vol. 63, 1961.

13 - Transactions of the Conference of Librarians.- London: Trubner, 1878.

اتحاد المكتبات الجامعية والبحثية والمعهدية فى الكاريبى (أكوريل)

Association of Caribbean University, Research and Institutional Libraries (ACURIL)

أخذ اتحاد المكتبات الجامعية والبحثية والمعهدية فى الكاريبى (أكوريل) فى الظهور كجزء من حركة التعاون الكاريبية على المستوى الجامعى والتى دعا إليها وتزعمها السير فيليب شيرلوك نائب رئيس جامعة الهند الغربية.

وعندما أنشيء اتحاد جامعات الكاريبى سنة ١٩٦٧م اتضحت الحاجة كذلك إلى التعاون الوثيق بين مكتبات الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث فى المنطقة باعتبارها من مقومات العمل الجامعى. ولهذا قام اتحاد جامعات الكاريبى بكفالة أول مؤتمر لأمناء المكتبات الجامعية والبحثية فى الكاريبى والذى عقد فى بورتوريكو سنة ١٩٦٩. وفى خلال هذا المؤتمر ولد اتحاد المكتبات الجامعية ومعاهد البحوث (أكوريل). وقد انتخب المجتمعون ألما جوردان التى كانت فى ذلك الوقت نائبة مدير مكتبات جامعة الهند الغربية فى سانت أوغسطين (ترينداد) كأول رئيس للاتحاد؛ كما انتخبت ألبرتينا بيريز دى روزا رئيس قسم الدراسات اللاتينية والتبادل فى مكتبة خوزيه لازارو بجامعة بورتوريكو كأول نائب للرئيس فى هذا الاتحاد.

وفى سنة ١٩٦٧ تغير اسم الاتحاد قليلاً إلى الاسم الحالى ولكن بقى الاستهلال كما هو، وتغيير الاسم قصد به أن يعكس بالضبط طبيعة العضوية فيه والتى كانت تضم منذ البداية المكتبات العامة والمتخصصة فى المنطقة.

وهناك ثلاثة أنواع من العضوية فى هذا الاتحاد:

١ ـ المؤسسات. وتضم فيما تضم المكتبات، الأرشيف، مدارس المكتبات والوثائق فى أرخبيل الكاريبى ودول اليابسة الأم (بما فى ذلك الولايات المتحدة) وتلك التى على حدود بحر الكاريبى وخليج المكسيك.

٢ ـ المنظمات. ويقصد بها هنا الجمعيات والاتحادات النوعية وذات الصلة، سواء كانت اتحادات وجمعيات وطنية أو إقليمية أومحلية أو غير ذلك.

٣ ـ الأفراد. والأفراد هنا هم أمناء المكتبات والأرشيفيون وكل من لهم صلة بالعمل فى المكتبات والأرشيفات.

يضاف إلى ذلك العضوية المنتسبة لنفس الفئات الثلاث السابقة خارج منطقة الكاريبى. وكل فئات العضوية ممثلة فى المجلس التنفيذى للاتحاد. وفى منتصف التسعينات كان عدد الأعضاء فى كل فئة يسير على النحو الآتى:

المؤسسات	١١٢
المنظمات	١٤
الأفراد	٧٠

ويحدد دستور (لائحة) اتحاد المكتبات الجامعية والبحثية والمعهدية فى الكاريبى أهداف العمل فى الاتحاد على أنها:

١ ـ العمل على تنمية استخدام المكتبات والأرشيفات، وتطوير المجموعات والخدمات فى تلك المؤسسات فى منطقة الكاريبى.

٢ ـ العمل على تقوية مهنة المكتبات فى المنطقة.

٣ ـ التعاون مع كل الجهات المعنية فى تحقيق تلك الأهداف.

ويدير الاتحاد مجلس تنفيذى يتألف من ١٥ عضواً من بينهم أربعة أعضاء يتم اختيارهم لفترات من سنة إلى ثلاث سنوات. ولابد من التنويه هنا إلى أن أمين الصندوق والسكرتير التنفيذى من الوظائف الدائمة فى الاتحاد. ويحاول المجلس التنفيذى أن يجتمع مرتين على الأقل فى كل سنة؛ إحداهما خلال المؤتمر السنوى والثانية بعد ستة شهور.

وينبثق عن المجلس التنفيذى مجموعة من اللجان الدائمة هى منذ منتصف الستينات: التزويد؛ البيليوجرافيا؛ التكشيف؛ الدستور واللوائح الداخلية؛ تعليم المكتبات؛ المصغرات الفيلمية؛ التخطيط والبحث؛ المطبوعات. ولعله مما يجدر ذكره أن اللجان الثلاث الأولى تستخدم اللغات: الإنجليزية، الأسبانية، الفرنسية فى أعمالها.

وينظم الاتحاد مؤتمراً سنوياً ويدور كل مؤتمر حول نقطة معينة فى مكتبات ونظم معلومات الكاريبى. وتنشر الأبحاث والدراسات التى تقدم فى المؤتمرات فى كتاب. وينشر الاتحاد نشره إخبارية بالأسبانية والإنجليزية بعنوان (أكوريل). ويرتبط اتحاد الأكوريل باتحاد جامعات الكاريبى كما أنه عضو فى الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا).

وتتخذ إدارة الاتحاد مقراً لها فى المكتبة الإقليمية الكاريبية داخل المكتبة المركزية (خوزيه لازارو) فى جامعة بورتوريكو فى سان خوان.

المصدر:

- Mattews, Thomas. Association of Caribbean University, Research and Institutional Libraries.- in.- World Encyclopedia of Library and Information Services.- 3rd ed.- Chicago: A.L.A., 1993.

اتحاد المكتبات الدولية (آيل)

Association of International Libraries (AIL)

أنشىء اتحاد المكتبات الدولية سنة ١٩٦٣ فى صوفيا بـ بلغاريا. وقد دعا إلى إنشاء هذا الاتحاد أمناء مكتبات المنظمات الدولية ومديروها والعاملون فى مجموعات الوثائق الدولية خلال أحد المؤتمرات الدولية للاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا). وكان الهدف من هذا الاتحاد هو تنمية التعاون بين المكتبات الدولية فى جميع أنحاء العالم. وظل هذا الاتحاد لسنوات عديدة يدافع عن اهتمامات تلك المكتبات ومصالحها وخاصة داخل أروقة الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات.

وقد نظم هذا الاتحاد الندوتين الدوليتين حول توثيق أعمال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى (جنيف ١٩٧٢؛ بروكسل ١٩٨٠) مما أثار الاهتمام بهذا الاتحاد وأنشطته وضاعف من عضويته فى جميع أنحاء العالم.

ويقوم الاتحاد بعقد اجتماع سنوى لأعضائه على هامش مؤتمر إفلا الذى يسهل أعمال هذا الاجتماع واتصالاته. وطوال السنوات التى انصرمت من عمر الاتحاد، نتجت عن اجتماعاته مجموعة كبيرة من التوصيات والمقترحات الخاصة بتحسين عملية توثيق الأعمال الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة وكذلك تطوير التعاون فيما بين المكتبات الدولية.

وبسبب النقص فى الموارد المالية الذى اجتاح الاتحاد فى منتصف الثمانينات، اقتصر نشاط هذا الاتحاد على المكتبات الدولية الواقعة فى نطاق منطقة جنيف. وهذه الأوضاع قللت منذ ذلك الوقت عدد أعضاء الاتحاد: سبعون عضواً فقط من ٣٥ مكتبة دولية فى منطقة جنيف فى منتصف التسعينات. ومن جهة أخرى أدى ذلك إلى تركيز النشاط فى تلك المنطقة وتعميقه فى نفس الوقت. ونظراً لضيق المنطقة الجغرافية فإن العلاقات بين أعضاء الاتحاد أصبحت مباشرة من خلال الزيارات الميدانية والمحاضرات والندوات والموائد المستديرة حول المشاكل المشتركة. وهناك شبكة معلومات غير رسمية تربط أعضاء هذا الاتحاد وتساعد على تشاطر المعلومات فيما بين المكتبات.

وفى منتصف التسعينات حاول الاتحاد أن يوسع من نشاطاته واهتماماته والدور الذى يقوم به، وذلك عن طريق المشروعات المشتركة مثل دليل مكتبات المنظمات الدولية الرئيسية بما فى ذلك مكتبات البحث والمكتبات المتخصصة التى تستخدم فى مجال الشئون الدولية فى منطقة جنيف وإن لم تكن دولية. كما تم التخطيط لشبكة بريد إلكترونى بين تلك المكتبات، وقائمة موحدة بالدوريات الموجودة فى تلك المكتبات. وهناك مشروعات تعاونية بين الاتحاد وبين الاتحادات المهنية السويسرية المعنية. كما خطط الاتحاد لدورات تدريبية للعاملين فى المكتبات الدولية حتى من خارج منطقة جنيف. ويأمل الاتحاد بعد أن تتحسن أحواله المالية أن يرجع إلى ما

كان عليه قبل منتصف الثمانينات اتحاداً دولياً حقاً ويوسع نطاق عضويته مرة أخرى لتضم كل المكتبات الدولية والعاملين فيها ومن أجلها.

المصدر:

- ALpern, Laura. Association of International Libraries.- in.- World Encylopedia of Library and Information Services.- 3rd ed.- Chicago: A.L.A., 1993.

اتحاد المكتبات الصينية

Chinese Library Association

أنشىء اتحاد المكتبات الصينية سنة ١٩٢٥ فى مدينة بيبنج؛ وذلك نتيجة للجهود التى بذلتها لجنة تعليم وتطوير المكتبات التى أقيمت سنة ١٩٢٢ فى الاتحاد الوطنى الصينى لتطوير التعليم. ومن الجدير بالذكر أن اتحادات المكتبات فى الأقاليم الصينية قد سبقت إنشاء الاتحاد الوطنى. وخلال مسيرة الاتحاد سعى إلى تطوير دراسة علم المكتبات، وجمع الأدوات المرجعية وتطوير الخدمات المكتبية فى المكتبات الجامعية والعامة كما عمل على تشجيع التعاون المكتبى على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى.

ويدير الاتحاد لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضواً ولجنة استشارية من تسعة ينتخبهم أعضاء الاتحاد مباشرة. وهناك ١٢ لجنة نوعية منبثقة من بينها لجنة الفهرسة، لجنة التصنيف، لجنة التكشيف، لجنة الإعداد المهنى، مبانى المكتبات، لجنة الميزانية والتمويل، لجنة كتل الطباعة، لجنة أقسام تصنيف ديوى العشرى عن الصين، المنح المالية والوقف، لجنة النشر والتحرير.

وهناك خمسة أنواع من العضوية هى:

(١) العضوية الفردية.

(٢) العضوية المؤسسية.

(٣) عضوية مدى الحياة.

(٤) العضوية المدعومة.

(٥) العضوية الشرفية. وفى سنوات الاتحاد الأولى قبل الثورة الصينية الكبرى كانت العضوية محدودة نسبياً ويمثلها الجدول الآتى:

السنة	العضوية الفردية (من كل الأنواع)	العضوية المؤسسية	المجموع الكلى
١٩٢٦	٢٠٢	١٢٩	٣٣١
١٩٣٠	٣٣٤	١٨٦	٥٢٠
١٩٣٥	٥٦٢	٢٨٨	٨٥٠
١٩٣٩	١٩١	٨٤	٢٧٥
١٩٤٧	٧١٤	-	-

والهبوط الواضح فى العضوية سنة ١٩٣٩ جاء نتيجة للحرب الصينية ـ اليابانية والتى تسببت فى نقل مقر الاتحاد إلى كونمنج سنة ١٩٣٨ وإلى شنجتو سنة ١٩٤٠ ثم إلى شونجكنج سنة ١٩٤٢ ثم إلى نانكنج سنة ١٩٤٥ حين انتهت الحرب.

وقد عقد الاتحاد أول مؤتمر له فى نانكنج ١٩٢٩ وثانى مؤتمر له فى بدبنج سنة ١٩٣٣ والمؤتمر الثالث فى تسنجتاو سنة ١٩٣٦ والرابع فى تشونجكنج سنة ١٩٣٨. وقد نوقشت فى هذه المؤتمرات سياسة الاتحاد والمشاكل الفنية فى المكتبة الصينية. وكان للاتحاد تواجد قوى بين المنظمات الدولية المكتبية والمؤتمرات المتخصصة. كما رعى الاتحاد وشارك فى المؤتمر المكتبى والببليوجرافى الدولى الأول سنة ١٩٢٩ فى روما ـ فينسيا؛ وقد صحب المؤتمر معرض للكتب والطباعة، والتطور المكتبى فى الصين. وقد صدرت مجموعة من المقالات فى مجلد بعنوان: المكتبات فى الصين بهذه المناسبة. ونفس هذه المجموعة مع بعض الزيادة فى المقالات أعيد طبعها باعتبارها الطبعة الثانية ونشرت بمناسبة مرور عشر سنوات على الاتحاد سنة ١٩٣٥. وكانت أهم إضافة قام

بها الاتحاد هى نشر سلسلة من الكتب المرجعية، ودوريتين باللغة الصينية. وقد نشر الاتحاد مجموعة من الكتب من بينها عدد كبير من التقارير ودراسة مسحية عن المكتبات الصينية وعدد من البيليوجرافيات وكشافات الدوريات وبعض الأعمال المرجعية وبعض كتب الفهرسة. ومن بين الدوريات: مجلة اتحاد المكتبات الصينية ع١، مج١، ١٩٢٥ ـ ع٤، مج ٢١، ١٩٤٨. وكانت تنشر فى بيبنج ثم بعد ذلك فى كونمنج وشنجتو وشونجكنج ونانكنج. والدورية الثانية فصلية علم المكتبات ع١، مج١، ١٩٢٦ ـ ع٢، مج ١١، ١٩٣٧. وقد نشرت فى بيبنج ثم توقفت بسبب الحرب.

وخلال الحرب العالمية الثانية تعاون الاتحاد مع اتحادات المكتبات فى دول الحلفاء. وقد استجاب اتحاد المكتبات الأمريكية كما رأينا من قبل لنداء اتحاد المكتبات الصينية وقام بحملة لجمع «كتب للصين» ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ وقد أسفرت عن جمع ٢٠,٠٠٠ مجلد من المطبوعات فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والطب والأدب والمراجع وأرسلت إلى الصين. وقامت بريطانيا العظمى بتقديم هدايا من كتب إلى الصين أيضاً. وقد وزعت الكتب والدوريات على جامعات مختلفة ومراكز بحوث فى حاجة إليها. وعلى الجانب الآخر قام اتحاد المكتبات الصينية بإرسال مجموعات من الكتب الصينية لتنمية مجموعات الشرق الأقصى فى المكتبات الأمريكية.

ومن المعروف أن اتحاد المكتبات الصينية قد علق نشاطه وتوقف عن العمل فى الصين الأم منذ ١٩٤٩. وقد أعيد تنظيمه فى تايوان سنة ١٩٥٣ تحت اسم جديد وأعد له دستور (لائحة) جديد. وبذلك انقطعت الصلة بينهما. والاتحاد الحالى فى تايوان يديره مجلس من واحد وعشرين عضواً ولجنة من سبعة مشرفين. وقد انتخب خمسة أعضاء ومشرف واحد للجنة التنفيذية. وهناك مؤتمر سنوى للاتحاد الجديد منذ سنة ١٩٥٣ فى تايبيه، كما يعقد ورشة عمل صينية لأمناء المكتبات المحليين منذ سنة ١٩٥٦. وعدد أعضاء الاتحاد الجديد فى سنة ١٩٦٨ بلغ ٥٤٧ عضواً. وقد نشط هذا الاتحاد فى ميدان المعايير المكتبية الصينية وتنظيم معارض الكتب والمحاضرات العامة، وتقديم منح دراسية لطلاب علم المكتبات. وهو ينشر دورية متخصصة بعنوان: مجلة

اتحاد مكتبات الصين باللغة الصينية كسلسلة جديدة سنوية منذ ١٩٥٣. ومقر الاتحاد الآن فى المكتبة الوطنية المركزية فى تايبيه.

ومما يجدر ذكره أنه فى يوليو سنة ١٩٧٩م أنشىء فى الصين الشعبية **جمعية الصين لعلم المكتبات**. ويديرها مجلس إدارة ينتخب لمدة أربع سنوات؛ ولها مجلة فصلية بعنوان: مجلة جمعية الصين لعلم المكتبات.. وتعقد هذه الجمعية اجتماعات ومناظرات فى علم المكتبات وتبادل الخبرات وتنظم حلقات البحث والندوات والدورات التدريبية حول موضوعات محددة. لقد بلغ عدد أعضاء هذه الجمعية نحو ثمانية آلاف عضو فى سنة ١٩٨٧. ويتبع هذه الجمعية نحو أكثر من ثلاثين جمعية فرعية منتشرة فى الولايات والمقاطعات ومناطق الحكم الذاتى الصينية بل والبلديات أيضاً. وتقوم هذه الفروع بنشاطات مهنية متعددة وكثير منها ينشر دوريات علمية متخصصة خاصة به.

أهم المصادر:

1 - Ding Zhigang. China.- World Encyclopedia of Library and Information Services.- 3rd ed. Chicago: A.L.A., 1993.

2 - Library Association of China.- In.- Libraries in China.- Peijing: LAC, 1935.

3 - National Taiwan University.- Some Notes on the Library Association of China.- Taiwan: NTL Library. 1968 (Library Science Circular no.9. Dec. 1968).

4 - Seymour, Sharon. China, Peoples Republic of.- Encyclopedia of Library History / edt. by Wayne A. Wiegand and Donald G. Davis.- New york: Garland Publishing, Inc., 1994.

5 - Tsuen - Hsuin Tsien. China, Library Association of.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New york: Marcel Dekker, 1970.- vol. 4.

6 - Wong, Willian Sheh. The development of archives and libraries in China: an historical account,- Libri.- vol 26, 1976.

اتحاد المكتبات الطبية

Medical Library Association (MLA)

أسس اتحاد المكتبات الطبية سنة ١٨٩٨ تحت اسم اتحاد أمناء المكتبات الطبية، وغير اسمه إلى الاسم الحالى سنة ١٩٠٧. وكان من بين الثمانية الذين أسسوا هذا الاتحاد أربعة من الأطباء وأربعة من أمناء المكتبات وكانت الغلبة فى هذا الاتحاد للأطباء حتى منتصف الثلاثينات. وإن كان هذا الاتحاد قد بدأ بثمانية أعضاء فقط إلا أن العضوية قد زادت الآن إلى نحو خمسة آلاف وخمسمائة عضو ما بين عضوية أفراد وعضوية مؤسسات. وقد انبثق عن هذا الاتحاد جماعات ـ ولانقول فروعاً ـ إقليمية وموضوعية تعمل جميعاً على تطوير مهنة المكتبات الطبية. وقد أدى النمو السريع للاتحاد إلى ضرورة إعادة بناء تنظيم الاتحاد مرتين على الأقل حتى الآن، وبنفس الطريقة أدى الأمر إلى إعادة تقرير وصياغة أهدافه. وفى سنة ١٩٦١م اتخذت خطوة إيجابية كبرى بتعيين سكرتير تنفيذى (الآن مدير تنفيذى) وتأسيس مكتب مركزى (الآن مقر مركزى).

وكان من بين الأهداف الكبرى للمؤسسين الثمانية برنامج لتبادل الدوريات والكتب وما يزال هذا الهدف قائماً حتى الآن وما يزال واحداً من أنشطة الاتحاد الرئيسية. وينشر اتحاد المكتبات الطبية العديد من الكتب وعدداً من الدوريات التى حققت توزيعاً دولياً كبيراً كما أنه يراقب ويشرف على نشر الدوريات الطبية. وكانت إحدى لجانه الناجحة تشرف على مدى عدة عقود على نشر وضبط تكاليف الدوريات الألمانية الطبية.

وكان اتحاد المكتبات الطبية قد وضع نظاماً لاعتماد الشهادات المكتبية فى المجال والتعليم المستمر وشجع على استحداث دراسات جامعية وعالية فى المكتبات الطبية. ومن الجوانب التعليمية الهامة فى هذا البرنامج أنه أدى إلى سلسلة من المنح الدراسية العالمية بمقتضاها يأتى إلى الولايات المتحدة عدد من أمناء المكتبات الطبية الأجانب.

وقد سعى الاتحاد سعياً حثيثاً نحو استصدار التشريعات التى تحقق أهدافه وأغراضه. وقد أقام الاتحاد علاقات وثيقة وتعاون مع كثير من المنظمات المكتبية وغير المكتبية فى الماضى وما يزال مستمراً فى هذه العلاقات. وقد عين الاتحاد مندوبين له فى كثير من هذه المنظمات مما سيأتى ذكره تفصيلاً.

نشأة الاتحاد وتطوره

يعتبر اتحاد المكتبات الطبية ثانى أقدم الاتحادات المكتبية النوعية حيث سبقه اتحاد وكالات المكتبات بالولايات بنحو تسع سنوات (١٨٨٩م). وقد جاء الدافع لإنشاء هذا الاتحاد سنة ١٨٩٨ من جانب مارجريت شارلتون التى كانت بالفعل عضواً فى اتحاد المكتبات الأمريكية والتى أعربت عن أن القضايا التى يعالجها اتحاد المكتبات الأمريكية تختلف كلية عن قضايا أمناء المكتبات الطبية ولذلك كانت تشعر بالضياع فى اجتماعات ومؤتمرات اتحاد المكتبات الأمريكية. ومن هنا اقترحت مارجريت شارلتون على الدكتور وليام أوسلر والدكتور جورج جولد إنشاء اتحاد جديد للمكتبيين فى المكتبات الطبية.

وقد استقر اتحاد أمناء المكتبات الطبية ـ كما عرف حتى سنة ١٩٠٧ ـ فى بادئ الأمر فى مكاتب تحرير «مجلة فيلادلفيا الطبية». وكما أسلفت كانت نواة هذا الاتحاد ثمانية أعضاء: أربعة أطباء وأربعة مكتبيين. وكان الدكتور جورج جولد محرر مجلة فيلادلفيا الطبية المحرك الرئيسى لاجتماعات هذا الاتحاد ولعدة سنوات بعد قيام الاتحاد وكان رئيس الاتحاد فى السنوات الثلاثة الأولى من حياة الاتحاد. وكان الدكتور جورج جولد والدكتور إدوين هـ. بريجهام من بوسطون و الدكتور وليام برونتج من بروكلين والدكتور ج.ل. روثبروك من سانت بول يمثلون الرباعى الطبى فى إنشاء الاتحاد. وقد كان الدكتور برونتج رئيساً للاتحاد بين ١٩١٧ ـ ١٩١٨، ١٩١٨ ـ ١٩١٩م. أما الرباعى المكتبى فى تأسيس الاتحاد فقد كان الآنسة/ مارجريت و. شارلتون من ماك جيل؛ تشارلز بيرى فيشر من كلية أطباء فيلادلفيا؛ الآنسة/ مارسيا نويز من كلية الطب والجراحة فى ميريلاند؛ الآنسة إليزابيث س. ثاير من جون هوبكنز. وقد كان تشارلز بيرى فيشر أول رئيس غير طبيب للاتحاد من ٤ من إبريل

١٩١٢ (بعد وفاة الرئيس المنتخب الدكتور جون هـ. موسر) وحتى ٤ من يونيه تاريخ انتخاب الرئيس الجديد وأعضاء المكتب فى الاجتماع السنوى الخامس عشر للاتحاد. وكانت الآنسة/ مارسيا نويز (رئيس الاتحاد ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤) أول امرأة فى رئاسة الاتحاد وأول رئيس غير طبيب منتخب فى هذه الوظيفة.

وفى الاجتماع الأول قرئت خطابات اعتذار من كل من الدكتور وليام أوسلر (الذى كان موجوداً آنذاك فى بالتيمور)، الدكتور وليام ر. شادويك من بوسطون، الدكتور تشارلز د. سبيفاك من دنفر. وكان الدكتور أوسلر رئيساً للاتحاد من ١٩٠١ ـ ١٩٠٤ والدكتور شادويك رئيساً من ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥.

فى الاجتماع التأسيسى تم انتخاب الدكتور جورج جولد رئيساً للاتحاد والدكتور روثروك نائباً للرئيس، والآنسة شارلتون سكرتيراً والدكتور برونتج أميناً للصندوق. وقد ألقى الدكتور جولد بحثاً بعنوان «مهمة اتحاد أمناء المكتبات الطبية» وفى هذا البحث كان الرجل متفائلاً من أن هذا الاتحاد المتخصص فى المسجلات الفكرية الطبية التى حيرت العاملين سوف يجعل كل المعلومات الطبية الموجودة فيها فى متناولهم فى ساعة واحدة. كما أشار فى كلمته إلى أن الاتحاد يجب أن يعتمد على الجهود التعاونية لأعضائه فى تطوير برامجه وتنفيذ الأنشطة الضرورية. ولعل أول هذه البرامج كان برنامج تبادل المواد المكررة بين المكتبات الأعضاء. ومن بين البرامج الأخرى كان هناك برنامج تنسيق التزويد بالكتب والدوريات، وبرنامج منح المكتبات الطبية، وبرنامج الفهرس الموحد بالأعمال النادرة والأعمال النافعة، وبرنامج استخلاص المقالات، وبرنامج توفير المعلومات حول مستلزمات المكتبات وأجهزتها وحول طرق الفهرسة وحفظ المواد وختم الرجل بحثه بأهمية إصدار «دورية رسمية منتظمة».

وقد اتفق المجتمعون على تسمية الاتحاد ثم انطلقوا بعد ذلك إلى تقرير أهداف الاتحاد وعلى رأسها «تشجيع وتطوير وزيادة أعداد المكتبات الطبية». كما قرر المجتمعون عقد ثلاثة لقاءات سنوية أولها فى مدينة واشنطون بالتواكب مع مؤتمر الأطباء الأمريكيين على أن يحدد مكان الاجتماعين الآخرين بعد استشارة أعضاء

الاتحاد فى الاجتماع الأول. وتقررت رسوم العضوية بخمسة دولارات فى السنة للعضو. وقد أرسلت محاضر الاجتماع وبحث الدكتور جولد إلى الدكتور سبيفاك فى دنفر.

وكان الدكتور سبيفاك منغمساً فى حملة صليبية لإنشاء قاعات مطالعة طبية فى المكتبات العامة وأخذ فى إصدار مجلة بعنوان «المكتبات الطبية». والتى كان من المفترض أن تكون لسان حال الاتحاد ١٩٠٠ - ١٩٠١. وقد قام الدكتور سبيفاك بدور هام فى جمع مجموعة من الأطباء فى فندق القصر البنى فى دنفر فى السادس من يونية ١٨٩٨م وذلك لدعم المكتبات الطبية وتنميتها وذلك أثناء اجتماع الاتحاد الطبى الأمريكى. وقد دعى الدكتور جولد لتوجيه خطاب إلى المجتمعين حيث بسط أهداف الاتحاد أمامهم كما أكد على الحاجة إلى بث المعلومات الطبية وخاصة بالنسبة للأطباء الممارسين فى المناطق الريفية، والحاجة الملحة إلى برنامج نشط للتبادل.

ولقد تلقى د. سبيفاك خطاباً من ملفل ديوى، قرأه سبيفاك على الجمع وفى هذا الخطاب يحث ملفل ديوى اتحاد أمناء المكتبات الطبية على أن يكون قسماً من اتحاد المكتبات الأمريكية. ومثل هذه الضغوط كانت تمارس من حين لآخر بعد ذلك كى ينضم هذا الاتحاد إلى اتحادات أخرى أو على الأقل يرتبط بها. ولقد استحثت مجموعة الأطباء التى اجتمعت فى دنفر الدكتور جولد على أن يحضر مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية فى شوتوكوا فى يوليو من تلك السنة. ولقد نفذ لهم الدكتور جولد رغبتهم وألقى بحثاً بعنوان «رابطة المكتبات العامة والطبية» وحصل من اللجنة التنفيذية لاتحاد المكتبات الأمريكية على تأييد بإنشاء أقسام طبية فى المكتبات العامة. وكان حضوره أكبر رعاية لاتحاد المكتبات الطبية وجعل المكتبيين والأطباء فى هذا المؤتمر يشعرون بوجود هذا الاتحاد.

وفى الاجتماع السنوى الثانى للاتحاد فى الخامس من أكتوبر سنة ١٨٩٩م فى فيلادلفيا أعلن دستور الاتحاد (اللائحة) الذى وضع الأسس والأهداف والهيكل التنظيمى للاتحاد. وقد وسّع هدف الاتحاد حتى يغطى تنمية المكتبات الطبية وتبادل الإنتاج الفكرى الطبى بين أعضائه». وقد اقتصرت العضوية على الأفراد فقط وبقيت

رسوم الاشتراك كما هى خمسة دولارات. وإلى جانب أعضاء مجلس الإدارة الأربعة استحدثت لجنة تنفيذية من ثلاثة أعضاء ولجنة مالية من خمسة أعضاء. وأعضاء هذه اللجان ينتخبون فى كل اجتماع سنوى. وقد أنيط باللجنة التنفيذية الإدارة العامة اليومية لشئون الاتحاد. وقد سمح الدستور بالعضوية الفخرية حتى خمسة وعشرين عضواً. أما عن الاجتماع السنوى من حيث تحديد الموعد ومكان الانعقاد فإن اللجنة التنفيذية هى التى تحدد ذلك بمساعدة من سكرتارية الاتحاد كما تقوم اللجنة والسكرتارية بوضع برنامج المؤتمر السنوى.

وفى الاجتماع السنوى السابع ١٩٠٤ تم تنقيح الدستور واللوائح الداخلية وتم فتح العضوية مرة ثانية للمكتبات وثبت اشتراك المكتبة العضو عند خمسة وعشرين دولاراً.

برنامج التبادل

بدأ برنامج التبادل فى فيلادلفيا. وقد ساعد الدكتور سنبيفاك فى طباعة قوائم التبادل ومعلومات عن الكتب المطلوبة والكتب المعروضة فى دوريته. وكانت الفلسفة الأولى لهذا البرنامج تنطوى على تدبير نسخ مجانية من الدوريات للمكتبات الأعضاء فى الاتحاد بما فى ذلك **مجلة الاتحاد الطبى الأمريكى (جاما)**. ودورية الدكتورجولد التى أشرنا إليها من قبل وهى **مجلة فيلادلفيا الطبية** اللتان كانتا ترسلان مجاناً إلى المكتبات الثمانى عشرة فى الاتحاد. ولقد زاد عدد الدوريات الداخلة فى التوزيع المجانى على المكتبات الأعضاء مع دخول العديد من الجمعيات المتخصصة بدورياتها ومحاضر أعمالها بل وانضم بعض الناشرين التجاريين إلى البرنامج. ولكن بعد نمو العضوية فى الاتحاد وزيادة الأعباء وارتفاع تكاليف إنتاج الدوريات، توقفت عملية التوزيع المجانى هذه. وعندما اندمجت مجلة فيلادلفيا الطبية فى مجلة نيويورك الطبية خرجت من قائمة التوزيعات المجانية. وفى سنة ١٩٠٥ قامت مجلة جاما باستبعاد أعضاء الاتحاد من التوزيع المجانى بسبب ارتفاع التكاليف. أما بقية ناشرى المجلات

الطبيه التى كانت توزع بالمجان على المكتبات الأعضاء فقد انتهزوا فرصة الحرب العالميه الأولى وألغوا الاشتراكات المجانية لأعضاء الاتحاد ومن هنا لم تعد هناك هذه الميزة لأعضاء الاتحاد.

وقد كان مكتب التبادل فى الاتحاد الذى انتقل إلى بالتيمور فى الأول من ديسمبر ١٩٠٠ هو الذى يدير عملية التبادل بين الأعضاء. وكان هذا المكتب يدير أيضاً عملية الإهداءات للمواد المكررة والمواد المستغنى عنها سواء من جانب المكتبات الأعضاء أو من جانب الأطباء الأفراد. كما قام الاتحاد بدعوة الناشرين إلى تقديم الكتب والدوريات كهدايا للمكتبات الأعضاء.

وفى الفترة من أول يونيه ١٩٠٠ حتى ٢٥ من مايو ١٩٠١ تم تبادل ٢٤٣٣ قطعة. وكان حجم العمل فى تلك الفترة كبيراً وغالباً خارج وقت العمل الرسمى للاتحاد. وفى نهاية سنة ١٩٠١م تم تكليف أول موظفة مدفوعة الأجر فى الاتحاد وهى الآنسة/ نويز سابقة الذكر وكان مرتبها فى الشهر ٢٥ دولاراً وذلك للقيام بعمليات التبادل. وقد أدارت الآنسة/ نويز عملية التبادل هذه من مكتبة كلية الطب والجراحة فى بالتيمور حتى سنة ١٩٠٤ وبسبب زيادة العمل والافتقار إلى الحيز اللازم لتخزين المواد المتبادل بها نقل العمل إلى بروكلين، ومن هناك قام السيد/ ألبرت هنتنجتون من مكتبة مقاطعة كنجز الطبية بإدارة عملية التبادل حتى سنة ١٩١٩. ولما أتاحت مكتبة كلية الطب والجراحة فى بالتيمور مكاناً أوسع وعدداً من الموظفين أمكن للآنسة/ نويز مرة أخرى استئناف العمل من هناك.

وقد استمر نشر قوائم التبادل فى المجلة الرسمية للاتحاد حتى نوفمبر سنة ١٩١٤، عندما بدأ إصدار قوائم منفصلة شبه مطبوعة (فى حدود ٨ صفحات لكل قائمة) وترسل القوائم إلى المكتبات الأعضاء من بالتيمور مباشرة. وفى إبريل سنة ١٩١٥م أعدت دراسة عن عملية التبادل تلك، حيث كان هناك ١٥٦ قطعة معروضة فى قوائم النشرة المشار إليها سابقاً فى يناير وإبريل ١٩١٤ ولم يطلبها أحد ثم أعيد طرحها

ثانية فى قوائم منفصلة للتبادل. وبعد إعادة الطرح هذه طلب منها ١٠٧ قطعة ولهذا قرر الاتحاد الاستمرار فى فكرة القوائم المنفصلة. وفى ذلك الوقت كان المجلد السنوى من تلك القوائم يصل إلى سبعة آلاف قطعة.

لقد كان التبادل وظيفة أساسية من الاتحاد منذ بدايته ونجح نجاحاً كبيراً مما حدا برئيس الاتحاد ذات مرة إلى تحذير المكتبات الأعضاء الجدد من أنها تلتحق باتحاد مهنى وليس ببرنامج للتبادل. ومع ذلك حدث انقسام بين الأعضاء حول طرق التوزيع وكانت هناك شكوى من المكتبات الصغيرة ضد المكتبات الكبيرة من أنه ليست هناك عدالة فى التوزيع بين الفئتين. وقد تطلب الأمر مجهوداً كبيراً حتى تصل الفئتان إلى حل عادل بينهما. وبعد أن خرجت الآنسة/ نويز على المعاش فى سنة ١٩٢٦ كان لابد للاتحاد من بحث عن خليفة لها فى هذا العمل. وقد قامت الآنسة/ سوبيتهان فى آن آربر بهذا العمل لمدة سنتين وبعد ذلك تم تعيين الآنسة/ إلاً ب. لورانس من سانت لويس سنة ١٩٢٨.

فى ذلك الوقت تغيرت الإجراءات الخاصة بالتبادل بحيث يقوم مدير التبادل فقط بإرسال قوائم التبادل ويتلقى الطلبات. أما الدوريات والكتب نفسها فكانت ترسل وتتلقى بين المكتبات نفسها الراغبة فى التبادل وليس عن طريق مكتب التبادل ذاته. هذا التغيير فى الإجراءات إلى جانب اللائحة الداخلية التى تمت صياغتها فى يناير سنة ١٩٢٩ وتم إقرارها فى الاجتماع السنوى للاتحاد فى سبتمبر ١٩٢٩ فى كليفلاند، والتى طلبت من كل مكتبة عضو داخلة فى التبادل أن تقدم قائمتين على الأقل للتبادل كل سنة، هذا كله أدى إلى زيادة نشاط التبادل زيادة واضحة.

وقد استقالت الآنسة/ إلاً ب. لورانس من عملها سنة ١٩٤٢م وكانت هناك فترة توقف بسيطة فى البرنامج حتى عينت الآنسة/ ميلدرد ف. نيلور من نيوجيرسى فى منتصف ١٩٤٥. وفى ذلك الوقت أقام الاتحاد لجنة لدراسة إمكانية تحويل إدارة التبادل إلى وظيفة دائمة متفرغة بمرتب كامل مثل أعمال السكرتارية وأمانة الصندوق.

وقد تضمن تقرير اللجنة الذى أشار إلى أهمية إنشاء مكتب مركزى للاتحاد بعد عقد من الزمان، أن أعباء مدير التبادل قد زادت زيادة واضحة ولاتتحمل أشياء جديدة. وقد اقترحت اللجنة استحداث هذه الوظيفة المتفرغة مدفوعة الأجر، وتمت الموافقة على الاقتراح وعينت الآنسة/ ميلدرد نيلور أول موظف متفرغ بمرتب فى الاتحاد. ونمت عملية التبادل نمواً سريعاً من ٥٧٠٠٠ قطعة فى سنة ١٩٤٧م إلى ١٥٣٠٠٠ قطعة فى سنة ١٩٥٣ ثم إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ قطعة سنة ١٩٦٠ عندما خرجت الآنسة/ ميلدرد نيلور على المعاش بعد ١٦ سنة كمديرة للتبادل. وربما ساعد على هذه الزيادة إدخال نظام استمارة التخليص السريع لمواد التبادل فى سنة ١٩٤٦.

وفى الفترة الانتقالية من سنة ١٩٦٠م إلى أن تم تعيين مدير جديد للتبادل سنة ١٩٦٢م قام السيد/ جلبرت ج. كلوسمان بإدارة عملية التبادل بدون أجر. وفى منتصف الستينات ارتفعت مواد التبادل إلى ما يربو على ٣٠٠,٠٠٠ قطعة وفى منتصف السبعينات اخترقت مواد التبادل حاجز ٤٠٠,٠٠٠ قطعة.

مطبوعات الاتحاد

منذ الاجتماع السنوى الرابع (بالتيمور فى ٢٥ يناير سنة ١٩٠١) تم الاتفاق على إصدار مطبوع رسمى بعنوان: **مجلة اتحاد أمناء المكتبات الطبية**. وقد ظهر هذا المطبوع لمدة سنة واحدة، فى مجلد واحد على عددين أحدهما يغطى يناير - إبريل والثانى يغطى يوليه - أكتوبر سنة ١٩٠٢. وهذان العددان يضمان أعضاء إدارة الاتحاد وأعضاء الجمعية العمومية ووقائع أعمال المؤتمر الرابع للاتحاد ووقائع المؤتمر الخامس وبعض البحوث التى ألقيت فيهما، وبعض الأخبار، وقوائم للتبادل، وخطط التصنيف المستخدمة فى مكتبة كلية الأطباء فى فيلادلفيا ومكتبة مكتب الطبيب العسكرى العام (الآن المكتبة الوطنية الطبية) فى واشنطون العاصمة. وفى اجتماع المكتب التنفيذى فى فيلادلفيا فى ١٨ من أكتوبر ١٩٠٢م تقرر إدماج هذه الدورية مع دورية «المكتبة الطبية والمجلة التاريخية» التى أصبحت بعد ذلك المجلة الرسمية

للاتحاد. وقد رأس تحرير هذه المجلة فى مجلدها الأول ألبرت ت. هنتنجتون و جون براونى. وقد انفرد هنتنجتون برئاسة التحرير فى مجلداتها الأربعة الأخيرة التى بدأت سنة ١٩٠٣م.

وبعد توقف مجلة «المكتبة الطبية والمجلة التاريخية» سنة ١٩٠٧ ظل اتحاد المكتبات الطبية بدون دورية رسمية حتى بدأت مجلة الاتحاد فى الصدور من جديد ولكن فى صورة مختلفة. وبدأ العدد الأول من المجلد الأول فى يوليه ١٩١١م تحت رئاسة تحرير جون روراه و مارسيا نويز. وقد ظلا يعملان فى تحرير الدورية حتى المجلد الخامس عشر حتى صدور آخر مجلداتها وعددها الأخير فى يناير ١٩٢٦. وكانت الآنسة مارسيا نويز قد أسهمت فى المجلة القديمة ومن ثم كان اختيارها فى السلسلة الجديدة من المجلة اختياراً طبيعياً. وكان الدكتور روراه كاتباً ولغوياً مرموقاً، وله تاريخ طويل فى الطب. وقد قام الدكتور موسر - رئيس الاتحاد فى ذلك الوقت - بتدبير الحصول على بعض المنح لتمويل نشر الأعداد الأولى من المجلة.

هذه المجلدات الخمسة عشر من عمر المجلة تنطوى على سجل قيم لأنشطة الاتحاد، ومشاكله، وتطوره إلى جانب عدد طيب من المقالات فى مختلف جوانب التاريخ الطبى. ومن بين تلك المقالات مقالة تشارلز بيرى فيشر الطويلة بعنوان «التغيرات الحاصلة فى الإنتاج الفكرى بالدوريات الطبية منذ يناير١٩٠٩ فى المجلد الثانى سنة ١٩١٢». وقد ظل هذا النوع من الدراسات يصدر فى نفس الموضوع بشكل أو بآخر طيلة أربعين سنة تالية حتى حين أصدر الاتحاد دوريته «ملاحظات حيوية حول الدوريات الطبية» وهى مجلة خصصت كلها لهذا الغرض. وكانت مجلة الاتحاد تدعم نشاطه وتروج له بصفة دائمة ففى افتتاحية سنة ١٩٢٠م أكد كاتب الافتتاحية على أهمية حضور اجتماعات الاتحاد السنوية واستطرد قائلاً «إن أمين المكتبة الذى لا يتمكن من ترك مكتبته فترة ليحضر الاجتماع يخطىء خطأ كبيراً فى حق عمله». وقد تضمن المجلد الخامس عشر قائمة قراءات قصيرة اعتبرها المراقبون خطوة نحو التعليم المستمر. ومع ذلك فقد عانت المجلة من اضطرابات مالية طوال فترة صدورها لأن اشتراكات العضوية كانت غير كافية ولم تكن هناك إعلانات وقد جمعت أعداد المجلد السادس عشر الأربعة فى عدد واحد صدر أيضاً متأخراً.

وكان الاتحاد فى كثير من الأحيان يقدم استشارات لمطبوعات الهيئات الأخرى مثل لجنة تنسيق خدمات الاستخلاص فى الطب الإكلينيكى التى رأستها السيدة/ إيلين ر. كننجهام عدة سنوات، ولجنة تحسين «الكشاف الطبى التركيمى الفصلى». كما تخرج من تجارب مطبوعات الاتحاد ومن بينها الدوريات التى أصدرها، مجموعة ممتازة من المحررين وإداريى هذا النوع من العمل.

والحقيقة أن السلسلة الجديدة من مجلة الاتحاد (**مجلة اتحاد المكتبات الطبية**) والتى بدأت منذ سنة ١٩١١ كانت أسعد حظاً من حيث التمويل منذ العشرينات حيث دعمها الاتحاد بالمال اللازم وتوفر لها محررون من طرازٍ راق مثل: جيمس بالارد، ج.س. هاردنج، و.ب ماك دانييل؛ الدكتور هنرى فيكتس؛ هارولد جونز؛ توماس كييز؛ وليام بوستل؛ استيل برود مان، ميلدرد لانجنر؛ ألفرد براندون، هارولد بلومكويست؛ روبرت لويس الذى بدأ عمله فيها فى أكتوبر ١٩٧٣.

ولقد بدأت سياسة نشر الإعلانات فى هذه الدورية منذ المجلد الثامن عشر سنة ١٩٢٩ وذلك رغبة من الاتحاد فى زيادة الأموال اللازمة للنشر، وقد تنامت تلك المبالغ مع مرور الوقت مما ساعد على استمرار المجلة. وقد ظهر باب عروض الكتب فى الثلاثينات ثم بعد ذلك ظهرت مستخلصات المقالات المنشورة فى المجلة وغيرها من المجلات الأخرى وقد زاد عدد تلك المجلات المستخلصة مع سنة ١٩٣١ مما حدا بالاتحاد إلى إصدار مجلة خاصة بهذه المستخلصات سنة ١٩٥٢ كما قدمت بعنوان: «ملاحظات حيوية حول الدوريات الطبية». وهى تنشر بانتظام ثلاث مرات فى السنة ولا تقتصر المعلومات فيها على الدوريات الأمريكية بل تمتد إلى عدد آخر من الدول الأجنبية. وتعتبر هذه المجلة المصدر الرئيسى للمعلومات الجارية فى الطب. وقد رأس تحريرها منذ ١٩٥٥ وليام بيتى.

وقد أصدرت المجلة عدد يوليه ١٩٥٧ ككتاب تقديرى للسيدة/ جانيت دو. وفى يناير ١٩٦١م أصدرت المجلة ملحقاً عن «مشروع ميكنة فهرس المكتبة الوطنية الطبية». وفى يوليه ١٩٦١ صدر عدد المجلة خاصاً بذكرى المكتبة الوطنية الطبية وكان الدكتور فرانك روجرز محرراً لهذا العدد. كذلك صدر ملحق لعدد إبريل سنة ١٩٧٢ تحت

عنوان «مكتبات العلوم الصحية: دراسة إحصائية» وقد نشرت كشافات تركيمية تغطى المجلدات من ١ ـ ٤٠ ثم من ٤١ ـ ٥٠.

والآن تنشر المجلة مقالات نظرية ودراسات تطبيقية حول مهنة المكتبات الطبية، ومن حين لآخر مقالات حول التاريخ الطبى، كما تنشر أعمدة متنوعة ووقائع الاجتماعات السنوية.

وإلى جانب نشر الدوريات ينشر الاتحاد مطبوعات غير دورية ولعل أهم الكتب التى ينشرها الاتحاد: دليل العمل فى المكتبات الطبية، الذى بدأ كمخطوط على يد م. إيرين جونز ثم ظهر مطبوعاً لأول مرة وقامت على تحريره جانيت دو سنة ١٩٤٣. وصدرت الطبعة الثانية من تحرير جانيت دو ومارى لويز مارشال سنة ١٩٥٦. وكلتا الطبعتين توفر اتحاد المكتبات الأمريكية على نشرها. وعندما اعتزم الاتحاد إصدار الطبعة الثالثة وجد من الأوفق أن يفصل النص عن القائمة الببليوجرافية. وقد نشرت الببليوجرافية مستقلة سنة ١٩٦٧ تحت عنوان: «الأعمال المرجعية الطبية ١٦٧٩ ـ ١٩٦٦» وقد توفر على تحريرها جون ب. بليك و تشارلز روس وتوفر على نشرها اتحاد المكتبات الطبية نفسه، ويتم تحديث هذه الببليوجرافية عن طريق سلسلة متلاحقة من الملاحق. والطبعة الثالثة من الدليل صدرت سنة ١٩٧٠ ونشرها الاتحاد نفسه وتوفر على تحريرها كل من جيرترود ل. آنان و جاكلين و. فلتر.

وفى تقرير لجنة النشر بالاتحاد عن سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ قدمت اللجنة مجموعة من المقترحات ومن بينها زيادة أعداد دورية الاتحاد من أربعة أعداد فى السنة إلى عشرة أعداد. ولم يكن ذلك ليزيد دخل المجلة بسبب زيادة الإعلان فى المجلة ولكن أيضاً سيجعل المادة الإخبارية فى المجلة أكثر حداثة وأسرع فى الوصول للناس. ولكن هذا الاقتراح لم يقبل. ولكن فى نوفمبر ١٩٦١ ظهرت دورية خاصة بالأخبار تحت عنوان: «أخبار اتحاد المكتبات الطبية» وفى سنة ١٩٧٤ كانت دورية الأخبار هذه قد بلغت عشرة أعداد فى السنة. وقد استوعبت معظم الأخبار التى كانت تنشر سابقاً فى دورية الاتحاد.

وفى سنة ١٩٥٤ نشر الاتحاد كتاب إستيل برودمان «تطور الببليوجرافيا الطبية»؛ ثم نشر كتاب جون شوبيلنجز «أوراق مختارة» الذى نشر مع سيرة المؤلف التى كتبها فرانك روجرز وذلك سنة ١٩٦٥.

وكما سبق أن أشرت فقد كانت قوائم أسماء الأعضاء فى مجلة الاتحاد إلا أنه فى سنة ١٩٥٠ نشر أول دليل منفصل بالأعضاء، وهذا الدليل ينشر من حين لآخر حتى الآن بصفة غير منتظمة. ومن جهة ثانية ساهم الاتحاد فى عديد من المطبوعات الأخرى إما بالدعاية أو بالتوزيع أو بترتيب النشر.

الدوريات الألمانية

تسببت الحرب العالمية الأولى فى واحد من أكبر المشروعات التى قام بها الاتحاد. وهى معركة مع الناشرين الألمان - شبرنجر أساساً - تتعلق بأسعار وجدولة نشر الدوريات الطبية الألمانية. وقد خصصت لهذه المشكلة مجموعة من اللجان توفرت على إعداد الدراسات المطلوبة وإرسال الرسائل والمقالات والبيانات والتهديد بالمقاطعة. وقد شكلت لجنة سنة ١٩٢٤ خلال الاجتماع السنوى للاتحاد وذلك لإعداد بيانات احتجاج على موقف الناشرين الألمان وقد تمت الموافقة على تلك البيانات. وقد استجاب اتحاد الناشرين الطبيين الألمان لهذا الاحتجاج وشهد العقد الذى تلا نشر هذه النزاع على صفحات دورية الاتحاد فى العديد من أعدادها وفى معظم الاجتماعات السنوية. وفى بعض الأحيان كانت المكتبات الأعضاء فى الاتحاد التى تقع فى منطقة واحد تنسق فيما بينها عملية اقتناء الدوريات الألمانية، الطبية بحيث تقوم مكتبة واحدة فى المنطقة بالاستمرار فى الاشتراك بالدورية، بينما تقوم سائر المكتبات بإلغاء اشتراكاتها فى تلك الدورية. وقد أثمر هذا التهديد نتائج طيبة وحقق الغرض منه. وقد حضر الدكتور فيردناند شبرنجر بنفسه فى الرابع عشر من أكتوبر سنة ١٩٣٣ والتقى بالمكتبيين الطبيين على العشاء فى نيويورك وتوصلوا إلى حلول وسط.

دستور الاتحاد واللوائح الداخلية والمؤتمرات السنوية

تطلب الأمر بعد الحرب العالمية الأولى إعادة النظر فى المؤتمرات السنوية والإدارة وعمليات التصويت. وكان تحديد مكان وزمان المؤتمر السنوى تقوم به اللجنة

التنفيذية. أو عن طريق التصويت من جانب الأشخاص الذين يحضرون الاجتماع السابق. ولكن فى سنة ١٩٢٨ قدم اقتراح بأن يكون اختيار مكان انعقاد المؤتمر السنوى بناء على دعوة رسمية. وقد شكلت لجنة البرنامج سنة ١٩٢٧ وتحملت هذه المسئولية عن اللجنة التنفيذية المثقلة بالأعباء. وتعطى التغطية الجغرافية للمؤتمرات السنوية مؤشراً واقعياً عن نمو الاتحاد وتطوره: إلى شيكاغو سنة ١٩٠٨؛ سانت لويس ١٩١٠؛ ديترويت ١٩١٦، مونتريال فى كندا سنة ١٩٣٠، نيو أوليانز سنة ١٩٣١؛ سان فرانسسكو ١٩٣٢. وقد أدت قيود السفر إلى إلغاء المؤتمر السنوى الواحد والعشرين ثم أعيدت جدولته فى ١٢ يونية ١٩١٨ فى شيكاغو مع مؤتمر اتحاد الأطباء الأمريكيين.

وفى مطلع العشرينات اقترح تغيير فى اسم الاتحاد بإضافة «الأمريكى» إلى اسم الاتحاد ولكن هذا الاقتراح لم يحظ بالتأييد بواقع ١٢ صوتاً ضد ٩ أصوات فى الاجتماع السنوى سنة ١٩٢٢. ولم تظهر دعوة جديدة قوية إلى تغيير اسم الاتحاد إلا فى الستينات وذلك عندما اقترح بعض الأعضاء توسيع نطاق المكتبات الطبية والجوانب الدولية للاتحاد.

وقد اتبع خلال العشرينات والثلاثينات نظام الترشيح المزدوج فى رئاسة الاتحاد ولم يرض أحداً من الناحية العملية فالمرشح لرئاسة الاتحاد الذى يخسر فى الانتخابات كان يعوض بلقب رئيس فخرى مما صعّب من مهمة لجنة الترشيح وكانت هناك شكوى دائمة من رؤساء هذه اللجنة وخاصة من الآنسة/ ماريا نويز مما حدا بالاتحاد إلى العودة لنظام الترشيح الفردى، وذلك خلال الاجتماع السنوى سنة ١٩٣٤.

ولقد مرت مسألة العضوية الفردية وعضوية المؤسسات ومسألة التصويت والانتخابات بفترات من المحاولة والخطأ حتى انتهت جميعها بمراجعة شاملة للدستور (اللائحة) فى المؤتمر السنوى ١٩٢٩، ١٩٣٠. وقد استحدثت فئة عضوية مهنية جديدة للأفراد الذين يعملون فى المكتبات. كما تم تشكيل لجنة ترشيح جديدة. كما

أجيز التصويت بالبريد حتى يدلى الأعضاء الذين لا يتمكنون من حضور الاجتماع السنوى بأصواتهم فى الانتخابات. وقد تم توسيع عضوية الاتحاد لتضم طب الأسنان الطب البيطرى، الأحياء، والمجالات ذات الصلة. كما تم توسيع عضوية اللجنة التنفيذية من ٣ إلى ٥ أعضاء. وفى سنة ١٩٧٠ خلال الاجتماع السنوى أعيد نظام الترشيح المزدوج لرئاسة الاتحاد كما تم توسيع نطاق لجنة الترشيح.

ولقد شهد الاتحاد إلى جانب مؤتمراته السنوية المنتظمة ثلاثة مؤتمرات مكتبية طبية دولية: فى لندن سنة ١٩٥٠؛ واشنطون ١٩٦٣؛ امستردام ١٩٦٩. وكان دور الاتحاد فيها محدوداً من الناحية الرسمية، على الرغم من أن مؤتمر واشنطون تواكب مع الاجتماع السنوى للاتحاد. ومن جهة ثانية تعين على الاتحاد أن يغير موعد اجتماعه السنوى ليتجنب التعارض مع مؤتمر امستردام سنة ١٩٦٩. ورغم الدور الرسمى المحدود فى هذه المؤتمرات الثلاثة إلا أن أعضاء الاتحاد أنفسهم ساهموا بجهود بارزة فى هذه المؤتمرات.

نظام التصنيف الرسمى

كانت قضية وضع أو تبنى نظام تصنيف رسمى فى المجال هى الشغل الشاغل للاتحاد منذ قيامه وكان من الطبيعى أن يبذل جهد ما لوضع نظام تصنيف من اقتراح الاتحاد. وقد صدر بيان بهذا الخصوص خلال الاجتماع السنوى سنة ١٩٢١، يوصى بتبنى نظام تصنيف مكتبة بوسطون الطبية. ومع ذلك عندما قامت مكتبة بوسطون الطبية بإصدار الطبعة الثانية من نظام التصنيف دون موافقة الاتحاد سنة ١٩٢٥م ارتفعت أصوات الاحتجاج ولم تطرح مسألة الموافقة والتظهير مرة أخرى حتى الآن.

إشهار الاتحاد

يقصد بالإشهار أن يتحول الاتحاد إلى نوع من الشركات له حق التملك والبيع والشراء والتصرف بالاستثمار فى الأموال... وكان الدكتور وليام بروننج هو أول من اقترح ذلك فى خطابه الرئاسى سنة ١٩١٩م ولم يكن هناك صدى لذلك الاقتراح طيلة عقد تلا، حتى شكلت **لجنة الإشهار** لبحث هذه القضية. وكانت أرصدة الاتحاد

آنذاك فى حدها الأدنى وكان هذا الاقتراح مما يساعد الاتحاد على الاستثمار لتمويل أنشطته المختلفة وبرامجه. وقد ارتفعت أصوات عديدة ضد هذا الاتجاه حتى لا يصبح الاتحاد «تاجراً». ولكن الخطوة نحو الإشهار كانت قد اتخذت بموافقة الجمعية العمومية على ذلك فى الاجتماع السنوى سنة ١٩٣٣. وعلى الرغم من أن وثائق الاتحاد وأرشيفه كانت فى بالتيمور، إلا أنه تم اختيار ديلاور مكاناً للإشهار لأن قانون ولاية ميريلاند كان يتطلب من أى شركة عقد جميع اجتماعاتها داخل الولاية. ومن حسن الحظ أنه فى آخر لحظة تم إلغاء هذا الشرط مما أتاح للاتحاد أن يبقى جذوره فى بالتيمور. وفى ٢١ من مايو سنة ١٩٣٤ تم إشهار الاتحاد بتوقيع كل من: مارسيا نويز، تشارلز فرانكنبيرجر، برتا هالام على وثيقة الإشهار للشركة وتم تعيين الآنسة/ مارسيا نويز العضو المقيم للشركة.

التعليم ومنح الشهادات

تعليم مهنة المكتبات الطبية عمل له خصوصية يختلف بها عن سائر فروع العمل المكتبى؛ ولذلك اهتم به اتحاد المكتبات الطبية اهتماماً خاصاً. وقد أثارت الآنسة/ نويز هذا الموضوع لأول مرة فى الاجتماع السنوى للاتحاد سنة ١٩١٩ كما ناقشه آخرون فى مناسبات عديدة بعد ذلك. وقد قدمت جامعة منيسوتا أول مقرر دراسى لأمناء المكتبات الطبية سنة ١٩٣٧ وعندما قدم توماس ب. فلمنج أول محاضرات فى الخدمات البيليوجرافية والمرجعية فى العلوم الطبية فى كولومبيا صيف ١٩٣٩م أصبح للاتحاد دور ما فى تعلم المكتبات الطبية.

وفى خلال الاجتماع السنوى للاتحاد فى نيوهافن ١٩٤٦ شكلت **لجنة تعليم المكتبات الطبية**. وقد قدمت هذه اللجنة برئاسة مارى لويز مارشال تقريراً كاملاً عن الموضوع سنة ١٩٤٧ فى الاجتماع السنوى فى كليفلاند. وقد ناقش التقرير العلاقة بين الإعداد المهنى ومنح الشهادت والاعتماد والمنح الدراسية. وقد اقترح التقرير أن يقوم الاتحاد بتبنى برنامج الإعداد المهنى من ثلاثة مستويات:

١ ـ مساق فى مهنة المكتبات الطبية يدرس فى الفصل الدراسى الثانى فى ثلاث مدارس للمكتبات فى الشرق، وسط غرب، أقصى الغرب.

٢ ـ بعد انتهاء هذا المساق تكون هناك فترة ستة شهور تدريب فى إحدى المكتبات الطبية المعتمدة.

٣ ـ تعليم عال على مستوى الجامعة يؤدى إلى الحصول فى درجة أكاديمية فى المكتبات الطبية أو فى أى مجال ذى صلة بالمكتبات الطبية.

وقد اقترحت اللجنة أكثر من هذا أن يعاد تشكيل **مجلس اعتماد شهادات مهنة المكتبات الطبية**؛ وذلك لتنفيذ برنامج الإعداد المهنى المشار إليه وكان البرنامج المقترح يتألف من ثلاث مراحل تقابل المستويات الثلاثة المشار إليها للإعداد المهنى؛ على «أن تمنح شهادة (وثيقة) معتمدة لمن أتموا خمس سنوات خبرة فى العمل بمكتبة طبية، فى الوقت الذى يبدأ فيه البرنامج أو لهؤلاء الذين دخلوا إلى المجال فى الخمس سنوات التى مضت». وقد اقترحت اللجنة تمويل نشاطات الاعتماد ومنح الشهادات والتدريب عن طريق فرض رسوم قدرها خمسة دولارات على كل شهادة (وثيقة) تعتمد من الاتحاد.

وقد قدم الدكتور سانفورد ف. لاركى تقريراً للأقلية المكتبية يطالب فيه ببرنامج اعتماد شبيه بالبرنامج العام لهذه الأقلية.

وبعد مناقشات هادئة أحياناً وعنيفة غالباً لتقرير اللجنة تم تقسيم التقرير إلى عنصريه الأساسيين: **الإعداد المهنى؛ منح الشهادات**. وقد تمت الموافقة على التوصيات الخاصة بالشق الأول، الإعداد المهنى. أما فيما يتعلق بالشق الثانى فقد أرجئ وتمت التوصية بأن تقوم لجنة ـ القائمة أو لجنة أخرى ـ باستئناف دراسة الموضوع، وبعد اتخاذ هذين الإجراءين، حدث المزيد من المناقشات للبرنامج.

وفى سنة ١٩٤٨م قدمت الآنسة/ مارى لويز مارشال تقريراً إلى اللجنة عن كل التساؤلات والتعليمات التى تلقتها خلال السنة وقد قالت بأن المستوى الأول من الإعداد المهنى قد بدأ فى ربيع ١٩٤٨ فى جامعة كولومبيا وقد انخرط فى هذا المساق اثنا عشر طالباً. وقد اقترحت تشكيل أربع لجان فرعية تنبثق من اللجنة الأم: لجنة الترتيبات، لجنة المناهج، التدريب والتمرين، منح الشهادات والوثائق.

وفى ذلك المؤتمر تمت مناقشة الشق الثانى المؤجل وهو شق منح الشهادات والوثائق توسيعاً وتعديلاً، مجرد مناقشة وليس لاتخاذ قرارات، وقد كشفت المناقشات عن أن أعضاء الاتحاد كانوا فى حاجة إلى المزيد من المعلومات قبل التصويت على البرنامج. وقد تم فى هذه المناقشات اقتراح مرحلة خاصة عن طريق الامتحانات للحالات الاستثنائية التى لم تتم تغطيتها فى المراحل الثلاثة المقترحة ١ ـ ٣. واحتاج الأمر إلى مزيد من الدعم المالى لأن رسوم الشهادات والوثائق لم تكن تغطى النفقات المطلوبة لتنفيذ البرنامج. وبعد المناقشات أدخلت تعديلات طفيفة هنا وهناك على المشروع وتم إقرار التقرير.

منح الشهادات والترخيص

فى الاجتماع السنوى فى جالفستون سنة ١٩٤٩م أعيد طرح موضوع منح الشهادات والترخيص. ولكن الدكتور لاركى الذى كان سيتولى منصب الرئاسة فى نهاية ذلك الاجتماع، جدد اعتراضاته وتساؤلاته. بيد أن المناقشات حول الموضوع استمرت ثم تم التصويت عليه وتم إقرار برنامج الترخيص ومنح الشهادات بعدد ٧١ صوتاً من المؤيدين فى مقابل ٢٢ صوتاً للمعارضين. وبعد ذلك بفترة قصيرة تم وضع **لائحة الإعداد المهنى والترخيص لأمناء المكتبات الطبية**.

والمحصلة النهائية لذلك كله كان تشكيل لجنة أم (مظلة) باسم **لجنة معايير الإعداد المهنى لأمناء المكتبات الطبية**، وينبثق منها لجان فرعية: لجنة الترخيص والشهادات؛ لجنة المناهج، لجنة التدريب والتمرين، لجنة الترتيبات والإعداد. وقد تضمنت اللائحة التى تم وضعها أن الهدف من نظام الترخيص هو ضمان الحد الأدنى من الإعداد المهنى الخاص لأمناء المكتبات الطبية ومنحهم الخبرة الكافية والمعرفة المتخصصة المطلوبة فى هذا المجال. ولم يتضمن النظام منح أية درجة علمية أو شهادة رسمية أو امتيازات خاصة أو وثيقة رسمية. كما لا يتيح النظام للمتدربين الالتحاق التلقائى بعضوية الاتحاد. وكانت الشهادات التى يمنحها الاتحاد كترخيص مزاولة المهنة تعطى بعد تقييم من جانب **لجنة تحليل العمل** بناء على «القائمة الوصفية للواجبات المهنية والواجبات غير المهنية فى المكتبات» التى وضعها اتحاد المكتبات الأمريكية.

وكان على كل راغب فى الحصول على الترخيص أن يوقع طلباً يقدمه إلى الاتحاد «يحل الاتحاد وأعضاءه وأعضاء لجان الاختبارات وأعضاء مجلس الإدرة ووكلاءه من أية مسئولية أو أضرار أو شكوى من إجراءات الترخيص» والبند قبل الأخير فى اللائحة يعطى الاتحاد الحق فى «إلغاء الترخيص وسحبه فى أى وقت لأسباب تحددها «لجنة معايير الإعداد المهنى لأمناء المكتبات الطبية» وبعد الاستماع إلى دفاع الشخص الذى يسحب منه الترخيص. ونص البند الأخير فى اللائحة على أن يدفع العضو «رسماً رمزياً» مقابل حصوله على هذا الترخيص. وقد دخلت على هذه اللائحة مراجعات وتوسيعات وتنقيحات عديدة بين الحين والحين من بينها تعديلات سنة ١٩٥٦ و ١٩٦٤. وفى التعديل الأخير أوقف العمل **بالترخيص الخاص**؛ الذى أشرت إليه من قبل.

وقد قامت **لجنة تحليل العمل** المشار إليها سابقاً بدراسة الواجبات المهنية وغير المهنية فى المكتبات الطبية ووضعت توصياتها فى هذا الصدد وقدمتها إلى الاجتماع السنوى سنة ١٩٥٠ ولم تدخل على قائمة مواصفات اتحاد المكتبات الأمريكية إلا أقل القليل من التعديلات.

وفى ذلك الوقت حصل ٣٠٧ أعضاء على وثيقة الترخيص. وفى سنة ١٩٦٦ كان ٣٧٪ من أعضاء الاتحاد قد حصلوا على الوثيقة. وفى سنة ١٩٧٣م ارتفعت النسبة إلى ٤٥٪ من الأعضاء (٧٧٩ عضواً حصلوا على شهادة المرحلة الأولى، ٩٧ حصلوا على شهادة المرحلة الثانية، ٩ فقط حصلوا على شهادة المرحلة الثالثة. لقد أدى برنامج الترخيص هذا بمدارس المكتبات إلى تقديم برامج رسمية سواء على مستوى البكالوريوس أو الدراسات العليا، كما أدى من جهة ثانية إلى ترويج برامج التعليم المستمر التى يقدمها الاتحاد. ومع كل ذلك فقد أعرب أكثر من نصف أعضاء الاتحاد، كما أعربت المؤسسات الأم لكثير من المكتبات الطبية عن عدم رضائهم عن هذا النظام ومن ثم فقد كانت هناك حاجة ملحة إلى التغيير، وبالتالى خضعت اللائحة والنظام للمراجعة؛ وقد حدث ذلك التغيير الكامل فى سنة ١٩٨٨ وأصبح الاتحاد مسئولاً عن اد مناهج مدارس المكتبات المتعلقة بالمجال. .

وبعد المساق المبدئى الذى قدمته جامعة كولومبيا للمرحلة الأولى من الإعداد المهنى على النحو الذى شرحناه سابقاً أخذ عدد مدارس المكتبات التى تتعاون فى تقديم هذه المساقات فى الازدياد التدريجى بحيث لم يأت منتصف السبعينات إلا وكان هناك ما بين ثمانى إلى عشر مدارس تقدم هذه المساقات فى جميع أنحاء البلاد.

وعلى الجانب الآخر نظمت عمليات التدريب والتمرين فى مكتبة جمعية أبرشية أوليانز الطبية على يد مارى لويز مارشال سنة ١٩٤٠، وازدادت برامج المرحلة الثانية بالتدريج إلى خمسة برامج ولكن هذه البرامج لم تغط فى يوم من الأيام تكاليفها فتعثرت.

ومن جهة ثالثة كانت هناك منح دراسية يقدمها الاتحاد من خلال دعم مالى تقوم به شركة إيلى ليلى، شركة والتر جونسون، كما كان هناك دعم من حين لآخر من جانب الجماعات الإقليمية للاتحاد وهبات وتبرعات من الأعضاء خلال الاجتماعات السنوية. فى سنة ١٩٤٩ كانت قيمة المنحة الواحدة ١٥٠ دولاراً للفرد، وفى سنة ١٩٦٣م ارتفعت إلى ألف دولار ثم إلى ١٥٠٠ دولار فى نهاية الستينات وفى منتصف السبعينات زادت إلى ٢٠٠٠ دولار ثم إلى ثلاثة آلاف دولار فى منتصف التسعينات.

التعليم المستمر

اهتم اتحاد المكتبات الطبية اهتماماً بالغاً بقضية التعليم المستمر. وقد نظم الاتحاد فى هذا الصدد ندوة حول «الببليوجرافيا الطبية» وذلك على هامش الاجتماع السنوى سنة ١٩٣٨. كذلك نظم الاتحاد دورات تدريبية تنشيطية فى نهاية الخمسينات وكانت الدورة تستمر لمدة ساعتين لإمداد المتدربين بأحدث التطورات فى المجال سنوات ١٩٥٨، ١٩٥٩ ثم يتم توسيع زمن الدورة سنة ١٩٦٠ لتستمر نصف يوم. وقد أدت الاستجابات الطيبة لهذه الدورات إلى جعلها جزءاً متكاملاً فى برنامج الاجتماع السنوى بصفة منتظمة. وفى سنة ١٩٦١م بدأ تفصيل هذه الدورات على حجم المكتبة التى يأتى منها المتدربون. وبسبب النجاح الذى حققه البرنامج شكل الاتحاد لجنة خاصة له سنة ١٩٦٢ باسم «لجنة التعليم المستمر»، ومنذ ذلك الوقت تعددت

الدورات وزاد عددها زيادة واضحة وتم تنقيح محتوياتها من حين لآخر وأكثر من هذا تم تعديد مستوياتها ومراحلها بل ومجالاتها الموضوعية. ومن الطريف أن هذا البرنامج أصبح الآن ملمحاً أساسياً من ملامح الاجتماعات السنوية للاتحاد، بل وغدا من الأنشطة الرئيسية للجماعات الإقليمية واجتماعاتها.

وفى سنة ١٩٧١ وافق الاتحاد على تعيين مدير متفرغ مدفوع الراتب **للتعليم المكتبى الطبى** يكون مقره فى المكتب المركزى للاتحاد، وقد اختيرت لهذا المنصب السيدة/ جولى أ. فيرجو سنة ١٩٧٢. وقد قدمت المكتبة الطبية الوطنية منحة مالية سخية ساعدت فى تطوير التعليم المستمر لأمناء المكتبات الطبية.

الزمالات الدولية

من الطريف أنه قد اشترك فى تأسيس اتحاد المكتبات الطبية عد من الكنديين واعتبرهم الاتحاد من «المؤسسين» و«المؤسسين الأقرباء» وقد انتشرت هذه الظاهرة بعد ذلك مع مرور السنين. وتحولت فيما بعد إلى برنامج للزمالة الدولية فى مهنة المكتبات الطبية.

ومن هذا المنطلق شكلت لجنة «التعاون الدولى» سنة ١٩٤٧ برئاسة السيدة/ إيلين كننجهام. وقد حظى البرنامج بمنحة مالية من مؤسسة روكفلر سنة ١٩٤٨وكانت الآنسة/ ليديا باروس من مكتبة كلية الطب فى جامعة كلية الطب فى جامعة هافانا هى أول من أفادت منه. وفى سنة ١٩٦٠ قدم البرنامج سبع عشرة منحة دراسية واثنتى عشرة منحة زيارة وذلك لأمناء مكتبات طبية من ثمانى عشرة دولة. وفى سنة ١٩٦٥ وضعت مؤسسة روكفلر شروطاً جديدة للمنح التى تقدمها وقد أدت هذه الشروط الجديدة إلى حرمان الاتحاد منها ومن ثم توقف تقديمها إليه. وفى الفترة التى نظم فيها البرنامج أفادت منه تسع وعشرون دولة. وبعد فترة توقف طويلة نسبياً استطاعت السيدة/ إيلين كننجهام إعادة البرنامج ولو على نطاق ضيق بفضل ما حصلت عليه من منح ومساعدات مالية من مصادر أخرى. وكان أول من حصل على زمالة الاتحاد الدولية فى ظل رئاسة السيدة/ إيلين كننجهام هو السيد/ أ.م. باثان من بنجالور من الهند سنة ١٩٧٢.

النمو والتوسع

كان الاتحاد فى البداية يتطور ببطء، ففي سنة ١٩٠١ لم يكن هناك كأعضاء فى الاتحاد سوى أربع وثلاثين مكتبة. وستة وعشرين طبيباً وعضوين فخريين. وفى سنة ١٩٢٠م ارتفع عدد الأعضاء إلى مائة عضو بالكاد وفى سنة ١٩٢٣ ارتفع عدد المكتبات الأعضاء إلى أربع وثمانين مكتبة، ١٥٦ شخصاً أى أن مجموع العضوية بعد ثلاث سنوات ارتفع إلى ٢٤٠ عضوية مما جعل الاتحاد ينطلق بعد ذلك. وفى سنة ١٩٣٠ بعد استحداث عضوية «المكتبيين المهنيين» زاد عدد المكتبات الأعضاء إلى ١٣٤، والعضوية المساندة (الأطباء) إلى ١١٤ عضواً ودخل فى العضوية المهنية ٥١ مكتبياً، والعضوية الفخرية إلى ١٦ عضواً وبالتالي ارتفع عدد أعضاء الاتحاد إلى ٣١٥ عضواً. وبقيت العضوية فى نفس هذه الحدود حتى انتهت الأزمة المالية والانهيار الاقتصادى العالمى ثم أخذت فى الارتفاع التدريجى مرة ثانية وبلغ عدد الأعضاء ٤٣٣ عضواً فى سنة ١٩٣٧؛ وكانت سنة ١٩٣٤ هى السنة التى بدأ فيها عدد المكتبيين يزيد عن عدد الأطباء. وفى سنة ١٩٣٨م ارتفع عدد الأعضاء إلى ٥١٦ عضواً وفى سنة ١٩٤٦م إلى ٦٢٦ عضواً: ٢٦٧ مكتبات، ٢٢٣ مكتبى مهنى، ١٣١ عضوية مساندة أى أطباء، ٥ فخرية. وقد تخطت العضوية حاجز الـ ٧٠٠ عضو فى سنة ١٩٤٧، وحاجز الـ ٨٠٠ فى سنة ١٩٤٩، وحاجز الـ ٩٠٠ فى سنة ١٩٥٠ وحاجز الألف سنة ١٩٥٢. وفى سنة ١٩٦١ كانت هناك ٨٣١ عضوية مهنية (أمناء مكتبات) نشطة، ٥٨٣ عضوية مؤسسية (مكتبات)، ٩٩ عضوية انتساب (غير مكتبيين)، ٨ عضوية فخرية، ٢ عضوية مدى الحياة وكان المجموع آنذاك ١٥٢٣ عضواً. وفى سنة ١٩٦٦ ربت العضوية قليلاً على ٢٠٠٠ عضو وفى سنة ١٩٧٤ وصلت إلى ٢٨٥٤ عضواً: ١٧٤٢ مكتبى مهنى، ٦٩ منتسب (أطباء وغير مكتبيين) ١٣ عضوية فخرية، ١١٢ طلاب، ١٢ عضوية مدى الحياة، ٩٠٠ مؤسسات. وفى منتصف التسعينات من قرننا العشرين ربت العضوية قليلاً على خمسة آلاف عضو. وكلما توسعت العضوية وتعقد النشاط، اتضحت الحاجة إلى تقسيم النشاط وتفصيل الهيكل التنظيمى سواء على المستوى النوعى أو المستوى الجغرافى.

الجماعات الإقليمية

فى سنة ١٩٢٧ قدم اقتراح خلال الاجتماع السنوى يقضى بإدخال مادة أو أكثر فى اللوائح الداخلية تتيح عقد اجتماعات إقليمية ولم ينفذ هذا الاقتراح إلا فى نحو سنة ١٩٣٩ عندما عقد عشرة أمناء مكتبات من ولايات الأطلنطى الأوسط اجتماعاً لهم فى هيرش، بنسلفانيا نظر إليه الاتحاد على أنه أول اجتماع إقليمى. ولقد تم تشكيل أول جماعة (فرع) إقليمية للاتحاد فى منطقة خليج سان فرانسسكو سنة ١٩٤٨م وتبعتها منطقة جنوبى كاليفورنيا سنة ١٩٤٩ ثم وسط الغرب ١٩٥٠. وفى سنة ١٩٥٢ بلغ عدد الجماعات الإقليمية ثمانى جماعات؛ ومع قيام جماعة الجنوب المركزية سنة ١٩٧٣ يكون العدد قد ارتفع إلى ثلاث عشرة جماعة.

وعندما أثير موضوع تكوين الجماعات الإقليمية كان هناك اعتراض شديد من جانب البعض على أساس أن تلك الجماعات سوف تنقص من وتقلل عدد الحاضرين فى الاجتماعات السنوية العامة وكذلك من البرامج والأنشطة العامة للاتحاد. ولكن هذه المخاوف تبددت بالتدريج ولم تعد تظهر إلا من حين لآخر وكلما تكونت مجموعات إقليمية جديدة ويبدأ الجدل حول ضرورة أن يصبح عضو الاتحاد العام عضواً فى جماعته الإقليمية. وقد حلت المشكلة عن طريق تحتيم أن يكون أعضاء إدارة الجماعة الإقليمية أعضاء فى الاتحاد، وليس من الضرورى أن يكون الأعضاء العاديون فى الجماعة أعضاء فى الاتحاد العام أو بمعنى آخر يمكن لغير الأعضاء فى الاتحاد العام أن ينتموا لأى من الجماعات الإقليمية فى مناطقهم. ومع مرور الأيام أثبتت التجربة أن الجماعات الإقليمية أصبحت قوة ودعماً للاتحاد الأم ووسيلة هامة لنقل المعلومات والتجارب بين أمناء المكتبات الطبية فى جميع أنحاء الولايات المتحدة والذين قد لا تتاح فرصة حضور الاجتماعات السنوية للاتحاد، وعن طريق تدريب أمناء المكتبات الجدد، وعن طريق المهام المحددة للجان، وعن طريق الانخراط فى دورات التعليم المستمر.

الجماعات النوعية

كانت فكرة الجماعات النوعية فى الاتحاد هى من بنات أفكار جيرترود أنأن وهى التى قامت بالترتيب والإعداد للاجتماعات الموضوعية الأولى فى المؤتمر السنوى

اعتباراً من ١٩٤٨ . وقد أخذ عدد هذه الجماعات النوعية فى الازدياد سنة بعد أخرى حتى بلغت عشر جماعات فى المؤتمر السنوى سنة ١٩٧٤، وفى سنة ١٩٧٧ زادت الجماعات جماعتين أخريين ليصبح العدد اثنتى عشرة جماعة. وهذه الجماعات النوعية تعقد اجتماعاتها على هامش المؤتمر السنوى للاتحاد. وهى تساعد أمناء المكتبات على تشاطر الأفكار والمعلومات والمشاكل المشتركة فيما بينهم.

التعاون مع الاتحادات والمنظمات الأخرى

على الرغم من أن اتحاد المكتبات الطبية قد قاوم الاندماج مع الاتحادات الأخرى، إلا أنه تعاون تعاوناً وثيقاً مع العديد من الجماعات والاتحادات والمنظمات الأخرى مكتبية وغير مكتبية؛ وذلك بهدف تبادل المعلومات والنصيحة والقيام بالمشروعات المشتركة. لقد انضم اتحاد المكتبات الطبية إلى الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات (إفلا) سنة ١٩٣٤. وكان له دور فعال فى اتحاد المعايير الأمريكى اعتباراً من سنة ١٩٤٠م وأصبح عضواً مؤسساً وفعالاً فى المجلس الوطنى لاتحادات المكتبات منذ ١٩٤٢. كما أصبح عضواً فى **اللجنة المشتركة حول معايير مكتبات المستشفيات**. ويتعاون الاتحاد تعاوناً وثيقاً مع اتحاد كليات الطب الأمريكية فى إصدار كتاب «دليل العمل فى مكتبات كليات الطب» سنة ١٩٦٥.

التشريعات الفيدرالية

فى سنة ١٩٦٢ عين الاتحاد أول ممثل له لدى السلطات الفيدرالية وهو فردريك كيلجور، الذى شارك مشاركة فعالة فى إعداد وإصدار قانون معونات المكتبات الطبية. كذلك مثّل فردريك كيلجور الاتحاد فى اجتماعات الكونجرس سنة ١٩٥٧ والتى عقدها لمناقشة إنشاء المكتبة الطبية الوطنية. وقد توج إصدار قانون إنشاء تلك المكتبة جهود الاتحاد عبر ثلاثين عاماً فى هذا الصدد بدأت بمحاولة إيجاد المكان اللائق للمجموعات الطبية فى مكتب الطبيب العسكرى العام ثم إنشاء المكتبة الوطنية المتخصصة، كذلك أعد الاتحاد بياناً عاماً بالسياسة التشريعية الفيدرالية سنة ١٩٦٤.

التقييم وإعادة النظر

بعد أن نما الاتحاد وتطور وتعقد هيكله التنظيمى وتوسعت عضويته، كان له أن يتوقف بين حين وآخر للنظر فى مسيرته وتقييم هيكله ولوائحه وأهدافه واتجاهاته. وعلى سبيل المثال توفر الاتحاد فى سنة ١٩٦٥ على تشكيل لجنة للنظر فى مستقبل تطور الاتحاد، وقد قدمت اللجنة مقترحات وتوصيات عديدة بهذا الخصوص. كذلك شكلت لجنة مؤقتة فى سنة ١٩٦٩ وذلك لتنقيح ومراجعة أهداف الاتحاد وهيكله التنظيمى. وقد قدمت هى الأخرى كثيراً من التوصيات وقدمت حلولاً لبعض مشاكل الهيكل التنظيمى وأعادت صياغة العديد من الأنشطة وخاصة فى مجالات: التعاون الدولى؛ المؤتمر الدولى؛ التعليم والتدريب، المعايير.

المكتب المركزى للاتحاد

كانت جميع أنشطة الاتحاد الباكرة تتم على أساس تطوعى فيما عدا منصب مدير التبادل على النحو الذى أشرت إليه. وقد استمرت هذه الفلسفة ربما حتى الحرب العالمية الثانية، عندما بدأت الشكوى تعلو من جانب الأعضاء العاملين فى مجالات المطبوعات والعضوية حيث كم العمل والنشاط كبير. وقد طفا على السطح فى كثير من المناسبات والاجتماعات السنوية قضية إنشاء مكتب مركزى للاتحاد وخاصة فى مرحلة ما بعد الحرب مما حدا بالاتحاد إلى تشكيل لجنة لبحث هذا الموضوع. وفى المؤتمر السنوى لسنة ١٩٦٠م أعلن عن إنشاء مكتب مركزى للاتحاد وتعيين سكرتير تنفيذى متفرغ بمرتب كامل. وكان أول من عين فى هذا المنصب: هيلين براون شميت وذلك فى شهر يونيه ١٩٦١؛ واتخذ المكتب المركزى للاتحاد مقراً له فى بناية رقم ٩١٩ فى شارع ميتشجان (شمال) فى مدينة شيكاغو. وقد افتتح المكتب رسمياً فى الفاتح من سبتمبر ١٩٦١. وعلى مدى العقد الذى تلا قامت السيدة/ هيلين شميت والموظفون فى المكتب بالأعمال والأنشطة اليومية مما دفع أعمال الاتحاد دفعات كثيرة إلى الأمام. وقد انتقل الاتحاد إلى مقر أرحب وأوسع سنة ١٩٦٦ ثم مرة أخرى سنة ١٩٧٠. أما الموظف المتفرغ الثانى مدفوع الأجر فقد كان مدير التعليم المكتبى الطبى وكان ذلك فى أكتوبر ١٩٧٢. والموظف الثالث المهنى المتفرغ مدفوع الأجر فهو مدير المطبوعات الذى أقر تعيينه فى الاجتماع السنوى ١٩٧٣. وقد

تقاعدت السيدة/ هيلين شميت سنة ١٩٧٢. وقد تغيرت تسمية هذا المنصب فى السنة التالية لتقاعدها إلى المدير التنفيذى وعين فى هذا المنصب جون س. لوساسو فى الخامس عشر من يونية ١٩٧٣.

جوائز الاتحاد

يثمن الاتحاد ويقدر الجهود المتميزة التى يقوم بها الأعضاء وغير الأعضاء فى مجال المكتبات الطبية. وكان أول هذه المبادرات من جانب الاتحاد تخصيص جائزة باسم/ جائزة مارسيا نويز، وذلك على شرف تلك المؤسسة التى بذلت جهد الطاقة فى تأسيس وتطوير الاتحاد على مدى أربعين عاماً. وقد قدمت هذه الجائزة أول ما قدمت إلى إيلين كننجهام سنة ١٩٤٩. أما الجائزة الثانية التى يقدمها الاتحاد فقد تبرعت بها السيدة/ جوانا جوتليب جريمز تخليداً لذكرى زوجها موريى جوتليب. وقد سميت هذه الجائزة باسم **«جائزة مكافأة مقال موريى جوتليب»** وتمنح لأحسن مقال عن تاريخ الطب الأمريكى. وقد منحت هذه الجائزة لأول مرة سنة ١٩٥٦م إلى دورثى لونج. وهناك جائزة ثالثة باسم **«جائزة إداً وجورج إليوت للمقال»** وتمنح لأحسن مقال يضيف إلى مجال «مهنة المكتبات الطبية». ويقدمها جورج إليوت وزوجته إداً. ومنحت لأول مرة سنة ١٩٦١. وهناك جائزة **أوتوا هافنر** وتقدمها دار هافنر للنشر بالمشاركة مع اتحاد المكتبات الطبية، والاتحاد الأمريكى لتاريخ الطب. وهذه الجائزة تمنح «لأكثر المقالات استحقاقاً فى تاريخ الطب عن شخصية محددة». وقد استمرت هذه الجائزة طيلة خمس سنوات وتمنح بالتبادل فى الاجتماع السنوى لكل من الاتحادين، وقد منحت لأول مرة سنة ١٩٦٧ من جانب اتحاد المكتبات الطبية إلى جين أوبنهايمر. **وجائزة ريتنهاوس** تمنح لبحث «يعتبر بحثاً أصيلاً مبتكراً يقدمه طالب عضو فى اتحاد المكتبات الطبية يحضر إحدى دورات الاتحاد أو لأى متدرب فى برامج تدريب الاتحاد». وقدم هذه الجائزة تاجر الكتب ريتنهاوس. وقد منحت لأول مرة سنة ١٩٦٨م إلى نانسى لورنزى. وثمة جائزة أخرى باسم **«جائزة جانيت دو فى حسن المحاضرة»** وتمنح عن أحسن حديث أو محاضرة فى موضوع «تاريخ وفلسفة مهنة المكتبات الطبية» وقد أنشئت هذه الجائزة بسنة ١٩٦٦. وأول محاضر منح الجائزة

كانت الآنسة/ جيرترود ل. أنأن عن حديثها فى الاجتماع السنوى للاتحاد سنة ١٩٦٧.

لجان الاتحاد المنصوص عليها فى اللائحة

- لجنة الاجتماع السنوى (الترتيبات المحلية).
- لجنة اللوائح الداخلية.
- لجنة الترخيص ومنح الشهادات.
- لجنة المناهج.
- لجنة تحرير «مجلة الاتحاد».
- لجنة تحرير «دليل العمل فى المكتبات الطبية».
- لجنة تحرير «ملاحظات حيوية».
- لجنة التبادل
- لجنة التمويل.
- لجنة الجوائز والتشريف.
  * اللجنة الفرعية لجائزة إليوت.
  * اللجنة الفرعية لجائزة جوتليب.
  * اللجنة الفرعية لجائزة جانيت دو.
  * اللجنة الفرعية لجائزة ريتنهاوس.
- لجنة المطبوعات المستمرة لاتحاد المكتبات الطبية.
- لجنة الربط بين اتحاد المكتبات الطبية والمكتبة الوطنية الطبية.
- لجنة برامج فنيى المكتبات الطبية.
- لجنة التعاون الدولى.
- لجنة التشريع.
- لجنة العضوية.
- لجنة الترشيحات (للمناصب العليا).
- لجنة المؤتمر السنوى وبرنامجه.

- لجنة المطبوعات.
- لجنة تجنيد المتطوعين.
- لجنة المنح الدراسية.
- لجنة الدراسات المسحية والإحصائيات.

لجان إضافية

- لجنة المشروعات والمشاكل الببليوجرافية.
- لجنة المكتب المركزى.
- لجنة لجان مجلس المديرين.
- اللجنة المؤقتة لتطوير لائحة جديدة للترخيص.
- مجلس الرؤساء السابقين للاتحاد.

روابط الاتحاد

يعين اتحاد المكتبات الطبية ممثلين أو وفوداً له لدى الجماعات الآتية:

- المجلس الاستشارى لمركز المترجمات الوطنى.
- الاتحاد الأمريكى لتطوير العلوم (مجلس الاتحاد وقسم ت: المعلومات والاتصالات).
- الاتحاد الأمريكى لكليات الصيدلة، مؤتمر المدرسين؛ قسم المكتبات.
- المعهد الوطنى الأمريكى للمعايير (لجنة ز ٣٩ عن العمل المكتبى والتوثيق).
- المعهد الوطنى الأمريكى للمعايير (لجنة ز ٨٥ عن تقييس المستلزمات المكتبية والأجهزة).
- الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات.
- مجلس اتحاد المكتبات الأمريكية.
- المجلس الوطنى لاتحادات المكتبات.
- المجلس الوطنى لاتحادات المكتبات (اللجنة المشتركة حول تعليم المكتبات)
- مجلس ما بين الوكالات حول المصادر المكتبية فى التمريض.
- وكالة الولايات المتحدة لتبادل الكتاب.

وهكذا فإن اتحاد المكتبات الطبية هو الاتحاد المهنى الأساسى لمعظم أمناء المكتبات فى العلوم الصحية فى الولايات المتحدة وكنذا كما يجتذب أعداداً متزايدة من المكتبيين من دول أجنبية عديدة. وكما سبق أن قدمت يعتبر ثانى أقدم اتحاد مهنى وطنى حيث أسس سنة ١٨٩٨ ويربو عدد أعضاءه فى نهاية القرن العشرين (بعد قرن كامل من إنشائه) على خمسة آلاف عضو. ويتميز بقوة برامج التعليم المستمر التى يقدمها لأمناء المكتبات الطبية والتى تقدم كل سنة على هامش المؤتمر السنوى للاتحاد العام وأيضاً على هامش الاجتماعات التى تنظمها الجماعات الإقليمية. ومنذ سنة ١٩٧٩ بدأ الاتحاد يقدم برامجه التعليمية على هامش المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا). والمؤتمر الخمسى الدولى لمهنة المكتبات الطبية. وكما سبق أن فصلت يحرص الاتحاد على المستوى العلمى والعملى لأمناء المكتبات الطبية ومن ثم أدخل نظام الترخيص منذ سنة ١٩٤٩ ومنذ ذلك الوقت خضع النظام لمراجعات وتنقحيات وتطويرات عديدة ومستمرة وكان آخرها ماحدث سنة ١٩٨٨. ويستطيع أمناء المكتبات الطبية أن يحصلوا على عضوية خمس سنوية تجدد لفترات مماثلة من خلال الاتحاد فى أكاديمية مهنيى المعلومات الطبية على مستوى من مستويات أربعة: منتسب؛ عضو، عضو كبير، عضو متميز.

وفى سنة ١٩٩٢ كان هناك ١٧٠٠ عضو من أعضاء الاتحاد، أعضاء رسميين فى الأكاديمية المذكورة. ويقدم اتحاد المكتبات الطبية مجموعة من الجوائز جرى ذكرها تفصيلاً.

أهم المصادر:

1- Beaty, William, Medical Library Association. Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1976, vol, 17.

2 - Connor, Jennifer. Medical Library history; a Survery of the Literature in Great Britain and North America.- Libraries and Culture.- vol. 24, 1989.

3 - Connor, Jennifer. Medical Libraries.- Encyclopedia of Library History.- New York: Garland Publishing, Inc., 1994.

4 - Jackson, Sara Jean. Medical Libraries.- World Encyclopedia of Library and Infomation Services.- 3rd ed. Chicago: A.L.A, 1993.

اتحاد المكتبات الفنلندية

Finish Library Association

أنشئ اتحاد المكتبات الفنلندية سنة ١٩١٠. وفى ذلك الوقت لم تكن الحكومة الفنلندية تعطى اهتماماً كبيراً لإنشاء وتطوير المكتبات ولذلك كان على الاتحاد مسئولية ضخمة فى الدعوة إلى تطوير المكتبات فى فنلندا. كان على الاتحاد أن يشجع على ويدعو إلى إنشاء المكتبات؛ تقديم النصح والإرشاد لأمناء المكتبات؛ تقديم وتوزيع ونشر المعلومات المطلوبة عن المكتبات والعمل المكتبى فى فنلندا. وقد قام الاتحاد بوضع القواعد النموذجية واللوائح المنظمة للعمل فى المكتبات الصغيرة. وحاول أعضاء الاتحاد جمع إحصائيات ومعلومات عن المكتبات فى عموم القطر. وفى ذلك الوقت المبكر من حياة الاتحاد نظم دورات تدريبية قصيرة لأمناء المكتبات. وفى ذلك الوقت أيضاً قام الاتحاد بتعيين مستشار متفرغ مدفوع الراتب الكامل يقوم بشراء وبيع الكتب لحساب الاتحاد كما كان يقوم برحلات وزيارات إلى جميع أنحاء البلاد لتقديم خبراته لأمناء المكتبات وإرشادهم إلى الطرق المثلى فى إدارة العمل المكتبى. وقد حاول الاتحاد بيع بطاقات الفهارس إلى المكتبات ولكنه لم يحرز تقدماً أو نجاحاً فى هذا الصدد. وبسبب العجز المالى الذى صادفه الاتحاد فى العشرينات اضطر الاتحاد إلى وقف نظام تعيين موظفين متفرغين مدفوعى الرواتب. ولم يستعد الاتحاد مقره الرسمى أو موظفيه مدفوعى الأجر إلا فى الستينات.

لم يعمل اتحاد المكتبات الفنلندية بكامل طاقته خلال تلك العقود وإنما قصر عمله على مجرد تطوير العمل فى المكتبات ورأب الصدع فى هذا العمل. وفى خلال

سنوات الانهيار الاقتصادى والأزمة المالية فى الثلاثينات حاول الاتحاد دعم المكتبات بما كان يتلقاه من مساعدات ومنح مالية. وبعد حرب الشتاء (١٩٣٩ - ١٩٤٠) ركز الاتحاد نشاطه حول المكتبات التى أقيمت للسكان النازحين والمكتبات التى دمرتها الحرب كما وجه جانباً من نشاطه إلى بناء مكتبات المستشفيات وتقديم مواد القراءة إلى البحارة والمساجين. فى تلك الفترة أيضاً وجه الاتحاد اهتمامه فى اتجاه تحسين رواتب أمناء المكتبات وحيث أنه لم يتكون اتحاد للعاملين فى المكتبات (اتحاد عمال) حتى أربعينات القرن. ولم يكل ممثلو الاتحاد عن تكرار الزيارة إلى وزير التعليم لاستصدار تشريع أفضل للمكتبات والعاملين فى المكتبات؛ كما قدم العديد من التوصيات لتحسين أوضاع المكتبات المدرسية. ومن الحق أن نذكر أن كثيراً من الإصلاحات التى اقترحها الاتحاد قد أنجزت ولو بعد فترة طويلة من الانتظار.

أما أهداف اتحاد المكتبات الفنلندية فى الوقت الحاضر فإنها تتلخص فى تطوير العمل المكتبى ورفع المستوى المهنى والاجتماعى للعاملين فى المكتبات الفنلندية. وبسبب أن عدد السكان فى فنلندا محدود فيجب أن نتوقع أن يكون عدد أعضاء الاتحاد محدوداً كذلك ففى سنة ١٩٧١م لم يزد عدد الأعضاء عن ١٥٠٠ عضو هم أساساً من الأفراد لأنه لا عضوية للمكتبات كمؤسسات. وفى منتصف التسعينات زاد عدد الأعضاء قليلاً عن ٢٥٠٠ عضو. وبنفس القدر زادت ميزانية الاتحاد من أربعين ألف مارك فنلندى (٩٦٠٠ دولار) سنة ١٩٦٠م إلى ١٢٠,٠٠٠ مارك فنلندى (٢٨,٧٠٠ دولار) فى سنة ١٩٧١ وارتفعت فى منتصف التسعينات إلى ٢٠٠,٠٠٠ مارك فنلندى (٥٠,٠٠٠ دولار). ويتلقى الاتحاد معونات من الدولة بلغت فى سنة ١٩٧١ نحو ٣٠,٠٠٠ مارك فنلندى (٧٢٠٠ دولار) وقد ارتفعت تلك المعونة فى التسعينات إلى نحو ٥٠,٠٠٠ مارك فنلندى (١٢,٥٠٠ دولار) ويرى المراقبون أن هذه المعونة مبلغ صغير إذا قورن بالمساعدت التى تقدمها الدولة للمؤسسات الثقافية الأخرى هناك.

ومنذ منتصف السبعينات ركز الاتحاد نشاطه حول الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وتنظيم الدورات التدريبية ونشر المطبوعات المتخصصة؛ ذلك أن الناشرين التجاريين فى الدولة لا ينشرون سوى عدد محدود من الكتب المتخصصة فى أعمال المكتبات

والمعلومات وذلك للنقص الواضح فى المؤلفين والخبراء المتخصصين فى المجال. ومن هنا ينشط الاتحاد لسد هذا النقص والعجز. ومن بين المطبوعات التى نشرها الاتحاد: **دليل المكتبات الفنلندية** الذى بدأ صدوره سنة ١٩٦٨ وصدرت منه بعد ذلك عدة طبعات منقحة وفريدة؛ تراجم **مهنة المكتبات الفنلندية** الذى بدأ هو الآخر سنة ١٩٦٨؛ المكتبات فى فنلندا (الطبعة الإنجليزية الثالثة سنة ١٩٧١). وهناك مجموعة من الأدلة الأخرى خاصة بمكتبات الموسيقى ومكتبات المستشفيات. كما يتوفر الاتحاد على نشر العديد من القوائم البيليوجوافية.

ولعله من نافلة القول أن نذكر أن الاتحاد يتوفر على نشر دورية شهرية باللغة الفنلندية مع ملخصات بالإنجليزية وذلك منذ سنة ١٩٠٨م بعنوان (مجلة المكتبات) ويدور عدد النسخ الموزعة من هذه الدورية حالياً حول ثمانية آلاف نسخة.

ومن جهة أخرى قام الاتحاد بإجراء بعض الدراسات والبحوث. وفى سنة ١٩٦٠ وبمناسبة مرور خمسين سنة على إنشاء اتحاد المكتبات الفنلندية خصصت ميزانية للإنفاق منها على بحوث ودراسات «تاريخ المكتبات والعمل المكتبى وعادات القراءة واستخدام الأطفال للمكتبات وبعض مشروعات الفهارس الموحدة. . .».

وفى سنة ١٩٦٩ قام الاتحاد بمساعدة من مؤسسة فنلندا الثقافية بدراسة عن الأوضاع المهنية لأمناء المكتبات الفنلنديين. وقد نشرت هذه الدراسة وما أسفرت عنه من نتائج سنة ١٩٧٢. ولإجراء هذه الدراسة أرسل استبيان إلى نحو ٧٥٠ من أمناء المكتبات وقد تمت الإجابة على ٨٣,٨٪ منها. وقد كشفت الدراسة عن أن ٨٩٪ من العاملين فى المهنة هن من النساء و١١٪ فقط هم من الرجال. كما كشفت الدراسة عن أن ٤٥٪ من النساء العاملات فى المهنة غير متزوجات، وبينما ٢٠٪ فقط من الرجال غير متزوجين. وأن ٢٠٪ فقط من الرجال يحتلون مناصب «مدير مكتبة» فى مقابل ٧٪ فقط من النساء فى هذا المنصب. وقد طالب أربعون فى المائة من المجيبين على الاستبيان بتحسين الإعداد المهنى لأمناء المكتبات، وأيد ٨٠٪ منهم وضع الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وتعليم علم المكتبات والمعلومات فى مؤسسة أكاديمية ومنح درجة الماجستير فى المكتبات.

وقد ظل اتحاد المكتبات الفنلندية لسنوات طويلة الهيئة المركزية لتنظيم المؤتمرات المكتبية التى تعقد كل سنتين على مستوى الوطن. وإضافة إلى ذلك كان الاتحاد هو المنظم الرئيسى للدورات التدريبية والتعليم المستمر لأمناء المكتبات أثناء الخدمة سواء المتفرغين منهم أو غير المتفرغين.

ونظراً لبساطة تنظيم الاتحاد فإنه ينطوى فقط على خمس لجان دائمة هى:

١ ـ لجنة المواد السمعية البصرية.

٢ ـ لجنة المطبوعات.

٣ ـ لجنة مكتبات المستشفيات.

٤ ـ لجنة مكتبات الأطفال.

٥ ـ لجنة العلاقات العامة.

وتسعى لجنة العلاقات العامة حثيثة إلى جذب الأعضاء للاتحاد وتوسيع قاعدة العضوية؛ كما تسعى جاهدة للتقريب بين المكتبات وجمهور القراء. وتستخدم اللجنة فى سبيل ذلك وسائل متعددة من بينها الملصقات والمطويات والمقالات الصحفية والإعلانات. وخلال الستينات أنتج فيلم عن المكتبات بالتعاون مع اتحاد الناشرين الفنلندى؛ كذلك أعدت برامج تليفزيونية وإذاعية عن المكتبات؛ ونقلت بعض حفلات الكونسيرت التى تنظمها المكتبات على التليفزيون. وفى سنة ١٩٧٠م أنتجت سلسلة من الشرائح عن المكتبات الفنلندية.

واتحاد المكتبات الفنلندية عضو فى الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا) منذ قام الاتحاد. وقد عقد مجلس إدراة (إفلا) اجتماعه سنة ١٩٦٥ فى هلسنكى. ولاتحاد المكتبات الفنلندية صلات وثيقة باتحادات المكتبات فى دول الشمال الأخرى، كما يحرص على حضور المؤتمرات السنوية لاتحادات المكتبات فى الدول المجاورة. وقد استضاف اتحاد المكتبات الفنلندية مؤتمر المكتبات العامة الأنجلو ـ اسكندنافى السادس فى كولى سنة ١٩٧٠.

فى سنة ١٩٥٠ قام اتحاد المكتبات الفنلندية بتأسيس شركة تجارية هى **شركة خدمات المكتبات المحدودة** وهى تعمل بالتعاون مع نظيراتها فى الدول الاسكندنافية.

والاتحاد يملك معظم أسهم هذه الشركة. ومنذ سنة ١٩٦١ تعمل هذه الشركة كشركة أرصدة مشتركة.

ومنذ عقد الستينات وهذه الشركة تنمو نمواً مطرداً. وقد نما رأس المال من ٣٠٠٠ مارك فنلندى (٧٥٠ دولاراً) عند التأسيس إلى ٥٧٠٠٠ مارك (١٤٢٥٠ دولاراً) سنة ١٩٦٠. وفى العقد الثانى نما حجم العمل من ٢١٠,٠٠٠ مارك (٥٢٥٠٠ دولار) فى سنة ١٩٦٠م إلى ١,١٥٠,٠٠٠ مارك فنلندى (٢٨٧,٥٠٠ دولار) فى السنة المالية ٧٠/ ٧١. ومن الطريف أن شركة خدمات المكتبات هذه تصدر أثاثات المكتبات وأجهزتها إلى دول شرق أوروبا وبعض دول الشرق الأوسط.

ويرى الخبراء أن مستقبل اتحاد المكتبات الفنلندية مستقبل مشرق بكل المعايير؛ ذلك أن وضعه المالى قوى للغاية وخاصة لوجود شركة خدمات المكتبات وما تغله عليه من دخل. هذه الظروف الاقتصادية المواتية تساعده على تمويل مشروعاته المهنية وبرامجه لخدمة كل المكتبات الفنلندية فى عموم فنلندا. ولذلك قدم اقتراح بتغيير وضع هذا الاتحاد حتى يصبح هيئة مركزية لاتحادات المكتبات الفنلندية، ذلك أنه فى فنلندا حالياً يوجد عشرة اتحادات للمكتبات من بينها الاتحادات الطلابية واتحادات العاملين، يمكن أن تتحسن أوضاعها ويتطور أداؤها لو أنها انخرطت جميعاً تحت مظلة الاتحاد المركزى المقترح. وقد طرح هذا الاقتراح فى المؤتمر السنوى لاتحاد المكتبات الفنلندية سنة ١٩٧١، ونال قسطاً كبيراً من المناقشة.

ويتوقف اتحاد المكتبات الفنلندية كل فترة أمام أهدافه وأغراض كى يعيد النظر فيها وينقحها ويراجعها. وفى نهاية السبعينات تبلورت أهداف هذا الاتحاد حول:

١ - تجديد وإصلاح تشريعات وقوانين المكتبات والمعلومات المعمول بها فى الدول بحيث تتواكب مع التطورات الحاصلة فى الحال والاستقبال.

٢ - تشجيع البحث المكتبى وتطبيق نتائجه على الحياة الفكرية وإدارة المكتبات فى الدولة.

٣ ـ توسيع نطاق العلاقات العامة للاتحاد وتوجيهها نحو تطوير المكتبات فى الدولة.

٤ ـ تنشيط التعاون الدولى والحصول على المعلومات عن الأوضاع المكتبية فى الدول الأجنبية لمن يطلبها من أعضاء الاتحاد ومن جهة ثانية تقديم المعلومات عن المكتبات الفنلندية لمن يطلبها من الخارج.

٥ ـ تخطيط وتطوير برامج الدراسة والتدريب والتعليم المستمر فى علم المكتبات والمعلومات.

٦ ـ تخطيط ونشر المطبوعات المهنية.

٧ ـ خلق الأنشطة المهنية وإشراك أكبر عدد ممكن من الأعضاء فيها.

٨ ـ تدبير الأموال اللازمة للقيام بالمشروعات المكتبية المستقبلية.

ولقد كتبت هيلى كانيلا فى مقال لها تقول عن اتحاد المكتبات الفنلندية «لقد تطور اتحاد المكتبات الفنلندية منذ الاستقلال تطوراً كبيراً وخاصة بعد صدور قانون المكتبات العامة فى الستينات. ويمكننا أن نعد فنلندا وجاراتها من الدول الاسكندنافية من بين أكثر الدول تقدماً فى مجال المكتبات فى العالم. ومع ذلك يمكننا القول بأننا لم نصل إلى الصورة المثالية بعد كما هو الحال فى كل مكان؛ فالمكانة الحيوية للمكتبة فى الحياة الفكرية للأمة لم نصل إليها بعد. كما أن المكتبات يمكن تجاهلها أونسيانها تماماً عند التخطيط للأنظمة التعليمية الجديدة أو التخطيط لشغل وقت فراغ الناس. إن أوضاع أمناء المكتبات تحتاج إلى تحسين كما تحتاج البلد إلى مزيد من أمناء المكتبات الحيويين النشطاء. ولابد أن يكون هناك إنتاج فكرى مكتبى باللغة الفنلندية. وتحتاج فنلندا إلى مكتبات إقليمية مركزية تغطى عموم القطر. ولابد من التنويه هنا إلى أن كثيراً من المكتبات الفنلندية تحتاج إلى الأبنية المناسبة والميزانيات الكافية حتى تتمكن من تكوين مجموعات قوية وقادرة على الخدمة. كذلك فإن ترسيخ النظام المكتبى الفعال من إجراءات فنية وعمليات وخدمات هو من الأمور الحيوية للمكتبة الفنلندية.

وكما أشرت من قبل يوجد فى فنلندا إلى جانب اتحاد المكتبات الفنلندية اتحادات مكتبية أخرى بعضها نوعى وبعضها وطنى عام. ومن بين الاتحادات المكتبية الأخرى

هناك نذكر: اتحاد مكتبات البحث الفنلندية الذى أسس سنة ١٩٢٩ وينشر دورية متخصصة (سيجنوم)؛ والاتحاد الفنلندى للتوثيق وهو الآخر له دوريته المتخصصة. وهناك تعاون وثيق بين اتحاد المكتبات الفنلندية وسائر الاتحادات وخاصة الاتحادين المذكورين.

أهم المصادر:

1 - Kauppi, Hilkka. Finish Library Association.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1970. vol. 8.

2 - Sievanen - Allen, Ritva. Finland.- world Encyclopedia of Library and Information Services.- 3rd ed.- Chicago: A.L.A., 1993.

3 - Vakkari, Pertti.- Finland.- Encyclopedia of Library History.- New York: Garland Publishing, Inco., 1994.

اتحاد المكتبات الكندية

Canadian Library Association (CLA)

الخلفية التاريخية

ترجع نشأة اتحاد المكتبات الكندية إلى مطلع القرن العشرين سنة ١٩٠٠ ففى الحادى عشر من يونية سنة ١٩٠٠م التقى تسعة من أمناء المكتبات الكنديين فى مكتب مدير مكتبة جامعة ماك جيل خلال مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية الذى عقد فى مونتريال فى ذلك الوقت وذلك لمناقشة الإجراءات التى يمكن اتخاذها لتحقيق التعاون بين المكتبات الكندية وذلك من خلال اتحاد مكتبات وطنى. وكان هؤلاء التسعة هم:

١ ـ تشارلز هـ. جولد	مدير مكتبة جامعة ماك جيل.
٢ ـ جيمس بين	مدير مكتبة تورنتو العامة.

٣ ـ إ. أ. هاردى	عضو مجلس الأوصياء ـ مكتبة سمكو العامة (تورنتو). (سكرتير ـ أمين صندوق باتحاد مكتبات أونتاريو فيما بعد).
٤ ـ و. ت. لى.	عضو مجلس الأوصياء ـ مكتبة تورنتو العامة.
٥ ـ ر. ج. بلاكول	مدير مكتبة لندن العامة.
٦ ـ إ. أ. جيجر	مدير مكتبة بروكفيل العامة.
٧ ـ روبرت و. ماك لاكلان	الرئيس الفخرى لجمعية المسكوكات والعاديات فى مونتريال؛ مدير متحف شاتو دى راميس ورئيس الجمعية الملكية لكندا.
٨ ـ الآنسة: بروك	مكتبة جامعة ماك جيل.
٩ ـ الآنسة: فيربيرن	مكتبة جامعة ماك جيل.

وفى نهاية ذلك الاجتماع قال السيد/ لى ثم ثنى على قوله السيد/ ماك لاكلان ثم قال الباقون فى صوت واحد «إننا الآن نشكل اتحاد المكتبات الكندية». وقد شكل الحاضرون لجنة تنظيمية، على النحو الآتى:

أ ـ جيمس بين	رئيساً
ب ـ إ. أ. هاردى	سكرتيراً.
ج ـ تشارلز جولد	عضواً.
د ـ ر. ج بلاكول	عضواً
و ـ ر. ت لانسفيلد	عضواً (مدير مكتبة هاميلتون العامة).

وقد اجتمعت اللجنة فى التاسع عشر من أكتوبر من نفس سنة ١٩٠٠ فى مكتبة تورنتو العامة. وقد حضر هذا الاجتماع جيمس بين وأ. هاردى من اللجنة ودعى إلى الحضور كل من:

ـ هـ. هـ. لانجتون	مدير مكتبة جامعة تورنتو.
ـ أ. ب ماكالوم	المعهد الكندى فى تورنتو.
ـ أ. هـ. جيبارد	مدير مكتبة هويتباى ـ أونتاريو ـ العامة.

وقد درات المناقشة فى هذا الاجتماع حول تصورهم لما يجب أن يكون عليه اتحاد المكتبات الكندية. وقد رؤى أن يقتصر الاتحاد على «اتحاد مكتبات أونتاريو» بدلاً من أن يكون اتحاداً وطنياً «دومينون». وقد طرح فى الاجتماع مسودة دستور (لائحة) للاتحاد وتم الاتفاق عليه، كما طرح مشروع برنامج لمؤتمر يحضره كل المهتمين بالشئون المكتبية فى أسبوع عيد الفصح سنة ١٩٠١ فى تورنتو. وفى ذلك المؤتمر أعيد طرح اللائحة وأجريت عليها تعديلات وأزيلت منها كل ما يوحى بالإقليمية بحيث تصبح نموذجاً للائحة وطنية يقوم عليها اتحاد وطنى مستقبلاً. ولم يحدث فى السنوات التى تلت أن ناقش اتحاد مكتبات أونتاريو قضية إنشاء اتحاد وطنى.

فى سنة ١٩١٩ قام اتحاد إقليمى آخر هو اتحاد كولومبيا البريطانية؛ وفى سنة ١٩٣٢ قام اتحاد كويبك؛ وفى سنة ١٩٣٥ قام اتحاد المقاطعات البحرية (الآن مقاطعات الأطلنطى)؛ ثم اتحاد مانيتوبا سنة ١٩٣٦؛ ثم اتحاد ساسكاتشوان (إعادة تنظيم) سنة ١٩٤٠؛ ثم إعادة تنظيم اتحاد ألبريا سنة ١٩٤٤ ثم اتحاد برونزويك سنة ١٩٥١. وفى نفس الوقت قامت اتحادات نوعية مثل: جماعة مفهرسى أونتاريو الإقليمية سنة ١٩٢٧؛ اتحاد أمناء مكتبات الأطفال الكنديين سنة ١٩٣٢؛ فرع مونتريال لاتحاد المكتبات المتخصصة سنة ١٩٣٢؛ فرع تورنتو لاتحاد المكتبات المتخصصة سنة ١٩٤٠؛ الاتحاد الكندى للمكتبات الكاثوليكية (الآن الاتحاد الكندى لمكتبات اللغة الفرنسية) سنة ١٩٤٣.

وكانت فكرة إنشاء اتحاد المكتبات الكندية تثار من حين لآخر فى ذلك الوقت. وفى سنة ١٩٢٥ قام و.أ. كارسون مفتش المكتبات العامة فى الإدارة التعليمية فى أونتاريو بالاجتماع مع مجموعة أمناء المكتبات الكندية فى مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية فى سياتل وأعقب ذلك اجتماعان آخران فى فانكوفر. وقد كان القصد من تلك الاجتماعات مناقشة الحاجة إلى اتحاد وطنى للمكتبات والظروف والصعوبات التى تغلف قيامه. وفى سنة ١٩٢٧ خلال مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية قام فريد لاندون رئيس اتحاد أونتاريو للمكتبات ومدير مكتبة جامعة أونتاريو الغربية فى لندن (كندا) بالاجتماع بنحو ٣٠٠ أمين مكتبة وعضو مجلس الأوصياء من جميع

مقاطعات كندا ـ ما عدا جزيزة الأمير إدوارد ـ وتقرر فى هذا الاجتماع تأسيس اتحاد المكتبات الكندية:

«وكان ذلك بهدف إنشاء جمعية وطنية لكل الأنشطة المكتبية الكندية، ومركز تخليص لكل المعلومات المكتبية، ومجمعاً لمناقشة الأمور المكتبية، ومنظمة تقوم على تنسيق. وإلى حد ما توحد العمل المكتبى فى كافة المقاطعات الكندية. وكان برنامج ذلك الاتحاد تعليمياً بالدرجة الأولى وتنفيذياً بالدرجة الثانية.

وكان المأمول أن يقوم ذلك الاتحاد نيابة عن كل الأوساط المكتبية فى كندا بمعالجة المشاكل المكتبية الكندية العامة التى يعانى منها كل المكتبيين الأصدقاء فى عموم الدومينون».

وقد عين جون ريدنجتون، مدير مكتبة جامعة كولومبيا البريطانية، رئيساً للاتحاد. وقد رأى الاتحاد آنذاك أن الأمر يتطلب معرفة أوسع ومعلومات أوقع عن الاحتياجات والظروف التى تعيشها المكتبات الكندية من خلال الزيارات الميدانية. وقد قام رئيس الاتحاد جون ريدنجتون باتصالات وزيارات شخصية لرئيس فرع مؤسسة كارينجى وساانده فى ذلك كارل ميلام السكرتير التنفيذى لاتحاد المكتبات الأمريكية الذى اقترح إنشاء «لجنة تقصى» لدراسة أوضاع المكتبات واحتياجاتها فى كندا. وقد تألفت تلك اللجنة من كل من جورج لوك مدير مكتبة تورنتو العامة والرئيس السابق لاتحاد المكتبات الأمريكية؛ ميرى بلاك مديرة مكتبة فورت وليام العامة وعضو مجلس التوسع المكتبى فى اتحاد المكتبات الأمريكية؛ جون ريدنجتون مدير مكتبة جامعة كولومبيا البريطانية ورئيس اتحاد المكتبات الكندية والذى كان رئيساً لتلك اللجنة. وقد وجهت المهمة والمنحة إلى اتحاد المكتبات الأمريكية الذى قام موظفوه بمساعدة اللجنة فى أداء عملها. وقد قدم التقرير النهائى سنة ١٩٣٣ باسم لجنة التقصى واتحاد المكتبات الأمريكية وقد اشتمل هذا التقرير على ١٤ فصلاً، خصص أحدها للجنة ومهمتها، وخصص ثمانية فصول للمقاطعات ومكتباتها؛ وخصص فصلان للمكتبات الحكومية؛ وواحد للمكتبات الجامعية وواحد لتشريعات المكتبات العامة وخصص الفصل الأخير للنتائج والتوصيات والملاحظات العامة.

وقد قام أعضاء اللجنة كل على حدة بزيارة المواقع المختلفة فى صيف ١٩٣٠ لدرجة أن بعض المواقع تمت زيارتها ثلاث مرات على الأقل. وكان أعضاء اللجنة من الحماس وسعة الأفق والخبرة والجاذبية واللباقة بحيث استطاعوا الحصول على كم هائل من المعلومات التى وضعت فى التقرير النهائى، ومن الطريف أنهم قدموا النصح والإرشاد والتوجيه للمكتبات التى زاروها ولم يكتفوا بجمع المعلومات وحدها. وكان جون ريدنجتون يقدم النصح للمكتبات الإقليمية والمكتبات الجامعية على السواء. وقام الدكتور لوك بعقد الاجتماعات فى المكتبات العامة لتوجيه المكتبيين وأعضاء مجلس الأوصياء على السواء. وكان لاهتمام الآنسة بلاك بقضية تعليم الكبار والعمل المكتبى فى المكتبات الصغيرة والمكتبيين غير المؤهلين أثره فى النشاط الذى قامت به فى هذا الصدد. ولأن رئيس اللجنة كان صحفياً سابقاً فإنه استخدم الصحافة فى الترويج لعمل اللجنة وقضية المكتبات مما خلق أمام اللجنة جواً من الاهتمام حيثما ذهبت فى عموم الدولة. ولم ينس أعضاء اللجنة زيارة أعضاء الحكومة البارزين والالتقاء بقادة المجتمع ويعكس كثير من الاقتباسات الموجودة فى التقرير حجم تلك اللقاءات والاجتماعات والزيارات والمناقشات.

وعندما نشر التقرير تسبب فى كثير من الخلاف وخيبة الأمل والاستحسان. وربما كان لنشر هذا التقرير فى وسط الأزمة الاقتصادية الأثر الأكبر فى هذا الخلاف والاحباط والاستحسان. ويهمنا فى هذا الصدد ما جاء فى هذا التقرير عن اتحاد المكتبات الكندية حيث قال عنه:

«إن اللجنة لديها شكوك قوية فى قيمة هذا الاتحاد بما لديه من عدد محدود من الموظفين ذوى الكفاءة، وتعاون محدود مع رجال التربية ومؤسساتها فى جميع أنحاء الدومينون. ويجب على الاتحاد أن يسلك سبلاً أكثر فاعلية ونفعاً. وإن اللجنة لتعتقد أن الاتحاد لو أعيد تنظيمه بطريقة أفضل وعين فيه موظفون أكثر كفاءة فإنه سوف يساهم فى دفع عملية التنمية المكتبية بطريقة أسرع ويعطى المكتبيين قدراً أكبر من الحماس. لقد ناقشت اللجنة أنشطة الاتحاد وخططه وأهدافه مع هؤلاء المعنيين به من الأطلنطى إلى الهادى. ويؤسف اللجنة ويؤلمها أن تؤكد أن مثل هذا الاتحاد لا قيمة له على الأقل فى الوقت الحاضر».

وفى سنة ١٩٣٤ قام الكنديون بعقد اجتماع لهم على هامش مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية فى مونتريال، اتخذت فيه خطوة مرجعية إيجابية وذلك بإنشاء **مجلس المكتبات الكندية**. وللأسف لم تكتب وثيقة تسجل أهداف هذا المجلس وأغراضه. وقد قالت الآنسة مارجريت جيل فى هذا الصدد «لم يقم هذا المجلس بعمل أى شيء». وفى بداية الحرب العالمية الثانية كانت هناك دعوة إلى عقد اجتماع على مستوى وطنى للنظر فى تقديم خدمات مكتبية للجنود فى المعسكرات وعلى الجبهة. وقد أكد أمناء المكتبات الكنديون آنذاك أنه ليس هناك اتحاد وطنى للمكتبات يعتد به فى كندا. وقد أثار ذلك كبرياء أمناء المكتبات الكندية وطالبوا بضرورة وجود اتحاد وطنى قوى للمكتبات. وقد قامت الآنسة مارجريت جيل مديرة مكتبة المركز القومى للبحوث فى كندا بزيارات ومناقشات غير رسمية فى جميع أنحاء كندا لهذا الغرض. وبنفس الطريقة قامت الآنسة/ مارجريت كليى مديرة مكتبة فكتوريا العامة بزيارات ومناقشات فى عموم أنحاء كندا. وكانت كلتاهما على يقين من أن الظروف مهيأة لكى ينشط هذا الاتحاد. وخلال سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ طالبت مارجريت جيل باعتبارها رئيسة لاتحاد مكتبات أوتاوا أعضاء هذا الاتحاد كى يتخذوا المبادرة لإحياء فكرة الاتحاد الوطنى للمكتبات الكندية، والمطالبة بإنشاء مكتبة وطنية لكندا. ومن هنا أرسلت مئات من الخطابات والاستبيانات إلى المكتبيين والاتحادات الإقليمية لأخذ الرأى فى هاتين القضيتين؛ ومع استثناءات قليلة كانت الإجابات فى معظمها تدعو إلى تأييد قيام المؤسستين.

وبينما كان اتحاد مكتبات أوتاوا أو ما يطلق عليه مجموعة أوتاوا ينظم حملته فى هذا الاتجاه كانت هناك مجموعة أخرى تطالب اتحاد المكتبات الأمريكية بإقامة **لجنة المستشارين الكنديين**؛ تلك اللجنة التى استجاب الاتحاد لإنشائها بين جنباته برئاسة تشارلز ساندرسون مدير مكتبة تورنتو العامة، أعلن عن قيامها فى ديسمبر سنة ١٩٤٠. وكان هناك تحفظ وشك من اعتبار حركة مجموعة أوتاوا على أنها ضد ما فعله اتحاد المكتبات الأمريكية. وقد عقد مؤتمر للمكتبيين بالاشتراك مع رابطة الخدمات التربوية الكندية فى أوتاوا. وقد قام الدكتور جون روبنز رئيس مكتب الإحصاء

الوطنى ومنظم المؤتمر بترتيب أمسية غير رسمية يوم ٢٧ من يناير سنة ١٩٤١ التقى فيها أعضاء لجنة المستشارين الكنديين باتحاد المكتبات الأمريكة وأعضاء اتحاد مكتبات أوتاوا على مائدة العشاء لمناقشة وجهات نظر الطرفين والوصول إلى قرار. وفى نهاية هذه الأمسية خلصت إلى نتيجة هامة مؤداها:

«إن المكتبيين الذين اجتمعوا هنا من جميع أنحاء الدومينون يشعرون بأن قيام مجلس المكتبات الكندية هو أحسن دعم لتقدم مهنة المكتبات الكندية وأحسن تمهيد لقيام اتحاد المكتبات الكندية».

وفى الثالث من فبراير من نفس سنة ١٩٤١ قدمت لجنة المستشارين الكنديين فى اتحاد المكتبات الأمريكية توصية بأن يحل «مجلس المكتبات الكندية» محلها وأن تضاف مارجريت جيل إلى اللجنة وأن تقوم اللجنة بعدد من المشروعات مثل:

«تقديم المقترحات والتوصيات إلى الحكومة الكندية التى من شأنها تحسين أوضاع المكتبيين الكنديين. اقتراح إنشاء مكتبة وطنية لكندا... نشر مجلة مكتبية كندية... إنشاء مكتب معلومات مركزى عن ومن أجل المكتبات الكندية... إعداد ونشر أداة ببليوجرافية مثل كشاف دائم ومنتظم للدوريات الكندية... ومن بين أهداف مجلس المكتبات الكندية العمل على إنشاء اتحاد وطنى دائم للمكتبات الكندية».

وبناء على ذلك أنشىء مجلس المكتبات الكندية كبديل للجنة المستشارين الكنديين فى اتحاد المكتبات الأمريكية وقد جعل منه اتحاد المكتبات الأمريكية هيئة استشارية للاتحاد فى كل ما يخص المكتبة الكندية. وقد سُجل المجلس الجديد وأُشهر بمقتضى القسم الثانى من قانون الشركات - وزارة الداخلية الكندية وتم الاتصال بمؤسسة كارينجى فى نيويورك ومؤسسة روكفلر لتمويل إنشاء مكتب مركزى للمجلس والقيام بزيارات ميدانية للمكتبات، وتفليم الجرائد الكندية ذات الأهمية التاريخية.

وقد قام هذا المجلس بإنشاء **لجنة إعادة التأسيس** تحت رئاسة برنسبال جيمس من جامعة ماك جيل. كما قام المجلس بتوزيع عدة كتب من بينها «المكتبات اليوم وغداً» للمؤلفة نورا بيتسون سنة ١٩٤٣؛ «كندا تحتاج إلى المكتبيين» سنة ١٩٤٤ وذلك على

أعضاء مجلس العموم وخاصة اللجنة الخاصة عن إعادة التأسيس والتأهيل. وتوفر المجلس على فتح مكتب تنفيذى له فى أوتوا. وفى مايو سنة ١٩٤٤ تم تعيين إليزابث مورتون مديرة مكتبة تورنتو العامة سكرتيراً تنفيذياً ومحرراً بالمجلس وهى التى ظلت لمدة سبع سنوات سكرتيراً - أمين صندوق غير متفرغ لاتحاد مكتبات أونتاريو. وقد أصدر المجلس مجلة مجلس المكتبات الكندية. وقد تعاون مع مجلس الفيلم الوطنى فى مشروعه «مكتبة على بكر».

قيام اتحاد المكتبات الكندية

فى سنة ١٩٤٥ قامت السكرتيرة التنفيذية لمجلس المكتبات الكندية بجولة واسعة النطاق عبر كندا، وفى نفس الوقت تلقت اقتراحاً من إليزابيث دافو مديرة مكتبة جامعة مانيتوبا، وبناء على الجولة والاقتراح تمت الدعوة إلى تنظيم مؤتمر فى يونيه ١٩٤٦ فى جامعة ماك ماستر، هاملتون، أونتاريو. وذلك لتأسيس اتحاد المكتبات الكندية. وقد عقد المؤتمر تحت عنوان: «المكتبة فى حياة الأمة الكندية» وقد رأست المؤتمر مارجريت جيل. وقد اتسم هذا المؤتمر بأحادية الهدف وصدق التوجه وقد درات المناقشة حوله فى كل مكان فى الداخل والخارج.

وقد اختيرت الآنسة/ مارجريت كليى رئيساً للجنة الكلية التى شكلت لمناقشة أنشطة الاتحاد؛ الدستور (اللائحة)، التمويل. وقد قبلت جميع الأنشطة التى طرحت للمناقشة بدون أية تغييرات؛ أما اللائحة فقد أدخلت عليها تعديلات عديدة إضافة إلى إدخال الاسم بالفرنسية. أما التقرير المالى فقد لقى قبولاً حسناً. وقد نص على أن يكون الاتحاد هيئة خاصة تسجل تحت القسم الثانى من قانون الشركات فى وزارة الداخلية الكندية. ولو كان الاتحاد قد سجل تحت قانون يصدر له من البرلمان لكان الأمر أسهل وأيسر ولكن تكلفة استصدار مثل هذا التشريع البرلمانى كانت فوق طاقة الاتحاد الوليد ذى الإمكانيات المالية المحدودة.

وقد اختيرت فريدا ف. والدون أول رئيس لاتحاد المكتبات الكندية وبقيت مارجريت جيل رئيسة فخرية، وكان الرئيس المنتخب (للعام التالى) هو وليام كيى لامب، والنائب الثانى للرئيس هو/ جوزيف - أنطوان برونيه. وكان هيوجورليى

أميناً للصندوق، وكان هؤلاء يمثلون المجلس التنفيذى للاتحاد ولأن الاتحاد كان بمثابة شركة فقد كانوا فى نفس الوقت مجلس الإدارة أو مجلس المديرين؛ وقد اختير أعضاء مجلس المكتبات الكندية (المنحل) كأعضاء فى المجلس التنفيذى لمدة عام حتى انتخابات ١٩٤٧.

وكان الحديث الأساسى الذى قدمه الدكتور ج. لومر مدير مكتبة ماك جيل رسالة إلى المستقبل حيث جاء فيها «إن هذا اليوم هو يوم النصر لمهنة المكتبات فى كندا فى حربها ضد اللامبالاة والجهل وضيق الأفق والأنانية والإقليمية أياً كان نوعها».

وفى ديسمبر سنة ١٩٤٧ تم إشهار الاتحاد كشركة وقد تم تعديل اللوائح الداخلية بناء على ذلك، وإرساء شعار الاتحاد. وقد توفر على إعداد ذلك لجنة دستورية عينها مجلس الإدارة وصدق عليها المؤتمر السنوى للاتحاد، وأرسلت إلى فرع الشركات فى وزارة الداخلية الكندية. وقد تم طبع الدستور فى صيغته النهائية ووزع على جميع الأعضاء. وينص الدستور على أن إدارة الاتحاد هى فى يد مجلس المديرين (الإدرة). وهو المسئول عن رسم السياسة العامة التى يتوفر على تنفيذها المكتب التنفيذى فى أوتوا. ويرأس المكتب التنفيذى المدير التنفيذى وكان أول مدير تنفيذى للاتحاد: إليزابث هومر مورتون التى خدمت ما بين ١٩٤٦ - ١٩٦٨ وتلاها كليفورد كورى.

وهناك عدد من اللجان المنبثقة عن المجلس للقيام بمهمة محددة أو تقديم النصح والإرشاد إلى مجلس الإدارة أو المجلس التنفيذى. ومن الواضح أن اتحاد المكتبات الكندية يسير فى تنظيمه على نفس الخطوط العريضة التى يسير عليها تنظيم اتحاد المكتبات الأمريكية. ولذلك فإننا نجد من بين اللجان العاملة فى اتحاد المكتبات الكندية: لجنة اللجان، لجنة الدستور (اللائحة)؛ لجنة الانتخابات، لجنة التمويل، لجنة المنح والمساعدات، لجنة العضوية، لجنة التعيينات، لجنة المطبوعات، لجنة البيانات والسياسات، لجنة العلاقات (مع الاتحادات الوطنية الأخرى والاتحادات الإقليمية الكندية والمنظمات والمؤسسات الكندية ذات الصلة).

وهناك وفد المكتبات الكندية إلى الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا) يعين كل ثلاث سنوات ليمثل اتحاد المكتبات الكندية هناك طوال فترة السنوات

الثلاث لضمان الاستمرارية. وعلى الجانب الآخر لجان متخصصة تعين للقيام بمهمة محدودة ومحددة مثل لجنة الأنشطة. وللقيام بالاتصالات وترسيخ العلاقات مع المؤسسات ذات الصلة والارتباط خصصت لجنة بينية لذلك فيها رؤساء ومحررو الاتحادات الإقليمية والمتخصصة ويرأس هذه اللجنة رئيس يعين لمدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية وقد تحولت هذه اللجنة سنة ١٩٦٧م إلى **مجلس الجماعة الاستشارية** وهذا المجلس الجديد عادة ما يعقد اجتماعاته مع مجلس إدارة اتحاد المكتبات الكندية وذلك لمناقشة الموضوعات المشتركة.

أنشطة اتحاد المكتبات الكندية

وضعت لجنة الأنشطة فى بداية عهد الاتحاد **تقرير الأنشطة سنة ١٩٤٦** الذى تمت الموافقة عليه من جانب أول مجلس إدارة. وقد اعتبر هذا التقرير وما جاء فيه برنامج عمل ينفذ على مدى عشرين عاماً؛ ومن الطريف أنه تم تنفيذه قبل موعده بعام ونصف أى على مدى ثمانية عشر عاماً ونصف. وبعد ذلك التفت الاتحاد إلى قضايا أخرى من بينها أنشطة مجلس المكتبات الكندية، المكتب التنفيذى فى أوتاوا، مجلة الاتحاد وغيرها من المطبوعات والمذكرات الرسمية إلى السلطة الحكومية، تفليم الجرائد، إنشاء بيت التخليص، الزيارات الميدانية للمكتبات، ترسيخ العلاقات والصلات مع:

١ ـ اتحادات المكتبات الإقليمية والنوعية داخل كندا.

٢ ـ الحكومة الفيدرالية فى كل ما يتصل بالشئون المكتبية على المستوى الوطنى.

٣ ـ المنظمات ذات الصلة والمصالح المشتركة.

٤ ـ اتحاد المكتبات الأمريكية واتحادات المكتبات فى دول الكومنولث البريطانى وغيرها.

وإضافة إلى ما سبق فإن الاتحاد سعى إلى وضع المعايير فى ثلاثة اتجاهات: معايير متعلقة بخدمة المجتمع؛ معايير متعلقة بالمهنة؛ معايير متعلقة بتشريعات المكتبات. وسعى الاتحاد كذلك إلى وضع مشروع أو تصور للتوظف فى المكتبات، مشروع لتبادل المطبوعات داخل وخارج كندا، تبادل المعلومات المهنية بين المكتبات

الكندية، إعداد قائمة بالعلماء الباحثين فى مجال المكتبات والمعلومات، تشجيع إعداد الكتب المرجعية الكندية؛ تنمية نظم الإعداد المهنى لأمناء المكتبات.

الاتحاد والمكتبة الوطنية

اجتمع الرأى فى سنة ١٩٤٦ سواء من جانب أعضاء الاتحاد أو مجلس الإدارة أو المجلس التنفيذى على أن يعطى الاتحاد الأولوية فى نشاطه للاتصال بالحكومة الفيدرالية وذلك لمناقشة إنشاء المكتبات الوطنية الكندية. وقد توفرت لجنة داخلية من الاتحاد على وضع مذكرة وتصور لهذا المشروع. وقد مثلت فى هذه اللجنة مجموعة من المنظمات الكندية ذات الصلة مثل الجمعية الملكية الكندية، الاتحاد التاريخى الكندى، مجلس البحوث فى العلوم الاجتماعية، اتحاد العلوم السياسية الكندية. وكانت فريدا ف. والدمان ـ رئيسة الاتحاد ـ رئيسة لهذه اللجنة. وقد دعم هذه اللجنة فى دعوتها لإنشاء المكتبة الوطنية كل الاتحادات الإقليمية وأكثر من عشرين منظمة عامة ذات صلة بالموضوع. وقد قدمت المذكرة إلى رئيس الوزراء (صاحب الفخامة: وليام ليون ماكنزى كينج فى الثامن عشر من ديسمبر ١٩٤٦؛ وتمت مناقشتها مع وزير الدولة (المعظم: كولان جبسون) فى الخامس والعشرين من يناير ١٩٤٧ وذلك فى حضور أعضاء لجنة المكتبة الوطنية سابقة الذكر تحت رئاسة الآنسة فريدا والدون. وجاء رد الفعل سريعاً متلاحقاً إذ عين الدكتور/ و. كيى لامب مدير مكتبة جامعة كولومبيا البريطانية مقرراً عاماً لهذا المشروع على أن يقوم بادئ ذى بدء بإعداد التصور المبدئى لتنفيذ وإقامة: المكتبة الوطنية الكندية؛ وكان ذلك فى سبتمبر ١٩٤٨. وفى مارس ١٩٤٩ تم تعيين **لجنة المكتبة الوطنية**. وفى سنة ١٩٥٠ تم تأسيس المركز الببليوجرافى. وقد قدمت عدة مذكرات إلى اللجنة الملكية لرعاية الفنون والآداب والعلوم الوطنية وذلك لتعضيد مشروع المكتبة الوطنية الكندية. وكان من بين هذه المذكرات مذكرة من اتحاد المكتبات الكندية قدمتها كاتلين جنكنز رئيسة الاتحاد ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠. ومن هنا فقد طالبت اللجنة الملكية فى تقريرها سنة ١٩٥١ بالإنشاء الفورى للمكتبة الوطنية الكندية. وفى سنة ١٩٥٢ تم صدور قانون المكتبة الوطنية من قبل البرلمان الكندى وأصبح سارى المفعول سنة ١٩٥٣؛ وتم تعيين و. كيى لامب مديراً للمكتبة الوطنية فى نفس تلك السنة.

ولعله من نافلة القول أن نذكر أن الاتحاد بين ١٩٤٦ و ١٩٥٣ لم يكف عن الدعوة إلى إنشاء المكتبة ولم يكتف بمجرد المذكرات واللقاءات بل كان ينشر المقالات والكتيبات عن المكتبات الوطنية فى الدول الأخرى وأهمية المكتبة الوطنية لكندا، كما كان يمد المركز الببليوجرافى بالنصح والإرشاد والخبراء من بين أعضاء الاتحاد. كما كان الاتحاد فى تلك الفترة يساعد فى إعداد الببليوجرافية الوطنية الكندية، كما كان يساعد فى تفليم فهارس المكتبات لإعداد الفهرس الوطنى الموحد؛ ووضع خطة للإعارة البينية والقيام بالاتصالات اللازمة مع الشخصيات القيادية فى هذا الصدد. كما كان يقوم بإرسال المطبوعات المتخصصة إلى جميع أعضاء مجلس العموم ومجلس الشيوخ والمجالس التشريعية فى الأقاليم وذلك حتى يكونوا على وعى بالقضية.

ولم يكن تركيز الاتحاد فى تلك الفترة على دفع مشروع المكتبة الوطنية إلى الأمام ليصرفه عن وجوه النشاط الأخرى وإنما كان تركيزه واهتمامه الأكبر بهذا المشروع نابعاً من أهميته للدولة كلها وبناء على توجيهات من الأعضاء الذين أدركوا قيمة المكتبة الوطنية فى خدمة العمل المكتبى فى عموم القطر وخاصة فى مجالات الببليوجرافيا والفهرسة والإعارة البينية. وقد وضع تصميم مبنى المكتبة الوطنية فى موعده ولكن تنفيذ المبنى نفسه كان يتأخر ويتعطل مما أصاب الناس بالإحباط وكان الاتحاد يصرخ عالياً وينشر المقالات والنداءات مبيناً أهمية هذا المبنى فى تقديم الخدمات المكتبية للوطن والبحث العلمى والدراسة. وقد افتتح المبنى رسمياً فى يونيه ١٩٦٧ خلال المؤتمر السنوى لاتحاد المكتبات الكندية الذى حضره أعضاء من جميع المقاطعات والمحميات وحضور صاحب الفخامة ليستر بولز بيرسون رئيس وزراء كندا آنذاك. ومن لمسات التقدير والوفاء قدمت كهدية إلى مدير المكتبة الدكتور/ و. كيى لامب صورة زيتية له من رسم الفنان لورين هاريس، وذلك اعترافاً من الاتحاد بفضل الرجل وقيادته للعمل فى المشروع خلال أصعب فتراته حتى خرج إلى حيز الوجود. وقد دأبت هذه المكتبة الفتية بما لديها من إمكانيات على مد خدماتها إلى المكتبات الأكاديمية فى الدولة وقد قام الدكتور لامب قبل خروجه على المعاش فى الحادى والثلاثين من مايو سنة ١٩٦٨ بتعيين أول مندوب فى مكتب المصادر المكتبية الذى طالبت به المكتبات الجامعية ومكتبات البحث فى الاتحاد والذى اقترحه إدوين وليامز

فى دراسته عن المكتبات الجامعية الأربع عشرة فى كندا. وقد جاء فى إدارة المكتبة الوطنية بعد الدكتور لامب الدكتور/ جى سيلفستر مساعد أمين مكتبة البرلمان وهو مؤلف ومحرر لامع.

الاتحاد وتفليم الجرائد الكندية ذات الأهمية التاريخية

قام اتحاد المكتبات الكندية فى بداية حياته سنة ١٩٤٦ بتقديم مشروع لتحميل الجرائد الكندية ذات الأهمية التاريخية على ميكروفيلم وذلك رئيس الاتحاد فى ذلك الوقت هو روبرت هاملتون، المدير المساعد لمكتبة البرلمان. وكان ألكسندر كالهون مدير مكتبة كالجارى العامة قد تقدم إلى مجلس المكتبات الكندية بهذا المشروع فى وقت سابق. وقد تمت ترتيبات تمويل المشروع من مؤسسة روكفلر من خلال اتحاد المكتبات الأمريكية بناء على توصية من تشارلز ماك كومبز من مكتبة نيويورك العامة. وقد شكلت لجنة استشارية من أمناء المكتبات والمؤرخين والأرشيفيين لهذا الغرض ومع يونيه سنة ١٩٤٨ كان أول فهرس بالجرائد الميكروفيليمة قد صدر. وكان المشروع فى ذلك الوقت قد أتم تفليم ٣٠٠ جريدة وكان التمويل ذاتياً غالباً إلا فى بعض حالات استثنائية عندما تكون تكاليف التفليم عالية للغاية لظروف غير عادية. وفى مثل هذه الأحوال كان المجلس الكندى لرعاية الفنون والآداب والعلوم ذلك الذى أنشىء سنة ١٩٥٧ يقدم بعض المساعدات المالية. هذه المساعدات مكنت من تفليم بعض الجرائد المبعثرة وصعبة الحصول عليها مثل أول جريدة كندية وهى (هاليفاكس جازيت) ومثل بعض جرائد المدن الشرقية المبعثرة فى كويبك. وقد جاءت المساعدات والتعاون من كثير من المنظمات ليس فقط فى كندا وإنما أيضاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وهذا المشروع بشهادة الجميع ذو قيمة عالية وأهمية بالغة وأعتقد أنه يشبه ذلك المشروع الذى قامت به مكتبة الكونجرس لتحميل الجرائد المقتناة فيها وإن كان أصغر نطاقاً وحجماً. وكان لابد من القيام به من خلال اتحاد المكتبات الكندية وذلك لأربعة أسباب:

١ ـ المجهود الضخم الذى يبذل فى البحث عن مجلدات بل وأعداد الجريدة الواحدة فقد كان من النادر أن توجد المجموعة الكاملة من الجريدة الواحدة فى مكان

واحد. ومن الطريف أن عملية استعارة أعداد الجريدة الواحدة كانت تتم من ١٤ مصدراً فى ثلاث دول.

٢ ـ كان بيع الميكروفيلم بطيئاً بعد الانتهاء من العمل ومحدوداً وخاصة فى فترة الأربعينات والخمسينات ولم تزد فى معظم الأحيان عن من ٢ ـ ٦ نسخ من العنوان الواحد.

٣ ـ كان لابد من إنتاج الميكروفيلم على أعلى مستوى فنى ممكن ولا يقدر على هذه المواصفات إلا مؤسسة مهنية كالاتحاد.

٤ ـ وفى بعض الأحيان كانت مجلدات الجرائد وأعدادها فى حالة فيزيقية سيئة مما يتطلب معه غاية الحذر. وكان الأرشيف الوطنى قد ساهم فى المشروع بتقديم المكان اللازم للعمل حتى بداية الستينات. كما قدمت جامعة غربى أونتاريو ممثلة فى روبرت هاملتون، إلزى جيورى، ومكتبة تورنتو العامة ممثلة فى مارثا شبرد، كما قدمت المكتبة فيما بعد، تسهيلات عديدة لحل المشاكل الفنية والمالية التى اعترضت المشروع. كذلك كان لتعاون مكتبة نيوريورك العامة أبلغ الأثر فى تقديم النصح والإرشاد فى المسائل الفنية. وقد قام روبرت بلاكبورن من مكتبة جامعة تورنتو؛ ويلارد إ. أيرلند من مكتبة كولومبيا البريطانية الإقليمية فى فكيتوريا؛ جيمس تالمان من جامعة غربى أونتاريو فى لندن برئاسة المشروع وقدم كل منهم فى وقته إضافات رائعة إلى العمل. وكمشروع مئوى فإن جميع جرائد مقاطعات الأطلنطى وكويبك وأونتاريو ١٨٦٢ ـ ١٨٧٣ قد تم تفليمها. وقد تم ذلك من خلال منحة من اللجنة المئوية والعديد من المكتبات التى دفعت اشتراكاتها فى نسخ من الأفلام مقدماً.

الاتحاد وكشاف الدوريات

من الطريف أن من الأسباب الدافعة إلى إقامة الاتحاد كان إيجاد خدمات تكشيف للدوريات الكندية والأفلام التوثيقية. وقد بدأت تلك الخدمات فى سنة ١٩٢٨، فى مكتبة وندسور العامة وكان المشروع يخبو أحياناً ويزدهر أحياناً أخرى ثم دخلت مكتبة جامعة تورنتو فى المشروع، وكذلك فرع المكتبات العامة فى الإدارة التعليمية فى

أونتاريو. وبعد ذلك أصبح هذا المشروع مسئولية اتحاد المكتبات الكندية. وقد وضعت خطة لتنفيذ المشروع سنة ١٩٤٧ خلال مؤتمر الاتحاد فى تلك السنة، وقدمت مؤسسة كارنيجى فى نيويورك الدعم لذلك. وظهر العدد الأول من المجلد الأول فى يناير ١٩٤٨ بعنوان: «**الكشاف الكندى للدوريات والأفلام التوثيقية**» وكان يصدر شهرياً بالمؤلف والموضوع مع تركيمات سنوية. وقام الاتحاد بجمع تركيم للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٩، وتجميع آخر للمجلدات التى صدرت قبل قيام الاتحاد. ومن الجدير بالذكر أن المجلدات التى صدرت بعد ١٩٤٨ كانت ثنائية اللغة وكان التوزيع مخيباً للآمال؛ وهذا يفسر لماذا لم تقبل أية مؤسسة تجارية تحمل مسئولية إصدار هذا العمل. ولكن فى سنة ١٩٦٧ مع ازدياد الرغبة فى نظم المعلومات والتوثيق نما عدد المشتركين فى ذلك الكشاف لأكثر من ٦٠٠ مشترك. وللمساهمة فى نفقات هذا العمل قامت المكتبة الوطنية بدفع تكاليف طبع التركيمات السنوية؛ وكانت كل فترة توسع للخلف (تكشيف راجع) نجد مساعدة مالية من جانب المجلس الكندى تغطى تلك الفترة؛ مما ساعد المشروع على تغطية تكاليفه. وكانت اشتراكاته تبنى على أساس الخدمة. وفى سنة ١٩٦٨ كان هناك ٨٢ دورية تدخل فى مشروع التكشيف هذا من مجموع ٢٥٠ دورية أساسية تصدر هناك ومع نقل مسئولية تسجيل الأفلام التوثيقية إلى الببليوجرافية الوطنية الكندية الجارية تم تغيير اسم الكشاف إلى «كشاف الدوريات الكندية».

الاتحاد ومشروع الكتب المرجعية.

فى مؤتمر ماك ماستر سنة ١٩٤٦ عبر كثير من المكتبيين عن وجود نقص شديد فى المراجع وخاصة تلك المتعلقة بكندا وطالبوا الاتحاد بإعداد مثل هذه المراجع وكان على الاتحاد أن يدبر عملية تحديث بعض تلك المراجع وإعادة نشرها وأن يدير عملية تأليف المراجع الجديدة وإيجاد الناشرين الصالحين لنشرها. وقد حقق هذا المشروع نجاحاً كبيراً. ولم تأت سنة ١٩٦٨م إلا وكان ثلاثون من هذه المراجع قد أعدت ونشرت ومن بين تلك المراجع **دائرة المعارف الكندية** التى توفرت عليها بالتعاون مع شركة كنديانا المحدودة وهى فرع جمعية جروليبه المحدودة، ومن بينها أيضاً **أسعار الكتب الكندية الجارية** الذى توفر على نشره شركة ماك كليلاند وستيوارت، ومرجع

المطبوعات الكندية قبل سنة ١٨٠٠م. معجم التراجم الكندية الذى نشرته جامعة تورنتو؛ كشاف الدوريات الكندية الذى نشره الاتحاد كما سبق أن أشرت فى النقطة السابقة.

وإضافة إلى تلك المراجع العامة والمتخصصة توفر الاتحاد على نشر مجموعة من الكتب المهنية التى تحتاج إليها المكتبات كأدوات عمل والمكتبيون فى قراءاتهم المهنية. وقد وفر الاتحاد تلك المطبوعات بسعر التكلفة بالنسبة لأعضاء الاتحاد. ومن بين تشريعات المكتبات العامة الكندية، دليل المكتبات الكندية، مجموعة من البحوث وأعمال المؤتمرات وتقارير عن أعمال اللجان الخاصة، تقارير الاتحاد السنوية، مطبوعات أسبوع الكتاب. وهناك قائمة بمطبوعات الاتحاد تتاح لمن يطلبها.

الاتحاد والعمل من أجل أمناء المكتبات

فى مؤتمر سنة ١٩٤٦ طالب المكتبيون الكنديون بإجراء دراسة ميدانية فورية حول مرتبات أمناء المكتبات وطالبوا فى نفس الوقت بوضع جداول لهذه المرتبات. وكانت اللجنة الأولى التى شكلت فى هذا الصدد تحت رئاسة جوليت شابون مديرة مكتبة مونتريال المدنية قد قامت بدراسة أولية شملت جميع أنواع المكتبات وكل مناطق كندا؛ وقد أوضحت هذه الدراسة أن العمل متسع، ولذلك تقرر البدء بوضع توصيات وجداول مقترحة للمكتبات العامة تتلوها المكتبات الجامعية ثم المكتبات الحكومية ثم المتخصصة ثم المدرسية. وقد تقرر أن يكون للجنة ممثل فى المراكز الرئيسية بالإضافة إلى المراسلين والمستشارين فى أنحاء كندا المختلفة. وهذا النموذج أكد فاعليته فى الأداء واستخدم منذ ذلك الحين فى نسبة كبيرة من اللجان بالاتحاد. أما **لجنة الأجور فى المكتبات العامة** تحت رئاسة فلورا ماكلويد من مكتبة جامعة ألبرتا فقد وضعت تقريراً وجداول أجور قياسية تم عرضها فى مؤتمر سنة ١٩٥٠ وقُبِلَ التقرير والجداول. وقد تلاه تقارير وجداول أجور الأنواع الأخرى من المكتبات فى سنوات لاحقة. كذلك قام الاتحاد بدراسة تحديد معاشات لأمناء المكتبات؛ وقد وضع لذلك نظام تحت كفالة إحدى شركات التأمين على الحياة، وشركة ائتمان وبنك وقد

توفر على دراسة هذا النظام جماعة من المستشارين من شركات التأمين ولجان متخصصة بإشراف السيدة/ جوردون كير من مكتبة وندرسور العامة، نيومان مالون من مكتبة تورنتو العامة. كذلك أدخل فى سنة ١٩٦٥م أدخل نظام لاستبدال الدخل وذلك بالتعاون مع اتحاد مكتبات أونتاريو. كذلك ناقش المكتب التنفيذى والمجلس التنفيذى مسألة تثبيت أمناء المكتبات في وظائفهم. وقد أكدت مؤتمرات الاتحاد على ضرورة تعيين أمناء المكتبات المؤهلين فى الوظائف المهنية وعلى ضرورة مؤاخذة عمليات تعيين غير المؤهلين فى الوظائف المهنية.

أما فيما يتعلق بالحرية الفكرية فقد خضعت لسنوات طويلة من الدراسة والمناظرة والنقاش والمقالات وقد أسفر كل ذلك عن ورشة عمل عقدت في بانف سنة ١٩٦٦، وقد خرجت ورشة العمل هذه عن بيان صدق عليه الاتحاد فى مؤتمره السنوى فى كالجارى نفس سنة ١٩٦٦. ولضمان تنفيذ هذا البيان وحماية ما جاء فيه شكلت لجنة خاصة يرأسها الرئيس السابق للاتحاد فى السنة السابقة مباشرة. وبالنسبة لقضية تعليم المكتبيين وإعدادهم المهنى فقد عالجتها لجان متخصصة ومطبوعات وورش عمل. وقد أرسيت أسس التعاون بين الاتحاد ومديرى مدارس المكتبات وأعضاء هيئة التدريس فى جلسة غذاء عمل سنة ١٩٥٠، وفى سنة ١٩٦٧م أنشىء اتحاد مستقل لمدارس المكتبات تحت اسم: الاتحاد الكندى لمدارس المكتبات ولكنه مرتبط باتحاد المكتبات الكندية. وقد قام الاتحاد بدراسة مسألة الإعداد المهنى لمساعدى أمناء المكتبات وأعدت دراسة مسحية مع تقرير شامل أعدها ماريون ويلسون وجون مونرو سنة ١٩٦٨. وقد أوصت الدراسة بالإفادة من جهود المكتبيين المهنيين فى هذا الصدد. ودأب الاتحاد على تقديم مجموعات من المنح الدراسية لبعض الدارسين. وكما هو الحال فى اتحاد المكتبات الأمريكية وضع اتحاد المكتبات الكندية معايير ممارسة المهنة ويجرى تنقيح هذه المعايير من حين لآخر، كما تعرض على المؤتمرات السنوية لإبداء الرأى فيها. وتتم حملات التوعية المهنية عن طريق فيلم تسجيلى أعد لهذا الغرض وهو من إنتاج الاتحاد، كما تنشر المقالات فى مجلة **المكتبى** وعن طريق المطويات والكتيبات والملصقات والمناقشات وحفلات الاستقبال وعن طريق هذه الوسائل تتم

التوعية المهنية لأمناء المكتبات بقدر أوسع مما تتيحه مدارس المكتبات الكندية. ومن جهة ثانية يقوم الاتحاد بدعوة رؤساء الجامعات إلى توسيع نطاق مدارس المكتبات الموجودة، وإنشاء مزيد من تلك المدارس وتقديم المساعدة إلى المدارس غير المعتمدة حتى ترتفع إلى مستوى المعايير التى وضعها اتحاد المكتبات الأمريكية لاعتماد مدارس المكتبات والتى يأخذ بها اتحاد المكتبات الكندية. وقد أدت هذه الحملة بالإضافة إلى النقص الشديد فى عدد أمناء المكتبات الكندية والمناخ التقدمى العام لمدارس المكتبات القائمة، أدت إلى توسعات كبيرة فى مدارس المكتبات الموجودة من حيث أعضاء هيئة التدريس، مبانى وأجهزة ومعدات... كما أدت إلى إنشاء مدرستين جديدتين ووضع خطة مدرسة ثالثة.

ولمساعدة أمناء المكتبات الأجانب الذى يفدون إلى كندا أنشأ الاتحاد **لجنة ضيافة المكتبات الدولية**. وقامت مندوبة الاتحاد فى الشعبة الوطنية الكندية لليونسكو - إدنا هنت - ولجنتها الدولية بالتعاون مع مكتب المساعدة الدولية فى هذا الصدد، كما قام المكتب التنفيذى بالتعاون مع الزائرين الذين تبعث بهم المنظمات الموجودة فى الولايات المتحدة.

الاتحاد وتطوير المكتبات الكندية

سعى الاتحاد منذ قيامه إلى العمل على تطوير المكتبات الكندية، ومن ثم فقد أنشأ لجاناً متخصصة فى وضع معايير العمل بالمكتبات العامة والجامعية، وضع وجمع تشريعات المكتبات العامة، وضع معايير العمل فى المكتبات الحكومية التى تعرف بمكتبات المراجع الحكومية، إرساء أسس العلاقات بين المكتبة والناشر، وضع مواصفات عمارة المكتبات ومبانيها، الاستخدام الآلى فى المكتبات، وضع معايير العمل فى مكتبات الأقاليم، مكتبات الفنون، وضع الشروط الواجب توافرها فى مديرى المكتبات العامة الكبيرة وأسس الإحصاء المكتبى.

لقد بدأت لجنة **معايير المكتبات العامة** عملها فى سنة ١٩٥٠ تحت رئاسة ماريون جيلروى مدير قسم المكتبات الإقليمية فى مكتبة ساسكاتشوان الإقليمية فى ريجينا. وقد استكملت هذه المعايير بعد ذلك تحت رئاسة مارى كاميرون مدير مكتبة

هاليفاكس العامة وقد أقرها الاتحاد فى سنة ١٩٥٥ . وقد تقادمت تلك المعايير مع سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم استدعى الأمر تطويرها بعد ذلك عن طريق لجنة جديدة تحت رئاسة أليرتا ليتس مديرة المكتبة الإقليمية فى نوفاسكوتيا؛ وأقرها مؤتمر كالجارى ونشرت سنة ١٩٦٦ فى صيغتها الإنجليزية ثم سنة ١٩٦٧ فى طبعتها الفرنسية وتدخل عليها المراجعات والتنقيحات من حين لآخر كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

أما عن معايير المكتبات الجامعية فقد جرت مناقشتها سنة ١٩٦٣ وهى نفس السنة التى أنشىء فيها الاتحاد الكندى لمكتبات الكليات والجامعات كقسم داخل اتحاد المكتبات الكندية. وقد تم إقرار هذه المعايير ونشرها فى صورتها النهائية بعد ذلك.

أما لجنة التشريعات المكتبية فى الاتحاد فقد استحدثت سنة ١٩٤٦ تحت رئاسة س. كيث موريسون مدير إدارة المكتبات العامة فى كولومبيا البريطانية. وقد أنجزت هذه اللجنة تجميع ونشر «قوانين المكتبات العامة» وملاحقها وقد صدرت بدراسة عميقة لمشاكل التشريع المكتبى، كما قامت نفس اللجنة بتجميع تشريعات المكتبات المدرسية والمكتبات الوطنية . . .

ومن جانب آخر أنشأ الاتحاد لجنة فى «حق المؤلف» وذلك لدراسة سبل حماية حقوق المؤلفين فى علاقاتها باستخدام مصادر المكتبات.

وقد وضعت لجنة **مكتبات الأقاليم** برنامجاً للنهوض بتلك المكتبات وقد توسع هذا البرنامج من مجرد اجتماع واحد، إلى ورشة عمل ليوم كامل خلال المؤتمر السنوى ومراسلات نشطة خلال العام بين أعضائها. وفى هذه المجموعة من المكتبات نصادف الشبكتين الكبيرتين من المكتبات الإقليمية اللتين ظهرتا خلال عقد الستينات.

واستحدث الاتحاد فى بداية الستينات لجنة خاصة بمكتبات المراجع الحكومية وقد وضعت لنفسها برنامجاً طموحاً لتطوير تلك المكتبات من حيث الوظائف والخدمات والعاملين والمجموعات والأنشطة والتشريع وغير ذلك. وتهتم هذه اللجنة اهتماماً خاصاً بقضية المطبوعات والوثائق الرسمية الحكومية وتوزيعها على تلك المكتبات. وكانت هذه اللجنة قد بدأت فى سنة ١٩٤٦ تحت رئاسة ج.ل. جونستون تحت اسم «لجنة المكتبات التشريعية» ولكن اسمها تغير فيما بعد.

أما اللجان والجماعات الخاصة بالمكتبات النوعية مثل مكتبات الموسيقى، مكتبات الفنون فقد تحولت إلى أقسام دائمة داخل بنية الاتحاد أو اندمجت فى أقسام قائمة بالفعل.

ومن اللجان التى يجب أن نتوقف أمامها **لجنة مبانى المكتبات وعمارتها** التى بدأت تحت رئاسة إدجار روبنسون مدير مكتبة فانكوفر العامة آنذاك. وهذه اللجنة تختص كما هو واضح من اسمها بكل ما يتعلق بمبانى المكتبات. وأروع ما فى هذه اللجنة أن لديها مستودعاً كبيراً فى مكتبة كتشنر العامة (أونتاريو) تحتفظ فيه بتصميمات وصور مبانى المكتبات.

وتقوم **لجنة الاستخدام الآلى** بتطوير الأنظمة الآلية وعمليات الميكنة وفى وقت مبكر من حياتها قامت بتطوير نظام لنقل بيانات الفهرسة بين المكتبات بسرعة عالية. وتصدر اللجنة نشرة إخبارية تحمل أنباء التجريب والتحديث الآلى فى المجال.

ومن اللجان الفريدة فى اتحاد المكتبات الكندية **لجنة البحث الإحصائى** التى تعمل بالتعاون مع المكتب الإحصائى الوطنى فى تطوير نماذج واستمارات لجمع البيانات وإعداد الإحصاءات عن المكتبات ومن المكتبات فى عموم القطر الكندى. وينشر المكتب الإحصائى الوطنى تقارير سنوية بعنوان: «**المكتبات فى كندا**» تعتبر معيناً متجدداً عن المكتبات الكندية من جميع الوجوه ومن الواضح أن لجنة البحث الإحصائى فى الاتحاد تساهم فى هذه التقارير بطريقة غير رسمية.

ومن اللجان الرائدة أيضاً فى هذا الاتحاد **لجنة علاقات المكتبة بالناشر** التى بدأت تحت رئاسة بيتر جروسمان مدير المكتبات الإقليمية فى نوفا سكوتيا والذى كان فى السبعينيات مدير مكتبة فانكوفر العامة. هذه اللجنة أنشأت «المركز التعاونى للكتاب» والذى يقوم الآن فى تورنتو ويقوم بدور رائد فى مجال تطوير إجراءات طلب الكتب من الناشرين ويخطر المكتبات أولاً بأول بظروف سوق الكتاب وتقلبات الأسعار وخاصة الكتاب الأجنبى ومحاسن الشراء المباشر من الأسواق الخارجية وخاصة سوق الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا. وتقوم هذه اللجنة بالاشتراك فى ترتيبات «الأسبوع الوطنى للكتاب» ومعارض الكتب الدائمة والمتنقلة، ولا تغفل هذه

اللجنة القيام بإعداد الدراسات والبحوث وتقديم التوصيات المتعلقة بالكتب وعلاقات المكتبات بالناشرين.

ومن الطريف أن هناك لجنة خاصة بالمكتبات العامة الكبيرة بدأت تحت رئاسة تشارلز ساندرسون مدير مكتبة تورنتو العامة وتختص هذه اللجنة بالمكتبات العامة التى تخدم مائة ألف وأكثر.

وهناك لجان أخرى مختلفة تقوم لأغراض محددة سواء كانت لجاناً دائمة أو مؤقتة وتهدف إلى دراسة المشكلات التى تصادف المكتبات وتضع الحلول لها وتسعى قدر الطاقة إلى وضع تلك الحلول موضع التنفيذ. ومن بين اللجان التى شكلت لغرض طارئ لجنة إلغاء ضريبة مبيعات الكتب والمواد الداخلة فى صناعتها سنة ١٩٥٣، لجنة الاتحادات التجارية والخدمات المكتبية سنة ١٩٦١، لجنة الرسوم البريدية المكتبية سنة ١٩٤٦ وغيرها.

أقسام الاتحاد

عندما عقد المؤتمر التنظيمى لاتحاد المكتبات الكندية فى سنة ١٩٤٦م اتفق على تقسيم الاتحاد داخلياً إلى أقسام نوعية بحيث يتمحور كل قسم حول مجال محدد وكان أول قسم ينشأ هو قسم مكتبات الجامعات والكليات، والثانى كان اتحاد مكتبات الأطفال والذى نشأ مستقلا سنة ١٩٣٢. وبسبب المشاكل المالية ومشاكل التأسيس طلب مجلس الإدارة تأجيل قيام الأقسام حتى يشهر الاتحاد ويتسع عدد الأعضاء ويعرف حجم الدخل. وقد تمت الموافقة على هذا الطلب. وفى اللوائح الداخلية التى وضعت بعد إشهار الاتحاد تم النص على أقسام الاتحاد فى المادة الثامنة. وفى الفترة من ١٩٤٦ ـ ١٩٦٨ تم إنشاء عشرة أقسام هى:

١ ـ قسم خدمات الكبار.

٢ ـ الاتحاد الكندى لأمناء مكتبات الأطفال.

٣ ـ الاتحاد الكندى لمكتبات الكليات والجامعات.

٤ ـ اتحاد أعضاء مجالس أوصياء المكتبات الكندية.

٥ ـ اتحاد مكتبات الموسيقى الكندية.
٦ ـ اتحاد المكتبات المدرسية الكندية.
٧ ـ قسم خدمات المعلومات.
٨ ـ قسم مكتبات البحوث والمكتبات المتخصصة.
٩ ـ قسم العمليات الفنية.
١٠ـ قسم الشباب.

وكان الاتفاق بين الاتحاد والأقسام على تقسيم المسئولية بحيث يختص الاتحاد ومجلس الإدارة والمجلس التنفيذى بالقضايا العامة التى تخدم المجال ككل والعاملين فى المجال ككل. أما العمل فى مجال محدد فإن ذلك يترك كلية للأقسام. وقد وضع كل قسم لنفسه دستوراً (لائحة) خاصاً به، وحدد الرسوم أيضاً الخاصة به، كما أن لكل قسم مؤتمره الخاص، وربما يصدر نشرة إخبارية خاصة به وله عضويته الخاصة وربما تكون له مطبوعاته التى يقوم الاتحاد الأم بتمويل نشرها ولتوثيق الرابطة بين الاتحاد الأم وأقسامه فإن رؤساء الأقسام هم تلقائياً أعضاء فى مجلس إدارة الاتحاد الأم ولهم أصوات معدودة فى كل الأمور التى تعرض على المجلس ولهم كل امتيازات الأعضاء الآخرين فى المجلس. وقد تحددت أغراض كل قسم من أقسام الاتحاد على الوجوه الآتية:

١ ـ **قسم خدمات الكبار.** وهو مسئول عن دراسة ومناقشة اختيار، وترويج وتداول الكتب وغيرها من المواد التى تستخدم فى خدمة الكبار. والمقصود بهذه المواد هنا المواد العامة لأن المواد المتخصصة لها أقسامها الأخرى مثل المراجع، أو الموسيقى. كما أن هذا القسم مسئول عن برامج تعليم الكبار، وخدمة الجماعة، وخدمة الفرد. ويقوم هذا القسم أيضاً بتوثيق الصلة بين المكتبات التى تؤدى هذا الدور والمنظمات العاملة فى مجال تعليم وخدمة الكبار.

٢ ـ **الاتحاد الكندى لأمناء مكتبات الأطفال.** وهذا الاتحاد مسئول عن تنمية الخدمات المكتبية للأطفال فى كندا. وقد قام هذا الاتحاد بتشكيل لجنة وطنية لأسبوع كتب الأطفال فى كندا وذلك لإثارة الرغبة لدى البنات والصبيان نحو قراءة الكتب

الجيدة، وتشجيع قراءة الكتب فى المنازل والمدارس والمكتبات. كما يقوم الاتحاد بتوعية أولياء الأمور بأهمية الكتب فى حياة الأسرة وبكتب الأطفال الجيدة اليوم وكذلك توعية أولياء الأمور بمكانة الكتاب الجيد فى حياة الطفل. والتأكيد على أهمية الخدمة المكتبية الجيدة فى حياة الصبيان والبنات أينما كانوا. ويقوم هذا الاتحاد باختيار كتاب العام لجائزة كتاب الطفل.

٣ ـ **الاتحاد الكندى لمكتبات الكليات والجامعات.** يعمل هذا الاتحاد على تنمية المكتبات الجامعية والكليات فى عموم كندا. ويقوم هذا الاتحاد على توزيع نشاطه على لجان ولجان فرعية يدور عمل كل منها حول نقطة محددة مثل: الوضع الأكاديمى، الميكنة، حساب التكاليف، توصيف وتصنيف الوظائف، جداول الأجور، المرتبات والميزانية، المعايير، كما تقوم هذه اللجان على إعداد الدراسات حول تمويل التعليم العالى مع التركيز على تكاليف الخدمات المكتبية.

٤ ـ **اتحاد أوصياء المكتبات الكندية.** ويهدف هذا الاتحاد إلى جمع شمل أوصياء المكتبات الكندية وخلق جو من التفاهم المشترك بينهم؛ وتحديد المسئوليات المنوطة بهم. والعمل على تنمية المكتبات وتطوير الخدمات المكتبية. كذلك يدعو إلى تبادل الخبرات والأفكار بين أعضاء مجالس المكتبات من خلال المؤتمرات والمطبوعات. والتعاون مع اتحادات الأوصياء الأخرى داخل وخارج كندا.

٥ ـ **اتحاد مكتبات الموسيقى الكندية.** ويهتم هذا الاتحاد بتنمية الخدمات المكتبية والعمل المكتبى فى مجال الموسيقى عن طريق: تبادل الأفكار والخبرات والمعلومات فى المجال؛ توسيع وتحسين الخدمات المكتبية الموسيقية وتشجيع الاستفادة من تلك الخدمات؛ تنمية والمشاركة فى الضبط الببليوجرافى فى مجال الموسيقى وخاصة المصادر الموسيقية الكندية. المساهمة فى اكتشاف وحفظ وتوثيق التسجيلات الموسيقية الكندية. ترويج أعمال الموسيقيين الكنديين. التعاون مع الاتحاد الأم والمنظمات ذات الأهداف المثيلة سواء الكندية أو الأجنبية.

٦ ـ **اتحاد المكتبات المدرسية الكندية.** ويهتم هذا الاتحاد بتنمية الخدمات المكتبية المدرسية فى عموم كندا. ويتعاون هذا الاتحاد فى هذا الصدد مع الاتحاد العام للمعلمين

فى كندا ويستخدم فى نشاطاته الجوائز الخاصة بالمكتبات المدرسية والمطبوعات والمعايير وورش العمل.

٧ ـ **قسم خدمات المعلومات.** ويهدف هذا القسم إلى تشجيع المكتبيين على تنشيط العمل المرجعى وكافة وجوه الخدمة المرجعية. كما يعمل على خلق طائفة من المكتبيين المتمرسين بالعمل المرجعى. وهناك عدة لجان ولجان فرعية منبثقة عن هذا القسم حول البيليوجرافيات والميكنة. كما يقوم هذا القسم بتوثيق العلاقة بين الاتحاد والمؤسسات البيليوجرافية فى الدول الأخرى. ويقوم القسم كذلك بوضع المعايير الخاصة بالعمل المرجعى.

٨ ـ **قسم المكتبات المتخصصة والبحث.** ويهدف إلى التعريف على أوسع نطاق بالمكتبات المتخصصة والمكتبات البحثية وكيفية الاستفادة منها. وتقوم اللجان النوعية فى هذا القسم بإعداد الأدلة بتلك المكتبات وإعداد البيليوجرافيات بالمجموعات المتخصصة فى المكتبات الكندية عموماً والمكتبات المتخصصة الكندية.

٩ ـ **قسم العمليات الفنية.** ويسعى هذا القسم إلى جمع المكتبات الكندية على كلمة سواء فيما يتعلق بالعمليات الفنية من فهرسة وتصنيف وما إلى ذلك وقد تعاونت اللجان المنبثقة عند هذا القسم فى فتر مبكرة مع المؤتمر الدولى عن مبادئ الفهرسة ومع لجنة مراجعة قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية وقائمة رؤوس الموضوعات الكندية وغيرها من أدوات الفهرسة الأساسية فى المكتبات الكندية.

١٠ **قسم الشباب.** يسعى إلى بث الرغبة بين المكتبيين وتشجيعهم على العمل مع الشباب فى مجال الخدمة المكتبية، وكذلك تشجيع التعاون مع مدراء المدارس والمدرسين والمنظمات الشبابية العاملة فى جميع أنحاء كندا. كما يسعى إلى تيسير تبادل المعلومات والأفكار والخبراء بين أعضاء الاتحاد العاملين فى المجال. وهناك لجنة فرعية عن اختيار الكتب وإعداد قوائم بأحسن الكتب للشباب وذلك لخدمة المكتبات العامة ومكتبات المدارس الثانوية سواء فى مجال الكتب المرجعية والكتب الدراسية وكتب الترفية والثقافة العامة. كما يسعى هذا القسم إلى وضع معايير العمل مع القراء الشباب.

علاقات الاتحاد بالمنظمات ذات الصلة فى كندا.

بحكم عمل الاتحاد بين المكتبات باعتبارها مؤسسات فكرية وتربوية كان على اتحاد المكتبات الكندية أن يقيم علاقات وثيقة وروابط متينة مع العديد من المؤسسات والمنظمات الكندية والأجنبية والدولية ومن بينها بطبيعة الحال مجلس المواطنة الكندية، مجلس التعليم الكندى، الشعبة الكندية الوطنية لليونسكو، اللجنة المشتركة للتخطيط فى الاتحاد الكندى لتعليم الكبار. كما أن اتحاد المكتبات الكندية يعمل بالقرب من المجلس الكندى ويتبادل معه التقارير ويتبادل معه حضور الاجتماعات وفى بعض الأحيان يتم تعيين أعضاء منه فى المجلس التنفيذى للاتحاد.

علاقات الاتحاد مع الحكومة الفيدرالية

طالما أن اتحاد المكتبات الكندية هو اتحاد وطنى فقد تحتم عليه أن تكون له صلات وروابط بالحكومة الفيدرالية ومن بين تلك الصلات تقديم المذكرات المتعلقة بالشئون المكتبية وطلبات الاستماع إلى اللجان الملكية فى الحكومة الفيدرالية. بل وفى بعض الأحيان أمام الحكومات الإقليمية. ومن بين الأمثلة الدالة على مواقف الاتحاد مع الحكومة موقفه أمام اللجنة الملكية الخاصة بثنائية اللغة وثنائية الثقافة؛ ثم موقفه أمام اللجنة الملكية لرعاية الفنون والآداب والعلوم الوطنية؛ وموقفه أمام اللجنة الملكية لوضع المرأة، ثم موقفه.. ومن حين لآخر يتوفر الاتحاد على إرسال الرسائل حول موضوع محدد إلى مؤسسات وطنية وإدارات ملكية عديدة مثل خطاباته ورسائله إلى اللجنة الملكية الخاصة ببراءات الاختراع، وحق المؤلف والعلاقات التجارية والتصميمات الصناعية؛ وكذلك اللجنة الملكية الخاصة بالإذاعة والتليفزيون. ومن حين لآخر يقوم الاتحاد بإرسال وفود ومندوبين عنه إلى رئيس الوزراء والوزراء المختصين وعلى سبيل المثال لبحث مسألة: المكتبة الوطنية؛ ضرائب المبيعات على الكتب؛ شئون المكتبات الإقليمية. بل وفى بعض الأحيان يقوم الاتحاد بإرسال وفود ومندوبين إلى كبار موظفى الحكومة الفيدرالية لمناقشة وبحث موضوعات مثل: رسوم البريد المكتبية، توزيع المطبوعات الحكومية؛ الرقابة على الإنتاج الفكرى؛ رواتب أمناء المكتبات الحكومية، الإحصاءات المكتبية؛ التعاون مع الإدارات الحكومية فى نشر

الكتيبات والأفلام التوثيقية. كذلك يرسل الاتحاد بمندوبين وباحثين لدراسة وزيارة مواقع العمل على الطبيعة فى جميع أنحاء كندا.

رؤساء الاتحاد وإنجازاتهم فى العقود الأولى

كانت الدكتورة فريدا ف. والدون مديرة مكتبة هاملتون العامة (أونتاريو) هى **أول** من رأس الاتحاد فى سنته الأولى ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧. وكانت إدارية من الطراز الأول وصاحبة خبرات واسعة، كما كانت إمرأة عملية لا تتوقف أمام الأشياء الصغيرة. وقد قادت الاتحاد فى أصعب سنة له وذلك لإيمانها المطلق برسالة المكتبة ورسالة الاتحاد. ويرتبط اسم فريدا والدون بالمشروعات الأربعة الكبرى الأولى فى حياة الاتحاد التى عرضنا لها من قبل وهى: المكتبة الوطنية الكندية؛ تفليم الجرائد ذات القيمة التاريخية؛ تكشيف الدوريات والأفلام الكندية؛ المؤتمرات السنوية الناجحة، وعلى رأسها مؤتمر فانكوفر سنة ١٩٤٧. وكان منحها درجة دكتوراه القانون من جامعة ماك ماستر تتويجاً لجهودها نحو الأمة والمجتمع والمهنة.

وكان **ثانى** رؤساء الاتحاد هو وليام كيى لامب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨؛ مدير مكتبة جامعة كولومبيا البريطانية وأول مدير للمكتبة الوطنية الكندية. وعند منحه درجة فخرية من جامعة تورنتو وصف بأنه أحد البناة الوطنيين وأحد الإنشائيين العظام والذى أصبحت المكتبة الوطنية فى عهده منارة للعلم وداراً للفكر. وقد تم إشهار الاتحاد فى عهده وتم تمويل الكشاف الكندى وصدر أول فهرس لأفلام الجرائد الكندية واستمر الترويج لمشروع المكتبة الوطنية، ودفع مشروع جمع الكتب للمكتبات الأوروبية التى دمرتها الحرب عن طريق مركز الكتاب الكندى. كما عقد فى عهده مؤتمر ناجح فى أوتاوا.

والرئيس **الثالث** لاتحاد المكتبات الكندية كانت السيدة/ إليزابث دافو ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ مديرة مكتبة جامعة مانيتوبا وقد وضعت إليزابث دافو الاتحاد على أعتاب حقبة تاريخية وعلمية وإحساس حقيقى بالقيم. لقد كان إحساسها بكندا إحساساً وطنياً صادقاً وكانت خطتها تقوم على أساس «بدلاً من أن نضع تصميمات جديدة، دعونا نكمّل تلك التى بدأناها». ولذلك أنجزت فى سنتها زيادة هائلة فى عدد

الأعضاء، تحسين مجلة الاتحاد والكشاف الكندى، مذكرة تفاهم مع اللجنة الملكية لرعاية الفنون والآداب والعلوم بالإنجليزية والفرنسية. وفى عهدها أيضاً دعم موقف اللجان المنبثقة وزادت شعبية (مسيرة الكتب) أى أسبوع الكتاب الوطنى. كما عقدت مؤتمراً متعدد الثقافات فى وينيبج، وقوى برنامج تفليم الجرائد كما خطا مشروع المكتبة الوطنية خطوات واسعة.

وكانت كاتلين ر. جنكنز هى رابع رؤساء الاتحاد ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ وقد كانت آنذاك مديرة لمكتبة ويستمونت العامة (كويبك). وقد دفعت الاتحاد دفعات واسعة إلى الأمام بفضل حماسها وطاقتها الفياضة وتفكيرها الصافى وخفة دمها وظرفها. وقد دعمت بكل ما أوتيت من قوة أسبوع الكتاب فى كندا الفتية. وقد خرج فى عهدها أول بيان عن معايير المرتبات فى المكتبات العامة. وقد استمع الأعضاء فى مؤتمر مونتريال عن المركز البيليوجرافى الجديد كأول خطوة نحو الخدمة المكتبية الوطنية. وقد حضر هذا المؤتمر أعضاء المجلس الاستشارى للمكتبة الوطنية. وقد منحت الآنسة/ كاتلين جنكنز درجة الدكتوراه الفخرية لجهودها العظيمة وإضافاتها التى قدمتها للحياة العامة ولمهنة المكتبات وذلك من جامعة سير جورج ويليامز.

وخامس رؤساء اتحاد المكتبات الكندية كان وليام ستيوارت والاس ١٩٥٠ ـ ١٩٥١. وكان والاس آنذاك مديراً لمكتبة جامعة تورنتو، وقد ركز جهوده فى سنة رئاسته على تدعيم موقف الاتحاد وبناء احتياطى مالى للاتحاد. لقد كان إدارياً من الطراز الأول ومعلماً وموسوعياً. لقد أنشا والاس لجنة التخطيط وذلك لتخطيط التوسع المستقبلى للاتحاد، وتوفر بصفته الشخصية على إعادة تنظيم تمويل الكشاف الكندى. وفى نهاية سنته الرئاسية كان الاتحاد قد استطاع تمويل نفسه ذاتياً. وقد أكد ذلك مؤتمر تورنتو الذى توازنت مداخيله مع مصروفاته. كما قامت لجنة الميزانية والتمويل بحملات واسعة النطاق لدعم الاتحاد، أثمرت ثمرات طيبة. وفى عهده أوصى تقرير اللجنة الملكية لرعاية الفنون والآداب والعلوم بضرورة الإسراع بإنشاء المكتبة الوطنية وعضد جهود الاتحاد فى هذا الصدد. وبسبب جهوده الوطنية المخلصة وإضافاته إلى مهنة المكتبات منحته جامعة تورنتو درجة الدكتوراه الفخرية فى القانون.

أما سادس رؤساء اتحاد المكتبات الكندية فقد كانت ماريون جيلروى ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ مديرة قسم مكتبات الأقاليم فى ساسكاتشيوان. وكانت إمرأة غير عادية فى القول والفعل، صاحبة إيمان غير عادى فى تعليم الكبار وصاحبة مدخل عملى فى معالجة الأمور. وقد وصفت سنة رئاستها بأنها سنة «إنجاز المهمة» حيث صدر قرار إنشاء المكتبة الوطنية وتحركت الأمور من مجرد المطالبة بالإنشاء إلى وضع خطة الإنشاء وتحديد الاحتياجات ووضع المعايير المهنية. ومما يذكر لها أيضاً أنه فى مؤتمر بانف شكلت لجنة خاصة لرسم أسس العلاقات بين الناشر والمكتبة.

وكان إدجار روبنسون هو سابع رؤساء اتحاد المكتبات الكندية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣. وكان آنذاك مديراً لمكتبة فانكوفر العامة، كما كان ثانى أمين صندوق للاتحاد. وكانت رئاسته للاتحاد مع بدء العمل فى البرنامج الجديد للاتحاد ولذلك أعطى الوقت الكافى والتفكير العميق أثناء اجتماع مجلس الاتحاد فى الخريف فى جامعة لافال للوصول إلى أرشد الطرق لانفاق منح الوقف والتطوير، كما أعطى بعض الاهتمام والنقد والتحليل لتقرير جروسمان حول علاقات المكتبة والناشر. لقد كون الاتحاد فى تلك السنة وفداً من الناشرين وباعة الكتب والمؤلفين لمقابلة وزير المالية المعظم دوجلاس أبوت وذلك لطلب إلغاء ضريبة المبيعات على الكتب وغيرها من المواد المكتبية وقد تحقق لهم ذلك وألغيت تلك الضريبة. وقد افتتح معرض الكتاب المصاحب لمؤتمر أوتاوا مع ابتهاج مواطنى أوتاوا بالنظام الجديد. وقد انعكس اهتمام إدجار روبنسون بالعلاقات العامة والدولية وعمارة المكتبات على أداء الاتحاد فى عهده. وقد توج عمل الاتحاد فى عهده بمنحه «ميدالية التتويج» من صاحبة الجلالة الملكة إليزابث. وقد تسلم الميدالية نيابة عن الاتحاد، السكرتير التنفيذى.

وثامن رؤساء اتحاد المكتبات الكندية هو بيتر جروسمان ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ مدير مكتبة مقاطعة نوفا سكوتيا وكان خبيراً فى التوسع المكتبى والعمل فى الأقاليم وخاصة فى كولومبيا البريطانية ومقاطعات الأطلنطى. وفى سنته الرئاسية كرس جهوده على إعداد بيان بالمكتبيين المؤهلين فى كندا وجوانب تفوق كل منهم حتى يمكن الاستعانة بهم فى الجوانب المختلفة للتنمية المكتبية والتوسع المكتبى فى عموم

القطر الكندى؛ وقد جاء هذا العمل فى موعده تماماً وتمت مناقشته على أوسع نطاق داخل الاتحاد، وفى الأقسام المختلفة فيه. كذلك خصص مؤتمر هاليفاكس كله لهذا الموضوع وفيه شكلت لجان لوضع خطط العمل فى هذا الدليل وتنفيذه. وفى عهد بيتر جروسمان نوقشت بعض الخطط لتحديد معاشات لأمناء المكتبات فى كندا. كما قدمت دراسة مستفيضة عن تعليم المكتبات فى كندا.

وكانت آن أ. هيوم هى الرئيس **التاسع** للاتحاد ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥. وكانت أنذاك مديرة مكتبة وندسور العامة (أونتاريو) وكانت نقاط القوة عندها فى المكتبات المتخصصة والتوسع المكتبى فى الأقاليم. وكانت من قادة المجتمع فى منطقة وندسور ـ ديترويت مما حقق للاتحاد مكاسب سياسية وخبرات فى مجال العلاقات العامة. وكان تركيزها على مواصلة العمل الذى بدأ فى هاليفاكس. وكذلك أضافت دراسات كثيرة حول المراجع والمعلومات والتوثيق. وقد تبنى مؤتمر ساسكاتون معايير المكتبات العامة التى وضعتها اللجنة المختصة بصبر وأناة طوال خمس سنوات تحت رئاسات متعاقبة من جانب الآنسات: ماريون جيلروى؛ روث كاميرون؛ مارى كاميون. كما أقر المؤتمر الدراسة التى أعدتها السيدة/ دوروثى شاتوين حول تعليم علم المكتبات وتبنى كثيراً من التوصيات التى جاءت فى الدراسة. كما عرضت فى المؤتمر تقارير كثيرة حول التطورات الببليوجرافية فى كندا. ونظراً لما حظيت به الآنسة: آن هيوم من احترام وتقدير ولما بذلته من جهود كبيرة فى دفع الاتحاد إلى الأمام ولما قدمته للمجتمع العام من خدمات جليلة منحتها جامعة كوينز فى كنجستون (أونتاريو) الدكتوراه الفخرية فى القانون.

وكان ويلارد إ. أيرلند هو **عاشر** رؤساء اتحاد المكتبات الكندية ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، وقد عمل مديراً للمكتبات الإقليمية فى كولومبيا البريطانية وكان من الباحثين الثقاة. وقد افتتح برئاسته للاتحاد العقد الثانى من حياة الاتحاد. وفى خطابه الرئاسى دعا إلى زيادة العضوية وإلى الشجاعة والولاء والأمانة والصلابة فى مواجهة مشاكل الاتحاد والمهنة. وقد خلق الرجل المناخ الملائم للانتقال بالاتحاد إلى روح العقد الثانى فعلاً. وفى مطلع العقد الثانى كان الاتحاد قد حُمِّل بالكثير من الأنشطة والمشروعات وكان

لابد من مواصلة تلك الأنشطة والمشروعات وإضافة إلى ذلك أعطى الرجل أهمية خاصة لدور الأوصياء على المكتبات، وتمويل المكتبات وتحسين سبل الاتصال بالأعضاء من خلال النشرة الإخبارية. كما أعطى اهتماماً خاصاً لمعاشات موظفى المكتب التنفيذى، ورفع مرتبات أمناء المكتبات.

أما مارى إ. دونالدسون فهى الرئيس **الحادى عشر** ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧. وكانت مديرة المكتبات الإقليمية فى ساسكاتشيوان. وكان تركيزها فى سنة رئاستها على مصادر المعلومات: تزويد المكتبات بالمطبوعات والأفلام والموسيقى ودور الأوصياء فى هذا الصدد، ودور المكتبيين المؤهلين فى النهوض بهذه العملية عبر كندا. وكانت مارى دونالدسون تتسم بالتضحية والتكريس ولذلك استمر دفع المشروعات التى كانت قائمة بحماس منقطع النظير حتى بلغت غايتها. وقد ألقى فى تلك السنة فى مؤتمر فيكتوريا على مسامع الحاضرين تقرير مؤسسة المصادر المكتبية الكندية الذى دعا إلى دعم البحث العلمى فى المجال وقد أعد هذا التقرير جون كوركوران وهو رئيس مجلس إدارة مكتبة تورنتو، كما ألقى فى هذا المؤتمر أيضاً التقرير الخاص بإنشاء المجلس الكندى لتشجيع الفنون والإنسانيات والعلوم الاجتماعية والذى قدم إلى الحكومة الكندية. هذا المجلس كان الاتحاد قد طالب اللجنة الملكية لرعاية الفنون والآداب والعلوم بإنشائه.

وكانت الآنسة/ ألبرتا ليتس هى الرئيس **الثانى عشر** ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ للاتحاد. وكانت آنذاك مديرة المكتبات الإقليمية فى نوفا سكوتيا. وقد فتحت البحث فى خمس جبهات من خلال ورش العمل والنقاش والمؤتمرات فى مونتريال (يناير)، مدينة كويبك (يونيه). كما نشدت مساعدة الخبراء الأمريكيين من أمثال الدكتور رالف شو والدكتور هارولد لانكور؛ ومن كندا مجلس الفيلم الوطنى الكندى والآنسة مارى جيفر وذلك لاكتشاف طرق جديدة فى مجالات: التواصل المعرفى؛ تعليم علم المكتبات؛ مشاكل الفيلم الجارى؛ الإعداد المهنى لأمناء المكتبات المدرسية؛ دور المكتبة فى الاتصالات. وقد منح الاتحاد فى تلك السنة الجائزة الوطنية للمواطنة وذلك لإنجازاته العظيمة فى مجال المواطنة. وفى نفس السنة فاز ستة أعضاء من الاتحاد بمنح

دراسية قدمتها مؤسسة فورد والمجلس الكندى. كما قرر الاتحاد كفالة «أسبوع المكتبة الكندية». وقد عارض الاتحاد أى مادة فى قانون العقوبات تحد من الحرية الفكرية أو تضع قيوداً على اقتناء المكتبات للكتب وغيرها من المواد. وقام الاتحاد بإعداد دراسة عن المساعدات المالية الفيدرالية. وقد تمت موافقة الاتحاد على نظام وطنى لمعاشات أمناء المكتبات. كما أقر دراسات عن التعليم المكتبى المقارن، اعتماد مدارس المكتبات، معايير التعليم المكتبى، وإنشاء المزيد من مدارس المكتبات وقد عبر الاتحاد فى تلك السنة عن تقديره العميق للمجلس الكندى للمنح المالية التى قدمها للتوسع فى مشروع الاتحاد الخاص بتفليم الجرائد وتكشيف الدوريات الكندية.

وكان روبرت بلاكبورن هو الرئيس **الثالث عشر** ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ للاتحاد. وكان آنذاك مديراً لمكتبة جامعة تورنتو، وشاعراً وكاتباً مسرحياً، وتقلب فى مناصب إدارة مكتبات جامعية وعامة عديدة. وقد شارك السيد/ إدجار روبنسون أمانة صندوق الاتحاد لمدة ثلاث سنوات قبل انتخابه رئيساً للاتحاد. وقد كرس سنة رئاسته لإنجاز الأعمال التى بقيت من الأعوام السابقة وتجنيب الاتحاد أية مشاكل تعوق الانطلاق والتحرر والاستعداد للمؤتمر المشترك مع اتحاد المكتبات الأمريكية واتحاد المكتبات الكندية والذى تحدد له يونيه ١٩٦٠ فى مونتريال. كما كرست تلك السنة لتطوير مجلة «المكتبى» والفيلم التوثيقى الذى أعد عن الاتحاد ودائرة المعارف الكندية. وكان مؤتمر إدمونتون من أنجح المؤتمرات التى نظمها الاتحاد، كما نجحت ورشة العمل التى أعقبت المؤتمر والتى نظمتها سبعة اتحادات وطنية ضالعة فى الخدمة المكتبية المدرسية والتى حضرها ٢٠٠ عضو. واعترافاً بفضل الرجل وإسهاماته فى مهنة المكتبات الكندية منحته جامعة ووترلو درجة الدكتوراه الفخرية فى القانون.

وجاءت برتا بسَّام سنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠م الرئيس **الرابع عشر** لاتحاد المكتبات الكندية. وكانت آنذاك عميدة لمدرسة المكتبات فى جامعة تورنتو. ولأنها كانت موهوبة ولديها قدرة كبيرة على التحمل والصبر واتخاذ القرارات الصعبة، فقد كانت الرئيس المناسب فى سنة المؤتمر المشترك بين اتحاد المكتبات الأمريكية واتحاد المكتبات الكندية والذى أطلق عليه مؤتمر «كسر الحواجز». ومن الجدير بالذكر أن برتا بسام

كانت لديها خلفية مهنية عميقة كونتها فى الولايات المتحدة وكندا. وكانت قد رأست وفد الاتحاد لمقابلة رئيس وزراء كندا سنة ١٩٥٩م لمناقشة الأمور المكتبية المشتركة بين الاتحاد والحكومة الفيدرالية وخاصة التأخير الذى حدث فى تشييد المكتبة الوطنية الكندية والكتب الكندية المعدة لتوزيعها فى الخارج. وفى عهد برتا بسَّام أعد بيان عن المؤهلات المكتبية الكندية وتوفر مجلس الاتحاد على نشرها وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن حتى يطلع العالم كله على المعايير والمستويات الكندية فى الإعداد المهنى لأمناء المكتبات وتعليم علوم المكتبات والمعلومات. ولقد ساهمت الآنسة/ برتا بسام بقسط وافر فى المناقشات التى دارت فى جامعة إلينوى حول تعليم علم المكتبات المقارن، كما اشتركت فى مؤتمر البيت الأبيض حول الطفولة والشباب وحضرت اجتماعات المجلس الوطنى للمؤتمر الكندى للتربية وأسبوع المكتبة الكندية.

وفى الاجتماع السنوى العام للاتحاد فى جامعة مونتريال صدر بيان موجه إلى الحكومة الفيدرالية يطالبها بتخصيص المبالغ اللازمة لبناء المكتبة الوطنية. وفى ذلك الاجتماع دعا اتحاد المكتبات الكندية أعضاء اتحاد المكتبات الأمريكية إلى حفل عشاء بمناسبة مرور ستين عاماً على بدء عمل الاتحاد الكندى والمؤتمر الخامس عشر له وصدور قانون المكتبات العامة فى كويبك. ومنذ ذلك التاريخ أخذت المؤتمرات المشتركة بين اتحاد المكتبات الأمريكية واتحاد المكتبات الكندية تتعدد وتتخذ صبغة دولية. وقد توجت جامعة ووترلو جهود برتا بسَّام فى سبيل مهنة المكتبات والعمل العام بمنحها درجة الدكتوراه الفخرية.

وكان نيل هارلو هو الرئيس الخامس عشر للاتحاد ١٩٦٠ ـ ١٩٦١. وكان وقتها مدير مكتبة جامعة كولومبيا البريطانية. كانت سنة رئاسته سنة صعبة حيث خرج الاتحاد من المؤتمر المشترك مرهقاً وكان الأعضاء قد بذلوا فيه جهداً فوق الطاقة، ومن ثم فقد كان التحضير لمؤتمر مونتريال التالى فاتراً يفتقر إلى الحماس والدافعية. ولذلك ركز نيل هارلو على برنامج تُسمانى الوجوه تحت عنوان: «صمت العاطلين» وهو عبارة عن دراسة مستفيضة عن جميع جوانب العمل فى المكتبة الكندية ويقوم أساساً على جمع بيانات ميدانية بواسطة استبيان أعد خصيصاً لهذا الغرض، وقد نتج

عن هذه الدراسة مجموعة من التقارير العلمية قدمت كأوراق عمل فى مؤتمر سانت أندروز (نيوبرونزويك) الذى وضع له شعار: السؤال - الاستشارة - العمل. وقد نجح المؤتمر بسبب سخونة الموضوع وخاصة فيما يتعلق بمستقبل المعونة الفيدرالية والإحصاء المكتبى والمعايير ونقص المكتبيين. ولقد اتسمت سنة نيل هارلو بفتح مجالات جديدة للعمل كان يجب أن توجه إليها الجهود.

أما الرئيس السادس عشر (١٩٦١ - ١٩٦٢) للاتحاد فكان هو روبرت هاملتون الأمين المساعد فى مكتبة البرلمان وصاحب الفضل فى الإعداد لمشروع تفليم الجرائد الكندية. وكان فى نفس الوقت مؤلفاً وكاتباً مسرحياً وجامعاً؛ وهو الذى حضر لمؤتمر سانت أندروز. ولمعرفته العميقة باحتياجات أعضاء البرلمان فقد كان رجل الساعة فى الاتحاد. وقد نظم مؤتمراً مشتركاً مع اتحاد مكتبات أونتاريو فى أوتاوا وعالج قضية تأخير تشييد المكتبة الوطنية والمساعدات الفيدرالية.

وجاءت روبى والاس الرئيس السابع عشر للاتحاد ١٩٦٢ - ١٩٦٣ للاتحاد، وقد كانت ساعتها مديرة مكتبة كيب بريتون الإقليمية فى سيدنى (نوفا سكوتيا). وكانت على نشاط واسع وحماس عظيم، كما اتسمت بطاقة كبيرة وقدرة على العمل والتكريس وإنكار الذات. وكان اهتمامها بالعمل الدولى والعلاقات الخارجية ملفتاً للنظر. ومن هنا سعت إلى توسيع نطاق عمل الاتحاد فى ذلك الاتجاه. ومن خلال التعاون مع المجلس الكندى أمكن استضافة السيد/ بنجت هلمكويست من وزارة التعليم بالسويد الذى نصح بتكتيل المكتبات الكندية فى وحدات كبيرة، وبالمعونة الحكومية الفيدرالية للمكتبات، ودفع عوائد للمؤلفين على استعارات كتبهم من المكتبات. وقد أستأنفت روبى والاس المشروعات التى بدأها سلفها كما أستأنفت الضغط على الحكومة فى سبيل إتمام بناء المكتبة الوطنية. وقد أثمرت جهودها عن تخصيص عشرة ملايين دولار لمبنى المكتبة الوطنية. كما بدأ فى عهدها مشروع إعداد معايير المكتبات العامة تحت إشراف الخبير الأمريكى الدكتور لويل مارتين من نيويورك.

والمبجل إدموند ديسروشرز هو الرئيس الثامن عشر للاتحاد ١٩٦٣ - ١٩٦٤، وكان أمين مكتبة لاميزون بيلارمين فى مونتريال وهو واحد من الباحثين الثقاة وعلماء

الاجتماع الأفذاذ وخبير فى العمل مع الشباب وتعليم المكتبات. وقد قاد دراسة عميقة عن المكتبة الكندية وقضية الثنائية فى كندا. وقد وضع برنامج للاتحاد يواجه الموجة التى كانت قد بدأت فى كندا نحو إدخال خدمات مكتبية جديدة إلى المكتبات الكندية وكذلك الاتجاه نحو إنشاء مبانى جديدة للمكتبات. وفى سنة رئاسة إدموند ديسروشرز قدمت دراسة إلى اللجنة الملكية الخاصة بالثنائية اللغوية والثنائية الثقافية والتى اشترك فى إعدادها ومراجعتها وتحليلها والتعليق عليها ما يقرب من ثمانمائة عضو من أعضاء الاتحاد. وفى تلك السنة قدمت جداول جديدة لرسوم العضوية. وقد قدم مؤتمر هاليفاكس عن المكتبات والثنائية الكندية وجهات نظر جديدة وآراء كانت مثار حديث كندا كلها فى حينها ولكنها الآن تطبق فى المكتبات ومراكز المعلومات.

وكان دفيد و. فولى هو الرئيس التاسع عشر للاتحاد ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ وكان وقتها مديراً لمكتبة جامعة مانيتوبا وكان شاعراً وباحثاً. وقد رأس الاتحاد فى سنة برنامج المكتبة فى العام الدولى، كما استمعت إليه اللجنة الملكية للثنائية اللغوية والثنائية الثقافية، ولجنة الإذاعة الكندية ولجنة بلادن الخاصة بتمويل التعليم العالى فى الجامعات الكندية. وقد قام الرجل بزيارة الاتحاد السوفيتى (فى حينه) والسويد وفنلندة وأيسلندة كجزء من برنامج العام الدولى، كما أن له إسهامات فى المطبوعات الدولية المتخصصة فى المكتبات. وفى عهده فى مايو سنة ١٩٦٥ وضع حجر الأساس للمكتبة الوطنية. وقد تميز مؤتمر تورنتو بإدخال نظام ورش العمل والتقليل من الجلسات العامة؛ مما كان مثار جدل وخلاف.

والرئيس العشرون للاتحاد كان وليام رنتول كاستيل ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦. مدير مكتبة كالجارى العامة وكان محباً للكتب وخبيراً فى عمارة المكتبات وإدارياً من الطراز الأول. وقد جاءت سنته الرئاسية بعد إنجازات مشهودة كان من بينها تقرير النشاطات طويلة الأجل الذى أعدته لجنة بإشراف جون آرشر؛ تقرير معايير المكتبات العامة الذى أعدته لجنة برئاسة ألبرتا ليتس؛ بيان الحرية الفكرية الذى أعدته جماعة ورشة العمل فى بانف، وإقرار معايير المكتبات المدرسية من حيث المبدأ. وشهد هذا العام أيضاً بداية دراسة مصادر المكتبات الأكاديمية. وشهد كذلك تشكيل عدة لجان لدراسة

موضوعات مكتبية محددة مثل: حق المؤلف، الصلات بين اتحادات المكتبات الكندية والدراسة الشاملة عن واقع المكتبات فى عموم القطر الكندى. لقد كان مؤتمر كالجارى مؤتمر الإنجازات الكبيرة والخطط الطموحة.

وكان الرئيس الحادى والعشرين للاتحاد هو جون هول آرشر ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ وقد عمل مديراً لمكتبات جامعة ماك جيل فى مونتريال وهو مؤرخ وأرشيفى وأمين صندوق سابق لاتحاد المكتبات الكندية. وقد ارتحل من المحيط إلى المحيط عبركندا يستطلع أراء المكتبيين الكنديين فى تقرير الأنشطة. وكما أشرت سابقاً تضمن المؤتمر السنوى للاتحاد فى أوتوا برنامج افتتاح المكتبة الوطنية افتتاحاً رسمياً وكان السيد/ جون آرشر رئيس الاتحاد آنذاك ممثلاً للاتحاد فى هذا الافتتاح. وقد قام أعضاء ١٩٤٦ مع رئيس الوزراء بيرسون بقص شريط الافتتاح. ونيابة عن المكتبيين الكنديين قام رئيس الاتحاد جون آرشر بإهداء المكتبة الوطنية صورة زيتية للدكتور و. كيى لامب من رسم الفنان لورين هاريس. ولقد كان مؤتمر أوتاوا مليئاً بالحيوية والخلافات وصادف العيد الواحد والعشرين للاتحاد حيث شب عن الطوق. ودخل مرحلة الشباب. وفى أغسطس من نفس السنة دعا جون آرشر مجلس الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا) إلى تورنتو وكان أول اجتماع لإفلا فى كندا حيث اجتمعت وفود من خمس قارات، وكان الدكتور روبرت بلاكبورن هو رئيس الترتيبات الخاصة باجتماع إفلا.

وكانت آمى م. هنشيسون الرئيس الثانى والعشرين ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ وكانت آنذاك مديرة مكتبة نيوويستمنستر العامة. وتتسم بالقدرة على التجريب والعقلية المنطقية والاستخدام الدقيق للألفاظ. وكان إعجابها شديداً باليابان والشعب اليابانى. وكانت متخصصة فى العمل المكتبى مع الشباب. كما كانت مديرة مكتبات ناجحة. وقد قامت خلال سنة رئاستها بالعديد من الأنشطة ووطدت علاقات الاتحاد مع العديد من المؤسسات والاتحادات وخاصة الحوار مع «اتحاد المكتبات الكندية الناطقة بالفرنسية» حيث تناقش المشكلات المشتركة. وفى تلك السنة كُرِّم عشرة من أعضاء الاتحاد بالميداليات المئوية تقديراً لجهودهم وخدماتهم الجليلة للوطن. وقد قدم المجلس الوطنى

لأسبوع المكتبة الشكر للاتحاد على كفالته وتعاونه فى هذا المهرجان. هذا المجلس أدى رسالته ونفذ وثيقة قيامه وخرج من الوجود. وقد أقامت آمى هتشيسون نيابة عن مديرى الأقسام حفل عشاء فى أوتاوا وذلك لتكريم المدير التنفيذى الأول فى الاتحاد الآنسة/ إليزابث هومر مورتون. وعرفاناً بفضل إليزابيث وجهودها ودورها الريادى في المهنة نشر كتاباً تقديرياً عنها بعنوان:

«مهنة المكتبات فى كندا ١٩٤٦ ـ ١٩٦٧: مقالات على شرف إليزابث هومر مورتون وتوفر على تحريره بروس بيل. وفى هذا الكتاب نجد اثنتين وعشرين دراسة تغطى جل جوانب العمل المكتبى فى كندا منذ قيام الاتحاد ويلقى الضوء على مسيرة التطور المكتبى فى الدولة فى تلك الفترة. وقد تلقت الآنسة/ إليزابث مورتون منحة زمالة لتواصل بحوثها المكتبية فى جامعة شيكاغو. وفى مؤتمر جاسبر قامت الآنسة/ آمى هتشيسون بتقديم وتكريم المدير التنفيذى الثانى السيد/ كليفورد كورى.

اتحاد المكتبات الكندية والاتحادات الأخرى

فى منتصف التسعينات سجل الكتاب السنوى للمكتبات الكندية نحو مائتى اتحاد للمكتبات والمعلومات فى كندا، وليس من بينها أى فروع أو أقسام أو شعب، بل اتحادات كاملة. وقد ذكر «دليل اتحادات المكتبات فى كندا» طبعة ١٩٧٩م أن ٩٠٪ من الاتحادات المسجلة فيه قد نشأت قبل سنة ١٩٦٠م ولا أعتقد أن هذه النسبة قد تغيرت فى التسعينات. هذا العدد الكبير من اتحادات المكتبات فى كندا يعكس العدد الكبير من المكتبات والمكتبيين فى كندا من جهة وتعقيد الصورة المكتبية والإقليمية هناك من جهة ثانية. وهى الصغبة التى تصبغ الحركة المكتبية الكندية. ولعله من نافلة القول أن أقدم الاتحادات المكتبية الكندية هى الاتحادات الإقليمية: اتحاد مكتبات أونتاريو (١٩٠٠)؛ اتحاد مكتبات كولومبيا البريطانية (١٩١١). وكانت هناك اتحادات إقليمية أو للمقاطعات فى جميع أنحاء كندا مع سنة ١٩٣٦. وكما رأينا لم يكن اتحاد المكتبات الكندية قد تكون إلا سنة ١٩٤٦. وكان التقاء المكتبيين الكنديين ببعضهم البعض على المستوى الوطنى لا يحدث إلا خلال مؤتمرات اتحاد المكتبات الأمريكية فى الولايات المتحدة أو فى كندا.

ولما قام اتحاد المكتبات الكندية أفسح مكاناً للمكتبيين الناطقين بالفرنسية ومثلهم

فى مقاعده عن طريق اتحاد المكتبات الكندية الناطقة بالفرنسية الذى أعيد تنظيمه سنة ١٩٧٣م الذى أعيدت تسميته أيضاً باسم «اتحاد تقدم العلوم وطرق التوثيق» (آستيد). وبين الاتحادين توجد لجنة اتصال وتعاون.

ويوجد نوع فريد من الاتحادات فى كندا وهو الاتحاد المهنى للمكتبيين الذى يقصر العضوية على أمناء المكتبات الحاصلين على مؤهل مكتبى. ولكن عضوية هذا الاتحاد ما تزال محدودة.

ويلاحظ أن عضوية الاتحادات المكتبية فى كندا عموماً محدودة ولذلك لا ينتظر لها أن تزدهر أو تنمو مع الزمن إلى جانب الاتحاد الأم. ولكنها رغم محدودية أعضائها تعتبر قنوات للتواصل وتبادل الأفكار والخبرات بين الزملاء وخاصة فى ظل غياب الدوريات المهنية المكتبية المتخصصة القوية. وهذه الاتحادات بكثرتها العددية تستطيع أن تجعل صوت المهنة مسموعاً لصالح المهنة والصالح العام.

العضوية والتنظيم الإدارى للاتحاد

فى منتصف التسعينات كان عدد الأفراد الأعضاء فى اتحاد المكتبات الكندية يصل إلى نحو ٤٥٠٠ عضو. ويدير الاتحاد المجلس التنفيذى الذى يرأسه المدير التنفيذى والذى هو فى نفس الوقت حلقة الوصل أو لنقل رئيس لجنة الاتصال بين اتحاد المكتبات الكندية واتحاد تقدم العلوم وطرق التوثيق (آستيد). وهناك أربع شعب كبرى فى الاتحاد على أنواع المكتبات: عامة ـ مدرسية ـ جامعية وكليات ـ متخصصة. وهناك شعب خاصة بأوصياء المكتبات. وثمة عدد من اللجان الدائمة، وعدد من الجماعات ذات الأغراض المحددة ولكنها غالباً ليست بذى صفة رسمية داخل التنظيم العام للاتحاد. وهذا الاتحاد يقيم صلات وثيقة مع رؤساء الاتحادات الإقليمية فى كندا؛ كما يعتبر المظلة التى تظل جميع أفراد مجتمع المكتبات ـ أفراداً أو مؤسسات ـ فى كندا؛ ويسعى جاهداً إلى حمل الجميع على أن يتكلم لغة واحدة وبصوت واحد للدفاع عن قضيتهم أمام الحكومة على نحو ما رأينا فى قضايا عديدة مثل: حق المؤلف ـ ضرائب المبيعات على الكتب تشريعات الكتب.

أهم المصادر:

1 - Anderson, Beryl L. Canada, Libraries in - World Encyclopedia of Library and Information Services.- 3rd ed.- Chicago: A.L.A, 1993.

2 - Canadian Library Association. Association, Annual Conference Proceedings : 1946 - 1996.- Ottowa: CLA, 1947 - 1997. (Memeographed).

3 - Canadaian Library Association. Annual reports: 1946 - 1996.- Ottowa: CLA, 1947 - 1997. (Memeographed).

4 - Foley, David William. The CLA as publisher in Librarianship in Canada: 1946 - 1967 / edt. by Bruce Bruce Braden Peel.- Ottowa: CLA, 1968.

5 - Mcnally, Peter F. Canada, Libraries in. Encyclopedia of Library History / edt. by Wayne Weigand and Donald Davis.- New York: Garland Publishing, 1994.

6 - Morton, Elizabeth Homer. The Canadian and the American Library Association.- A.L.A. Bulletin, vol. 54, April 1960.

7 - Morton, Elizabeth Homer. Canadian Library Association- In - Encyclopedia of Library and Information Science / edt. by Allen Kent and Harold Lancor.- New York: Mracel Dekker, 1970. vol 4.

8 - Waldon, Freda Earrell. The CLA: the first twenty years. in.- Librarianship in Canada: 1946 - 1967.- Ottowa: CLA, 1968.

اتحاد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات (أسلب)

Association of Special Libraries and Information Bureaux

(A.S.L.I.B.) - Aslib: Association For Information Managemtent

أنشيء اتحاد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات سنة ١٩٢٤ . وكانت حروف الاختصار تستخدم مفصولاً بينها بنقطة حتى سنة ١٩٤٩ عندما تحولت حروف الاختصار إلى كلمة استهلالية دون نقاط فصل بين حروفها.

ولقد كان أسلب واحداً من أقدم المؤسسات والمنظمات التى بشرت ببزوغ فجر علم المعلومات. وما يزال حتى الآن المؤسسة الرئيسية فى بريطانيا التى تعكس الجهود التعاونية والنشاط الخلاق فى مجال علم المعلومات تنظيراً وتطبيقاً. ويتميز أسلب بثلاث خصائص أساسية: سلسلة الخدمات الواسعة المدى التى يقدمها الاتحاد للمنظمات الأعضاء فيه وخاصة المنظمات الصناعية، الريادة والبحث فى مجال التوثيق ومشكلاته؛ الدولية والعالمية إذ رغم أن الاتحاد من الناحية الدستورية هو منظمة بريطانية إلا أنه واقعياً مؤسسة دولية كلية حيث أن ٢٠٪ من أعضائه الذين يزيدون على أربعة آلاف عضو ينتشرون فى أكثر من سبعين دولة أجنبية خارج بريطانيا.

ويدين أسلب فى وجوده إلى حد كبير وليس على الإطلاق إلى المبادرات التى قامت بها شركات صناعة التعدين التى كانت فى حاجة ماسة إلى الإنتاج الفكرى المتخصص فى الصناعة وتريد أن تصل إلى المعلومات فيه بطريقة منطقية وسريعة لتطوير البحوث والعمل فى المجال. وقد ظهرت هذه الحاجة والرغبة بإلحاح عقب الحرب العالمية الأولى. ولتحقيق هذا الغرض عقد مؤتمر استطلاعى أو استكشاف فى هوديسدون (هيرتفوردشاير) بحيث يدور هذا المؤتمر حول إتاحة الفرصة لتبادل وجهات النظر والآراء حول إمكانية تأسيس اتحاد جديد يهدف إلى «تيسير التعاون والاستخدام المنطقى للمعلومات ومصادر المعلومات فى الشئون العامة والصناعة والتجارة وجميع فروع الفنون والعلوم». وقد ظل هذا الهدف هو محور اهتمام الاتحاد طوال ربع قرن على الأقل حتى سنة ١٩٤٨ حين اندمجت الجمعية البريطانية للببليوجرافيا الدولية فى اتحاد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات وخرجت من هذا الاندماج مؤسسة جديدة سجلت تحت اسم «أسلب» وكان من بين الأهداف البارزة للمنظمة الجديدة تنمية البحوث والدراسات فى مجال: التصنيف، الببليوجرافيا، التوثيق، وتنظيم الدورات التدريبية كذلك تقديم الاستشارات فى مجالات البحث والتدريب. ومن هنا نجد أن أهداف المنظمة الجديدة توسعت كثيراً عن أهداف ونشاطات أسلب القديم التى لم تكن تزيد عن عقد المؤتمر السنوى لمناقشة المشاكل الموجودة فى المجال، وكذلك الاستعارة البينية غير الرسمية للمواد المكتبية بقية أيام السنة.

وقد قامت مؤسسة كارنيجى فرع المملكة المتحدة بتقديم دعم مالى إلى الاتحاد سنة ١٩٢٨ لمساعدته على تنفيذ أنشطته وتحقيق أقصى إفادة من المصادر الفكرية من جانب المؤسسات أعضاء الاتحاد. وعن طريق هذه المساعدة استطاع الاتحاد نشر أول دليل له «دليل أسلب» فى تلك السنة ١٩٢٨ . وهذا الدليل فى الواقع يعتبر مدخلاً قوياً إلى المجموعات والمعلومات المتخصصة فى بريطانيا وأيرلندا. وقد جاء بعد هذا الدليل أدلة أخرى عديدة نشرها الاتحاد منذ سنة ١٩٢٨ وطبعات متوالية من الدليل الأساسى ولكن مع كل هذا يبقى دليل ١٩٢٨ علامة تاريخية مضيئة فى المجال.

ولقد أدخلت الحرب العالمية الثانية عنصراً جديداً لم يكن موجوداً من قبل فى أنشطة العالم. ففى سنة ١٩٤٤ قدمت **وزارة البحث العلمى والصناعى** منحة مالية سخية ساعدت على قيام شراكة مثمرة وفعالة بين أسلب والحكومة البريطانية. هذه الشراكة التى دفعت أسلب دفعات قوية إلى الأمام منذ ذلك الحين. لقد بدأ الاتحاد برنامج خدمات الميكروفيلم سنة ١٩٤٢ وذلك لمواجهة النقص الشديد بل وندرة المعلومات الصناعية ومصادر المعلومات الأجنبية والدوريات العلمية التى كانت تصل إلى بريطانيا من الدول المعادية والمناطق المحتلة. ومن ثم لجأ الاتحاد إلى تفليم الدوريات والمطبوعات وتوزيعها على المكتبات فى الداخل والخارج وخاصة للصين الوطنية ودول أمريكا اللاتينية. وقد لقى هذا الإجراء قبولاً واسعاً حسناً. وبعد الحرب وعودة السلام إلى ربوع العالم وعودة الظروف الصناعية إلى سابق عهدها، بذل الاتحاد جهوداً كبيرة لاجتذاب مزيد من الشركات الصناعية إلى عضوية الاتحاد وهى تمثل الآن نحو ٣٥٪ من عضوية الاتحاد. وكان لهذا النجاح أثره فى الاعتراف بالاتحاد عضواً فى نظام **اتحاد البحوث** والذى بمقتضاه تقوم الحكومة البريطانية بتقديم المعونات والمنح المالية السخية إلى الاتحاد لتنفيذ مشروعاته وتحقيق أهدافه العامة. وعندما حُلّت **وزارة البحث العلمى والصناعى** سنة ١٩٦٥ وتم توزيع مسئولياتها على الوزارات الأخرى ومجالس البحوث؛ طالب الاتحاد بحل مشكلات المعلومات العلمية والصناعية وذلك لأهمية هذه المعلومات للأمن القومى والتقدم؛ وطالب فى هذا

الصدد بإنشاء وكالة حكومية لتكون مسئولة تماماً عن هذا القطاع بأسره. وقد استجابت الدولة وأنشأت: **مكتب المعلومات العلمية والصناعية** كجزء من **وزارة التعليم والعلوم**. وكان من بين مهام هذا المكتب ومسئولياته تقديم المساعدة المالية لاتحاد (أسلب). ولم تكن هناك حدود موضوعية تحد نشاطات الاتحاد واهتماماته. ومن هنا كان أسلب وبحق حلقة وصل هامة بين عالم الصناعة والعالم الأكاديمى والحكومة، وكان الاتحاد مكرساً تماماً لتطوير المكتبات المتخصصة ونظم المعلومات من كل نوع ومجال.

ويقدم الاتحاد خدمات لا حدود لها للأعضاء. إن إدارة المعلومات فى الاتحاد تقوم بدور مركز الإحالة للأسئلة المتخصصة والبحث الببليوجرافى والاستنساخ والتفليم. ويقوم الاتحاد بتنظيم ندوات وحلقات بحث للمكشفين والمترجمين فى التخصصات الدقيقة. ويعد الاتحاد كشافاً بالبحوث العلمية المترجمة فى معظم دول الكومنولث البريطانى. وتتلقى هذه الإدارة (إداراة المعلومات) نحو خمسين ألف استفسار سنوياً.

ولابد من التنويه إلى أن أسلب لا يقوم بأى دور فى تعليم علم المعلومات أو المكتبات كما أنه لا دور له فى التأهيل أو منح الشهادات على النحو الذى قام به اتحاد المكتبات البريطانية طوال قرن أو أكثر. ولكن **إدارة التعليم** فى اتحاد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات تقدم النصح والإرشاد لمؤسسات تعليم علم المعلومات والمكتبات وللطلاب والعاملين فى المجال؛ كما تنظم دورات تدريبية قصيرة على مستويات مختلفة. وبعض هذه الدورات مجرد دورات تمهيدية للأشخاص الذين يدخلون لأول مرة إلى ميدان العمل بالمعلومات. وعلى الجانب الآخر هناك دورات عميقة التخصص كتلك التى تركز على التصنيف لاسترجاع المعلومات، أو على الاستخلاص. وهناك من الدورات ما يركز على موضوعات محددة مثل براءات الاختراع أو النقحرة والترجمة وخاصة تلك المتعلقة بالإنتاج الفكرى فى روسيا ودول شرقى أوروبا. وفى الوقت الحاضر يحضر تلك الدورات ما يربو على خمسمائة

طالب فى كل سنة ويمكن للأعضاء أن يحضروا الدورات التى تعقد على هامش المؤتمر السنوى أو حلقات اليوم الواحد حول الموضوع الواحد أو الحلقات المسائية. وهذان النوعان الأخيران من الدورات إما أن تنظم فى المقر الرئيسى للاتحاد أو فى فروعه الثلاثة فى اسكوتلندا وشمالى انجلترا ووسط البلاد أو على يد الجماعات الموضوعية الاثنتى عشرة التى تتراوح من علوم الطيران والألكترونيات إلى صناعات الأثاث والنسيج. وهناك كذلك ثلاث جماعات بحثية تتعلق بالترجمة العلمية والميكنة والتكشيف المترابط. وإلى جانب الخدمات المختلفة التى يقوم بها الاتحاد كوّن الاتحاد أكبر مكتبة متخصصة فى المملكة المتحدة حول المكتبات المتخصصة والتوثيق وعلم المعلومات. ويحتفظ الاتحاد بسجل موثق للعاملين فى المكتبات المتخصصة كما يقوم ولو على نطاق ضيق بدور المنسق بين المنظمات الأعضاء فيه.

وينشر الاتحاد بعض المطبوعات الدورية وكثيراً من المطبوعات غير الدورية ومن المطبوعات الدورية: دورية فصلية ودوريتان شهريتان، كما ينشر: الكشاف المصنف للرسائل المقدمة للحصول على درجات علمية عالية من الجامعات البريطانية والأيرلندية. وهذا الكشاف يغطى جميع الموضوعات ولا يعطى سوى بيانات ببليوجرافية مجردة، وإن كان إدراج مستخلصات عن كل رسالة أمراً وارداً. وينقسم العمل إلى مجلدين أحدهما خاص بالعلوم والتكنولوجيا والأخر خاص بالعلوم الاجتماعية والإنسانيات. ومن بين الدوريتين الشهريتين نجد: **وقائع أسلب** التى تتضمن تقارير المؤتمرات والاجتماعات وأخبار الأنشطة التى يقوم بها وقائمة بأحدث المقالات والتقارير فى مجال المكتبات المتخصصة ونظم المعلومات؛ **قائمة كتب أسلب** وهى عبارة عن قائمة مشروحة بالكتب العلمية والصناعية الهامة باللغة الإنجليزية. أما الدورية الفصلية فهى **مجلة التوثيق** التى تتضمن مقالات ودراسات وبحوث وتقارير البحوث والمراجعات. وهى مكرسة جميعاً لنظريات وتطبيقات علم المعلومات. وينشر **مجلة الإحاطة الجارية** (شهرية)، الشبكات وإدارة المعلومات اليوم (فصلية) بعد أن تغير اسم الاتحاد إلى الاسم الجديد.

أما عن المطبوعات غير الدورية فيبرز من بينها عملان كبيران من النوع المرجعى

هما: **دليل أسلب** الذى أشرت إليه سابقاً؛ **دليل أسلب إلى العمل فى المكتبات المتخصصة والمعلومات**. الذى صدرت منه عدة طبعات. وإلى جانب هذين العملين هناك العديد من المطبوعات الأخرى غير الدورية مثل تقارير البحوث، والدراسات المسحية، والإحصائيات. كما ينشر الكتاب السنوى للاتحاد.

ومن بين الإدارات الهامة فى الاتحاد **إدارة البحوث** التى تهدف إلى جعل أسلب أكبر مركز للبحوث فى مجال تطوير المكتبات المتخصصة ونظم المعلومات إلى جانب دوره التقليدى فى تنسيق التعاون بين المنظمات الأعضاء فيه. وقد أنشئت هذه الإدارة سنة ١٩٥٩م لتقديم الاستشارات والقيام بالبحوث الخاصة التعاقدية إلى جانب برنامج البحوث التى تقوم بها بنفسها. وخاصة فى مجال ميكنة المكتبات المتخصصة ونظم المعلومات وبحوث العمليات. ومن بين البحوث الباكرة فى هذا الصدد إعداد مستخلصات الفيزياء بمساعدة الحاسب الآلى وبحوث اتجاهات وردود أفعال القراء إزاء: **البحوث الجارية فى الفيزياء**، دراسات حالة عن عادات العلماء فى جمع المادة العلمية والمعلومات؛ دراسات مدى تغطية الإنتاج الفكرى فى العلوم والتكنولوجية والعلوم الاجتماعية فى خدمات الاستخلاص. وكذلك مدى تغطية وكفاءة خدمات الاستخلاص الرئيسية فى مجال التوثيق، دراسات طرق إعداد المكانز، دراسات ترتيب الدوريات البريطانية كأوعية للعمل العلمى الأصيل؛ دراسات الاسترجاع الآلى الموضوعى. وكذلك نشر الببليوجرافيات المعدة بمساعدة الحاسب الآلى.

إن أنشطة اتحاد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات إنما تكتسب معناها وأهميتها فقط فى علاقتها باحتياجات العلماء والمؤسسات من المعلومات سواء داخل المملكة المتحدة أو خارجها ولا يمكن أن تزدهر هذه الأنشطة فى فراغ؛ ومن هذا المنطلق تصطبغ هذه الأنشطة بصبغة عملية تطبيقية فى الأعم الأغلب. كذلك فإن هذه الأنشطة تتم كلما أمكن بالتشاور مع المؤسسات الأخرى فى الدولة وخارجها والتنسيق معها وعلى سبيل المثال فإنه فى حالة وضع معايير التوثيق كان لابد من التشاور والتنسيق مع **معهد التقييس والمعايرة**. وعلى المستوى الدولى يتعاون اتحاد المكتبات المتخصصة تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الدولى للتوثيق (والمعلومات) ليس فقط باعتباره

عضواً فى هذا الاتحاد الدولى ولكن.أيضاً باعتبارهما يعملان فى مجال واحد، كما يطلب الاتحاد الدولى (فيد) من الاتحاد البريطانى تنفيذ برامج تدريبية والقيام بمشروعات توثيقية على المستوى الدولى وخاصة فى الدول النامية ولصالحها. وربما لهذا السبب الأخير أكثر من أى سبب آخر اكتسب الاتحاد شهرة عالمية ودعمًا من جميع أنحاء العالم.

لقد بلغ عدد أعضاء اتحاد المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات (أسلب) فى نهاية القرن العشرين ما يزيد قليلاً على ألفى عضو ما بين مؤسسات وأفراد ولكن الغالب عليه بحكم وظيفته هى عضوية المؤسسات. وتأتى هذ العضوية ليس فقط من بريطانيا ولكن أيضاً من الدول الأخرى وخاصة دول الكومنولث. ويبلغ عدد الدول التى تأتى منها العضوية نحو سبعين دولة فى نهاية قرننا العشرين.

وينقسم أسلب: اتحاد إدارة المعلومات مثل اتحاد المكتبات البريطانية إلى فروع وجماعات.

أهم المصادر

1 - Christianson. Elin. Special Libraries.- World Encyclopedia of Library and Information Services.- 3rd ed.- Chicago: A.L.A., 1993.

2 - Sturges, Paul. United Kingdom, Modern.- Encyclopedia of Library History.- New York: Garland Publishing, 1994.

3 - Wilson, Leslie. ASLIB.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1968. vol I.

اتحاد المكتبات الهندية (إلا)

The Indian Library Association (ILA)

النشأة والتطور

أشرنا فى المجلد الأول من هذه الدائرة فى بحث الأبجديات والخطوط إلى أن الهند كانت فى يوم من الأيام فى العصور القديمة مركزاً للعلم والمكتبات وقد شهد

وادى إندوس حضارة مزدهرة (٢٥٠٠ ـ ١٥٠٠ ق.م) بيد أنه لم تصلنا سجلات مادية ملموسة عن وجود تجمع مهنى للمكتبيين الهنود فى تلك العصور على النحو الذى وجدناه فى مصر القديمة.

فى العصر الحديث كانت حكومة الهند هى التى اتخذت الخطوة الأولى لتجميع المكتبيين الهنود وحل مشكلات المكتبة الهندية وهى الخطوة التى أدت إلى عقد أول مؤتمر لأمناء المكتبات فى عموم الهند وكان ذلك فى لاهور (فى باكستان الآن) يناير ١٩١٨. وقد جرت محاولة لحل المشاكل الإدارية للمكتبيين خلال هذا المؤتمر ولكن لم تجر أية محاولة لتأسيس اتحاد لأمناء المكتبات. ولم تظهر فكرة إنشاء هذا الاتحاد إلا فى سنة ١٩٢٨ عندما نوقشت قضية الاتحاد لأول مرة خلال مؤتمر كلكتا لأمناء المكتبات فى عموم الهند. ولم يؤسس الاتحاد فى تلك السنة لافتقار الموقف فى ذلك الوقت إلى أمناء المكتبات النشطاء الذين يتحملون مسئولية إقامة هذا الاتحاد الوطنى. وفى سنة ١٩٣١ عقد مؤتمر التربية الأول لعموم آسيا، وقد حضر هذا المؤتمر الذى عقد فى بناراس لفيف من أمناء المكتبات الهندية. وقد نوقش موضوع الاتحاد الوطنى للمكتبات ضمن موضوعات أخرى على يد الوفود التى حضرت هذا المؤتمر.

والحقيقة أنه لم تأت سنة ١٩٣٢م إلا وأسس العديد من اتحادات المكتبات فى الولايات الهندية مثل اتحادات ولايات: أندراديس، البنجاب، مدراس، البنغال. ولم يكن هناك حتى ذلك الوقت اتحاد وطنى للمكتبات. لقد قام هذا الاتحاد الوطنى على أكتاف اثنين من المكتبيين وهما الدكتور م. أتوماس وك.م. أسد الله وكان ذلك فى الثانى عشر من سبتمبر سنة ١٩٣٣ فى مدينة كلكتا. ودستور الاتحاد (اللائحة العامة) تم عرضه وإقراره فى اليوم التالى الثالث عشر من سبتمبر ١٩٣٣ ويلاحظ أن هذا الدستور (اللائحة) يخول سلطات أوسع وأقوى لسكرتارية الاتحاد من رئيس الاتحاد نفسه. وقد تقرر عقد مؤتمر للاتحاد كل سنتين فى أماكن مختلفة من الهند. وقد تقرر أن تكون كلكتا مقراً للاتحاد. ولم يكن عد أعضاء الاتحاد ليزيد على سبعين عضواً فى سنة ١٩٣٣، ولكن عدد الأعضاء أخذ فى الازدياد التدريجى. وقد نجح الاتحاد فى سنواته الأولى فى جعل إنشاء المكتبات فى الهند عملاً قومياً حقيقياً.

لقد كان خان بهادر ك.م. أسد الله مدير المكتبة الملكية (الآن المكتبة الوطنية) أول سكرتير لاتحاد المكتبات الهندية وكان القوة الدافعة له بين ١٩٣٣ ــ ١٩٤٦. وبفضل أسد الله والاتحاد بدأت حكومة الهند أول برنامج تأهيلي رسمي في علم المكتبات سنة ١٩٣٥ في المكتبة الإمبراطورية في كلكتا، وهو البرنامج الذي نقل بعد ذلك إلى جامعة كلكتا سنة ١٩٤٥. ولقد بدأ الاتحاد مجلته الفصلية سنة ١٩٤٢ تحت عنوان «مجلة المكتبات» وهدفت المجلة إلى إحاطة أعضاء الاتحاد بالأنشطة المكتبية في العالم على وجه العموم وفي الهند على وجه الخصوص. ولكن للأسف منذ البداية اضطرب صدور المجلة ولم تنتظم مواعيد إصدارها وفشلت في أن تجتذب الأعضاء وفي أن تؤثر فيهم.

لقد انتخب الدكتور س.ر. رانجاناثان رئيساً للاتحاد سنة ١٩٤٤، وظل في هذا المكان حتى سنة ١٩٥٣. وفي هذه الفترة بلغ الاتحاد أوج عظمته ومجده. هنا أصبح الاتحاد مشهوراً على المستوى العالمي وأصبحت له علاقات ممتازة مع كثير من الاتحادات المكتبية العالمية والوطنية. وفي عهده صدرت مجلة جديدة للاتحاد تحت عنوان: **أبجيلا** وكانت تنشر بانتظام من سنة ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣. وفي عهده تمت مراجعة وتنقيح الدستور (اللائحة العامة)؛ وقوى مركز رئيس الاتحاد. لقد استطاع اتحاد المكتبات الهندية تحت رئاسة رانجاناثان بمساعدة من اليونسكو أن يقنع الحكومة الهندية بأن تنشيء أول مركز وطني للتوثيق في كل الهند في نيودلهي، وأن تنشيء مكتبة دلهي العامة سنة ١٩٥١. وفي ظل رئاسة رانجاناثان نشرت مجموعة من الكتب المتخصصة، وكان رانجاناثان في ذلك الوقت قد أصبح شخصية دولية بسبب إضافاته القيمة في علم المكتبات. وخلاصة القول أن قيادة رانجاناثان للاتحاد كانت قوة دافعة للحركة المكتبية في الهند، وجعلت من الاتحاد مجمعاً لمناقشة الشئون المهنية.

وفي سنة ١٩٤٣م انتخب ب.س. كيسافان مدير المكتبة الوطنية آنذاك رئيساً للاتحاد خلفاً للدكتور رانجاناثان. وقد توقف صدور محلة أبجيلا في تلك السنة ١٩٥٣، واستؤنف صدورها سنة ١٩٥٦ ولكن تحت عنوان جديد. هو: **مجلة اتحاد المكتبات الهندية**. وقد استمر كيسافان رئيساً للاتحاد حتى سنة ١٩٦٠. وقد تعثرت

المؤتمرات ولم تعد تنعقد بصفة منتظمة، .كما لم تصدر أية أعداد من المجلة بين أكتوبر ١٩٥٦ وأكتوبر ١٩٥٩. والحقيقة أن مكانة الاتحاد وهيبته قد اهتزت بسبب مرحلة الخمول التى مر بها الاتحاد بعد رئاسة الدكتور رانجاناثان.

وقد عقد المؤتمر الرابع عشر للاتحاد فى مدينة باتنا سنة ١٩٦٤، وقد اتخذت فيه قرارات هامة، ومن بينها أن تعقد المؤتمرات سنوياً بدلاً من كل سنتين. كما نقل مقر الاتحاد من كلكتا إلى دلهى، وقدم مشروع جديد لدستور الاتحاد وقد نوقش وتم إقراره والموافقة عليه. وفى سنة ١٩٦٥ تم تغيير اسم مجلة الاتحاد إلى الاسم الجديد: **اتحاد المكتبات الهندية**. وهكذا تم إدخال العديد من التغييرات الهامة فى الاتحاد تحت رئاسة ب.ن. جوَار.

ومن بين الإنجازات الهامة التى حققها الاتحاد فى تلك الفترة منح الشخصيات المكتبية المتميزة التى قدمت خدمات جليلة لتطوير المكتبات فى الهند العضوية الفخرية للاتحاد المعروفة **بالزمالة**. وقد اتخذ هذا القرار فى العام ٦٩/ ٧٠. كذلك أدخل الاتحاد فكرة **الأسبوع الوطنى للمكتبة** الذى يتم تنظيمه فى عموم الهند كل سنة من ١٤ - ٢٠ من نوفمبر.

أهداف الاتحاد

وضع الاتحاد نصب عينيه مجموعة من الأهداف، وعبر مسيرته التى تجاوزت خمسة وستين عاماً الآن نقحت بعض هذه الأهداف وحذفت أهداف وأضيفت أهداف أخرى جديدة. والأهداف الأصلية التى وضعت للاتحاد فى مؤتمره التاريخى التأسيسى سنة ١٩٣٣ هى:

- دفع الحركة المكتبية فى الهند إلى الأمام.
- تنمية الإعداد المهنى لأمناء المكتبات فى الهند.
- تحسين أوضاع المكتبيين الهنود.

وفى سنة ١٩٣٥م أضيف هدفان جديدان إلى أهداف سنة ١٩٣٣ هما:

- تشجيع البحوث فى علم المكتبات.
- التعاون مع المنظمات الدولية ذات الأهداف المشتركة.

وفى سنة ١٩٧٠م تبنى اتحاد المكتبات الهندية أربعة أهداف جديدة ونقحت الأهداف القديمة أو أعيد تحديدها ومن ثم فإن الأهداف الحالية للاتحاد تسير على النحو الآتى:

١ ـ تنمية الحركة المكتبية وتحسين الخدمات المكتبية بكل جوانبها فى عموم الهند.

٢ ـ تنمية تعليم علم المكتبات وتحسين الإعداد المهنى لأمناء المكتبات الهنود.

٣ ـ تنمية الدراسات الببليوجرافية وبحوث علم المكتبات.

٤ ـ تحسين أوضاع أمناء المكتبات الهنود وتحسين ظروف العمل التى يعملون فيها.

٥ ـ ربط اتحادات المكتبات فى الولايات الهندية وغيرها من الاتحادات النوعية باتحاد المكتبات الهندية، والتعاون مع المنظمات الدولية ذات الأهداف المثيلة.

٦ ـ نشر الدوريات والنشرات الإخبارية والكتب وغيرها مما يدعم تحقيق أغراض الاتحاد.

٧ ـ إنشاء المكتبات ومراكز التوثيق ومراكز المعلومات، والمساعدة فى إنشائها وتشغيلها.

٨ ـ وضع واستصدار التشريعات المكتبية المناسبة فى الهند.

٩ ـ عمل كل شىء ـ دائم أو مؤقت ـ من شأنه أن يحقق الأهداف السابقة.

الهيكل التنظيمى لاتحاد المكتبات الهندية

يدير الاتحاد مجلس يتألف من ٤١ عضواً من بينهم أحد عشر عضواً تنفيذياً. وفى سنة ١٩٧٦ بدأ إنشاء لجان مناطق، ولجان قطاعات ولجان ولايات وفى الوقت الحالى توجد خمس لجان مناطق هى: الشمال ـ الغرب ـ الشرق ـ الجنوب ـ الوسط. يضاف إلى ذلك ١٣ لجنة قطاعات على أنواع المكتبات المختلفة والعمليات.

هذه اللجان القطاعية هى: المكتبات الزراعية، ومكتبات الكليات، ومكتبات الهندسة والتكنولوجيا، ومكتبات الإدارات الحكومية، وخدمات المعلومات، وتعليم علم المكتبات، والمكتبات الطبية، ومكتبات الدراسات الشرقية، والمكتبات العامة، المكتبات البحثية، والمكتبات المدرسية، والعمليات الفنية، وأخيراً المكتبات الجامعية.

وتعقد هذه اللجان القطاعية اجتماعاتها خلال المؤتمر السنوى للاتحاد منذ ذلك التاريخ سنة ١٩٧٦ وذلك لمناقشة مشاكلها المكتبية كل فى نطاق اهتمامه.

عضوية الاتحاد

تلقى اتحاد المكتبات الهندية معونة مالية وغير مالية من الحكومة المركزية ومن كثير من حكومات الولايات ومن هيئة المنح الجامعية. ولكن رغم هذه المساعدات فإن الاتحاد بقى بدون تأثير يذكر. وربما كان أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو انخفاض نسبة العضوية رغم أن رسوم العضوية لاتكاد تذكر وهى عشر روبيات فقط وليس هناك من المكتبيين وأساتذة المكتبات كأعضاء فى الاتحاد سوى عدد محدود فى الاتحاد. ويقدر عدد أمناء المكتبات المؤهلين بنحو أربعين ألف ليس من بينهم سوى ٣٪ فقط كأعضاء فى الاتحاد. إن هذه الأرقام والنسب تكشف عن عدم رغبة المكتبيين الهنود فى الانضمام للاتحاد الوطنى. وكانت الشكوى من جانبهم أن هذا الاتحاد خامل. وكما أشرت من قبل بدأ هذا الاتحاد فى سنة ١٩٣٣ بسبعين عضواً فقط وقد زادت العضوية بالتدريج زيادة بطيئة ولكنها واضحة بين ١٩٣٢ و ١٩٥٥. وفى سنة ١٩٦٠ كان عدد الأعضاء قد ارتفع إلى ٣٦١ عضواً فقط. وفى الفترة بين ١٩٦٠ - ١٩٧٢م ارتفعت العضوية إلى ١٤٠٤ عضواً؛ وفى ديسمبر ١٩٧٩ بلغت العضوية ٢٤٠٠ شخص؛ وفى منتصف التسعينات بلغ عددهم بالكاد ثلاثة آلاف عضو. والمصدر الرئيسى لتمويل الاتحاد هو اشتراك العضوية ومبيعات مطبوعات الاتحاد واشتراكات المجلة. وبسبب النمو البطىء وإلى حد ما الأداء السيىء للاتحاد، قامت اتحادات كثيرة جديدة مثل اتحاد المكتبات المتخصصة الذى سنعالجه فيما يلى، واتحاد المكتبات الأكاديمية وغيرهما وهذان الاتحادان بالذات من الاتحادات النشيطة فى مجالهما. بل إن هناك من اتحادات الولايات ما هو أنشط بكثير من اتحاد المكتبات الهندية «الوطنى» وأوسع منه فى العضوية بكثير.

مشكلات الاتحاد

لقد حاول الاتحاد فى حدود إمكانياته أن يفعل شيئًا كثيراً لمهنة المكتبات فى

الهند. وبالإضافة إلى عقد المؤتمرات، نظم الاتحاد ورش عمل، وحلقات بحث وندوات. بيد أن الاتحاد بدون رئيس مثل رانجاناثان ليست له فاعلية وخاصة فى حمل السلطات العليا فى الدولة على أن تتفهم وتستوعب أهمية دور المكتبات والمكتبيين فى بناء الوطن.

ومن مشاكل الاتحاد عجزه عن عقد مؤتمراته السنوية بانتظام بل إنه فى بعض الأحيان يعجز عن تدبير هيئة ومكان يستضيفه. ومجلة الاتحاد عادة تتأخر عن موعد الصدور بل وأحياناً يجمع عددان أو ثلاثة وأحياناً أربعة فى إصدارة واحدة. وهكذا بدلاً من صدور المجلة أربع مرات فى السنة فإنها قد تصدر فى كثير من السنين مرة أو مرتين. وهذه المجلة فى الأعم الأغلب ذات مستوى علمى متواضع ونادراً ما ينشر فيها بحث علمى قوى. ولم يستطع الاتحاد وضع اتفاق للإعارة البينية بين المكتبات الهندية مما دعا اتحاد المكتبات الهندية المتخصصة ومراكز المعلومات إلى تقديم وتبنى هذا المشروع. وما يزال الجانب الأكبر من المكتبات الهندية يتبع سياسات فردية فى عمليات تبادل الإعارة. وفى الوقت الحاضر هناك فى الهند أكثر من ٤٠ مدرسة مكتبات وليس لاتحاد المكتبات أى سلطة عليها سواء من حيث الاعتماد أوحتى وضع معايير لها مما أدى ببعض تلك المدارس إلى الفشل فى تحقيق الحد الأدنى من معايير الإعداد المهنى السليم لأمناء المكتبات، بل إن بعض هذه المدارس لا يوجد بها عضو هيئة تدريس واحد متفرغ وبالتالى لا يتخرج فيها مكتبيون على مستوى مهنى عالٍ. وليس هناك نظام لجوائز التميز فى الأداء أو الإنتاج الفكرى أو الأنشطة الأخرى لتشجيع أمناء المكتبات والباحثين فى المجال.

وثمة مشكلة أخرى تواجه هذا الاتحاد وهى مشكلة الموظفين وحيث لا يوجد من الموظفين الإداريين سوى عدد محدود جداً من الموظفين غير المتفرغين وذلك لخدمة الأعضاء وأداء العمل الروتينى اليومى، وحتى سكرتير الاتحاد فإنه يعمل أيضاً بعض الوقت وغير متفرغ.

ورغم أهمية التشريعات المكتبية فى أى بلد لدفع الحركة المكتبية، إلا أن الاتحاد لم ينجح فى استصدار أى تشريع مكتبى على المستوى الوطنى. وحتى على مستوى

الولايات لم تنجح إلا أربع ولايات فقط فى استصدار تشريعات مكتبية؛ وهذه الولايات هى: مدراس، ميسور (تسمى الآن كاراناتاكا)، ماهاراشترا، حيدر أباد (تعرف الآن باسم أندرا براديش). ولم تفلح الولايات الثمانى عشرة الباقية ومناطق الحكم الذاتى الخمسة فى استصدار التشريعات المكتبية الخاصة بها. ويرى المراقبون أن اتحاد المكتبات الهندية لا يستطيع المناورة والتفاوض مع الحكومة المركزية فى الضغط على الحكومة لاستصدار قوانين مكتبية وطنية.

ولعل المشكلة الكبرى التى تواجه الاتحاد هى افتقاره إلى القيادة القوية. ورغم أن للمرأة الهندية دوراً هاماً فى مهنة المكتبات الهندية إلا أنه لم تنتخب أية امرأة رئيسة للاتحاد أو فى أى منصب هام فيه. ومن هنا تردد هناك أن المرأة الهندية لم تعط الفرصة لقيادة الاتحاد فى ظروفه المضطربة هذه. وأخيراً هناك المشكلة البشرية العامة وهى مشكلة «الشللية» والغيرة التى تلعب دوراً كبيراً فى تعويق مسيرة الاتحاد كما تسببت فى ابتعاد كثير من المكتبيين المهنيين وأساتذة علم المكتبات عن الاتحاد.

ويرى رافندرا ن. شارما أنه لكى يتطور اتحاد المكتبات الهندية فى الاتجاه الصحيح ويقوم بدوره خير قيام فى خدمة المكتبة الهندية فلابد له بادئ ذى بدء من الحصول على مساعدة مالية كبيرة حتى يستعيد عافيته وقوته وهيبته ومكانته. وهذا بالتالى سوف يساعده على أن يكون له مقر دائم وموظفين متفرغين فى دلهى، ومكاتب فى بعض المناطق أوربما كلها عبر الهند لمساعدة المكتبات وأمناء المكتبات وربطهم بالاتحاد. لقد ظل مقر الاتحاد فترات طويلة ضيفاً على مكتبة دلهى العامة بالقرب من محطة سكة حديد دلهى. ولم يصبح له مقر خاص به إلا فى منتصف الثمانينات (فى مبنى موكيرجى نجار فى دلهى). كذلك فإن الاتحاد لابد وأن يكون له ممثلون لدى الحكومة للضغط عليها وإقناعها بأهمية تلبية مطالب الاتحاد وحقوقه ومن بينها تشريع وطنى للمكتبات. ومن المهم أيضاً أن يكون لمجلة الاتحاد رئيس تحرير وهيئة تحرير متفرغة مدفوعى الأجر بدلاً من الاعتماد على رئيس تحرير غير متفرغ شرفى. وذلك مما يساعد المجلة على الانتظام فى الصدور وفى الموعد المناسب. ولابد أيضاً ألا يؤثر تغير رئاسة الاتحاد على الأنشطة اليومية والعامة للاتحاد وخاصة برامج النشر والبحث.

ومن ناحية أخرى لابد وأن يأخذ الاتحاد دوره فى عملية اعتماد مدارس المكتبات وتكون له سلطة وضع المعايير والمستويات ومدارس المكتبات. كذلك فإنه من الضرورى أن تنتظم مؤتمرات الاتحاد ولو على فترات متباعدة ولكن محددة ومنتظمة. ومما يعطى الاتحاد دفعة قوية وشموخاً دفع اتفاق تبادل الإعارة بين المكتبات الهندية على المستوى الوطنى. وحبذا لو تجنب الاتحاد مسائل الشللية والغيرة الشخصية لأنها مما يعوق المسيرة، ولابد من التركيز على الصالح العام والأخلاقيات المهنية. ومن المقترحات التى تربط المجتمع المكتبى بالاتحاد وضع برنامج «جوائز التميز» تمنح كل سنة للمكتبيين الذين يؤدون عملاً متميزاً أو يجرون بحوثاً أو ينشرون مطبوعات تعتبر إضافة إلى العمل المكتبى فى الهند، وذلك لتشجيع شباب وشيوخ المهنة على السواء على الإبداع والانتاج والعمل المتميز الخلاق.

وفوق كل ذلك كانت هناك حاجة فعلية إلى قيادة قوية للاتحاد تسدد خطاه، حيث كان الافتقار إليها هى نقطة الضعف الأساسية لفترات طويلة فى الاتحاد. ولابد من إتاحة الفرصة للمخلصين والقادرين من المكتبيين الهنود كى ينتخبوا ـ نساءً ورجالاً ـ رؤساء للاتحاد وللمناصب القيادية فيه. والقيادة القوية سوف تحسن صورة الاتحاد وتجتذب المزيد من الأعضاء إلى الاتحاد. ومما يحسن أداء الاتحاد أيضاً إدخال برامج جديدة مثل المنح الدراسية والمسابقات وكما يقول أولسون مانكور لابد من إدخال ما يعرف بالمنافع الخاصة إلى جانب المنافع العامة؛ وهذا كله مما يساعد على تقوية الاتحاد وجعله فعلاً اتحاداً وطنياً.

وخلاصة القول فى هذا الاتحاد أنه يقف الآن فى مفترق الطرق وكما يرى العديد من المكتبيين الهنود أن مستقبل اتحاد المكتبات الهندية محاط بالشكوك ومظلم. ويمكن تجنب كثير من نقاط الظل فى حياة هذا الاتحاد لو تعاون المكتبيون الهنود والتحقوا بالاتحاد والاشتراك فى كل أنشطة الاتحاد وفى تنمية مهنة المكتبات الهندية، وعملوا جميعاً على النهوض بالاتحاد وجعله أكثر جاذبية وفاعلية.

أهم المصادر:

1- Bhardwaj, Kuldeep Ran. Indian Library Association and its role in the development of Library Profession in India: a project report.- M.A. Library Thesis.- Department of Library Science - University of Delhi, 1975 - 1976.

2 - Datta, Binal Kumar. Future of the Indian Library Association.- **in.** - Indian Librarian, no 21, 1966.

3 - Kuala, P.N. Library Association in India.- **in.**- UNESCO Bulletin For Libraries.- no. 24, 1970.

4 - Mookerjee, S.K. Indian Library Association in prospect and retrospect.- **in.**- Indian Librarian.- no. 22, 1967.

5 - Rangachar, H.N. Indian Library Association: its past, present and future.- **in.**- Indian Librarian.- no. 21, 1966.

6 - Sharma, Ravindra,. Indian Library Association.- **in.**- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1986. vol. 38.

اتحاد المكتبات الهندية المتخصصة ومراكز المعلومات (إياسليك)

Indian Association of Special Libraries and Information Centres (IASLIC)

ثانى أكبر الاتحادات الهندية المهنية العاملة فى حقل المكتبات والمعلومات بعد الاتحاد العام (اتحاد المكتبات الهندية)؛ ذلك أنه كما أسلفنا فى بحثنا عن المكتبات فى آسيا، أعطت الهند عشية الاستقلال اهتماماً أكبر للبحث فى العلوم والتكنولوجيا. ولقد شهدت نفس الفترة الجديدة رصد المزيد من المنح المالية لأقسام الدراسات العليا فى الجامعات الهندية، كما شهدت إنشاء سلسلة من المعامل العلمية التابعة لمجلس

البحث العلمى والصناعى الذى أنشىء حديثاً. كما أنشىء عدد كبير مماثل من المعامل التابعة لوزارة الدفاع. وإضافة إلى ذلك أنشىء عدد من معاهد التكنولوجيا فى خاراجبور، بومباى، مدراس، كانبور، دلهى.

وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى تكوين مكتبات بحث متخصصة موزعة على مراكز ومجتمعات البحث العلمى والتكنولوجى فى جميع أنحاء الهند. ولما كانت شبه القارة الهندية مترامية الأطراف فقد تشتت بالتالى مجموعات البحث العلمى فى تلك الأصقاع. وللتغلب على مشكلة التشتت هذه طالب العلماء وأمناء المكتبات الأكاديمية بضرورة إنشاء مؤسسة لعموم الهند على غرار أسلب فى بريطانيا للتنسيق وتدبير التعاون بين تلك المكتبات المتخصصة. وللقيام بهذه الخطوة جرت محاولة مبكرة فى سنة ١٩٤٩ لإنشاء اتحاد مكتبات متخصصة كجناح من أجنحة اتحاد المكتبات الهندية؛ إلا أن الخطوة الفعلية لم تتخذ حقيقة إلا فى سنة ١٩٥٥ بعد ست سنوات من تلك المحاولة ذلك أن اجتماعاً موسعاً لعدد كبير من العلماء وأمناء المكتبات الأكاديمية عقد فى الخامس والعشرين من عام ١٩٥٥، نوقش فيه الأمر واتفق على توسيع المناقشة فى ملحق لهذا الاجتماع تم عقده فى الثالث من سبتمبر من نفس السنة، اتفق فيه على قيام الاتحاد ويتخذ مقراً له فى قاعة المحاضرات فى المتحف الهندى فى كلكتا واختير المرحوم الدكتور س. ل. هورا مدير مصلحة علم الحيوان الهندية رئيساً للاتحاد، كما اختير السيد/ ج. ساها مدير مكتبة معهد الإحصاء الهندى فى كلكتا سكرتيراً فخرياً، للاتحاد. واستقر الأمر على تسمية الاتحاد باسم «**اتحاد المكتبات الهندية المتخصصة ومراكز المعلومات (إياسليك)**. وقد تحددت أهداف الاتحاد فى الأهداف الثمانية الآتية:

١ ـ تشجيع التزويد المنظم وتنظيم وتيسير الإفادة من المعلومات المتخصصة.

٢ ـ تحسين نوعية خدمات المكتبات والمعلومات وأعمال التوثيق.

٣ ـ تنسيق الأنشطة وتدبير التعاون وتقديم يد المساعدة بين المكتبات المتخصصة والمؤسسات العلمية والتكنولوجيا والبحثية، والجمعيات العلمية والمنظمات التجارية

ومؤسسات بحوث الصناعة، ومراكز المعلومات والتوثيق الأخرى، وذلك إلى أبعد مدى ممكن.

٤ ـ العمل كحلقة وصل بين المكتبات ومكاتب المعلومات ومراكز التوثيق والعلماء والمشتغلين بالبحث والمتخصصين وغيرهم ممن يعنيهم الأمر.

٥ ـ تحسين كفاءة العاملين فى المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات والتوثيق ورعاية مصالحهم الاجتماعية والوظيفية.

٦ ـ العمل كمركز بحوث فى مجال المكتبات المتخصصة والتوثيق.

٧ ـ العمل كمركز معلومات فى مجال المعلومات العلمية والتكنولوجية وغيرها من المجالات.

٨ ـ اتخاذ ما يراه الاتحاد ملائماً سواء بطريقة عرضية أو دائمة لتحقيق الأهداف التى رسمها الاتحاد لنفسه.

ولقد تحددت أنشطة اتحاد المكتبات الهندية المتخصصة ومراكز المعلومات فى ستة مجالات بناء على الأهداف السابقة هى:

١ ـ التوثيق.

٢ ـ التعليم.

٣ ـ النشر والإعلام.

٤ ـ خدمات المكتبات والمعلومات.

٥ ـ التعاون والتنسيق بين المكتبات.

٦ ـ استنساخ الوثائق والترجمة.

ولقد كان الاتحاد محظوظاً فى سنواته الأولى بمساندة العلماء المعاصرين مثل: س.ل. هورا، ب.س. ماها لانوبيس، هـ. ج. بهابها، ق.ب. سوندهى، د.م. بوسى، ت.سن.

فى سنة ١٩٥٦م أولى سنوات الاتحاد الكاملة بلغ عدد الأعضاء ١٢٥ عضواً وبالتدريج اكتسب الاتحاد قوة بين أمناء المكتبات المتخصصة والموثقين ومعاهد البحوث ومؤسسات الصناعة المختلفة عبر الدولة الهندية، مما ضاعف عدد الأعضاء سنة بعد

أخرى ومع منتصف السبعينات كان الاتحاد قد اكتسب وضعاً مهنياً كبيراً كثانى أكبر اتحاد فى مهنة المكتبات بالهند.

ولقد كان هذا الاتحاد على الدوام كياناً ديناميكياً يعقد حلقات البحث والمؤتمرات فى موضوعات تهم المكتبيين والعلماء على السواء. والعينة التالية من المؤتمرات وحلقات البحث تبين تنوع نشاط الاتحاد:

كلكتا	١٩٥٦	ميكنة الخدمات المكتبية؛ مشكلات التوثيق فى الهند.
كلكتا	١٩٥٨	التخطيط الصناعى وخدمات المعلومات؛ تدريب أمناء المكتبات المتخصصة فى الهند.
كلكتا	١٩٦٠	تطوير المكتبات فى ظل الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١ - ١٩٦٧)، صياغة الأسماء الهندية؛ الضبط الببليوجرافى فى المكتبات المتخصصة.
كلكتا	١٩٦١	الأسماء الهندية.
دهاناباد	١٩٦٢	طرق الاتصال العلمى؛ المكتبة الوطنية العلمية الهندية؛ مركزية ولا مركزية خدمات المكتبات والمعلومات.
تشانديجاره	١٩٦٢	المستفيدون وخدمات المكتبات؛ تعليم علوم المكتبات فى الهند.
بونا	١٩٦٣	الوثائق وإعداد البيانات فى المكتبات المتخصصة فى الهند؛ مشاكل وتطلعات اتحادات المكتبات فى الهند.
لكنو	١٩٦٤	خطط التصنيف العامة مقابل خطط التصنيف الخاصة؛ توثيق العلوم الاجتماعية فى الهند؛ الاستعارة البينية وتبادل المواد.
تريفاندروم	١٩٦٥	تصنيف الكولون - استعراض لاستخدامه فى الهند وفى الخارج؛ أدوات التوثيق المحلى واستخداماتها على المستوى الوطنى. التنظيم والمسئولية فى المكتبات الأكاديمية والعلمية فى الهند؛ البحث فى العلوم الاجتماعية فى الهند.

حيدر أباد	١٩٦٦	تآكل القيمة: آثاره على المكتبات الهندية؛ الحصول على المطبوعات الحكومية وتقارير البحوث.
دلهى	١٩٦٧	خدمات التكشيف والاستخلاص فى الهند؛ خدمات الترجمة.
دورجابور	١٩٦٨	نظام البث الانتقائى للمعلومات فى الهند؛ وظائف
بومباى	١٩٦٩	ومشاكل العاملين فى المكتبات المتخصصة.
بنجالور	١٩٧٠	مهنة المكتبات فى الهند: وضعها ومسئولياتها؛ معايير العمل فى المكتبات وتوصيف العمل ومؤهلاته.
كلكتا	١٩٧٢	الخدمات المرجعية؛ العمليات والخدمات المتعلقة بالمواد الخاصة فى المكتبات.
		الأعمال المرجعية الهندية؛ احتياجات وخدمات المستفيدين؛ المعلومات العلمية والتكنولوجية.

لقد عقد الاتحاد حتى منتصف السبعينات ست حلقات بحث وتسعة مؤتمرات فى السنوات التبادلية . وقد دأب على نشر بحوث هذه الاجتماعات مع محاضر الأعمال فى مطبوعات خاصة.

ومن أهم حلقات البحث تلك التى عقدت سنة ١٩٦١ وتناولت موضوع **الأسماء الهندية** ولأهمية هذا الموضوع عقدت هذه الحلقة على المستوى الوطنى. كما أرسل الاتحاد وفداً له إلى مؤتمر إفلا الذى عقد فى باريس سنة ١٩٦١ حول مبادئ الفهرسة. وكان موفد الاتحاد هو السيد/ بينوى سنجويتا الذى مثل الهند والدكتور س.ب. شوكلا ممثل اتحاد المكتبات الهندية.

ولكى يقوم الاتحاد بأنشطته المذكورة سابقاً فإنه:

١ ـ يقدم خدمات ببليوجرافية تفصيل حسب الطلب.

٢ ـ تنظيم برنامجاً تعليميًا فى المكتبات المتخصصة والتوثيق لمدة عام واحد، كما يقدم برنامج تعليم اللغات الأجنبية.

٣ - ينشر مجلة رسمية لسان حاله هى (مجلة إياسليك) الفصلية، كما ينشر مطبوعات خاصة تتضمن بحوث المؤتمرات إلى جانب محاضر الأعمال والوقائع.

٤ - يقدم الاستشارات حسب الطلب حول المشاكل المتعلقة بخدمات المكتبات والمعلومات.

٥ - ينسق عمليات التعاون والإعارة البينية فيما بين المكتبات.

٦ - يقوم جناح خاص فى الاتحاد بتنظيم استنساخ الوثائق وترجمة المقالات من اللغات الأجنبية.

ويتوفر الاتحاد من حين لآخر على نشر مطبوعات مختلفة خدمة للمجال وعلى سبيل المثال:

أ - دليل المكتبات المتخصصة والبحثية فى الهند.

ب - بعض كتيبات حول جزئية محددة مثل معجم الفهرسة فى لغات المنطقة الهندية؛ «تعليم مهنة المكتبات (دراسة مسحية قام بها ن. س. تشاكرا فارتى)».

٣ - كتاب طرق الاتصال العلمى من تأليف بهاتاتشاريا.

٤ - مستخلصات علم المكتبات فى الهند.

ويقدم الاتحاد جائزة سنوية باسمه عبارة عن ميدالية تمنح كل سنة لأحسن مقال تكنولوجى ينشر فى مجلة الاتحاد.

وتمنح العضوية الفخرية من جانب الاتحاد تكريماً للعلماء والمكتبيين الهنود المتميزين. ومن بين المكرمين الدكتور س. ر. رانجاناثان والسيد/ ب. س. كيسافان.

والرؤساء الأول للاتحاد هم: الدكتور س. ل. هورا الرئيس المؤسس وجاء بعده الدكتور د. م. بوسى ثم الدكتور ف. ب. سوندهى ثم الدكتور ت. سن وفى منتصف السبعينات الدكتور ب. موكهيرجى

والاتحاد عضو فى الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها والاتحاد الدولى للتوثيق والمعلومات.

واتحاد المكتبات الهندية المتخصصة ومراكز المعلومات رغم أنه ثانى الاتحادات

المكتبية فى الهند من حيث الوزن والقيمة إلا أنه بسبب قصور موارده المالية يتعرض لهزات ومشاكل من حين لآخر.

المصدر:

- Raa, B.V. Raghavendra. Indian Association of Special Libraries.- **in**.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1974. vol. 11.

اتحاد المكتبات اليابانية (جلا)

Japan Library Association (JLA)

أنشىء اتحاد المكتبات اليابانية سنة ١٨٩٢ وذلك لدعم الخدمات المكتبية فى اليابان وتنمية مهنة المكتبات فى عموم القطر. وكان اسمه باليابانية «نيبونْ بونكوكيوكايى». وهو يمثل أول تجمع مهنى مكتبى فى اليابان على مستوى القطر كله. وقد جاء هذا الاتحاد ثمرة جهود حفنة من المكتبيين اليابانيين الطموحين على رأسهم **إيناجى تناكا** الذى كان قد عاد لتوه من جولة دراسية فى أوروبا والولايات المتحدة وتولى منصب مدير مكتبة طوكيو (المكتبة الامبراطورية فيما بعد). وكان معه أيضاً **تشيكن نيشيمورا** و **تاداش سيكى** و **مونيشيج أوهشيرو** حيث انصرفت جهودهم وانعقدت نيتهم على تكوين اتحاد يجمع المكتبيين اليابانيين ويوحد كلمتهم. وكان أول اجتماع لهذا الاتحاد قد عقد سنة تأسيسه ١٨٩٢ وحضره أقل من ثلاثين أمين مكتبة كلهم من طوكيو ولم يحضر الاجتماع أحد من خارج طوكيو، رغم وجود قيادات مكتبية كبيرة فى أنحاء متفرقة من اليابان كانت على استعداد للعمل والتعاون لتطوير الحركة المكتبية هناك. وفى بداية نشأة الاتحاد اقتصر الأمر على اجتماعات فصلية منتظمة لتبادل الخبرات والمعلومات المتخصصة.

وتكشف سجلات الاتحاد فى تلك الفترة الباكرة عن أن أول مؤتمر قومى للمكتبات عقد فى ١٤ مايو ١٨٩٨ تحت اسم **«مؤتمر أمناء المكتبات فى عموم اليابان»** ولم

يحضره إلا خمسة عشر عضواً وثلاثة عشر من غير الأعضاء. ولم يشعر المكتبيون اليابانيون بأهمية الاتحاد وأهمية الانضمام إليه إلا بعد صدور دورية الاتحاد المعنونة «مجلة المكتبات» وباليابانية توشوكان زارشي والتى كانت تصدر ثلاث مرات سنوياً فى بداية أمرها اعتباراً من شهر أكتوبر سنة ١٩٠٧. ومنذ ذلك التاريخ أخذت العضوية فى الزيادة الوئيدة. وعندما عُقدت الجمعية العمومية للاتحاد فى مارس سنة ١٩٠٨ وتم تغيير لائحة الاتحاد وتعديل اسمه اليابانى من: نيبونٌ بونكو كيوكايى إلى نيبونٌ توشوكان كيوكايى. وكلا الكلمتين اليابانيتين توشوكان ويونكو تعنى مكتبة ولكن الأولى تستخدم للمكتبات الكبيرة ذات التجهيزات الحديثة؛ عندما حدث ذلك ارتفعت عضوية الاتحاد إلى تسعين عضواً من بينهم عشرون من خارج طوكيو.

وفى نفس الوقت تغير اسم مكتبة طوكيو إلى المكتبة الامبراطورية سنة ١٨٩٧، وتم إقرار قانون المكتبات ١٨٩٩م ونظمت بعض الدورات التدريبية وورش العمل وإن كانت بدائية وعلى سبيل التجريب. وقد استمرت جهود اتحاد المكتبات اليابانية فى التقدم والازدهار وإن كانت بخطى بطيئة. وعندما احتفل الاتحاد بعيده العشرين سنة ١٩١٣ كان عدد الأعضاء قد بلغ ٣٢٤ عضواً واتخذ طابعاً قومياً حقيقاً. ولقد نجح الاتحاد فى الحصول على منحة من ماركيز ريرين توكوجاوا الذى أبدى استعداده الشخصى كى يكون رئيساً فخرياً للاتحاد فى خطوتين منه لتحسين أوضاع الاتحاد وبسط نشاطاته. وقد نجحت حملات ماركيز توكوجاوا لزيادة عضوية الاتحاد نجاحاً ملحوظاً وارتفعت العضوية إلى ١٠٣٩ عضواً فى شهر مايو سنة ١٩٢٣.

وفى نفس تلك الفترة أنشأت وزارة التعليم اليابانية أول معهد للإعداد المهنى لأمناء المكتبات سنة ١٩٢١.

وخلال فترة الزلزال الرهيب الذى اجتاح منطقة طوكيو فى الأول من سبتمبر ١٩٢١ دمرت ثمان وعشرون مكتبة عن آخرها واحترق نحو مليون ومائتى ألف مجلد، مما حدا بالاتحاد إلى تنظيم برنامج «أسبوع المكتبة» فى نفس السنة وأصبح منذ

ذلك الوقت أحد الأنشطة المنتظمة للاتحاد. هذا البرنامج ينظم سنوياً فى شهر نوفمبر بقصد تنمية عادات القراء لدى أفراد الشعب اليابانى وخلق رأى عام مستنير تجاه المكتبة اليابانية والتعريف بوظائفها. واعتباراً من يناير ١٩٢٤ قرر الاتحاد إصدار مجلته «مجلة المكتبات» بأعداد أكثر من ١٠ - ١٢ عدداً سنوياً بدلاً من ثلاثة أعداد أو أربعة. وبدأ الاتحاد كذلك حملة لجمع التبرعات لتعميم الخدمات المكتبية وتوسيع نطاقها. وقد تم ترميم الخراب الذى سببه الزلزال للمكتبات والحياة الفكرية باليابان من خلال الجهود التى قامت بها اتحادات المكتبات الأجنبية والمحلية والمكتبات المركزية والكبيرة فى جميع الولايات اليابانية. وقد عقد اجتماع فى مايو ١٩٢٤ تحت شعار: اربح الجائزة الكبرى «حتى أكبر الدول أصغر مجالاً من مكتباتها».

لقد أدخل الاتحاد إلى عالم المكتبات اليابانية المفهوم الدولى الذى ذاع آنذاك وهو أن تشاطر المعلومات والمعرفة هو أمر أهم بكثير من العمل الفردى فى المكتبة الواحدة. وكان هذا المفهوم قد بدأ فى الذيوع على المستوى الدولى والوطنى فى تلك الفترة.

جاءت المنح والتبرعات من المؤسسات الخيرية إلى المكتبات اليابانية وخاصة من مؤسسة روكفللر إلى مكتبة جامعة طوكيو ومن مؤسسة ناريتاسان إلى اتحاد المكتبات اليابانية. وعندما احتفل اتحاد المكتبات الأمريكية بالعيد الخمسين لإنشائه سنة ١٩٢٦، حضر السيد/ كيتشى ماتسوموتو الاحتفال ممثلاً لاتحاد المكتبات اليابانية. وعندما احتفل اتحاد المكتبات البريطانية بعيده الخمسين بعد عام واحد من اتحاد المكتبات الأمريكية حضر السيدان/ ماساتارو ساوايانجانى وكوساكوهامادا، هذا الاحتفال ممثلين لاتحاد المكتبات اليابانية. وقد أسفر ذلك عن الاشتراك المبكر للاتحاد فى اللجنة الدولية للمكتبات والببليوجرافيا (الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها الآن «إفلا»)، سنة ١٩٢٩. وقد مثّل الاتحاد فى المؤتمر الثانى لتلك اللجنة الذى عقد فى روما سنة ١٩٢٩ السيد/ إيزومى موريموتو.

وقام الاتحاد بجهود كبيرة فى مجال وضع المعايير الموحدة للمكتبة اليابانية وسجل

تلك المعايير فى سلسلة من المطبوعات (بدأها فى مجلة المكتبات اعتباراً من أغسطس سنة ١٩٣٠). وكان الاتحاد قد تبنى تطبيق تصيف نيبون العشرى كما شكل لجنة دراسة قواعد الفهرسة مما لقى ترحيباً واسعاً بين الأوساط المكتبية فى اليابان. وقد كللت جهود الاتحاد ونشاطاته بإنشاء اتحادات مكتبات محلية بالتدريج فى الولايات اليابانية ولاية إثر ولاية. وكان لزيارة الامبراطور إلى مكتبة الولاية فى شيزوكوا ولمحاضرة السيد/ كيتشى ماتسوموتو فى حضور الامبراطور بالقصر، أثرهما البالغ فى دفع الحركة المكتبية إلى الأمام.

وفى نوفمبر سنة ١٩٣٠ تم الاعتراف القانونى بالاتحاد كهيئة لها وضعها التشريعى مما أدى إلى زيادة ملحوظة فى عضوية الاتحاد من ١٢٣٨ عضواً سنة ١٩٣٠ إلى ٢٥٨٥ عضواً فى سنة ١٩٤٤م ولكن تداعيات الحرب العالمية الثانية والوضع الذى آلت إليه الأحوال بعد انتهاء الحرب جعل من المستحيل عقد مؤتمرات واجتماعات الاتحاد بل واضطر الاتحاد إلى تغيير لوائحه ليصبح مؤسسة حكومية خالصة تابعة لوزارة التعليم وخاضعة تماماً لسلطانها ومما يؤسف له أن يضطر الاتحاد إلى وقف مجلة المكتبات عند العدد الخامس من المجلد الثامن والثلاثين فى سبتمبر ١٩٤٤.

وقد تمت إعادة تنظيم الاتحاد كمؤسسة حكومية فى مارس ١٩٤٥ وعين موظفون حكوميون فى الإدارة التنفيذية. وأصبح الشكل الجديد لتنظيم الاتحاد وإدارته نافذاً مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبناء على طلب الإدارة العامة لقوات الحلفاء فى إبريل سنة ١٩٤٦ قام اتحاد المكتبات اليابانية من خلال المكتبات المركزية فى الولايات بإعداد دراسات مسحية عن الخدمات المكتبية فى عموم القطر اليابانى. وطبقاً للائحة الاتحاد الجديدة كان رئيس الاتحاد (المؤسسة) هو وزير التعليم وكان فى ذلك الوقت هو السيد/ يوشيسيجى آبى (وكان فيلسوفاً ومربياً منذ ما قبل الحرب). وكان المدير التنفيذى للمؤسسة فى ذلك

الوقت السيد/ توشيو إيتو وكان مكتبياً متمرساً منذ فترة ما قبل الحرب. وقد تم استئناف إصدار مجلة المكتبات مع الأول من يونية سنة ١٩٤٦. ورغم تغير صيغة الاتحاد إلى مؤسسة حكومية فقد اعتاد أمناء المكتبات المؤهلون على عقد اجتماعات دورية منتظمة خارج إطار هذه المؤسسة وقد شجعهم على ذلك خبراء المكتبات الأمريكيون واتفقت آراؤهم على إعادة تنظيم الاتحاد على النحو الذى كان عليه قبل الحرب. وفعلاً تم لهم ما أرادوه وأعيد إشهار الاتحاد وأخذ وضعه القانونى كهيئة مستقلة سنة ١٩٤٧ ولكن بأعضاء جدد بلغ عددهم ٩٩٦ عضواً وبهدف جديد هو العمل على تقدم الحركة المكتبية فى اليابان. وقد قام عدد كبير من كبار المكتبيين اليابانيين الذين عاشوا تجربة زلزال ١٩٢٣ بمجهودات كبيرة لإحياء الخدمات المكتبية فى عموم اليابان وإعطاء دافع قوى فى هذا الاتجاه لشباب المكتبيين. وجاء دافع قوى آخر عندما أنشئت مكتبة الدايت الوطنية. ورغم أنه كان فى مبنى مجلس النواب ومبنى مجلس الشيوخ مكتبات إلا أن الخدمات المكتبية التى تقدم كانت غير مرضية وغير كافية.

وبعد عدة مباحثات حول إمكانية تبنى النظام المعمول به فى مكتبة الكونجرس فى اليابان، اتفقت اللجان المشتركة بين الطرفين فى اجتماع مشترك يوم ١٢ يولية سنة ١٩٤٧م على أن تطلب من القائد العام لقوات الحلفاء الجنرال د. ماك آرثر مساعدتها فى جهودها «بدعوة بعض الخبراء الأمريكيين لتقديم النصح والاستشارات فى المراحل الأولى من التخطيط». وقد استجاب الجنرال لطلب اللجان؛ واستدعى الخبير الأمريكى **فيرنر كلاب** مساعد مدير مكتبة الكونجرس **وتشارلز هـ. براون** الرئيس السابق لاتحاد المكتبات الأمريكية إلى طوكيو فى ١٤ من ديسمبر ١٩٤٧ وقدما مقترحات فعالة لمكتبة يابانية كبيرة الحجم من عشرة ملايين مجلد و ٣٥٠٠ مقعد و١٥٠٠ موظف. وبعد مداولات حية بين اللجان والسلطات الحكومية تم إقرار مشروع مكتبة الدايت اليابانية فى فبراير سنة ١٩٤٨. وقد عين السيد/ توكوجيرو كانا مورى أول مدير لمكتبة الدايت وهو الشخص الذى عمل بلا كلل فى وضع دستور المكتبة الجديدة (اللائحة العامة).

وتنص ديباجة قانون مكتبة الدايت على أن «مكتبة الدايت الوطنية المذكورة هنا قد أنشئت نتيجة اقتناعنا بأن الحقيقة تجعلنا أحراراً وتسهم فى تحقيق السلم الدولى وتحقيق الديمقراطية لليابان على نحو ما ورد فى الدستور». ومن هنا فقد حفرت كلمات الحقيقة تجعلنا أحراراً باليابانية واليونانية فوق مكتب الإعارة الرئيسى بالمكتبة المواجه مباشرة للمدخل الرئيسى.

وقد تم انتخاب السيد/ توكوجيرو كاناموری مدير مكتبة الدايت الوطنية رئيساً لاتحاد المكتبات اليايانبة أثناء انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد فى ١٣ من يونية ١٩٤٨. وقد ظل فى هذا الموقع حتى وفاته فى ١٦ يونية ١٩٥٩. وكانت قضية الاتحاد الهامة بعد ذلك تعديل قانون المكتبات العامة. وتبرز فى هذا الصدد أسماء **توشيو إيتو و ماساكازو ناكاى** رئيس الاتحاد على التعاقب **وتاكاشى آرياما** السكرتير التنفيذى للاتحاد.

أهداف الإتحاد وقانون المكتبات العامة فى اليابان المنفذ سنة ١٩٥٠.

يقوم اتحاد المكتبات اليابانية شأنه فى ذلك شأن كثير من الاتحادات المكتبية فى العالم بتنمية الخدمات المكتبية فى جميع أنحاء الدولة والدفاع عن مهنة المكتبات عموماً. لقد كان الأعضاء المؤسسون جميعاً على وعى كامل بحقيقة أن الخدمات المكتبية الفعالة لا يمكن أن تعيش إلا فى ظل روح التعاون والتآزر. وفى سنة ١٩٥٢، دخل الاتحاد مرة ثانية فى اللجنة الدولية للمكتبات والببليوجرافيا (إفلا)، كعضو وطنى يدرك تماماً أهمية التعاون الدولى. وهناك مجموعة من المهام الأخرى التى وضعها الاتحاد نصب عينيه من بينها: البحث العلمى فى مهنة المكتبات على مستوى التنظير والتطبيق؛ والعمل على تطوير هذه المهنة؛ تحسيس المجتمع والجمهور بحقه فى الخدمات المكتبية؛ الحصول على الدعم والتأييد اللازمين لتخطيط المكتبات وتنفيذها وصيانتها؛ بناء المهنة الحقيقية؛ تقديم الطلبات والمقترحات والتوصيات للحكومة حول التطوير المكتبى.

وطبقاً لما ورد فى لائحة اتحاد المكتبات اليابانية فإننا يمكن أن نتتبع أهداف الاتحاد على النحو الآتى:

١ - إجراء البحوث والدراسات المسحية المتعلقة بإدارة المكتبات وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع ودعم الجهات التى تقوم بمثل هذه الدراسات والمسوحات.

٢ - تخطيط وتنفيذ الإعداد المهنى لأمناء المكتبات ودعم الجهود الرامية لتحسين أوضاع المكتبيين ومرتباتهم.

٣ - إعداد قوائم الكتب المختارة فى مختلف الموضوعات لتكون أدوات لاختيار الكتب فى المكتبات.

٤ - تنمية عادات وميول القراءة لدى جموع الشعب.

٥ - تأليف وتحرير ونشر الدوريات المهنية والكتب وغيرها من المواد المتخصصة.

٦ - وضع المعايير الخاصة بالمستلزمات المكتبية وتشجيع استخدام تلك المستلزمات المقننة.

٧ - إعداد وتنظيم مكتبة متخصصة فى المكتبات وكذلك مكتبة نموذجية تحتذى.

٨ - تقديم الاستشارات والنصائح المتعلقة بتخطيط وإدارة المكتبات.

٩ - التعاون مع المنظمات والاتحادات الأجنبية والدولية العاملة فى حقل المكتبات.

١٠ - القيام بأية نشاطات تساعد على تحقيق أهداف الاتحاد.

إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه هو إلى أى حد نجح هذا الاتحاد فى تحقيق تلك الأهداف؟ لقد حقق الاتحاد بعضاً منها ولم يستطع تحقيق البعض الآخر. لقد كان تعديل قانون المكتبات العامة فى اليابان الصادر سنة ١٨٩٩ والمعدل سنة ١٩٣٣ هو نتيجة مباشرة لنشاط اتحاد المكتبات اليابانية وقد صدر بوجه جديد تماماً سنة ١٩٥٠م. ولقد كان للقانون الجديد نقاط قوة عديدة مقارنة بالقانون القديم. وتحدد المادة الأولى من القانون الهدف منه بطريقة أكثر وضوحاً من القانون القديم حيث تنص تلك المادة على «تقديم الوسائل الكفيلة والضرورية لإنشاء وتشغيل المكتبات

العامة وترسيخ الأسس القوية لتطويرها بعد إنشائها وذلك للمساهمة فى دعم تعليم وثقافة الأمة على ضوء روح قانون التعليم الاجتماعى الصادر فى ١٩٤٩. والمادة الثالثة فى القانون الجديد تعدد محتويات الخدمات المكتبية التى يجب أن تقدمها المكتبات العامة للجمهور، على ضوء اعتبارات الأوضاع المحلية واحتياجات الجمهور العام، وكذلك على ضوء التعليم المدرسى. أما المادتان الرابعة والخامسة فإنهما تعنيان بتوصيفات ومؤهلات أمناء المكتبات. وقد اعترف القانون بالفئات الآتية كأمناء مكتبات عامة مؤهلين:

١ ـ خريجو الجامعات الذين أتموا برنامجاً قصيراً على أعمال المكتبات حسب المواصفات المنصوص عليها فى المادة السادسة.

٢ ـ خريجو الجامعات الذين أتموا البرنامج الدراسى فى علم المكتبات الرسمى فى الجامعات.

٣ ـ هؤلاء الذين قضوا ثلاث سنوات أو أكثر فى وظيفة أمين مساعد بما فى ذلك موظفو مكتبة الدايت الوطنية والمكتبات الجامعية والذين اجتازوا البرنامج التدريبى القصير على أعمال المكتبات حسب المواصفات المنصوص عليها فى المادة السادسة.

وقد حددت المادة السادسة مواصفات البرنامج التدريبى القصير فى مجال أعمال المكتبات بحيث يكون هذا البرنامج أساساً فى الجامعات التى بها كلية تربية أو كلية للآداب أو كلية الآداب والتربية التى تعترف بها وزارة التربية. وتقوم وزارة التربية بإصدار القانون الخاص ببرنامج تدريب الأمناء والأمناء المساعدين وتحديد ساعاته المعتمد ومقرراته وغير ذلك من الأمور المتعلقة بهذا البرنامج القصير. وقد أكد هذا القانون على ألا يقل عدد الساعات المعتمدة فيه عن خمس عشرة ساعة ثم زاد عددها فى قانون سنة ١٩٦٨ إلى تسع عشرة ساعة.

أما المادة التاسعة عشرة فقد قررت أن مديرى المكتبات التى تقوم السلطات المحلية العامة التى تتلقى معونات من الدولة بمقتضى أحكام المادة العشرين، هؤلاء المديرين

لابد وأن يكونوا مؤهلين تأهيلاً مكتبياً. ولابد أن تكون لديهم خبرة كمديرين فى المكتبات أو يكون لديهم لقب أمين مكتبة (بمن فى ذلك أمناء المكتبات فى مكتبة الدايت اليابانية والمكتبات الجامعية) لمدة ثلاث سنوات فأكثر فى حالة المكتبات التى تنشؤها الولايات وكذلك تلك التى أنشأتها المدن فى ظل المادة رقم ٢٥٢ بند ١٩ فقرة ١ من قانون الحكم المحلى (قانون ٤٧ لسنة ١٩٤٧) ولمدة سنة واحدة أو أكثر فى حالة المكتبات التى تنشؤها المدن غير المحددة.

والمادة السابعة عشرة ترسخ مبدأ الاستخدام الحر للمكتبات العامة عندما قررت أن المكتبات العامة لا تفرض أية رسوم أو تتلقى أى عائد من أى نوع مقابل استخدام مواد المكتبة.

أما المادة الثامنة عشر فإنها تقرر أن وزير التعليم يضع معايير إنشاء وإدارة وتشغيل المكتبات العامة وتطويرها، ويضعها أمام مجالس التعليم للاسترشاد بها كما يجعلها معروفة لعموم القراء، وذلك من أجل تطوير المكتبات العامة على أسس سليمة.

والمادة العشرون من القانون تقرر أن الدولة فى حدود ظروف الميزانية سوف تقدم المنح والدعم لمواجهة النفقات المطلوبة لتغطية أثمان الأجهزة والتسهيلات المطلوبة للمكتبات وغير ذلك من الضروريات، إلى السلطات العامة المحلية التى تقوم بإنشاء المكتبات.

البنية الأساسية لاتحاد المكتبات اليابانية

يتخذ اتحاد المكتبات اليابانية مقراً له فى مكتبة يينو (المكتبة الامبراطورية سابقاً ومكتبة الدايت الوطنية حالياً فرع يينو) فى ميدان يينو (يينو بارك) فى طوكيو. والمكاتب الرئيسية هى الإدارة الدائمة للاتحاد والتى يناط بها تنفيذ القرارات والسياسات التى يتخذها **المؤتمر العام** للاتحاد، ومجلس الأوصياء ومجلس المديرين. وإلى جانب رئيس الاتحاد هناك رئيس هيئة المديرين أى مجلس المديرين الذى يبلغ

عدد أعضائه ثمانية وعشرين بما فى ذلك المديرين التنفيذيين. أما مجلس الأوصياء فإنه يتألف من ١٢٥ ممثلاً للمنظمات المحلية والأقسام الوظيفية. وفى نهاية تسعينيات القرن العشرين بلغ عدد أعضاء الاتحاد ستة آلاف عضوية شخصية و٢٥٠٠ عضوية مؤسسات وهيئات. وكانت فى سنة ١٩٧٥م ٣٣٨١ عضوية شخصية و ١٠٣٩ عضوية مؤسسات.

وتعتبر الجمعية العمومية (المؤتمر العام) للأعضاء السلطة التشريعية العليا فى الاتحاد والتى تجتمع مرة على الأقل فى السنة. وتقوم لجنة خاصة بتنظيم الانتخابات فى مقر الاتحاد وهى نفس اللجنة التى تنظم انتخابات اتحادات المكتبات فى الولايات المختلفة باليابان. ولكى يواكب المكتبيون اليابانيون التطورات الدولية فى مجال المكتبات والمعلومات يقوم الاتحاد منذ سنة ١٩٠٦ بتنظيم «المؤتمر السنوى لأمناء المكتبات فى عموم اليابان» والذى يحضره حتى غير الأعضاء فى الاتحاد. ويعمل فى المكاتب الإدارية للاتحاد فى المقر الرئيسى نحو ثلاثين موظفاً متفرغاً ويرأسهم سكرتير تنفيذى للاتحاد. ويعمل المكتب الرئيسى دوراً هاماً كمتحدث رسمى ولسان حال المهنة فى اليابان والدفاع عنها داخلياً وخارجياً وتحسين صورتها لدى القراء. وكذلك يقوم المكتب بتأمين سلاسة أداء الأقسام واللجان المنبثقة عن الاتحاد لعملها ونشاطاتها.

وينبثق عن اتحاد المكتبات اليابانية خمس شعب لتنفيذ الأنشطة المختلفة المتعلقة بالعمل المكتبى والمشكلات المتخصصة. هذه الشعب هى:

شعبة المكتبات العامة.

شعبة المكتبات الجامعية.

شعبة المكتبات المدرسية.

شعبة المكتبات المتخصصة.

شعبة تعليم المكتبات.

وإلى جانب الشعب هناك أيضا أقسام متخصصة داخل بعض هذه الشعب وعلى سبيل المثال ينبثق من شعبة المكتبات العامة أربعة أقسام هى: قسم المراجع؛ قسم الخدمات المكتبية للأطفال، قسم المواد السمعية البصرية، قسم المكتبات المتنقلة (سيارات الكتب).

وهناك كذلك العديد من اللجان التى تتناول قضايا محددة ومن بين تلك اللجان:

- لجنة تحرير **مجلة المكتبات** (توشوكان زارشى).
- لجنة النشر.
- لجنة اختيار الكتب.
- لجنة التصنيف
- لجنة قواعد الفهرسة.
- لجنة رؤوس الموضوعات.
- لجنة الاستقصاءات المكتبية.
- لجنة مبانى المكتبات وتجهيزاتها.
- لجنة التوثيق.
- لجنة العلاقات العامة.
- لجنة المصطلحات المكتبية والمعلوماتية.

نشاطات اتحاد المكتبات اليابانية

يقوم اتحاد المكتبات اليابانية منذ إنشائه فى نهاية القرن التاسع عشر بالعديد من الأنشطة والوظائف من خلال الإدارة العامة والمؤتمرات والشعب والأقسام واللجان. وهناك أنشطة فريدة يقوم بها هذا الاتحاد تميزه عن غيره من الاتحادات.

ومن بين تلك الأنشطة الفريدة التى يهدف الاتحاد من ورائها إلى التوسع المكتبى وتنشيط استخدام المكتبات **«حملة قراءة الكتب»** التى ينظمها الاتحاد بين المكتبات العامة اليابانية ويرعاها. وفى ولاية ناجونو على سبيل المثال يتم توزيع الكتب من المكتبات على المنازل عن طريق تلاميذ المدارس؛ وذلك لانشغال ربات البيوت بأعمال المزارع أو الأعمال المنزلية ولا يستطعن الذهاب إلى المكتبات للحصول على الكتب؛ كما تنظم لربات البيوت اجتماعات لقراءة الكتب. وقد اشترك فى نوادى القراءة هذه فى ناجانو وحدها نحو ربع مليون من الأمهات ربات البيوت. وتقرأ الأمهات مع أطفالهن على الأقل عشرين دقيقة كل يوم منذ سنة ١٩٦٠. وفى منتصف

السبعينات بلغ عدد الأمهات اللائى اشتركن فى حملة القراءة هذه مع أطفالهن نحو مائة ألف أم وطفل. ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الحملة حركة قومية عامة مما حدا بالسلطات المحلية إلى تخصيص ميزانيات خاصة بها مما جعل الحملة فى نهاية التسعينات تثمر ثماراً عظيمة فى جميع أنحاء اليابان. وقد أدى ذلك من جهة أخرى إلى زيادة عدد الكتب المخصصة للتداول خلال هذه الحملة ففى مكتبة ولاية كاجوشيما بلغ عدد هذه الكتب نحو مائة ألف مجلد وتعتبر أكبر مجموعة من كتب الأطفال فى مكتبة ولاية يابانية.

ومن الأنشطة المتميزة لاتحاد المكتبات اليابانية، ذلك الإحصاء أو المسح السنوى الذى ينشره الاتحاد عن المكتبات اليابانية والذى نصادف فيه إحصاءات ومؤشرات عن أكثر من ١٠٠٠ مكتبة عامة و١٠٠٠ مكتبة كلية (من بينها نحو ٣٠٠ كلية متوسطة). وهذا المسح السنوى ينشر سنوياً منذ سنة ١٩٥٣ تحت عنوان «**إحصاءات المكتبات فى اليابان**» وباليابانية المنقحرة «نيبّون نو توشوكان». كذلك يتوفر الاتحاد على نشر تقرير مفصل عن الأوضاع الفعلية لمكتبات المدن التى يتراوح عدد سكانها ما بين خمسين ألفاً إلى مائتى ألف نسمة. وقد ساعد هذا التقرير العديد من المكتبيين على مقارنة أوضاع مكتباتهم وخدماتها بالمكتبات الأخرى وحل مشاكل قائمة لديهم وخاصة فى حالة المكتبات العامة متوسطة الحجم.

ومن بين مطبوعات الاتحاد ذات الأهمية الخاصة «**دليل تحليل خدمات المكتبات الجامعية**» وكذلك «**دليل العمل فى المكتبات**»، والذى يعتبر من المنتجات المسحية التى يقوم بها الاتحاد ومؤسساته المتخصصة. وقد توفر الاتحاد فى سنة ١٩٦٢ على نشر «**الكتب المرجعية فى اليابان**» والذى قام اتحاد المكتبات الأمريكية على نشر طبعته الإنجليزية. ويصدر له ملاحق فصلية ثم يجمع بعد ذلك فى طبعات تجميعية بين حين وآخر. وهذا الدليل الببليوجرافى بالكتب المرجعية يعتبر أداة قيمة لأمناء المكتبات ليس فقط فى اليابان وإنما أيضاً خارجها. وينشر الاتحاد مجلة **المكتبات الحديثة** وهى فصلية كما ينشر **مجلة المكتبات** التى أشرت إليها وهى مجلة شهرية.

ومن بين المطبوعات الهامة أيضاً «قواعد الفهرسة اليابانية»، «التصنيف العشري اليابانى»، و«رؤوس الموضوعات الأساسية»، «الكتاب السنوى للمكتبات» وغير ذلك من المطبوعات المفيدة.

وتقوم لجنة اختيار الكتب بعقد اجتماعات أسبوعية لاختيار الكتب المناسبة للمكتبات المدرسية والعامة. وتنشر قائمة بالكتب المختارة بصفة منتظمة منذ سنة ١٩٥٠.

ويبذل اتحاد المكتبات اليابانية جهوداً كبيرة فى سبيل وضع المعايير الموحدة للمكتبة اليابانية وقد بدأ نشاطه هذا قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أن الخطوات الفعلية لم تتخذ فى هذا الصدد إلا بعد الحرب وخاصة بعد نشر الطبعة السادسة المنقحة من التصنيف العشرى اليابانى سنة ١٩٥٠، وحيث وضعت مسئولية تحرير هذا التصنيف فى يد اتحاد المكتبات اليابانية مع لجنة التصنيف برئاسة السيد/ شوكو كاتو. وكان شوكو كاتو من أقوى المدافعين عن استخدام التصنيف العشرى اليابانى كتصنيف معيارى للمكتبات العامة والعمومية اليابانية. وطبقاً لدراسة أجريت سنة ١٩٦٤ كانت هناك نسبة ٩٢٪ من المكتبات العامة و٧٨٪ من مكتبات الكليات تستخدم هذا التصنيف. وقام الاتحاد أيضاً بوضع قواعد الفهرسة اليابانية وتنقيحها من حين لآخر منذ ١٩٥٢. ومن الجدير بالذكر أن هذه القواعد قد تم تنقيحها ومراجعتها سنة ١٩٦٥ على ضوء توصيات مؤتمر إفلا الدولى حول مبادئ الفهرسة.

ورغم أن فكرة الفهرس القاموس قد دخلت إلى اليابان فى فترة مبكرة، إلا أن استخدام قوائم رؤوس الموضوعات اليابانية ظل محدوداً للغاية بسبب قيود اللغة. ومع كل الصعوبات كان هناك منذ ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ عدد متزايد من قوائم رؤوس الموضوعات والمكانز اليابانية؛ تستخدم فى المكتبات ومراكز المعلومات وخاصة المكتبات المدرسية والمكتبات المتخصصة. وقد توفر اتحاد المكتبات اليابانية على إعداد ونشر «قائمة رؤوس الموضوعات الأساسية» سنة ١٩٦٥ وقد تم تنقيحها وتوسيعها سنة ١٩٧١ وصدرت منها بعد ذلك عدة طبعات جديدة.

لقد نشأت شعبة تعليم المكتبات فى الاتحاد فى مايو سنة ١٩٥٩م. وهى تهتم أساساً بتدريب وتعليم أمناء المكتبات لرفع المستوى العام للمهنة وأوضاع أمناء المكتبات عموماً. وهذه الشعبة تنظم ورش عمل ودورات تدريبية لأمناء المكتبات وأخصائيى المعلومات، كما تنظم اللقاءات بين أساتذة علوم المكتبات والمعلومات من جهة وبين مديرى المكتبات من جهة ثانية. وتقوم هذه الشعبة بتجميع الإحصاءات وإعداد المسوحات المتخصصة فى مجالها.

ومن الأنشطة الفذة للاتحاد المؤتمر السنوى لأمناء المكتبات فى عموم اليابان، الذى ظل يعقد بصفة منتظمة من ١٩٠٦ وحتى ١٩٣٩ وبعد نشوب الحرب توقف لمدة تسع سنوات ثم استؤنف بعد ذلك اعتباراً من سنة ١٩٤٨. ولقد أصدرت تلك المؤتمرات المتعاقبة عدداً من البيانات والقرارات التى أثرت فى تشكيل الحركة المكتبية وفى عقول المكتبيين المؤهلين المهنيين فى اليابان. ومن أقوى تلك البيانات إعلان «تحرير المكتبات» من السيطرة الحكومية؛ الذى صدر سنة ١٩٥٤. وفى المؤتمرين اللذين عقدا فى هيروشيما سنة ١٩٧٠ وجيفو سنة ١٩٧١، زاد عدد الحاضرين على ١٠٠٠ مكتبى يابانى وبضعة مئات من مستخدمى المكتبات.

وهناك عدد من المؤسسات المنتمية أو ذات الصلة باتحاد المكتبات اليابانية من بينها:

- مؤسسة اليابان لعلم المكتبات ١٩٤٧ - .
- اتحاد المكتبات المدرسية باليابان ١٩٥٠- .
- جمعية التوثيق باليابان ١٩٥١ -.
- اتحاد المكتبات المتخصصة باليابان ١٩٥٢ - .
- جمعية اليابان لعلم المكتبات ١٩٥٣ -.
- جمعية ميتا لعلم المكتبات والمعلومات ١٩٦٣ - .

ومن الهيئات والمؤسسات التى لها علاقات مهنية باتحاد المكتبات اليابانية نجد:

- مجلس مكتبات الجامعات الوطنية ١٩٢٤.

ـ اتحاد المكتبات الجامعية الخاصة ١٩٣٠ ـ .

ـ اتحاد المكتبات المدرسية باليابان ١٩٥٠ ـ .

ـ المجلس الوطنى للمكتبات العامة باليابان ١٩٦٧ ـ .

ـ اتحاد مكتبات الكليات المتوسطة الخاصة ١٩٧٧ ـ .

وهناك عدد آخر من اتحادات المكتبات المتخصصة ذات العلاقة المهنية باتحاد المكتبات اليابانية مثل اتحاد المكتبات الطبية، اتحاد المكتبات الزراعية، اتحاد المكتبات القانونية، اتحاد مكتبات المستشفيات، اتحاد مكتبات علم المكتبات، اتحاد مكتبات الموسيقى، اتحاد مكتبات الصيدلة. وهناك أيضاً عدد من الاتحادات المحلية أو العالمية مثل جمعية علم المكتبات فى هوكايدو والجمعية الفرنسية ـ اليابانية للمكتبات.

واتحاد المكتبات اليابانية عضو فى الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها. وله علاقات وثيقة باتحاد المكتبات الأمريكية واتحاد المكتبات البريطانية وكثير من اتحادات المكتبات فى آسيا.

ويصور الجدولان الآتيان تطور عضوية الاتحاد عبر بعض العقود وكذلك توزيعها على أنواع المكتبات:

السنة	العضوية		المخصصات المالية (بالألف ين)	
	الأفراد	الأفراد	العادية	الإضافية
١٩٤٧	٩٩٦		٢٤٣	١٨٨٠
١٩٥٧	١٧٧٠	٥١٧	٨٤٨٨	٨٦١٩
١٩٦٧	٢٦٨٨	٨٧٨	٢٣٤٩٦	١٠٣٢٦٩
١٩٧١	٣٢٠٤	١٠٢٩	٣٠٩١٠	١٣٨٠٧٢
١٩٧٢	٣٣٨١	١٠٣٩	٣٣٦٩٦	١٥٥٤٠٠
١٩٨٨	٥٥٠٠	٢٢٠٠	٤٠٨٥٠	١٧٥٨٠٠
١٩٩٨	٦٠٠٠	٢٥٠٠	—	—

ومن الجدير بالذكر أنه في سنة ١٩٧١ كان من الأعضاء الأفراد البالغ عددهم ٣٢٠٤ شخصاً ٥٠٠ عضو أمضوا في العضوية أكثر من عشرين سنة وقد منحوا جوائز خاصة بهذه المناسبة خلال الاحتفال بمرور ثمانين عاماً على تأسيس الاتحاد، ذلك الاحتفال الذي وقع سنة ١٩٧٢. وقد كرم عدد آخر أكبر في الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس الاتحاد، ذلك الاحتفال المهيب الذي وقع سنة ١٩٩٢.

والجدول الثاني الآتي يصور - رغم أنه قديم نسبياً - توزيع العضوية الشخصية على أنواع المكتبات المختلفة ويعود ذلك الجدول إلى الحادي والثلاثين من مارس ١٩٧٢:

نوع المكتبات	عدد الأعضاء
المكتبة الوطنية (الدايت)	١٤٤
المكتبات العامة	١٣٩٦
مكتبات الكليات	٨٢٧
المكتبات المدرسية	١٧١
المكتبات المتخصصة	١٩٩
أخرى	٦٤٤
المجموع	٣٣٨١

ورغم أنه كان هناك في منتصف التسعينات في اليابان خمس وأربعون ألف مكتبة من بينها مكتبة وطنية واحدة ضخمة و ١٦٠٠ مكتبة عامة و ٩٠٠ مكتبة جامعية و ٢٢٠٠ مكتبة متخصصة و ٤٠٠٠٠ مكتبة مدرسية يعمل بها ما لا يقل عن نصف مليون أمين مكتبة، إلا أن عدد أعضاء اتحاد المكتبات اليابانية كما رأينا لا يزيد عن ٨٥٠٠ ما بين عضوية شخصية ومؤسسات. وهو قياساً عدد هزيل.

أهم المصادر:

1 - Chandler, George. Libraries in the East.- London: Seminar Press, 1971.

2 - Kon, Madoko. Japan, Libraries in.- World Encyclopedia of Library and Information Service - 3rd ed.- Chicago: A.L.A. 1993.

3 - Nakamura, Hatsuo. Japan Library Association.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1975. vol. 13.

4 - Nippon Toshokan Kyokai. [Japan Library Association]. Libraries in Japan.- Tokyo: JLA, 1957.

5 - Nippon Toshokan Kyokai. Libraries in Japan 1968/ 1969 -. Tokyo: JLA, 1969 -. (Annual).

6 - Nippon Toshokan Kyokai. Books for all: a Survey report on the library situation in Japan.- Tokyo: JLA, 1972.

7 - Nippon Toshokan Kyokai. History of Japan Library Association: a hronology 1892 - 1971. Tokyo: JLA, 1971.

8 - Nippon Toshokan Kyokai. Articles and Regulations of JLA. Tokyo: JLA, 1971.

9 - Tung, Louise Watanabe, Library development in Japan.- **in**.- Library Quarterly, no 26, 1956.

10 - Welch, Theodore F. Japan, Libraries in.- Encyclopedia of Library History.- New York: Garland Publishing co., 1994.

11 - Welch, Theodore F. Joshokan: Libraries in Japanese Society.- Tokyo: JLA, 1976.

اتحاد المكتبات والمعلومات الأسترالية

Australian Library and Information Association (Library Association of Australia) (Australian Institute of Librarians)

أنشىء اتحاد المكتبات الأسترالية سنة ١٩٣٧ وذلك خلال اجتماع أمناء المكتبات الاسترالية فى كانبرا وذلك فى شهر أغسطس من تلك السنة. وكان الاسم الذى تم اختياره فى ذلك الوقت للرابطة هو المعهد الأسترالى للمكتبيين. وكانت عضوية هذا الاتحاد قاصرة على المكتبيين وطلاب علم المكتبات وحدهم. ولم يكن هذا الاتحاد هو

الرابطة الأولى للمكتبيين الأستراليين بحال من الأحوال فقد كان هناك منذ سنة ١٨٩٦م اتحاد يعرف باسم اتحاد مكتبات أستراليا، إلا أنه لم يعش طويلاً وتم حله سنة ١٩٠٢ ومن ثم فإنه يكون قد عاش في الفترة من ١٨٩٦ ـ ١٩٠٢ ثم قام اتحاد آخر بنفس الاسم مع تغيير طفيف (الاتحاد الأسترالي للمكتبات) بين ١٩٢٨ ـ ١٩٣٤م أي أنه عمر نفس سنوات الاتحاد الذي سبقه. وقد جاء قرار إنشاء اتحاد آخر للمكتبات في أستراليا بناء على توصية وردت في دراسة مسحية للمكتبات في أستراليا قام بها أحد المكتبيين الأمريكيين سنة ١٩٣٤ هو **رالف من** وبمساعدة من أحد أمناء المكتبات الأستراليين وهو **إرنست ر. بت**. وهذه الدراسة عادة ما تعرف باسم تقرير من ـ بت؛ وهو علامة بارزة وفارقة في تاريخ المكتبات الأسترالية وأدى إلى قيام المعهد الأسترالي للمكتبيين. وكلمة معهد هنا بمعنى الرابطة، وذلك سنة ١٩٣٧.

وقد تم تنفيذ الدراسة المذكورة بتمويل من مؤسسة كارنيجي في نيويورك، حيث قامت تلك المؤسسة بتقديم الأموال اللازمة لإعداد هذه الدراسة كما قدمت بعد ذلك عدداً من المنح المالية السخية للاتحاد الوليد سنة ١٩٣٧، ثم لخلفه من بعده سنة ١٩٥٠ وذلك لدعم التجمع المهني المكتبي في أستراليا.

وكانت البداية ضعيفة متعثرة إذ لم تلبث الحرب العالمية أن دقت أبواب العالم بعد سنتين وأثرت كما سنرى فيما بعد في جميع أنحاء العالم وإن كان بدرجات متفاوتة، إلا أن الاتحاد لم يلبث أن تماسك واجتاز كثيراً من العقبات وانطلق.

وتتوقف بنا جين ب. **وايت** لتشرح الظروف التي سبقت وواكبت نشأة الاتحاد وتطوره خلال الفترة الأولى فتقول بأنه على مدى يومي ٢٠، ٢١ من أغسطس سنة ١٩٣٧، اجتمع في صالة ألبرت (ألبرت هول) في كانبرا خمس وخمسون من أمناء المكتبات الأستراليين لتكوين اتحاد مهني جديد ـ المعهد الأسترالي للمكتبيين. وقد عقد الاجتماع تحت مظلة مؤتمر «الزمالة التربوية الجديدة» وكانت رئاسة الاجتماع في يوم ٢٠ في أغسطس للدكتور فرانك تيت. وقد كان الاجتماع رسمياً جداً وتم التخطيط له بدقة ومسبقاً بحيث اجتمعت هناك على حد تعبيرها كل القامات الطويلة

وما أكثر ما كانت تلك القامات الطويلة «وبحيث لعب كل منهم دوراً صغيراً داخل الدور الكبير».

فى تلك السنة ١٩٣٧ كان فى السلطة فى كانبرا حزب أستراليا الموحد تحت زعامة جوزيف ليونز وذلك منذ سنة ١٩٣٢ وقد فاز بفترة حكم ثانية فى انتخابات أكتوبر سنة ١٩٣٧. أما فى جنوب ويلز الجديدة فقد كان هناك حزب العمل بزعامة جاك لانج منذ أوائل الثلاثينات ولكنه فى انتخابات ١٩٣٢ حل محله حزب الأمة واستمر بعدها. وفى ولاية فيكتوريا كانت الحكومة أيضاً محافظة بزعامة حزب دونستان. وفى أستراليا الجنوبية كانت هناك حكومة رابطة الأحرار القوميين بزعامة ريتشارد بتلر والتى فازت بالحكم فى سنة ١٩٣٣ واستمرت حتى سنة ١٩٦٥ تحت زعامة بليفورد. وفى كوينزلاند وأستراليا الغربية وتسمانيا كان يسيطر على الحكم حزب العمل.

وكان الركود والانهيار الاقتصادى هو السمة الغالبة على أستراليا ـ والعالم ـ فى أوائل الثلاثينات. وقد ضاعف هذا الكابوس الاقتصادى والاجتماعى الرهيب من اليقظة السياسية والاقتصادية. وقد برز فى أستراليا فى تلك الفترة كثير من الأكاديميين الذين عملوا مستشارين لدى الحكومة كما لمعوا فى الصحافة. وكان من بين الأسماء البارزة ف. أ. بلاند (من سيدنى) فى مجال الادارة العامة؛ دوجلاس كوبلاند (من ملبورن) الاقتصادى الشهير الذى أنيط به معالجة موضوع الانهيار الاقتصادى وغيرهما كثيرون.

وكانت أستراليا فى تلك الفترة تستورد الجزء الأكبر من مواد القراءة فقد كانت الرقابة على المطبوعات شديدة وبلغت أشدها فى الثلاثينات خاصة ولم تقتصر الرقابة على الأعمال السياسية فقط بل امتدت كذلك إلى الأعمال الأدبية العظيمة حتى فى طبعاتها الشعبية الرخيصة التى كانت الطبقات الدنيا تقبل عليها. وبطبيعة الحال منعت مؤلفات الشيوعيين من دخول البلاد وعلى رأسها أعمال ماركس وإنجلز ولينين. وقد أدى ذلك الوضع إلى إنشاء (المجلس الأسترالى للحريات المدنية) الذى دعا إليه وتزعمه برايان فيتزباتريك.

ومن الجماعات الأخرى التى تكونت فى الثلاثينات للتأكيد على الوعى القومى الأسترالى (المعهد الأسترالى للعلوم السياسية)، وقد أسس فى سيدنى سنة ١٩٣٢ والفروع الأسترالية لمعهد الشئون الدولية. وقد أدت الأزمة الاقتصادية والجدل العنيف حولها إلى زيادة ملحوظة فى عضوية الجمعيات الاقتصادية وكانت تلك المؤسسات بطبيعة الحال تصدر دوريات علمية عالية التخصص.

وكان من أدباء أستراليا فى ذلك العقد كاترين سوزانا بريتشارد، فرانك والبى ديفسون، كايلى تينانت، إليانور دارك؛ فانس بالمر؛ زافير هربرت؛ مايلز فرانكلين؛ كريستينا ستيد والشاعر كينث سليسور والشاعر ر. ف. فيتزجيرالد والشاعر ركس إنجاميلز والشاعر دوجلاس ستيورات... وغير هؤلاء كثيرون.

أما علماء المجتمع وفلاسفته فكان من بينهم كيث هانكوك؛ و. ك. دونكان؛ جون أندرسون؛ بويس جبسون؛ ف. أ. بلاند؛ ج. ف. بورتوس، كولان كلارك وغيرهم.

وكانت هيئة الإذاعة الأسترالية قد أسست سنة ١٩٣٢ وكان التليفزيون يخطو أولى خطواته فى بريطانيا ولم يكن الاستراليون يعرفونه فى ذلك الوقت، وكان الأستراليون على صلة بما يحدث فى العالم من حولهم بل ويتزعجون من بعض تلك الأحداث وخاصة الدامية منها مثل الغزو الإيطالى للحبشة؛ والحرب الأهلية الأسبانية. وكانت أوروبا بالنسبة لأستراليا كياناً بعيداً نسبياً ولم يكن الأستراليون يحسون كثيراً بطبول الحرب التى كان يتم الاستعداد لها هناك.

وكانت أستراليا فى سنة ١٩٣٧ دولة وليدة، حيث توحدت كدولة سنة ١٩٠١، ولم يكن قد مضى على النظام السياسى أكثر من ٣٦ سنة فى تلك السنة. تلك إذن هى الأوضاع التى انعقد فى ظلها اجتماع المكتبيين الأستراليين لتكوين الاتحاد فى ٢٠، ٢١ من أغسطس سنة ١٩٣٧. ولقد تم التخطيط والإعداد لهذا الاجتماع فترة طويلة قبل هذين اليومين. وكما أشرنا من قبل جاءت فكرة إنشاء اتحاد وطنى للمكتبات فى تقرير من - بت؛ والذى انتقدا فيه وبشدة الاتحاد الذى كان قائماً على

النحو الذى شرحته وطالبا بإنشاء اتحاد جديد تتسع عضويته لجميع المكتبيين حتى غير المؤهلين منهم بل ولرجل الشارع الذى يريد أن ينضم إليه، ويكون هناك فقط تمييز فى العضوية بين أعضاء مؤهلين وغيرهم وبعد انتقاد الاتحاد الذى كان قائماً واقتصاره فقط على المكتبيين المؤهلين دون سواهم، ولأنهم ركزوا جهودهم فقط على القضايا الأكاديمية والعلمية الضيقة دون الاهتمام بتطوير العمل المكتبى ككل على المستوى الوطنى. طالب من وبت بانشاء اتحاد جديد:

١ - يكون رئيسه رجلاً ذا مؤهلات تربوية عالية المستوى؛ يسعد المكتبيون أن ينضموا تحت قيادته وليس مهماً أن يكون لدى الرجل مؤهلات مكتبية.

٢ - يجب أن يحتل المكتبيون المهنيون أعلى المناصب فى الاتحاد وتتألف منهم الأجهزة الإدارية فى الاتحاد.

وكان رالف من و ر. أ. بت قد وضعا نصب أعينهما نموذج اتحاد المكتبات الأمريكية حيث يتولى المهنيون قيادة الاتحاد؛ ولكن ذلك لم يحدث فى الاتحاد الأسترالى. وفى سنة ١٩٣٥ وجد جون ميتكالف فى تقرير من - بت فرصة ذهبية لإنشاء اتحاد مهنى يهتم أساساً بالمسائل المهنية أكثر من المسائل الشخصية والاجتماعية مثل الإعداد المهنى والتوظيف. وأشار ميتكالف إلى أن الاتحاد الذى كان قائماً لم يكلف خاطره حتى بأن يجتمع ويناقش تقرير من - بت. ولم يشأ جون ميتكالف أن يثير حفيظة الاتحاد القائم ولذلك جاءت دعوته إلى إنشاء «معهد يهتم بقضايا الاعداد المهنى والتوظيف»؛ على غرار اتحاد المكتبات فى جنوب ويلز الجديدة، ومنطقة العاصمة الأسترالية. وفى البداية لم يحاول ميتكالف وأمناء مكتبات جنوب ويلز الجديدة أن يكشفوا عن خطتهم حسب الخطابات التى وجهوها إلى بنز يطلبون فيها إبقاء الأمر سراً. وبعد فترة قامت المجموعة المكتبية بإعلان قيام المعهد وإعداد لائحته وتولى إدارته جون ميتكالف (من جنوب ويلز الجديدة)؛ هارولد هوايت (مكتبة برلمان الكومنولث)؛ أ. ب. فوكسكروفت (فيكتوريا)؛ وكانت المشكلات الحقيقية فى صياغة اللائحة هى أهداف المعهد وشروط العضوية. وكانت اللائحة جاهزة للعرض فى اجتماع المكتبيين فى كانبرا سنة ١٩٣٧.

وفى الاجتماع التأسيسى الذى عقد تحت رئاسة الدكتور فرانك تيت رئيس المجلس الأسترالى للبحوث التربوية، ألقى تيت خطبة مليئة بالنصائح لمؤسسى الاتحاد الجديد. وفى نفس الاجتماع ألقى الدكتور إ. سالنز - ديفيز رئيس اتحاد المكتبات البريطانية السابق الخطاب الرئيسى فى الاجتماع.

كل هذه الظروف وحضور ٥٥ مكتبياً من الـ ١٤٣ الأعضاء المؤسسين فى كانبرا، وحصول مجموعة المكتبيين على دعم من مؤسسة كارنيجى، وقيام المكتبيين الثلاثة بوضع اللائحة الأساسية للاتحاد، كل هذا أقنع المكتبيين الأستراليين بتأييد قيام الاتحاد تأييداً مطلقاً. وكانت كل الولايات الأسترالية ممثلة فى هذا الاجتماع وإن كان الحضور الأكبر من جانب ولاية جنوب ويلز الجديدة ثم ولاية فيكتوريا ثم أستراليا الجنوبية.

وقد قدمت الاتحادات الإقليمية تمنياتها الطيبة بنجاح الاجتماع ومن بين تلك الاتحادات اتحاد ولاية فيكتوريا، كما جاءت التمنيات كذلك من جانب اتحاد مكتبات نيوزيلندة، اتحاد المكتبات الأمريكية، اتحاد المكتبات البريطانية وقد تم التعبير عن تلك الأمنيات الحلوة عن طريق كلمات ألقاها عدد من المكتبيين القياديين وجاءت هذه الكلمات قوية معدة بإتقان. ولعل الشيء الرئيسى الذى أثار الجدل حوله هو «أهداف» المعهد الجديد. وكذلك كانت لائحة المعهد «الدستور» من الأمور التى لقيت نقاشاً حاداً ولو أنه قبل تقديمه بفترة طويلة وزعت مسودته على كل الاتحادات الإقليمية والمكتبيين القياديين وكان محط كثير من المراسلات وموضع كثير من التعديلات والتغييرات. وفى النهاية استقر الأمر على أن يوضع فى لائحة المعهد أن يكون هدف المؤسسة الجديدة هو:

«أهداف المعهد هى لمُّ جهود الأشخاص العاملين فى حقل المكتبات، وتحسين مستوى مهنة المكتبات ووضع هذه المهنة فى أستراليا».

وقد تم تعيين مجلس عام لإدارة شئون المعهد حتى تتم الانتخابات لاختيار مجلس تنفيذى. وكان أعضاء المجلس العام هم نفس الأشخاص الذين وضعوا اللائحة العامة له (الدستور). وكان رئيس المجلس هو إيفولد ومعه كل من ميتكالف؛

هوايت؛ فوكسكروفت. وعندما أجريت الانتخابات لاختيار المجلس التنفيذى طبقاً للائحة كانت نتيجتها على النحو الآتى:

١ ـ و. هـ. إيفولد	رئيساً
٢ ـ إ. ر. بت	نائبا للرئيس
٣ ـ هـ. ل. هوايت	أمين عام الصندوق
٤ ـ جون ميتكالف	السكرتير العام
٥ ـ ك. بنز	عضــواً
٦ ـ هـ.م. جرين	عضــواً
٧ ـ إيدا ليسون (الآنسة)	عضــواً
٨ ـ و.هـ. بروان	عضــواً
٩ ـ و.أ. كوان	عضــواً
١٠ـ هـ.ر. بورنيل	عضــواً
١١ـ ج.د. كولبير	عضــواً
١٢ـ أ.ب. فوكسكروفت	عضــواً
١٣ ـ لى اسكوت	عضــواً
١٤ـ م. وود (الآنسة)	عضــواً

وكانت الشروط المطلوبة فى الأعضاء المؤسسين ومن ثم فى سائر الأعضاء: شهادة من جامعة معترف بها أو شهادة مؤهلة للدخول إلى الجامعة أو شهادة معادلة للتعليم العام أو «شهادة تشير إلى قدر كاف من التعليم من المكتبى الأول فى الولاية أو منطقة العاصمة مع خبرة خمس سنوات لغير الخريجين وثلاث سنوات خبرة لخريجى الجامعات». والشهادة التى تشهد بأن الشخص على قدر كاف من التعليم لابد وأن تتضمن بيانات من المكتبى الأول فى الولاية أو فى مقاطعة العاصمة بأن الشخص تعلم الأصول الحديثة فى العمل وأنه تلقى قدراً كبيراً من المران فيه.

وفى خلال العشرة شهور الأولى من قيام المعهد، عقد مؤتمره السنوى الأول فى

سيدنى كما عقد المجلس التنفيذى على هامشه اجتماعه العام الأول وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين بعد المائة. للدولة وكان أعضاء المعهد قد تعلموا من أخطاء الاتحادات السابقة فى عقد المؤتمرات، التى كانت تؤجل ولا تعقد فى مواعيد منتظمة وتفتقر إلى التنظيم ثم دفنت بعد ذلك. وكما أشرنا كان هناك ١٤٣ مؤسساً مهنياً وكانت فروع الاتحاد قد أنشئت قبل ذلك فى السنة الأولى للاتحاد.

وتذكر جينى هوايت أن اجتماع كانبرا الأول وقيام المعهد قد ساعدت عليه المعونة الأدبية التى قدمها المجلس الاسترالى للبحوث التربوية والمعونة المالية التى قدمتها مؤسسة كارنيجى. ويمكن النظر إلى المعهد على أنه ابن وليد لهاتين المؤسستين. وفى عبارة رشيقة تقول جين هوايت أن المؤتمر الأول للمعهد الذى عقد سنة ١٩٣٨ فى سيدنى كما قلت قد أثبت أن الوليد قد صار يافعاً فى خلال عام واحد. ولقد أعطى عقد هذا المؤتمر فى سيدنى للاتحاد قوة كبيرة ودفعة فقد جاءت الدعوة الأولى إلى إنشاء هذا الاتحاد من سيدنى. ولم يعقد فى سيدنى مؤتمر منذ سنة ١٨٩٨. والمؤتمران اللذان عقدا من قبل فى حياة اتحاد المكتبات الأسترالية السابق عقدا فى ملبورن. كما عقد اتحاد مكتبات فيكتوريا مؤتمره فى ملبورن سنة ١٩٣٦.

وكان نصف عدد المؤسسين للمعهد قد جاءوا من ولاية جنوب ويلز الجديدة ذلك أنهم من قبل قاطعوا اتحاد المكتبات الأسترالية السابق وعزلوا أنفسهم عن زملائهم فى الولايات الأخرى ولذلك أقبلوا على المعهد الجديد أيما إقبال.

وفى المؤتمر الأول للمعهد فى سيدنى قدمت ورقتان الأولى قدمها إيفولد عن أهداف المعهد. وفيها وضع برنامجاً لمستقبل العمل فى هذا المعهد وكانت ورقة ناجحة إلى حد كبير. أما الورقة الثانية فقد قدمها جيوفرى رمنجتون حول «المكتبيون والجمهور». وهى بدورها ورقة قوية ما زالت أصداؤها تتردد حتى الآن.

ولعل أخطر ما دار فى هذا المؤتمر تلك الندوة حول «معايير العمل المكتبى والإعداد المهنى» وقد أدلى الأعضاء الذين تحدثوا فى تلك الندوة بأحاديث ومقترحات ملأت ٢٧ صفحة من صفحات وقائع المؤتمر. وكان هناك أيضاً عدد من الموائد المستديرة التى أسفرت عن قيام «أقسام نوعية» داخل الاتحاد فى مؤتمرات لاحقة.

وفى سنة هذا المؤتمر قدمت مجموعة من التقارير الفذة عن واقع المكتبات فى كل ولاية مما أصبح من الملامح الرئيسية فى كل مؤتمر من مؤتمرات الاتحاد التى تلت وكانت بمثابة الأساس القوى لتوسيع اهتمامات المعهد.

وقد ألقى إ.ر.بت رئيس المؤتمر الخطبة الرئاسية حول «مساعدات الدولة للمكتبات: الأسس النظرية والممارسة العملية» وقد احتل هذا الخطاب مساحة ٤٠ صفحة من وقائع المؤتمر ولكنه بطبيعة الحال الحال لم يقرأ على الحاضرين كل هذه الصفحات بل ربما لم يقرأ أيضاً ١٢ صفحة جاءت كملاحق هامة للخطاب الطويل. وهذا المجلد الثانى من وقائع المعهد يشتمل أيضاً على أربعة بحوث قدمت فى اجتماعات الفروع. ويدور أحد هذه البحوث حول أول مطبوع أسترالى فى مجال علم المكتبات خارج إطار الثقافة الأنجلو ـ أمريكية وهو كتاب هـ.أ. جريجورى عن «المكتبات فى روسيا السوفيتية».

وكان ثالث مؤتمر للمعهد هو ذلك الذى عقد فى أديلاد سنة ١٩٤٠ وكان هذا المؤتمر قد عاد إلى نموذج سنة ١٩٣٨ (المؤتمر الأول). وذلك بالتركيز على مشكلة مهنية واحدة محددة. وفى سيدنى كانت المشكلة هى «تعليم المكتبات والإعداد المهنى»؛ أما فى أديلاد فقد كان الموضوع هو «واقع الأرشيف فى أستراليا». وكانت الورقة الرئيسية فى ذلك المؤتمر هى تلك التى قدمها هارولد هوايت جول (اتجاهات إدارة الأرشيف) وقد بنيت على الممارسات البريطانية والأمريكية وكانت شاملة تماماً من التعريفات وحتى التخطيط وأسس التطوير المستقبلية، من الترميم والصيانة حتى التفليم بالميكروفيلم؛ ومن المسئولية التاريخية لأمناء المكتبات فى الحفاظ على المخطوطات إلى الإعداد المهنى للأرشيفيين. ومن الأوراق الهامة أيضاً ورقة كينث بنز عن الوثائق والسجلات التاريخية فى أستراليا، وتقرير مختصر قدمه ج.هـ.بت عن الأرشيفات فى أستراليا الجنوبية. وكان بت هذا هو المتحدث الوحيد الذى حمل لقب أرشيفى. و قد عكست التقارير المختلفة الخاصة بالأرشيفات الأسترالية الحالة السيئة والوضع المتردى لتلك الأرشيفات والعاملين فيها مما حدا بالباحث هارولد هوايت

سابق الذكر إلى القول «نحن فى أستراليا لا نقدر أهمية وثائقنا وسجلاتنا ومكانتها فى حياة الأمة».

وفى خطابه الرئاسى قال رئيس المعهد ورئيس المؤتمر فى بداية خطبته بأن المؤتمرين لاينبغى أن يناقشوا أمور المكتبات والأرشيفات بعيداً عن أمور الحرب التى كانت دائرة الرحى فى تلك السنة. ومن ثم فقد ناقش المؤتمر فكرة مكتبات المعسكرات وآثار الحرب المدمرة على الخدمة المكتبية والمكتبات عموماً.

ولأنه كانت هناك شكوك حول عقد ونجاح مؤتمر أديلاد سنة ١٩٤٠ فقد تم التخطيط فى نفس الوقت لعقد مؤتمر آخر فى كانبرا سنة ١٩٤١. ومن الطريف أنه مع نجاح مؤتمر أديلاد سنة ١٩٤٠ فقد عقد مؤتمر كانبرا فى الموعد الذى حدد له سنة ١٩٤١. وكان له موضوع رئيسى واحد هو «التعاون المكتبى». وكان بنز رئيس المؤتمر رئيس الاتحاد فى تلك السنة هو صاحب البحث الرئيسى وجاء بحثه حول التعاون المكتبى شاملاً محيطاً بعنوان (أمناء المكتبات الوطنية ينتجون مثل هذه الأوراق). وقد غطت التعاون فى مجال تشاطر المصادر، الفهارس الموحدة، التزويد، الإعداد الفنى، التعليم والتدريب. وقد أكد على دور المكتبات الوطنية فى هذا الصدد وألمح إلى أنه لا يمكن لأى مكتبة فى أستراليا أن تقوم بهذا الدور سوى مكتبة الكومنولث الأسترالية الوطنية.

أما بحث هارولد هوايت فقد جاء بعنوان «التعاون الدولى» وكان عرضاً تاريخياً شاملاً تماماً. وجاء بحث ج.س. رمنجتون حول التعاون بين الحكومات المحلية والحكومة الفيدرالية. وجاء بحث جون ميتكالف حول مشاكل مكتبات المصالح الحكومية. وكان بحث لى سكوت حول مشكلات مكتبات الأقسام العلمية فى الجامعات الأسترالية.

أما ف.ل.بل أمين مكتبة بلدية سيدنى والذى كان قد عاد لتوه من منحة زيارة إلى الولايات المتحدة وأوربا على نفقة مؤسسة كارنيجى فقد قدم بحثاً حول أهداف المكتبة وتطويع الخدمات المكتبية على ضوء الأهداف. وقد نظر الخبراء إلى ذلك البحث على أنه تتويج لبحوث ذلك المؤتمر بل والمؤتمرات التى سبقته.

لقد شهدت المؤتمرات السابقة إلقاء بحوث من قبل الآنسة وود والآنسة ليسون ولكن هذا المؤتمر شهد بحوثاً من قبل ثلاثة من المكتبيات الرائدات وهن: جويس ماك كاللون، أمينة مكتبة براهان للأطفال. والآنسة آرنوت والآنسة إلينور آرشر. أما جويس ماك كاللون فقد جاء بحثها حول التعاون بين المكتبة والمدرسة وقارنت فيه بين ولايتى جنوب ويلز الجديدة وفيكتوريا. وجاء بحث الآنسة آرنوت عن «التعاون بين أمين المكتبة والقارىء». وهذا البحث جاء مليئاً بالملاحظات الشخصية والتعليقات السديدة التى تعكس شخصية الآنسة آرنوت. وهى تحلل فى بحثها أهمية مساعدة القارئ وإرشاد القارئ والإجابة على تساؤلاته أياً كانت وسيلة هذه التساؤلات بالحضور الشخصى أو التليفون أو البريد. أما إلينور آرشر فقد قدمت بحثاً عن «التعاون بين المكتبات المتخصصة» وقد جاء بحثاً نظرياً وتطبيقياً عميقاً.

ولقد كشف هذا المؤتمر الرابع عن مستوى عالٍ من الحرفية والمهنية بين المكتبيين الأستراليين، فقد تم كثير من البحوث التى قدمت فيه عن قدرة طيبة فى البحث العلمى واستخلاص النتائج والحقائق ودراسة الواقع. وكان الموضوع المحورى فى هذا المؤتمر الموضوع الذى ساد الساحة المكتبية الأسترالية طيلة ٤٥ سنة تلت.

وبعد أن دخلت اليابان الحرب، أصبح اهتمام أستراليا بالحرب أكبر من ذى قبل وسيطرت الحرب على كل شىء فى أستراليا. ولقد توقفت المؤتمرات حتى سنة ١٩٤٦. ومن ثم كان المؤتمر الخامس فى هوبارت فى شهر إبريل من تلك السنة وكان الجو خريفياً رائعاً فى تلك الأيام وكان لقاءً حاراً بين مكتبيين لم يروا بعضهم منذ سنة ١٩٤١. وكانت البحوث التى قدمت فى ذلك المؤتمر مفعمة بالأمل بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

وكان آخر مؤتمرات المعهد الأسترالى للمكتبيين هو المؤتمر السادس الذى عقد فى سيدنى فى أكتوبر سنة ١٩٤٧. وكان هذا المؤتمر مؤتمر عمل لم تتخلله رحلات الترفيه والزيارات الإقليمية عبر البلاد التى كانت موجودة فى المؤتمر السابق عليه أى الخامس والذى عقد كما قلت فى هوبارت. وكانت أهم ورقة قدمت فى هذا المؤتمر هى خطبة الرئاسة التى قدمها جون ميتكالف وعالجت «ماضى وحاضر ومستقبل

المعهد». وقد قدم ماك كولفن خلال هذا المؤتمر تقريراً عن المكتبات البريطانية دار حوله نقاش طويل وحوار عميق استغرق معظم وقت المؤتمر حتى لقد أطلق البعض عن هذا المؤتمر اسم «مؤتمر ماك كولفن» تهكماً. ومن المعروف أن ليونيل ماك كولفن كان فى ذلك الوقت مديراً لمكتبات مدينة ويستمنستر وكان سكرتيراً متميزاً لاتحاد المكتبات البريطانية.

وكان قرار دعوة أحد المكتبيين المتميزين إلى أستراليا قد اتخذ فى ملبورن على يد مجلس أوصياء مكتبة فيكتوريا العامة. وكانت الدعوة قد وجهت إلى ماك كولفن لسبب طريف هو أن و.س.بور مدير المكتبة العامة كان قد توفى ورفض خلفه كولان ماك كاللوم أن يتولى منصب المدير. ورأى مجلس الأوصياء الكتابة إلى مؤسسة كارنيجى لتمويل زيارة أحد المكتبيين الدوليين لتولى هذا المنصب لمدة سنتين يتم خلالهما إعداد أحد المكتبيين الأستراليين لتولى المنصب بعده. وقد رشح لهذا المنصب الدكتور ك.س. كننجهام رئيس جماعة المكتبيين وطلب إلى كينث بنز أمين المكتبة الوطنية الذى كان على وشك زيارة الولايات المتحدة وبريطانيا القيام بالاتصالات اللازمة مع مؤسسة كارنيجى. وقد وجد بنز أن مؤسسة كارنيجى غير راغبة فى عملية التمويل. وتحدث مع أحد الخبراء الأمريكيين فى هذا الشأن وهو رالف من وقد تناقشا فى أن يكون الخبير بريطانياً بدلاً من أن يكون أمريكياً. ومن هنا كان ليونيل ماك كولفن هو ذلك الخبير. وجاء ماك كولفن إلى أستراليا ولكن بعد أن كان كولان ماك كاللوم قد قبل المنصب.

وعلى أية حال فقد استمر مجلس أوصياء مكتبة فيكتوريا فى خطته؛ وكانت البداية رسالة من كننجهام إلى أمين مكتبة جامعة سيدنى ونسخة من هذه الرسالة أرسلت أيضاً فى نفس الوقت إلى مدير مكتبة الولاية.

وهذه الرسالة تتضمن معلومات عن دعوة ليونيل ماك كولفن لزيارة أستراليا وذلك بتمويل من حكومة كل من ولايتى فيكتوريا وتسمانيا وكذلك من جامعة ملبورن ومجلس أوصياء مكتبة فيكتوريا العامة.

وتكشف الرسائل المتبادلة فى هذا الصدد عن أن شعب ولاية جنوب ويلز الجديدة

لم يكن سعيداً باستبعاده من تمويل هذه الزيارة ومن هذه الخطة وقد اعترضوا على عملية الاستبعاد هذه. وكان أهل ملبورن ينظرون بإعجاب شديد إلى الأساتذة الزائرين الذين يفدون من الخارج أكثر من أهل سيدنى. وليس غريباً إذن أن تأتى دعوة زيارة كل من رالف من وليونيل ماك كولفن من جانب أهل ملبورن وكان الدور الذى لعبه ونفذه كينث بنز فى هذه الدعوة لم يعجب بطبيعة الحال المكتبيين فى سيدنى.

ورغم هذه البداية الصعبة فقد رحب المكتبيون الأستراليون بزيارة ليونيل ماك كولفن. وأدرك جون ميتكالف أن هذه الزيارة يمكن الاستفادة منها إلى أبعد حد وخاصة فى تغيير لوائح المعهد وتغيير اسمه.

ويتساءل المكتبيون الأستراليون بخبث عما إذا كان ميتكالف قد حمل فكرة التغيير هذه فى نفسه منذ فترة طويلة ومنذ بداية إنشاء المعهد الأسترالى للمكتبيين. وهل كان قبوله لفكرة المعهد مجرد تكتيك مؤقت لتجنب مشاكل التأسيس إلى أن تحين الفرصة وينشىء اتحاداً على غرار اتحاد المكتبات الأمريكية وعندما جاء ليونيل ماك كولفن أراد استخدامه لتحقيق غرضه الأصلى.

وفى خطابه الرئاسى سنة ١٩٤٧ كشف ميتكالف عن المميزات التى يراها كامنة فى إنشاء اتحاد يضم بين من يضم المثقف العام جنباً إلى جنب مع المكتبيين والمكتبات. وبينما كان اتحاد المكتبات فى فيكتوريا يشغل مقعدين فى مجلس الخدمات المكتبية الحرة فى ولاية فيكتوريا، استطاع المعهد الأسترالى للمكتبيين بالكاد أن يغرى واحداً من أعضاء هذا المجلس أن ينضم إلى عضوية المعهد. وبعد أن اطمأن ميتكالف إلى رسوخ نظام الاختبارات والتأهيل المهنى بالمعهد ازداد ثقة بأن مزيداً من المكتبيين قد أصبحوا مؤهلين للقيام بدور أكبر فى تطوير مهنة المكتبات فى أستراليا وتقديم المزيد من الخدمات المكتبية للشعب.

وأيًا كان تفسير الموقف فإن من المؤكد أن ميتكالف قد اتخذ من ليونيل ماك كولفن حليفاً فى حملته لتغيير المعهد شكلاً ومضموناً.

وكانت رؤية ماك كولفن للتطوير أن يأتى التغيير فى اتجاه نمط اتحاد المكتبات

البريطانية. وفى خلال اجتماع مجلس المعهد فى السابع والعشرين من يناير سنة ١٩٤٧م التقى أعضاء المجلس مع ليونيل ماك كولفن وناقشوا التغيير المطلوب معه.

ومن بين النقاط التى نوقشت فى هذا الاجتماع الأسباب التى دعت إلى ظهور «حركة المكتبة الحرة» و«المعهد الأسترالى للمكتبيين» ولماذا انقسم الأمر فى أستراليا إلى هيئتين تدعوان إلى تطوير ودعم الحركة المكتبية بدلاً من هيئة واحدة؛ وكذلك مميزات تسجيل الهيئة المرتقبة فى وثيقة ملكية و/أو كشركة ومشاكل ارتباط الهيئة باتحاد المكتبات البريطانية.

وقد أرسلت وقائع هذا الاجتماع مع ماك كولفن إلى الفروع مع مذكرة ضافية من ميتكالف عن ضرورة توسيع أهداف وعضوية المعهد ومميزات وعيوب السماح لغير المؤهلين بدخول المعهد، وضرورة حماية المهنة من إدعاءات الهواة من الباحثين والببليوجرافيين والتكنولوجيين ومميزات عضوية الهيئات. وقد لخص وجهة نظره إلى الموقف كما رآه سنة ١٩٤٧ على النحو الآتى:

١ ـ أن اتحاد المكتبات الأسترالية (الذى كان قائماً حتى إنشاء المعهد) قد تم حله نهائياً.

٢ ـ أن المعارضة لفكرة المكتبة الحرة قد خفتت وأنها تتراجع بالتدريج.

٣ ـ أن حركة المكتبة الحرة تقصر نفسها على تنمية وترويج المكتبات العامة والشعبية وقد حققت أهدافها فى معظم الولايات الأسترالية.

٤ ـ هناك حاجة إلى استبدال حركة المكتبة الحرة بشىء أوسع أهدافاً لأن:

أ ـ هناك مجال أوسع للعمل المكتبى حتى بعد إنشاء المكتبات نفسها.

ب ـ مجال تنمية المكتبات وتطويرها يمتد إلى الأنواع الأخرى من المكتبات إلى جانب المكتبات الحرة كما يمتد ليشمل التنسيق والتعاون بين كل أنواع المكتبات.

ج ـ هناك حاجة إلى هيئات تطوعية عامة إلى جانب مجالس المكتبات التى تعتبر مجالس رسمية ولائحية.

٥ ـ يعتبر المعهد الأسترالى للمكتبيين هو الهيئة الطبيعية التى يمكن أن تقوم

بحركة مكتبية عامة تخلف حركة المكتبة الحرة وذلك للعديد من الأسباب التى على رأسها:

أ ـ أن هذه الحركة إذا لم تدمج فى المعهد فإنها على الأقل يجب أن تتوازى معه.

ب ـ أن المعهد يضم من الناحية العملية كل الشخصيات القادرة على تقديم المعونة الفنية والخبرة اللازمة لمثل هذه الحركة.

ج ـ أن المعهد قام فعلاً بدون أية معارضة له فى المجال على المستوى الوطنى وعلى مستوى كل ولاية.

٦ ـ أن المعهد فى حاجة إلى حليف أو جناح لأنه بصفته الحالية لايعدو أن يكون شركة أو اتحاداً تجارياً ومن ثم:

أ ـ أن ادعاءاته بأنه يمثل المكتبات كما يمثل المكتبيين يمكن الرد عليها ومقاومتها ومن ثم لا يمكنه أن يقوم بدور الشعبة القومية لليونسكو.

ب ـ أنه يمكن قيام أية هيئة أخرى فى المجال دون مقاومة من المعهد بل ودون تعاون معه ودور حتى تنسيق معه.

ج ـ أن المؤسسات التربوية مثل المجلس الأسترالى للبحوث التربوية يمكنها أن تزعم أن مجال المكتبات هو من اختصاصها ومن ثم تقوم باحتضانه وبذلك يكون لها اليد الطولى فيه وتمثله لدى الحكومات المحلية والمحافل والهيئات الدولية مثل مؤسسة كارنيجى والمجلس البريطانى.

وكان ميتكالف يرى أن المكتبات والمكتبيين يمكن أن يصبحوا قوة ضاربة لو أنهم تحدثوا بصوت واحد.

وكان هناك سبب آخر للدعوة إلى تغيير لائحة المعهد هو حاجة المعهد إلى مزيد من الدعم المالى لإدارة نظام الاختبارات وكذلك لتقديم الاستشارات فى الشئون المكتبية.

وقد اختتمت هذه الوثيقة الهامة جداً بطلب إلى كل الفروع ببيان رأيها فى القضايا الآتية:

١ ـ تنقيح ومراجعة أهداف المعهد وتوسيعها لتضم أهدافاً أخرى من بينها العمل على تنمية المكتبات وتطوير الحركة المكتبية.

٢ ـ ضم أمناء المكتبات غير المؤهلين سواء كأعضاء منتسبين أو كأعضاء عاملين.

٣ ـ ضم أعضاء غير مكتبيين.

٤ ـ ضم الهيئات كأعضاء مع حفظ حقها فى أن تبعث بممثل أو ممثلين إلى جميع الاجتماعات والمؤتمرات وأحقيتها فى صوت أو فى صوتين.

٥ ـ تغيير الاسم على سبيل المثال إلى اتحاد المكتبات الاسترالية أو اتحاد المكتبات والمكتبيين الأستراليين.

٦ ـ العلاقة مع الهيئات الأخرى مثل اتحاد مكتبات فكيتوريا، واتحاد معاهد جنوبى أستراليا.

هذه الوثيقة التى كتبها ميتكالف غير مؤرخة (شأنها شأن كثير من وثائق هذا المعهد). ولكن يرجح أنها أرسلت للفروع فى وقت ما فى فبراير/ مارس ١٩٤٧

وفى ولاية جنوب ويلز الجديدة عقد الفرع اجتماعاً خاصاً لدراسة وتدارس ما جاء فى الوثيقة وقد دعى إلى هذا الاجتماع فى التاسع عشر من يونية سنة ١٩٤٧. وقد أبدى مجلس الفرع رأيه فى النقاط الست الواردة فى الوثيقة.

ومن بداية زيارة ماك كولفن حتى نهاية سنة ١٩٤٩كان المعهد مشغولاً بإجراء التعديلات الكثيرة على لائحته. وفى الاجتماع السنوى الثانى عشر للمعهد الأسترالى للمكتبيين تم انتخاب مكتب إدارة الاتحاد للعام التالى (١٩٥٠) على النحو الآتى:

ج. و. ميتكالف	رئيساً
ج. آرنوت (الآنسة)	نائبة للرئيس
ب. ب. واينز (الآنسة)	أمين عام الصندوق
ف. ل. بل	سكرتيراً عاماً.

وكان هذا الاجتماع الأخير للمعهد قد انتهى فى تمام الساعة الثامنة وخمسين دقيقة

من مساء يوم الرابع والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٤٩. وبعد عشرة دقائق عقد المعهد الأسترالى للمكتبيين اجتماعاً خاصاً لتلقى أصوات الأعضاء على التعديلات المقترحة على اللائحة. وهذا التصويت تم عن طريق البريد وكان عدد الأصوات التى وردت يصل إلى ١٢٧ صوتاً. وقد أيد التعديلات ١٠٨ صوتاً واعترض عليها ١٩ صوتاً، وأعلن جون ميتكالف عن تبنى اللائحة الجديدة، وتغيير الاسم إلى اتحاد المكتبات الأسترالية وإن شئنا الدقة فى العربية **اتحاد مكتبات استراليا** كترجمة حرفية لاسم الاتحاد. وأن المكتب الجديد للمعهد أصبح المكتب الجديد للاتحاد وأن انتخابات أعضاء المكتب للاتحاد ستتم فى خلال ستة شهور.

وهكذا فإن جون ميتكالف الذى يقرأ التاريخ جيداً قد أصبح آخر رئيس للمعهد الأسترالى للمكتبيين وأول رئيس لاتحاد مكتبات أستراليا. وكما سنرى فيما بعد، وبعد كثير من الجهد والعرق منح اتحاد مكتبات أستراليا الوثيقة الملكية فى سنة ١٩٦٣م أى بعد ثلاث عشرة سنة. وبمقتضى هذه الوثيقة أصبح الاتحاد هو حامى حمى مهنة المكتبات ووضعها ومعايير العمل فيها فى جميع أنحاء أستراليا.

ولنعد برهة إلى فروع المعهد الأسترالى للمكتبيين، لأن هذه الفروع فيما تذكر المصادر كانت إحدى نجاحات ذلك المعهد.

لقد كان فرع المعهد فى جنوب ويلز الجديدة (نيوثاوث ويلز) هو أنشط الفروع جميعاً فى سنوات المعهد الأولى. وتكشف بحوثه المنشورة عن مستوى مهنى رفيع تميز بها هذا الفرع دائماً. وكما كانت روما هى مركز النشر فى الامبراطورية الرومانية؛ كانت سيدنى بالنسبة لأستراليا. وقد كانت سيدنى تتميز بتنوع مكتباتها وكثرة قادتها المكتبيين وكثرة النساء اللاتى لعبن دوراً فى أعمال المعهد. ولقد أثنى كل من ميتكالف وإيفولد وجرين على النساء المكتبيات فى ولاية جنوب ويلز الجديدة وعلى رأسهن الآنسة آرنوث والآنسة رادفورد والآنسة بوكر وغيرهن كثيرات.

ويأتى فى المرتبة الثانية من حيث عدد الأعضاء وإثراء الاجتماعات فرع ولاية فيكتوريا. وقبل أن يصبح اتحاد مكتبات فيكتوريا فرعاً للمعهد كان اتحاداً قائماً بذاته للولاية منذ سنة ١٩٢٦م أى قبل قيام المعهد بنحو عشر سنوات حين أسسه مكتبيون

من المكتبة العامة، ولى سكوت من مكتبة الجامعة وكانت العادة قد جرت على عقد اجتماع سنوى ومؤتمرات سنوية، وإصدار مجلة. وكانت هناك معونات من حكومة الولاية ولو أنها كانت صغيرة إلا أنها كانت تسد حاجة فعلية. وكان هذا الفرع يدير مجموعة من المكتبات الحرة. وكانت المكتبة الحرة عادة عبارة عن غرفة واحدة مفتوحة للجمهور العام. وكان هذا الفرع أيضاً يسعى جاهداً إلى فرض ضرائب لصالح المكتبات العامة، ويصدر البيانات حول ضرورة إعداد برامج تدريبية لتأهيل المكتبيين. وبينما رحب اتحاد مكتبات فيكتوريا بقيام المعهد الأسترالى للمكتبيين، وبينما كان ماك ميكن يحث أمناء المكتبات هناك على الكتابة فى مجلة المكتبات، كان عقد الاجتماعات واللقاءات الدورية مسألة عادية بالنسبة لأمناء المكتبات فى فيكتوريا.

وفى الولايات الصغيرة كان هناك عدد قليل من الأعضاء المؤسسين، وكان هناك أيضاً عدد قليل من المكتبات. ومع ذلك فقد أسس فرع فى الجنوب الأسترالى بعد اجتماع غير رسمى فى كانبرا وعقد أول اجتماع له فى الثامن من أكتوبر سنة ١٩٣٧.

لقد كان المكتبيون فى الجنوب يكونون خليتى عمل فى نوعين من المكتبات هما: المكتبات العامة والمكتبات الجامعية. وكان المكتبيون هنا من نوع الباحثين الغيورين على مهنتهم ولذلك رفعوها إلى أعلى. وقد تبدى شغف مكتبيي الجنوب بالمهنة وحرصهم عليها فى إصرار الفرع على استضافة مؤتمر سنة ١٩٤٠. ولقد طلب فرع جنوب ويلز الجديدة إلغاء ذلك المؤتمر بسبب الحرب ولكن مكتبيى الجنوب أصروا على موقفهم وكانت حجتهم فى ذلك:

١ ـ أن المؤتمر ليس مؤتمراً ترفيهياً ولكنه مؤتمر عمل وبناء وزيادة فاعلية الأداء المكتبى.

٢ ـ أن استراليا لم تكن فى ذلك الوقت طرفاً فى الحرب وغياب المكتبيين عن مكتباتهم لن يؤثر فى المجهود الحربى. ومن واجب المكتبيين أن يعملوا وقت الحرب كما يعملون فى وقت السلم وبنفس القوة والبشاشة مهما كانت كمية الحزن على الصعيد الدولى.

وفيما يتعلق بفرع المعهد فى غرب أستراليا تظهر فى الصورة الآنسة: مالفينا وود

أمينة مكتبة جامعة أستراليا الغربية ومن حين لآخر يظهر إلى جانبها فى الصورة الدكتور باتى. وكان من أهم مجهودات هذا الفرع فى أوائل الأربعينات قيامه بحصر مجموعات الدوريات وإدراجها فى قائمة الدوريات الموحدة. وكانت جهود الآنسة مالفينا وود على الساحة المكتبية تلفت الأنظار، إذ جرت عادتها على أن تتحدث إلى مجموعات النساء فى الهواء الطلق حول مكتبات الأطفال، وكانت تنظم الدورات التدريبية للراغبين فى التقدم إلى اختبارات المعهد كما أعدت بحثاً عظيماً عن خدمات المكتبات الأسترالية؛ وقد وزع على كل فروع المعهد.

أما الدكتور باتى فقد كان فى سنة ١٩٣٧ ولمدة ثلاثة وأربعين سنة أميناً لمكتبة أستراليا الغربية العامة وكان محرراً لموسوعة أستراليا الغربية التى نشرت سنة ١٩٢٠. وكان أميناً لجامعة استراليا الغربية وكانت له شهرة عظيمة فى المجال. وكانت له نظرة طبقية إلى المعهد الأسترالى للمكتبيين وكان يصر على أن يتولى المناصب الأساسية فيه كبار المكتبيين.

وفرع تسمانيا هو الآخر كان فرعاً صغيراً، لم يزد عدد المؤسسين فيه عن سبعة من بينهم الدكتور موريس ميللر وكان فى ذلك الوقت عضو مجلس إدارة المكتبة العامة فى تسمانيا وأمين مساعد فى مكتبة ولاية فيكتوريا. وكان دائب المشاغبة مع رئيسه فى العمل، لاتوش آرمسترونج الأمين الأول ولكن مما يذكر له أنه ساعد ماك ميكن على تأسيس أول اتحاد للمكتبات فى ولاية فيكتوريا. وفى سنة ١٩١٢م كتب أول كتاب فى التخصص بعنوان: «المكتبات والتربية».

وعندما عين أمين مكتبة شرفياً فى جامعة تسمانيا قام بمفرده بتأسيس مكتبة الجامعة. وكان ولاؤه للمكتبات شديداً وإن كان يميل للمكتبات العامة أكثر. وكان يؤمن إيماناً راسخاً باتحاد المكتبات الأسترالية وسانده بكل ما استطاع. ورغم أن ميللر كان عضواً مؤسساً لفرع تسمانيا ورغم أنه لعب دوراً هاماً فى الاجتماع التأسيسى إلا أنه لم يكن فى يوم من الأيام عضواً نشطاً فى المعهد الأسترالى للمكتبيين. وقد استقال سنة ١٩٤٦ ومع كل ذلك فقد كرمه اتحاد مكتبات أستراليا ومنحه العضوية الفخرية سنة ١٩٥٩.

كان فرع تسمانيا فرعاً صغيراً وكان يواجه صعوبات جمة فى التمويل ومن ثم من استمرار النشاط. ولم يتحقق الاستقرار والنظام لهذا الفرع حتى سنة ١٩٤٠. ولم تلبث حركة المكتبة الحرة فى تسمانيا أن استغرقت نشاط وطاقة أعضاء الفرع كما استغرقتهم أنشطة المجلس الاستشارى للمكتبات الريفية والدراسة المسحية التى قام بها بنز سنة ١٩٤٣. وبعد صدور قانون المكتبات العامة فى تسمانيا سنة ١٩٤٣ سجل هذا الفرع نشاطاً ملحوظاً فى الفترة من ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥. وكان نشاط أعضاء تسمانيا فى مؤتمر سنة ١٩٤٦ فى هوبارت رغم قلة عددهم نشاطاً ملحوظاً للغاية.

أما فرع منطقة العاصمة كانبرا فقد كان نشاطه كبيراً فى مجالات مهنية مثل تصنيف المواد المتعلقة بأستراليا والببليوجرافيا. كما قام بنشاط عظيم فى إمداد الجيوش بالكتب وقد قاد هذا النشاط المكتبى الألمعى بنز.

وربما كان فرع كوينزلاند هو أضعف الفروع وأصغرها على الإطلاق إذ كان عدد المؤسسين اثنين فقط ولم يلبث أحدهما أن استقال. ولم يكن فى وضع يمكنه من عقد أية اجتماعات ولكنه ككل الفروع أرسل بممثله إلى الاجتماع السنوى الأول فى سيدنى كما حضر المؤتمر السنوى. ولعدد من السنين كان الممثل الوحيد لولاية كوينزلاند هو و. هـ براون أمين مكتبة الولاية. وقد قام خلفه جيم ستيبلتون بنفس هذا الدور فيما بعد، وكانت سيطرة مديرى المكتبات على المجلس مسألة شائعة فى كل الولايات سواء بالنسبة للمعهد الأسترالى للمكتبيين أو لاتحاد مكتبات أستراليا.

ولقد ازداد نشاط الفروع زيادة واضحة بعد أن ظهر على المسرح كل من هاريسون برايان وبارى سكوت. ولقد كانت إنجازات هذه الفروع عظيمة بكل المعايير فقبل ظهور مجلة المكتبات الأسترالية. كانت اجتماعات الفروع مسألة حيوية فى تعليم المكتبيين وتدريبهم. وإن نظرة واحدة إلى الموضوعات التى كانت تناقش فى تلك الاجتماعات والخطب التى كانت تلقى فى تلك الاجتماعات تؤكد صدق ما ذهبنا إليه. كذلك فإن تحليل محاضر تلك الجلسات والشخصيات التى كانت تحضر تلك الاجتماعات كلها دليل حى على النشاط المهنى الخلاق لتلك الفترة.

لقد تم انشاء لجنة المعايير المكتبية والتدريب خلال اجتماع مجلس المعهد فى

سيدنى سنة ١٩٣٨. وكان أعضاء هذه اللجنة هم: جون ميتكالف؛ الآنسة آرنوث؛ بنز، كووان؛ فلانيرى؛ فريزر؛ ماك ميكين، بت. ولكن مع نمو المعهد واتساع عضويته استغرقت هؤلاء الأعضاء أعمال أخرى وعندما تحولت هذه اللجنة إلى مجلس الاختبارات والتأهيل سنة ١٩٤١ كان أعضاؤه هم ميتكالف، الآنسة آرشر؛ كووان؛ فيتزهاردنج؛ هوايت هؤلاء الأشخاص إلى جانب آخرين من أمثال الآنسة: رادفورد التى أصبحت سكرتيرة للمجلس هم الذين وضعوا نظام الاختبارات الذى بدأ تطبيقه سنة ١٩٤٤ والذى مر بالعديد من التطورات وتغيير المقررات والتنظيمات حتى توقف سنة ١٩٨٠م وسوف نشرحه بالتفصيل فيما بعد؛ هذا النظام لا يمكننا بحال أن نغفل أهميته أبداً بالنسبة لمهنة المكتبات فى أستراليا عبر نحو أربعين عاماً.

والحقيقة أن نشوب الحرب العالمية الثانية قد شتت طاقات أمناء المكتبات الأستراليين وقللت من عدد المكتبيين المؤهلين وذلك لانغماس كثير منهم فى نشاطات الحرب بما فى ذلك مشروع مكتبات المعسكرات، كما أن الحرب قللت وعطلت خطط التنمية المكتبية. ومع كل ذلك فقد نجح المعهد الأسترالى للمكتبيين فى استمرار عمله واستمرت اجتماعاته السنوية وإن كانت المؤتمرات السنوية قد توقفت كما رأينا من قبل، واستمرت الخطب الرئاسية خلال سنوات الحرب أيضاً.

وطبقاً للائحة *الخاصة بالمعهد تبدو أهداف المعهد محدودة ولكن نظرة على نشاطات المعهد على المستوى الفيدرالى والفروع تكشف لنا أن طاقات الأعضاء لم تكن محدودة بأى حال. ويبدو أنهم لم يفكروا أساساً فى الأهداف اللوائحية أما فيما يتعلق بأهداف اتحاد مكتبات أستراليا فقد جاءت واسعة، كما تم توسيع العضوية كما سنرى فيما بعد. وقد حقق الاتحاد الجديد دخلاً أكبر ولكن نظرة على نشاطات كل منهما تكشف عن أنه ليس هناك تغيير كبير بين الاثنين ولعل أكبر إنجازات الاتحاد الجديد هو إصدار مجلة المكتبات الأسترالية ولكن هذا المشروع كان مدرجاً فى خطط المعهد.

لقد حاول مؤسسو المعهد الأسترالى للمكتبيين أن ينتجوا «مهنة» ولقد نجحوا فى

ذلك. وينظر الخبراء إلى سلسلة الاتحادات الأسترالية أياً كانت تسميتها منذ ١٨٩٦ على أنها امتداد لبعضها البعض وليست جزراً منعزلة يقف الواحد منها بمعزل عن الآخر.

إذن فى سنة ١٩٤٩، غير المعهد لوائحه وفى نفس الوقت غير اسمه إلى الاسم الجديد وهى (اتحاد المكتبات الأسترالية). وفى نفس الوقت وسع نطاق عضويته لتضم إلى جانب المكتبيين الشخصيات العامة فى المجال الفكرى عموماً والمؤسسات ذات الصلة بالخدمة المكتبية. وهذا التغيير الجديد جاء استجابة لتقرير آخر وضعه هذه المرة سنة ١٩٤٧م مكتبى بريطانى هو ليونيل ماك كولفن الذى حث على ضرورة إشراك المكتبيين وغير المكتبيين ممن يعملون فى المكتبات وهؤلاء العاملين فى الحقل الفكرى والمجالات ذات الصلة على السواء. وكان لنمو هذا الاتحاد وتطوره واتساع حجم أعماله باعتباره الاتحاد الوطنى الوحيد فى أستراليا فى مجال العمل المكتبى، أثره البالغ فى صدور **وثيقة الاعتراف بالاتحاد** من قبل صاحبة الجلالة الملكة فى يناير سنة ١٩٦٣. وصدور هذه الوثيقة للاتحاد يعنى وضعه موضع الهيئات الحكومية وبمقتضى هذه الوثيقة يحق للاتحاد مثلاً أن يشترى ويتملك ويتصرف بالبيع للعقارات المختلفة وهذه الوثيقة هى علامة تميز عالية القيمة طالما أن مثل هذه الوثائق لا تمنح إلا نادراً.

وعندما أنشىء المعهد الأسترالى للمكتبيين كان من بين أهدافه «توحيد جهود الأشخاص العاملين فى مجال العمل المكتبى والارتقاء بمستوى مهنة المكتبات وتحسين وضع المكتبيين فى أستراليا. وبعد تغيير لوائح الاتحاد وتغيير الاسم فى سنة ١٩٤٩، تم توسيع نطاق الأهداف وإعادة صياغتها وبقيت على حالتها منذ ذلك الوقت حتى الآن. هذه الأهداف كما وردت فى اللائحة هى:

١ ـ ترسيخ، وترقية وتحسين المكتبات الاسترالية والخدمة المكتبية فى الدولة.

٢ ـ تحسين مستوى العمل المكتبى وتحسين وضع مهنة المكتبات.

٣ ـ الدفاع عن الاتحاد ومبادئه لدى الأفراد والإدارات المعنية بالمكتبات والخدمات المكتبية.

والاتحاد كما أسلفت هو الاتحاد الوطنى الوحيد على عموم الدولة وله مبنى مملوك له فى سيدنى حيث تقوم المكاتب والإدارة. وللاتحاد فروع فى كل الولايات الأسترالية وفى منطقة العاصمة وفى كل من بابوا وغينيا الجديدة. وينقسم الاتحاد حالياً إلى ستة أقسام على حسب أنواع المؤسسات: الأرشيف، مكتبات الأطفال، المكتبات العامة، المكتبات المدرسية، المكتبات المتخصصة، مكتبات الكليات والجامعات. وهذه الأقسام لها نظائرها فى فروع الولايات. ويستطيع الأعضاء أن ينتموا إلى أى من هذه الأقسام حسب رغباتهم وميولهم.

ويدير الاتحاد (**المجلس العمومى**) وهو يتألف من المديرين التنفيذيين واثنين من الممثلين لكل فرع وممثل واحد لكل قسم. والمجلس العمومى يجتمع مرة واحدة كل سنة وهذا المجلس هو الذى يرسم السياسة العامة للاتحاد. وثمة **لجنة دائمة** هى التى تدير شئون الاتحاد اليومية بين الاجتماع والاجتماع السنوى الذى يليه للمجلس العمومى.

وعضوية الاتحاد حالياً مفتوحة أمام جميع العاملين فى حقل المكتبات والمتصلين بأية صلة بإدارة المكتبات (مثل أعضاء مجلس الأوصياء) وكذلك جميع المهتمين بشئون المكتبات والفكر ومجالات عمل الاتحاد. وهناك كثير من الأرشيفيين أعضاء فى الاتحاد. وفى داخل العضوية العامة هناك نوعان متميزان من العضوية:

١ - **العضوية المهنية**: وهى مفتوحة أمام هؤلاء الذين عندهم خبرة ثلاث سنوات على الأقل فى العمل المكتبى أو الإعداد المهنى لأمناء المكتبات؛ ويشترط فى هؤلاء جميعاً ألا تقل سن الواحد منهم عن واحد وعشرين سنة؛ وأعلن مؤخراً عن ضرورة حصول العضو من هذه الفئة على مؤهل جامعى. ويحق للواحد فى هذه العضوية أن يحمل لقب عضو اتحاد مكتبات أستراليا، ويحق للواحد منهم أن يستخدم الاختصارات (ع. إ. م) ولكن فقط طوال فترة بقائهم فى الاتحاد فإذا خرجوا منه لسبب أو لآخر فقدوا هذه الصفة. ويمكن للمجلس العمومى فى الاتحاد بعد موافقة مجلس الممتحنين نقل عضو من عضو مهنى إلى **عضو زميل** إذا قام هذا الشخص

بحوث ودراسات تضيف جديداً إلى النظرية المكتبية أو التطبيق العملى فى المهنة. وهذه العضوية فخر لمن تمنح له لأنها تدل على مكانة سامية رفيعة فى مهنة المكتبات الأسترالية ولم يكن هناك فى كل أستراليا فى سنة ١٩٧٠ سوى واحد وأربعين فقط ممن يحملون صفة (الزمالة) هذه من بين أعضاء الاتحاد.

٢ ـ **العضوية المؤسسية**: وهذه تمنح لغير المكتبيين الذين يمثلون مؤسسات مختلفة كأعضاء فى الاتحاد. إلى جانب هؤلاء هناك الأعضاء المراسلون.

والجدول الآتى رغم أنه قديم نسبياً (٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٧) يكشف عن حجم عضوية اتحاد المكتبات الأسترالية من النوعين موزعة على الولايات والمناطق. والأرقام وإن بدت صغيرة إلا أننا يجب أن ننظر إليها على ضوء عدد السكان فى أستراليا وهو لا يتعدى عشرين مليون نسمة فى نهاية القرن العشرين (انظر أيضاً صفحة ٤٧٩ وما بعدها:

	أعضاء عاديون	الأعضاء المهنيون	الأعضاء المؤسسيون	المجموع
منطقة العاصمة الأسترالية	٢٧٦	١٠٢	٤	٣٨٢
جنوب ويلز الجديدة	١٠٤٧	٤٧٥	١٠٣	١٦٨٥
بابوا وغينيا الجديدة	١٨	١٣	١	٣٢
كوينزلاند	٣٠١	٧٤	١٣	٣٨٨
أستراليا الجنوبية	٣٠٦	٨٩	١٦	٤١١
تسمانيا	١٠٦	٤٦	٩	١٦١
فيكتوريا	٨١٠	٢٨٧	٥٨	١١٥٥
أستراليا الغربية	٢٣١	٨٣	٣١	٣٤٥
أعضاء بالمراسلة	٨٣	٦٢	٣٠	١٧٥
المجموع	٣١٧٨	١٢٣١	٣٢٥	٤٧٣٤

ويصدر اتحاد المكتبات الأسترالية منذ سنة ١٩٥١ **مجلة المكتبات الأسترالية** وقد بدأت فصلية متواضعة فى شكلها وحجمها ولكنها تطورت الآن كلية. وترسل مجاناً

إلى جميع أعضاء الاتحاد، كما تباع لغير الأعضاء بالثمن أو الاشتراك السنوى كما يصدر الاتحاد كتاباً سنوياً بعنوان **(دليل اتحاد المكتبات الأسترالية)** على غرار الكتاب السنوى لاتحاد المكتبات الأمريكية ودليل العضوية؛ نجد فيه تفاصيل دقيقة عن التسجيل لامتحانات الاتحاد ولجان الاتحاد وميثاق الاتحاد ولوائحه الداخلية وقائمة بأعضاء الاتحاد جميعاً.

ولعله من نافلة القول أن الاتحاد يعقد مؤتمراً وطنياً كل سنتين ويتوفر على نشر وقائع تلك المؤتمرات فى مطبوع خاص باسم **(وقائع اتحاد المكتبات الأسترالية)** وهناك عدد من المطبوعات الجارية أيضاً تتوفر عليها بعض فروع وأقسام الاتحاد ومن بينها على سبيل المثال فقط:

ـ الأرشيف والمخطوطات؛ دورية تظهر مرتين فى السنة وينشرها منذ ١٩٦١م قسم الأرشيف فى الاتحاد.

ـ دليل المكتبات المتخصصة فى أستراليا يصدر فى طبعات دورية منذ ١٩٦١ وينشره قسم المكتبات المتخصصة بالاتحاد.

ـ دليل مكتبات المراجع العامة ومكتبات الإعارة فى أستراليا. يصدر فى طبعات دورية منذ ١٩٦١م كذلك ويتوفر عليه قسم المكتبات العامة فى الاتحاد.

ـ معايير وأهداف المكتبات المدرسية. بدأ سنة ١٩٦٥ وينقح من حين لآخر ويصدره قسم المكتبات المدرسية بالاتحاد.

ومن حين لآخر ينشر الاتحاد مطبوعات مهنية عادية وأبحاثاً ذات مستوى أكاديمى عالى من بينها على سبيل المثال الدراسة المسحية التحليلية التى قامت بها الأستاذة سارة فينويك بعنوان «مكتبات الأطفال والمدارس فى أستراليا» سنة ١٩٦٥ ويدرج الاتحاد فى الدليل السنوى قائمة بالمطبوعات التى توفر على نشرها أو نشرتها الفروع والأقسام واللجان.

ولعل أهم نشاط يقوم به اتحاد المكتبات الأسترالية فى سبيل جمع شمل المكتبيين فى أستراليا تلك المؤتمرات التى تعقد كل سنتين فى إحدى عواصم الولايات والمناطق

على التعاقب. ويدور عدد الحاضرين فى المؤتمر الواحد فى العقد الأخير حول ١٥٠٠ من الأعضاء وغيرهم. ويجرى ترتيب عقد هذه المؤتمرات لثلاث مرات تالية أى للسنوات الست التالية. وعادة ما يعقد المؤتمر فى شهر أغسطس. وكان المؤتمر الثالث عشر قد عقد فى كانبرا العاصمة سنة ١٩٦٥ وحضره نحو ٨٥٠ عضواً، والمؤتمر الرابع عشر عقد فى برسبين فى أغسطس ١٩٦٧ وحضره نحو ٧٦٠ عضواً والمؤتمر الخامس عشر عقد فى أديلاد سنة ١٩٦٩ وهكذا. ولعله من نافلة القول أن نذكر بأن الاتحاد يستضيف فى كل مؤتمر زواراً من خارج أستراليا لحضور هذه المؤتمرات والمشاركة فى فعالياتها وعلى رأس هؤلاء الزوار، أعضاء من اتحاد مكتبات نيوزيلندة الجارة الشقيقة لأستراليا.

وإلى جانب تلك المؤتمرات المنتظمة كل سنتين تعقد ندوات، ورش عمل، اجتماعات نهاية الأسبوع من حين إلى آخر، وينظم هذه المناسبات إدارة الاتحاد نفسه أو الفروع والأقسام. وتنشر الوثائق والوقائع الخاصة ببعض الندوات الهامة ومنذ نشر تقرير من - بت المشار إليه سنة ١٩٣٤، كان جانب من اهتمام هذا التقرير قد انصرف إلى ضرورة (الإعداد المهنى للمكتبيين الأستراليين) على أسس مهنية سليمة وعصرية. وقد شغل المعهد الاسترالى للمكتبيين نفسه منذ قيامه سنة ١٩٣٧ بهذه القضية، ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية عطلت اتخاذ خطوات إيجابية فى هذا الصدد. وقد بدأ الاتحاد منذ سنة ١٩٤٤ فى تنظيم اختبارات المكتبيين ومنح التراخيص. وفى تلك السنة طرحت أولى الاختبارات على مستوى أستراليا كلها. ومنذ ذلك الوقت فإن المؤهل الذى يمنحه الاتحاد من خلال اختبارات التسجيل يعتبر أساساً للتعيين فى الجهات المكتبية فى عموم أستراليا وضرورة أو عاملاً مرجحاً فى التثبيت بالوظيفة وفى الترقية بل كذلك فى تحديد قيمة الراتب أو العلاوات السنوية وتقارير التميز الدورية.

والذين يرغبون فى دخول اختبارات التسجيل هذه التى يقدمها الاتحاد يجب أن يكونوا حاملين للثانوية العامة ومقيدين فى إحدى الجامعات؛ ولابد أن يكونوا أعضاء فى الاتحاد. ولكى يصبح الشخص مسجلاً أو موثقاً أو بمعنى آخر مؤهلاً لابد وأن

يجتاز تلك الاختبارات على الأقل فى تسعة من الموضوعات التى يدخل الامتحان فيها.

ويعزى الفضل إلى اتحاد المكتبات الأسترالية فى إدخال تعليم المكتبات على مستوى الجامعات، وقد حدث هذا التحول منذ سنة ١٩٦٠ حين قامت ثلاث جامعات بتنظيم دراسات جامعية فى مجال علم المكتبات هى: جامعة جنوب ويلز الجديدة، كلية سيدنى التكنولوجية؛ معهد ملبورن الملكى للتكنولوجيا. وكان الاتحاد يقبل أن تقوم تلك المؤسسات التعليمية بإعداد الأعضاء لدخول اختبارات التسجيل التى ينظمها للتأهيل الرسمى. وفى خلال الأربعين عاماً التى انصرمت منذ ذلك الوقت تغيرت صورة الإعداد المهنى لأمناء المكتبات فى أستراليا على نفس النحو الذى حدث فى بريطانيا وجنوب أفريقيا وتغير نظام الترخيص الذى كانت اتحادات المكتبات فى تلك البلاد تقوده. وهذا موضوع آخر ليس مجاله هنا.

ولكن بعد أن زاد عدد المعاهد التعليمية التى تقدم الإعداد المهنى لأمناء المكتبات فى أستراليا قام اتحاد المكتبات الأسترالية بوضع بيان بالسياسة العامة والقواعد التى تراعى عند إنشاء مثل هذه البرامج التعليمية ونشر هذا البيان تحت عنوان **«بيان تقييم برامج دراسة المكتبات»** وأى برنامج يخرج على هذه السياسة أو لا يفى بمتطلباتها فإنه لا يعترف به من قبل الاتحاد ولا يعفى من اختبارات التسجيل فى الاتحاد. وكان الاتحاد يتطلع منذ السبعينات إلى اليوم الذى يوقف فيه عملية اختبارات التسجيل هذه بعد أن ينشأ فى أستراليا عدد كاف من المؤسسات التعليمية العالية التى تدرس علوم المكتبات والمعلومات والتى تقدم للوطن أعداداً كافية من أمناء المكتبات المؤهلين وكان مجلس الممتحنين بالاتحاد إضافة إلى إعفاء خريجى برامج المكتبات فى مؤسسات التعليم العالى من اختبارات التسجيل، يقوم من حين لآخر بإعفاء الحاصلين على مؤهلات مكتبية من دول أجنبية. والمجلس يعالج كل حالة على حدة وليس على الإطلاق وخاصة بعد فحص الأوراق والشهادات ومعادلتها، على الرغم من وجود سوابق للمعادلات عبر السنين؛ ولابد من التأكيد مرة أخرى على أن هذا الإعفاء يتم مرة أخرى لأعضاء الاتحاد والمقيمين فى أستراليا.

ولعله من نافلة القول أن اتحاد المكتبات الأسترالية يقوم من حين لآخر بتشكيل بعض اللجان الدائمة أو المؤقتة لبحث مشكلة محددة أو دراسة موضوع معين. ومن بين تلك اللجان لجان: أسعار الكتب، الرقابة على المطبوعات، قانون حق المؤلف، المعونة الفيدرالية لمكتبات المدارس الثانوية، المطبوعات الحكومية. ويبعث الاتحاد بمندوبين أو ممثلين عنه إلى الحكومة الفيدرالية عندما تضع مشروعات قوانين تمس المجال كما حدث عند سن قانون جديد لحماية حقوق المؤلفين أو تعديله، وكما حدث أيضاً عندما فكرت الحكومة الفيدرالية فى تقديم معونة للمكتبات المدرسية فى المرحلة الثانوية؛ وهذه الأخيرة تم تقديمها منذ ١٩٦٨ ولمدة ثلاث سنوات ثلث بعد المجهود الذى بذله الاتحاد فى هذا الصدد.

ومن حين لآخر يقوم الاتحاد بإجراء دراسات ومسوحات ميدانية عن واقع العمل المكتبى فى البلاد ومن أمثلة تلك الدراسات، الدراسة المستفيضة عن العمالة المكتبية فى أستراليا والتى كلفت بها مدرسة علم الاجتماع فى جامعة جنوب ويلز الجديدة وكانت نتيجة هذه الدراسة المسحية العظيمة توافر قدر كبير من المعلومات الأساسية عن مهنة المكتبات فى أستراليا فى نهاية الستينات وأوائل السبعينات.

واعتباراً من سنة ١٩٦٩ خصص الاتحاد جائزة لأحسن بحث أو كتاب فى مجال المكتبات أو الأرشيف. وهذه الجائزة تعرف باسم (جائزة اتحاد مكتبات أستراليا).

واتحاد المكتبات الأسترالية له مندوب أو ممثل فى **المجلس الاستشارى الأسترالى للخدمات الببليوجرافية**؛ وكذلك **مجلس أسبوع المكتبة الأسترالية**. وهو عضو بطبيعة الحال فى الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا)، وكذلك عضو فى الاتحاد الدولى للتوثيق والمعلومات. والمجلس الدولى للأرشيف والمجلس الدولى لكتب الشباب.

ولابد لنا من القول بأنه منذ تأسيس هذا الاتحاد سنة ١٩٣٧، حدثت هناك تحولات هامة فى صورة العمل المكتبى بأستراليا وذلك بفضل جهود هذا الاتحاد، وعلى سبيل المثال إنشاء وتطوير المكتبات فى الولايات الأسترالية المختلفة حيث ارتفع

عددها بصورة عظيمة، وكذلك تطوير الإعداد المهنى للمكتبيين هناك ونمو أعداد المؤهلين منهم. ومن المؤكد أن له دوراً كبيراً فى تشكيل صورة المكتبات الأسترالية ومهنة المكتبات فى أستراليا فى القرن الواحد والعشرين.

ولعله من نافلة القول التذكير بأن كلمة المعلومات قد أضيفت فى بداية التسعينات إلى اسم الاتحاد ليصبح اسمه **(اتحاد المكتبات والمعلومات الأسترالية)**.

نموذج لتقرير سنوى لاتحاد المكتبات الأسترالية

ينشر الاتحاد سنوياً تقريراً عن أعماله خلال العام. وكان هذا التقرير حتى سنة ١٩٨٠ ينشر فى عدد نوفمبر من مجلة المكتبة الأسترالية ولكن بعد ذلك أصبح ينشر مستقلاً ويلقى فى المؤتمر السنوى وتوقف نشره فى المجلة بعد ذلك.

ونعرض هنا التقرير السنوى عن سنة ١٩٨٠. حيث يبدأ التقرير بكلمة عن حالة التضخم التى اجتاحت معظم أنحاء العالم ومعظم المؤسسات فى أستراليا. وكيف حاول الاتحاد أن يتجاوز مشاكل هذا التضخم بوسائله الخاصة بل وأكثر من هذا ضاعف من نشاطه لصالح الأعضاء ونيابة عنهم. ذلك أن مجلس إدارة الاتحاد كان يدرك أن دخله الرئيسى يأتى من اشتراكات الأعضاء وأنه لا ينبغى أن يتحمل الأعضاء زيادة فى رسوم الاشتراكات.

لقد بذلت جهود مضاعفة لاستحداث مصادر دخل جديدة. ومن بين تلك المصادر برامج التعليم المستمر، وبرامج النشر، هذان النوعان من البرامج التى حلت محل نظام الاختبارات الذى توقف ومن ثم توقف الدخل الذى كان يدره النظام والذى أثر فى ميزانية الاتحاد لسنوات تلت.

ولقد شهدت سنة ١٩٨٠ نمواً هائلاً فى برامج التعليم المستمر سواء كان ذلك من جانب الاتحاد الأم أو الفروع مما أدى بالضرورة إلى تعيين طاقم من الموظفين للمكتب الرئيسى الخاص بالتعليم المستمر. وقد أدرجت هذه الوظائف فى ميزانية ١٩٨١، وإن كان الموظفون غير متفرغين. وفى مجال النشر خطط مجلس إدارة الاتحاد لبرنامج

متوسع فى هذا الصدد وعين «مجلس النشر» وقد استقر مجلس النشر فى السنوات الخمس الأولى له فى مدينة سيدنى.

ويشير التقرير إلى أن اشتراكات الأفراد هى التى تقيم أود الاتحاد وتمثل الجانب الأكبر من الميزانية وتحل المشاكل المالية للاتحاد. وقد قرر مجلس الاتحاد ألا يغير فى البنية الأساسية للاشتراكات ويبقى على نوعية العضوية كما هى مثل عضوية الطلبة، وأمناء المكتبات على المعاش. وقد رأى المجلس أن تكون زيادة رسوم الاشتراكات للأفراد العاديين على قدر الزيادة فى حركة المرتبات التى تقررها الجهات المعنية فى الدولة.

وعلى الرغم من أنه لم يطرأ تغيير يذكر خلال ذلك العام (١٩٨٠) على الهيكل التنظيمى للاتحاد، إلا أنه كانت هناك مناقشات حادة حول دور وطبيعة «جماعات الرغبات الخاصة» كما تم تأسيس قسم لأمناء المكتبات الطبية، وجماعة ولاية كوينزلاند فى قسم المكتبات الجامعية ومكتبات الكليات كما تم حل المجموعة الأقليمية لنيوإنجلاند. ولم تتمكن لجنة المستقبليات من وضع تقريرها عن سنة ١٩٨٠ وبات من الواضح أنها فى حاجة إلى فسحة من الوقت لإنجاز هذا التقرير. أما لجنة مقر الاتحاد فقد أنهت مهامها مع نهاية السنة ولكن التقرير الذى وضعته كان يحتاج إلى عرضه على مجلس الإدارة. وقد باءت محاولات شراء ممتلكات للاتحاد فى منطقة سيدنى بالفشل والإحباط ورغم تحديد مكان تلك العقارات إلا أن المفاوضات حولها لم تتم حتى نهاية ذلك العام.

ولقد استمر الاتحاد يدافع عن المهنة ويمثل المكتبيين فى عدد من المناسبات فى خلال ذلك العام. وفى خلال ذلك العام قام فرع فيكتوريا بإعداد دراسة مستفيضة عن القوى العاملة لحساب الاتحاد. (وقد نشرت الدراسة سنة ١٩٨١) وكانت مواجهات الاتحاد وجهاً لوجه مع الحكومة من المسئوليات الصعبة التى ألقيت على عاتق الاتحاد فى تلك السنة وتحملها بشجاعة. ومن بين تلك المسئوليات تعديلات وثيقة حرية المعلومات التى قدمت إلى مجلس الشيوخ ومشروع تطوير المكتبات العامة.

وقد استمرت جهود الاتحاد فى قضية «التخطيط الوطنى للمعلومات» والتى لقيت

الترحيب والموافقة من حيث المبدأ من جانب الوزراء الفيدراليين ووزراء الولايات على انشاء المجلس الأسترالى للمكتبات والمعلومات. وقد تعاون الاتحاد فى هذا الصدد مع كل الهيئات المعنية وقد تبنى فى هذا الاتجاه «بيان السياسة الوطنية للمعلومات والسياسة الوطنية للمعلومات حول المكتبات وخدمات المعلومات» كما اشترك مع بعض الهيئات فى دراسة وطنية حول تليفزيون الكابل ونتج عن ذلك لجان مشتركة لتقديم الاستشارات حول دور القمر الصناعى الوطنى فى الخدمات المكتبية وخدمات المعلومات.

واستمر الاتحاد كذلك فى الاشتراك فى اللجان الاستشارية بالمكتبة الوطنية الأسترالية. كما ترددت الزيارات المتبادلة بين رئيس الاتحاد فى سنة ١٩٨٠ ومدير المكتبة الوطنية الأسترالية لضمان استمرار الحوار بين المؤسستين.

لم يغفل الاتحاد فى تلك السنة دوره الخارجى ولذلك أنشأ لهذا الغرض «**لجنة العلاقات الدولية**». ولقد استعد الاتحاد فى هذا الصدد للمؤتمر المشترك مع اتحاد المكتبات فى نيوزيلندة الذى عقد فى يناير سنة ١٩٨١؛ وغير ذلك من العلاقات.

المجلس العام للاتحاد

اجتمع المجلس العام للاتحاد ثلاث مرات خلال سنة ١٩٨٠ - فى ٣١ مارس فى فندق الشيراتون فى ملبورن؛ ٢٥ يوليو فى فندق باركر لودج موتور إن فى سيدنى؛ ٢٧ من نوفمبر فى اتحاد جامعة سيدنى فى سيدنى أيضاً.

وقد أدخلت تعديلات على اللوائح الداخلية للاتحاد وافق عليها المجلس سنة ١٩٧٩ و١٩٨٠. وقد دعيت الأقسام إلى أن تبعث بممثليها إلى حضور اجتماعات الاتحاد خلال السنة. كما دعى رؤساء الفروع لحضور اجتماع مارس وذلك لمشاهدة أعمال المجلس على الطبيعة.

وقد استمر المجلس فى تشكيل بيان السياسات وذلك لحماية الأعضاء فى الاتحاد وحماية مهنة المكتبات على اتساعها. وقد صدر بيان عن مكتبات الاستخدام المشترك فى شهر نوفمبر للتعبير عن اهتمام الاتحاد بالقضايا الجارية وكانت تلك القضية من القضايا الساخنة فى ذلك الوقت وقد أثارت كثيراً من التعليقات والجدل. وبناء على

اقتراح من فرعى فيكتوريا وكوينزلاند قام الاتحاد بوضع مسودات لسياسات العمل التطوعى فى المكتبات وعدم التمييز فى التوظيف بين المكتبيين، وقد مرر تلك المسودات على الأقسام المختلفة بالاتحاد قبل إقرارها الإقرار النهائى.

ومن القضايا التى شغلت مجلس الاتحاد فترة طويلة فى تلك السنة قضية استصدار تشريع حول «حرية المعلومات». وقد ساند المجلس الجهود الجبارة التى قام بها فرع جنوب ويلز الجديدة فى هذا الخصوص على سائر الفروع.

وفى شهر يوليه قام المجلس بتكريم مجموعة من الرواد الذين أدوا خدمات جليلة للمهنة الفتية وتقديم الجوائز لهم (جائزة أندرسون وريدموند بارى). ومن بين هؤلاء المكرمين فرانسيس أوبى (على) شار والسيدة/ دولسى ستريتون. وكان فرانسيس شار أمين مكتبة ولاية أستراليا الغربية من سنة ١٩٥٥ - ١٩٧٦ ورئيساً للاتحاد سنة ١٩٦٩ و١٩٧٠ ويعزى إليه الفضل فى رفع شأن العمل المكتبى فى جميع أنحاء ولاية أستراليا الغربية. أما السيدة دولسى ستريتون فقد لعبت دوراً هاماً فى تنمية العمل المكتبى وتطويره عبر كل أستراليا. ولقد كانت رئيساً مؤسساً ثم رئيساً دائماً لمجلس تنمية المكتبات الأسترالية. وكانت أيضاً رئيساً لمجلس المكتبات فى جنوب ويلز الجديدة سنة ١٩٧٩، ١٩٨٠.

وكُرِّم أيضاً عضوان آخران أديا إسهامات عظيمة للمهنة؛ ومنحا عضوية الزمالة: أولهما الآنسة دورثى بيك التى كان لها تأثير كبير على تطوير شبكات المكتبات فى أستراليا وخاصة فى جنوب ويلز الجديدة وثانيتهما الآنسة مارى أليس (مولى) طومسون التى قدمت اسهامات وإضافات لها وزنها فى مجال الفهرسة وذلك بتطويع القواعد الدولية فى إرساء قواعد جديدة تلائم المكتبة الأسترالية. ومن أسف أن الآنسة مارى أليس طومسون توفيت بعد ترشيحها مباشرة وقبيل منحها عضوية الزمالة.

الاجتماع السنوى العام

عقد الاجتماع السنوى العام الواحد والأربعون للاتحاد (١٩٨٠) وذلك فى قاعات

العرض فى مكتبة الولاية فى جنوب ويلز الجديدة فى يوم الجمعة الحادى والثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٨٠ . وقد حضره نحو ٧٥ من أعضاء المجلس والمراقبين.

وقد قدم رئيس الاتحاد السيد/ دنيس ريتشاردسون جائزة أندرسون إلى السيد/ آلان هورتون مدير مكتبة جامعة جنوب ويلز الجديدة والسكرتير العام السابق وأمين الصندوق العام للاتحاد. وهذه الجائزة كانت قد تقررت للسيد/ هورتون من قبل المجلس العام فى العام السابق ١٩٧٩ . كذلك قدم شهادة الزمالة للآنسة دورثى بيك ثم إلى الآنسة مولى طومسون على النحو السابق ذكره.

وقد طلب المجتمعون إلى المجلس العام السماح للأعضاء بتسديد رسوم العضوية فى الاتحاد على قسطين وإعادة النظر فى رسوم اشتراك الطلبة بحيث تصل إلى ثلثى أقل أنواع العضوية فى الاتحاد، كما طلب المجتمعون بحث إمكانية إنشاء مكتب بالاتحاد لإنتاج وبيع تقاويم ومذكرات الاتحاد وغير ذلك من المطبوعات. وقد وضعت تلك المقترحات على قائمة الموضوعات التى سيناقشها المجلس سنة ١٩٨١ . كما وجه اقتراح إنتاج وبيع التقاويم إلى مجلس المطبوعات الذى كان قد أنشىء حديثاً.

مجلس التعليم

اجتمع مجلس التعليم ثلاث مرات فى سنة ١٩٨٠ . الأول والثانى كانا فى جامعة سيدنى ١٧و ١٨ من إبريل؛ ٢٩ و٣٠ و٣١ من أكتوبر. والثالث كان فى جامعة ملبورن ٢٦ و٢٧ من يونيه. وكانت الموضوعات المطروحة هى قضية تعليم المكتبات والمعلومات فى الجامعتين.

وكانت أهم إنجازات مجلس التعليم خلال سنة ١٩٨٠ هى استئناف المناقشات حول سياسة تعليم المكتبات ومراجعة المقررات التى بدأت سنة ١٩٧٩ ، واعتماد مدارس المكتبات هناك. وقد تم توزيع مسودات تلك السياسات على مدارس المكتبات وأقسام الاتحاد قبل إقرارها من قبل المجلس فى مطلع ١٩٨١ وذلك لجمع التعليقات والآراء حولها.

وقام المجلس كذلك بدراسة المعايير البديلة لمعادلة المؤهلات والشهادات الأجنبية

فى علم المكتبات على ضوء اختبارات التسجيل المعمول بها آنذاك فى أستراليا وعلى ضوء ما يتم فى مدارس المكتبات الأسترالية، بما يحفظ للمهنة كيانها واعتباراتها.

ومن جهة ثانية قام المجلس بتقييم المناهج والمقررات فى مدارس المكتبات على المستويين المهنى والفنى (المساعدين). وفى هذا الصدد زار المجلس مدارس المكتبات فى ثلاث ولايات خلال ذلك العام. وقد صدق المجلس العام للاتحاد على التوصيات التى قدمها مجلس التعليم بخصوص اعتماد البرامج الدراسية الآتية:

- درجة بكالوريوس التربية (فى المكتبات) كلية هارتلى للتربية المتقدمة.
- دبلوم المكتبات والدبلوم العالى فى المكتبات من المعهد الملكى للتكنولوجيا فى ملبورن.
- دبلوم عالى فى المكتبات (المساق العام) من كلية الولاية فى ملبورن.
- شهادة فنى مكتبات ـ قسم التربية فى كوينزلاند.
- شهادة فنى مكتبات من قسم التربية الممتدة بأستراليا الجنوبية.

وقد وضع المجلس دليلاً بإجراءات اعتماد البرامج التعليمية فى المجال والشروط المرعية للاعتماد.

هذا ولقد استقال الدكتور نيل رادفورد كرئيس وعضو من مجلس التعليم فى الثلاثين من إبريل (١٩٨٠). وقد انتخب السيد/ إدوارد فلورز خلفاً له فى هذا الموقع. كما اختيرت السيدة/ مارجريت تراسك نائبة لرئيس المجلس. كما اختير السيد/ جون برودينال مقرراً للجنة اعتماد المقررات. وقد أتمت كارميل ماجوايز فترتها فى المجلس فى شهر إبريل ومن المعروف أنها كانت تعمل استاذة مساعدة فى المكتبات وقد تم انتخاب السيدة/ كاتيلين بايفك والسيد/ إدوارد بار أعضاء فى المجلس حتى الثلاثين من إبريل سنة ١٩٨٣.

اختبارات التسجيل

شهدت سنة ١٩٨٠ نهاية فترة خاصة فى «تعليم المكتبات» قام بها الاتحاد وتعتبر

هذه السنة خاتمة نظام اختبارات التسجيل. وفى تلك السنة تقدم لهذه الاختبارات ٢٦٧ طالباً فى أكثر من أربعين مركزاً للتسجيل فى جميع أنحاء أستراليا ومن خارج أستراليا. وقد اجتاز ٢٢٦ طالباً الاختبار فى واحد أو أكثر من المقررات و٢٠٥ منهم أكملوا المقررات. وكان من بين هؤلاء الطلاب ثمانية فقط فى الأرشيف؛ وذلك بالمقارنة لسنة ١٩٧٩ حيث أتم المقررات ١٩٠ طالباً فقط من بين ٤٨٣ تقدموا لاختبارات التسجيل. وإذا ألقينا نظرة على الأعوام الخمسة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ لوجدنا أن أكثر من ١٣٠٠ طالب قد أكملوا متطلبات التسجيل. وقد اعتبر مجلس التعليم جميع الحالات المتعثرة لظروف قهرية مجازة ومنحت التسجيل سنة ١٩٨٠ وأوقف النظام بذلك.

التعليم المستمر

شهدت سنة ١٩٨٠ كذلك وضع نظام شامل ومنسق للتعليم المستمر فى مجال المكتبات والمعلومات وقد قام بهذا التطوير الشامل للنظام مجلس التعليم بالاتحاد. وكان أهم نشاط فى هذا الصدد فى تلك السنة على المستوى الوطنى سلسلة ورش العمل التى نظمها الاتحاد لتدريب المفهرسين وغيرهم على قواعد الفهرسة الأنجلو ـ أمريكية وكانت الأولوية فى هذه الورش للمراكز الإقليمية ونظمت هذه الورش أيضاً فى نيوكاسيل؛ روكهامبتون؛ سيدنى؛ برسبين؛ ملبورن. وكانت الاستجابة لهذه الورش حتى فى المراكز الصغيرة مشجعة على تنظيم مثل هذه الورش مسقبلاً.

وعقدت سلسلة من ورش العمل حول نظام الاستخلاص (بريسيس) وذلك فى مدينة ملبورن سنة ١٩٧٩. وكان من المنتظر فى سنة ١٩٨٠ تعميمه على النطاق الوطنى ولكن الظروف لم تسمح بذلك وقد وضعت الخطط لتنظيم برامج التعليم المستمر فى مجالات: العمل المكتبى مع الشباب؛ إدارة المكتبات. كذلك وضعت بعض الخطط لتنظيم برامج التعليم المستمر بالتعاون مع الاتحادات الشقيقة. وفى يناير ١٩٨١ عقد مؤتمر مشترك بين اتحاد المكتبات الأسترالية واتحاد مكتبات نيوزيلندة لمناقشة هذا الأمر.

وقامت الفروع والأقسام بتنظيم عدد كبير من برامج التعليم المستمر للأعضاء وقد

استفادت فى هذا الصدد من زيارات بعض الخبراء الأجانب لأستراليا مثل ليونارد فيرتايمر، بنيامين كستر؛ موريس لاين؛ بارى توترديل. ولقد قرر المجلس العام فى نوفمبر تعيين خبير غير متفرغ للتعليم المستمر وذلك للعمل على تطوير هذا الجانب الهام من النشاط.

أقسام الاتحاد وفروعه

يظهر على خريطة الاتحاد نحو ٧٥ قسماً وفرعاً. وهناك بعض الفروع يصل عدد أعضائها إلى ما يربو على ٢٠٠٠ عضو وهناك على الجانب الآخر بعض الجماعات الإقليمية ذات الاهتمام الخاص التى لا يزيد عدد أعضائها على عشرين عضواً. ويقوم كل قسم أو جماعة أو فرع بتقديم دائرة واسعة من النشاط لأعضائه من خلال اجتماعات العمل والتعليم المستمر وورش العمل والندوات والمطبوعات.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة قبل سنة ١٩٨٠ زيادة فى عدد الأنشطة التى قامت بها الفروع بالتعاون مع المهن ذات الصلة مثل مهنة التدريس والنشر والحاسب الآلى. ومن ثم فإنه فى سنة ١٩٨٠ نفذ عدد من البرامج الوطنية التى نظمت مع مثل هذه الجماعات. ومن أمثلة هذه النشاطات المشتركة مؤتمر اليومين الذى عقده فرع الاتحاد فى ولاية فيكتوريا مع الجمعية الأسترالية لتكنولوجيا التعليم فى أوائل شهر مايو وأيضاً فى أواخر نفس الشهر قام نفس الفرع بالاشتراك مع كلية الولاية فى ملبورن بعقد ورشة عمل لمدة خمسة أيام حول العمل المكتبى مع المعوقين. وفى نوفمبر قام نفس الفرع بالاشتراك مع جماعة العمل فى الخدمات المكتبية متعددة الثقافات لعقد مؤتمر طويل لمدة أسبوع كامل وكان ليونارد فيرتهايمر من مكتبة تورنتو العامة وبارى توترديل من لندن بورو المتحدثين الرئيسيين فى هذا المؤتمر. وفى كانبرا قام فرع منطقة كانبرا بالاشتراك مع حركة مساندة مكتبة روبيرت العامة بتنظيم ندوة حول حرية المعلومات، وهو الموضوع الذى كان محور العديد من الأنشطة التى قامت بها الفروع خلال ذلك العام.

وفى برسبين قام فرع كوينزلاند بالاشتراك مع قسم مكتبات الجامعات والكليات

بعقد مؤتمر عن تبادل الإعارات. وكان الضيف الرئيسى فى هذا المؤتمر هو موريس لاين مدير قسم الإعارة فى المكتبة البريطانية. كما قام قسم المكتبات الجامعية والكليات بإعداد مشروع «العقل» الذى يهدف إلى تحسين الخدمات المكتبية للمعوقين من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى المعاهد التربوية.

وفى شهر إبريل قامت جامعة نيوثاوث ويلز فى قسم المكتبات العامة بالاتحاد بتلبية دعوة رئيس وزراء نيوثاوث ويلز لمناقشة احتياجات وأولويات الولاية من المكتبات العامة. وتم الاتفاق على عقد اجتماع مماثل فى سنة ١٩٨١.

ولقد اتخذ فرع أستراليا الجنوبية خطوات إيجابية فى مساعدة المكتبيين العاطلين عن العمل وذلك بإنشاء **جماعة التوظيف المكتبى**. وقد فتح سجل يسجل فيه أسماء المؤسسات الراغبة فى توظيف المكتبيين والمكتبيين الباحثين عن العمل. وهذه الخدمة قدمت بالمجان وكانت النتائج الأولية فى سنة ١٩٨٠ مشجعة للغاية.

وقامت جميع الفروع فى الاتحاد بتنظيم حملات للتعريف بالاتحاد وفروعه لتشجيع المكتبيين الجدد على الالتحاق بالاتحاد كما قامت بنفس الجهد بين طلاب مدارس المكتبات، ورغم الظروف الاقتصادية فقد نجحت الفروع فى جذب المزيد من الأعضاء. أما فيما يتعلق بالأقسام داخل الاتحاد فإن زيادة الأعضاء كانت طفيفة عموماً ولم تتضح بصورة ملموسة إلا فى الأقسام التى تؤدى خدمات خاصة للأعضاء.

المطبوعات

شهدت سنة ١٩٨٠ تطورين هامين فى برنامج النشر بالاتحاد. أولهما إخراج مجلة المكتبات الأسترالية منذ بداية العام فى شكل جديد، حيث أصبحت المقالات أطول وتدور غالبا حول التطورات المهنية الجارية. وثانيهما إصدار نشرة إخبارية كل أسبوعين بعنوان (إنسايت) وذلك لربط الأعضاء أولاً بأول وتقديم المعلومات والأخبار حول الناس والأحداث فى دنيا المكتبات. وقد استقبل المطبوعان فى سنة ١٩٨٠، استقبالاً حسناً من جانب الأعضاء والمعلنين والمشتركين.

ولقد بدأ الاتحاد فى سنة ١٩٧٩ برنامجاً لتبادل المطبوعات مع اتحاد المكتبات

الأمريكية. وكان أهم كتاب للتبادل فى سنة ١٩٨٠ هو كتاب كارولين بُورر (دليل القصاصين). وهناك اتفاق يجرى تنظيمه مع مجلس تنمية المكتبات لبدء برنامج لتبادل المطبوعات سنة ١٩٨١.

وعلى مستوى الأقسام كان هناك عدد من المطبوعات التى جرى إنتاجها فى بحر سنة ١٩٨٠ ومن بينها الطبعة الأولى من «دليل المكتبات ومراكز المصادر فى المنطقة الشمالية». كما صدرت الطبعة الثانية من «دليل المكتبات المتخصصة فى أستراليا الجنوبية» وكذلك أيضاً صدرت الطبعة المبدئية من قائمة رؤوس الموضوعات الأسترالية والتى لاقت قبولاً عاماً واتخذت التدابير اللازمة لإعداد الطبعة الأولى من القائمة.

وكان القرار الذى اتخذه المجلس العام بإنشاء مجلس للمطبوعات والذى أشرنا إليه من قبل أثر هام فى تطوير هذا الجانب الهام من جوانب نشاط الاتحاد.

العضوية سنة ١٩٨٠

تعكس الأرقام الآتية تفاصيل العضوية سنة ١٩٨٠ وأمامها عضوية سنة ١٩٧٩ لمجرد المقارنة:

	١٩٨٠	١٩٧٩
العضوية المهنية	٥٦٠٩	٥٧٦٠
العضوية العادية	٢١٢٢	٣٠٨٠
فنيو المكتبات	٦٢	-
العضوية المؤسسية	١٩٨	٢١١
عضوية مدى الحياة	١٠٦	١٠٧
العضوية الفخرية	٤	٣
	٨١٠١	٩١٦١

وفى سنة ١٩٨٠ كان هناك ٦٨٣ مشتركاً فى مجلة المكتبات الأسترالية والنشرة الإخبارية فى مقابل ٦٧٦ مشتركاً فى سنة ١٩٧٩.

أما عن حركة العضوية سنة ١٩٨٠ فقد كانت مؤشراتها العامة تسير على النحو الآتى:

أ ـ تحول ٣٥٨ عضواً من العضوية العادية إلى العضوية المهنية .

ب ـ تحول ٤٢ من العضوية العادية إلى عضوية فنيى المكتبات.

ج ـ تحول عضو واحد من العضوية العادية إلى العضوية الفخرية.

ويصور الجدول الآتى بعض تفاصيل حركة العضوية فى الاتحاد:

	جدد	تحول	وفيات	استقالة	إقالة	صافى التغيير
العضوية المهنية	١٧٩	٢٤	٤	٥٩	٦٤٩	١٥١-
العضوية العادية	٢٨٧	٤٤	٩	١١١	٧٦٨	٩٥٨-
فنيو المكتبات	٢٠	-	-	-	-	٦٢+
العضوية المؤسسية	٣٦	-	-	٢	٤٧	١٣-
عضوية مدى الحياة	-	-	١	-	-	١-
العضوية الفخرية	-	-	-	-	-	١+
المجموع الكلى	٥٥٢	٦٨	١٤	١٧٢	١٤٦٤	١٠٦٠-

توزيع الأعضاء سنة ١٩٨٠

فى الثلاثين من نوفمبر كان هناك فى اتحاد المكتبات الأسترالية ١١٣٧ عضواً غير ممول بالمقارنة بـ١٧١٨ عضواً غير ممول فى سنة ١٩٧٩. ومع ذلك يجب أن نلاحظ أنه لم يحمل فى سنة ١٩٧٩ أى عضو من غير الممولين على الاستقالة للتوقف عن السداد لمدة عامين. أما الأعضاء الذين لم يسددوا الرسوم سنة ١٩٧٨ و١٩٧٩و ١٩٨٠م أو سنة ١٩٧٩ و١٩٨٠م فقد شطبت أسماؤهم من السجلات فى مايو سنة ١٩٨٠. أما عن توزيع الأعضاء الممولين فى الثلاثين من نوفمبر سنة ١٩٨٠ فقد كان توزيعهم على النحو الآتى مع المقارنة بسنة ١٩٧٩:

الفروع

	١٩٨٠	١٩٧٩
منطقة العاصمة الأسترالية	٤١٨	٤٣٥
جنوب ويلز الجديدة	٢٣١٩	٢٤١٤
المنطقة الشمالية	٥٠	٤٧
كوينزلاند	٥٥٥	٦١٤
أستراليا الجنوبية	٦٠٠	٦٤٠
تسمانيا	٢١٨	٢٣٤
فيكتوريا	١٩٦٣	٢١٧١
أستراليا الغربية	٥٩٥	٦٢٣
خارج أستراليا	٢٤٦	٢٦٥
المجموع الكلى	٦٩٦٤	٧٤٤٣

الأقسام

	١٩٨٠	١٩٧٩
المفهرسون	٨٠٢	٦٩٥
مكتبات الأطفال	٩٢٣	١١٤٥
تعليم المكتبات	٣٨٧	٣٥٥
علم المعلومات	٧٥٣	٥٧٣
فنيو المكتبات	٢٩٤	٤١
الأمية والتعلم	٢٨٨	—
المكتبات العامة	١١٢٥	١٣٥٩
المكتبات المدرسية	١٤١١	١٧٤٧
المكتبات المتخصصة	١٤٢١	١٤٥٣
مكتبات الجامعات والكليات	١٣٢٤	١٥٠٥

الجماعات الإقليمية

جنوب ويلز الجديدة		
هنتر	١٧١	١٨٢
ساحل شمال الوسط	٢٧	٢٨
ريتشموند ـ تويد	٣٠	–
ريفرينا	٧١	٦٦
الساحل الجنوبى	١٢٧	١٢٨
فيكتوريا		
مقاطعة بالارات	٨٤	٧٩
جيلونج	١١٩	١٢٩
جيبسلاند	٨٧	١٠٨
ريفرينا	٤٠	٣٨
كوينزلاند		
الوسطى	٢٩	٣٢
دارلنج دونز	٣١	٢٥
فارنورث	١٦	١٥
نورث	٥٥	٥٤
تسمانيا		
المناطق الشمالية	٧١	٦٥

جماعات الاهتمامات الخاصة

	١٩٨٠	١٩٧٩
التزويد	٧٠٩	غير متوافرة
أمناء المكتبات السيارة	٢٩٩	غير متوافرة
التعليم عن بعد	٥٦٦	غير متوافرة
مستخدمو الخط المباشر	١٢٧٣	غير متوافرة
المراجع	١٨٩٤	غير متوافرة

الوظائف القيادية فى الاتحاد

	١٩٨٠	١٩٨١
الرئيس	و. دنيس ريتشاردسون	جيمس ج. دواير
نائب الرئيس	جيمس دواير	جوديث أ. باسكين
* الرئيس السابق	جون برودينال	و. دنيس ريتشاردسون
أمين الصندوق	ل. بارى ماك إنتاير	آلان بونسيل
السكرتير العام	إيوان ميللر	إيوان ميللر
رئيس مجلس التعليم	نيل أ. رادفورد حتى ٣٠ من إبريل سنة ١٩٨٠، إدوارد فلاورز من أول مايو	إدوارد فلاورز

المدير التنفيذى

جوردون بوور

الصناديق المالية التى يديرها الاتحاد

منحة ائتمان التعليم

فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩	١٠٨٢٦ دولار
فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٠	١١٨٠٧ دولار

دراسة ميدانية حول اتحاد المكتبات والمعلومات الأسترالية

فى شهر إبريل سنة ١٩٩٢ قام أليكس كتس بإجراء دراسة ميدانية حول اتحاد المكتبات والمعلومات الأسترالية. وقد أجريت هذه الدراسة بناء على نظرية مانكور أولسون فى العمل الجماعى. وقد وجهت الدراسة إلى العينة المختارة سؤالين: أولهما ـ هل ينضم الأفراد إلى الاتحادات الأهلية المهنية (التطوعية) التى تقدم عملاً عاماً من أجل الحصول على منافع شخصية وثانيهما هل يمكن لغير الأعضاء أن ينتفعوا من الاتحاد وإنجازاته وللإجابة على هذين السؤالين تم اختيار عينتين من الأفراد لإجراء الدراسة عليهما، العينة الأولى والأكبر تألفت من مكتبيين أعضاء حاليين فى الاتحاد

أما الثانية فهى عبارة عن مجموعة من المكتبيين انسحبوا من عضوية الاتحاد وذلك لأغراض المقارنة.

وقد كشفت الدراسة كما سنرى فيما بعد عن أن الأعضاء المستمرين فى عضويتهم انضموا للاتحاد للحصول على منافع شخصية وليس لمجرد العمل الجماعى العام أو الصالح العام المطلق. وفى حالة الأعضاء المنسحبين ثبت أن المنافع الشخصية المباشرة لم تفلح فى التأثير عليهم للاستمرار فى عضوية الاتحاد.

فى رأينا أن الاتحادات حتى ولو كانت مهنية هى جماعات ذات اهتمامات خاصة. وهى مظهر هام من مظاهر الديموقراطيات المعاصرة. ومن بين ما تتسم به عملية توزيع القوة فى هذه الديموقراطيات «الجماعية فى العمل» ومن هنا فإن اتخاذ القرار هو فى جوهره عملية موازنة ومساومة بين رغبات الجماعات المختلفة المشاركة فى القوة فى المجتمع.

لماذا ينضم الناس إلى جماعات الاهتمامات الخاصة؟ هذا السؤال أصبح مجالاً خصباً للتنظير والتأطير. ولقد ركزت معظم الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد حول التأثير النسبى لهذه الجماعات فى مسار تشكيل السياسة العامة فى الأنظمة السياسية المختلفة. وقد صاغ مانكور أولسون نظرية جديدة فى دراسة جماعات الاهتمامات الخاصة هذه وأسباب تكوينها. ولماذا ينضم الأفراد والمؤسسات إلى تلك الجماعات وينسحبون منها.

وقد استفادت الدراسة الحالية التى تدور حول اتحاد المكتبات الأسترالية من نظرية مانكور أولسون فى العمل الجماعى.

منطق العمل الجماعى

كان الكتاب «الجمعيون» الكلاسيكيون ومن بينهم كومونز؛ لاتهام؛ ترومان؛ بنتلى يفترضون أن كل فرد فى جماعة طالما كان لديه بعض الاهتمامات العامة المشتركة مع سائر أعضاء الجماعة فإنه سوف يكون هناك اتجاه نحو التنظيم والمناورة لخدمة الصالح العام والقضية العامة. وكل فرد فى المجتمع يمكن أن ينضم لجماعة أو أكثر؛ وأن التنافس بين مختلف الجماعات هو الذى يفرز العملية السياسية وفكرة أن

الجماعات تجنح نحو مساندة والدفاع عن «اهتماماتها» فإن ذلك يتبع منطقاً محدداً يحدد سلوك الجماعة. ويقول مانكور أولسون فى هذا الصدد أن أى منفعة عامة تقدم لبعض أعضاء الجماعة فإنها سوف تعم وتفيد جميع الأعضاء ولا يمكن قصر هذه المنفعة على بعض الأعضاء ومنع أى عضو آخر من الانتفاع بها.

وفى رأى أولسون أن جماعة الاهتمامات الخاصة تحفز الأفراد على الانضمام وذلك بتقديم منافع خاصة أو حوافز شخصية. وهذه المنافع الخاصة على خلاف المنافع العامة يمكن سحبها من غير الأعضاء ولا تسرى عليهم. كما أن ذلك يتم بتقديم شيء خاص يقلل من تكلفة الانتماء والعضوية وتقديم إغراءات مختلفة للانضمام ربما كما تفعل محلات بيع البضائع.

إن نظرية أولسون يمكن تلخيصها على النحو الآتى:

١ ـ الأفراد الذين يختارون بين عدة «أفعال» سوف يختارون «الفعل» الذى يحقق لهم أكبر قدر من المنفعة للفرد.

٢ ـ المنفعة لها قيمة أعلى من التكلفة.

٣ ـ أى شخص سوف يختار المنفعة الأكثر من التكلفة.

٤ ـ عند انضمام الفرد للاتحاد فإنه ولابد أن يدفع تكلفة معينة.

٥ ـ الفرد سوف يستفيد حتماً من «البضاعة الجماعية» التى يقدمها الاتحاد الذى يعمل الفرد فى مجاله سواء كان الفرد عضوا فيه لم يكن عضواً فيه.

٦ ـ من هذا المنطلق فإن الفرد لا ينضم إلى الاتحاد لمجرد أن يحصل على «بضاعته العامة» وإنما لكى يحصل على منافع خاصة لا تتاح إلا لأعضاء الاتحاد وحدهم دون غير الأعضاء من أبناء المجال.

٧ ـ ومن هذا المنطلق أيضاً فإذا أراد الاتحاد أن يحتفظ بأعضائه ويحصل على أعضاء جدد فإن عليه أن يقدم «منافع خاصة» تربو على تكاليف العضوية. وهذه المنافع الخاصة أو الشخصية يمكن أن تكون إيجابية (خدمات) أو سلبية (دفع ضرر).

بعد هذه الخلفية عن نظرية مانكور أولسون ندخل إلى تفاصيل الدراسة التى قام بها أليكس كتس حول الانضمام إلى اتحاد المكتبات والمعلومات الأسترالية وذلك للحصول على إجابة على سؤالين هما هل ينضم الأفراد إلى الاتحاد للحصول على «بضائع عامة» أو للحصول على منافع خاصة؟ وهل يستفيد غير الأعضاء فى الطريق من منافع الأعضاء؟.

وكما سبق أن ذكرت استخدمت عينتان من الأشخاص الأولى تتألف من أفراد أعضاء حاليين فى الاتحاد والثانية أعضاء سابقين فى الاتحاد وذلك لأغراض المقارنة. وفى هذه الدراسة يستخدم مصطلح الأعضاء للدلالة على الفئة الأولى وغير الأعضاء للدلالة على الفئة الثانية.

كان عدد أعضاء الاتحاد وقت إجراء الدراسة ١٩٩٢ يصل إلى ٦٤٥٠ عضو مهنى موزعين على الفروع فى الولايات ومنطقة العاصمة وقد تم أخذ عينة عشوائية نسبتها ١٠٪ من كل ولاية ومنطقة العاصمة وهكذا وصل مجموع العينة الأولى إلى ٦٤٥ عضواً. ونفس هذا المدخل طبق على العينة الثانية. وحيث قدم الاتحاد للباحث قائمة بأسماء وعناوين ٧٣٠ شخصاً انسحبوا من الاتحاد وتوقفت عضويتهم حيث توقفوا عن سداد اشتراكاتهم منذ الثلاثين من ديسمبر سنة ١٩٨٩ ولم يستطع الباحث الحصول على أسماء من توقفوا عن السداد قبل ذلك التاريخ. ونظراً لصغر عدد غير الأعضاء فقد قرر الباحث أخذ عينة عشوائية من بينهم بنسبة ٥٠٪ أيضاً من كل ولاية ومنطقة العاصمة ومن ثم فقد بلغ عدد أفراد العينة الثانية ٣٦٥ فرداً.

وبتحليل أهداف الاتحاد على النحو الذى بسطناه سابقا نجد أنها تقدم «بضاعة عامة» تفيد الأعضاء كما تفيد غير الأعضاء فى المجال ومن بين تلك البضاعة العامة الدفاع عن المهنة والعاملين فيها ووضع المعايير التى ترفع من شأن العمل المكتبى، وخلق وعى عام بالخدمات المكتبية، التعليم المستمر؛ التفاوض من أجل رفع مرتبات العاملين فى المكتبات ومؤسسات المعلومات. تقديم المعلومات المهنية والإجابة عن الاستفسارات؛ من جهة ثانية يقدم الاتحاد «منافع خاصة» وحوافز شخصية لاجتذاب الأعضاء. ومن بين هذه المنافع الخاصة منافع مالية وخدمات وألقاب شرفية وجوائز.

وعلى سبيل المثال يقدم الاتحاد خصماً بين ٢٤٪ و٤٠٪ على أنشطة التعليم المستمر كالندوات والدورات التدريبية وورش العمل وعلى مطبوعات الاتحاد. كما يقدم تخفيضات على السفر والإقامة خلال المؤتمرات وعلى خدمات التوظيف والاستشارات وعلى النشرة الإخبارية الوطنية والنشرات الإقليمية وعلى خدمات المعلومات الصناعية وغير ذلك. وبالإضافة إلى المنافع والحوافز الاقتصادية الخاصة بالأعضاء هذه فإن عضوية الاتحاد تقدم حوافز اجتماعية مثل الزمالة والوضع المهنى المتميز والمكانة والتقدير الشخصى.

لماذا يلتحق الأفراد بالاتحاد

توجه الباحث إلى عينة الأعضاء بالسؤال «ماذا كانت أسبابك للالتحاق باتحاد المكتبات الأسترالية (اتحاد المكتبات والمعلومات الأسترالية)؟ وطلب إليهم تسجيل حتى ثلاثة أسباب. وطبقاً لنظرية أولسون فإن نسبة عالية من المجيبين كان لابد وأن تشير إلى « المنافع الخاصة» كسبب للالتحاق بالاتحاد. وقلة من الإجابات هى التى أشارت إلى «البضائع العامة» كسبب للالتحاق بالاتحاد. وقد أسفرت الإجابات عن سبع فئات من الأسباب للالتحاق بالاتحاد؛ على النحو الذى يصوره الجدول الآتى:

أسباب الانضمام	النسبة المئوية	العدد
الحصول على معلومات واسعة عن المهنة	٢٠٪	١٨٨
مساندة الاتحاد المهنى	١٥٪	١٣٦
الحصول على خدمات اتحاد المكتبات الأسترالية	١٤٪	١٢٨
تحسين الظروف الوظيفية للعضو	١٣٪	١١٧
التواصل المهنى	١٢٪	١١٣
الاعتراف بالمكانة المهنية	١١٪	١١٠
متطلب لشهادة التسجيل	٦٪	٥٩
أسباب أخرى	٩٪	٨٣
المجموع	١٠٠٪	٩٣٤

وكان عدد المجيبين على هذا السؤال ٦٥٩ والذين لم يجيبوا ستة فقط وكان متوسط عدد الأسباب لكل فرد ١,٤١ سبباً.

ومن هنا نجد أن الفرض قد تحقق وهو أن البضائع الجماعية لم تذكر بل كان التركيز على المنافع الخاصة. وجاءت مجموعات الأسباب متوازنة فى تدرجها فالعدد الأكبر ذكر أن الحصول على المعلومات المهنية هى السبب ٢٠٪ ويتم الحصول على تلك المعلومات عن طريق دوريات ومنشورات ونشرات أخبار الاتحاد وفروعه وإن دخلت تلك الحوافز فى المنافع غير المالية ومع ذلك فإن المعلومات عن المهنة ليست قاصرة على الأعضاء وحدهم بل قد يمتد بعضها إلى غير الأعضاء، ذلك أن النشرات الإخبارية والمعلومات المهنية التى تنشرها اتحادات الولايات ومنطقة العاصمة والأقسام وجماعات الاهتمامات الخاصة تتاح لغير الأعضاء فى أماكن عملهم ربما من جانب زملائهم الأعضاء فى الاتحاد أو من جانب المؤسسات التى يعملون فيها والتى لها عضوية مؤسسية والتى تتلقى تلك المطبوعات وربما كان أفراد العينة الذين أجابوا بهذا السبب لا يعرفون أن غير الأعضاء يمكن أن يحصلوا على تلك المعلومات المهنية بطرق مختلفة.

أما الفئة الثانية من حيث العدد ١٥٪ فكان سببهم فى الانضمام هو مساندة ودعم المهنة. وطبقاً لما قال به أولسون فإن الحوافز الاقتصادية ليست هى السبب الوحيد للدخول إلى الاتحادات. وهذه الفئة الثانية تدعم نظرية أولسون من هذه الزاوية. وحتى إذا لم تكن هناك حوافز اقتصادية البتة وراء انضمام الأفراد إلى الاتحادات فقد يكون هناك دوافع اجتماعية، أخلاقية، نفسية تدفع الفرد دفعاً إلى الانتماء. وفى حالة اتحاد المكتبات والمعلومات الأسترالية فإنه يمكن القول بأن الأفراد الذين ينضمون إلى الاتحاد بدافع من الواجب حتى يدعموا الاتحاد ويساندوه أو يدعموا المهنة نفسها فإنهم من هذه الزاوية يقومون بعمل أخلاقى. والمكسب الاقتصادى الذى يترتب على عدم دفع اشتراكات العضوية من جانب غير الأعضاء إنما يقابله فى الواقع خسارة أخلاقية يشعر بها هؤلاء الذين لا ينتمون للاتحاد ومن هنا يتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن الحوافز الأخلاقية تمثل دافعاً قوياً لانضمام الأفراد إلى الاتحاد.

ويأتى سبب «الإفادة من الخدمات الخاصة والأنشطة الخاصة أو الأنشطة والخدمات العامة» فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٤٪ ولا يدخل هنا الخدمات الجانبية مثل «المعلومات» و «المشابكة» و «التواصل المهنى». أما الأنشطة التى تدخل فى هذا السبب فيمثلها المؤتمرات، وورش العمل، الندوات وقد ذكر معظم الذين أجابوا بهذا السبب تلك الخدمات. ومع ذلك فإننا يجب أن نتذكر أن نشاطات التطوير المهنى التى يرعاها الاتحاد ليست قاصرة على الأعضاء وحدهم. والحافز الوحيد فى ممارسة هذه الأنشطة هو الخصم الذى يتاح للأعضاء على رسوم حضور تلك الانشطة. ويتضح من عدة إجابات فى هذا السبب أن الخصم المتاح للأعضاء واستبعاد غير الأعضاء من بعض تلك الأنشطة هو الدافع الحقيقى وراء الانضمام. وفى كلتا الحالتين فإن سبب الانضمام واحد هو «الحصول على منافع خاصة».

أما الفئة الرابعة من الأسباب وهى «تحسين الظروف الوظيفية للعضو» وقد قال بها ١٣٪ من أفراد العينة، فإنها تأتى كما رأينا فى المرتبة الرابعة من حيث دفع الأفراد للالتحاق بالاتحاد. والمنافع هنا هى منافع اقتصادية واجتماعية فى حقيقة الأمر؛ حيث أن تكلفة الانضمام إلى الاتحاد تعتبر ضئيلة إذا قورنت بمكاسب التوظيف وتحسين الوضع الوظيفى للأعضاء. وأكثر من هذا فإن العضوية قد تجلب لبعض الأفراد مردوداً اجتماعياً إلى جانب العائد المالى، بينما عواقب عدم العضوية قد تكون فى العزل الاجتماعى، حيث يشترط كثير من المؤسسات الأسترالية التى توظف أمناء مكتبات أن يكونوا أعضاء مهنيين فى اتحاد المكتبات والمعلومات الأسترالية إلا أن هذه العضوية ليست إجبارية، عند التوظيف. ومع ذلك فإن الشخص الذى يتقدم إلى وظيفة مكتبية لايكون متأكداً مما إذا كانت المؤسسة تشترط فى المتقدم عضوية الاتحاد أم لا. وفى حالة تطلب الوظيفة عضوية الاتحاد فإن الخسارة المالية والاجتماعية تكون من نصيب غير الأعضاء حيث لايمكنهم الفوز بالوظيفة. بينما العضو فى الاتحاد قد يفوز بالوظيفة أو على الأقل كلمات حلوة يسمعها من رب العمل. ومن هذا المنطلق فإن هذا الحافز هو فى الواقع حافز شخصى ومنفعة خاصة بالدرجة الأولى.

وجاء التواصل المهنى والعلاقة المهنية فى المرتبة الخامسة تبين أسباب الالتحاق

بالاتحاد وحظى بنسبة ١٢٪ من الإجابات، حيث العضوية هنا تتيح للعضو الالتقاء بزملاء المهنة وجهاً لوجه. وإن كان هذا الأمر لايمثل منفعة خاصة حيث أن غير الأعضاء يمكنهم حضور مثل هذه اللقاءات والاجتماعات ولا يستبعدون منها. وينظر بعض الخبراء إلى هذا الحافز مع ذلك على أنه منفعة شخصية حيث يندب الأعضاء دون غير الأعضاء للمشاركة والإسهام المباشر فى التنمية المهنية ويكون دورهم إيجابياً بينما يكون دور غير الأعضاء سلبياً. ولابد من التأكيد على أن التواصل المهنى مثل الحوافز الاجتماعية ليس منفعة ذات طبيعة مالية وقيمته تتفاوت من شخص لآخر.

وقد جاء سبب «الاعتراف بالمكانة المهنية» فى المرتبة السادسة من أسباب الالتحاق بالاتحاد وحيث قال به ١١٪ من المجيبين على السؤال ويمكن النظر إلى هذا السبب على أنه سبب مالى ومنفعة شخصية. فذلك الاعتراف بالمكانة المهنية يمكن النظر إليه على أنه حافز مالى شخصى عندما يطلب كشرط فى التوظيف؛ وقد ينظر إليه على أنه حافز اجتماعى شخصى للدخول به إلى دائرة الصفوة المحظوظة. كما أن هذا السبب قد يكون مصدر تقدير وفخر شخصى وهذا فى حد ذاته قد يجلب للعضو منافع شخصية مالية واجتماعية.

أما السبب السابع المتميز والأخير فى أسباب الالتحاق بالاتحاد وقد قال به ٦٪ من أفراد العينة وهو الحصول على شهادة التسجيل من جانب هؤلاء الأفراد الذين يضطرون إلى دخول اختبارات التسجيل التى أشرت إليها من قبل. وهو إن كان سبباً سلبياً إلا أنه سبب قوى ذلك أن الأفراد الذين كان عليهم أن يلتحقوا ببرنامج لدراسة المكتبات فى ذلك الوقت (قبل إيقاف اختبارات التسجيل سنة ١٩٨١) لم يكن أمامهم من اختيار سوى الالتحاق بالاتحاد.

لماذا ينسحب الأفراد من الاتحاد

سئل أفراد العينة الثانية أى غير الأعضاء «ماهى الأسباب التى دعتك إلى الانسحاب من اتحاد المكتبات (والمعلومات) الأسترالية؟» وطلب إليهم تسجيل حتى ثلاثة أسباب. وطبقاً لنظرية أولسون فإن جانباً كبيراً من الإجابات ركز على أن قيمة

الحوافز الشخصية (المنافع الخاصة) لاتربو على تكاليف الاشتراك. وقد أدرك غير الأعضاء أنهم يستفيدون فى الطريق من «البضائع العامة» التى يقدمها الاتحاد للأعضاء. ويمكن بلورة فئات خمسة منها والنتائج النهائية فى الإجابة على هذا السؤال تؤكد فرضية نظرية أولسون من حيث أن المنافع الخاصة (الحوافز الشخصية) سواء السلبية أو الإيجابية لم تنجح فى استمرار هؤلاء الأفراد فى عضوية الاتحاد.

أسباب الانسحاب من الاتحاد	النسبة المئوية	العدد
التكلفة عالية جداً (مع عسر مالى)	٢٦٪	٧٣
ترك مهنة المكتبات	٢١٪	٦٠
العضوية لاتفيده (مع وجوده فى المهنة)	١٦٪	٤٤
العائد أقل من التكلفة	١٤٪	٣٨
غير راض عن أداء الاتحاد	١٢٪	٣٥
أخرى	١١٪	٣٠
المجموع	١٠٠٪	٢٨٠

وكان مجموع أفراد العينة هنا ١٨٠ ولم يمتنع أى منهم عن الإجابة.

وقد عزا الجانب الأكبر من المجيبين سبب انسحابهم من الاتحاد إلى الصعوبات المالية الطارئة آنذاك. وقد بلغت نسبتهم ٢٦٪ ولم يكن يهمهم فى حقيقة الأمر أداء الاتحاد أو المنافع أو غير ذلك من الأسباب بل كان سببهم الرئيسى هو ارتفاع الاشتراك السنوى فوق طاقتهم المادية. وكان القصد من الانسحاب هو توفير رسوم الاشتراك لإنفاقها فى أغراض أخرى شخصية، فالشدة الاقتصادية حجبت فى الواقع وتفوقت على المنافع الخاصة التى يحصل عليها الفرد من الاتحاد.

وجاء سبب ترك العمل فى المكتبات والاتجاه إلى عمل آخر فى المرتبة الثانية حيث بلغت النسبة ٢١٪، حيث بات من الواضح أن عضوية الاتحاد بالنسبة لهم لم تعد ضرورية ومن ثم فإن البديل هو الانسحاب وحيث لم تعد المنافع الخاصة ملائمة للوضع الجديد.

ويمثل السبب الثالث وهو عدم ملاءمة العضوية رغم الاستمرار فى العمل المكتبى للشخص نحو ١٦٪ من المجيبين وحيث لم تعد الحوافز الشخصية والمنافع الخاصة تغرى على الاستمرار فى العضوية. والتكلفة هنا تغلب على عائد تلك المنافع الخاصة.

وجاء سبب أن «المنافع الخاصة للعضوية لاتكفى لتبرير دفع رسوم الاشتراك» فى المرتبة الرابعة. وقد قال بهذا السبب ١٤٪ من أفراد العينة. وهؤلاء الأفراد نظروا إلى المسألة نظرة حساب التكلفة فى مقابل المنفعة ولذلك قرروا عدم الاستمرار.

أما الفئة الأخيرة والتى تمثلت فى ١٢٪ من المجيبين فقد دفعها إلى الانسحاب عدم رضائها عن الأداء العام فى الاتحاد، أو ربما عدم رضائها عن حدث بعينة.

الإفادة من خدمات الاتحاد.

من الطبيعى أن يقدم الاتحاد مجموعة متنوعة من الخدمات الموجهة للأعضاء وحدهم دون سواهم. وهذه الخدمات يمكن تقسيمها إلى فئتين الأولى تتألف من خدمات يمكن للفرد أن يختار من بينها مثل الخصم المتاح على خدمات ومطبوعات الاتحاد والخصم المتاح على تذاكر السفر والإقامة والاستشارات الصناعية، واستشارات العمل المكتبى والبرامج الدراسية واستخدام الشعارات الدالة على المكانة.

وكما أشرنا من قبل فإن حضور الاجتماعات، والمؤتمرات وغيرها ليست حكراً على الأعضاء دون غير الأعضاء ومن ثم فإنها منفعة عامة وليست خاصة. وكل ما هو متاح للأعضاء هو ذلك الخصم الذى يمنح إذا كانت هناك اشتراكات مفروضة فى تلك الاجتماعات.

والفئة الثانية من الخدمات هى التى يتلقاها العضو تلقائياً مثل حصوله على نسخة من نشرة الاتحاد الإخبارية والنشرات الإخبارية للفروع ومجموعة متنوعة من المطبوعات الإعلامية.

وقد طلب إلى أفراد العينة أن يجيبوا بنعم أو لا على سؤال «هل أفدت من أى من خدمات الاتحاد وألقابه المتاحة للأعضاء فقط؟» (وعلى سبيل المثال خدمات

المعلومات الصناعية، الخصم على مطبوعات الاتحاد ومؤتمراته، استشارات العمل. . . ، والذين أجابوا على السؤال بالإيجاب طلب إليهم تحديد حتى ثلاث خدمات وألقاب تمت الإفادة منها؛ كما طلب منهم بيان معدل الإفادة من كل خدمة أولقب (مرة كل أسبوع؛ مرة كل شهر؛ مرة كل سنة، مرة كل سنتين). وبالنسبة لغير الأعضاء وضع هذا السؤال فى صيغة الماضى.

ولو أن الأفراد كانوا على دراية بوجود المنافع الخاصة فإن هذه الدراية هى العامل الحاسم فى اتخاذ قرار الانضمام أو الاستمرار أو الانسحاب من الاتحاد وهذا الأمر يتمشى تماماً مع نظرية أولسون. ومدى استخدام تلك الخدمات من جانب الأعضاء الحاليين والأعضاء السابقين يعطى فكرة عن مدى قوة تأثير هذه المنافع الخاصة فى اتخاذ قرار الانضمام أو الاستمرار فى عضوية الاتحاد مقارنة بالحوافز الاجتماعية والأخلاقية الخاصة. وقد كشفت الدراسة عن وجود تباين فى الإفادة من الخدمات التى يقدمها الاتحاد من جانب العينتين. ويتضح من الدراسة أن ٦٢٪ من الأعضاء أفادوا من الخدمات المتاحة للأعضاء فقط مقارنة بـ ٤١٪ من الذين أصبحوا غير أعضاء. أما عن الـ ٣٨٪ من الأعضاء الذين لم يستخدموا خدمات وألقاب الاتحاد فإن هناك أسباباً مختلفة لانصرافهم عن الأفادة منها.

أما الأفراد فى عينة غير الأعضاء فقد كانوا أقل استخداماً للخدمات والألقاب التى يقدمها الاتحاد من عينة الأعضاء أنفسهم. وهذا يفترض أن مجموعة المنافع الخاصة لم تكن مقدرة من جانب غير الأعضاء نفس التقدير من جانب الأعضاء. وكانت المنافع الخاصة أقل تأثيراً على غير الأعضاء ولذلك لم يستطع الاتحاد الإبقاء عليهم فى عضويته. بينما كانت أكثر تأثيراً على مجموعة الأعضاء. ومن هنا فإن هذه النتيجة تفترض أن الأعضاء الذين يفيدون من المنافع والحوافز الخاصة يحتفظون بعضويتهم فى الاتحاد أكثر من هؤلاء الذين لايفيدون من تلك المنافع. ويصور الجدول الآتى مدى الانتفاع بالخدمات الخاصة بين العينتين:

الإفادة من الخدمات

	الأعضاء	غير الأعضاء
نعم	٦٢٪ (٢٨٧ عضواً)	٤١٪ (٧٦ عضـــواً)
لا	٣٨٪ (١٧٤ عضواً)	٥٩٪ (١٠٨ عضــواً)
المجموع	١٠٠٪ (٤٦١ عضواً)	١٠٠٪ (١٨٤ عضواً)
الذين لم يجيبوا	٥ أعضاء	٤ أعضاء

الإفادة من الخدمات الاختيارية

وتكشف الدراسة عن أن الإفادة من الخدمات الاختبارية يتشابه بين العينتين. وجاء على رأس تلك الخدمات الخصم على المطبوعات والتعليم المستمر (٧٩٪ من الأعضاء و٧٢٪ من غير الأعضاء). أما عن سائر الخدمات فلم تحظ إلا بنسب محدودة؛ على النحو الذى يبلور الجدول الآتى:

الإفادة من الخدمات الاختيارية

الخدمة	الأعضاء	غير الأعضاء
الخصم على المؤتمرات والتعليم المستمر	٤٠٪ (٢٠٤ عضواً)	٤١٪ (٥٠فرداً)
الخصم على المطبوعات	٣٩٪ (١٩٧ عضواً)	٣١٪ (٣٨ فرداً)
خدمات المعلومات الصناعية	١٤٪ (٧٠ عضواً)	١٦٪ (٢٠ فرداً)
خدمات أخرى	٧٪ (٣٥ عضواً)	١٢٪ (١٥فرداً)
المجموع	١٠٠٪ (٥٠٦ عضواً)	١٠٠٪ (١٢٣فرداً)

كذلك يلاحظ تشابه تردد الإفادة بين العينتين. ويلاحظ الفرق الوحيد بين (مرة كل سنتين) حيث جاءت ٢٨٪ فى حالة غير الأعضاء و١٥٪ من الأعضاء. وكشفت الدراسة عن إفادة منتظمة من هذه الخدمات. وقد بلغت نسبة الأعضاء المستفيدين من الخدمات الاختيارية ٦٣٪ بينما كانت نسبة غير الأعضاء ٥٤٪، على الأقل مرة واحدة فى السنة مما يفترض استخداماً منتظماً. ومن هنا يبدو أن الخدمات الاختيارية تعتبر من بين «المنافع الخاصة» التى تغرى الأعضاء. ويكشف الجدول الآتى عن معدلات تردد الإفادة من الخدمات الاختيارية:

فترات الإفادة من الخدمات الاختيارية

التـــردد	الأعضـــاء	غير الأعضاء
مرة كل شهرين على الأقل	٥٪ (٢٣ عضواً)	٦٪ (٧ أفراداً)
من ٢ ـ ٥ مرات فى السنة	٢٠٪ (١٠٠ عضواً)	١٤٪ (١٥ فرداً)
مرة واحدة فى السنة تقريباً	٣٨٪ (١٨٤ عضواً)	٣٤٪ (٣٧ فرداً)
مرة كل سنتين	١٥٪ (٧٣ عضواً)	٢٨٪ (٣١ فرداً)
مرة واحدة فقط	١٤٪ (٦٦ عضواً)	١٤٪ (١٦ فرداً)
خلاف ذلك	٨٪ (٤١ عضواً)	٤٪ (٥ أفراد)
المجموع	١٠٠٪ (٤٨٧ عضواً)	١٠٠٪ (١١١فرداً)

ولم يجب على هذا السؤال تسعة عشر عضواً واثنا عشر من غير الأعضاء.

رسوم اشتراك العضوية

تقول نظرية أولسون بأن الاتحاد لكى يحصل على الأعضاء ويحتفظ بهم فإنه يجب أن يقدم لهم منافع خاصة تزيد عن تكلفة العضوية إضافة إلى «البضائع العامة» التى يقدمها. وهؤلاء الذين لا ينضمون للاتحاد يكتفون بالبضائع العامة لأن المنافع الخاصة لا تغريهم بالانضمام إلى الاتحاد ولأنهم يعرفون أنهم سوف يتلقون البضائع العامة سواء كانوا أعضاء فى الاتحاد أم لا. ولدراسة مدى تأثير رسوم العضوية على عدم الالتحاق بالاتحاد تم توجيه سؤال إلى أفراد العينتين «ما مدى أهمية قيمة مبلغ الاشتراك كعامل فى قرارك بتجديد عضويتك فى الاتحاد؟» وقد وضع السؤال أربع مستويات للإجابة. وبالنسبة لغير الأعضاء كان السؤال يتعلق بسبب الانسحاب من العضوية وليس التجديد.

وكان من الطبيعى أن تزداد نسبة الأعضاء الذين يجيبون على السؤال بأن الرسوم ليست عاملاً هاماً فى قرار الانضمام. والعكس صحيح فى حالة غير الأعضاء حيث تزداد نسبة الأعضاء الذين يجيبون على السؤال بأن الرسوم عامل مهم جداً فى عدم الالتحاق. وكانت الرسوم المفروضة على عضوية الاتحاد تسير حسب الرواتب.

وكانت فى سنة ١٩٨٩ تسير على النحو الآتى: ستون دولاراً فى السنة للمرتبات حتى عشرة آلاف فى السنة؛ ٩٠ دولاراً للرواتب بين عشرة آلاف و١٧٥٠٠ دولار فى السنة؛ ١٢٥ دولاراً للمرتبات فوق ١٧٥٠٠ دولار.

وكشفت الدراسة عن أن ٤٦٪ من الأعضاء المجيبين كانت رسوم العضوية بالنسبة لهم هامة أو هامة جداً فى قرار الانضمام للالتحاق بالاتحاد فى مقابل ٦٧٪ لغير الأعضاء الذى اتخذوا قرارهم بعدم تجديد العضوية. ونسبة ضعيفة من الأعضاء هى التى قالت بأن الرسوم «ليست هامة» أو هامة إلى حد ما فى قرار الالتحاق. بينما كان غير الأعضاء على الطرف الآخر فى قرار عدم التجديد. ومن الطبيعى أن يكون هناك تناقض بين الأعضاء وغير الأعضاء فى النظر إلى أهمية الرسوم فى قرار الانضمام والاستمرار أو وقف العضوية.

ويصور الجدول الآتى أهمية الرسوم كعامل فى قرار الانضمام والتجديد والانسحاب من العضوية:

الرسوم كعامل فى تجديد أو عدم تجديد العضوية

	هام جداً	هام	هام إلى حد ما	غير هام
الأعضاء (٦٤٥)	١٩٪	٢٧٪	٣٢٪	٢٢٪
غير الأعضاء (١٨٨)	٤٤٪	٢٣٪	١٤٪	١٥٪

استعواض رسوم العضوية

فى هذه الدراسة تم اختبار أهمية «المنافع المالية الخاصة» فى اجتذاب والاحتفاظ بالأعضاء وذلك عن طريق توجيه سؤال رباعى الاختيار هو «كم من رسوم العضوية تستعوضه عن طريق الخصم الذى يقدمه الاتحاد على المؤتمرات والندوات والمطبوعات وتذاكر السفر والإقامة؟» وقد وجه هذا السؤال نفسه إلى غير الأعضاء ولكن فى صيغة الماضى.

وقد جاءت إجابات أفراد العينتين متشابهة تقريباً. فقد أشارت نسبة كبيرة من غير الأعضاء (٦٣٪) إلى أنهم لم يستعوضوا شيئاً من رسوم العضوية مقارنة بنسبة ٥٠٪ فى عينة الأعضاء الحاليين. وعلى أية حال فإن ٩٨٪ من غير الأعضاء أشاروا إلى أنهم لم يستعوضوا شيئاً أو استعوضوا أقل من نصف ما دفعوه كرسوم للعضوية فى مقابل ٩٦٪ من الأعضاء الحاليين.

وهذه النتيجة تؤكد على أن المنافع المالية الخاصة ليست لها أهمية فى جذب الأعضاء والاحتفاظ بهم على العكس فى ذلك من المنافع الخاصة غير المالية. ومن جهة ثانية يمكننا القول بأن غير الأعضاء لا يقدرون أى منافع أخرى يقدمها الاتحاد مثلما يفعل الأعضاء. ومن هنا فليس هناك من المنافع الخاصة إلا القليل جداً مما يمكن أن يمسك على غير الأعضاء عضويتهم فى الاتحاد. ويصور الجدول التالى مسألة استعواض الرسوم التى يدفعها أعضاء الاتحاد:

استعواض رسوم الاشتراك عن طريق الخصومات

نسبة الاستعواض	الأعضاء	غير الأعضاء
كل الرسوم	صفر٪ (عضو واحد)	صفر٪ (لا أحد)
نصف الرسوم على الأقل	٣٪ (١٣ عضواً)	٢٪ (٤ أعضاء)
أقل من نصف الرسوم	٤٧٪ (٢١٨ عضواً)	٣٥٪ (٦٣ عضواً)
لا شيء من الرسوم	٥٠٪ (٢٢٧ عضواً)	٣٦٪ (١١٥ عضواً)
المجموع	١٠٠٪ (٤٥٩ عضواً)	١٠٠٪ (١٨٢ عضواً)

وقد امتنع عن الإجابة على هذا السؤال ستة أفراد من كل عينة.

المنافع الخاصة السلبية وضغوط الالتحاق.

لمعرفة أهمية الضغوط الاجتماعية فى دفع الأفراد للالتحاق بالاتحاد، وجه سؤال إلى المجيبين نصه «هل تشعر بأن ثمة ضغوطاً عليك للالتحاق بالاتحاد؟» ويكشف الجدول الآتى عن اتجاهات العينتين إزاء هذه الضغوط.

ضغوط الالتحاق

	الأعضاء	غير الأعضاء
نعـم	٣٠٪ (١٤١ عضواً)	٣٠٪ (٥٥ عضواً)
لا	٧٠٪ (٣٢٢ عضواً)	٧٠٪ (١٣٠ عضواً)
المجموع	١٠٠٪ (٤٦٣ عضواً)	١٠٠٪ (١٨٥ عضواً)

ولم يجب على هذا السؤال اثنان من عينة الأعضاء وثلاثة من غير الأعضاء.

والأفراد الذين أجابوا على السؤال بنعم طلب إليهم فى سؤال آخر أن يصفوا بإيجاز الضغوط التى شعروا بها وقد أمكن الباحث رد الضغوط التى شعروا بها إلى ستة فئات من الضغوط؛ وكانت إجاباتهم هنا مفتوحة النهايات لأنها تعبير عن الرأى. وفى الفئة الأولى شعر الأفراد أن مستقبلهم المهنى والعملى يمكن أن يهتز إذا لم يكونوا أعضاء فى الاتحاد. وفى الفئة الثانية نجد أن الأفراد كانوا يسعون إلى الحصول على شهادة التسجيل فى الاتحاد وكانت العضوية شرطاً أساسياً للحصول عليها حتى يصبحوا مهنيين. أما الفئة الثالثة فكانت عبارة عن ضغوط نفسية أو لنقل واجب أخلاقى بمساندة المهنة. والفئة الرابعة من الضغوط تمثلت فى الرغبة فى احتذاء العمالقة فى المهنة: الرؤساء، المديرون، المكتبيون الأوائل مما يميزهم عن أقرانهم وأندادهم. أما الفئة الخامسة من الضغوط فقد جاءت من أعضاء هيئة التدريس فى مدارس المكتبات على طلابهم على شكل «توصية قوية» أو «حث» أو «استعجال» لهم على الالتحاق. أما الفئة السادسة من الضغوط فكانت من الأقران لأقرانهم.

وكشفت الدراسة عن تفاوت فى نوعية من الضغوط وقوتها بين الأعضاء وغير الأعضاء وعلى سبيل المثال فإن ٢٩٪ من عينة الأعضاء اعتبروا عدم العضوية خطأ مهنياً بينما جاءت نسبة هذا الضغط عند غير الأعضاء ١٨٪. وقال ١٤٪ من الأعضاء أن الضغوط جاءتهم عندما كانوا ملتحقين بمدرسة المكتبات مقارنة بنسبة غير الأعضاء التى بلغت ٣١٪. وذكر ٨٪ من الأعضاء أن الضغوط جاءتهم من الأقران وهو مالم

يذكره غير الأعضاء كفئة من الضغوط. ومن المدهش أن نسبة عالية من غير الأعضاء (٢٠٪)، أعلى بكثير من الأعضاء (١٤٪) كان الضغط عليهم نابعاً من الداخل وهو إحساسهم بالواجب المهنى. ورغم اختلاف الإجابات فإنها تؤكد على أن المنافع الخاصة السلبية التى تأتى على شكل ضغوط اجتماعية نبيلة لها اعتبارها عند بعض الأفراد عندما يقررون الالتحاق بالاتحاد. ويصور الجدول الآتى مؤشرات فئات الضغوط المختلفة:

نوع الضغوط

الضغط	الأعضاء	غير الأعضاء
عدم العضوية يهز المستقبل المهنى	٢٩٪ (٤٠ عضواً)	١٨٪ (١٠ أعضاء)
دراسة شهادة التسجيل	٢١٪ (٣٠ عضواً)	١٦٪ (٩ أعضاء)
الإحساس بالواجب	١٤٪ (٢٠ عضواً)	٢٠٪ (١١ عضواً)
الضغط من جانب الرؤساء والمديرين	١٤٪ (٢٠ عضواً)	١٥٪ (٨ أعضاء)
الضغط من جانب مدارس المكتبات	١٤٪ (٢٠ عضواً)	٣١٪ (١٧ عضواً)
الضغط من جانب الأقران	٨٪ (١١ عضواً)	صفر٪ (ـ)
المجموع	١٠٠٪ (١٤١ عضواً)	١٠٠٪ (٥٥ عضواً)

وخلاصة القول فى هذه الدراسة أن المكتبيين عندما يلتحقون باتحادهم المهنى فإنهم يكونون مدفوعين ليس بالرغبة فى الحصول على «البضائع العامة» وإنما بالرغبة فى الحصول على منافع خاصة. وقد اتضح أن المنافع الخاصة غير المالية أهم بكثير عند الالتحاق من تلك المنافع المالية. وهناك من الشواهد ما يؤكد أن المنافع الخاصة السالبة تتمثل فى الضغوط الاجتماعية النبيلة. وبالنسبة لغير الأعضاء فإن الدراسة تكشف عن أن المنافع الخاصة (الموجبة والسالبة) لا تعدل تكلفة الانضمام.

وكشفت الدراسة عن أن أعضاء اتحاد المكتبات والمعلومات الأسترالية يلتحقون بالاتحاد للحصول على «المنافع الخاصة» أكثر من رغبتهم فى الحصول على المنافع العامة؛ على نحو ما جاء فى إجاباتهم على السؤال الذى وجه لهم عن أسباب

انضمامهم للاتحاد. وبتحليل إجابات هذا السؤال اتضح أن ٣,٤٪ فقط من الإجابات هى التى لم تذكر «المنافع الخاصة» من بين دوافع الالتحاق بالاتحاد. وقد بلغت نسبة المنافع الخاصة سواء المباشرة أو الغير مباشرة ٨٥٪ بين أسباب الالتحاق، وجاءت ٩٪ من الأسباب عبارة عن منافع خاصة سالبة وعلى رأسها نظام التسجيل والذى توقف سنة ١٩٨١ كما ذكرت سابقاً وكذلك الضغوط الاجتماعية النبيلة التى تجىء من مصادر عديدة من بينها الزملاء وأعضاء هيئة التدريس والمديرين والرؤساء.

وتعتبر المنافع الخاصة غير المالية من أهم الأسباب للانضمام إلى الاتحاد ومن بينها الصلات والارتباطات الاجتماعية. يدل على ذلك أن نسبة كبيرة من الأفراد (٤٠٪) لم تسع إلى أى من الخدمات أو الألقاب ويؤكد فى نفس الوقت على أن الحوافز الأدبية غير المالية أهم بكثير من الحوافز المالية فى قرار الانضمام إلى الاتحاد وفى الاستمرار فى العضوية. وأكثر من هذا كشفت الدراسة عن أن ٩٦٪ من الإجابات أن الأفراد استعوضوا أقل من نصف مادفعوه من رسوم الاشتراك أو لم يستعوضوا شيئاً على الإطلاق.

وليس هناك فى هذه الدراسة مايدل على أن الأعضاء ينضمون إلى الاتحاد لمجرد الحصول على «البضائع العامة» التى تنتج عن النشاط العام للاتحاد. ومن الممكن أن تتغير أسباب الأفراد فى الاستمرار فى عضوية الاتحاد عبر السنوات. وربما يتغير السبب الرئيسى للالتحاق بالاتحاد نتيجة تغير سياسات الاتحاد واتجاهاته كما حدث فى حالة نظام شهادات التسجيل عند إلغائه. كذلك فإن تحليل أسباب الانضمام إلى عضوية الاتحاد يمكن أن يكشف عن تغيير فى التأثير النسبى للمنافع الخاصة عبر السنين. كذلك كشف تحليل إجابات غير الأعضاء على سؤال سبب الانسحاب من عضوية الاتحاد عن أن المنافع الخاصة لم تؤثر على هؤلاء الأفراد حتى يستمروا فى عضويتهم. وتشير الدراسة بقوة إلى أن غير الأعضاء لايقدرون المنافع الخاصة لأنها فى نظرهم لاتغطى التكاليف التى يدفعونها فى الاشتراكات. ومع كل ذلك فإنه ليس هناك دليل على أن غير الأعضاء (ربما باستثناء عدد قليل منهم والذين يعملون فى مؤسسات هى بنفسها أعضاء فى الاتحاد) أوقفوا عضويتهم فى الاتحاد فى سبيل

البضائع العامة والركوب المجانى مما يعنى أن غير الأعضاء لايضعون البضائع العامة فى اعتبارهم عندما ينسحبون من عضوية الاتحاد.

أهم المصادر:

1 - Annual Report of Library Association of Australia 1980 - Sydney: LAA, 1981.

2 - Archives and Manuscripts .- Sydney : ALIA, 1961 -. Semi- Annual.

3 - Australian Institute of Librarians. Proceedings of First Annual Meeting and Conference. Sydney, 1938 .- Melbourne: Brown, Prior and Anderson, 1939.

4 - Australian Institute of Librarians. Proceedings 1940- 1945. Canberra: AIL, 1949.

5 - Australian Library Journal .- Sydney: LAA, 1951 -. quarterly.

6 - Cutts, Alex. ALIA and the Logic of collective action .- **in.**- the Australian Library Journal, May 1992.

7 - Library Association of Australia. Standards and objectives for school libraries .- Sydney: LAA, 1965.

8 - Murray, Jean M. Australia, The Library Association of. **in** .- Encyclopedia of Library and Information Science: .- New York: Marcel Dekker, 1969. vol. 2.

9 - Olson, Mancur. The Logic of collective action: Public goods and the theory of groups. Cambridge (MA): Harvard. University Press, 1965.

10 - Metcalfe, John. Presidential Address: Past, Present and Future of The Institute.- **in.**- AIL Proceedings 6 th Conference, Sydney, Oct. 1947 .- Sydney: AIL, 1949.

11 - Munn, Ralph and Ernest R. Pitt. Australian Libraries: A Survey .- Melbourne: ACER, 1935.

12 - Whyte, Jean P. To Unite persons engaged in library work: The Australian Institute of Librarians .- **in.-** The Australian Library Journal.- November, 1987.

13 - Wood, M.E. Australian Library Services .- Sydney: LAA, 1995.

الاتحاد الوطنى لخدمات الاستخلاص والتكشيف (نفايس)

National Federation of Abstracting and Indexing Services. (NFAIS)

فى ديسمبر سنة ١٩٥٧ عقد ممثلون عن مؤسسات الاستخلاص والتكشيف من مختلف تخصصات العلوم البحتة والتطبيقية، مؤتمراً لتدارس المشكلات المشتركة وإمكانيات التعاون والتنسيق فيما بينهم. ونظراً للمناقشات المثمرة الفعالة التى دارت فى هذا المؤتمر قرر الحاضرون إنشاء الاتحاد الوطنى لخدمات الاستخلاص والتكشيف فى العلوم، وذلك فى الحادى والثلاثين من يناير ١٩٥٨. وفى التاسع والعشرين من إبريل سنة ١٩٥٨ سجل الاتحاد كمنظمة غير ربحية فى منطقة كولومبيا. وأسس المقر فى واشنطون العاصمة ثم انتقل المقر بعد ذلك إلى فيلادلفيا فى ديسمبر من عام ١٩٦٧.

وفى سنة ١٩٧٢ صوت الأعضاء على تغيير الاسم إلى الاسم الحالى وحذف كلمة العلوم من اسم الاتحاد؛ وذلك حتى تعطى الفرصة لتوسيع قاعدة الاتحاد بحيث يضم العلوم الاجتماعية والإنسانيات. وعضوية الاتحاد أساساً هى عضوية مؤسسات وليست عضوية أفراد، وذلك طبقاً لما تنص عليه لوائح الاتحاد، التى لا تسمح بعضوية الأفراد. ويدير الاتحاد مجلس المديرين الذى تنتخبه مؤسسات الاستخلاص والتكشيف. وتتكون مداخيل الاتحاد من رسوم اشتراكات الأعضاء وما تدره المشروعات التى يقوم بها الاتحاد من دخول وكذلك المنح التى تقدم للاتحاد والعقود التى يبرمها الاتحاد.

وقد قام الاتحاد فى العقد الأول من حياته بعدد من المشروعات الكبرى. من بين

هذه المشروعات محاولة وضع خطة وطنية لخدمات الاستخلاص والتكشيف فى الولايات المتحدة. وقد أعد هذه الخطة للاتحاد روبرت هيللر وشركاه ١٩٦٢ ونشرت كملحق مستقل لمطبوع الاتحاد الذى يتضمن وقائع مؤتمر الاتحاد سنة ١٩٦٣. وفى منتصف الستينات استطلع الاتحاد إمكانية توزيع المطبوعات المنشورة فى الصين الشعبية بمساندة من مؤسسة العلوم الوطنية. وقد استغرق المشروع عدة سنوات من التجريب حتى تحسنت طرق توصيل تلك المطبوعات الصينية إلى الولايات المتحدة.

الأهداف الرئيسية للاتحاد

تبلورت أهداف الاتحاد كما أعلن عنها حال تأسيسه فى:

١ ـ رعاية وتشجيع وتحسين وتنفيذ توثيق (الاستخلاص والتكشيف والتحليل) الإنتاج الفكرى العالمى.

٢ ـ هذا التوثيق يضم فيما يضم ـ ولا يقتصر على ـ التعليم والبحث إضافة إلى نشر المواد الموجهة نحو هدف تبادل المعلومات والخبرات بين مؤسسات الاستخلاص والتكشيف فى الولايات المتحدة والخارج.

٣ ـ كذلك يسعى الاتحاد ما وسعه السعى نحو مساعدة المؤسسات الأعضاء فى تحسين العمليات والخدمات التى تقوم بها.

٤ ـ ومن أهدافه المعلنة العمل كمركز اتصالات بين أعضائه.

٥ ـ القيام بمشروعات محددة لحساب أعضاء الاتحاد، تلك المشروعات التى لايستطيع عضو واحد القيام بها بمفرده، ويكون فيها نفع عام لمجموع الأعضاء فى الاتحاد.

٦ ـ القيام بدور المتحدث الرسمى الوطنى لمؤسسات الاستخلاص والتكشيف.

ورغم مرور أربعين عاماً عدداً (نحن الآن فى سنة ١٩٩٨) على إنشاء هذا الاتحاد إلا أن أهدافه وأغراضه لم يطرأ عليها تغيير يذكر وبقيت على حالها طوال هذه العقود الأربعة. ومن الطريف أنه فى نهاية الستينات بدأت المؤسسات الأعضاء فى الاتحاد فى إعادة النظر فى أهداف الاتحاد ودارت مناقشات واسعة حولها ولكن هذه المناقشات أسفرت عن إعادة تأكيد الأهداف السابقة وترسيخها وخرج المجتمعون

باتفاق عام على أن يكون الاستخلاص والتكشيف هو الشغل الشاغل والنشاط الرئيسى للاتحاد باعتبارهما قلب عملية نقل المعلومات واعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية وفى نفس الوقت رأى أعضاء الاتحاد أن قصر نشاط الاتحاد على العلوم والتكنولوجيا وحدهما لا معنى له، ذلك أن مشكلات الاستخلاص والتكشيف هى مشاكل مشتركة أيضاً مع العلوم الاجتماعية والإنسانيات. ولذلك قرر الأعضاء فى إبريل من سنة ١٩٧٢ حذف كلمة العلوم من اسم الاتحاد على النحو الذى ألمحت إليه سابقاً وذلك حتى يمكن فتح عضوية الاتحاد أمام مؤسسات الاستخلاص والتكشيف خارج مجالات العلوم والتكنولوجيا.

إضافة إلى ذلك أدرك أعضاء الاتحاد ضرورة التفاعل مع كل قطاعات مجتمع المعلومات إعداداً وبثاً مثل قطاع الناشرين باعتبارهم المصدر الأول للمعلومات؛ والمكتبات والمؤسسات التجارية والصناعية التى تقدم خدمات الاستخلاص والتكشيف، وكذلك مراكز تحليل البيانات، ومراكز بث المعلومات بل والأفراد الذين يقومون بتدريس الاستخلاص والتكشيف أو بإعداد بحوث ودراسات فيه. ومن هذا المنطلق أخذ الاتحاد فى القيام بأنشطة التواصل والتعاون والتنسيق مع القطاعات الأخرى فى مجتمع إعداد المعلومات وبثها.

الأنشطة الجارية للاتحاد

كان التأكيد على أهداف الاتحاد التى أقرها أعضاؤه بادئ ذى بدء هو محور نشاط الاتحاد فى احتفاله بالذكرى الخامسة عشرة لقيامه. وفى نفس الوقت وضع برنامج محدد لتنفيذ أنشطة الاتحاد خلال عقدين تاليين. وفى سنة ١٩٧٢ عقد مجلس المديرين بالاتحاد اجتماعاً خاصاً لتحديد مجالات انطلاق الاتحاد بعد خمس عشرة عاماً من إنشائه وقد حدد المجلس خمسة مجالات للعمل، صدّق عليها الأعضاء. وكانت هذه المجالات على النحو الآتى:

١ ـ يجب استمرار عمل الاتحاد كمركز اتصالات بين أعضائه ويجب التوسع فيه وخاصة خلق العلاقات الوثيقة مع مجتمعات المعلومات سواء على المستوى الوطنى أو الدولى خارج أعضاء الاتحاد الحاليين.

٢ ـ يجب إعطاء أهمية خاصة لتطوير المعايير الخاصة بنظم العمل فى الاستخلاص والتكشيف والتى تساعد في استخدام أكثر من نظام فى وقت واحد، وذلك لخدمة متطلبات المستفيدين النهائيين (الأفراد) كما تخدم مراكز المعلومات وتخدم أيضاً المستفيدين الوسطاء.

٣ ـ إدخال خدمات خاصة تفى بمتطلبات الأنظمة البينية بما يساعد على تجنب التكرار فى الجهد والتكاليف.

٤ ـ قيام المؤسسات الأعضاء فى الاتحاد المنتجة لملفات البيانات الآلية وقواعد البيانات بالتفكير الجدى فى المشابكة. والتفكير الجدى فى القيام بالدراسات والمفاوضات التى تأخذ فى الحسبان المشاكل الاقتصادية والإدارية المتعلقة بإقامة الشبكات.

٥ ـ قيام أعضاء الاتحاد بتقديم أحسن خدمات ببليوجرافية ممكنة فى العالم ولكن قيمة هذه الخدمات قد تتناقص إذا لم يكن هناك توفير للوثائق التى تشير إليها البيانات الببليوجرافية أو على الأقل تيسير الوصول إليها. ومن هنا يصبح تقديم خدمة «توصيل الوثائق» من الخدمات المساندة لخدمات الاستخلاص والتكشيف، من الأمور الحيوية بالنسبة للمؤسسات الأعضاء.

مجمع الاتصالات

تعتبر وظيفة «الاتصالات» هى الوظيفة الأساسية والنشاط الرئيسى للاتحاد وحيث يتوفر الاتحاد على تحقيق التواصل والاتصال بين المؤسسات الأعضاء من جهة وبينهم وبين سائر قطاعات مجتمع المعلومات. وتتحقق هذه الوظيفة عن طريق ثلاثة أنشطة رئيسية: برامج التعليم والتدريب، برامج النشر، نشاط المؤتمرات والاجتماعات والندوات.

إن المؤتمر السنوى الذى يعقده الاتحاد فى الرابع الأول من كل عام يركز بالدرجة الأولى على موضوعات الاهتمام فى مجال الاستخلاص والتكشيف. ولا يقتصر حضور المؤتمرات على أعضاء الاتحاد وحدهم وعادة ما ينظم المؤتمر بحيث يضم فيمن

يضم ممثلين عن المستفيدين من خدمات الاستخلاص والتكشيف ومراكز المعلومات والمكتبات إلى جانب الممثلين لمنتجى خدمات الاستخلاص والتكشيف. وفى كل مؤتمر تكون هناك محاضرة باسم «**محاضرة مايلز كونراد التذكارية**» وقد سميت بذلك على شرف أول رئيس للاتحاد. وهذه المحاضرة المنتظمة تعتبر من الملامح الأساسية للمؤتمرات السنوية. وبالإضافة إلى المؤتمر السنوى يعقد الاتحاد من حين لآخر اجتماعات خاصة على حسب طلب المؤسسات الأعضاء.

ومنذ تأسيس الاتحاد فى سنة ١٩٥٨ يصدر الاتحاد نشرة إخبارية تقدم أخبار الاتحاد وآخر التطورات فى المجال وكل ما يهم خدمات الاستخلاص والتكشيف. ولقد غدت هذه النشرة الإخبارية مطبوعاً دورياً منتظماً يصدر كل شهرين اعتباراً من سنة ١٩٦٩ ويطرح على سبيل الاشتراك. ولابد من التأكيد على أن أغلب المعلومات الإخبارية التى تنشر فى تلك النشرة (**نشرة أخبار نفايس**) تكتبها المؤسسات الأعضاء عن نفسها. وإلى جانب هذه النشرة الإخبارية ينشر الاتحاد سلسلة التقارير التى تتضمن نص محاضرة مايلز كونراد التذكارية. ومن أمثلة المحاضرات التى نشرت فى هذه السلسلة فى السبعينات: محاضرة فيليس ف. باركنز (من خدمة المعلومات فى العلوم الحيوية) عن خدمات المعلومات فى العلوم، محاضرة ديل ب. بيكز (من خدمة المستخلصات الكيميائية) عن تطور المعلومات العلمية والتكنولوجية فى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة.

وهناك مطبوعات أخرى خاصة يصدرها الاتحاد من حين لآخر. وقد قام بمشروع نشر مشترك مع الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات حين نشرت مجموعة مختارة من البحوث الممتازة. ومثل هذه البحوث تستخدم أساساً فى برامج التدريب والتعليم التى يقوم بها الاتحاد وتعتبر من أحسن وسائل الاتصال.

وهناك ثلاث حلقات بحث تمثل الركيزة الأساسية للبرنامج التعليمى فى المجال. حلقة آفاق التكشيف وهى تغطى تطور المصطلحات، ونظم التكشيف، وطرق الاسترجاع. والحلقة الثانية هى استخدام وتقييم **الخدمات الببليوجرافية المبنية على**

الحاسب الآلى. وتغطى أيضاً اعتبارات التكلفة، ومجالات الخدمات المتاحة الآن، ومتطلبات التكنولوجيا، والبث الانتقائى للمعلومات، والبحث الراجع. والحلقة الثالثة تدور حول مصادر المعلومات وخدماتها؛ وتغطى موضوعات مثل الوصول إلى الوثائق، الإحاطة الجارية الداخلية، خدمات البث الانتقائى للمعلومات وغير ذلك من الموضوعات. ويستقطب الاتحاد محاضرين فى هذه الندوات من المؤسسات الأعضاء ومن خارجها أيضاً.

وعلى الرغم من أن حلقة آفاق التكشيف كانت قد خططت على أساس برنامج تدريبى قصير يستغرق ما بين يومين إلى ثلاثة يهدف إلى التعليم المستمر لأمناء المكتبات وأخصائيى المعلومات فى الولايات المتحدة، إلاأن هذه الحلقة قد تطورت وتوسعت وفصلت بحيث تلائم متطلبات التدريب فى الدول النامية فى مجال الاستخلاص والتكشيف. وكانت الترتيبات قد اتخذت لوضع ـ هذه الحلقة تحت إشراف برنامج اليونيسست باليونسكو لممثلى الدول النامية وقد وضعت وسائل تعليمية نموذجية (طقم) مستفادة من الحلقة لتوزيعها على المدرسين المعلمين الذين يقومون بالتدريب وخاصة هؤلاء الموجودين فى الدول النامية.

الأنشطة الأخرى للاتحاد

إضافة إلى الأنشطة المشار إليها بعاليه يقوم الاتحاد بأنشطة أخرى متنوعة على المستوى الوطنى والمستوى الدولى. فى سنة ١٩٦١ نشر الاتحاد دليلاً بخدمات الاستخلاص والتكشيف فى الولايات المتحدة، وصدرت منه طبعات محدثة بعد ذلك. وقد أثبت هذا الدليل فاعليته وأنه أداة لاغنى عنها. وقد تم توسيع نطاق هذا الدليل بدعم من مكتب خدمة معلومات العلوم فى المؤسسة الوطنية للعلوم وتغير عنوانه ليواكب النطاق الجديد: «دليل خدمات الاستخلاص والتكشيف العالمية فى مجال العلوم والتكنولوجيا» سنة ١٩٦٣. وبناء على هذا الدليل قام الاتحاد الدولى للتوثيق سنة ١٩٦٩ باصدار دليل عن خدمات بالاستخلاص العالمية فى مجلدين. وبعد صدور هذا الدليل تم الاتفاق بين الاتحادين على برنامج للتوثيق المشترك. ومن واقع الدليلين قام الاتحادان بإنتاج ملفات بيانات آلية (قاعدة بيانات) عن خدمات الاستخلاص

والتكشيف في العالم وقد دعم هذا المشروع مكتب خدمة معلومات العلوم بالمؤسسات الوطنية للعلوم وبرنامج اليونسكو، يونيسست فى أوروبا. وفى سنة ١٩٧٦ تم نشر دليل منقح ومراجع من هذا الملف الآلى. وبناء على اتفاقات دولية ظل هذا الدليل ينقح وينشر فى صيغ مختلفة.

ويحاول الاتحاد أن يحقق أهدافه من خلال لجان خاصة تم تشكيلها بحيث تختص كل واحدة منها بموضوع محدد: ومن الدراسات التى قام بها الاتحاد عن طريق تلك اللجان واستغرقت وقتاً: دراسات خدمات الاستخلاص والتكشيف، وبرامج تعليم أعضاء الاتحاد والمستفيدون من خدماته، والمعايير الببليوجرافية. وللاتحاد صلات وثيقة مع المعهد الوطنى الأمريكى للمعايير (له ممثل فى اللجنة ز ٣٩)، ومع الاتحاد الأمريكى لتطوير العلوم، ومع اتحاد مراكز بث المعلومات العلمية. كذلك فإن الاتحاد يحافظ على نشاطاته الدولية من خلال صلاته بالمنظمات الدولية مثل المجلس الدولى لاتحادات الاستخلاص؛ الاتحاد الدولى للتوثيق والمعلومات (فيد)؛ واليونسكو (يونيسست، بعم).

وتمثل المؤسسات الأعضاء المورد الرئيسى لماليّة الاتحاد بما تدفعه من رسوم اشتراك، كما أنها أيضاً تمثل السوق الرئيسية لمشروعات الاتحاد. ومن هذين الموردين ينفق الاتحاد على نشاطاته. كذلك يقوم الاتحاد من جانب آخر بعقد صفقات واتفاقات بين المؤسسات الأعضاء بعضها البعض، وبعض المؤسسات الأعضاء وقطاعات مختلفة من مجتمع المعلومات، أى أنه يوفق هذه الأطراف وليس طرفاً مباشراً فيها. ومع ذلك فإن أهم دور يقوم به الاتحاد هو تمثيل الوطن فى قطاع كبير من قطاعاته فى وقت تعتبر فيه المعلومات على المستوى الوطنى والمستوى الدولى مورداً هاماً من موارد العالم وله خطورته وأهميته فى الحياة المعاصرة. والاتحاد بما يقوم به من تطوير لخدمات الاستخلاص والتكشيف، وتحقيق أقصى استغلال لمصادر المعلومات والتنسيق بين مؤسساتها، يلعب أيضاً دوراً هاماً على المستوى الوطني والدولى.

عضوية الاتحاد

كما سبق وأشرت، فإن عضوية هذا الاتحاد هى أساساً عضوية مؤسسات وليست

هناك عضوية أفراد. وهذه العضوية تغطى خدمات الاستخلاص والتكشيف فى جميع فروع المعرفة البشرية بعد توسيع نطاق العضوية وتبلغ العضوية الآن نحو مليونى عضو. والجدول الآتى يعطى صورة عن توزيع العضوية فى عقد ونصف تقريباً منذ التأسيس حتى منتصف السبعينات وهى المتاحة لنا. والأرقام تمثل الجهة التى تتيح أو تنتج الخدمة وعدد الخدمات التى تتبعها؛ فالأرقام إذن تشير إلى عدد الخدمات الأعضاء تحت كل جهة أو منظمة:

جهة العضوية	١٩٥٧	١٩٧٠	١٩٧٥
أ - جهات مستقلة			
الاتحاد الأمريكى لطب الأسنان	-	٧٢٨٩	٧٦٠٠
الجمعية الجغرافية الأمريكية	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٨٢٠٠
المعهد الجيولوجى الأمريكى	-	٣٥٠٠٠	٤٢٠٠٠
المعهد الأمريكى للفيزياء	-	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
جمعية الرياضيات الأمريكية	٩٢٠٠	١٨٢١١	٢٣٠٠٠
جمعية الأرصاد الأمريكية	٥٠٠٠	١٠٢٤٤	٧٢٠٠
معهد البترول الأمريكى	١١٦١٥	٤١٨٥١	٣٩٠٠٠
الاتحاد الأمريكى لعلم النفس	٩٠٧٤	٢١٧٢٢	٢٥٥٠٠
الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات	-	٦٥٥	١٣٥٥
الجمعية الأمريكية للمعادن	٨٢١٩	٢٤٢٥٥	٢٨٠٠٠
مستخلصات الميكانيكا التطبيقية	٤٢٤٥	١٠٠٣٠	١١٢٠٠
خدمات معلومات العلوم الحيوية	٤٠٠٦١	٢٣٠٠٢٦	٢٤٠٠٠٠
خدمات المستخلصات الكيميائية	١٠٢٥٢٥	٣٠٩٧٤٢	٤٠٣٩٠٠
مركز اللغويات التطبيقية	-	٨٤	١١٠

ت ـ أعضاء الاتحاد الوطنى لخدمات الاستخلاص والتكشيف

جهة العضوية	١٩٥٧	١٩٧٠	١٩٧٥
شركة مستخلصات التوثيق	–	٣١٢٩	٤٠٠٠
شركة كشاف الهندسة	٢٦٧٩٧	٦٧٦٠٠	٧٥٠٠٠
شركة بحوث وهندسة إسو	–	–	–
كشاف دوريات الكفر الدينى	١١٠٠	٣٢٦	٤٢٠٠
خدمات التوثيق الطبية	١٥٠٠	٣٤٢٥	٢٥٠٠
الاتحاد الوطنى للعم الاجتماعى	–	١٠٣٤	١١٠٩
جامعة تويزا	–	١٦٢٤٧	١٧٠٠٠
المجموع الفرعى	٢٢٥٨٣٦	٨٣١٣٧٠	٩٦٨٥١٩
ب. إدارات حكومية			
مؤسسة الطاقة الذرية	١٤٠٤٢	٥٣٠٨٠	٦٤٠٠٠
مركز توثيق الدفاع	٢١٠١٥	٤٤٣١٩	٣٤٠٠٠
المكتبة الوطنية الزراعية	٩٨٤٠٩	٨٠١٢١	١٠٠,٠٠٠
المكتبة الوطنية الطبية	١٠٤٥١٧	٢١٠٠٠٠	٢١٠,٠٠٠
الإدارة الوطنية للمحيطات	٨٧٦	٢٩٨٨	٣٨٠٠
خدمة المعلومات الوطنية التكنولوجية	–	٤٣٦٥٠	٦٠٦٠٠
مركز المعلومات العلمية لمصادر المياه	–	١٠٥٠٠	١٤٠٠٠
المجموع الفرعى	٢٣٨٨٥٩	٤٤٤٦٥٨	٤٨٦٤٠٠
ج. عضوية أجنبية			
خدمات معلومات الفيزياء وتكنولوجيا الكهرباء والحاسبات والمراقبة	١٦٤٥٢	١٤٤٤٤٢	١٦٥٠٠٠
المجموع الكلى	٤٨١١٤٧	١,٤٢٠,٤٧٠	١,٦١٩,٩١٩

أهم المصادر:

1- Keenan, Stella and Toni Carbo Bearman. National Federatian of Abstracting and Indexing Services.- in.- Encylopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1976 - vol. 19.

2 - National Federation of Abstracting and Indexing Services: History and Issues: 1958 - 1973. Philadelphia: NFAIS, 1973.

اتحاد جمعيات المكتبات البرازيلية (فيباب)

Federacao Brasileira De Associoçaes De Bibliotécarios (FEBAB)

أنشيء اتحاد جمعيات المكتبات البرازيلية (فيباب) بمقتضى بيان أصدره المؤتمر البرازيلى الثانى للمكتبات والتوثيق فى السادس والعشرين من سنة ١٩٥٩ فى باهيا فى إلسلفادور. وقد تطور هذا الاتحاد بسرعة وفى فترة وجيزة ضم ١٤ جمعية مكتبات كأعضاء.

وتقوم بنية هذا الاتحاد على أربعة كيانات إدارية تنفيذية هى: مجلس الإدارة، المديرية، المجلس المالى، اللجان الدائمة. أما مجلس الإدارة فإنه يتألف من رؤساء الجمعيات الأعضاء. أما المديرية فإنها تتألف من رئيس ونائب الرئيس وسكرتير أول وسكرتير ثانى، وأمين صندوق أول وأمين صندوق ثانى وأحد المكتبيين. والمجلس المالى بدوره يتألف من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وهو المسئول عن المراجعة السنوية والمحاسبة للشئون المالية للاتحاد. أما اللجان الدائمة فهى لجان فنية متخصصة تضم جماعات من المكتبيين ذوى الاهتمام الواحد مثل المكتبات البيوطبية، المكتبات التكنولوجية، المكتبات القانونية، المكتبات الزراعية وهكذا...

أما عن أهداف هذا الاتحاد فإنها تتبلور فى جمع كل جمعيات المكتبات بالبرازيل فى حشد واحد حتى يمكن تقوية المهنة فى المجال الفنى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى؛ وكذلك العمل على حل المشكلات المكتبية على المستوى الإقليمى

والمحلى؛ وتقديم أقصى ما يمكن تقديمه من مساعدة للجمعيات الأعضاء والارتقاء بها؛ العمل كمركز توثيق ومعلومات فى مجال علم المكتبات وتطبيقاته بصفة عامة ومن هنا يمكن رفع وتحسين مستوى مهنة المكتبات من الناحيتين النظرية والعملية مما يرقى بالتالى بالمكتبة البرازيلية نفسها.

ولقد تحقق الكثير من جراء قيام اتحاد جمعيات المكتبات البرازيلية ونشاطاته، ولعل أهم الإنجازات تنظيم مهنة المكتبات والاشتغال بها. ولضمان هذا التنظيم وتحسيس الناس به سعى الاتحاد إلى تضمين مناهج الجامعات البرازيلية بعض مقررات علم المكتبات الإجبارية على كل الطلاب.

وفى عام ١٩٦٣ ونتيجة لجهود هذا الاتحاد نفذت وزارة التعليم والثقافة القانون رقم ٤٠٨٤ بافتتاح دراسة علوم المكتبات فى ١٨ مدرسة للمكتبات فى الدولة على مستوى المرحلة الجامعية ولكن لمدة ثلاث سنوات بحيث يلتحق بها الطالب بعد قضاء ١٢ سنة فى التعليم قبل الجامعى. وهذا القانون الفيدرالى رقم ٤٠٨٤ الصادر فى الثلاثين من يونية ١٩٦٢ تم وضع أسسه التنظيمية فى القرار رقم ٥٦/٧٢٥ بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٥. وبمقتضى هذا التشريع تم استحداث المجلس الفيدرالى للمكتبات الذى يتخذ مقرًا له فى مدينة برازيليا. وهناك إلى جانب هذا المجلس الفيدرالى عشرة مجالس إقليمية للإشراف على تنظيم مهنة المكتبات فى جميع أنحاء البرازيل.

ومن بين الإنجازات التى حققها هذا الاتحاد انتزاع الاعتراف من الأوساط الحكومية الرسمية بضرورة أن تدار جميع المكتبات بواسطة مكتبيين مؤهلين، وإن كانت البداية التى تحققت بالفعل هى فى المكتبات الجامعية وتأتى الأنواع الأخرى بعد ذلك وما تزال المكتبات العامة بعيدة عن تحقيق هذا الاعتراف وإن كانت فى سبيلها إلى ذلك. ومن الجدير بالذكر أن المكتبة الوطنية تدار بواسطة المهنيين منذ إبريل سنة ١٩٧١ بعد نضال الاتحاد فى سبيل ذلك.

ويحرص الاتحاد على عقد المؤتمرات على المستوى الوطنى من حين لآخر وإن لم يكن ذلك بصفة دورية منتظمة. لقد عقد المؤتمر الأول قبل قيام الاتحاد سنة ١٩٥٤ فى بيرنامبوكو. وكان المؤتمر الثانى الذى استصدر بيان قيام الاتحاد كما أشرت سنة ١٩٥٩م، فى باهيا. والمؤتمر الثالث فى ظل الاتحاد سنة ١٩٦١ فى بارانا، والمؤتمر الرابع سنة ١٩٦٣ فى كيارا، والمؤتمر الخامس سنة ١٩٦٧ فى ساو باولو، والمؤتمر السادس سنة ١٩٧١ فى ميناس جيريس. وهكذا فإن الفترة بين المؤتمر الوطنى والآخر قد تمتد فى المتوسط إلى أربع سنوات.

ومنذ سنة ١٩٦٩م اتخذ اتحاد جمعيات المكتبات البرازيلية مقرًا له فى شارع أفاندهاندافا فى مدينة ساو باولو.

المصدر:

1- Russo, Laura Garcia Moreno. Federaçâo Brasileira De Associeçoes Bibliotecarios (FEBAB).- **in** - Encyclopedia of library and Information Science. New York: Marcel Dekker, 1972. vol.8.

اتحاد صناعة المعلومات (إيا)

Information Industry Association (IIA)

أنشىء اتحاد صناعة المعلومات فى نهاية سنة ١٩٦٨ كاتحاد تجارى لترويج وتنمية منتجات صناعة المعلومات التى بدأت فى الازدهار فى عقد الستينات.

وعضوية هذا الاتحاد قاصرة على الشركات التجارية العاملة فى مجال إنتاج وتسويق المنتجات الصناعية الخاصة بالمعلومات وخدماتها ونظمها ومورديها. والعضوية هنا تهتم بالشركات التى تعتبر نشاطها داخلاً فى صميم المعلومات وليس مجرد حاويات التغليف والتعبئة والتوصيل.

وإذا استقرأنا التاريخ نجد أن هذا الاتحاد قد خرج من بطن القطاع التجارى بسبب

السيطرة التى كانت قائمة على مجال المعلومات من جانب الجمعيات المهنية والافتقار الذى ساد آنذاك إلى اعتبار المعلومات سلعة تجارية تباع وتشترى.

لقد اجتمعت الشركات المؤسسة عدة مرات فى مطلع الستينات لمناقشة الحاجة إلى إنشاء اتحاد تجارى يمثل الشركات التجارية. وقد لاحظ أعضاء الجمعيات العلمية والرسميون الحكوميون المهتمون باقتصاديات المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات، خلو الساحة من اتحاد تجارى يمثل صنّاع المعلومات ومسوقيها. وفى نفس الوقت كانت هناك جهود تبذل لتنقيح قانون حق المؤلف وتطويره فى مجلس الشيوخ، وقد أثير خلال الجلسات ضرورة وجود متحدث رسمى باسم هؤلاء الناس.

وقد اتخذت الخطوات الرسمية الأولى لتأسيس هذا الاتحاد وفى أتلانتك سيتى فى إبريل سنة ١٩٦٨. واجتمعت الشركات المؤسسة مرة ثانية فى نوفمبر من نفس سنة ١٩٦٨ فى فيلادلفيا وذلك لوضع ميثاق الاتحاد ولوائحه الداخلية وانتخاب أول مجلس للإدارة. وقد انتخب وليام كنوكس - نائب رئيس شركة ماكجروهيل آنذاك - رئيسًا للاتحاد.

وقد افتتح الاتحاد مكاتبه فى واشنطون العاصمة فى فبراير ١٩٦٩. وفى نفس الوقت عين **بول ج. زوركوسكى** المدير التنفيذى للاتحاد.

وفى سنة ١٩٧٣م انتخب الاتحاد رئيسًا لمجلس الإدارة الدكتور يوجين جارفيلد فى هذا المنصب. وفى نفس الوقت عين بول ج. زوركوسكى المدير التنفيذى ورئيسًا للمكتب.

وينظم الاتحاد مؤتمرًا سنويًا؛ ويتميز المؤتمر السنوى وغيره من اجتماعات الاتحاد بالمناقشات والجلسات التفاعلية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى رغبة الأعضاء فى مناقشة أمور أعمالهم والترويج لها. ومن جهة ثانية إلى طبيعة الجلسات المستديرة التى ينظمها الاتحاد.

ويصدر الاتحاد مجلة كل أسبوعين لخدمة أعضاء الاتحاد بعنوان: **وقائع المعلومات**. وكانت رسوم الاشتراك فى بادئ أمر الاتحاد تدور بين ثلاثة وخمسة دولارات فى

السنة وهناك نوعان من عضوية المؤسسات إحداهما خاصة بمنتجي ومسوقي المعلومات وخدماتها. والثانية خاصة بموردى الأجهزة والمستلزمات الخاصة بصناعة منتجات المعلومات. والعضوية مفتوحة للأفراد غير العاملين فى الشركات الأعضاء. ورسوم اشتراكات الأفراد من هذا النوع هى مائة دولار فى السنة.

ويدير الاتحاد نشاطاته أساسًا من خلال اللجان. واللجان الأساسية فى الاتحاد هى لجنة العلاقات الحكومية؛ لجنة العلاقات المكتبية؛ لجنة نشر قواعد البيانات المصغرة؛ لجنة حقوق الملكية؛ لجنة الاستشارات القانونية؛ لجنة تنظيم الاجتماعات الوطنية؛ لجنة المعايير.

وتتألف اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة من رئيس مجلس الإدارة، نائب رئيس مجلس الإدارة، السكرتير التنفيذى، أمين الصندوق، الرئيس السابق للاتحاد.

ويحاول الاتحاد جاهدًا خدمة صناعة المعلومات من خلال تطوير تكنولوجيا المعلومات وتسليط الأضواء على أحدث التطورات فى المجال. وعلى سبيل المثال فإنه فى سنة ١٩٦٩ عندما كانت التكنولوجيا فى مهدها كان الاتحاد يشد انتباه الصناعة والحكومة إلى الإمكانيات الضخمة لتليفزيون الكابلات كأداة لتوصيل المعلومات. وفى خلال الاجتماع الوطنى الخامس للاتحاد خصصت إحدى الجلسات الست العامة لتأثير نظم معلومات الخط المباشر على تسويق المعلومات. كما اهتم الاتحاد بعملية زواج نظم الحاسب الآلى مع المصغرات الفيلمية التى انتشرت فى ذلك الوقت وتطورت سريعًا؛ والتى أثرت تأثيرًا ملموسًا على سوق النشر التقليدية. وكلما جدَّت تكنولوجيا جديدة فى عالم المعلومات كان على الاتحاد تسليط الأضواء عليها ووضع المعايير اللازمة لإنتاجها ومواصفات عملها وتشغيلها والجمع بين أصحابها وأصحاب النشر التقليدى. وقد أعطى الاتحاد اهتمامًا خاصًا بما ساد فى نهاية الستينات وطوال السبعينات من أن الزواج بين الحاسب الآلى والنشر سوف يثمر ثمرات رائعة. إن الاتحاد فى مجال صناعة المعلومات يهتم بمناقشة وبحث كل ما هو جديد فى الصناعة: ما هى التكنولوجيا الجديدة، كيف تعمل، ولماذا تعمل وما دورها فى حكمة عصر

المعلومات. وعادة ما تتم مناقشة هذه القضايا وتسجل المناقشات خلال الاجتماعات واللقاءات المختلفة وفى محافل متنوعة يحضرها عادة متحدثون رسميون يمثلون قطاعات صناعة المعلومات المختلفة.

ومن بين أنشطة الاتحاد المتميزة ترويج التطورات والمشروعات التى يقوم بها القطاع الخاص في مجال صناعة المعلومات، كذلك درء كل ما يهدد هذه الصناعة من مخاطر بالتعاون مع السلطات الحكومية. ويمثل البيان التالى نوعًا من هذه الأنشطة:

«إن اهتمامًا أساسيًا من اهتمامات اتحاد صناعة المعلومات هو السعى لدى الحكومة للحصول منها على دعم مادى لخدمات معلومات الجمعيات المهنية والعلمية مقرونًا بتسهيلات فى الضرائب والرسوم البريدية. كذلك فإن الاتحاد منذ إنشائه يسعى إلى مواجهة ومجابهة المنافسة غير الشريفة وغير العادلة. وإن أنشطة الاتحاد لتوجه دائمًا فى اتجاه تغيير هذه السياسة ومحاولة الحصول على موطئ قدم عادل لجميع الأطراف فى سد احتياجات الدولة من المعلومات العلمية والتكنولوجية.

إن المنافسة الحكومية المباشرة والتى أتت على هيئة برنامج لنشر المصغرات الفيلمية، والقيام بتوزيع النسخ الميكروفيلمية مجانًا من الوثائق والمطبوعات الحكومية والذى يقوم به مكتب الطبع الحكومى، إنما هو تهديد فعلى لمنتجات شركات تصنيع المعلومات. لقد كان مكتب الطبع الحكومى على مدار تاريخه هو ناشر معلومات الحكومة على أى وسيط وبأى شكل يختاره. ولكنه طالما نشر المادة منذ البداية على وسيط معين فليس من وظيفته أن يحولها إلى وسيط آخر ويلبى بها احتياجات أخرى لم يخطط لها منذ البداية، ويستثمر أموال الضرائب فى مخاطرات ومغامرات برأس المال لتطوير منتجات معلومات ثانوية بأشكال ووسائط أخرى ينافس بها شركات القطاع الخاص التى تقوم بالفعل وقادرة حقًا على القيام بنفس هذا النوع من النشاط فى السوق. لقد قامت شركات القطاع الخاص بقدر هائل من تطوير نظم المصغرات الفيلمية والأدوات الببليوجرافية التى ينظر إليها قطاع المكتبات ومجتمع المكتبيين على أنها إضافات حقيقية وإبداعات يمكن أن يفيد منها حتى القطاع الحكومى نفسه.

إن الاتحاد ليجذب الانتباه ويركز على العوامل التى تكمن خلف توزيع واستخدام تكنولوجيا المعلومات والتى تتطلب منهجًا علميًا لتفصيل تلك المنتجات طبقاً لاحتياجات المستفيدين. وهذا المتطلب هو مخاطرة تقوم به شركات القطاع الخاص عن طيب خاطر وأريحية.

وعلى الصعيد الدولى فإن تطوير نظام «يونيسست كنظام عالمى للمعلومات يسعى إلى الانسياب الحر، كان حافزًا للاتحاد كى يشكل وفد الولايات المتحدة الذى يمثل الشركات التجارية فى المؤتمرات الدولية المختلفة، كما يمثل الحكومة والجمعيات المهنية على قدم المساواة».

لقد بلغت عضوية الاتحاد فى سنة ١٩٦٣م أكثر من ستين شركة مما ضاعف من مجهود الاتحاد فى سبيل الحصول على التأييد والاعتراف به من جانب صناعة المعلومات على اتساعها. ففى بيان أمام اللجنة الوطنية لعلم المكتبات والمعلومات حث الدكتور يوجين جارفيلد ـ رئيس مجلس إدارة الاتحاد آنذاك، رئيس معهد المعلومات العلمية فى فيلادلفيا ـ اللجنة على إيجاد طرق جديدة للدعم المالى لخدمات المعلومات بحيث توضع تلك الخدمات مباشرة فى يد المستهلك وليس فى يد المورد. وقد أكد الدكتور جارفيلد على أن صناعة المعلومات إنما تدعم اقتصادًا مختلطاً فى المجال، وهى لا تعترض على أى نشاطات معلوماتية للجمعيات المهنية ولكنها فقط تعترض على المنافسة غير المتكافئة، وتطالب دائمًا باستمرارية دعم الخدمات المكتبية العامة. وأشار جارفيلد أيضًا إلى أنه فى مجال خدمات المعلومات الآلية فإنه مما لا يمكن تجنبه أن يدفع المستفيدون أجر استخدام هذه الأنظمة حتى يمكن تغطية تكاليف إقامة وصيانة وتطوير هذه الأنظمة.

ولقد أعطى الاتحاد وصناعة المعلومات الأولوية لتوثيق الصلات والروابط مع مجتمع المكتبات والمكتبيين. وكان استصدار تشريع مكتبات الإيداع الكبيرة والذى يساعد على جلب دعم فيدرالى لتلك المكتبات التى تؤدى وظائف فيدرالية نبيلة مثل تجميع وتيسير تداول المطبوعات الحكومية عبر الدول كلها؛ كان ذلك من المجالات الحيوية التى تعاون فيها الاتحاد مع مجتمع المكتبيين والمكتبات.

من جهة ثانية يعتبر موضوع حق المؤلف من الموضوعات الأساسية التى أدلى الاتحاد فيها بدلوه، ووضع الاتحاد فى المنطقة الوسط بين الناشرين التقليديين والمستفيدين. ولقد قام الاتحاد برعاية ندوة مفتوحة حول ترخيص المواد المحمية فى أغراض العرض والاستشهاد وتجريب تحميل المعلومات المنشورة تقليديًا على وسائط التكنولوجيا الحديثة. كما قام الاتحاد بتنظيم عدة ندوات مفتوحة خلال عام ١٩٦٩ حول قضايا حقوق الملكية. ودعم الاتحاد من جهة أخرى مشروع تنقيح قانون حق المؤلف ومشروع استصدار قانون المنافسة الوطنية غير المتكافئة. وفى السنوات الأخيرة كان تركيز الاتحاد فى هذا الصدد على تطبيق الحماية القانونية للأشكال الجديدة من وسائط حمل المعلومات.

وقام الاتحاد أيضًا بتوثيق العلاقات مع أخصائيى المعلومات أو مع مهنة المعلومات على الجانب الآخر من مهنة المكتبات وعلى رأسها الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات، حيث قام برعاية عدد من المعارض المتخصصة على هامش المؤتمرات الوطنية التى تنظمها هذه الجمعية. ولم يكتف الاتحاد بتلك المعارض، بل رسَّخ فى أذهان أخصائيى المعلومات أن صناعة المعلومات الخاصة هى التى تبنى القاعدة الصناعية للمهنة وليس القطاع الحكومى.

ويقدم اتحاد صناعة المعلومات فى كل سنة جائزتين وذلك لتكريم شركات صناعة المعلومات التى تقدم ابتكارًا وإضافة إلى الميدان، والأفراد الذين توفروا على تلك الإضافات والابتكارات، بل وتكريم المنتجات التى أبدعوها. لقد اقترح برنامج الجوائز هذا **جيفرى نورتون** خلال فترات رئاسته للاتحاد وبرنامج الجوائز هذا مفتوح أمام كل الشركات التجارية جميعًا ومنتجاتها سواء كانت تلك الشركات أعضاء فى الاتحاد أم لا. وتقدم الجوائز للفائزين سنويًا خلال الاجتماع السنوى للاتحاد.

أهم المصادر:

1 - Garfield, Eugene. Testimony before the National Commission on Libraries and Information Sciences.- April, 19, 1973.

2 - Government Advisory Committee on International Book and Library Programs. Minutes of April 12 - 13, 1973 meeting.

3 - Knox, William and others. Proceedings of Meeting on Copyright and Related Protections for Information Age Products - Washington: Information Industry Association, 1969.

4 - Zurkowski, Paul G. Information Industry Association.- in.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1974. vol. 11.

اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية (آلس)

Association of American Library Schools (AALS)

أسس اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية (آلس) فى سنة ١٩١٥ وكان عدد المدارس المؤسسة للاتحاد عشر مدارس (أعضاء الميثاق) وبعد نصف قرن فى سنة ١٩٦٥ بلغ عدد الأعضاء فى الاتحاد اثنين وأربعين وهى كل مدارس المكتبات التى تمنح درجة الماجستير كحد أدنى طبقًا لمعايير واعتماد اتحاد المكتبات الأمريكية. وفى أوائل التسعينات كان عدد مدارس المكتبات المنضمة للاتحاد قد تجاوز الستين ولكن إغلاق بعض المدارس قد جعلها تنسحب من الاتحاد. ولو أن عضوية هذا الاتحاد هى أساسًا عضوية مؤسسات، إلا أنها مفتوحة أيضًا لأعضاء هيئة التدريس كأفراد، وقد بلغ عددهم فى سنة ١٩٦٥م نحو ٣٧٠ عضواً. وفى منتصف التسعينات تجاوز العدد ٦٥٠ عضواً. وهدف الاتحاد هو ترقية وتطوير تعليم علوم المكتبات والمعلومات. وهو يصدر دورية فصلية بعنوان: مجلة تعليم علوم المكتبات، وذلك منذ سنة ١٩٥٠.

النشأة والتطور

عرضنا فى بحثنا المستفيض عن اتحاد المكتبات الأمريكية فى نفس هذا المجلد بذور نشأة هذا الاتحاد وتطوره وكيف دخل تعليم علوم المكتبات جزءاً من اهتمامه. ذلك أنه مع الزيادة السريعة فى عدد المكتبات وحجم مجموعات الكتب عقب الحرب الأهلية

الأمريكية، كان هناك طلب متزايد أيضاً على أمناء المكتبات ولكن لم يكن هناك نظام للإعداد المهنى لهم. وربما كان أول من نادى بإنشاء مدارس للمكتبيين والإعداد المهنى لهم هو الألمعى ملفل ديوى ففى سنة ١٨٧٩ (أى بعد قيام اتحاد المكتبات الأمريكية بثلاث سنوات) قال ديوى أنه كانت هناك فى الولايات المتحدة «مدارس عادية تصل إلى المائة تقدم الإعداد المهنى بأحسن الطرق حيث يتعلم فيها الأطباء والمحامون والوعاظ، نعم حتى الطهاة لهم المدارس المتخصصة التى تقدم لهم التعليم المتخصص. ولكن أمناء المكتبات أصحاب المهنة الرفيعة للغاية يتعلمون مهنتهم عن طريق التجريب والخبرة». وكخطوة أولى دعا ملفل ديوى إلى الإعداد المهنى المنظم وتدبير محاضرات ومناهج تعليم علم المكتبات فى داخل المكتبات الكبيرة حسنة الإدارة والتنظيم، وأضاف أنه بعد هذه الخطوة «نأمل بواسطتنا أن تنشأ مدرسة مكتبات مركزية».

وبعد أربع سنوات من ذلك التاريخ سنة ١٨٨٣م وفى المؤتمر السنوى لاتحاد المكتبات الأمريكية فى بفالو قدم ملفل ديوى خطة لتأسيس مدرسة مكتبات فى كلية كولومبيا وحيث كان قد باشر عمله كأمين مكتبة فى هذه الكلية قبل تقديم هذا الاقتراح بعدة شهور. وبعد أن قدم عرضاً للتجربة المقترحة طلب من الحاضرين أن يوافوه بآرائهم وتعليقاتهم. وقد اعترض وليام فردريك بول، أمين مكتبة شيكاغو العامة آنذاك، وكان دائم الاعتراض على كل ما يقوله ملفل ديوى، قائلاً بأن ديوى كان على خطأ عندما قال بأنه لا يوجد فى هذا البلد معهد لتعليم المكتبيين وأردف قائلاً: «فى الحقيقة لقد تسليت بالفكرة... إن العمل التطبيقى فى المكتبات بعد التعليم الجيد فى المدارس هو السبيل الوحيد لإعداد أمناء المكتبات الممتازين؛ فالمعلومات لا يمكن أن تثبت عن طريق المحاضرات... ومن ذا الذى لديه الكفاءة كى يحاضر... ليس هناك مدرسة لإعداد أمناء المكتبات أفضل من المكتبة ذات الإدارة الحسنة».

ويبدو من المناقشة أن أعضاء اتحاد المكتبات الأمريكية قد وضعوا أيديهم على نقاط الضعف فى مفهوم بول لتعليم المكتبات. ولم يكن جل المكتبيين يرغبون أو يقدرون

على تحمل أعباء جديدة لتعليم المكتبيين؛ كما كانوا على قناعة بنقص أدوات التعليم فى ذلك الوقت. ولكن تغلبت عليهم فكرة تخريج المكتبيين من مدرسة مكتبات تعلم علوم المكتبات بدلاً من الاعتماد على مدرسة الخبرة البطيئة. وقد تم تشكيل «لجنة مدرسة المكتبيين المقترحة فى كلية كولومبيا» خلال مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية ١٨٨٣م. وقد قام تشارلز آمى كتر بتقديم تقرير اللجنة والذى أمَّل فيه أن يقوم الأوصياء فى كلية كولومبيا بالموافقة على «خوض التجربة». وقد تمت الموافقة على التقرير والمشروع بفارق صوت واحد.

وفى نهاية مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية لسنة ١٨٨٣م طلب إلى رئيس الاتحاد تشكيل لجنة «لكى تنظر فى كل مشروعات وأنظمة تعليم المكتبيين خلال العام وأن تقدم تقريراً لها مفصلاً إلى المؤتمر التالى». وفى سنة ١٨٨٥ شكلت «لجنة مدرسة المكتبيين المقترحة فى كلية كولومبيا» مرة أخرى وذلك لمتابعة وموافاة أعضاء المؤتمر بخطط وتطورات العمل فى إنشاء المدرسة. وفى سنة ١٨٨٦ سميت اللجنة باسم «لجنة مدرسة اقتصاديات المكتبات». ومن ذلك الوقت فصاعداً أصبحت هناك لجنة دائمة أياً كانت تسميتها فى اتحاد المكتبات الأمريكية لمتابعة تطورات تعليم علم المكتبات فى الولايات المتحدة وموافاة أعضاء الاتحاد بها.

وقد ظل ملفل ديوى على صلة مستمرة بالاتحاد للتخطيط لهذه المدرسة فى كلية كولومبيا. وأثناء مؤتمر الاتحاد سنة ١٨٨٦م قال بالحرف الواحد: أود أن يشعر الاتحاد بأن هذه المدرسة هى مدرسته وأن من حقه ومن امتيازاته ومن واجبه أن يساعد فى إنشائها والترويج لها كما يفعل مع أحسن المكتبات الأمريكية.

وهكذا فإنه بتشجيع اتحاد المكتبات الأمريكية وتبريكاته افتتحت مدرسة اقتصاديات المكتبات فى الخامس من يناير ١٨٨٧، وبدأت بعشرين طالباً وبقيت فى كلية كولومبيا لمدة ثلاث سنوات ولكن عندما أصبح ديوى أميناً عاماً (سكرتيراً) لجامعة ولاية نيويورك نقلت معه بناء على اتفاق بين مجلس أوصياء كلية كولومبيا ومجلس جامعة ولاية نيويورك واستقرت المدرسة فى مكتبة الولاية فى أولبانى.

ومن الواضح أن التركيز فى التدريس فى هذه المدرسة كان على الجوانب العملية

والطرق والعمليات أكثر من الجوانب الفلسفية والنظريات والأسس وكان هذا العمل العملى فى التدريس هو من تخطيط ديوى نفسه ومع كل ذلك فإن الأسس الكامنة وراء العمليات والإجراءات لم تهمل تماماً فى التدريس بل كانت هناك لمسات منها. لقد كتب ج.و. واير عضو لجنة اتحاد المكتبات الأمريكية إلى مؤتمر الاتحاد سنة ١٨٩٢م عن هذه المدرسة يقول: «لعل أعنف نقد وجه إلى مدرسة المكتبات كان إلى التدريس النظرى وليس إلى التطبيقات العملية. إن التدريس النظرى الفلسفى هو الهدف الرئيسى للمدرسة إلى حد كبير، ولكن الفكرة أن يكون الجانب النظرى صحيحاً ومناسباً للظروف التى يدرس فيها والطريقة السهلة التى يقدم بها».

ويلاحظ أن الجانب الأكبر من التقارير السنوية التى قدمتها لجنة اتحاد المكتبات الأمريكية عن مدرسة اقتصاديات المكتبات أنها كانت تتضمن عرضاً تاريخياً أو زمنياً للأحداث التى تمر بها دون التوقف بالنقد أو التحليل أو حتى الموافقة أمام المناهج والمقررات التى تدرس. ونلاحظ كذلك أن كل أعضاء اللجنة بدون استثناء الذين زاروا مدرسة المكتبات فى كولومبيا والمدارس الأخرى فيما بعد قد عبروا عن رضائهم عما رأوه فيها.

بعد مدرسة كولومبيا، أنشئت مدارس مكتبات أخرى: فى معهد برات فى بروكلين سنة ١٨٩٠؛ وفى معهد دركسل فى فيلادلفيا سنة ١٨٩٢؛ وفى معهد آرمور فى شيكاغو سنة ١٨٩٣م. وقد أدرجت اللجنة هذه المدارس فى تقريرها لأول مرة سنة ١٨٩٤م. وفى سنة ١٨٩٥ أشير إلى هذه اللجنة باسم لجنة مدارس المكتبات وبرامج التدريب.

ولعل أول لجنة فى اتحاد المكتبات الأمريكى تقوى على المواجهة وتتحدى بشدة قضية تعليم علم المكتبات والمناهج فى مدارس المكتبات، كانت هى تلك اللجنة التى رأسها جون كوتون دانا ـ أمين مكتبة سبرنجفيلد العامة ماساشوستس آنذاك ـ ففى تقريرها لسنة ١٩٠٠م اقترحت اللجنة أن يكون لاتحاد المكتبات الأمريكية دور أقوى فى تعليم المكتبات ومساعدة مدارس المكتبات على تطوير المعايير وتحسين الأداء. و«أن يكون للجنة الاتحاد سلطة قوية على مدارس المكتبات وبرامج التدريب». وبمعنى آخر

أن يصبح اتحاد المكتبات الأمريكية من خلال لجنة جهة الاعتماد الرئيسية لتعليم المكتبات فى الولايات المتحدة. وللقيام بهذه الوظيفة وضعت المقترحات بتوسيع نطاق عمل اللجنة وزيادة عدد أعضائها من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وفترة العضوية تمتد إلى ثلاث سنوات وبذلك تتمكن اللجنة من زيارة مدارس المكتبات وبرامج التدريب بانتظام. وأن يقوم الاتحاد بتغطية نفقات السفر. وأن تقوم تقارير اللجنة والتفتيش على المدارس بتغطية «فئة المعلم» وطبيعة التعليم وخصائص الطلاب، وأن يغير اسم اللجنة إلى «لجنة تعليم المكتبات».

وقد أعلن ملفل ديوى موافقته على تقرير دانا كما عرف فى ذلك الوقت وقرظه قائلاً: «إن هذا هو نوع التقرير الذى نريده عن مدارس المكتبات، إن لدينا تقارير كثيرة جداً تميل إلى المدح والاستحسان بدون أن تدرس الموضوع لدرجة اعتقدت معها أن اللجان كانت تشعر بأن مهمتها هى أن تنثر المديح والمجاملات على تلك المدارس بدلاً من أن تضع الحقائق أمام الاتحاد. لقد نبه التقرير إلى نقاط الضعف الكامنة فى مدارس المكتبات».

وحتى سنة ١٩٠٣ كان أعضاء اللجنة المختصة بالتفتيش وفحص مدارس المكتبات من بين المكتبيين الممارسين وليس من بينهم أعضاء هيئة تدريس بتلك المدارس. ومن هنا كانت لجنة ١٩٠٣م (لجنة تعليم المكتبات) التى رأستها مارى و. بلمر (عضو هيئة التدريس فى معهد برات آنذاك) لجنة غير عادية حيث تألفت من ستة أعضاء كلهم من مدارس المكتبات. وقد قامت هذه اللجنة بأول دراسة مسحية لمختلف جوانب تعليم المكتبات فى تسع من مدارس المكتبات بالإضافة إلى المدارس الصيفية والبرامج التدريبية. وقد خصصت عشرون صفحة من وقائع مؤتمر سنة ١٩٠٣ لهذا التقرير لدرجة أن فردريك م. كرودين مدير مكتبة سانت لويس العامة آنذاك أشار إلى أنه «لم يصادف طوال تاريخ اتحاد المكتبات الأمريكية تقريراً أحسن ولا أشمل من هذا التقرير». لقد أشار التقرير إلى الحاجة الماسة إلى معايير جديدة لتعليم المكتبات. وقد علق ملفل ديوى على التقرير بقوله بأن اللجنة تحيط بالموضوع «من قمته إلى قعره ويمكن لأعضائها أن يلخصوا لنا فى سطور قليلة ما هى المعايير التى يحتاجها تعليم

المكتبات» وقد تمت الاستجابة لمقترحات ديوى واستمرت اللجنة فى العمل، وبعد سنتين، فى سنة ١٩٠٥ قدمت اللجنة «**تقرير معايير تعليم المكتبات**». ولم يكن هناك إجماع على التوصيات التى قدمتها اللجنة اللهم إلا فى توصيتين اثنتين فقط من بين تلك التوصيات. أولها أنه يشترط للالتحاق بمدارس «الشتاء» قضاء من سنتين إلى ثلاث سنوات فى الكلية على الرغم من أن الالتحاق يجب أن يسبقه اختبار قبول. وثانيها أن يكون ثلث أعضاء هيئة التدريس فى المدرسة على الأقل قد درسوا فى إحدى مدارس المكتبات المعترف بها. وكانت هذه المعايير تعتبر رائدة ومفيدة للغاية على الرغم من أن اتحاد المكتبات الأمريكية لم يأخذ بها فى برنامج اعتماد مدارس المكتبات فى ذلك الوقت. وربما كانت لجنة ١٩٠٣ ـ ١٩٠٥م هى أول لجنة كان جميع أعضائها من مدرسى علم المكتبات من مدارس مختلفة، وقد عملوا معاً لحل مشاكل تعليم المكتبات رغم أن هذه اللجنة قامت بعملها كله عن طريق المراسلات.

الاقتراح الأول لإنشاء اتحاد مدارس المكتبات

كان ملفل ديوى هو أول من اقترح إنشاء اتحاد لمدارس المكتبات. ففى مقال له نشر سنة ١٩٠٢ بعنوان: «مدارس المكتبات المشكوك فى قيمتها» أشار إلى أنه رغم تقدم معايير تعليم المكتبات إلا أنه ما تزال هناك عدة حالات ماتزال العملية التعليمية فيها يشوبها القصور، كما أن الدعم المالى فيها ضعيف أو غير موجود أصلاً» وقد رأى ديوى فى هذه الحالات خطراً يهدد المهنة وليست عاملاً مساعداً لها. وقال ديوى إن عدداً قليلاً من مدارس المكتبات المعدة جيداً أفضل كثيراً من تلك البرامج الكثيرة التى تملأ الدنيا ضجيجاً ولا تقدم شيئاً له قيمة أوشيئاً يفى بمعايير الاعتماد فى اتحاد المكتبات الأمريكية. واقترح إنشاء اتحاد خاص يشرف على هذه المدارس وعلى تعليم المكتبات فى الولايات المتحدة؛ ويؤدى إلى الثقة فى هذه المدارس.

الاجتماع الأول لأعضاء هيئة تدريس المكتبات

فى ١٩٠٧م كتبت مارى أهيرن رئيس تحرير مجلة **المكتبات العامة** فى افتتاحية هذه المجلة «عبر العديد من الأشخاص عن أن كثيراً من المنافع يمكن أن تتحقق لو اجتمع

أعضاء هيئة التدريس جميعاً من كل مدارس المكتبات فى الدولة على هامش المؤتمر السنوى لاتحاد المكتبات الأمريكية وذلك لمناقشة المشكلات والمبادىء التى يقوم عليها عملهم» ولقد تابع بعض الأشخاص المهتمين بهذه القضية اقتراح الآنسة مارى أهيرن. وقد نتج عن ذلك الاهتمام الدعوة إلى أول اجتماع لأعضاء هيئة التدريس؛ ذلك الاجتماع الذى حضره عدد من أعضاء هيئة التدريس فى مدارس المكتبات من أنحاء الدولة المختلفة. لقد عقد هذا الاجتماع خلال مؤتمر اتحاد المكتبات الأمريكية وذلك فى نهاية شهر مايو سنة ١٩٠٧م، فى أشفيل فى كاليفورنيا الشمالية ولم يحضر هذا الاجتماع سوى خمسة عشر عضواً. ولم نعثر فى أرشيف هذا الاتحاد عن ذلك الاجتماع إلا على بعض جزازات مكتوبة بالرصاص من مقاس ٣ × ٥ بوصة وعليها ملاحظات غير كاملة مكتوبة عليها «ملاحظات تاريخية عن الاجتماع السابق لمعلمى علم المكتبات» ويمكن أن نستنتج من هذه الجزازات أن التى دعت إلى هذا الاجتماع تدعى كاترين لوسندا شارب لقد كانت كاترين شارب أمينة مكتبة جامعية ومديرة مدرسة المكتبات فى جامعة إلينوى ١٨٩٧ ـ ١٩٠٧، ورائدة من رواد مهنة المكتبات وتعليم المكتبات فى الولايات المتحدة فى تلك الفترة. وكانت مارى و. بلمر من معهد برات لعلم المكتبات قد عينت رئيسة للاجتماع، كما عين جيمس أ. واير من مدرسة المكتبات لولاية نيويورك سكرتيراً. وربما تكون الرئاسة قد عرضت على الآنسة كاترين شارب كما هو الإجراء فى مثل هذه المناسبات وربما لم تحضر هذا الاجتماع وحيث استقالت من منصبها فى إلينوى بسبب اعتلال صحتها فى ذلك الوقت. وقد ورد فى مناقشات هذا الاجتماع احتمالات قيام تعاون فى المحاضرات التى تلقى فى مدارس المكتبات، كما ورد فيها إمكانية تمثيل مدارس المكتبات وأعمالها فى برامج اتحاد المكتبات الأمريكية. وربما تكون الآنسة مارى أهيرن قد حضرت هذا الاجتماع الذى كتبت عنه ولكنها لم تستطع الكتابة عن نتائجه والمناقشات التى دارت فيه. وفى السنة التالية فى يناير ١٩٠٨ عقد اجتماع ثان لمعلمى مدارس المكتبات فى شيكاغو وحضرته سبع مدارس للمكتبات، وعقد اجتماع ثالث فى نفس السنة فى بروكلين وحضرته خمس مدارس للمكتبات. ويبدو أنه لم يكن هناك اجتماع لأعضاء هيئة

التدريس فى سنتى ١٩٠٩ أو ١٩١٠. ولكن فى سنة ١٩٠٩ وبناء على توصية من لجنة تعليم علوم المكتبات تم إنشاء قسم الإعداد المهنى لأمناء المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية. وبإنشاء هذا القسم يكون قد حل محل اجتماعات أعضاء هيئة التدريس وتعطى الفرصة لجميع أعضاء اتحاد المكتبات الأمريكية من المهتمين بقضية تعليم المكتبات للحضور والاشتراك فى المناقشات بعد أن كانت اجتماعات أعضاء هيئة التدريس مغلقة مقفلة عليهم وحدهم. وكان اجتماع قسم الإعداد المهنى لأمناء المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية سنة ١٩٠٩م يحتوى على موضوعات تهم أعضاء هيئة التدريس وعلى سبيل المثال ذلك البحث الذى قدمه آدم ستروم من مكتبة ترنتون العامة بعنوان: «هل نحن فى حاجة إلى مدرسة فى مرحلة ما بعد التخرج» وبحث آخر بعنوان: «الإعداد المهنى فى فصول داخل المكتبات العامة الصغيرة»، من إعداد مود فان بيرن من مكتبة مانكاتو العامة فى منيسوتا الذى قدمته في اجتماع سنة ١٩١٠. لقد أنشى قسم الإعداد المهنى لأمناء المكتبات على أساس أن يلعب أعضاء هيئة التدريس دوراً هاماً فى نشاطاته، بيد أن معظم أعضاء هيئة شعروا أنهم فى ظل هذا القسم لا تتحقق لهم الخصوصية اللازمة للمناقشات الصريحة والمفتوحة وتبادل الأفكار والآراء وتناول المشاكل الخاصة بمدارسهم. وفى نهاية اجتماع ١٩١٠م اختير فيناس ل. وندسور رئيساً لهذا القسم وكان قد شغل فى السنة السابقة مديراً لمدرسة المكتبات والمكتبيين فى جامعة إلينوى. وقد أدرك وندسور أن يكون هذا القسم منبراً مفتوحاً لكل أعضاء الاتحاد ممن يهتمون بقضية تعليم المكتبات. ولكنه كان يعتقد أن أعضاء هيئة التدريس يحتاجون إلى اتحاد مستقل لهم وليس مجرد قسم فى اتحاد المكتبات الأمريكية. وقد أرسلت فى التاسع من ديسمبر ١٩١٠م أرسلت دعوة إلى مدارس المكتبات الإحدى عشرة الموجودة آنذاك وقد وقع هذه الدعوة كل من فنياس وندسور، مارى هازيلتاين وذلك للتباحث فى إنشاء هذا الكيان المستقل. وكانت هذه المدارس الإحدى عشرة حسب تواريخ إنشائها هى:

١ ـ مدرسة مكتبات ولاية نيويورك ١٨٨٧

٢ ـ مدرسة علم المكتبات فى معهد برات ١٨٩٢.

٣ ـ مدرسة مكتبات معهد دركسل ١٨٩٢

٤ ـ مدرسة مكتبات جامعة إلينوى ١٨٩٣

٥ ـ مدرسة كارينجى للإعداد المهنى لأمناء مكتبات الأطفال فى بتسبرج ١٩٠١

٦ ـ مدرسة تعليم المكتبات فى كلية سيمُونز ١٩٠٢

٧ ـ مدرسة مكتبات جامعة ويسترن ريزرف ١٩٠٤

٨ ـ مدرسة كارينجى لتعليم المكتبات فى أتلانتا ١٩٠٥

٩ ـ مدرسة مكتبات ويسكونسن ١٩٠٦

١٠ ـ مدرسة مكتبات إنديانا ـ إنديانا بوليس ١٩٠٨

١١ ـ مدرسة مكتبات جامعة سيراكيوز ١٩٠٨

وقد عقد اجتماع هذه الدعوة فى شيكاغو فى الخامس من مايو ١٩١١ خلال اجتماع منتصف الشتاء لاتحاد المكتبات الأمريكية وقد حضره ١٦ عضواً من ثمان مدارس. وكانت قائمة الموضوعات المطروحة للمناقشة والتى أرسلت مع الدعوة من الموضوعات التى لا مجال لها فى برنامج قسم الإعداد المهنى لأمناء المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية. وكانت المناقشات مثمرة ومفيدة لدرجة أن الحاضرين شعروا بأنه لابد من تكرار هذا الاجتماع مرة أخرى فى الشتاء فى شيكاغو كذلك وكان هذا الاجتماع بداية (المائدة المستديرة لأعضاء هيئة التدريس) التى أضحت تعقد اجتماعات سنوية. وقد خرج من بطن هذه الدائرة فى سنة ١٩١٥م الكيان المطلوب وهو **اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية**.

التنظيم العام لاتحاد مدارس المكتبات الأمريكية

فى المائدة المستديرة التى اجتمعت فى الأول من يناير سنة ١٩١٥. وقد اتفق فى هذا الاجتماع على أن يرأس الاتحاد رئيس لمدة ثلاث سنوات. وتكون هناك لجنة تنفيذية تتألف من الرئيس السابق ومجموعة الأعضاء. وقد كان أول رئيس للاتحاد هو جيمس أ. واير مدير مدرسة مكتبات ولاية نيويورك آنذاك. وقد رشحته لهذا المنصب رئيسة المائدة المستديرة فى ذلك الوقت الآنسة / جوزفين راتبون من مدرسة المكتبات فى معهد برات.

وقد تمت الموافقة على دستور الاتحاد (اللائحة الرئيسية) فى أول اجتماع للاتحاد يومى ٢٩، ٣٠ يونية ١٩١٥. وقد تضمنت اللائحة شروط العضوية: «تقتصر عضوية الاتحاد على مدارس المكتبات التى يدخلها الطلاب الحاصلون على الثانوية العليا لمدة أربع سنوات أو ما يعادلها. والتى تستغرق مناهجها عاماً دراسياً كاملاً (لا يقل عن ٣٤ أسبوعاً) وتكون كل المقررات فى صميم التخصص مهنياً وتطبيقياً والتى تؤهل للعمل المكتبى العام وليس لوظيفة محددة متخصصة. وعلى أن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس بها اثنان متفرغان على الأقل. وعلى أن يكون اثنان على الأقل من بين أعضاء هيئة التدريس قد تخرجا فى إحدى مدارس المكتبات القيمة».

وعقب الاجتماع الأول وإقرار الدستور (اللائحة) طلبت اللجنة التنفيذية برئاسة رئيس الاتحاد جيمس أ. واير تقديم طلبات العضوية من جانب جميع مدارس المكتبات مع البيانات الكاملة التى تدعم هذا الطلب. ومن بين المدارس العشرة التى تقدمت بطلباتها للانضمام إلى الاتحاد، انطبقت الشروط الكاملة على ثمان مدارس فقط من العشرة. وقد تصور رئيس الاتحاد واير أن الشروط سهلة بدليل أن أغلبية الكليات قد استوفتها. ومع ذلك فإن أعضاء فى المائدة المستديرة رفضت قرار اللجنة التنفيذية باستبعاد مدرستين حيث فهم أن المدارس العشرة فى المائدة المستديرة هى الأعضاء المؤسسين للاتحاد الجديد؛ ولحل هذه المشكلة أدخلت تعديلات على الدستور (اللائحة) حتى يمكن قبول المدرستين المتبقيتين. وكان التعديل الأساسى كان فى المادة التى تنص على أن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس عضوان متفرغان على الأقل. وقد عدلت على النحو الآتى: «التى تتخذ الإجراءات ليكون لديها عضوان متفرغان». ويجب أن نلاحظ أن هناك ١٥ صفحة رسمية من التقرير الخاص بالاجتماع السابق تكشف عن الخلاف والصراع بين المدارس الأعضاء فى الاجتماع من مجموع صفحات التقرير العام للاتحاد والبالغة ١٢٧ صفحة وهو موجود فى أرشيف الاتحاد. ومع هذا التعديل تم قبول المدارس العشرة فى عضوية الاتحاد. وكانت هذه المدارس العشرة هى:

١ ـ مدرسة مكتبات كارنيجى فى أتلانتا.

٢ ـ مدرسة مكتبات جامعة إلينوى.

٣ ـ مدرسة مكتبات مكتبة نيويورك العامة.

٤ ـ مدرسة مكتبات ولاية نيويورك.

٥ ـ مدرسة مكتبات كارنيجى فى بتسبرج.

٦ ـ مدرسة مكتبات معهد برات.

٧ ـ مدرسة مكتبات كلية سيمونز.

٨ ـ مدرسة مكتبات جامعة سيراكيوز.

٩ ـ مدرسة مكتبات جامعة ويسترن ريزرف

١٠ ـ مدرسة مكتبات جامعة ويسكونسن

لقد ووجه إنشاء اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية بمعارضة شديدة من جانب بعض الجهات وخاصة من اتحاد المكتبات الأمريكية الذى شعر بأن القضايا المتصلة بتعليم المكتبات يجب أن تترك لقسم الإعداد المهنى لأمناء المكتبات بالاتحاد وحيث هذا القسم مفتوح لجميع أعضاء اتحاد المكتبات الأمريكية كما أن هناك تكراراً بين أهداف وأعمال اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية وقسم الإعداد المهنى مما قد يضعف الاثنين معاً. ولأن اتحاد مدارس المكتبات كان يحتاج إلى اجتماعات مغلقة لمناقشة قضاياه الخاصة فإن ذلك ضايق المهتمين بقضايا تعليم المكتبات وليسوا بأعضاء فى الاتحاد.

هذا الاتحاد الجديد الرسمى لم يغير فى شكل وطبيعة الاجتماعات التى تتسم بطابع الصراحة التى لا تتوافر فى الاجتماعات المفتوحة، ذلك أن تلك المناقشات الصريحة كانت تعالج بصفة أساسية مسائل داخلية وشخصية فى مدارس المكتبات مما لا يجوز أويستحب طرحه على الجمهور العام من الأعضاء وإن كانت المناقشات والآراء فى بعض الأحيان تتناول موضوعات عامة فى تعليم علوم المكتبات فإنها غالباً ما كانت تعرض من وجهة نظر مدرسة معينة من مدارس المكتبات. ومع كل ذلك فقد كان هناك تغير ملحوظ فى وظيفة الاتحاد، على الأقل فى سلطته بالموافقة على انضمام المدارس المكتبية إلى عضوية الاتحاد. وبات من المفهوم أن أية مدرسة تريد أن

تصبح «مدرسة معتمدة» فلابد لها بداية من أن تكون عضواً فى الاتحاد، على الرغم من أن ذلك الاتحاد فى ذلك الوقت لم تكن له سلطة «اعتماد المدارس» بصفة رسمية. ولقد تضمن الدستور كما أشرت قبلاً متطلبات الحصول على عضوية اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية. وكانت اللجنة التنفيذية للاتحاد هى التى تنظر فى طلبات العضوية وكانت تقدم تقريراً عن كل حالة وترفعها إلى الجمعية العمومية للاتحاد للمناقشة واتخاذ القرار.

لقد كان أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء الاتحاد رفع المستوى المهنى لتعليم علم المكتبات. ولكن فى مقابل ذلك حدث تنازل عن بعض المعايير والمستويات كما رأسنا فى حالة التغاضى عن شرط وجود أعضاء هيئة تدريس متفرغين بالنسبة لمدرستين من المدارس العشرة المؤسسة للاتحاد. وطالما تنازل الاتحاد عن هذا الشرط للمدارس المؤسسة فإنه طبق ذلك على سائر المدارس مما جعل الاتحاد عاجزاً عن وضع معايير حقيقية لرفع مستوى المهنة لأن فاقد الشىء لا يعطيه. والمشكلة الحقيقية التى واجهت الاتحاد فى محاولة وضع معايير من جانب الاتحاد هى التفاوت الشديد فى أوضاع مدارس المكتبات سواء الأعضاء أو غير الأعضاء. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى العديد من العوامل من بينها الظروف التاريخية للمدرسة وأصولها وانتماءاتها والبيئة الأكاديمية التى نشأت فيها سواء تلك التى نشأت فى جامعات أو نشأت مستقلة أو نشأت داخل مكتبات. وعلى الرغم من أن شروطاً من شروط العضوية كان كما المحت أن تقبل المدرسة الطلاب الذين قضوا أربع سنوات على الأقل فى التعليم الثانوى العالى أو ما يعادل ذلك، إلا أنه كان من بين المدارس الأعضاء المؤسسين مدرستان (إلينوى وأولبانى) تتطلبان شروطاً أعلى وهى أن يكون الطالب متخرجاً فى إحدى الكليات وحاصلاً على درجة البكالوريوس. وكان عدد كبير من مدارس المكتبات آنذاك لا يعمل بشرط السنوات الأربع ويفضل التعامل مع الجزء الثانى من الشرط وهو «أوما يعادل ذلك». ومن واقع تقارير الاجتماعات يبدو أن الاتحاد كان يستأنس بما تعمل به الاتحادات المهنية الأخرى فى صياغة الأسس والمعايير.

وعلى الجانب الآخر قدم اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية خدمة جليلة فى وضع

مستويات ومعايير تقبل بمقتضاها المدارس الجديدة فى عضوية الاتحاد. وعلى الرغم من أن تلك المعايير لم تكن متشددة فليس معنى هذا أن جميع المدارس التى تقدمت بطلبات العضوية قد حصلت عليها؛ ذلك أنه بين ١٩١٨، ١٩٢٥ لم يقبل سوى خمسة مدارس جديدة فى الاتحاد هى:

١ - مدرسة تعليم علم المكتبات فى مكتبة لوس أنجلوس العامة (١ يولية ١٩١٨).
٢ - مدرسة المكتبات فى جامعة واشنطون (٣١ ديسمبر ١٩١٩).
٣ - مدرسة مكتبات مكتبة سانت لويس العامة (يونية ١٩٢١).
٤ - قسم علم المكتبات فى جامعة كاليفورنيا بيركلى (١ يناير ١٩٢٥).
٥ - مدرسة المكتبات فى معهد دركسل (٧ يولية ١٩٢٥).

لقد شغل الاتحاد نفسه بقضية تنقيح معايير تعليم علوم المكتبات وتطويرها وتطبيقها على الأقل على المدارس الأعضاء. ولقد اتفق فى ٢١ يونية ١٩٢١ على أن تقوم اللجنة التنفيذية بإعداد نماذج توزع على المدارس الأعضاء للحصول على بيانات ومعلومات تقيم بها تلك المدارس ويعرف ما إذا كانت تفى بالمعايير والمستويات أم لا؟ وطلب إلى هذه اللجنة أن تفحص فى كل سنة ثلاث مدارس أعضاء على الأقل للتأكد من أنها تفى بشروط اللائحة. وفى الاجتماع التالى فى الثامن والعشرين من يونيه ١٩٢٢ قدم رئيس الاتحاد تقريراً يؤكد فيه أن اللجنة التنفيذية لم تتقدم فى عملية إعادة تقييم وفحص المدارس الأعضاء. لقد شُلّت حركة الاتحاد فى عملية تقييم مدارس المكتبات الأعضاء وإعادة التقييم بسبب نقص الاعتمادات المالية. لقد كانت الأموال الموجودة فى ميزانية الاتحاد فى السادس والعشرين من يونية ١٩٢٢ هى سبعة وسبعون دولاراً وثلاثة وستون سنتاً فقط.

ولقد أشارت اللجنة التنفيذية فى اجتماع ١٩٢٣م إلى أن المتطلبات التى يفرضها الاتحاد لا تمثل سوى الحد الأدنى فقط مما يعوق أية محاولات أو جهد لرفع المستويات والمعايير. وقد حذرت اللجنة من أن هناك حركة قائمة على قدم وساق خارج أروقة الاتحاد لوضع معايير مهنية لتعليم علوم المكتبات وأن ما لا يقوم به الاتحاد فى بيته قد تقوم به أياد أخرى. ورغم أن هذه الأيادى الأخرى لم تحدد

بوضوح إلا أن الأصابع كانت تشير إلى نشاط تشارلز وليامسون ودراساته واستقصاءته عن تعليم علوم المكتبات بتمويل من مؤسسة كارنيجى.

وكخطوة باتجاه رفع معايير الأداء فى المدارس الأعضاء بالاتحاد، اقترحت اللجنة التنفيذية القيام بدراسات واستقصاءات ووضع تقارير حول متطلبات الالتحاق والمقررات والتطبيقات الموجودة فى مدارس المكتبات. ولتصوير مدى الصعوبات التى واجهت عملية رفع متطلبات الالتحاق بمدارس المكتبات نقتبس من تقرير اللجنة الفرعية للاتحاد التى شكلت فى ١٩٢٣ لدراسة معادل «السنوات الأربع بالتعليم الثانوى العالى». ذلك أن اللائحة حددت كشرط للانضمام إلى الاتحاد أن «يكون الطلاب الداخلون إلى المدرسة ممن قضوا أربع سنوات فى التعليم الثانوى العالى أو ما يعادلها». وقد أقرت أقلية من الأعضاء من البداية الاقتصار على شرط الأربع سنوات لصعوبة تعريف «ما يعادلها». وقد جاء فى تقرير اللجنة سنة ١٩٢٤ ومرة ثانية فى تقرير ١٩٢٥م صعوبة وضع تعريف «ما يعادلها» وترك ذلك كلية لتقدير مدارس المكتبات نفسها. وعلى الرغم من أن قلة من مدارس المكتبات هى التى كانت تقبل الطلاب الحاصلين على الثانوية العالية بدون اختبار قبول، فإن الغالبية من مدارس المكتبات كانت تفضل عقد اختبارات قبول عالية المستوى حتى للطلاب غير الحاصلين على الثانوية العالية.

بدايات برنامج الاعتماد فى اتحاد المكتبات الأمريكية

فى يولية ١٩٢٥م أقر مجلس اتحاد المكتبات الأمريكية معايير الحد الأدنى التى يجب أن يستخدمها مجلس تعليم علم المكتبات فى تقييم واعتماد مدارس المكتبات وبهذا الإجراء تكون مسئولية اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية التى اضطلع بها منذ ١٩١٥م قد تقلصت ونقلت إلى مجلس تعليم المكتبات. وفى يونية ١٩٢٦ نشر المجلس أول قائمة بالمدارس المعتمدة من قبله، وقد نشرت هذه القائمة فى مجلة اتحاد المكتبات الأمريكية. ومن الطريف أن توافقت تماماً مع قائمة عضوية اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية مع استثناء واحد - مدرسة جامعة سيراكيوز - التى كانت آنذاك فى طور إعادة التنظيم وقد تم اعتمادها بعد سنتين من ذلك التاريخ.

ونتيجة لذلك حدثت صدمة داخل اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية، وجرت تساؤلات عديدة حول مصير هذا الاتحاد هل يبقى أم ينحل؟ وفى السنتين التاليتين لم يكن هناك نشاط كبير فى الاتحاد بل ولم تحصل أية اشتراكات عن السنوات من ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ حتى ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨. وجرت محاولات عديدة بعد ذلك لرأب صدع الاتحاد وإعادة تنشيطه. وعقب اجتماع قسم الإعداد المهنى فى اتحاد المكتبات الأمريكية والذى عقد فى تورنتو، فى يونيه ١٩٢٧ عقد اجتماع طارئ لأعضاء هيئة التدريس بمدارس المكتبات على هامش ذلك المؤتمر وحضره ممثلون عن المدارس التى تم اعتمادها من قبل مجلس تعليم المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية. وقد أشارت الوثائق فى أرشيف اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية إلى هذا الاجتماع على أنه اجتماع تنشيطى. وقد شكلت لجنة لتنقيح الدستور ومراجعته حتى يتمشى مع معايير الاعتماد التى وضعت من جانب قسم الإعداد المهنى لأمناء المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية. وقد أثبتت التجربة أن هذا الاجتماع كانت له فاعليته فى إحياء الاتحاد وتنشيط برامجه وإعادة جدولة أعماله؛ بل وإعادة صياغة أهدافه ووظائفه رغم العودة بها إلى أصولها الأولى فى «المائدة المستديرة».

أهداف اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية

لا تتضمن اللائحة الأصلية للاتحاد التى وضعت سنة ١٩١٥م أية أهداف بل ولم توضع بعد ذلك أهداف حتى وضعت لائحة جديدة سنة ١٩٤٧. والبيان الذى يبلور هدف الاتحاد فى لائحة سنة ١٩٤٧ يقول «إن هدف هذا الاتحاد هو ترقية تعليم المكتبات».

وعلى الرغم من أن اللائحة الأولى لم تقرر أهدافاً محددة للاتحاد، إلا أنه من الواضح من محاضر الجلسات الباكرة أن الاتحاد كان منظماً على النحو الذى نظمت به اتحادات المدارس المهنية، بحيث تعقد اجتماعات ومؤتمرات للبحث والمناقشة. وكان هناك سبب آخر موجود على الأقل فى أذهان بعض المؤسسين وهو الارتفاع بمستوى الإعداد المهنى لأمناء المكتبات ووضع المعاير اللازمة لذلك. وكان هذا الأمر نصب

عين الرئيس الأول لاتحاد مدارس المكتبات الأمريكية، جيمس أ. واير. لقد كان هناك من الأطراف من تردد فى قبول هذا الهدف الأخير «رفع المعايير والمستويات» رغم قبولهم للأهداف الأخرى.

ومع إنشاء مجلس تعليم المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية، انتقلت عملية وضع المعايير والمستويات من يد اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية إلى هذا المجلس.

ومنذ ذلك الوقت بدأت مسألة إثارة المعايير والمستويات فى العديد من المستويات. وكان العامل الحاسم فى تقرير أهداف ووظائف تتسق مع أنشطة اتحاد المكتبات الأمريكية ومؤسساته المعنية بتعليم المكتبات. ومن حين لآخر كانت الآراء تطرح داخل أروقة اتحاد مدارس المكتبات بأن يأخذ هذا الاتحاد مسئولياته فى وضع المعايير واعتماد المدارس الأعضاء فيه ولكن هذه الفكرة لم تؤت ثمارها ولم يتم تعضيدها.

وربما كان أكبر استقصاء بخصوص أهداف اتحاد مدارس المكتبات، هو ذلك الذى قامت به لجنة الأهداف فى الاتحاد سنة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦. وقد وضعت اللجنة تقريرها على ٥٨ إجابة على استبيانين، أرسلتهما اللجنة. ونشر التقرير فى يونية ١٩٤٦ تحت عنوان تقرير المقابلات.

المدارس المؤسسة لاتحاد مدارس المكتبات الأمريكية

نأتى فيما يلى على أهم المدارس المؤسسة للاتحاد مع تاريخ التأسيس وسنة الالتحاق بالاتحاد:

١ ـ جامعة ولاية نيويورك. أولبانى. مدرسة علم المكتبات فى أولبانى. أسست سنة ١٩٤٩. العضوية ١٩٦٦.

٢ ـ جامعة أتلانتا. مدرسة الخدمة المكتبية. أتلانتا. أسست سنة ١٩٤١. العضوية سنة ١٩٤٣.

٣ ـ جامعة كولومبيا البريطانية. مدرسة المكتبات. فانكوفر، كندا. أسست سنة ١٩٦١. العضوية.

٤ ـ جامعة كاليفورنيا. مدرسة المكتبات. بيركلى. أسست سنة ١٩١٩. العضوية سنة ١٩٢٥.

٥ ـ جامعة كاليفورنيا. مدرسة الخدمة المكتبية. لوس أنجلوس. أسست سنة ١٩٦٠. العضوية سنة ١٩٦٢.

٦ ـ جامعة أمريكا الكاثوليكية. قسم علم المكتبات. واشنطن. أسس سنة ١٩٣٨. العضوية سنة ١٩٤٥.

٧ ـ جامعة كيس ويسترن ريزرف. مدرسة علم المكتبات. كليفلاند. أوهايو. أسست سنة ١٩٠٤. العضوية ١٩١٥.

٨ ـ جامعة شيكاغو. مدرسة ما بعد التخرج للمكتبات. شيكاغو. إلينوى. أسست سنة ١٩٢٨. العضوية ١٩٣٤.

٩ ـ جامعة كولومبيا. مدرسة الخدمة المكتبية. نيويورك. أسست ١٨٨٧. العضوية سنة ١٩٢٧. (انتقلت إلى أولبانى لتصبح مدرسة المكتبات فى ولاية نيويورك ثم انتقلت إلى مكتبة مدينة نيويورك العامة لتندمج مع مدرسة المكتبات بها وخرج منها مرة أخرى مدرسة الخدمة المكتبية فى جامعة كولومبيا فى سبتمبر ١٩٢٦).

١٠ ـ جامعة دنفر. مدرسة ما بعد التخرج للمكتبات. دنفر ـ كولورادو. أسست سنة ١٩٣١. العضوية سنة ١٩٣٤.

١١ ـ معهد دركسل للتكنولوجيا. مدرسة ما بعد التخرج لعلم المكتبات. فيلادلفيا بنسلفانيا. أسست سنة ١٨٩١. العضوية سنة ١٩٢٥.

١٢ ـ جامعة إيمورى. قسم المكتبات. أتلانتا. جورجيا. أسست سنة ١٩٠٥. العضوية سنة ١٩٣٠. (كان تحت اسم. مكتبة كارينجى فى أتلانتا. مدرسة المكتبات. أسست ١٩٠٥ ثم نقلت إلى جامعة إيمورى سنة ١٩٣٠).

١٣ ـ جامعة ولاية فلوريدا. مدرسة المكتبات. تالاهاس. أسست ١٩٤٧. العضوية ١٩٥٣.

١٤ ـ جامعة هاواى. مدرسة ما بعد التخرج للدراسات المكتبية. هونولولو. أسست ١٩٦٥. العضوية ١٩٦٧.

١٥ ـ جامعة إلينوى. مدرسة ما بعد التخرج لعلم المكتبات. إيربانا. أسست ١٨٩٣. العضوية ١٩١٥.

١٦ ـ جامعة إنديانا. مدرسة ما بعد التخرج للمكتبات. بلومنجتون. أسست ١٩٤٩. العضوية ١٩٥٣.

١٧ ـ كلية المعلمين بولاية كنساس. قسم المكتبات. إمبوريا. أسست ١٩٠٢ العضوية ١٩٣٢ ـ ١٩٥٦، ١٩٦٦.

١٨ ـ جامعة الولاية فى كنت. مدرسة علم المكتبات. كنت ـ أوهايو. أسست سنة ١٩٤٦. العضوية ١٩٦٣.

١٩ ـ جامعة كنتكى. قسم علم المكتبات. لكسنجتون. أسس ١٩٣٣. العضوية ١٩٤٢.

٢٠ ـ جامعة ولاية لويزيانا. مدرسة المكتبات. باتون روج. أسست ١٩٣١. العضوية ١٩٣٤.

٢١ ـ جامعة ميريلاند. مدرسة خدمات المكتبات والمعلومات. كوليج بارك. أسست ١٩٦٥. العضوية ١٩٦٧.

٢٢ ـ جامعة ماك جيل. مدرسة ما بعد التخرج لعلم المكتبات. مونتريال. كويبك. كندا. أسست ١٩٢٧. العضوية ١٩٢٩.

٢٣ ـ جامعة ميتشجان. قسم علم المكتبات. آن آربر. أسس ١٩٢٦. العضوية ١٩٢٨.

٢٤ ـ جامعة منيسوتا. مدرسة المكتبات. منيابوليس. أسست ١٩٢٨. العضوية ١٩٣٥.

٢٥ ـ جامعة كارولينا الشمالية. مدرسة علم المكتبات. تشابل هيل. أسست ١٩٣١. العضوية ١٩٣٤.

٢٦ ـ جامعة شمالى ولاية تكساس. قسم علم المكتبات. دنتون. أسس ١٩٦٣. العضوية ١٩٦٧.

٢٧ ـ جامعة أوكلاهوما. مدرسة علم المكتبات. نورمان. أسست ١٩٢٩. العضوية ١٩٣٢.

٢٨ ـ كلية جورج بيبودى للمعلمين. مدرسة بيبودى للمكتبات. ناشفيل. تنيس. أسست ١٩٢٨. العضوية ١٩٣٢.

٢٩ ـ جامعة بتسبرج. مدرسة ما بعد التخرج لعلوم المكتبات والمعلومات. بتسبرج. بنسلفانيا. أسست سنة ١٩٦٢. العضوية ١٩٦٤. (بدأت أولاً تحت اسم معهد كارينجى للتكنولوجيا. مدرسة كارنيجى للمكتبات. بتسبرج. أسست سنة ١٩٠١. انتقلت إلى جامعة بتسبرج يولية ١٩٦٢).

٣٠ ـ معهد برات. مدرسة المكتبات. بروكلين. أسست ١٨٩٠. العضوية ١٩١٥.

٣١ ـ كلية روزارى. قسم علم المكتبات. ريفر فورست. إلينوى. أسس ١٩٣٠. العضوية ١٩٣٨ ـ ١٩٥٥، ١٩٦٢.

٣٢ ـ جامعة رتجرز. مدرسة ما بعد التخرج للخدمة المكتبية. نيوبرونزويك. نيوجيرسى. أسست ١٩٤٣. العضوية ١٩٥٦.

٣٣ ـ كلية سيمونز. مدرسة علم المكتبات. بوسطون. ماساشوستس. أسست ١٩٠٢. العضوية ١٩١٥.

٣٤ ـ جامعة جنوبى كاليفورنيا. مدرسة علم المكتبات. لوس أنجلوس. أسست ١٩٣٦. العضوية ١٩٣٨.

٣٥ ـ جامعة سيراكيوز. مدرسة علم المكتبات. سيراكيوز. نيويورك. أسست سنة ١٩٠٨. العضوية ١٩١٥ ـ ١٩٢٦، ١٩٣٠.

٣٦ ـ جامعة تكساس. مدرسة ما بعد التخرج لعلم المكتبات. أوستن. أسست ١٩٤٨. العضوية ١٩٥٣.

٣٧ ـ جامعة المرأة فى تكساس. مدرسة علم المكتبات. دنتون. أست ١٩٢٩. العضوية ١٩٣٨.

٣٨ ـ جامعة تورنتو. مدرسة علم المكتبات. تورنتو. أونتاريو. كندا. أسست سنة ١٩٢٨. العضوية ١٩٣٧.

٣٩ ـ جامعة واشنطون. مدرسة المكتبات. سياتل. أسست ١٩١١. العضوية ١٩١٩.

٤٠ ـ جامعة الولاية فى واين. قسم علم المكتبات. ديترويت. ميتشجان. أسست ١٩٦٤. العضوية ١٩٦٧.

٤١ ـ جامعة غربى ميتشجان. قسم المكتبات. كالامازو. أسس ١٩٤٥. العضوية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧، ١٩٥٩.

٤٢ ـ جامعة ويسكونسكن. مدرسة المكتبات. ماديسون. أسست ١٩٠٦. العضوية ١٩١٥.

مدارس أعضاء سابقون

١ ـ مدرسة مكتبات ولاية نيويورك. أولبانى. أسست سنة ١٨٨٧. العضوية ١٩١٥ ـ

١٩٢٦ (اندمجت مع مدرسة الخدمة المكتبية فى جامعة كولومبيا فى سبتمبر سنة ١٩٢٦).

٢ ـ مدرسة كارنيجى للمكتبات بمعهد كارنيجى للتكنولوجيا. بتسبرج ـ بنسلفانيا. (وكانت أصلاً مدرسة للإعداد المهنى لأمناء مكتبات الأطفال. أسست سنة ١٩٠١، كما أشرنا من قبل ودخلت عضوية الاتحاد ١٩١٥ ـ ١٩١٩ ثم أصبحت مدرسة كارنيجى للمكتبات من ١٩١٩ ـ ١٩٢٥ ونقلت إلى جامعة بتسبرج فى يولية ١٩٦٢).

٣ ـ مدرسة المكتبات فى مكتبة كارنيجى بأتلانتا. أتلانتا ـ جورجيا. أسست سنة ١٩٠٥. العضوية ١٩١٥ ـ ١٩٣٠. (نقلت إلى جامعة إيمورى سنة ١٩٣٠).

٤ ـ كلية كارولينا الشمالية للنساء. قسم علم المكتبات. جرينسبورو. أسست سنة ١٩٢٨. العضوية ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣ (أغلق سنة ١٩٣٣).

٥ ـ مدرسة المكتبات فى معهد هامبتون. هامبتون ـ فيرجينيا. أسست ١٩٢٥. العضوية ١٩٢٧ ـ ١٩٣٩. (أغلقت سنة ١٩٣٩).

٦ ـ مدرسة المكتبات فى مكتبة لوس أنجلوس العامة. أسست سنة ١٩١٤. العضوية ١٩١٨ ـ ١٩٣٢ (توقفت ١٩٣٢).

٧ ـ كلية مارى وود. قسم المكتبات. سكرانتون. بنسلفانيا. أسست سنة ١٩٣٩. العضوية ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤.

٨ ـ كلية نيوجيرسى للنساء. جامعة رتجرز. مدرسة المكتبات. نيوبرونزويك. أسست سنة ١٩٢٧. العضوية ١٩٢٩ ـ ١٩٥٢ (أغلقت ١٩٥٢).

٩ ـ مدرسة المكتبات فى مكتبة نيويورك العامة. نيويورك. أسست ١٩١١. العضوية ١٩١٥ ـ ١٩٢٦. (اندمجت مع مدرسة الخدمة المكتبية فى جامعة كولومبيا سنة ١٩٢٦).

١٠ ـ مدرسة المكتبات فى كلية المعلمين لولاية نيويورك. أولبانى. أسست ١٩٢٦. العضوية ١٩٣٢ ـ ١٩٥٧.

١١ قسم التربية المكتبية فى كلية المعلمين لولاية نيويورك. جنيسيو. أسست ١٩٣٤. العضوية ١٩٤٦ ـ ١٩٥٧.

١٢ ـ قسم علم المكتبات. كلية السيدة العذراء بالبحيرة. سان أنطونيو. تكساس. أسست ١٩٣١. العضوية ١٩٤٣ ـ ١٩٥٥).

١٣ ـ مدرسة المكتبات. كلية سانت كاترين. سان بول منيسوتا. أسست ١٩٢٩. العضوية ١٩٣١ ـ ١٩٥٧.

١٤ ـ مدرسة المكتبات فى مكتبة سانت لويس العامة. سانت لويس. مونتانا. أسست ١٩١٧. العضوية ١٩٢١ ـ ١٩٣٢ (أغلقت ١٩٣٢).

١٥ ـ جامعة تنيسى. قسم علم المكتبات. كنوكسفيل. أسس ١٩٢٨. العضوية ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥.

١٦ ـ كلية وليام ومارى. قسم علم المكتبات. وليامزبورج. فيرجينيا. أسست ١٩٣١. العضوية ١٩٣٨ ـ ١٩٤٨. (أغلقت ١٩٤٨).

العضوية والتصويت

منذ سنة ١٩١٥ وحتى يونية ١٩٤٧ عندما تبنى الاتحاد لائحة جديدة كانت العضوية فى الاتحاد قاصرة على المدارس فقط. ولإتاحة الفرصة نحو مساهمة أكبر فى فعاليات الاتحاد فتح باب العضوية أمام أعضاء هيئة التدريس كأشخاص فى الاتحاد. وقد ظن البعض أن الباب قد فتح أمام الأفراد لإدارة الاتحاد. ومع كل ذلك فإن الدستور واللوائح الداخلية لم تسمح بالتصويت إلا للمؤسسات فقط (المدارس)؛ فيما يتعلق بشئون اللائحة الأم أو اللوائح الداخلية من حيث التغيير أو التعديل وكذلك فيما يتعلق بأية إجراءات تمس المدارس نفسها. وفيما عدا ذلك من شئون الاتحاد يكون عن طريق تصويت الأشخاص. وبعد تجريب النظام الجديد لعدة سنوات قليلة، اتضح أن السيطرة التامة بقيت للمدارس الأعضاء مما أدى بالضرورة إلى إجراء محاولة سنة ١٩٥٤ لتنقيح الدستور واللوائح الداخلية لمنح الأفراد حق التصويت على كل الأمور. ولكن لما كان التصويت على تغيير الدستور واللوائح حتى يكون التصويت للأفراد هو من حق المؤسسات الأعضاء، فقد رفض الأمر برمته. وقد سجل هذا الاعتراض فى تقرير الاجتماعات عن الثانى من فبراير ١٩٥٥.

رسوم اشتراكات العضوية

اشترط دستور ١٩١٥م ألا تزيد العضوية عن عشرة دولارات فى السنة، وذلك بالتساوى بين جميع المدارس الأعضاء. وتكشف موازنة ١٩١٨ ـ ١٩١٩ كما عبر عنها تقرير السكرتير ـ أمين صندوق الاتحاد أنها كانت ٢,٤٠ دولاراً رسم كل مدرسة؛ بينما فى السنوات ١٩١٠ ـ ١٩٢٠ وحتى ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ كانت الرسوم عشرة دولارات فى السنة. بينما لم تحصل رسوم خلال السنوات ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ وحتى ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩؛ مما يعنى أنه كانت هناك حالة من الخمول فى مرحلة إعادة التنظيم. وكان الرصيد العام للاتحاد فى التاسع من نوفمبر ١٩٢٥ قد بلغ ٣٥٥,٢٣ دولاراً. بينما فى ٢٩ من ديسمبر ١٩٢٨ بلغ ١٨٩,٣٩ دولاراً وبلغت المبالغ التى لم تحصل عن نفس الفترة ٦٥,٨٤ دولاراً. وكانت العودة إلى رسم العشرة دولارات مرة ثانية اعتباراً من سنة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠. وقد تمت زيادة قيمة الاشتراك سنة ١٩٤٧م إلى ١٥ دولاراً ثم إلى ٢٥ دولاراً بعد ذلك ثم إلى خمسين دولاراً للمؤسسات. ومع إدخال نظام العضوية الشخصية للأفراد كان رسم اشتراك الفرد دولارين. ارتفع بعد ذلك إلى خمسة دولارات بعد ذلك.

مناصب الاتحاد

المناصب الرئيسية فى الاتحاد هى الرئيس، نائب الرئيس (منتخب الرئيس)، السكرتير ـ أمين الصندوق. ويدير الاتحاد مجلس تنفيذى يتألف من الرئيس السابق، نائب الرئيس، السكرتير ـ أمين الصندوق. وثلاثة من مديرى الشعب بحكم وظائفهم. ومنذ سنة ١٩٤٧ يتم انتخاب هؤلاء الأشخاص عن طريق البريد بواسطة الأعضاء الأفراد.

وعندما أسس الاتحاد سنة ١٩١٥ كانت مناصب الرئاسة والسكرتارية تشغل عن طريق التعيين بواسطة اللجنة التنفيذية السابقة. وكانت هذه اللجنة التنفيذية تتكون من الرئيس والسكرتير والرئيس السابق. وفى سنة ١٩٢٨ أضيف منصب نائب

الرئيس مع تغيير فى نظام الانتخابات بحيث أصبح تحديد الرؤساء وغيرهم من المناصب العليا يتم عن طريق لجنة الترشيح ثم يتم انتخابهم بواسطة أعضاء اتحاد المدارس عن طريق التصويت بالبريد أو بالحضور فى الاجتماعات. وفى سنة ١٩٤٠م أصبح نائب الرئيس منتخب الرئيس. وفى سنة ١٩٦٣م تم تغيير مدة المنصب لتصبح سنة ميلادية. ونقدم فيما يلى جدولاً بهذه المناصب ولمدة نصف قرن من عمر الاتحاد:

سنة الخدمة	الرئيس	نائب الرئيس	السكرتير ـ أمين الصندوق
١٩١٥ ـ ١٩١٦	جيمس أ. واير (أولبانى)	ـ	فلورنس ر. كورتيس (الينوى)
١٩١٦ ـ ١٩١٧	جون ر. دونللى (سيمونز)	ـ	فلورنس ر. كورتيس (الينوى)
١٩١٧ ـ ١٩١٨	سارة س. ن. يوجل (كارينجى ـ بتسبرج)	ـ	فلورنس ر. كورتيس (الينوى)
١٩١٨ ـ ١٩١٩	أليس س. تايلر (ويسترن ريزرف)	ـ	فلورنس ر. كورتيس (الينوى)
١٩١٩ ـ ١٩٢٠	فرانك والتر (ولاية نيويورك ـ أولبانى)	ـ	فلورنس ر. كورتيس (الينوى)
١٩٢٠ ـ ١٩٢١	جوزفين أ. راثبون (معهد برات)	ـ	فلورنس ر. كورتيس (الينوى)
١٩٢١ ـ ١٩٢٢	فنياس ل. ويندسور (الينوى)	ـ	مارجريت س. وليامز (ولاية نيويورك ـ أولبانى)
١٩٢٢ ـ ١٩٢٣	إرنست ج. ريس (مكتبة نيويورك العامة)	ـ	مارجريت س. وليامز (ولاية نيويورك ـ أولبانى)
١٩٢٣ ـ ١٩٢٤	السيدة/ هارييت ب. سوير (مكتبة سانت لويس العامة)	ـ	مارجريت س. وليامز (ولاية نيويورك ـ أولبانى)

تابع جدول المناصب:

سنة الخدمة	الرئيس	نائب الرئيس	السكرتير ـ أمين الصندوق
١٩٢٤ ـ ١٩٢٥	سوسى لـى كرمـلى (كارنيجى ـ أتلانتا)	–	مارجريت س. وليامز (ولاية نيويورك ـ أولبانى)
١٩٢٥ ـ ١٩٢٦	وليام إ. هنرى (واشنطون)	–	مارجريت س. وليامز (ولاية نيويورك ـ أولبانى)
١٩٢٦ ـ ١٩٢٧	فنياس وندسور (إلينوى)	–	مارجريت س. وليامز (ولاية نيويورك ـ أولبانى)
١٩٢٧ ـ ١٩٢٨	جوزفين أ. راثبون (معهد برات)	–	إيزابيلا ك. رودس. (كولومبيا)
١٩٢٨ ـ ١٩٢٩	جون ر. دونللى (سيمونز)	–	إيزابيلا ك. رودس. (كولومبيا)
١٩٢٩ ـ ١٩٣٠	تشارلـز س. ويليامسون (كولومبيا)	السيدة/ هاربيت سوير(مكتبة سانت لـويس العامة)	إيزابيلا ك. رودس. (كولومبيا) إيزابيلا ك. رودس. (كولومبيا)
١٩٣٠ ـ ١٩٣١	تشارلز س. ويليامسون (كولومبيا)	السيدة/ هاربيت سوير (مكتبة نيويورك العامة)	إيزابيلا ك. رودس. (كولومبيا)
١٩٣١ ـ ١٩٣٢	كلارا هوارد (إيمورى)	كارلتون ب. جويكل (ميتشجان)	إيزابيلا ك. رودس. (كولومبيا)

تابع جدول المناصب:

سنة الخدمة	الرئيس	نائب الرئيس	السكرتير / أمين الصندوق
١٩٣٢ ـ ١٩٣٣	آرثر إ. بوستويك (مكتبة نيويورك العامة)	إيثل م. فير (نيوجيرسى)	إيزابيلا ك. رودس. (كولومبيا)
١٩٣٣ ـ ١٩٣٤	سيدنى ب. ميتشيل (كاليفورنيا ـ بيركلى)	إيثل م. فير (نيوجيرسى)	إيزابيلا ك. رودس. (كولومبيا)
١٩٣٤ ـ ١٩٣٥	فنياس ل. ويندسور (إلينوى)	هاربيت إ. هو (دنفر)	
١٩٣٥ ـ ١٩٣٦	رالف من (كارنيجى بتسبرج)	مارجريت هيردمان (لويزيانا)	إيزابيلا ك. رودس. (كولومبيا)
١٩٣٦ ـ ١٩٣٧	إيثل م. فير (نيوجيرسى)	وارتون ميللر (سيراكيوز)	دورثى و. كورتيس (كولومبيا)
١٩٣٧ ـ ١٩٣٨	هاربيت إ. هو (دنفر)	مارى هاملتون لو (دركسل)	دورثى و. كورتيس (كولومبيا)
١٩٣٨ ـ ١٩٣٩	لويس ر. ويلسون (شيكاغو)	لوراس. هتشنسون (منيسوتا)	دورثى و. كورتيس (كولومبيا)
١٩٣٩ ـ ١٩٤٠	تومى دورا باركر (إيمورى)	هربرت س. هيرشبيرج (ويسترن ريزرف)	دورثى و. كورتيس (كولومبيا)
١٩٤٠ ـ ١٩٤١	لوس إ. فيى (كولومبيا)	هيرمان هـ. هينكل (سيمونز)	دورثى و. كورتيس (كولومبيا)
١٩٤١ ـ ١٩٤٢	هيرمان هـ. هينكل (سيمونز)	إديث م. كولتر (كاليفورنيا ـ بيركلى)	دورثى و. كورتيس (كولومبيا)

تابع جدول المناصب:

سنة الخدمة	الرئيس	نائب الرئيس	السكرتير / أمين
١٩٤٢ ـ ١٩٤٣	ليون كارنوفسكى (شيكاغو)	فرانسيس كيلى (كارنيجى ـ بتسبرج)	جلاديس بوتون (معهد برات)
١٩٤٣ ـ ١٩٤٤	فرانسيس هـ. كيلى (كارنيجى ـ بتسبرج)	أليس هيجنز (نيوجيرسى)	جلاديس بوتون (معهد برات)
١٩٤٤ ـ ١٩٤٥	أليس هيجنز (نيوجيرسى)	آن بويد (إلينوى)	جلاديس بوتون (معهد برات)
١٩٤٥ ـ ١٩٤٦	آن م. بويد (إلينوى)	فورينيل ف. مورتون (لويزيانا)	جلاديز ر. بوتون (معهد برات)
١٩٤٦ ـ ١٩٤٧	فلورينيل ف. مورتون (لويزيانا)	جورج س. أليز (ويسكونسن)	جلاديز ر. بوتون (معهد برات)
١٩٤٧ ـ ١٩٤٨	جورج س. أليز (ويسكونسن)	رودلف هـ. جيلسنس (ميتشجان)	جلاديز ر. بوتون (معهد برات)
١٩٤٨ ـ ١٩٤٩	رودلف هـ. جيلسنس (ميتشجان)	ج. بريام دانتون (كاليفورنيا ـ بيركلى)	فيرجينيا ل. جونز (جامعة أتلانتا)
١٩٤٩ ـ ١٩٥٠	ج. بريام دانتون (كاليفورنيا بيركلى)	واين شيرلى (معهد برات)	فيرجينيا ل. جونز (جامعة أتلانتا)
١٩٥٠ ـ ١٩٥١	واين شيرلى (معهد برات)	رور ب. فيلبس (إلينوى)	فيرجينيا ل. جونز (جامعة أتلانتا)
١٩٥١ ـ ١٩٥٢	رور ب. فيلبس (إلينوى)	هارولد لانكور (إلينوى)	فيرجينيا ل. جونز (جامعة أتلانتا)
١٩٥٢ ـ ١٩٥٣	س. إيرين هاينر (مينيسوتا)	كارل ميلينات (سيراكيوز)	فيرجينيا ل. جونز (جامعة أتلانتا)

تابع جدول المناصب:

سنة الخدمة	الرئيس	نائب الرئيس	الصندوق
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	كارل ميلينات (سيراكيوز)	لويز لوفيفر (ميتشجان الغربية)	فيرجينيا ل. جونز (جامعة أتلانتا)
١٩٥٤ ـ ١٩٥٥	لويز لوفيفر (ميتشجان الغربية)	هارولد لانكور (إلينوى)	هوارد وينجر (شيكاغو)
١٩٥٥ ـ ١٩٥٦	هارولد لانكور (إلينوى)	فرانسيس ن تشينى (بيبودى)	هوارد وينجر (شيكاغو)
١٩٥٦ ـ ١٩٥٧	فرانسيس تشينى (بيبودى)	لوويل مارتين (رتجرز)	هوارد وينجر (شيكاغو)
١٩٥٧ ـ ١٩٥٨	لوويل مارتين (رتجرز)	إيثرر ستولمان (تكساس)	ثيلما إيتون (إلينوى)
١٩٥٨ ـ ١٩٥٩	إيثر ستولمان (تكساس)	د.ك. بيرننجهاوزن (مينيسوتا)	ثيلما إيتون (إلينوى)
١٩٥٩ ـ ١٩٦٠	د.ك. بيرننجهاوزن (مينيسوتا)	إدوارد أ. وايت (كاليفورنيا بيركلى)	ثيلما إيتون (إلينوى)
١٩٦٠ ـ ١٩٦١	إدوارد أ. وايت (كاليفورنيا ـ بيركلى)	مارثا بوار (جنوبى كاليفورنيا)	ويسلى سيمونتون (مينيسوتا)
١٩٦١ ـ ١٩٦٣	مارثا بوار (جنوبى كاليفورنيا)	واين يينا واين (سيراكيوز)	ويسلى سيمونتون (مينيسوتا)
١٩٦٣	واين يينا واين (سيراكيوز)	جيسى هـ. شيرا (ويسترن ريزرف)	ويسلى سيمونتون (مينيسوتا)
١٩٦٤	جيسى هـ. شيرا (ويسترن ريزرف)	ل. دورثى بيفيز (واشنطون)	ر. جيمس كورتنديك (الجامعة الكاثوليكية)

تابع جدول المناصب

سنة الخدمة	الرئيس	نائب الرئيس	السكرتير/ أمين الصندوق
١٩٦٥	ل. دورثى بيفيز (واشنطون)	لوروى س. ميريت (كاليفورنيا- بيركلى)	ر. جيمس كورتنديك (الجامعة الكاثوليكية)
١٩٦٦	لوروى بل . ميريت (كاليفورنيا - بيركلى)	فيرجينيا ل. جونز (جامعة أتلانتا)	ر. جيمس كورتنديك (الجامعة الكاثوليكية)
١٩٦٧	فيرجينيا ل. جونز (جامعة أتلانتا)	صامويل روثاين (كولومبيا البريطانية)	ر. جيمس كورتنديك (الجامعة الكاثوليكية)

اجتماعات اتحاد مدارس المكتبات

ظل الاتحاد طوال تاريخه تقريباً يعقد اجتماعين كل سنة، رغم أن الظروف فى بعض السنوات كانت تحول دون عقد اجتماعات سنة ١٩١٧، ١٩٢٠، ١٩٢٦، ١٩٤٣، ١٩٤٤. وقد نظم الاتحاد أول اجتماع له سنة ١٩١٥ فى أولبانى فى التاسع والعشرين والثلاثين من يونية. وجاء هذا الاجتماع بعيداً عن اجتماع اتحاد المكتبات الأمريكية الذى عقد فى بيركلى فى مطلع شهر يونية. ولكن جرت العادة على عقد تلك الاجتماعات على التوازى مع اجتماعات اتحاد المكتبات الأمريكية.

وفى معظم اجتماعات اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية كانت تطرح مشكلة كبيرة من مشاكل الاهتمام الخاص بهذا الاتحاد وبحيث لا تتعارض أوتتصارع مع الموضوعات التى يطرحها اتحاد المكتبات الأمريكية وحيث معظم أعضاء اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية هم فى نفس الوقت أعضاء فى اتحاد المكتبات الأمريكية. وفى كثير من الأحيان كان اتحاد مدارس المكتبات يعقد اجتماعاته بعيداً عن زمان ومكان انعقاد اجتماعات اتحاد المكتبات الأمريكية. ومن حين لآخر كانت الأصوات ترتفع بضرورة عقد اجتماعات اتحاد مدارس المكتبات بعيداً تماماً عن اجتماعات اتحاد المكتبات الأمريكية. ولكن بسبب تكاليف السفر والتنظيم كان ذلك صعب المنال. وفى اجتماع ديسمبر ١٩٤٦ تم اقتراح عقد اجتماعات اتحاد مدارس المكتبات قبيل أو بعيد اجتماعات اتحاد المكتبات الأمريكية.

وعلى غرار اجتماعات اتحاد المكتبات الأمريكية كان اجتماعا اتحاد مدارس المكتبات يتم أحدهما شتاءً والثانى صيفاً. وخلال الأربعينات كان حضور هذين الاجتماعين متوازناً ومتساوياً تقريباً ولكن فى الفترة الأخيرة لوحظ أن حضور اجتماع الشتاء أفضل وأغزر من اجتماع الصيف وحيث وصل متوسط عدد الأعضاء الحاضرين فى اجتماع الشتاء حول تسعين عضواً بينما فى اجتماع الصيف حول النصف تقريباً (أربعين عضواً). ولم يعقد اجتماع الصيف سنة ١٩٤٩ وطلب إلى الأعضاء الانضمام إلى أحد الاجتماعات الإقليمية السبعة التى ارتبطت فى معظمها بالاجتماعات المشتركة مع قسم تعليم المكتبات فى اتحاد المكتبات الأمريكية. وكان من الواضح أن تلك الاجتماعات المشتركة لم تستأنف ولم تستمر وإن عقدت فإنه لا يتم تسجيلها وكتابة تقارير عنها.

وكما ألمحت سابقاً كانت الاجتماعات الأولى لاتحاد مدارس المكتبات منفصلة عن اتحاد المكتبات الأمريكية، كما كانت مغلقة، وربما يرجع ذلك جزئياً إلى مناقشة قضايا اعتماد مدارس المكتبات وحساسية هذه القضايا. وبعد أن أنيط بمجلس تعليم المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية القيام بعمليات المعادلة والاعتماد كانت الفرصة مهيأة لاجتماعات مشتركة بينهما، وقد أصبحت الاجتماعات المشتركة بين مجلس تعليم المكتبات واتحاد مدارس المكتبات ظاهرة عامة منذ الأربعينات، كما كانت هناك بعض الاجتماعات المشتركة مع قسم تعليم المكتبات فى أنحاء المكتبات الأمريكية كذلك.

لجان اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية

تنبثق عن اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية العديد من اللجان بعضها ألغى على مدار تاريخ الاتحاد وبعضها ما يزال قيد العمل. ومعظم هذه اللجان تصدر عنه تقارير إدارية وعلمية هامة. أما اللجان الحالية والمجالس فهى:

١ ـ المجلس التنفيذى منذ سنة ١٩١٥ وحتى الآن (سابقاً اللجنة التنفيذية).

٢ ـ لجنة البحوث منذ سنة ١٩٢٨ وحتى الآن.

٣ ـ لجنة الترشيحات منذ سنة ١٩٢٩ وحتى الآن.

٤ ـ لجنة المناهج والتعليم منذ سنة ١٩٦٧ وحتى الآن (سابقاً لجنة المناهج ١٩٣٧ ـ ١٩٦٦؛ لجنة التعليم ١٩٤٧ ـ ١٩٦٦).

٥ ـ لجنة جلب الأعضاء والعاملين منذ سنة ١٩٤٧ حتى الآن.

٦ ـ لجنة الإحصاء منذ سنة ١٩٥٣ حتى الآن.

٧ ـ لجنة التحرير منذ سنة ١٩٥٦ حتى الآن (لجنة المطبوعات ١٩٤٧ ـ ١٩٦٥).

٨ ـ لجنة الأرشيف منذ سنة ١٩٦٤ حتى الآن.

أما اللجان السابقة فهى حسب تواريخ إنشائها فهى:

١ ـ لجنة اختيار الكتب (١٩٩٥، ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦)

٢ ـ لجنة الإعداد المهنى لأمناء المكتبات المدرسية (١٩١٥)

٣ ـ لجنة الخدمة المدنية (١٩١٨ ـ ١٩١٩).

٤ ـ لجنة تنقيح الدستور (اللائحة الأساسية) ١٩١٨ ـ ١٩١٩، ١٩٢١، ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥.

٥ ـ لجنة المصطلحات (١٩١٩، ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦).

٦ ـ لجنة التصنيف (١٩١٨ ـ ١٩٢٣).

٧ ـ لجنة الدرجات العلمية فى المكتبات (١٩١٩ ـ ١٩٢٠، ١٩٢٣ ـ ١٩٢٥، ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥).

٨ ـ لجنة الدعاية والترويج (١٩٢١ ـ ١٩٢٣).

٩ ـ لجنة تقييم المقررات (١٩٢٣ ـ ١٩٢٤).

١٠ ـ لجنة التعليم بالمراسلة (١٩٢٢ ـ ١٩٢٣).

١١ ـ لجنة الفهرسة (١٩٢٣ ـ ١٩٢٦).

١٢ ـ لجنة معادلة التعليم الثانوى نظام الأربع سنوات (١٩٢٤ ـ ١٩٢٦).

١٣ ـ لجنة وضع معايير الساعات المعتمدة (١٩٢٤ ـ ١٩٢٦).

١٤ ـ لجنة دراسة العمل الميدانى (١٩٢٤ ـ ١٩٢٦).

١٥ ـ لجنة امتحانات القبول (١٩٢٨)

١٦ ـ لجنة العلاقات بين اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية ومجلس تعليم المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية (١٩٢٩ ـ ١٩٣٢).

١٧ ـ لجنة نصاب التدريس (١٩٢٩ ـ ١٩٣٠).

١٨ ـ لجنة العبء على الطلاب (١٩٣٠ ـ ١٩٣٢).

١٩ ـ لجنة التشاور مع مجلس تعليم المكتبات فيما يتعلق بتنقيح معايير الحد الأدنى (١٩٣٠ ـ ١٩٣٣).

٢٠ ـ لجنة الوضع المهنى لأمناء مكتبات الأطفال (١٩٣٠ ـ ١٩٣١).

٢١ ـ لجنة العرض والطلب فى مهنة المكتبات (١٩٣١ ـ ١٩٣٣).

٢٢ ـ لجنة تكشيف دوريات المكتبات (١٩٣٠ ـ ١٩٣٥).

٢٣ ـ لجنة فحص قابلية طلاب مدارس المكتبات (١٩٣٢ ـ ١٩٣٣).

٢٤ ـ لجنة تعليم أمناء مكتبات المقاطعات (١٩٣٢ ـ ١٩٣٣، ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩).

٢٥ ـ لجنة الإعداد المتخصص للعمل بالمكتبات (١٩٣٥ ـ ١٩٣٦).

٢٦ ـ لجنة تكاليف التعليم فى مدارس المكتبات (١٩٣٥ ـ ١٩٣٨).

٢٧ ـ لجنة البرنامج (١٩٣٦ ـ ١٩٤١).

٢٨ ـ لجنة المنح الدراسية والزمالات (١٩٣٧ ـ ١٩٤٠).

٢٩ ـ لجنة الاختبارات والمقاييس (١٩٣٨ ـ ١٩٤٥).

٣٠ ـ لجنة الإعداد المهنى لأمناء المكتبات المدرسية (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩).

٣١ ـ لجنة التعاون مع لجنة الأنشطة الثالثة باتحاد المكتبات الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٠).

٣٢ ـ لجنة إعادة تنظيم اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية (١٩٤٠ ـ ١٩٤٤).

٣٣ ـ لجنة جلب أعضاء هيئة التدريس فى مدارس المكتبات (١٩٤١ ـ ١٩٤٢، ١٩٤٤ ـ ١٩٤٨).

٣٤ ـ لجنة تكشيف محاضر ووقائع أعمال اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية (١٩٤١ ـ ١٩٤٧).

٣٥ ـ لجنة دليل عمل الاتحاد (١٩٤٢ ـ ١٩٤٣).

٣٦ ـ لجنة دليل عضوية الاتحاد (١٩٤٤ ـ ١٩٤٧).

٣٧ ـ لجنة أهداف الاتحاد (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦).

٣٨ ـ لجنة تغيير أنماط تعليم المكتبات (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧).

٣٩ ـ لجنة لوائح اللجان (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧).

٤٠ ـ لجنة دراسة إمكانية تغيير وضع اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤).

٤١ ـ لجنة برنامج ما قبل التخرج فى علم المكتبات (١٩٥٧).

٤٢ ـ لجنة الطلاب الأجانب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٧).

٤٣ ـ لجنة تنميط عملية تعليم المكتبات على مستوى ما قبل التخرج وما بعد التخرج (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩).

٤٤ ـ لجنة معجم تراجم علم المكتبات (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥).

٤٥ ـ لجنة دراسة سبل تقوية العلاقة بين اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية وقسم تعليم المكتبات فى اتحاد المكتبات الأمريكية ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧).

مطبوعات اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية

بين ١٩١٥، ١٩٥٩ كانت محاضر جلسات الاتحاد ووقائعه تستنسخ فى شبه مطبوع (على الاستنسل) عقب كل اجتماع وتوزع على المدارس الأعضاء. وكانت الإصدارات الأولى من هذه المحاضر تعنون بعنوان محاضر الاجتماعات أو الوقائع. وبين ١٩٣٥ و ١٩٥٩م أصبحت تعنون بعنوان «تقارير الاجتماعات» واعتباراً من ١٩٥١م طرحت هذه التقارير للبيع إلى جانب توزيعها باللجان على الأعضاء.

وبطبيعة الحال فإن محتويات هذه التقارير تختلف من تقرير لآخر ولكنها على العموم تضم وقائع الاجتماع، وتقارير اللجان والمناقشات التى تدور حولها، إضافة إلى سجل الحضور؛ وعندما تقدم أوراق عمل فإنها تضمن كذلك فى هذه الإصدارات إما بنصها الكامل أو ملخصة.

وفى الفترة من يونيه ١٩٤٨ وحتى يوليه ١٩٥٩ بدأ صدور «النشرة الإخبارية» وكانت تتضمن أخباراً تتعلق خاصة بالعاملين فى الاتحاد وأعضاء الاتحاد، وأية تغييرات فى برامج الدراسة بالمدارس الأعضاء فى الاتحاد. كما تتضمن التقرير السنوى لمجلس تعليم المكتبات وخليفته: لجنة الاعتماد منذ سنة ١٩٥٦.

وتوفر الاتحاد كذلك على إصدار دليل بأعضاء هيئة التدريس والمناهج التى يدرسونها، وذلك كل خمس سنوات وذلك فى الفترة من ١٩٤٣ ـ ١٩٥٨.

وفى نهاية سنة ١٩٥٩ توقف إصدار كل هذه المطبوعات وحل محلها جميعاً المجلة الفصلية «مجلة تعليم المكتبات». وقد جاء فى افتتاحية العدد الأول ما يفيد أن هذه المجلة هى لسان حال الاتحاد وأنها ترحب بنشر مقالات تردها من أى مصدر طالما أنها تدخل فى نطاق تخصص المجلة. وذكرت الافتتاحية أن المجلة إلى جانب نشر المقالات تهدف إلى نشر تقارير أنشطة اتحاد مدارس المكتبات والدليل السنوى والإحصاءات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والطلاب والتقرير السنوى للجنة الاعتماد، وعروض للرسائل الجامعية ومشروعات البحوث والأخبار المهنية، وكذلك تقاويم الأحداث. وفى بعض الأعداد نصادف تلخيصاً لتقارير الاجتماعات كما كانت الدورية تنشر بعض أبحاث مختارة مما يلقى فى الاجتماعات والمؤتمرات كما كانت المجلة تنشر أعمال اللجان وتقاريرها إذا لم تنشر تلك التقارير منفصلة ومستقلة.

مشروعات البحوث فى اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية

وردت أول إشارة إلى البحوث التى يقوم بها الاتحاد فى خطاب مؤرخ فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٢٧ وهذا الخطاب مرسل من سارة بوجل سكرتيرة مجلس تعليم المكتبات فى اتحاد المكتبات الأمريكية إلى فنياس وندسور رئيس اتحاد مدارس المكتبات

الأمريكية، تدعو الاتحاد إلى اجتماع مشترك مع المجلس وحيث أن المجلس مهتم بالتعاون مع الاتحاد وخاصة لجنة البحث الجديدة بالاتحاد.

ولقد أنشئت هذه اللجنة: «لجنة البحث» نتيجة اقتراح قدمه تشارلز ويليامسون فى اجتماع الاتحاد فى يونية ١٩٢٧ ـ وقد أشار فى هذا الاقتراح إلى أنه مع تطور العمل البحثى فى مدارس المكتبات، يجب أن تكون هناك هيئة مركزية للاتصالات والاستشارات البحثية. وكانت اللجنة الأصلية تضم ممثلين عن كل المدارس الأعضاء المهتمة مباشرة بالبحث العلمى فى المجال ـ كاليفورنيا، كولومبيا، إلينوى ـ كما ضمت ممثلين عن مدارس أخرى ليست بأعضاء فى الاتحاد مثل مدرسة شيكاغو وميتشجان. لقد بدأ تقديم الرسائل العلمية الأكاديمية فى كولومبيا وإلينوى فى العام الجامعى ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨؛ وفى شيكاغو ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ وفى كاليفورنيا ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠.

وفى ديسمبر ١٩٣٠م أعلنت اللجنة أنها أعدت قائمة بالرسائل الجامعية التى أجيزت أو المسجلة. وجاء فى تقرير اللجنة حول هذه القائمة أن مدرسة المكتبات فى جامعة شيكاغو هى أول مدرسة سجلت بها رسالة دكتوراه. وفى ذلك الوقت ومن واقع تلك القائمة كانت قد أجيزت ٨٣ رسالة ماجستير، وكانت هناك ٦٤ رسالة قيد الإعداد. وكان توزيع هذه الرسائل جميعاً على النحو التالى: كولومبيا ـ ٨١؛ إلينوى ـ٤٩؛ شيكاغو ـ ١٤؛ كاليفورنيا ـ ٣. ولم تسجل شيكاغو فى ذلك الوقت شيئاً.

كذلك توفرت اللجنة على إعداد قائمة بالرسائل بين ١٩٢٨ ـ ١٩٣٢ نشرتها فى شهر يولية ١٩٣٣ فى فصلية المكتبات. وقد خططت اللجنة نشر هذه القائمة سنوياً.

ولقد أسست لجنة البحث أساساً لتكون مركز الاتصال بين مدارس المكتبات فيما يتعلق بالبحث العلمى. وقد صدرت أول لائحة لهذه اللجنة سنة ١٩٤٧، وقد حددت اللائحة أهداف اللجنة بالتشجيع على البحث العلمى المتخصص فى مجال تعليم المكتبات والقيام بدور المحور فى تقديم المعلومات المطلوبة لهذا النوع من الدراسات. ولقد أبدى كثير من الأعضاء ضرورة قيام اللجنة بنفسها بالأبحاث والدراسات فى

مجال تعليم المكتبات وعدم الاكتفاء بمجرد التشجيع وتجميع البيانات والمعلومات. وكان الرأى أن تقوم اللجنة بالمشروعات البحثية الكبيرة التى لا يستطيع أحد القيام بها. وكان لتوافر المساعدات المالية الفيدرالية أثره فى هذا الاتجاه.

لقد اهتمت اللجنة اهتماماً كبيراً خلال الثلاثينات بالبحث العلمى فى مدارس المكتبات التى تمنح درجات علمية فوق درجة البكالوريوس والتى كانت تدرس مناهج البحث فى علم المكتبات. وقد توسع هذا الاهتمام فى الأربعينات بعد إدخال نظام ماجستير الخمس سنوات. وقد انتشر تدريس مناهج البحث فى المكتبات فى عقد الخمسينات فى معظم المدارس الأعضاء بالاتحاد.

ومع هذا الاتجاه فى الاهتمام بالبحوث والدراسات المتخصصة، جاء اتجاه آخر يسعى إلى ضبط العبء التدريسى على أعضاء هيئة التدريس ليس فقط لمساعدتهم على القيام بالإشراف على بحوث الطلاب ولكن أيضاً لإتاحة الفرصة أمامهم للقيام بالبحوث والدراسات العلمية بأنفسهم.

الدرجات العلمية

كانت الدرجات العلمية التى تمنحها مدارس المكتبات من بين أوليات اهتمام اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية وكان يدور حولها نقاش ودراسات واستقصاءات عديدة. وحتى الوقت الذى منحت فيه مدرسة إلينوى ومدرسة ميتشجان سنة ١٩٢٧ كانت الدرجة التى تمنحها مدارس المكتبات الأعضاء فى الاتحاد هى درجة البكالوريوس بعد سنة دراسية مهنية واحدة؛ ودرجة بكالوريوس فى علم المكتبات بعد سنتين دراسيتين. وكان الاستثناء من هذه القاعدة هى سيراكيوز التى كانت تمنح درجة البكالوريوس فى الاقتصاد المكتبى بعد دراسة سنة مهنية ضمن أربع سنوات فى الكلية. وكانت هذه الدرجة منبوذة ومكروهة من سائر مدارس المكتبات فى الاتحاد حيث كانت تختلط مع بكالوريوس علم المكتبات مما حدا بهذه المدرسة إلى التحول فيما بعد إلى بكالوريوس العلوم.

وعلى الرغم من أنه لم تتم إجازة أول رسالة ماجستير إلا فى سنة ١٩٢٧ فقد

كانت درجة الماجستير مثار نقاش وبحث مستفيض قبل ذلك التاريخ بعدة سنوات داخل أروقة الاتحاد. وفى اجتماع الاتحاد فى ديسمبر سنة ١٩١٦ كان واضحاً أن الجامعات حتى ذلك الوقت لم تكن قد فكرت فى برنامج الماجستير الذى يستمر لمدة سنتين بعد سنوات الكلية الأربعة وذلك لأنه كان يتطلب دراسة وعملاً مهنياً خالصاً. وفى اجتماع ديسمبر ١٩١٩م أوصت لجنة الدرجات العلمية فى مدارس المكتبات بالتركيز على درجة البكالوريوس فى المكتبات أكثر من درجة الماجستير، على أن يتضمن البرنامج سنتين مهنيتين كاملتين بين السنوات الأربع للبكالوريوس. وقد تحدث جيمس واير (من مدرسة المكتبات فى ولاية نيويورك). فى اجتماع مارس سنة ١٩١٩م وأثار نقطة هامة وهى أن هناك مائتى شخص على الأقل يحملون درجة البكالوريوس فى المكتبات وأن برنامج الماجستير لو تم افتتاحه فإنه فى خلال خمس سنوات لن يكون ثمة فارق بين حامل البكالوريوس والماجستير فى المكتبات.

ولم تأت سنة ١٩٣١م إلا وكانت هناك خمس مدارس تمنح درجة الماجستير فى المكتبات وكانت قد منحت فى الفترة من ١٩٢٧م إلى ١٩٣١م ١٥٦ درجة ماجستير. تلك المدارس هى كاليفورنيا، شيكاغو، كولومبيا، إلينوى، ميتشجان. وللحصول على درجة الماجستير كان الأمر يتطلب الدراسة لمدة سنة فى إحدى مدارس المكتبات المعتمدة. وكانت مدارس كولومبيا وإلينوى وشيكاغو تتطلب إعداد رسالة علمية كمتطلب للتخرج بينما كاليفورنيا ومتشجان لم تتطلبا هذه الرسالة.

وفى اجتماع الاتحاد الذى عقد فى التاسع والعشرين من يونية ١٩٤٧ قامت لجنة تغيير أنماط تعليم المكتبات بوضع خطة جديدة لإعادة تنظيم تعليم المكتبات على أساس أن تتبع الدراسة فى مرحلة ما قبل التخرج بسنة خامسة يحصل بمقتضاها الطالب على درجة الماجستير. وقد اعتبرت هذه الخطة المقترحة ذات أهمية خاصة لأنها تمكن الطالب من الحصول على درجة الماجستير فى خمس سنوات بدلاً من ست سنوات. وكانت أول جامعة تطبق هذا البرنامج الجديد هى جامعة دنفر فى يونية ١٩٤٧. وقد قام هاربيت هو الأستاذ بجامعة دنفر بشرح النظام الجديد فى اجتماع الاتحاد فى شهر يولية سنة ١٩٤٧. وعلى الرغم من أنه كان هناك قدر كبير من الاعتراض على هذا النظام إلا أنه كانت هناك أغلبية توافق عليه. وقامت جامعة

إلينوى بتطبيق نظام الخمس سنوات الجديد في صيف ١٩٤٨ وتبعتهما مدارس أخرى في سنوات لاحقة. وقد عضد هذا الاتجاه المعايير الجديدة لاعتماد مدارس المكتبات، تلك المعايير التى وضعها اتحاد المكتبات الأمريكية في يوليو سنة ١٩٥١ والتى كانت تقضى بضرورة الدراسة لمدة خمس سنوات على الأقل للحصول على درجة الماجستير حتى يمكن اعتماد الدرجة من قبل الاتحاد. ولم تأت سنة ١٩٥٨ حتى كانت جميع المدارس المعتمدة فى ذلك الوقت تعمل بنظام السنوات الخمس الجديد. وهكذا فإنه بعد أربعين عاماً من إنشاء اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية والتى كان تعليم المكتبات يتم فيها فى مرحلة ما قبل التخرج، أصبحت جميع مدارس المكتبات تمنح درجة الماجستير وإن كانت بمستويات مختلفة.

تشارلز ويليامسون وتعليم المكتبات.

كان للسيد/ تشارلز ويليامسون دور كبير فى دفع عمليات تعليم المكتبات إلى الأمام. وكان لكتابه الهام: **الإعداد المهنى للخدمة المكتبية** (١٩٢٣) أثر هام فى هذا الاتجاه. وقد كان من رأيه أن اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية لا يمكن أن يكون أداة هامة وفعالة فى اعتماد مدارس المكتبات وذلك بسبب عدم قدرته على وضع المعايير والارتقاء بها. وكان من رأيه أن يقوم اتحاد المكتبات الأمريكية بإنشاء قسم فيه لوضع معايير اعتماد المدارس وتقييمها وكان من نتيجة هذا الاقتراح إنشاء المجلس المؤقت لتعليم المكتبات سنة ١٩٢٣، ثم استبداله فى السنة التالية بمجلس تعليم المكتبات. وكان هذا المجلس بما وضع تحت تصرفه من إمكانيات مالية ـ كان اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية يفتقر إليها ـ قادراً على القيام بوضع المعايير وتنفيذ الاختبارات واعتماد المدارس. ومن هنا فقد اتحاد مدارس المكتبات أهم جزء من نشاطه، ذلك الجزء الذى قام أصلاً من أجله وتحصل على مكانته من ورائه وقد أشرت من قبل إلى أن ذلك الموقف شكّك فى إمكانية استمرار الاتحاد فى الوجود.

لقد اشتهر ويليامسون بكتاباته العميقة فى مجال تعليم المكتبات منذ نشر فى سنة ١٩١٨ مقاله «حاجتنا إلى خطة لتطوير المكتبات» والذى كتبه فى عدد سبتمبر من «مجلة المكتبات» كما حفلت الصفحات ٧٣ ـ ١٠١ من محضر اجتماع ٧ ـ ٨ مارس

١٩١٩ بمناقشة مستفيضة لهذا المقال وللمسح المستفيض الذى خطط للقيام به لحساب مؤسسة كارينجى. وقد اقترح الاتحاد أن يقوم رئيسه بالتعاون مع الدكتور ويليامسون فى هذا المسح المقترح. وهناك إشارات عديدة تظهر حول هذا الموضوع فى **تقارير الاجتماعات** التالية؛ ومنها أن هذا التعاون قد تم، بل ولايبدو منها أن الدكتور ويليامسون كان يحضر اجتماعات الاتحاد. وربما كان أول اجتماع حضره هو ذلك الذى عقد فى يونية ١٩٢٧ وكان يمثل فيه مدرسة الخدمة المكتبية فى جامعة كولومبيا التى كانت قد أعيد إنشاؤها قبل ذلك التاريخ بسنة واحدة. ومنذ ذلك التاريخ أصبح ويليامسون عضواً نشيطاً فى الاتحاد كما رأس الاتحاد مرتين من ١٩٢٩وحتى ١٩٣١. وقد كان أهم شخصية أنقذت الاتحاد من كبوته التى مر بها وكادت تعصف به.

قسم تعليم المكتبات واتحاد مدارس المكتبات الأمريكية

أنشىء قسم تعليم المكتبات فى اتحاد المكتبات الأمريكية سنة ١٩٤٦ بموافقة ودعم من اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية. ومن العجيب أن يكون لهذا القسم نفس أهداف الاتحاد: السعى نحو تحسين وتطوير تعليم المكتبات. وإن كان مجال عمل القسم أوسع من الاتحاد حيث أنه يهتم بتعليم المكتبات على كافة المستويات بما فى ذلك تلك البرامج التى تقدم خارج المدارس المعتمدة من الاتحاد. وكما هو المتوقع كان لابد من وجود بعض التداخلات والتعارضات بل والنزاعات بين اختصاصات كل من الهيئتين. ومع كل ذلك فقد كان هناك تعاون مثمر بين الاثنتين وكانت هناك مشروعات مشتركة بينهما. وكما أشرت من قبل شكلت فى سنة ١٩٦٦م لجنة مؤقتة لدراسة سبل تقوية العلاقات بين الاثنتين. هذه اللجنة اقترحت تغيير ارتباط اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية من اتحاد المكتبات الأمريكية ككل إلى قسم تعليم المكتبات بالاتحاد مباشرة. ومن هنا واعتباراً من سنة ١٩٦٨ أصبح اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية عضواً مباشراً فى قسم تعليم المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية مما ضاعف من التعاون وألغى التكرار والتعارض بينهما ووثق من وحدتهما وإن ظل للاتحاد استقلاله وتفرده بمسائل تعليم المكتبات على مستوى الدراسات العليا.

ارتباط اتحاد مدارس المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية

ظل اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية على مدى تاريخه مستقلاً ذا سيادة، وإن كان من حين لآخر يرتبط باتحاد المكتبات الأمريكية بطريقة أو بأخرى. وفى يونيه ١٩٢٢ صدرت التعليمات إلى اللجنة التنفيذية لاتحاد مدارس المكتبات بدراسة موضوع الارتباط باتحاد المكتبات الأمريكية وخولت سلطة اتخاذ وتنفيذ ما تراه مناسباً. وبالفعل قدم طلب الالتحاق باتحاد المكتبات الأمريكية من جانب تلك اللجنة بيد أنه في يونية ١٩٢٣ ذكر رئيس اتحاد مدارس المكتبات أنه قد تم سحب هذا الطلب عندما تعرض الأمر لبعض الانتقادات والاقتراحات من جانب بعض الشعب والأقسام فى مجلس اتحاد المكتبات الأمريكية. وفى سنة ١٩٣٩م اقترحت **اللجنة الثالثة للأنشطة** باتحاد المكتبات الأمريكية أن يصبح اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية قسماً من أقسام اتحاد المكتبات الأمريكية ويندمج مع قسم الإعداد المهنى فى اتحاد المكتبات الأمريكية. وقد نوقش هذا الأمر فى اجتماع يونيه سنة ١٩٣٩ لاتحاد مدارس المكتبات وتقرر أن يستمر هذا الأخير هيئة مستقلة قائمة بذاتها. وفى الفترة من ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢ طرحت مسألة إعادة تنظيم اتحاد مدارس المكتبات عدة مرات على اجتماعات الاتحاد ولكن أياً من المقترحات التى قدمت لم يحظ بالتأييد اللازم.

وفى سنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥م جرى استفتاء بالبريد لأعضاء الاتحاد أسفر عن رغبة أغلبية الأعضاء فى أن يصبح اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية قسماً فى اتحاد المكتبات الأمريكية. وبسبب عدم التجانس، وبسبب ضرورة إجراء تعديلات جذرية فى دستور اتحاد مدارس المكتبات حتى يتمكن من أن يصبح قسماً فى اتحاد المكتبات الأمريكية، طرح الأمر للتصويت مرة أخرى فى اجتماع ديسمبر ١٩٤٥ ولكن الأمر رفض كما رفض اقتراح آخر للارتباط باتحاد المكتبات الأمريكية. وفى مطلع عام ١٩٥٣ وقبيل اجتماع فبراير وزع استبيان على الأعضاء الأفراد فى الاتحاد يسألهم الرأى فى اقتراح بانضمام اتحاد مدارس المكتبات إلى اتحاد المكتبات الأمريكية وليصبح جزءاً من قسم تعليم المكتبات بهذا الاتحاد الأخير الذى أسس كما ذكرت سابقاً سنة ١٩٤٦. وقد فاز هذا الاقتراح بثمان وستين صوتاً مقابل اثنين وثلاثين اعترضت عليه. وكان من

رأى الموافقين أن هذا الاقتراح سوف يؤدى إلى تقوية الهيئتين معاً. أما الذين اعترضوا على الاقتراح فكان من رأيهم أن بقاء الاتحاد مستقلاً يساعده على سرعة اتخاذ القرارات وتطوير البرامج دون ضغوط من الكيان الأكبر سواء اتحاد المكتبات الأمريكية أو قسم تعليم المكتبات به.

وفى اجتماع يونيه سنة ١٩٥٣م ألقى تقرير يعدد ويعلق على التغييرات التى يجب أن تدخل على وضع اتحاد مدارس المكتبات. وكانت هذه التعليقات قد صيغت على النحو الآتى:

«أ ـ أن نبقى كما نحن.

ب ـ أن نرتبط باتحاد المكتبات الأمريكية.

جـ ـ أن نصبح قسماً باتحاد المكتبات الأمريكية.

د ـ أن نصبح جزءاً من قسم تعليم المكتبات».

ونتيجة للاستفتاء الذى جرى بالبريد بعد ذلك تمت الموافقة على النقطة الثانية وهى الارتباط باتحاد المكتبات الأمريكية. وقد صدق مجلس اتحاد المكتبات الأمريكية فى جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ على «ارتباط» اتحاد مدارس المكتبات به. ولم يتسبب هذا الارتباط إلا فى إدخال أقل القليل من التغييرات فى وضع الاتحاد، كما تطلب الأمر تعيين ممثل لاتحاد مدارس المكتبات فى مجلس إدارة اتحاد المكتبات الأمريكية، وأدى بالضرورة إلى تقارب أكثر بين الاتحادين وتعاون أوثق ولكن هذا الارتباط لم يؤد إلى أى تعاون أو تقارب مع أى من أقسام اتحاد المكتبات الأمريكية المعنية بتعليم المكتبات.

ورغم عدم الموافقة على أن يصبح اتحاد مدارس المكتبات جزءاً فى قسم تعليم المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية فقد ظلت الرغبة قائمة فى إيجاد علاقة ما بهذا القسم، لأن هذا القسم كان بمثابة البوتقة لكل الأنشطة المتعلقة بتعليم المكتبات بما فى ذلك المرحلة الأولى (قبل التخرج)، بينما ظل اهتمام اتحاد مدارس المكتبات قاصراً على مراحل ما بعد التخرج.

وفى اجتماع نوفمبر ١٩٦٦م اقترحت لجنة دراسة تقوية العلاقة بين اتحاد مدارس

المكتبات الأمريكية وقسم تعليم المكتبات باتحاد المكتبات الأمريكية على المجلس التنفيذى بالاتحاد، أن يقوم اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية بتغيير ارتباطه باتحاد المكتبات الأمريكية إلى الارتباط المباشر بعضوية قسم تعليم المكتبات. وبهذا الارتباط الأخير يستمر الاتحاد مستقلاً قائماً بذاته وفى نفس الوقت يقوى علاقاته وتعاونه مع قسم تعليم المكتبات. ويتم تجنب تكرار نفس الجهود والنشاطات. وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح من كلا الطرفين، المجلس التنفيذى لاتحاد مدارس المكتبات ومجلس قسم تعليم المكتبات فى سنة ١٩٦٧. وجاءت الموافقة النهائية من جانب المجلس التنفيذى باتحاد المكتبات الأمريكية فى اجتماع يناير ١٩٦٨.

الاتحاد ومعايير اعتماد مدارس المكتبات

دأب الاتحاد منذ أنشىء كما رأينا سنة ١٩١٥ على وضع معايير لاعتماد مدارس المكتبات. وتعتبر معايير ١٩١٥، ومعايير ١٩٢٦ حجر الزاوية فى هذا الصدد. وكان المعيار الرئيسى هو عدد أعضاء هيئة التدريس بالنسبة إلى عدد الطلاب وقد حددت المعايير ضرورة أن يكون هناك أربعة أعضاء هيئة تدريس متفرغين لكل خمسين طالباً، ويمكن أن يحتسب العميد ضمنهم إذا كان متفرغاً لإدارة المدرسة تماماً. وقد أصبح هذا المعيار ملزماً ابتداءً من سبتمبر سنة ١٩٢٧. وقد شملت المعايير التى وضعها الاتحاد: مدارس المكتبات المتوسطة (قبل التخرج)، ومدارس المكتبات العالية (أيضاً قبل التخرج)، مدارس المكتبات بعد التخرج، مدارس المكتبات المتقدمة بعد التخرج أيضاً. وقد طبق شرط توافر أربعة أعضاء هيئة تدريس متفرغين على كل المستويات ولكن ترك للمستوى الرابع تحديد العدد حسب ظروف كل مدرسة على حدة.

أما فيما يتعلق بشروط قبول الطلاب، فقد اشترط أن يكون الطالب قد اجتاز السنة الأولى فى الكلية بنجاح حتى يلتحق ببرنامج المكتبات فى مدارس المكتبات المتوسطة، وثلاث سنوات فى الكلية للالتحاق ببرنامج المكتبات فى مدارس المكتبات العالية؛ وأربع سنوات للالتحاق ببرنامج المكتبات فى مرحلة ما بعد التخرج. والتخرج من إحدى الكليات بالإضافة إلى درجة علمية لمدة سنة فى دراسة مهنية للالتحاق ببرنامج مدارس المكتبات المتقدمة.

وكانت الشهادة التى تمنح بعد الدراسة فى مدارس المكتبات المتوسطة هى شهادة «الإجازة». أما الشهادة التى تمنح بعد الدراسة فى مدارس المكتبات العالية فهى درجة البكالوريوس فى العلوم، سواء ألحقت بها عبارة فى علم المكتبات أم بدون هذه العبارة. أما الشهادة التى تمنح لمدارس ما بعد التخرج فهى أيضاً «الإجازة». وفى حالة المستوى الرابع أى المدارس المتقدمة فى مرحلة ما بعد التخرج فإن الشهادة قد تكون: ماجستير الآداب، ماجستير العلوم، الدكتوراه. ومدارس المكتبات المتوسطة كان لابد وأن تربط إلى إحدى المكتبات الكبيرة المعترف بها. أما المستويات الثلاث الأخرى فكان لابد وأن ترتبط بإحدى الكليات أو المعاهد أو الجامعات. وفى حالة المدارس المتوسطة والمدارس العالية (قبل التخرج) ومدارس ما بعد التخرج كان لابد للطالب من قضاء شهرين للتمرين والتدريب فى إحدى المكتبات المعترف بها. ولم تكن الخبرة العملية مطلوبة فى حالة الالتحاق بالمدارس المتقدمة (بعد التخرج).

أما معايير الحد الأدنى التى تم تطبيقها اعتباراً من ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ فقد حددت ثلاث فئات من مدارس المكتبات التى يتم اعتمادها. هذه الفئات هى: ـ

الأولى: المدارس التى تتطلب للالتحاق بها درجة البكالوريوس وتقدم تعليم المكتبات فى السنة الأولى للالتحاق أو ما بعدها.

الثانية: المدارس التى تقدم الإعداد المهنى فى المكتبات فى السنة الأولى وتتطلب اجتياز السنوات الدراسية الأربع فى الكلية.

الثالثة: المدارس التى تقدم الإعداد المهنى فى السنة الأولى ولا تتطلب دراسة فى الكليات لمدة أربع سنوات.

أما عن الدرجات العلمية التى تمنحها تلك المدارس. فإنه بالنسبة للمدارس التى تقدم مناهج المكتبات فى السنة الرابعة من مرحلة ما قبل التخرج تكون الدرجة العلمية هى بكالوريوس الآداب أو بكالوريوس العلوم أومجرد «الإجازة» إذا لم يكن هدف الطالب هو إتمام الدراسة للحصول على درجة. وبالنسبة للمدارس التى تقدم دراسة المكتبات فى السنة الأولى التالية للحصول على البكالوريوس فإن الطالب يمنح درجة

بكالوريوس ثانية متبوعة بعبارة «فى علم المكتبات». وبالنسبة للشهادة التى تمنح بعد سنة من السنة المهنية فإنها يطلق عليها ماجستير الآداب أو ماجستير العلوم. والشهادة التى تمنح بعد دراسة عدة سنوات بعد الماجستير يطلق عليها الدكتوراه.

ومن الجدير بالذكر أنه فى معايير ١٩٣٣م لم يحدد حد أدنى لعدد أعضاء هيئة التدريس كما كان الحال فى المعايير السابقة ولكن العبارة التى وردت بهذا الخصوص عبارة عامة «يجب أن يكون كافياً للقيام بأعباء التدريس فى المدرسة».

وفيما يتعلق بمدارس الفئة الأولى والثانية فإن الشهادة التى تمنح تتمشى فى التسمية مع اسم الشهادة التى تمنحها الكلية أو المعهد الأم. أما الفئة الثالثة فإنها يمكن أن تكون جزءاً من مكتبة أو معهد يمنح شهادة من نوع ما.

وفى المعايير الجديدة هذه لم تعد الخبرة العلمية مطلوبة. ولكن لابد أن يقضى الطالب فى إحدى المكتبات «فترة معقولة» كأمر مرغوب فيه فقط وليس إجباراً أو متطلباً.

أما المعايير المعمول بها حالياً فإنها ترجع إلى الخامس من يوليو سنة ١٩٥١. وتقضى بإلغاء مدارس المكتبات القائمة داخل المكتبات والتابعة لها، وبأن تكون المدرسة تابعة لمعاهد التعليم العالى أى الجامعات وما فى حكمها. ولابد للحصول على درجة الماجستير من قضاء خمس سنوات فى التعليم العالى بعد التعليم الثانوى. وهنا لم تطلب المعايير خبرة عملية فى المجال للالتحاق بالدراسة. وطالما امتدت الدراسة على مدى خمس سنوات كحد أدنى فإنه لا يهم متى تبدأ الدراسة المهنية فى هذا السياق. وهنا أيضاً لم يحدد عدد بذاته من أعضاء هيئة التدريس بل كما ذكر فى معايير ١٩٣٣، يجب أن يكون عددهم «كافياً». ولكى تكون مدارس المكتبات قابلة للاعتماد من جانب اتحاد مدارس المكتبات، يجب أن تفى بتلك المعايير التى وضعت سنة ١٩٥١.

اعتماد المكتبات

كان تسكين المكتبيين المؤهلين فى وظائف كتابية داخل المكتبات مثار جدل كبير

فى مدارس المكتبات. وقد كان هذا الموضوع محل نقاش عميق فى اجتماع الاتحاد فى ديسمبر سنة ١٩١٦. وفى خلال هذا الاجتماع ذكرت الآنسة/ جوزفين راثبون عضوة هيئة التدريس فى معهد برات أنها تلقت رسالة من واحدة من أحسن طلابها فى المعهد تقول فيها بأنها تعمل فى نسخ البطاقات بما ليس له علاقة بما تعلمته من علم فى مدرسة المكتبات. وقد حاولت مدارس المكتبات عموماً أن تعين خريجيها فى المكتبات والمناصب التى تلائم تعليمهم المهنى. وقد دعا تقرير ويليامسون سنة ١٩٢٣م إلى التمييز الحاد بين العاملين المهنيين والعاملين الكتابيين فى المكتبات. وقد كان لنشر معايير العمل فى المكتبات على يد اتحاد المكتبات الأمريكية أثره فى تشجيع الفصل بين العمل المهنى والعمل غير المهنى فى المكتبات. وأكثر من هذا دعا إدوارد وايت فى خطبته الرئاسية التى ألقاها فى بداية اجتماع اتحاد مدارس المكتبات الأمريكية فى كليفلاند فى يوليو سنة ١٩٦١م إلى «اعتماد المكتبات» أيضاً؛ بحيث تقوم مدارس المكتبات بعمل علاقات وصلات فقط مع المكتبات التى تفى بالمعايير التى يحددها. وأن تضع هذه المعايير فى اعتبارها هذا الفصل الحاد بين العمل المهنى والعمل غير المهنى فى المكتبات.

أهم المصادر:

1 - Ahern, M. Discussion of Library Training.- Public Librarian.- 1907. no. 12.

2 - American Library Association - Board of Education for Librarianship. Annual Reports: 1926 - 1930.- A.L.A Bulletin. 1926 - 1930. vols 20 - 24.

3 - American Library Association - Board of Education for Librarianship. Minimum Requirements for Library Schools.- A.L.A Bulletin. 1933, vol 27.

4 - American Library Association - Board of Education for Librarianship. Standards for accreditation.- A.L.A Bulletin, 1956, vol. 46.

5 - Shove, Raymond H. Association of American Library Schools.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1969. vol. 2.

6 - Wight, E. Standards and Stature in Librarianship.- Journal of Education for Librarians.- 1961. vol 2.

اتحاد مدارس المكتبات البريطانية (أبلس)

Association of British Library Schools (ABLS)

يهدف اتحاد مدارس المكتبات البريطانية إلى أربعة أهداف محددة وقاطعة هي:

١ ـ تشكيل مجمع علمي لمناقشة وتطوير وترويج سياسات وعمل مدارس المكتبات في المملكة المتحدة.

٢ خلق رأى عام مُوات وملائم ومساند لتعليم المكتبات والعمل على حل مشاكله.

٣ ـ تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات وجماعات البحث في مجال تعليم المكتبات.

٤ ـ إقامة العلاقات والصلات مع الهيئات والمنظمات العاملة في مجال العمل المكتبي والمعلوماتي من خلال التمثيل والمطبوعات والاتصال الشخصي.

وترجع جذور هذا الاتحاد إلى سنة ١٩٥٢، ذلك أنه حتى سنة ١٩٤٦ م لم يكن هناك في بريطانيا العظمى سوى مدرسة مكتبات واحدة هي مدرسة المكتبات والأرشيف (والمعلومات فيما بعد) في جامعة لندن. وفي خلال السنوات التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية أنشىء عدد آخر من مدارس المكتبات في بريطانيا. وكان لهذا التطور أهميته القصوى بالنسبة لمهنة المكتبات في عموم بريطانيا حيث أعطت الفرصة لأول مرة في بريطانيا للتعليم المتفرغ بواسطة أساتذة متفرغين في مجال المكتبات والمعلومات في عموم بريطانيا. وقد شكل هؤلاء الأساتذة طائفة مهنية جديدة لم تكن موجودة من قبل. وإن كانت هذه الطائفة محدودة في عددها إلا أنها كانت

تملك إحساساً غير عادى بالتميز والهوية الخاصة والاشتراك فى نوعية خاصة من المشاكل. وكان همهم العام هو تحسين وتطوير نوعية تعليم المكتبات وتأسيس نظم للتعليم المتفرغ فى مجال المكتبات والمعلومات على أسس قوية فى المستقبل. هذا الهم العام خلق نوعاً من التقارب بين الأفراد العاملين فى حقل تدريس هذا العلم وأدى بالضرورة إلى إنشاء كيان رسمى لهم تحت اسم «**لجنة مدارس المكتبات**». وقد عقد أول اجتماع لهذه اللجنة فى التاسع من يوليه سنة ١٩٥٢. وقد اختير ج.س. هاريسون عميد مدرسة المكتبات فى مانشستر كأول رئيس للجنة كما اختير ر.ن. لوك عميد مدرسة المكتبات آنذاك فى برمنجهام كأول سكرتير للجنة. وكان تكوين هذه اللجنة يعكس طبيعة العدد المحدود من الأفراد العاملين فى حقل تعليم المكتبات فى ذلك الوقت المبكر. وقد اعتبر جميع أعضاء هيئة التدريس والمعيدون المتفرغون أعضاء فى هذه اللجنة ولهم حق التصويت. هذه المجموعة الصغيرة المتقاربة لم تجد فى نفسها حاجة إلى وضع دستور أو لائحة فى سنوات التأسيس الأولى تلك؛ وقد انخرطت الاجتماعات الأولى فى مناقشات مستفيضة حول المسائل التعليمية. وقد فهم كل عضو من خلال تلك المناقشات أغراض وأهداف تلك اللجنة ومن ثم لم يروا مبرراً فى ذلك الوقت لوضع تلك الأهداف والأغراض فى لائحة رسمية تطبع وتنشر. ولكن بعد زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس المتفرغين مع مطلع الستينات كان ولابد من إدخال تعديلات أساسية على بنية اللجنة وكان لابد أيضاً من تنظيم العضوية وتحديد العلاقات والأدوار بين الأطراف المختلفة ومن ثم فإن وضع الدستور ونشره كان أمراً ضرورياً. وقد قام بالعمل المبدئى فى هذا الصدد السيد/ ب.م. هوايتمان وقدم المشروع وأدخلت عليه تعديلات كثيرة بعد مناقشات مستفيضة حتى تمت الموافقة عليه خلال شهر يوليو ١٩٦٢. وقد تبع نشر هذه اللائحة تفكير جدى فى تغيير اسم اللجنة ومن ثم أصبح الاسم الجديد هو **اتحاد مدارس المكتبات البريطانية** بدلاً من «لجنة مدارس المكتبات». وقد قسمت العضوية إلى: عضوية شخصية؛ عضوية مراسلة؛ عضوية ارتباط. وكان الاجتماع السنوى هو الفرصة الرسمية لالتقاء

الأعضاء. وأصبح تصريف شئون الاتحاد مسئولية اللجنة التنفيذية التى تضم الرئيس المنتخب والسكرتير وعمداء مدارس المكتبات وثلاثة أعضاء ينتخبهم الأعضاء الأفراد فى الاتحاد الذين ليسوا عمداء أو كانوا عمداء. وكان لتزايد العضوية واتساع شئون الاتحاد أثره المباشر فى إدخال نظام الاشتراكات لتغطية جانب من تكاليف وإنفاقات الاتحاد. وما يزال ذلك الدستور الذى وضع آنذاك (١٩٦٢) هو المعمول به حتى الآن مع أقل القليل من التعديلات. ومن الغريب أن ذلك الدستور ما يزال خلواً من تحديد أهداف وأغراض الاتحاد وسياساته. وبدلاً من تقرير تلك السياسات صراحة ترك الأمر ليفهم من النشاطات العامة للاتحاد ومن المادة ٣ من الدستور التى تنص على: إن أهداف الاتحاد وسياسته سوف تقرر من حين لآخر على يد الجمعية العمومية للاتحاد فى اجتماعاتها العامة. إن سياسة لجنة مدارس المكتبات (١٩٥٢ - ١٩٦٢) كما تتضح من محاضر جلسات تلك اللجنة ووقائعها سوف تشكل سياسة الاتحاد إلى حين تتضح الحاجة إلى تغيير تلك السياسة فى اتجاه جديد».

ورغم أن زيادة عدد المدارس أدى إلى زيادة عضوية الاتحاد، إلا أنها على الجانب الآخر قد أضعفت الرابطة بين أفراد الجماعة الواحدة ذات الاهتمام الواحد. ولقد وجهت انتقادات حادة للبنية الحالية للاتحاد وخاصة تمثيل جميع عمداء مدارس المكتبات فى اللجنة التنفيذية بحكم مناصبهم، بينما سائر أعضاء هيئة التدريس فى تلك المدارس لا يمثلهم سوى ثلاثة أعضاء فقط؛ وقد أدى عدم التوازن هذا إلى تشكيل كيان يمثل وجهة نظر المؤسسات وليس الأفراد على إطلاقهم. وهذا الكيان بشكله الحالى أدى بالبعض إلى السعى نحو تكوين جماعة مستقلة داخل الاتحاد منذ سنة ١٩٦٦ لتضم أعضاء هيئة التدريس وحدهم دون المؤسسات نفسها.

نشاطات الاتحاد

من الواضح أن اهتمام اتحاد مدارس المكتبات البريطانية يدور أساساً حول مشكلات وإمكانيات التعليم المهنى فى مجال التعليم والمعلومات. ولأن تعليم المكتبات فى بريطانيا ظل لفترة طويلة مرتبطاً باتحاد المكتبات البريطانية ونظام «أمين المكتبة

المرخص» طبقاً للميثاق الملكى الصادر بهذا الخصوص، فقد ارتبط نشاط اتحاد مدارس المكتبات البريطانية بالمؤسسة الأم التى تنظم عملية تعليم المكتبات (اتحاد المكتبات البريطانية) ذلك أن آراء وردود أفعال اتحاد مدارس المكتبات البريطانية فى كل ما يتعلق بتعليم المكتبات لابد وأن تحمل إلى اتحاد المكتبات البريطانية. ويقوم اتحاد مدارس المكتبات البريطانية بتحديد ممثليه إلى اتحاد المكتبات البريطانية لمناقشة موضوع محدد أو قضية بالذات. ومن جهة ثانية فإن اتحاد المكتبات البريطانية يستشير فى كل ما يتعلق بمراجعة المقررات والمناهج التى تدرس، وما شاكل ذلك. ومن هذا المنطلق فإن القضايا التى يهتم بها الاتحاد داخل عملية تعليم المكتبات على إطلاقها يمكن ردها إلى الفئات الآتية:

١ ـ شكل ومضمون العملية التعليمية المناسبة لأمناء المكتبات المهنيين.

٢ ـ المتطلبات السابقة اللازمة لتأهيل أمناء المكتبات المحتملين.

٣ ـ الدراسة المستمرة والمفصلة لمحتويات تعليم المكتبات فى بريطانيا.

٤ ـ دراسة البيئة التى تتم فى ظلها عملية تعليم المكتبات.

ونتناول فيما يلى بعض تفاصيل كل فئة من هذه الفئات الأربعة.

أ ـ شكل ومضمون العملية التعليمية.

منذ قام الاتحاد وهو يطالب بضرورة تفرغ طلاب علم المكتبات وتفرغ أعضاء هيئة التدريس بدلاً من النظام الذى يقوم على عدم التفرغ من كلا الجانبين. وعلى الرغم من أن دعوة الاتحاد هذه كانت دعوة تقدمية تسير فى الاتجاه العالمى فى تعليم علم المكتبات، إلا أن الأمر لم يتحقق بصورة أو بأخرى إلا اعتباراً من سنة ١٩٦٤ حين بدأ اتحاد المكتبات البريطانية والمجتمع المكتبى البريطانى يتقبل فكرة التفرغ فى تعليم المكتبات وإن لم يتنازل اتحاد المكتبات البريطانية عن فكرة «الترخيص» إلا فى منتصف الثمانينات حيث تركت العملية برمتها لمدارس المكتبات البريطانية. وكان اتحاد مدارس المكتبات البريطانية يرى أن التفرغ لتعليم المكتبات يجب أن ينظر إليه على أنه امتداد للتعليم العادى. وبالنسبة لمرحلة ما قبل التخرج رأى الاتحاد أن يدرس

الطالب لمدة عامين كاملين دراسة متفرغة وذلك بدلاً من الدراسة غير المتفرغة لمدة عام للتقدم لامتحانات التسجيل باتحاد المكتبات الأمريكية. وقد رأى الاتحاد أن فترة العامين المقترحة هى الحد الأدنى إن شئنا أن نفى بمتطلبات «التعليم المهنى». ولقد تبنى الاتحاد ذلك المشروع كما قلت منذ سنة ١٩٦٤ متنهزاً فرصة قيام اتحاد المكتبات البريطانية بتعديل المناهج والمقررات التى كان يطرحها لتأهيل أمناء المكتبات «المرخصين».

من جهة ثانية كان لدخول كثير من الخريجين إلى مهنة المكتبات أثره فى إعادة التفكير فى عملية التعليم المتفرغ فى مجال المكتبات. ولذلك تقدم الاتحاد بمشروع للتفرغ فى دراسة المكتبات فى مرحلة ما بعد التخرج. ولكن هذا المشروع لم يلق القبول من جانب اتحاد المكتبات البريطانية. ولم يتقاعس اتحاد مدارس المكتبات عن هدفه بل استمر فى جهوده لوضع نظام لتعليم المكتبات فى مرحلة ما بعد التخرج وتقدم بمشروع آخر سنة ١٩٦٥ قبل فيما بعد من جانب اتحاد المكتبات البريطانية.

وكما أسلفت ظل هذا الاتحاد يناضل من أجل التفرغ الكامل على المستويين: قبل التخرج وبعد التخرج وتحرير عملية تعليم المكتبات وإجازة الخريجين من قبضة اتحاد المكتبات البريطانية حتى تحقق ذلك تماماً بالتدريج فى منتصف الثمانينات فى نفس الوقت تقريباً الذى حدث فيه فى الدول التى كانت تتبع نفس نظام الترخيص البريطانى مثل استراليا وجنوب إفريقيا.

ب ـ المتطلبات السابقة اللازمة للتأهيل.

تتوقف نوعية المهنة على نوعية الداخلين إليها والمشتغلين بها. تلك الحقيقة شغلت بال الاتحاد أيضاً منذ قيامه، إذ رأى أن كثيراً ممن يتقدمون لامتحانات الترخيص ليسوا على المستوى المطلوب للمهنة وإن الموقف يتطلب تجنيد نوعية معينة ذات مواصفات محددة للالتحاق بهذه المهنة. وبسبب الضغط المتواصل من جانب اتحاد مدارس المكتبات البريطانية وافق اتحاد المكتبات البريطانية على رفع معايير ومتطلبات الالتحاق

بمهنة المكتبات بحيث غدت منذ منتصف الستينات هى نفسها اللازمة للالتحاق بالجامعات.

وفى ذلك الوقت كان السؤال المحير يثار وهو إذا كان يطلب فى دارس المكتبات مؤهلات الطالب الجامعى فلماذا لا يمنح نفس شهادة ومؤهل الطالب الجامعى؟. لقد كان اتحاد مدارس المكتبات البريطانية واعياً لما يحدث فى مجال تعليم وتأهيل العمل المكتبى فى الخارج ويعلم أنه سوف يحدث فى بريطانيا ما يحدث هناك فى الخارج. وقد جاءت فرصة الاتحاد لدفع هذه القضية وطرحها على المسئولين عندما أسس **مجلس الجوائز الأكاديمية الوطنية** سنة ١٩٦٤ وذلك للنظر فى إمكانية معادلة الشهادات التى تمنحها معاهد ومؤسسات خارج الجامعة فى التخصصات المهنية غير التقليدية. ولقد ناضل الاتحاد وجمع حوله معظم مدارس المكتبات التى كانت قائمة آنذاك ولم يكن الأمر سهلاً فى البداية ولكن لم يمض عقد حتى تحقق تقدم ملموس فى هذه القضية ولم يمض عقدان حتى كان تعليم المكتبات تعليماً علمياً جامعياً خالصاً فى مرحلتيه قبل التخرج وبعد التخرج ويمنح نفس الشهادات الجامعية من بكالوريوس ودبلوم وماجستير ودكتوراه ولحقت بريطانيا بالركب العالمى فى هذا الصدد بفضل اتحاد مدارس المكتبات البريطانية.

ج - محتويات التعليم المهنى

كانت محتويات العملية التعليمية فى مجال المكتبات وطرق التدريس وكفاءة الامتحانات وغيرها من أولويات اهتمام اتحاد مدارس المكتبات البريطانية وكان الاتحاد يستشير أعضاء هيئات التدريس من مختلف المدارس فى تلك القضايا حتى يمكن حل كل المشاكل حلولاً عملية واقعية. وكانت جماعات العمل التى يشكلها الاتحاد ترفع تقاريرها مباشرة إلى اتحاد المكتبات البريطانية الذى كان يملك سلطة اتخاذ القرارات. كما كان الاتحاد يتوفر على تنظيم اللقاءات والندوات وحلقات البحث لمناقشة هذه الأمور جميعاً.

وكان التشاور بين اتحاد مدارس المكتبات ومدارس المكتبات نفسها فى هذه الأمور

أمراً مقبولاً من جانب اتحاد المكتبات البريطانية، إلى أن جاء الوقت الذى ملكت فيه مدارس المكتبات زمام الأمور ولم يعد اتحاد المكتبات البريطانية يتحكم فيها ومن هنا أصبحت الصلة بين اتحاد مدارس المكتبات ومدارس المكتبات صلة مباشرة لا وسيط فيها وغدت مسألة تطوير العملية التعليمية والمناهج والمقررات والامتحانات وطرق التدريس كلها من اختصاص مدارس المكتبات بعد أن كانت هذه المدارس تعد الطلاب فقط للامتحان والتأهيل أمام لجان اتحاد المكتبات البريطانية.

د ـ تهيئة البيئة التى تتم فيها العملية التعليمية

لأن العملية التعليمية لا تتم فى فراغ، بل تتم فى بيئة معينة وتدخل فيها أطراف عديدة، فقد كان على اتحاد مدارس المكتبات البريطانية أن يضع الحد الأدنى من المعايير التى تتطلبها هذه العملية وعلى رأسها معايير سكن الطلاب، ومبانى مدارس المكتبات وأجهزتها ومكتباتها ومعاملها ونسب ومعدلات هيئة التدريس إلى الطلاب، الظروف التى يعمل فيها الطلاب وهيئات التدريس، الأوضاع الاجتماعية والمرتبات الخاصة بهيئة التدريس. والحقيقة أن هذه المعايير لم يتم تنفيذها والأخذ بها إلا بعد أن دخل اتحاد المكتبات البريطانية بثقله فيها. وقد تغيرت الصورة الآن تغيراً كاملاً فى نهاية القرن العشرين عما كانت عليه فى مطلع الخمسينات. وغدت مدارس المكتبات البريطانية بفضل ضغوط اتحاد مدارس المكتبات ومعاييره تضارع مدارس المكتبات الأمريكية والكندية.

مطبوعات اتحاد مدارس المكتبات

يتوفر الاتحاد على نظر عدد من المطبوعات الدورية وشبه الدورية من بينها **«النشرة الإخبارية لاتحاد مدارس المكتبات البريطانية»**؛ **«الجماعات الدراسية: ملاحظات تفسيرية»**؛ **«دليل أعضاء هيئة التدريس بمدارس المكتبات»** الذى ظل يحرره لفترة طويلة ج.ج. آيار.

أهم المصادر:

1 - ABLS Newsletter.- London: ABLS.

2 - Directory of Library School Teachers.- London: ABLS.

3 - Roberts, Norman. Association of British Library School.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1969. vol 2.

4 - Study Groups: Explanatory Notes.- London: ABLS.

اتحاد مدارس المكتبات والمعلومات فى أمريكا اللاتينية (ألبسى)

Association Latinoamericana de Escuelas de Bibliotecologia y Ciencias de la Informacion (ALEBCI)

أسس اتحاد مدارس المكتبات والمعلومات فى أمريكا اللاتينية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٠ خلال المؤتمر الدولى للتوثيق فى بوينس أيرس بالأرجنتين وذلك لتطوير وترقية تعليم المكتبات فى أمريكا اللاتينية. وقد اتخذ الاتحاد مقراً مؤقتاً له فى كلية علم المكتبات بالجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك.

وعضوية هذا الاتحاد مفتوحة للأفراد والمؤسسات الراغبة فى قضية تعليم المكتبات وتبادل المعلومات حولها فى بلدان أمريكا اللاتينية. ويعقد الاتحاد اجتماعاً عاماً كل سنتين فى إحدى عواصم أمريكا اللاتينية.

ويصدر الاتحاد مجلة رسمية بعنوان نشرة ألبس الإخبارية وهى مجلة فصلية، تصدر أربع مرات فى السنة. وهذا الاتحاد عضو فى الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا) وفى الاتحاد الدولى للتوثيق والمعلومات (فيد).

أهم المصادر:

1 - ALEBCI. Boletin Informativo. Mexiccocity: ALEBCI, 1973. quarterly.

2 - Associacion Latinoamericana de Escuelas de Bibliotecologia y Ciencias de la Informacion.- World Encyclopedia of Library and Information Services.- 3rd ed.- Chicago: A.L.A. 1993.

اتحاد مطابع الجامعات الأمريكية (آيوب)

Association of American University Presses (AAUP)

بدأ النشر الأكاديمى الذى تقوم به مطابع الجامعات فى الولايات المتحدة منذ سبعينات القرن التاسع عشر، ولكنه كان بطيئاً وتدريجياً لعدة عقود تلت ذلك العقد. ولم يدرك مديرو المطابع الجامعية أهمية التجمع لتبادل الأفكار ووضع خطط التعاون ومقارنة العمل وتكوين رابطة أو اتحاد يجمعهم إلا فى عشرينات القرن العشرين. وقد بدأ هذا التجمع بعدد محدود من المطابع الجامعية على رأسها مطابع جامعات: هارفارد؛ ييل، برنستون؛ كولومبيا؛ بنسلفانيا؛ شيكاغو. وكان الاجتماع يتم سنوياً بطريقة ودية غير رسمية وكان دونالد ب. بين مدير مطبعة جامعة شيكاغو يقوم بدور السكرتير الدائم لهذا التجمع. وفى سنة ١٩٣٧ بلغ عدد المطابع المنضمة لهذا التجمع اثنتى عشرة مطبعة، مما دعا إلى ضرورة إضفاء الصبغة الرسمية عليه ووسمه بصفة الاتحاد. ومن هنا تمت الانتخابات لأول مرة فى تاريخ التجمع ولكن لم يكن هناك جهاز يدير العمل الروتينى بين الاجتماع والاجتماع ولم تكن هناك رسوم اشتراك أو مصروفات أو أمانة صندوق.

وفى عقد الأربعينات فقط بدأ **اتحاد مطابع الجامعات الأمريكية (آيوب)** يتخذ شكله وحجمه الحالى، حيث فرضت رسوم الاشتراكات، وبدأت بعض المشروعات التعاونية، كما أخذت الاجتماعات فى الانتظام، ولعب الاجتماع السنوى دوراً هاماً فى حياة الاتحاد وأعضائه. ويضم الاتحاد الآن نحو ثمانين مطبعة جامعية من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقد حدد دستور الاتحاد ولوائحه الداخلية أهداف الاتحاد فى الفقرة التالية:

«تشجيع توزيع ثمار البحث العلمى والدراسة الأكاديمية ويتصل بهذا أيضاً تطوير المطابع الجامعية وتنميتها، وانسياب المطبوعات البحثية فى داخل الولايات المتحدة وخارجها. وكذلك إقامة جهاز يتم من خلاله تبادل الأفكار والآراء المتعلقة بالمطابع الجامعية وتيسير أعمالها ووظائفها. وأيضاً تقديم النصيحة الفنية والمساعدة لهيئة

التدريس والجماعات الأكاديمية والاتحادات البحثية ومعاهد التعليم العالى. كما يقوم هذا الاتحاد بدور المجمع الذى يساعد فى دفع نشر البحوث العلمية وتحقيق أهداف الدارسين، وتحسين برامج نشر المطبوعات البحثية فى الكليات والجامعات وغيرها من المعاهد العلمية. وكذلك اتخاذ كل ما من شأنه أن يحقق الأهداف السابقة سواء بطريقة عرضية مؤقتة أو دائمة ثابتة».

وتضم أنشطة الاتحاد فيما تضم إلى جانب الاجتماع السنوى الأنشطة التالية:

أ - برنامج الترجمة من أعمال أمريكا اللاتينية

يقوم هذا البرنامج بمعونة من مؤسسة روكفللر بترجمة أمهات الأعمال العلمية فى أمريكا اللاتينية والتى تهم طلاب البحث العلمى فى أمريكا الشمالية وقد بلغ عدد الأعمال التى تمت ترجمتها حتى منتصف التسعينات ما يربو على مائة عمل.

ب - - برنامج انسياب الكتب بين القارتين الأمريكيتين.

بدأت الجامعة الوطنية للمكسيك هذا المشروع وانضم إليها فيه اتحاد مطابع الجامعات فيما بعد، وهو يهدف منذ قيامه فى مدينة المكسيك (مكسيكو سيتى) فى ربيع سنة ١٩٦٥م إلى تسريع وتنظيم تدفق وانسياب الكتب الأكاديمية والبحثية فى الاتجاهين بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. وقد قدمت مؤسسة فورد ومؤسسة روكفللر الأموال اللازمة لهذا المشروع بسخاء.

ج - العمل كحلقة اتصال مع الناشرين الأكاديميين فى الدول الأجنبية.

يقوم ممثلون عن اتحاد مطابع الجامعات الأمريكية بزيارة العديد من مطابع الجامعات والناشرين الأكاديميين فى دول آسيا وإفريقيا وذلك للإحاطة بما يجرى فى مجال النشر الأكاديمى فى تلك الدول. كما يقوم ممثلون أيضاً بزيارة أستراليا ودول الاتحاد السوفيتى المنحل وفرنسا لنفس هذا الغرض. وعلى الجانب الآخر يقوم اتحاد مطابع الجامعات الأمريكية بدعوة الناشرين الأكاديمية من تلك الدول وخاصة الدول النامية لحضور اجتماعاته السنوية ومن بين الدول التى تمت دعوتها: سيراليون.

د ـ تقديم المساعدة للمطابع الجديدة.

كثيراً ما ترد إلى الاتحاد طلبات المساعدة من مطابع الجامعات الجديدة، وكذلك من إدارات الجامعات التى تخطط لإنشاء مطابع جامعية بها. ولهذا السبب قام الاتحاد فى سنة ١٩٦٦ بتشكيل لجنة دائمة فيه لتقديم النصح والإرشاد والمساعدة الفنية للمطابع الجديدة والمشروعات الطباعية القيمة التى تواجه مشاكل وصعوبات من أى نوع.

هـ ـ معرض كتب الاتحاد: الإحاطة بالجودة

يقوم الاتحاد بتنظيم معرض سنوى لأحسن إنتاج المطابع الجامعية وذلك منذ سنة ١٩٦٥. وهو معرض ذو هدف تعليمى، يصاحب الاجتماع السنوى للاتحاد وفيه يعرض نحو ٢٥ كتاباً تعتبر أحسن الكتب من حيث التصميم وجودة الصنعة وتعتبر نموذجاً لحل مشاكل الطباعة والإخراج والإنتاج الطباعى. ومن الطريف أن هذه الكتب بعد العرض تطوف الجامعات الأمريكية فى طول البلاد وعرضها طوال السنة على شكل معرض متنقل كما تعرض هذه الكتب فى المعارض الدولية تحت كفالة وإشراف وكالة الاستعلامات فى الولايات المتحدة.

و ـ مطبوعات الاتحاد

قام الاتحاد بنشر بعض المطبوعات الخاصة بالمجال الذى يعمل فيه ويبرز من بين هذه المطبوعات اثنان هما: **«دليل النشر فى مطابع الجامعات»** الذى وضعه جرين ر. هاويز، ونشره الاتحاد فى سنة ١٩٦٧. وهو يتناول التطورات الحاصلة فى مجال النشر الأكاديمى وكيف تعمل مطابع الجامعات. والكتاب الثانى: **«تقرير عن مطابع الجامعات الأمريكية»** وهو دراسة مسحية رائعة قام بها شستركير ونشرها الاتحاد سنة ١٩٤٩. ورغم أنها نفذت من السوق إلا أنها لأهميتها الفائقة تتوفر شركة ميكروفيلم الجامعة بتدبير نسخ مصورة منها على ورق أو على أفلام حسب الطلب.

ز ـ الخدمات التعاونية للاتحاد

منذ الثلاثينات والاتحاد يقدم خدمات تعاونية لأعضائه. هذه الخدمات ذات طبيعة عامة وفائدة لجميع المطابع الجامعية بما يساعدها على القيام مجتمعة بما لا تقدر عليه

كل واحدة على حدة. وللقيام بهذه الخدمات وبسط نطاقها أسس الاتحاد فى سنة ١٩٦٤ شركة (**خدمات مطابع الجامعات الأمريكية**)، كان من بين إنجازاتها المشروعات الآتية:

١ - **برنامج المعارض**. ويهدف هذا المشروع إلى عرض أهم منتجات المطابع الأعضاء فى معارض تعاونية تصاحب نحو ٢٥ مؤتمراً بحثياً ومهنياً تعقدها جمعيات ومؤسسات علمية كل سنة.

٢ - **الكتب البحثية فى أمريكا**. وهى ببليوجرافية فصلية تحصر وتسجل وتصف الإنتاج الفكرى الأكاديمى الصادر فى أمريكا؛ كما تتضمن كل إصدارة مقالات وتعليقات ودراسات عن مطابع الجامعات والنشر الأكاديمى. وهذه الببليوجرافية التى تحصر إنتاج المطابع الأعضاء لا تكتفى بالحصر وحده ولكنها تقدم تعليقات وشروح على المفردات التى تحصرها. وهذه الببليوجرافية ترسل إلى نحو مائتى ألف باحث ومكتبة بحثية بالمجان فى الولايات المتحدة وخارجها لإحاطتهم بما يجرى فى ميدان النشر الأكاديمى فى أمريكا الشمالية.

٣ - **دليل أعضاء هيئة التدريس**. يسجل الدليل التعليمى هذا نحو ٣٥٠,٠٠٠ (ثلاثمائة وخمسين ألف) عضو هيئة تدريس فى الجامعات والكليات الجامعية. والمداخل مصنفة حسب التخصص. وهذا الدليل له قيمة عظيمة لمطابع الجامعات وغيرها من دور النشر الأخرى منذ بدأ صدوره فى سنة ١٩٣١.

٤ - **دليل المعلن إلى الدوريات الأكاديمية**. وهو دليل طريف يصدر سنوياً بالمعلومات والبيانات الضرورية اللازمة للإعلان فى أكثر من ٣٠٠ دورية تصدرها مطابع الجامعات وغيرها.

أهم المصادر:

1 - AAUP. An advertiser's guide to scholary periodicals.

2 - AAUP. Educational Directory, 1931 - .

3 - AAUP. Exhibits Program: Pamphlets and Leaflets.

4 - AAUP. Scholarly Books in America.

5 - Hawes, Gene R. A Handbook on University Press Publishing. 1967.

6 - Kerr, Chester. A Report on American University Presses. 1949.

7 - Pratt, Dona J. Association of American University Presses.- Encyclovpedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1969. vol. 2

اتحاد مكتبات الأفلام التربوية (إيفلا)

Educational Film Library Association (EFLA)

مقدمة تاريخية

ترجع جذور اتحاد مكتبات الأفلام التربوية إلى لجنة مكتبات إعارة الأفلام التربوية التى أنشئت سنة ١٩٤٢ . وكان الهدف من إنشاء هذه اللجنة مساعدة الحكومة على إيجاد مصادر لتوزيع أفلام المعلومات الحربية والروح المعنوية المدنية والتدريب. وقد أودعت هذه الأفلام من خلال تلك اللجنة فى ٩٨ مكتبة تعاونية للأفلام التربوية وذلك لتداولها بين المدارس والكليات وجماعات الكبار أيضاً.

وقد تلقت اللجنة طلبات كثيرة من منظمات تربوية وثقافية أخرى وذلك لتوسيع نطاق عملها حتى يمتد إلى أنواع أخرى من الكليات والمكتبات العامة والمتاحف وغيرها؛ كما طلب إليها أن توسع أنشطتها وتمدها إلى إنتاج وتوزيع وترويج وإتاحة الإفادة من المواد السمعية البصرية فى التعليم.

وقد سعى العميد ل. س. لارسون من جامعة إنديانا وزملاء كثيرون له إلى تطوير أهداف تلك اللجنة. ومن هنا خرج اتحاد مكتبات الأفلام التربوية كجماعة غير ربحية وذلك فى شهر إبريل سنة ١٩٤٣ واتخذ مقراً له فى إنديانا. ولكن منذ البداية كانت مكاتبه التنفيذية فى مدينة نيويورك، وكانت هذه المكاتب فى الأصل عبارة عن ركن فى مركز الفيلم الأمريكى فى مركز روكفللر، وعندما انهار مركز الفيلم سنة

١٩٤٧ ، اضطر اتحاد مكتبات الأفلام التربوية أن يبحث لنفسه عن مكاتب خاصة ويضع برامجه بنفسه ويمول نفسه تمويلاً ذاتياً.

وكانت رسوم العضوية التى تحصل من الأعضاء البالغ عددها سنة ١٩٤٧م ٣٢٧ مؤسسة هى المصدر الرئيسى للتمويل، تلك العضوية التى ارتفعت سنة ١٩٧٠م إلى أكثر من ١٥٠٠ عضو. وقد قام الاتحاد بالتخطيط لعدد من البرامج عبر السنين. ومعظم هذه البراجة كان متاحاً للأعضاء فقط ولكن البعض الآخر كان يباع لغير الأعضاء.

مطبوعات الاتحاد

كان إصدار المطبوعات أحد الأنشطة الرئيسية التى قام بها هذا الاتحاد منذ نشأته. وقد توفر الاتحاد على نشر **«نشرة العضوية»** من ١٩٤٣ وحتى ١٩٦٧م أما **«ملاحق الخدمة»** فقد بدأت فى خريف ١٩٤٦ . ولكن تم إدماج المطبوعين فى واحد اعتباراً من أكتوبر سنة ١٩٦٧ بعنوان **«خطوط الرؤية»** وهى تصدر خمس مرات فى السنة: أكتوبر، ديسمبر، فبراير، إبريل، يونيه. وتتناول هذه المجلة إلى جانب المعلومات الجارية عن الاتحاد والتى تهم أعضاءه عدداً من الملامح الأساسية المتصلة بنشاط الاتحاد والمجال عموماً من بينها «قائمة الأفلام» وهى قسم أو باب ثابت فى المجلة يقدم معلومات مستفيضة عن الأفلام الجديدة المعروضة، «ملخص مراجعات الأفلام» الذى يقدم تلخيصاً لمراجعات الأفلام والتى نشرت فى الصحف والمجلات، كشاف مراجعات الأفلام الذى ينشر مرتين كل سنة ويحصر جميع الأفلام التى تم نشر مراجعات عنها فى جميع الدوريات المتخصصة فى مجال التربية. وتنشر المجلة كذلك باب معجم تراجم صناع الأفلام تحت عنوان **«من هو فى صناعة الأفلام»** وضم معلومات بيوجرافية ضافية عن أربعين شخصية هامة فى هذا المجال ابتداء من روبرت فلاهيرتى حتى وليام جريفز. وكان المعيار الرئيسى لاختيار الشخصيات التى تدرج فى هذا المعجم أن يكون «صانع الفيلم» قد اشترك فى صناعة عدد من الأفلام تكون أعمدة أساسية فى مجموعات المكتبات الكبيرة فى الكليات والمدارس والمكتبات العامة كذلك. وإلى جانب هذه الأبواب الرئيسية فإن المجلة تنشر مقالات ذات قيمة عامة

للقارىء العادى غير المتخصص، كما تتيح المجلة عدداً من الببليوجرافيات وقوائم الأفلام.

برنامج تقييم الأفلام

على الرغم من الانتشار الواسع للأفلام كأداة تربوية وتعليمية إلا أنه لم تكن هناك مصادر لتقييم تلك المواد الفيلمية فى ذلك الوقت المبكر من حياة الأفلام التربوية. ومن هنا قام اتحاد إيفلا منذ سنة ١٩٤٦ بوضع برنامج لتقييم ٣٦٠ فيلماً سنوياً. وقد مر نشر نتائج هذا البرنامج بعدة أشكال عبر سنوات هذا البرنامج. وفى خلال السبعينات كانت التقييمات تطبع على بطاقات ٣ × ٥ بوصة وتجمع فى مجموعات كل منها ٣٦ بطاقة. وترسل هذه البطاقات بالبريد كجزء من الخدمات التى تقدم للأعضاء، والآن تتاح تلك التقييمات على وسائط إلكترونية وعلى الرغم من أن التقييمات تحرر وتطبع فى المكاتب التنفيذية للاتحاد فى نيويورك، إلا أن هذه التقييمات تعدها لجان منتشرة فى جميع أنحاء الولايات، وكانت تستخدم لهذا الغرض نموذجاً تم تطويره عبر سنوات عديدة حتى تأتى التقييمات متجانسة من كل الأنحاء وكل لجنة تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، أحدهم أخصائى مواد سمعية بصرية، وأحدهم أخصائى موضوعى، والثالث أخصائى استخدام. ويقوم المكتب بتحديد الأفلام لكل لجنة بناء على البيانات القبلية التى يحصل عليها عن الأفلام من الموزعين. إلى جانب هذه اللجان هناك جماعتان أخريان تقوم بعمل التقييمات: لجنة محكمى المهرجان فى مهرجان الفيلم الأمريكى؛ لجان خاصة فى مكاتب الاتحاد. وفى خريف ١٩٦٩ تقرر نشر مطبوعات منفصلة بتقييمات كل موضوع على حدة. ويقوم بهذا العمل خبراء فى مكتب الاتحاد نفسه تحت إشراف المدير الإدارى للاتحاد ومن بين التقييمات الموضوعية أو الموضوعات التى تنشر فيها تلك التقييمات: المخدرات: الاستخدام وإساءة الاستخدام، البيئة، الأقليات فى الحياة الأمريكية، التربية الجنسية... ولتقديم أداة مرجعية سهلة وبسيطة يمكن الرجوع إليها لاستخدام تلك التقييمات نشر الاتحاد مجلداً شاملاً يضم التقييمات من ١٩٤٦ وحتى ١٩٦٥، وتلته ملاحق تغطى فترات متفاوتة كذلك الذى نشر سنة ١٩٦٨، وسنة ١٩٧٣...

ولعله من نافلة القول أن عنوان هذا الدليل المرجعى هو «**دليل تقييم الأفلام**». وهذه المطبوعان الثلاثة الدليل الأصلى والملحقان يغطيان ثمانية آلاف فيلم.

خدمات المعلومات التى يقدمها الاتحاد

عبر السنين توفر مكتب الاتحاد فى نيويورك على جمع كميات هائلة من المعلومات حول جميع جوانب الأفلام التى لا تعرض فى السينما. وعلى الرغم من أن الاتحاد لا يقوم بالدعاية عن هذه الأفلام وتلك المعلومات إلا أن الطلب على هذه المعلومات كان يتزايد باستمرار والطلبات على هذه المعلومات تأتى يومياً عبر البريد العادى أو البريد الألكترونى أو التليفون وربما تكون طلبات المعلومات بسيطة يمكن الرد عليها فى التو والحال وربما يتطلب الرد عليها عدة أيام. وهذه الخدمة تقدم بالمجان لأعضاء الاتحاد، ولغير الأعضاء مرة واحدة بالمجان وما زاد عن ذلك يدفع عنه أجر. ومع ذلك فإن الملفات تتاح بسهولة وبالمجان لكل من يأتى إلى المكتب ويبحث عن المعلومات بنفسه فيها. وحتى خريف سنة ١٩٦٩ كان المكان الذى تتاح فيه هذه الخدمة ضيقاً لا يتسع إلا لباحث واحد فى وقت واحد وقد أدى ذلك إلى الانتقال إلى مكان آخر أوسع وأرحب خصص فيه مساحة كبيرة لمكتبة ومركز معلومات يمكن التوسع فيها من حين لآخر. وبعد أن سمحت الظروف المالية للاتحاد تم تعيين أمين مكتبة متفرغ لتنظيم ملفات المعلومات وتيسير استخدامها، ويجيب على الأسئلة وإعداد البيليوجرافيات وغيرها من المطبوعات.

ورش العمل وندوات البحث

كان الاتحاد منذ البداية يدير ورش العمل الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالأفلام وأجهزتها وطرق تداولها. ومع نمو الاتحاد وتطوره ومع تنظيم **مهرجان الفيلم الأمريكى** خطط الاتحاد لتنظيم عدد من الاجتماعات الإقليمية. ولقد كانت هذه الاجتماعات تهدف إلى جمع الخبراء الراسخين فى المجال مع المبتدئين فيه فى دورات مكثفة من ٢ ـ ٣ أيام تدور كل منها حول موضوع واحد صغير ومحدد. والتسجيل فى تلك الورش أو الندوات يدور بين ١٠٠ ـ ١٥٠ مشتركاً فقط فى الندوة الواحدة لإتاحة الفرصة لكل مشترك كى يناقش ويدلى برأيه.

وكانت أول ورشة عمل من هذا النوع قد عقدت فى شيكاغو ١٩٦٣ حول: تقييم الأفلام، وقد عقدت ندوات أخرى فى لوس أنجلوس، كنساس سيتى، نيويورك، ديترويت... وفي خريف سنة ١٩٧٠ عقدت ورشة عمل أفلام وصناع أفلام الأقليات، وهناك ندوات أخرى عقدت فى بوسطون، تورنتو، هاواى، سولت ليك سيتى وتناولت تلك الندوات موضوعات مثل: السينما الجديدة، إدارة مكتبات الأفلام، الخدمات المرجعية الفيليمة، تقييم الأفلام. وعادة ما تنشر تقارير عن هذه الندوات وورش العمل إما على شكل كتيبات مستقلة أو تنشر فى مجلة الاتحاد **«خطوط الرؤية»** وذلك لإتاحة الفرصة لمن لم يحضر، أن يتابع ما دار فى الندوات وحلقات البحث.

مهرجان الفيلم الأمريكى ودور الاتحاد

يعتبر مهرجان الفيلم الأمريكى أكبر حدث فنى فيما يتعلق بالأفلام غير السينمائية. وقد بدأ **مجلس الفيلم الأمريكى** هذا المهرجان سنة ١٩٥٤ فى شيكاغو. وبعد مهرجان سنة ١٩٥٨م أعلن مجلس الفيلم الأمريكى عن عجزه عن الاستمرار فى تنظيم هذا المهرجان ولذلك قرر اتحاد مكتبات الأفلام التربوية أن يقوم بهذا العمل بعد إعادة صياغته ونقل مكان عقده إلى نيويورك. وكان الهدف الرئيسى من هذا المهرجان تشجيع إنتاج وتوزيع أفلام أفضل وأحسن وتبصير الأعضاء بأهم الأفلام وأحسنها خلال السنة من خلال هذا المهرجان الذى يعتبر أطول جلسة تقييم وأعمقها حيث يقدم فى الأيام الأصلية للمهرجان ٤٠٠ فيلم. وفى مهرجان سنة ١٩٧٠م بلغ عدد الأفلام المقدمة للمهرجان حوالى ١٠٠٠ فيلم بزيادة قدرها ١٠٠٪ تقريباً عن ذى قبل.

ومنذ البداية تقوم لجان خاصة بغربلة الأفلام الداخلة إلى المسابقة وانتقاء ما يصلح للتنافس على **«جوائز الشريط الأزرق»**. وهذه اللجان يتم تشكيلها من بين الشخصيات التى تتقدم إلى الاتحاد أو ترشحها الأطراف المعنية بهذا المهرجان. وكل لجنة يجب أن تتكون من ستة أشخاص على الأقل: اثنان خبيران فى المواد السمعية

البصرية واثنان خبيران فى الموضوع واثنان خبيران فى الاستخدام والانتفاع. وتقوم اللجان بالنظر فى جميع الأفلام المقدمة إلى المهرجان فى مجال محدد وذلك لكى تغربلها وتتيحها للدخول إلى المسابقة النهائية فى مهرجان الفيلم، وتمنح جوائز الشريط الأزرق والشهادات إلى الفائز فى كل مجال.

وإضافة إلى جوائز الشريط الأزرق هذه فإن الفائزين يكون من حقهم الدخول إلى مسابقات جائزة إميلى. وهذه الجائزة تمنح لأحسن فيلم بين الأحسن فى المهرجان وأعلاها تقديراً. وهذه الجائزة الأخيرة أسست سنة ١٩٦٩ تكريماً لمديرة إيفلا الإدارى المتقاعدة إميلى س. جونز.

وفى خلال مهرجان سنة ١٩٧٠ منحت جوائز الشريط الأزرق فى جميع الفروع ولم تحجب عن أى فرع. وقد بلغ عدد الجوائز ٤٢ جائزة شريط أزرق و٤٥ جائزة شريط أحمر، وقد تم التسليم فى قاعة احتفالات جالا للشريط الأزرق فى الليلة الأخيرة للمهرجان. وقد جرى عرض الأفلام المتسابقة فى وقت واحد فى ١٢ قاعة عرض على مدى ثلاثة أيام لغربلتها؛ وفى اليوم الأخير من أيام المهرجان تعرض الأفلام الفائزة بالشريط الأزرق على مدى أربعة أو خمسة أيام كاملة للجمهور.

وإلى جانب مسابقات الأفلام التعليمية هذه، يكون هناك فى المهرجان عدد من الوقائع الأخرى البارزة من بينها عرض الفيلم المفتاح فى أولى ليالى المهرجان والذى تشرف عليه مجلس أفلام نيويورك وهو هيئة مثيلة لاتحاد مكتبات الأفلام التربوية. وفى السنوات الأخيرة تضمن المهرجان عدداً من البرامج الخاصة من بينها: صناع الفيلم الشباب الذى يشرف عليه روجر لارسون؛ افتح يا سمسم (شارع السمسم) الذى تشرف عليه الدكتور دافيد كونيل؛ التسجيل الالكترونى للفيديو الذى يشرف عليه الدكتور بيتر جولد مارك؛ عروض الأفلام القادمة الذى يشرف عليه مجلس معلومات مكتبات الأفلام.

أفلام ٨ مم والأفلام القصيرة (الفليمات)

سمح بدخول هذه الأفلام إلى المهرجان والتسابق فيه منذ السنوات الأولى للمهرجان باعتبارها من الوسائل التعليمية التربوية. وقد كشفت التجربة عن صعوبة

إيجاد محكمين خبراء فى هذا النوع من الأفلام وتشكيل لجان تحكيم متوازنة منهم ولذلك استبعدت هذه النوعية من الأفلام بعد ذلك. ورغم ذلك فإن إدارة المهرجان تقدم صالة عرض خاصة بهذه الأفلام حتى يتمكن منتجوها من عرضها على الجمهور بعيداً عن المسابقات؛ وذلك مقابل رسوم بسيطة يؤديها هؤلاء المنتجون لعرض منتجاتهم.

الدائرة المغلقة لأفلام الشريط الأزرق

بعد انتهاء المهرجان ترسل الأفلام الفائزة بالشريط الأزرق فى مجموعات إلى بعض مكتبات مختارة لتعرض هناك. وهذا العرض المغلق يتيح الفرصة لرواد تلك المكتبات عبر الولايات كلها أن يشاهدوا هذه الأفلام، أحسن أفلام العام التربوية. وتشتد الحاجة إلى هذه الأفلام عاماً بعد عام. وهناك الآن ما لايقل عن خمسين مكاناً فى الولايات المختلفة لعرض هذه الأفلام والعمل يجرى الآن لزيادة عدد المواقع التى تعرض فيها قدر الإمكان.

أدلة مهرجان الفيلم

يقوم الاتحاد عقب كل مهرجان بإعداد دليل شامل بالأفلام المعروضة التى تعتبر أحسن أفلام العام، ويعتبر هذا الدليل السنوى سجلاً حافلاً ودائماً بها. هذا الكتيب الدليل يتضمن معلومات عن إنتاج الفيلم وتوزيعه ونبذة قصيرة عن محتويات الفيلم أو الفُليم. ويقدم هذا الدليل لرواد المهرجان مع برنامج المهرجان، كما يرسل مجاناً إلى أعضاء الاتحاد، ويمكن شراء الإصدارات الراجعة من هذا الدليل منذ ١٩٥٩ حتى الآن من مكتب الاتحاد فى نيويورك.

لقد قدم هذا الاتحاد خدمات لا تحجد للفيلم التربوى التعليمى فى وقت كان فيه هذا الفيلم فى مهده وذلك منذ ١٩٤٢ على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان، هذه الخدمات وإن كانت موجهة أصلاً إلى جمهور المشاهدين والمستفيدين إلا أنها فى نفس الوقت تقدم أيضاً إلى المنتجين والموزعين وخاصة هؤلاء الداخلين إلى مسابقات

مهرجان الفيلم. وتذكر المصادر بكل تقدير الجهود التى بذلتها إميلى س. جونز المديرة الإدارية للاتحاد من ١٩٤٦ ـ ١٩٦٩ العقل المفكر والمدبر لكل هذه البرامج الناجحة. ولقد قدم هذا الاتحاد أدوات مرجعية أساسية عن تلك الأفلام فى وقت عزت فيه مثل هذه الأدوات. ونظراً لتوسع صناعة هذا النوع من المواد السمعية البصرية فإن أعباء هذا الاتحاد تتسع بصفة مستمرة وخاصة بعد تطور صناعة الفيديو تطوراً سريعاً فى نهاية قرننا العشرين.

أهم المصادر:

1 - Audio - Visual Market Place, 1969 -. New York: Bowker, 1969 - "A Source directory of addresses and information on films, educational, radio Libraries, associations, audiovisual "facilities and bibliogrophies".

2 - Dick, Esme J. Educational Film Library Association.- in.- Encyclopedia of Library and Information Science.- New York: Marcel Dekker, 1972. vol. 7.

3 - EFLA. Membership Bulletin.- New York: EFLA, 1943 - 1967.

4 - EFLA. Service Supplement.- New York: EFLA, 1946 - 1967.

5 - EFLA. Sightlines.- New York: EFLA, 1967.

الاتحادات الدولية للمكتبات والمعلومات

International Library and Information Associations

انظر أيضاً: كل اتحاد دولى تحت اسمه مباشرة

لعل أول اتحاد دولى فى مجال المكتبات والمعلومات هو الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها (إفلا) الذى أعلن عن قيامه رسمياً فى سنة ١٩٢٧. ويطلق عليه البعض الاتحاد المفتاح، وهذا البعض لا يعتبر المعهد الدولى للببليوجرافيا (١٨٩٥) اتحاداً دولياً وإن كان قد تحول إلى اتحاد دولى فيما بعد ذلك التاريخ كما سنرى فيما بعد ومن ثم لا يعطيه فضل السبق فى الوجود؛ وهذه نقطة خلافية. المهم أنه بعد

الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها قامت منظمات دولية متخصصة عديدة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية؛ امتص معظمها داخل إفلا حيث وضعت على خريطته التنظيمية كشعب أو أقسام أو موائد مستديرة، وبعض تلك المنظمات ارتبط بالاتحاد الدولى إفلا بطريقة أو بأخرى، وهى الآن اتحادات دولية أعضاء فى إفلا ولها حق التصويت.

وقبل سنة ١٩٢٧ كان هناك عدد من المؤتمرات المكتبية الدولية، من بينها مؤتمر لندن سنة ١٨٧٧م والذى شهد مولد اتحاد المكتبات البريطانية. كما عقدت مؤتمرات دولية أخرى على هامش المعارض الدولية أو بمناسبتها كما حدث فى شيكاغو سنة ١٨٩٣، باريس سنة ١٩٠٠، سان فرنسسكو سنة ١٩٠٤؛ بروكسل سنة ١٩١٠. وقد صدر بيان فى مؤتمر باريس بضرورة عقد هذا المؤتمر فيها كل خمس سنوات، ولم يتحقق هذا البيان. لقد نظمت مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠ لجنة دائمة لم تلبث بعد انتهاء المؤتمر أن اختفت من الوجود. ولقد أنشىء المعهد الدولى للببليوجرافيا كما ألمحت فى بروكسل ١٨٩٥م ثم أصبح فيما بعد الاتحاد الدولى للمعلومات والتوثيق (فيد). وكان لهذا المعهد حياة دولية حافلة وقوية وهادرة قبل الحرب العالمية الأولى وعقدت مؤتمراته الكبرى فى سنوات ١٨٩٧، ١٩٠٠، ١٩٠٨، ١٩١٠. ومع ذلك فإن هذه المؤتمرات لم يكن لها إلا تأثير ضعيف على المكتبات والمكتبيين.

فضل السبق فى الوجود يعقد إذن للاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها. وتعزى الدعوة إلى إنشاء هذا الاتحاد إلى جابرييل هنريوت رئيس اتحاد المكتبات الفرنسية والأستاذ فى مدرسة المكتبات الأمريكية فى باريس آنذاك. وقد اقترح خلال المؤتمر الدولى لأمناء المكتبات ومحبى الكتب المنعقد فى براغ ١٩٢٦م إقامة لجنة تنفيذية دولية دائمة، ينتخب أعضاؤها عن جمعيات المكتبات الوطنية المختلفة، وأشار إلى أن إنشاء لجنة فرعية للببليوجرافيا فى اللجنة الدولية للتعاون الفكرى فى عصبة الأمم، وكذلك إنشاء السكرتارية الدائمة لهذه اللجنة فى باريس تحت اسم (المعهد الدولى للتعاون الفكرى الدولى) أو ما يعرف بمعهد باريس؛ وأيضاً إعادة تنظيم مكتبة العصبة فى جنيف، كل هذا التعاون الدولى يحتم الإسراع بتنفيذ الاقتراح الذى تقدم به جابرييل هنريوت.

ولقد وافق المؤتمر على اقترح هنريوت وأصدر بياناً بتشكيل لجنة مبدئية لمتابعة هذا الموضوع. وقد عهد إلى هنريوت بالتباحث مع المعهد الدولى للتعاون الفكرى الدولى حول عقد اتفاق يقضى بإيجار مقر للجنة المقترحة فى مبانى المعهد فى باريس. ولكن فى اجتماع لجنة خبراء المكتبات المنبثقة عن عصبة الأمم فى باريس سنة ١٩٢٧، استطاع وليام وارنر بيشوب مدير مكتبات جامعة ميتشجان ورئيس لجنة العلاقات الدولية فى اتحاد المكتبات الأمريكية، أن يوقف هذه المباحثات ويسد الطريق أمامها مفضلاً أن يقوم اتحاد دولى قائم بذاته لهذا الغرض بعيداً عن المنظمة الدولية.

ولقد خطا اقتراح بيشوب خطوة أبعد فى نفس السنة عندما دعا بيشوب إلى اجتماع غير رسمى بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء اتحاد المكتبات الأمريكية خلال مؤتمر الاتحاد فى فيلادلفيا. وقد وافق اتحاد المكتبات الأمريكية على استطلاع رأى الجماعات الوطنية حول هذا الأمر على أن يعلن عن ذلك فى المؤتمر الدولى فى أدنبره خلال الاحتفال بمرور خمسين سنة على قيام اتحاد المكتبات البريطانية.

وفى مؤتمر أدنبره تم انتخاب إسحق كوليجن مدير المكتبة الملكية فى ستوكهولم - والذى حضره ممثلون عن ١٥ دولة - رئيساً لما سمى **اللجنة الدولية للمكتبات والببليوجرافيا**. وأعلن من بين أغراض هذه اللجنة اختيار زمان ومكان وموضوع وتنظيم المؤتمرات الدولية فى المكتبات. كما جاء من بين أغراضها «القيام بالاستقصاءات ووضع التوصيات الخاصة بالعلاقات الدولية بين المكتبات ومنظمات أمناء المكتبات والببليوجرافيين وغيرها من المؤسسات».

وكان أول اجتماع للجنة بكامل هيئتها هو ذلك الذى تم فى روما فى مارس سنة ١٩٢٨، وقد صدق على بيان أدنبره اثنتا عشرة دولة. وبناء على اقتراح من كارل ميلام السكرتير التنفيذى لاتحاد المكتبات الأمريكية، أسست ست لجان فرعية وهى لجان: خطط التصنيف للاستخدام الدولى؛ القواعد الدولية للفهرس؛ الببليوجرافيات الجارية ومجموع القواعد للببليوجرافيين؛ المنح الدراسية الدولية والزمالات وتبادل أمناء المكتبات؛ تعليم المكتبات؛ اللوائح الداخلية. وقد اقترح آنذاك أيضاً عقد مؤتمر دولى فى العام التالى فى روما. وبناء على اقتراح من مارسيل جوديت، مدير المكتبة

الوطنية السويسرية تمت مناقشة الأسلوب الذى تتم به إدارة ذلك المؤتمر المقترح. وقد رأى مارسيل جوديت أن يقتصر أمر هذا المؤتمر على المسائل الدولية أو العامة وتلك التى تطرحها اللجنة الدولية نفسها، أو التى تطرحها أية جمعية وطنية. كما أشار إلى أنه من الضرورى لهذا المؤتمر أن يدرس علاقاته مع لجنة عصبة الأمم للتعاون الفكرى ومعهدها فى باريس من جهة ومن معهد بروكسل ومؤتمراتها من جهة ثانية.

لقد أصيب المؤتمر العالمي الأول للمكتبات والببليوجرافيا المنعقد فى روما والبندقية سنة ١٩٢٩ بالفوضى ولكنه خرج بنتائج لها أهميتها وخطرها وعلى رأسها التسمية الجديدة لهذه المنظمة وهى: **الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات (إفلا)**؛ وأصبحت اللجنة التنفيذية الدائمة للاتحاد تسمى: **اللجنة الدولية للمكتبات**. وقد عين ت. ب. سفنسما، أمين مكتبة عصبة الأمم سكرتيراً دائماً للاتحاد؛ وقد ظل يشغل هذا المنصب حتى سنة ١٩٥٨. وكان مساعد السكرتير هو زميله أ. س. بريشا ـ فوتييه وقد ظل هو الآخر فى منصبه حتى سنة ١٩٥٨، وبعد هذا التاريخ عين أميناً للصندوق حتى سنة ١٩٦٤. وقد قدم كارم ميلام مسودة لائحة الاتحاد التى قبلت من حيث المبدأ ثم حولت إلى الدول الأعضاء للتصديق عليها. وفوق كل ذلك وضع برنامج كامل لقضايا المستقبل التى تنفذها اللجنة الدولية للمكتبات فى السنوات التالية.

وقد نمت عضوية الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات بالتدريج من ٢٤ عضواً فى سنة ١٩٣٠م إلى ٣٤ فى سنة ١٩٣٥ ثم إلى ٤١ فى سنة ١٩٣٩. وكان لقيام هذا الاتحاد أثره المباشر فى قيام كثير من الجمعيات والاتحادات الوطنية. وعلى سبيل المثال أنشئت الجمعية الوطنية الإيطالية بعد المؤتمر العالمى الأول سنة ١٩٢٩، كما قامت الجمعية الوطنية الأسبانية عقب المؤتمر العالمى الثانى الذى انعقد فى برشلونه ومدريد سنة ١٩٣٥. لقد أصبحت اجتماعات اللجنة التنفيذية أحداثاً هامة فى دنيا المكتبات وكشفت عن أهمية المكتبات فى المدن التى تعقد فيها، وأحدثت نوعاً من المنافسة بين الجماعات المحلية المختلفة فى سبيل اجتذاب اللجنة لتعقد اجتماعها تحت رعايتها.

لقد كانت توجهات إفلا توجهات أوربية بالدرجة الأولى. وربما جاء فى بداية الأمر بسبب الأزمة الاقتصادية وارتفاع تكاليف السفر خارج أوروبا. وفى أكتوبر سنة

١٩٣٣ خرج المؤتمر من أوروبا ليعقد فى شيكاغو، وكان هذا هو أول اجتماع خارج أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية. وقد تبع هذا الاجتماع بشهر واحد اجتماع آخر فى أفجنون عرف بالاجتماع العادى. وقد تقلصت الدعوات التى تأتى من الهند والصين سنة ١٩٣٦ بسبب التكاليف. ولما كانت هناك عضوية فى الاتحاد من خارج أوروبا من بينها الفلبين واليابان والمكسيك ومصر إضافة إلى الهند والصين فقد كان من الصعب أيضاً ربط هذه الدول بصفة منتظمة بالاتحاد المركزى. ولم تكن هناك عضوية تذكر من دول أمريكا اللاتينية فى تلك السنوات المبكرة من حياة الاتحاد.

ورغم كل ذلك فقد كانت إنجازات إفلا فى تلك السنوات متميزة. وقد تعاون الاتحاد فى سنوات ما قبل الحرب مع معهد باريس. وقد استخدم كل طرف الطرف الآخر كوعاء للاتصالات وحمل المعلومات فى الاتجاه الآخر. فقد استفاد معهد باريس من جمعيات المكتبات الأعضاء فى إفلا والمجتمعات المكتبية التى تمثلها، كما استفاد الاتحاد من العلاقات الحكومية للمعهد. ومن بين المشروعات المشتركة بين المنظمتين إعداد ونشر دليل دولى باختصارات عناوين الدوريات وملحق بنظام الاختصارات السلافية. كذلك تعاونت المنظمتان فى إعداد ونشر: **دليل خدمات المعلومات الوطنية والتبادل والإعارة الدولية**. كما اشتركتا فى نشر قاموس هـ. لومنز المعنون: **قاموس المصطلحات التكنولوجية** وأيضاً اشتركتا فى طبعة جديدة من **الكشاف البيليوجرافى**؛ وأيضاً المسح الدولى للمكتبات العامة والذى نشر بالفرنسية تحت عنوان: **المكتبات العامة والشعبية**.

وإلى جانب هذه الإنجازات المشتركة خلال تلك الأيام الصعبة كان هناك إنجازان خاصان قام بهما الاتحاد بمفرده: **أولهما** محاولته حمل ناشرى الدوريات الألمانية وتجارها على وقف الارتفاع السريع والمتزايد فى أسعار دوريات العلوم البحتة والطب والتكنولوجيا على وجه الخصوص. وعلى مدار ثلاث سنوات تفاوض وفد من اللجنة الدولية للمكتبات مع وفد الناشرين الألمان حول هذه المشكلة وفعلاً تم التوصل إلى اتفاق بتخفيض الأسعار. أما الإنجاز الثانى فقد كان وضع نظام دولى للاستعارة البينية يبنى على قواعد موحدة ومقننة وباستخدام نماذج معيارية. وعندما عرض هذا النظام

على المجتمعين فى المؤتمر العالمى الثانى حول المكتبات والببليوجرافيا فى سنة ١٩٣٥ وافقت عليه الدول وحتى ١٩٣٩ كانت هناك تسع عشرة دولة تطبقه.

ومن بين المشاكل التى صادفت الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات محاولته خلق علاقة وثيقة وطبيعية مع المعهد الدولى للتوثيق (الاتحاد الدولى للتوثيق - فيد فيما بعد) فى سنوات الثلاثينات المضطربة. وفى خلال المؤتمر العالمى الثانى الذى عقد فى شهر مايو سنة ١٩٣٥ شكلت لجنة فرعية حول المكتبات المتخصصة وقد رأسها إ. لانكستر - جونز مدير مكتبة متحف العلوم فى لندن، كى تكون حلقة الوصل بين الاتحاد من جهة وبين المكتبات المتخصصة ومراكز التوثيق من الجهة الثانية. لقد كان لانكستر - جونز زميلاً وصديقاً للببليوجرافى اللامع إس. سى. برادفورد وكان عضواً نشيطاً فى الجمعية البريطانية للببليوجرافيا الدولية التى أسسها برادفورد سنة ١٩٢٧ مع لفيف من زملائه كى تكون العضو البريطانى المراسل المقابل للمعهد الدولى للتوثيق كما دعى إلى عضوية هذا الجمعية فريتس دونكر دوفيز أحد سكرتيرى العموم فى المعهد. وإلى جانب ذلك عين كل من برادفورد و دونكر دوفيز فى اللجنة الفرعية فى إفلا والخاصة بالمعايير فى مجال الكتب والمكتبات.

وفى سبتمبر ١٩٣٥ نظم المعهد الدولى للتوثيق مؤتمره الثالث عشر فى كوبنهاجن. وفى هذا المؤتمر أعلن المعهد عن طريق بيان أصدره عن ضرورة إقامة علاقات وصلات حميمة مع إفلا واقترح أن يقوم الطرفان بتبادل الممثلين فى مؤتمراتهما واجتماعاتهما. بل وأكثر من هذا حول المعهد إلى إفلا ما كان قد جمعه من مادة علمية حول التقنين الدولى للفهرسة. ونتيجة لهذه المبادرة من جانب المعهد قام إفلا فى الاجتماع التالى الذى عقد فى وارسو فى مايو سنة ١٩٣٦ بوضع «طبيعة العلاقة» بينهما كمادة أساسية للمناقشة فى جدول أعمال ذلك الاجتماع. وفى افتتاحية ذلك المؤتمر قام مارسيل جوديت رئيس إفلا آنذاك بمناقشة تطور المكتبات ومراكز التوثيق ووجوه الاتفاق ووجوه الاختلاف بينهما. وقد عاد مارسيل جوديت مرة ثانية إلى نفس هذا الموضوع الشائك المتداخل بتفاصيل أكثر ومزيد من المقارنات فى خطبته الافتتاحية فى اجتماع سنة ١٩٣٨م. ونفس هذا الموضوع كان يثار من حين

لآخر وتقدم فيه أوراق العمل فى الاجتماعات المتبادلة للطرفين. وقد أشار مارسيل جوديت فى خطبه المتعددة إلى أن العلاقات بين الطرفين كانت علاقات دبلوماسية وعلى الحدود ولم تدخل إلى العمق فى يوم من الأيام.

وفى مطلع ١٩٤٦ عقد اجتماع لإدارة إفلا قبل الحرب، وقد تم هذا الاجتماع فى مكتبة عصبة الأمم القديمة وهى الآن جزء من الأمم المتحدة. وقد قدمت منحة مالية من مؤسسة روكفللر لدعم اتحاد إفلا ومساعدته على عقد اجتماع غير رسمى فى شهر نوفمبر من نفس السنة. أما أول مؤتمر كامل للاتحاد بعد الحرب العالمية الثانية فقد تم فى العام التالى (١٩٤٧) فى مدينة أوسلو. وفى ذلك المؤتمر تم التخطيط للمؤتمر العالمى حول المكتبات والببليوجرافيا فى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٤٨. ولكن هذا المؤتمر لم يعقد فعلاً إلا فى سنة ١٩٥٥ وفى بروكسل. وقد تم إحياء لجنة إفلا التى كانت قائمة قبل الحرب مع أقل القليل من التعديلات. وأكثر من هذا وقع اتفاق مع الهيئة الدولية الجديدة التى حلت محل اللجنة الدولية لعصبة الأمم للتعاون الفكرى والمعهد الدولى للتعاون الفكرى فى باريس؛ وهى تلك الهيئة التى عرفت فيما بعد باليونسكو وبمقتضى ذلك الاتفاق فإنه قد تم الاعتراف بأن إفلا هو الاتحاد الرئيسى الذى تتحرك اليونسكو من خلاله فى اتصالاتها وعملها مع دنيا المكتبات. وكانت أول خطوة للتعاون بينهما قد تحققت فى **المدرسة الدولية الصيفية حول العمل فى المكتبات العامة** والتى عقدت فى مانشستر ولندن سنة ١٩٤٨. وفى سنة ١٩٤٩م استضافت اليونسكو مؤتمراً فرعياً لاتحاد إفلا؛ وقدمت كل التسهيلات الإدارية له.

وفى سنة ١٩٥٠ كانت عضوية إفلا قد وصلت إلى خمسين عضواً وكانت هناك صلات عمل وثيقة مع منظمة اليونسكو الوليدة، واستئنافاً لما كان موجوداً قبل الحرب مع اتحاد فيد امتد التعاون بين الاتحادين إلى تمثيل كل منهما للآخر فى مؤتمراتهما وإلى ثلاث من اللجان المشتركة هى: التعليم؛ المعايير؛ المكتبات المتخصصة (وقد توقفت هذه الأخيرة سنة ١٩٥٢). لقد وصل التشاور والتعاون بين إفلا والمعهد الدولى للتوثيق لدرجة احتمال اقتراح الاندماج بينهما فى وقت مبكر سنة ١٩٤٨.

وفيمـــا يتعلق بإفلا فيما بعد الحرب بات من الواضح أنه فى ظل التطور السريع

لا يمكن أن يستمر فى العمل بنفس نمط ما قبل الحرب. ومن هنا ركز الرئيس الجديد للاتحاد سنة ١٩٥٢: بيير بورجيوز مدير المكتبة الوطنية السويسرية على ضرورة إدخال إصلاحات شاملة على الاتحاد وضرورة مراجعة لوائح الاتحاد الأساسية والداخلية. وقد تمت الموافقة على تلك الإصلاحات والوائح الجديدة سنة ١٩٥٣ وفتح باب العضوية فى الاتحاد أمام الاتحادات الدولية.

وفى النصف الثانى من القرن العشرين بدأ عدد آخر من اتحادات المكتبات يظهر على المسرح الدولى بالتدريج. وكانت فى معظمها تكشف عن اهتمامات خاصة وإن بقيت علاقاتها بالاتحادات العامة الأقدم. ولقد أصبح إفلا فى النصف الثانى من القرن اتحاداً ذا أهمية كبيرة. وفى سنة ١٩٤٩م عقد مؤتمر دولى للمكتبات الموسيقية فى فلورنسا، وقد مد هذا المؤتمر إلى مؤتمر ثان سنة ١٩٥٠ ثم إلى إقامة لجنة تحضيرية لاتحاد دولى للمكتبات الموسيقية؛ ذلك الاتحاد الذى أسس رسمياً فى باريس سنة ١٩٥١ بدعم من اليونسكو وهو الاتحاد الذى عرف فيما بعد وحتى الآن الاتحاد الدولى لمكتبات الموسيقى وأرشيفهاتها ومراكز توثيقها. وكما رأينا من قبل قام هذا الاتحاد بتجميع ونشر **السجل الدولى للمصادر الموسيقية** وغير ذلك من الأعمال التى أتينا عليها فى حينها مثل المشروعات الببليوجرافية المختلفة سنة ١٩٦٦، مثل السجل الدولى للإنتاج الفكرى الموسيقى، التقرير الدولى للأيقونات الموسيقية سنة ١٩٧١ وغير ذلك. وفى نفس سنة ١٩٥١ قدمت السويد اقتراحاً إلى مجلس إدارة إفلا بإنشاء قسم لمكتبات الجامعات التكنولوجية. وقد قام الاتحاد بعمل مسح دولى فى هذا الصدد، وقد قدمت نتائج هذه الدراسة المسحية إلى اجتماع مجلس الاتحاد سنة ١٩٥٤م. وفى اجتماع سنة ١٩٥٣م لمجلس إدارة إفلا تمت الموافقة على إنشاء قسم شبه مستقل داخل الإفلا لمكتبات ومجموعات الفنون تحت اسم: القسم الدولى لمكتبات الفنون ومجموعاتها. وأكثر من هذا أحيط المجلس علماً باقتراح إحياء وتنشيط اللجنة الدولية لأمناء المكتبات الزراعية. وهذه اللجنة كانت فى الأصل قد أسست سنة ١٩٣٧م بالتعاون مع **المعهد الدولى للزراعة** فى روما. وقد طلب سكرتير هذه اللجنة السابق ـ أمين المعهد الدولى للزراعة السابق أيضاً ـ س.ف. فراوندورفر

قد طلب إلى مجلس إفلا الاعتراف بقيمة هذه اللجنة وربطها بالاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات (إفلا).

وعندما ظهرت منظمة اليونسكو على مسرح العالم بُعَيْدَ الحرب العالمية كان من بين مهامها وأنشطتها الخصبة التنسيق بين الهيئات المختلفة العاملة فى الحقل العام للمكتبات والببليوجرافيا والتوثيق؛ ولقد لعبت دوراً هاماً فى هذا الاتجاه. فى سنة ١٩٤٨ قامت بتكوين مائدة مستديرة استشارية من مديرى الاتحاد الدولى للتوثيق (فيد) والاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات (إفلا)، لم يلبث أن أضيف إليهم مدراء المجلس الدولى للأرشيف والاتحاد الدولى لمكتبات الموسيقى وأرشيفاتها وتوثيقها؛ والمنظمة الدولية للمعايير (آيسو). فى سنة ١٩٥٣م اقترحت منظمة اليونسكو إقامة جهاز للتنسيق، وقد أطلق على هذا الجهاز اسم لجنة الربط أو لجنة الاتصال. وقد وضعت اليونسكو لهذه اللجنة لائحة مبدئية تم تداولها على أوسع نطاق ونوقشت على أعلى المستويات. وفى نفس الوقت أشارت اليونسكو إلى أنها قد رصدت المبالغ اللازمة سنة ١٩٥٣ و١٩٥٤ لتنظيم مؤتمر دولى يضم جميع الاتجاهات المكتبية والتوثيقية. وكانت رغبة اتحاد إفلا فى التخطيط للمؤتمر العالمى الثالث سنة ١٩٤٨ ثم سنة ١٩٥٠ قد وجه بمشاكل مالية مستمرة أدت إلى تأجيله إلى أجل غير مسمى.

ولقد عقد هذا المؤتمر الدولى الثالث للمكتبات والتوثيق فى بروكسل سنة ١٩٥٥. وكان هذا المؤتمر فى الواقع نقطة انطلاق هامة وتطوراً ملموساً بعد الحرب العالمية الثانية. وبسبب قيود التمويل من جانب اليونسكو فقد جاء هذا المؤتمر فى الواقع عبارة عن ثلاثة مؤتمرات منفصلة متوازية: مؤتمر إفلا؛ مؤتمر فيد، مؤتمر آيبم (الاتحاد الدولى لمكتبات الموسيقى). وفى ذلك المؤتمر اتضح أن جهود اليونسكو لإنشاء جهاز رسمى للتعاون بين إفلا وفيد قد تبخرت، وأن الأطراف الثلاثة قد قنعت بالاكتفاء بترتيبات غير رسمية للتعاون فيما بينها. وكان عقد الخمسينات هذا هو عقد تضييع الوقت فى محاولات زواج فاشل بين تلك الأطراف.

بعد مناقشات مبدئية فى مطلع الخمسينات خرجت إلى الوجود فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩٥٥م السابق الإشارة إليه ثلاثة اتحادات جديدة، ارتبطت بالاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات. هذه الاتحادات الثلاثة هى:

١ ـ الاتحاد الدولى لأمناء المكتبات الزراعية والموثقين الزراعيين (إيالد).

٢ ـ الاتحاد الدولى لمكتبات الجامعات التكنولوجية (إياتول)؛ الذى أصبح قسماً فى الاتحاد الأم.

٣ ـ الاتحاد الدولى للمكتبات اللاهوتية.

وفى نفس ذلك المؤتمر صدر بيان عن المكتبات البرلمانية يقترح تكوين اتحاد دولى على غرار المكتبات الزراعية، وبعد مناقشات ضافية وقاسية لهذا البيان تم رفض الاقتراح والاعتراض عليه.

وقد شهدت السنوات التى تلت مناقشات هامة وإصدار بيانات ذات بال فى بروكسل آخر اجتماعات من نوعها لإفلا وآخر صدى لمرحلة ما قبل الحرب الثانية، وقد أدت تلك المناقشات والبيانات إلى إنجازات ذات أهمية خاصة فى قسم المكتبات العامة، وقسم المكتبات الوظيفة والجامعية ولجنة الكتب النادرة والثمينة. وأكثر من هذا فإنه فى سنة ١٩٥٤ طلبت اليونسكو إلى لجنة الإفلا للفهرسة دراسة إمكانية وضع قواعد دولية مقننة للفهرسة. وقد شكلت جماعة لدراسة تنسيق مبادئ الفهرسة. وفى مؤتمر ١٩٥٥م حيث اجتمعت هذه الجماعة ثلاث مرات كان قد تم دفع هذه العملية دفعات قوية إلى الأمام.

وعلى الرغم من أن رئيس الإفلا فى سنة ١٩٥٢ السيد/ بيير بورجيوز سالف الذكر قد عبرً عن رغبته فى إقامة مؤتمرات إقليمية قوية تحل محل المؤتمرات الأوروبية غير الممثلة، فإن إفلا قد تخلى بالتدريج عن مؤتمراته الأوروبية وخرج بها خارج دول القارة إلى دول قارات أخرى. ومن جهة ثانية قام بعض المكتبيين اللامعين من أمثال رانجاناثان الذى كان عضواً نشطاً فى كل من الإفلا والفيد فى تلك الفترة؛ بالتقاط دعوة بورجيوز والمناداة بها، وقد آتت هذه الدعوة بعض ثمارها فقد أنشئت لجنة مكتبية لأمريكا اللاتينية سنة ١٩٥٨، وكانت محاولة بارزة للوصول إلى منطقة مجهولة إلى حد كبير من العالم، رغم أن إمكانيات إفلا وتنظيمه فى ذلك الوقت لم تكن كافية آنذاك لهذا التوسع.

ولقد استمر اتحاد إفلا فى النمو والتوسع، ففى سنة ١٩٥٨ بلغ عدد الأعضاء نحو

٦٤ عضواً وطنياً من ٤٢ دولة وأربعة اتحادات دولية. وفى تلك السنة أنهى رئيس الاتحاد (السويسرى الجنسية) فترته الرئاسية للاتحاد واستقال كل من السكرتير العام سفنسما ومساعد السكرتير العام: بريشا ـ فوتييه بعد ثلاثين عاماً فى هذا المنصب. وكانت نتيجة ذلك فراغاً كبيراً رغم محاولة السكرتير العام الجديد ج. ويدر تنفيذ كل ما خطط له أسلافه من عمل مهنى. ولكن بات من الواضح أن توسع اتحاد إفلا وعقد أعماله كان يقوده فى الاتجاه الذى عرضه لنقد شديد حول بنيته العامة والطرق التى يؤدى بها أعماله. وقد نظر البعض إلى إفلا فى ذلك الوقت على أنه موضة قديمة، لا اتساق فيه، وأنه أقرب ما يكون إلى النادى. وقد جاءت نقطة التحول الحقيقية عندما أعلن مجلس المصادر المكتبية فى سنة ١٩٥٨ عن أنه سوف يدعم مؤتمراً دولياً حول مبادئ الفهرسة مما أعطى إفلا الفرصة الذهبية لجنى ثمرة عمل كان يقوم به بالفعل منذ فترة. ولقد جاء هذا المؤتمر الذى تم عقده فى باريس سنة ١٩٦١ تحت رعاية اليونسكو بمثابة دفعة قوية لمهنة المكتبات وجرعة تنشيطية لها، إذ خطط له بعناية فائقة ونفذ بدقة وجاءت الأوراق التى قدمت له على مستوى عالٍ من العلم ووزعت على أوسع نطاق ممكن. وقد قاد هذا المؤتمر اتحاد إفلا إلى وضع برنامجه ذائع الصيت واسع الانتشار (الضبط الببليوجرافى العالمى) والذى أعلن عنه رسمياً فى ظل رئاسة هيرمان ليبايرز. وقد اتضح أنه للقيام بمثل هذا العمل العظيم فإن تنظيماً جديداً للاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها لابد وأن يتم، ذلك أن التنظيم القديم لم يعد يفى بمتطلبات العهد الجديد.

فى سنة ١٩٦١ ضاعفت اليونسكو من مساعدتها لإفلا وسمحت باستخدام جزء كبير من المال من تلك المساعدات لتعيين سكرتير متفرغ. وفى نهاية ١٩٦١ عين **أنطونى طومسون** فى هذه الوظيفة ونقل مكتب السكرتارية إلى ميونخ حتى يكون قريباً من رئيس الاتحاد آنذاك جوستاف هوفمان. وعندما خلف السير/ فرانك فرانسيس؛ هوفمان فى سنة ١٩٦٤ قام طومسون بنقل السكرتارية إلى بيته فى سفن أوكس على بعد ٢٠ ميلاً من لندن. ومع إنشاء السكرتارية المتفرغة الدائمة مدفوعة الأجر وخاصة تحت سكرتير مفوه ذى مهارات لغوية عظيمة مثل طومسون قفز الاتحاد

قفزة كبيرة نحو العمل المهنى. وقد عضد الاتحاد ذلك بنشر البرنامج طويل الأجل الموسوم: «**المكتبات فى العالم**» الذى أكد على الدور العالمى للاتحاد وأنه فى سبيل إعادة تنظيم هيكله وطرق عمله.

وفى خلال تلك السنوات كان إفلا يقوم بدور المظلة الواقية للاتحادات الدولية المكتبية الأخرى التى تدخل إلى مسرح العمل. ففى سنة ١٩٥٩ قام فى نيويورك **الاتحاد الدولى لمكتبات القانون**، وطلب الارتباط بإفلا. وفى سنة ١٩٦٨ أنشىء **الاتحاد الدولى لمكتبات المدن والحواضر** (إنتاميل)؛ وتعاون تعاوناً وثيقاً مع قسم المكتبات العامة فى إفلا (الذى أصبح مائدة مستديرة فى سنة ١٩٧٦). وفى نفس سنة ١٩٦٨م اتخذ قراراً فى اجتماع مجلس إدارة الاتحاد فى فرانكفورت أم ماين بإنشاء اتحاد متخصص لمكتبات البحث الأوربية حتى يتاح له العمل خارج إطار قسم المكتبات الوطنية والجامعة فى إفلا. ومن هذا القرار أنشئت «رابطة مكتبات البحث الأوربية» وكان اسمها الاستهلالى هو ليبر وقامت رسمياً سنة ١٩٧١ وذلك بدعم من **مجلس أوروبا**.

وشهدت السنة التالية ١٩٧٢م إنشاء هيئة إقليمية أخرى هى: **اتحاد المكتبات الجامعية والبحثية والمعهدية** فى الكاريبى (أكوريل)؛ الذى قام تحت رعاية اتحاد الجامعات الكاريبية. وفى سنة ١٩٧٢م أيضاً قام اتحاد إقليمى بمعنى آخر فى لاجوس بـ نيجيريا تحت رعاية مؤسسة الكومنولث حسب رغبة حكومات الكومنولث البريطانى وذلك لتنمية قطاع المكتبات فى دول الكومنولث كجزء من عملية التنمية الشاملة فى تلك الدول.

لقد استتبع نمو إفلا بالضرورة تزايد المشاكل التى تواجهه، فقد زاد عدد مؤتمراته إلى حد كبير مما صعب معه إدرة هذا الكم والسيطرة عليه. وقد وضعت السكرتارية تحت ضغط كبير وكان من الضرورى التوسع فيها ودعمها. وعلى الرغم من تنقيح ومراجعة لوائح الاتحاد مرة أخرى سنة ١٩٦٤ لكى تتيح إعادة بناء الهيكل التنظيمى للاتحاد، إلا أن الاتحاد لم يسلم من الانتقادات القاسية. ومع وصول هيرمان ليبارز إلى رئاسة الاتحاد سنة ١٩٦٩ كان هناك نوع من الرسمية أكثر والتعقيد أكثر فى إدارة

الاتحاد وهيكله التنظيمى. وفى خلال السبعينات والثمانينات انتقل إفلا إلى برامجه الجوهرية مباشرة، وأخذ يمارس القضايا الدولية وناضل مع القوميات الجديدة فى شرقى أوربا، وغيرها من المناطق. وفى التسعينات كان الاتحاد قد حقق نجاحات كبيرة على كل الأصعدة، فزادت العضوية زيادة كبيرة وتوسعت نشاطاته وزادت ارتباطاته الدولية زيادة واضحة.

وإذا كانت تلك هى صورة الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها فإن ما ارتبط به وما انبثق عنه وما دار حوله من مؤسسات دولية تعمل فى مجال المكتبات والمعلومات باعتباره الاتحاد المفتاح كما قال و. بويد ريوارد ذات مرة فإن صورة الاتحادات الدولية فى المكتبات والببليوجرافيا والمعلومات هى أوسع فى الزمان والمكان والمجال من صورة إفلا وما ارتبط به بكثير. ونعرضها فى إطارها العام على الصفحات الآتية:

تغطى المنظمات المكتبية والببليوجرافية والمعلوماتية الدولية الآن دائرة واسعة من الوظائف ومن بين تلك الوظائف:

١ ـ تنظيم عمليات تبادل أو استعارة مصادر المعلومات.

٢ ـ تنظيم التجارة الدولية فى مجال تلك المصادر (مثل تنظيمات التعريفة الجمركية والرسوم البريدية، اتفاقات حق المؤلف، حقوق النشر والتوزيع، الرقابة على الإنتاج الفكرى.

٣ ـ وضع وتقنين وتبادل أو نشر البيانات الببليوجرافية بمختلف الأشكال للكتب والدوريات وتكشيف واستخلاص مقالات الدوريات وغيرها من المواد.

٤ ـ إنشاء وصيانة وتشغيل نظم المعلومات من مختلف الأنواع.

٥ ـ تقديم المعونة الفنية والمعنوية بل والمالية إن أمكن للدول النامية وذلك لمساعدتها على تحقيق أقصى استخدام ممكن لمصادر المعلومات ونظمها.

٦ ـ نشر التقارير والأدلة والكتب ومحاضر الأعمال ـ أى الإنتاج الفكرى اللازم لدعم العمليات والأنظمة والإجراءات ويمكن بها حل مشاكل النظم والعمليات الفنية التى تشغل بال المجتمع المكتبى الدولى.

التاريخ الباكر للمنظمات الدولية فى المجال

ربما كانت أول منظمات يمكن أن نضفى عليها صفة الدولية هى «معارض الكتب الألمانية» التى بدأت ظهوراً فى القرن السادس عشر، تلك المعارض التى اجتذبت مشترى وبائعى الكتب من جميع أنحاء أوروبا. وكان فهرس المعرض الذى بدأ فى سنة ١٥٦٤م على يد جورج ويللر يسجل الكتب المتاحة وقد تضمن الفهرس كتباً من دول مختلفة إلى جانب ألمانيا. وقد ظل نشر هذه الفهارس معمولاً به حتى القرن التاسع عشر على الرغم من أن إدراج الكتب غير الألمانية أخذ فى التناقض التدريجى اعتباراً من القرن السابع عشر. واعتباراً من سنة ١٦١٧م بدأ جون بيل فى نشر طبعة إنجليزية من تلك الفهارس، ولم يلبث أن أضاف كثيراً من الكتب الإنجليزية إلى تلك التى كانت موجودة بالفعل فى الفهارس. ومن ١٦٢٢م إلى ١٦٢٦م أصبحت إضافة تلك الكتب الإنجليزية مسألة منتظمة ثم أصبحت تنشر قوائم الكتب الإنجليزية بعد ذلك مستقلة على حدة على شكل ملاحق.

وفى النصف الثانى من القرن السابع عشر كان لزيادة عدد الدوريات أثره فى خلق مشاكل معقدة للضبط الببليوجرافى، كما زاد من تلك المشاكل انتشار الطباعة على نطاق واسع واستخدام اللغات العامية، مما أدى إلى تضاعف مشاكل الضبط الببليوجرافى. وبينما كان كثير من الجهود الفردية تسعى إلى الضبط الببليوجرافى الوطنى؛ فإن بعض تلك الجهود تخطى الحدود الوطنية إلى العالمية. وكان من بين تلك الجهود العملاقة، العمل الذى قام به كونراد جزنر والمعنون «الببليوجرافية العالمية» التى صدرت ١٩٤٥م. وقد انطلقت من فهرس المعرض فى فرانكفورت عدة ببليوجرافيات من بينها الببليوجرافية الكلاسيكية التى أعدها جورج درود، والببليوجرافيا الدينية وببليوجرافية الكتب الألمانية القديمة اللتان أعدهما أيضاً جورج درود ١٦١١ـ ١٦١٢م وصدرت منها طبعات منقحة ومراجعة سنة ١٦٢٥م. ومع نهاية القرن السابع عشر انتهى رافاييل سافانورولا من إعداد «الببليوجرافية الكونية» وقد وقعت فى ٤٠ مجلداً من حجم الفوليو. ولم يتسن طبعها أبداً وتبددت شذر مذر مع القرن التاسع عشر. وفى نفس ذلك الوقت قام فرانسسكو ماروسيللى بإعداد الفهرس

الكبير الذى قصد به أن يسجل كل كتاب معروف ولكنه هو الآخر لم ينشر ولكنه وصلنا فى ١١١ مجلداً فى نسخة نسخت بعد سنة ١٧٥١م من الأصل الذى فقد ولم يصل إلينا.

لقد ظهرت بواكير الضبط الببليوجرافى العالمى الذى تعد تلك المحاولات إرهاصات غير كاملة له، منذ القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر. وفى سنة ١٦٣١م نشر بطرس (بتروس) بلا نشوت كتابه «فكرة الببليوجرافية العالمية» وهى مخطط لكشاف موضوعى عالمى. وفى عقد الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر شاعت الفكرة وانتشرت بقوة أكبر من ذى قبل فى فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة كل على حدة دون تأثر خارجى وقد ارتبطت هذه الفكرة بمحاولات لتجميع ونشر فهارس المكتبات ففى فرنسا قام فليكس دانجو؛ وفى بريطانيا قام تشارلز ونتويرث ديلك، أندريا كريستادورو، وبعدهما السير/ هنرى كول؛ وفى الولايات المتحدة قام تشارلز كوفين جيويت، قام هؤلاء جميعاً كل على حدة بوضع خطط مستفيضة للضبط الببليوجرافى العالمى خلال منتصف القرن التاسع عشر. وفى نهاية ذلك القرن توفر فرديناند بوناج فى فرنسا و فاندر هايجن فى بلجيكا بمحاولات أكثر شمولاً فى وضع مثل هذه المخططات.

وفى النصف الثانى من القرن السابع عشر ومع نشر (مجلة العلماء) و(الوقائع الفلسفية) عن طريق الجمعية الملكية فى لندن، دخل إلى عالم المعلومات النموذج العلمى لنشر الدوريات. وفى ختام ذلك القرن جرت محاولات دورية تجريبية لتلخيص وعرض الأعمال الفكرية، وقد فتحت الباب واسعاً أمام ظهور دوريات التكشيف والاستخلاص بالتدريج فى معظم الدول الأوربية. هذه المطبوعات التكشيفية الاستخلاصية توفر عليها أفراد أو جمعيات علمية، وتتفاوت فى درجة اقترابها من العالمية من حيث التغطية. ومع النصف الأول من القرن التاسع عشر ظهر أسلوب حديث للضبط الببليوجرافى للإنتاج الفكرى العلمى والتكنولوجى والبحثى توفرت عليه مؤسسات محلية ووطنية وناشرون تجاريون.

القرن التاسع عشر

ربما كان من أهم التطورات التى وقعت فى ميدان الضبط البيليوجرافى العالمى فى القرن التاسع عشر وخاصة للإنتاج الفكرى العلمى، هو ذلك العمل العظيم الذى توفرت عليه الجمعية الملكية ونشرته بعنوان «فهرس البحوث العلمية». ورغم أن هذا الفهرس كان عالمى التغطية إلا أنه كان وطنى التنفيذ، مع أنه تمت استشارة العديد من الأكاديميات والجمعيات العلمية الأجنبية، على الأقل فيما يتعلق بالدوريات التى يتم تكشيفها فى هذا الفهرس فى أربعة سلاسل بين ١٨٦٧، ١٩٢٥م. مع مجلد إضافى للفترة ١٨٠٠ ـ ١٨٨٣.

وقد جرت محاولة لا يعرف عنها الكثير لإصدار ببليوجرافية عالمية متخصصة فى سنة ١٨٨٩ قامت بها جمعية الرياضيات الفرنسية وذلك على هامش «المؤتمر الدولى لببليوجرافيات العلوم الرياضية» الذى عقد فى باريس فى ذلك العام. وقد نشر هذا العمل سنة ١٨٩٣ تحت عنوان: «السجل البيليوجرافى للعلوم الرياضية» وقد جاء هذا السجل على شكلين:

أ ـ قائمة ببليوجرافية بسيطة راجعة نشرت فى باريس من ١٨٩٣ وحتى ١٩١٢.

ب ـ فصلية استردام للمطبوعات الرياضية، منذ ١٨٩٣.

وقد استمرت هذه البيليوجرافية فى شكلها الثانى حتى سنة ١٩٣٤ حين اندمجت مع «**الكتاب السنوي لعلوم الرياضيات**» وهو عبارة عن تنقيح ومراجعة وتحديث «للسجل البيليوجرافى للعلوم الرياضية» سابق الذكر.

ومثل هذه المحاولات رغم عدم اكتمالها إلا أنها دليل على تنامى فكرة البيليوجرافيا العالمية. وهناك فى القرن التاسع عشر محاولتان ببليوجرافيتان للاقتراب من العالمية: أولاهما يمكن أن نطلق عليها خطة تنظيمية حكومية؛ والثانية خطة استشارية. ففى سنة ١٨١٧م جرت عملية تبادل محدودة للرسائل الجامعية بين الجامعات الألمانية ثم توسعت بعد ذلك فى ثمانينات القرن التاسع عشر لتضم خمسين جامعة وأكاديمية أوروبية. وفي أربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر

أيضاً قام ألكسندر فاتيمار بإنشاء **وكالة مركزية دولية للتبادل** فى باريس وذلك لتيسير تبادل المطبوعات بين الحكومات. وقد أقنع بفكرته عدداً من الحكومات التى دخلت فى هذا الاتفاق. وربما كان أهم خطوة فى هذا السبيل هو عقد مؤتمر دولى ما بين الحكومات فى بروكسل سنة ١٨٨٢م. وقد وقع خلال هذا المؤتمر اتفاقان لتبادل المطبوعات بين الحكومات. **اتفاق أ** الذى يعالج تبادل المطبوعات الحكومية عموماً؛ **اتفاق ب** الذى يعالج تبادل الدوريات البرلمانية والكتب السنوية والوقائع التى تصدر عن البرلمانات والمجالس النيابية. وقد استمر العمل بهذين الاتفاقين بقوة ربما حتى ستينات القرن العشرين.

كذلك حظى موضوع حق المؤلف باهتمام دولى خاص منذ بداية القرن التاسع، وقد وقع بخصوصه العديد من الاتفاقات الثنائية بين الدول الأوربية فى محاولة لحماية حقوق المؤلفين على المستوى الدولى. وفى ١٨٥٨م عقد مؤتمر دولى كبير فى بروكسل حول هذا الموضوع وقد تدافعت الجهود بهذا الاتجاه حتى كللت بعقد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق المؤلفين المعروفة باسم اتفاقية برن سنة ١٨٨٦م. وأقيم لهذا الغرض مكتب دائم عين لإدارته آنذاك هنرى موريل بتمويل من الحكومة السويسرية سنة ١٨٨٨م، وهذا المكتب قصد به أن يكون مقرأ لما اصطلح على تسميته اتحاد حق المؤلف فى برن.

ومع تقدم العمل الببليوجرافى والمكتبى فى القرن التاسع عشر، بدأ المكتبيون والببليوجرافيون على المستوى المحلى والوطنى والدولى يشعرون بأهمية تكوين اتحادات وروابط رسمية لهم. ففى سنة ١٨٦٨م تكونت **الجمعية الببليوجرافية** فى باريس وفى سنة ١٨٧٨ عقدت واحداً من أول ثلاثة مؤتمرات دولية عشرية مهمتها «بحث ونشر تقارير عن تطور حركة الإنتاج الفكرى فى العلوم والآداب خلال فترة العشر سنوات، بقصد تقديم مادة علمية غزيرة ومعلومات دقيقة لكل الطلاب». ورغم أن هذه التجمعات كانت فى جوهرها فرنسية إلا أنها اجتذبت عناصر مشاركة من إيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج والمملكة المتحدة وغيرها. ويقترب من ذلك المؤتمر الدولى لأمناء المكتبات فى لندن ١٨٧٧م الذى حضره لفيف من أمناء المكتبات

الأمريكيين والذى أفضى إلى قيام اتحاد المكتبات البريطانية وكذلك المؤتمر الدولى الذى عقد بمناسبة مرور عشرين عاماً على قيام هذا الاتحاد. وقد عقد أيضاً العديد من المؤتمرات الدولية أو شبه الدولية وعلى سبيل المثال ذلك المؤتمر الذى عقد سنة ١٩٠٠ بمناسبة المعارض الدولية فى باريس، وكذلك فى سان فرنسسكو سنة ١٩٠٤ وفى بروكسل سنة ١٩١٠ على النحو الذى أشرنا إليه سابقاً. ولكن لم تكن هناك منظمة دولية دائمة حتى للإشراف على تلك المؤتمرات نفسها وإضفاء قيمة دولية مستمرة عليها. ومن الغريب أن مؤتمر ١٩٠٠م أصدر بياناً بأنه يجب أن ينعقد كل خمس سنوات (ولم يحدث). أما مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠م فقد أشرف على تنظيمه «اللجنة الدائمة للمؤتمرات الدولية للأرشيفيين والمكتبيين» التى لم يعد لها ذكر بعد ذلك المؤتمر.

قبيل الحرب العالمية الأولى

كانت سنة ١٨٩٥ كما أشرت بداية فيما يتعلق بالمنظمات والاتحادات العاملة فى مجال البيليوجرافيا نقطة انطلاق. ففى هذه السنة أنشىء **المعهد الدولى للببليوجرافيا** فى بروكسل على يد بول أوتلت وهنرى لافونتين. وفى نفس الوقت كان **المجلس البيليوجرافى** فى طور التكوين فى زيورخ على يد هربرت هافيلاند فيلد. كذلك فإن المشاورات كانت تجرى على قدم وساق مع الأكاديميات والجمعيات العلمية عن طريق **الجمعية الملكية** قبل الدعوة إلى تنظيم مؤتمر دولى لبحث إمكانية إعداد: **الفهرس الدولى للإنتاج الفكرى العلمى.**

لقد كانت نتيجة عقد **المؤتمر الدولى حول الببليوجرافيا** الذى عقد فى بروكسل سنة ١٨٩٥م أن أنشىء **المعهد الدولى للببليوجرافيا**. وقد قامت الحكومة البلجيكية بتدبير المقر اللازم له، تحت اسم: المكتب الدولى للببليوجرافيا. وكان الهدف من المعهد الدولى للببليوجرافيا هو إعداد ببليوجرافية عالمية أو فهرس عالمى بالإنتاج الفكرى، أى قاعدة بيانات شاملة بأسماء المؤلفين وبالموضوع الذى استند إلى تصنيف ديوى وسمى (التصنيف العشرى العالمى).

أما **المجلس البيليوجرافى** فقد كان يهدف إلى حصر كل الإنتاج الفكرى فى مجال

علم الحيوان والعلوم ذات الصلة ويوزع هذا الحصر على بطاقات أو فى مطبوع على المستفيدين منه. وقد عقدت اتفاقات بين المجلس الببليوجرافى والمعهد الدولى للببليوجرافيا بعد أن أتم كل منهما ترتيباته ووفق أوضاعه. ويعزى إلى المعهد الدولى للببليوجرافيا أنه هو الذى تبنى فكرة البطاقة ذات الـ ٣ × ٥ بوصة فى عمله الببليوجرافى - وكان من المخطط له أن يستخدم بطاقة ذات مقاس مختلف تماماً - وهو الذى روّج لاستخدامها على المستوى الدولى وتسبب فى هذا الحجم المعيارى لها، وهو الذى أوعز إلى هربرت فيلد وزملائه اشتقاق وتطوير التصنيف العشرى العالمى وذلك حسب رغبة المجلس الببليوجرافى. ومن ثم فقد قام المجلس الببليوجرافى بتطوير التصنيف العشرى العالمى واستخدامه فى الببليوجرافيات التى يعدها كما كان عليه أن يرسل بنسخة من البطاقات وغيرها من المطبوعات الببليوجرافية إلى بروكسل. ولما كانت ببليوجرافية علم الحيوان تعد أساساً على بطاقات فإنها أيضاً كانت تنشر مطبوعة علم الحيوان، كما كان الجزء الخاص بعلم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) ينشر فى مجلة الفسيولوجيا بعد تحميله على البطاقات، وكذلك فإن الجزء الخاص بالبروزيات (الحيوانات وحيدة الخلية) ينشر فى مجلة أرشيف البرزويات. وكان الدعم المادى للمجلس الببليوجرافى يأتى من هربرت فيلد نفسه كما كان يأتى عن طريق مصادر محلية أخرى (الحكومة الفيدالية السويسرية وحكومة منطقة زيورخ بالدرجة الأولى) وعن طريق الرعاة الدوليون مثل المجلس العالمى لعلم الحيوان؛ والجمعية الفرنسية لعلم الحيوان كما كان العائد من مبيعات الأعمال الببليوجرافية يدر دخلاً على هذا المجلس.

وكان أول مؤتمر عن **فهرس الإنتاج الفكرى العلمى** قد عقد فى لندن سنة ١٨٩٦م وقد أعقبته مؤتمرات أخرى سنة ١٨٩٨م و١٩٠٠. وكانت الجمعية الملكية قد رعت تنظيم تلك المؤتمرات على النحو الذى أشرت إليه، ومن هنا فقد أدت هذه المؤتمرات إلى قيام منظمة كبيرة شديدة التعقيد لتخطيط وإعداد وإنتاج الفهرس المنشود. وهذه المنظمة كان يديرها مؤتمر دولى اجتمع فى سنة ١٩٠٥، ١٩١٠، ١٩٢٢ وكان ينفذ سياستها مجلس دولى أيضاً كان يجتمع على فترات أضيق. وكان هناك على الجانب

الآخر مكتب مركزى يشرف عليه مدير المشروع: هنرى فوستر مورلى، هذا المكتب هو الذى كان يعد العمل للطبع. وكانت المكاتب الإقليمية للفهرس مثل مكتب معهد سميثونيان فى الولايات المتحدة تعد عملها على جذاذات من مقاس موحد ووزن موحد وتبعث بها إلى المكتب الرئيسى. وكانت التعليمات الدقيقة الخاصة بإعداد بيانات المداخل تتبع بدقة مثل اختيار المدخل وصيغته وبيانات الوصف وعلامات الترقيم والاختصارات وغير ذلك. وكانت الإصدارة الأولى من **الفهرس الدولى للمطبوعات العلمية** قد ظهرت فى ١٩٠١م فى ٢٢ مجلداً وتغطى سبعة عشر مجالاً موضوعياً. وقد استمرت هناك إصدارات سنوية كملاحق لهذا العمل اعتباراً من ١٩٠٢ وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى.

بين الحربين العالميتين.

تعتبر نهاية الحرب العالمية الأولى نقطة تحول أساسية فى تطور الضبط والتنظيم الببليوجرافى الدولى، ذلك أنه ران عليه نوع من الجمود والتوقف خلال فترة الحرب، إلا أنه انطلق بعدها فى اتجاهات عديدة. وقبل الحرب كان هناك نوع من التداخل بين المشروعات الببليوجرافية و فى بعض الأحيان نوع من التعارض بدرجات مختلفة، كما أدت هذه المشروعات إلى خلق أساليب وإجراءات للتعاون الدولى بين الباحثين والعلماء ومركزة أنشطة النشر والاستشارات فى مناطق بعينها، كما أدت بالضرورة إلى قيام مؤسسات ومنظمات تتغذى على دعم يأتى من جهات مختلفة، ولكنها أثمرت فى النهاية ببليوجرافيات حصرية لها شأنها وخطرها.

ومن الجدير بالذكر أن الفهرس الدولى للمطبوعات العلمية لم يستأنف بعد الحرب الأولى. وقد استطلعت الجمعية الملكية رأى المجتمع العلمى فى قيمته وفائدته لاستئنافه بعد الحرب مرة ثانية ولكن الرأى كان ضده. لقد كان العلماء يرغبون فى خدمات استخلاص وتكشيف جارية محدثة باستمرار ومتخصصة بدلاً من هذا التكشيف العام الجامع الممل فى نظرهم على النحو الذى كان الفهرس يقدمه. لقد نظر العلماء إلى هذا الفهرس على أنه أداة بطيئة متخلفة عن الركب والمعلومات الببليوجرافية العامة فيه قصيرة.

لقد استمر عمل المجلس الببليوجرافى لفترة بعد الحرب. وقد ساعدت المعونات المالية التى قدمتها مؤسسة روكفللر على دعم عمل المجلس، ولكنه للأسف لم يلبث أن انهار ولم تقم له قائمة بعد ذلك أبداً.

وعلى الرغم من احتلال الألمان لبروكسل خلال الحرب العالمية الأولى إلا أن المعهد الدولى للببليوجرافيا بما فيه من مجموعات وأدوات وأجهزة لم يصب بأى أذى وبعد فترة قصيرة من الحرب أصبح آمناً تماماً ومستقبله مضمون. ومع ذلك فقد أخذت الحكومة البلجيكية فى سحب دعمها للمعهد من المجمع المعمارى الضخم الذى كانت قد خصصته للمنظمات (القصر العالمى). والذى كان مقر المعهد جزءاً منه. وفى سنة ١٩٢٤ قرر أعضاء المعهد إعادة تنظيمه وانتشاله من الوضع الذى كان عليه فى بروكسل وجعله منظمة دولية مستقلة غير تابعة لحكومة معينة، كما قرروا الدعوة إلى دعمه بعضوية وطنية من دول العالم المختلفة وفى نفس الوقت سعوا إلى تنقيح ومراجعة التصنيف العشرى العالمى الذى كان فى تلك السنة قد نفذ من السوق كما تقادمت مادته. وقد حدثت إعادة التنظيم فى ظل رئيس المعهد: آلان بولارد ١٩٢٧ - ١٩٣٠ من بريطانيا؛ ج ألنج برنز ١٩٣١ - ١٩٣٧ من هولندا؛ وقد تم التركيز على لامركزية الأنشطة ومرونة الإدارة ومركزيتها فى نفس الوقت. ولقد بدأت المؤتمرات السنوية اعتباراً من سنة ١٩٢٧، وفى ١٩٣١ غير المعهد اسمه إلى **المعهد الدولى للتوثيق**، كما أعيد تغيير الاسم مرة أخرى إلى **الاتحاد الدولى للتوثيق** سنة ١٩٣٧، وفى سنة ١٩٨٦ غير اسمه مرة ثالثة إلى الاتحاد الدولى للمعلومات والتوثيق. وتقلص عمله إلى مجرد المراجعة المستمرة لتصنيف العشرى العالمى والترجمة له إلى اللغات المعمول بها فى هذا التصنيف (الطبعة الثانية الكاملة صدرت سنة ١٩٣٢)؛ وإلى إصدار **مجلة التوثيق العالمى** (١٩٣٠ - ١٩٣٢) وخليفتها **الاتصالات**. وقد بذل الاتحاد جهداً كبيراً لاستئناف السجل الببليوجرافى العالمى ولكن على أساس لامركزى. وخطط الاتحاد لمشروع تكشيفى ضخم لتوسيع مجال فهرس مكتبة المتحف البريطانى فى لندن (المكتبة البريطانية الآن)؛ وذلك عن طريق إنشاء قاعدة بيانات لمقالات الدوريات. ولقد حاول س. برادفورد (صاحب قانون برادفورد للتشتت) مدير

متحف العلوم و أ. ف. بولارد الأستاذ فى الكلية الملكية ورئيس المعهد الدولى للببليوجرافيا لفترة من الزمن كما أسلفت، حاولا معاً حمل هـ. ج. ويلز (المؤرخ الأشهر) على الاشتغال بالمعلومات وترغيبه فيها. ومن المعروف أن كليهما ـ برادفورد وبولارد ـ كانا من أهم العناصر العاملة فى التصنيف العشرى العالمى وربطا بين بريطانيا ممثلة فى الجمعية البريطانية الدولية للببليوجرافيا والمعهد الدولى للببليوجرافيا فى بروكسل. وعلى الرغم من كل الجهود التى بذلاها فى مجال الضبط الببليوجرافى العالمى والببليوجرافية العالمية إلا أن هذه الجهود قد انهارت كما رأينا.

وبسبب التشكك فى جدوى الببليوجرافية العالمية، والتشكك فى إمكانية إتقان العمل فيها وكذلك ضعف الدعم المالى، فإنها لم تظهر إلى الوجود وإن كان العمل فيها قد أثمر وضع خطة تصنيف مستفيضة على الأقل يمكن استخدامها من الناحية النظرية فى توحيد إعداد الببليوجرافيات والفهارس فى أى مكان، ومن جهة ثانية بذل المعهد جهوداً ملموسة خلال الثلاثينات فى اتجاه استخدام المصغرات الفيلمية فى إنتاج الوثائق وطرق استخدام تلك المصغرات وهو الأمر الذى شغل به المعهد منذ ١٩٠٦م.

دور عصبة الأمم

لعل أهم منظمة تهم مجتمع العلماء بعد الحرب الأولى، قد أخذت شكلاً مختلفاً عن شكل المنظمات التى كانت قائمة قبل الحرب. فعلى الرغم من عدم اهتمام عصبة الأمم بهذا النوع من العمل، إلا أنها فى سنة ١٩٢٢ أنشأت كما أشرت سابقاً **اللجنة الدولية للتعاون الفكرى** وعينت لها اثنى عشر باحثاً من دول مختلفة وتخصصات متفاوتة. ولم تتلق اللجنة منذ البداية دعماً مالياً كافياً من المنظمة الدولية ولذلك سمح لها بأن تتصل بالحكومات طلباً للمساعدة منذ سنة ١٩٢٤. وقامت الحكومة الفرنسية بتدبير مقر لها فى باريس ومولت إنشاء مكتب دائم للجنة تحت اسم: **المعهد الدولى للتعاون الفكرى**، أو كما كان يشار إليه باختصار معهد باريس. وكانت اللجنة والمعهد والعمل يطلق عليها: **منظمة العصبة للتعاون الفكرى**.

وكان من بين مهام اللجنة الدولية للتعاون الفكرى تسهيل عمل الباحثين فى أوربا الوسطى والشرقية؛ وتطوير التبادل الدولى للمطبوعات، تطوير حماية حقوق المؤلفين

على المستوى الدولى، وتنسيق الجهود الببليوجرافية. وكان من بين اللجان الفرعية فى هذه اللجنة لجنة فرعية للببليوجرافيا.

وعبر فترة طويلة من الزمن قامت منظمة العصبة للتعاون الفكرى تنشد النصح والإرشاد من خلال اللجنة الفرعية حول الببليوجرافيا وبعد ذلك من خلال لجنة خبراء المكتبات عن التنسيق بين الجهود الببليوجرافية المختلفة وكيف يمكن تطوير وتحسين عمليات الضبط الببليوجرافى. وتقدمت باقتراحات لإدخال تعديلات كبيرة على طرق حماية حقوق المؤلفين والتبادل الدولى للمطبوعات وقامت هذه المنظمة من جهة ثانية بتنظيم المؤتمرات، وإجراء الدراسات المسحية، كما أصدرت عدداً كبيراً من المطبوعات. وكان بعض هذه المطبوعات عبارة عن أدلة وبعضها عبارة عن ببليوجرافيات مثل الكشاف الببليوجرافى؛ وكشاف المترجمات وهما العملان اللذان استأنفتهما اليونسكو عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفى الحقيقة أن منظمة العصبة للتعاون الفكرى الدولى لم تحاول أن تقوم بمشروعات كبرى لأسباب سياسية. وبدلاً من ذلك كانت تكتفى بتوصيف تلك المشروعات ذات الأهمية الدولية وتقدم الدعم اللازم كلما كان ممكناً، وتعهد بها إلى منظمات أخرى للقيام بها. ومنذ البداية حرصت تلك المنظمة على إقامة علاقات متينة مع المعهد الدولى للببليوجرافيا. ولكن للأسف بدلاً من عقد اتفاق رسمى مكتوب بين المنظمتين فى سنة ١٩٢٤م تم الاكتفاء بعلاقات ودية شفوية مما أدى إلى انهيار تلك العلاقات سريعاً.

الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات (إفلا)

ورغم أننا تحدثنا من قبل عن إفلا، إلا أننا هنا نضعه بسرعة فى سياق علاقته ونشاطه مع منظمة عصبة الأمم للتعاون الفكرى الدولى. حيث كان هذا الاتحاد أكثر نجاحاً من المعهد الدولى للببليوجرافيا فى هذا الصدد. وربما يرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود منطقة تنازع بين المنظمتين على النحو الذى كان قائماً بين منظمة العصبة والمعهد. ولذلك فإنه منذ بدأ الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات فى سنة ١٩٢٧ كانت هناك علاقات عميقة بينه وبين منظمة العصبة، وكان هناك أمل عميق من جانبه -

رغم أنه لم يتحقق ـ فى معهد باريس أن يقيم ضمن قسم العلاقات الدولية بالاتحاد مكتباً استشارياً للمكتبات الدولية. وفى سنة ١٩٢٦ كان هناك اقتراح لإقامة منظمة مهنية مكتبية دائمة يكون من بين مهامها التعاون الوثيق مع معهد باريس فى الشئون المكتبية، وقد قدم هذا الاقتراح خلال مؤتمر براغ الدولى لأمناء المكتبات ومحبى الكتب. وفى سنة ١٩٢٧ خلال الاحتفال بالعيد الخمسين لاتحاد المكتبات البريطانية والاجتماع السنوى للاتحاد، أسست بالفعل **اللجنة الدولية المكتبية الببليوجرافية**. هذه اللجنة هى التى تطورت فيما بعد سنة ١٩٢٩ لتصبح **الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات**، وفى نفس تلك السنة عقد المؤتمر العالمى الأول للمكتبات والببليوجرافيا. وطبقاً لما ورد فى لوائح ذلك الاتحاد الجديد كانت لجنته التنفيذية يطلق عليها: **اللجنة المكتبية الدولية** وكان عليها أن تعقد اجتماعاً سنوياً، بينما الاتحاد ككل كان عليه أن يجتمع مرة على الأقل كل خمس سنوات. وقد تعاون إفلا تعاوناً وثيقاً مع منظمة العصبة فى نشر العديد من الأدلة والببليوجرافيات والموجزات الإرشادية. ونستطيع أن نحصل على فكرة واضحة عن تطور العلاقة بين المنظمتين وعن تطور كل منهما على حدة من **وقائع اللجنة المكتبية الدولية**، ومحاضر جلسات وأعمال مؤتمر روما ـ البندقية سنة ١٩٢٩ ومؤتمر مدريد ـ برشلونة سنة ١٩٣٥، والمؤتمرات العرضية التى عقدت فى فترة ما قبل الحرب. كما نحصل من هذه الأعمال على فكرة عن المجتمع المكتبى ككل والعلاقة الهشة بين أفراده.

ويمكننا القول كذلك أن منظمة عصبة الأمم للتعاون الفكرى قد تعاونت تعاوناً وثيقاً مع **الاتحاد الدولى لاتحادات المعايير الوطنية** (إيسا)؛ ذلك الاتحاد الذى أسس سنة ١٩٢٦، وفى سنة ١٩٣٨ شكلت لجنة فنية فى هذا الاتحاد (إيسا ـ ٤٦) لدراسة المعايير الخاصة بالتوثيق. هذه اللجنة الفنية هى سلف لجنة المنظمة الدولية للمعايير (آيسو ـ ت. س٤٦).

ولابد أن نتوقف هنا أيضاً لنشير إلى التعاون العام بين منظمة العصبة وبين **المجلس الدولى للبحث** الذى أسس سنة ١٩١٩ والذى استمر لعدد من السنين، على الرغم من أن إنجازات هذا التعاون كانت محدودة بسبب طول الفترة بين

الاجتماعات المشتركة. وكانت لجنة التنسيق بينهما والتى كان المجلس قد شكلها سنة ١٩٢٥، قد اقترحت سنة ١٩٢٨ تكوين لجنة مشتركة بين المجلس والعصبة. وفى سنة ١٩٣٧ توصل الطرفان إلى اتفاق للتشاور والتعاون بين المجلس ومعهد باريس يحيل المعهد بمقتضاه بعض الأمور إلى المجلس لإبداء الرأى فيها وعلى رأسها الأمور المتعلقة بالببليوجرافيا.

وهكذا فإنه مع سنة ١٩٣٠ كان هناك نوع أو نمط من المنظمات الدولية فى مجال المكتبات والببليوجرافيا قد أخذ فى الظهور وكانت ملامحه ما تزال غير محددة تحت تعقيدات الفترة وخصائص نشاط ما بعد الحرب الثانية. لقد كانت هناك فى وسط الثلاثينات ماتزال منظمة ما بين الحكومات الدائمة ذات الصبغة الدولية ـ عصبة الأمم ـ والتى مثلتها فى المجال منظمة التعاون الفكرى. وقد اتخذ عملها فى تلك الفترة أشكالاً مختلفة فقد نشرت أدلة وموجزات إرشادية وببليوجرافيات، وتأتى عادة نتيجة عمل دولى. كما سعت إلى تنظيم المؤتمرات الدولية، واجتماعات الخبراء لدراسة القضايا ذات الأهمية. ومن جهة ثانية كانت تنسق جهود المنظمات غير الحكومية فى المجالات الأساسية التى تعمل فيها المنظمة الدولية: وهنا نجد المفاوضات الناجحة والكاملة بدرجات متفاوتة بين العصبة وبين إفلا، فيد، إيسا وسلف المجلس الدولى للاتحادات العلمية.

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت هناك حاجة ملحة إلى منظمة جديدة تعالج قضايا التربية والثقافة والعلم تنشأ بين عائلة منظمات الأمم المتحدة التى كان يخطط لها. وأكثر من هذا لم يكن هناك شك فى أن جانباً من مهام المنظمة الجديدة التى كان سيطلق عليها اسم اليونسكو يتعلق بالمكتبات والببليوجرافيا. وقد بادر تيودور بسترمان بوضع خطة عملاقة لإنشاء دار تخليص دولية فى مجال المكتبات والببليوجرافيا ضمن سكرتارية اليونسكو، ولم تلبث هذه الخطة أن رفضت لأنها غير واقعية. ولقد نما برنامج اليونسكو للمكتبات والببليوجرافيا والتوثيق والأرشيف وغيرها من المجالات ذات الصلة، مع مرور السنين نمواً كبيراً فى النطاق والتعقيد

والقوة. ولقد أسفرت مؤتمراته الأولى حول الاستخلاص العلمى سنة ١٩٤٩ وتحسين الخدمات الببليوجرافية فى كل أنحاء العالم سنة ١٩٥٠ عن إنشاء **برنامج المعلومات العلمية والتكنولوجية العالمية**: يونسيست الذى تبناه ووافق عليه مؤتمر ما بين الحكومات سنة ١٩٧١ والذى أدمج سنة ١٩٧٦ مع برنامج المكتبات والأرشيف فى برنامج جديد هو ناتيس (النظم الوطنية للمعلومات) فى البرنامج العام للمعلومات (بعم) وهو برنامج فرعى ملحق بمكتب المدير العام، وذلك لتسهيل تنسيق وتطوير العمل وتقليل تكرار الجهد والتداخل الوظيفى. وللأسف كان انسحاب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من اليونسكو سنة ١٩٨٥ ضربة لعمل البرنامج العام للمعلومات.

ولقد استمرت اليونسكو مثل سلفتها منظمة عصبة الأمم فى الاعتماد على مساعدة المنظمات الأخرى. ولقد رعت مؤتمراً دولياً حول ممارسات الفهرسة فى باريس سنة ١٩٦١ بتمويل من مجلس المصادر المكتبية. وبعد هذا المؤتمر تمكن الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات من تحقيق قدر كبير من الاتفاق الدولى حول الوصف والضبط الببليوجرافى العالمى والإتاحة الدولية للمطبوعات. وقد موّل مجلس المصادر المكتبية إنشاء سكرتارية دائمة لبرنامج الضبط الببليوجرافى العالمى. كما موّلت المكتبة البريطانية مقراً ومعونة أدبية للبرنامجين معاً: الضبط الببليوجرافى العالمى والإتاحة الدولية للمطبوعات.

وفيما بعد ذلك نظم اتحاد إفلا كما أسلفت عمله ووزعه على خمسة برامج هى:

أ - الضبط الببليوجرافى العالمى ومارك العالمى (الفهرسة المقروءة آلياً)، والذى ركز على إعداد وتطوير وصيانة يونيمارك. وقد انتقلت سكرتارية هذا البرنامج إلى فرانكفورت سنة ١٩٩٠.

ب - برنامج الإتاحة الدولية للمطبوعات، الذى ظل فى مكانه فى المكتبة البريطانية.

ج - برنامج التدفق العالمى للبيانات والاتصالات عن بعد الذى يتيح استخدام

الأنظمة المفتوحة بمعاييرها البينية وتطبيقاتها. وهذا البرنامج مقره المكتبة الوطنية الكندية.

د ـ برنامج حفظ وصيانة المواد المكتبية الذى يتخذ من المكتبة الوطنية الفرنسية فى باريس مقراً له. وله نقاط اتصال فى أستراليا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة وفنزويلا.

هـ ـ برنامج تطوير مهنة المكتبات فى الدول النامية، وقد بدأ سنة ١٩٨٤ بعد عدة سنوات من الدراسة والبحث. وقد أقيمت نقطة اتصال له فى مكتبة جامعة أوبسالا سنة ١٩٩١.

وبالإضافة إلى هذه البرامج الخمسة تؤدى الأقسام والشعب والموائد المستديرة برامجها وأنشطتها الخاصة.

ولعله مما يجدر ذكره أنه فى سنة ١٩٧٦ رأى اتحاد إفلا أن يضيف إلى اسمه كلمة المؤسسات ليصبح الاسم الكامل له: **الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومؤسساتها** وإن بقى الاستهلال كما هو دون زيادة وكان الهدف من ذلك توسيع رقعة العضوية. ومن المعروف أن الاتحاد يعقد مؤتمره السنوى فى مدينة (دولة) مختلفة كل سنة وهذا المؤتمر أصبح حدثاً مكتبياً عالمياً مرموقاً يؤمه نحو ثلاثة آلاف مكتبى كل سنة. ويصدر الاتحاد عدداً من المطبوعات الدورية وغير الدورية على النحو الذى عالجناه فى حينه.

لقد كان أحد الأدوار التى لعبها اتحاد إفلا القيام بدور الوسيط المركزى للجماعات ذات الاهتمامات الخاصة، وهو ما وضع على خريطته التنظيمية كجزء من بنيته بعد ذلك. وفى سنة ١٩٥٥ قام عدد من الاتحادات المكتبية المتخصصة وارتبطت هذه الاتحادات كما أسلفت باتحاد إفلا وهى:

ـ الاتحاد الدولى لأمناء المكتبات الزراعية والموثقين.

ـ الاتحاد الدولى للمكتبات اللاهوتية (الآن المجلس العالمى لاتحادات المكتبات اللاهوتية).

ـ الاتحاد الدولى لمكتبات الجامعات الفنية (الآن التكنولوجية). وقد أصبح هذا الاتحاد الآن قسماً فى إفلا بدلاً من الارتباط.

وفى سنة ١٩٥٩م أنشيء اتحاد المكتبات القانونية وتقدم بطلب للارتباط بإفلا. وفى سنة ١٩٦٨م أنشيء الاتحاد الدولى لمكتبات المدن الحواضر وأصبح معادلاً لمائدة مستديرة فى إفلا. وفى تلك الفترة لم يفلت من الارتباط بإفلا سوى اتحاد واحد نشأ بعيداً عن إفلا وفضل ألا يرتبط به وهو اتحاد (رابطة) **مكتبات البحث الأوروبية** (ليبر) والاسم الأصلى بالفرنسية والاستهلال مشتق من التسمية الفرنسية، ذلك الاتحاد الذى قام سنة ١٩٧١ ويستمد الدعم من المجلس الأوروبى. وكانت الحكمة من عدم الارتباط بقسم المكتبات الوطنية والجامعية فى إفلا، أن تكون له حرية الحركة خارج هذا القسم ويستطيع وضع برامجه بنفسه وينفق عليها بسخاء كما أنه اتحاد إقليمى أكثر منه اتحاد دولى. ومن جهة ثانية قامت فى نفس الفترة أيضاً اتحادات إقليمية تقدمت بطلباتها للارتباط بإفلا ومن بين هذه الاتحادات: الاتحاد الكاريبى لمكتبات الجامعات والبحوث والمعاهد الذى قام سنة ١٩٦٩م، واتحاد مكتبات دول الكومنولث الذى قام ١٩٧٢.

وعلى جانب الاتحاد الدولى للتوثيق (فيد)، قام الاتحاد بتوقيع عقد مع اليونسكو سنة ١٩٤٧، جعل هذا الاتحاد أهم هيئة دولية تتعامل معها اليونسكو فى مجال التوثيق. ولكن بسبب المشاكل التنظيمية التى واجهت فيد لم يكن فيد على نفس كفاءة إفلا وبرامجه. ففى سنة ١٩٧١ عهد إليه ببرنامج: (نظام المعلومات الدولى لبحث وتطوير التوثيق) ولكنه أقفل البرنامج وألغاه مع سنة ١٩٨٩. ومن خلال برنامج اليونسكو يونسيست قام فيد بالإشراف على إنشاء نظام أطلق عيه **النظام العريض لطلب الأوعية** وكان الهدف منه تخليق أنظمة تكشيف وتصنيف تساعد على استرجاع المواد فى الدول المختلفة. ولكن للأسف بعد عقد كامل من التحضير والمناقشات لم يصل فيد إلى شيء ولم ينجز المشروع وجاء انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا من اليونسكو ليجهز على كل شيء.

وبقى للاتحاد الدولى للتوثيق عمل رئيسى واحد مستمر هو تطوير وإصدار «التصنيف العشرى العالمى» الذى يعيش الآن فى طبعات خاصة وعامة فى أكثر من عشرين لغة. وكما أشرت فى مقال سابق فى هذه الدائرة، أنشيء فى سنة ١٩٩٢ مجمعٌ من عدة منظمات لإدارة نظام التصنيف هذا، على أن يحتفظ فيد بمنصب

الرئاسة فى هذا المجمَّع إذ هو يعين رئيس المجمع من قبله. ومن بين المهام الرئيسية للمجمع إنشاء قاعدة بيانات تكون بمثابة الطبعة الكاملة المفصلة من التصنيف العشرى العالمى يمكن عن طريقها إعداد سائر الطبعات.

وفيد مثل إفلا ما يزال يعقد العديد من الاجتماعات العامة والخاصة، وينشر المطبوعات ووقائع الأعمال بالاشتراك مع المنظمات الأخرى، تلك الأعمال التى تتم فى ورش العمل والندوات وحلقات البحث. ومن المعروف أن إفلا يعقد مؤتمره العام كل سنتين. وفى سنة ١٩٨٦م أضاف على استحياء كلمة المعلومات إلى اسمه ليصبح الاسم الكامل له: **الاتحاد الدولى للمعلومات والتوثيق** وإن لم تتغير التسمية الاستهلالية.

أما عن المجلس الدولى للبحث فقد تطور إلى «المجلس الدولى للاتحادات العلمية» الذى أنشأ فى سنة ١٩٥٥ «**مجلس الاستخلاص**». وقد بدأ هذا الأخير عمله ببطء شديد ولكنه أصبح بالتدريج أهم مجمع لخدمات الاستخلاص والتكشيف فى مختلف أنحاء العالم. وفى سنة ١٩٤٨ تحول هذا المجلس إلى **المجلس الدولى للمعلومات العلمية والتكنولوجية**. وهو يهدف أساساً إلى تحسين أساليب الوصول إلى المعلومات العلمية والتكنولوجية وخاصة أساليب استخدام التكنولوجيا الحديثة فى النشر الالكترونى ونقل المعلومات.

والحقيقة أن استخدام الحاسب الآلى كأداة رئيسية فى عمليات إعداد المعلومات وتطوير قواعد البيانات المقروءة آلياً، إنما يكمن إلى حد ما خلف تأسيس برنامج اليونيسست الخاص بأنظمة الربط البينى. وهو نفسه الذى قاد إلى إنشاء عدد من أنظمة المعلومات الدولية مثل: النظام الدولى للمعلومات النووية فى الوكالة الدولية للطاقة النووية الذى يشار إليه بالاستهلال «إنيس»، وكذلك نظام المعلومات الزراعية فى منظمة الأغذية والزراعة الذى يشار إليه استهلالاً «أجريس». وهذه الأنظمة تشبه إلى حد كبير «الفهرس الدولى للمطبوعات العلمية» الذى أشرت إليه من قبل. والفرق بينهما أن الموضوعات المعالجة فى الأنظمة الحديثة أكثر تحديداً وتعتمد على تعاون منظمات ما بين الحكومات، كما تقدم الأنظمة الحديثة مستخلصات فى الأعم الأغلب.

ولعل من أهم التطورات التي حدثت في الربع الأخير من القرن العشرين، دخول أوروبا كمنطقة أو ككتلة ببليوجرافية مكتبية بعد ظهور «**المجتمع الأوروبى**». وقد بدأ ربط أوروبا جميعاً اعتباراً من سنة ١٩٧٥ عن طريق شبكة الخط المباشر يورونت/ديان (شبكة معلومات الاتصال المباشر لأوروبا). وخطط لها أن تمتد وتشمل الدول الاسكندنافية التى لم تكن أعضاء فى المجتمع الأوروبى. ورغم أن هذه الشبكة لم تصب إلا نجاحاً محدوداً، إلا أنها أدت إلى فكرة خلق أسواق للاتصال بالمعلومات عبر الحدود. وكانت الرغبة فى إيجاد سوق مشتركة من هذا النوع قد شحذت عمليات التعاون بين شركات الاتصالات البعيدة فى مخلتف الدول لوضع معايير موحدة مشتركة للاتصالات على أساس موديل أوسى. وتقوم المديرية العامة ٨ ـ ب بالمجتمع الأوروبى فى كل من لوكسمبرج وبروكسل بالإشراف على تطوير هذا العمل؛ وأصدرت المعايير الخاصة بتبادل البيانات والاتصالات، تلك المعايير التى أصبحت إجبارية وملزمة اعتباراً من سنة ١٩٨٧م.

وفى سنة ١٩٨٤م بدأ **المجتمع الأوروبى** برنامجاً لإحياء وتطوير خطط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بأنظمة تشغيل المعلومات وإعدادها، ونظم المعلومات المكتبية، وتصنيع الحاسبات المتكاملة، والبحوث الأساسية. وهو يقدم الآن مساعدات للدول أو المناطق الأقل حظاً فى تطوير البنية الأساسية للاتصالات فيها. وفى سنة ١٩٨٥م أكد مجلس وزراء الثقافة على أن المكتبات هى من المكونات الأساسية فى سوق المعلومات إلى جانب أنها مصادر تقليدية لبث المعرفة والثقافة، ومن هذا المنطلق دعا إلى التعاون بين المكتبات فى عملية إعداد البيانات. وفى سنة ١٩٩٠ وافقت لجنة المجتمع الأووبى على خطة عمل برنامج البحث والتطوير التكنولوجى. وكان أحد برامجها الفرعية أنظمة الاتصالات البعيدة ذات الأهداف العامة ومن ضمنها نظام للمكتبات. وقد وقعت عقود مبدئية لمشروعات البحث والتطوير التكنولوجى الداخلة فى هذا البرنامج سنة ١٩٩٢. ولقد أثبت **المجتمع الأوروبى** بسجله الحافل فى تطوير البنية الأساسية للمعلومات، وإنشاء سوق مستفيضة لخدمات المعلومات بما فى ذلك المكتبات نفسها، ودعمه الدائم لعدد من مشروعات بحث وتطوير النظم المبنية على الحاسب؛ أثبت أنه سيكون مصدراً كبيراً للتطورات المكتبية فى القرن الحادى والعشرين كما هو فى نهاية القرن العشرين.

لقد غدت عملية تنظيم العمل المكتبى والببليوجرافى الدولى عملية معقدة فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين. ولقد دخل فيها عدد كبير من المنظمات والاتحادات غير الحكومية بعضها ذو أهداف عامة عريضة وبعضها ذو أهداف ضيقة محددة. كما دخل فى هذه العملية عدد من المنظمات ما بين الحكومات، بعضها يتبعه نظام دولي للمعلومات، وبعضها مثل اليونسكو والأيزو يقتصر دوره على التنسيق بين المنظمات العاملة فى المجال ودعمها مالياً ومعنوياً. وقد دخل فى هذه العملية كذلك اتحادات ومنظمات إقليمية وأخرى عالمية. وقد انطوت هذه العملية على اتفاقات دولية بدرجات مختلفة من الرسمية، وقد تفاوتت تلك الاتفاقات ما بين معاهدات ما بين الحكومات حول حق المؤلف وتبادل المطبوعات وتدفق المواد التربوية والثقافية، إلى اتفاقات عامة مبهمة وبرامج للنوايا الدولية. كذلك فإن هذه العملية قد انطوت على نشر أدلة إجراءات العمل وأدوات التنفيذ وتطوير هذه الأدلة والأدوات وتنقيحها ومراجعتها حتى تلقى القبول من جانب الدول المختلفة وتصبح دولية مكتملة. ورغم كل ذلك ما يزال أمام العالم الكثير ليقوم به حتى نحقق ما كان يصبو إليه بول أوتليت وهنرى لافونتين فى القرن التاسع عشر وهو شبكة دولية للتوثيق وهو ما تقترب منه الأنترنت.

ويصور الجدول الآتى تطور أعداد الاتحادات الدولية والإقليمية العاملة فى حقل المكتبات والمعلومات:

الفترة	العدد
١٨٩٥ ـ ١٩٤٩	٦
١٩٥٠ ـ ١٩٥٩	١١
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	١٨
١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	٢٣
١٩٨٠ ـ ١٩٨٩	١٢
غيـر موضـح	٦
المجمـوع	٧٦

ولكى تتضح الصورة أكثر فإننا نقدم الجدول الآتى الذى يكشف عن تطور أعداد الاتحادات والجمعيات الوطنية لمن يريد المقارنة :

الفترة	العدد
١٨٧٦ ـ ١٨٩٩	٩
١٩٠٠ ـ ١٩٢٤	٣٠
١٩٢٥ ـ ١٩٤٩	٧٦
١٩٥٠ ـ ١٩٧٤	٢٣١
١٩٧٥ ـ ١٩٩٣	١٠٥
المجمـــوع	٤٥١

أهم المصادر:

1 - Carter, Edward. The Birth of UNESCO's Library Programmes. **in.-** Med Boken Som Bakgrunn Festkrift Til Harold L. Tveteras.- 1964.

2 - Falk, Steven. The International Committee on Intellectual Cooperation: its work for bibliography.- M.A. Thesis.- Chicago: University of Chicago Graduate Library School, 1977.

3 - Fong, Jospohine Riss **and** Alice Song. World guide to Library, Archives and Information Science Associations.- The Hague: IFLA, 1990.

4 - Murra, Katherine Oliver. Some attempts to organize bibliography internationally.- **in.-** Jesse Shera and Margaret Egan (edts).- Bibliographic Organization, 1951.

5 - Rayward, W. Boyd. International Library and bibliographical organizations.- **in.-** World Encyclopedia of Library and Information Services.- Chicago: A.L.A., 1993.

6 - Rayward, W. Boyd. Library Associations, International- in.- Encyclopedia of Library History.- New York and London: Garland Publishing, 1994.

7 - Rayward, W. Boyd. The Universe of Information: the Work of Paul Otlet for documentation and international organization.- 1975.

8 - Swigchen, P.J. IFLA and the Library World: Review of the Work of IFLA: 1981. - 1985.



محتويات المجلد الثالث





دائرة
المعارف
العربية
في علوم
الكتب
والمكتبات
والمعلومات
تصميم : محمد حجي